

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله-
كلية العلوم الإنسانية
قسم: التاريخ



**"إشكالية الصلاحيات في الإدارة الجزائرية المركزية
والإقليمية خلال العهد العثماني"
"The Problematic of Powers in the Central and
Regional Algerian Administration during the
Ottoman Era"**

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمار بن خروف

إعداد الطالبة:
فائزة بوشيبة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الأستاذ
رئيسا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	رابح كنتور
مشرفا ومقررا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	عمار بن خروف
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	توفيق دحماني
عضوا مناقشا	جامعة خميس مليانة	أستاذ التعليم العالي	عبد القادر فكايير
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	حكيم بن الشيخ

السنة الجامعية

2025 - 2024

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers 2 - Abou El Kacem Saadallah
Faculty of Humanities
Department of History**



**"The Problematic of Powers in the Central and
Regional Algerian Administration during the
Ottoman Era"**

A thesis submitted for the degree of Doctor of Science in Modern and
Contemporary History

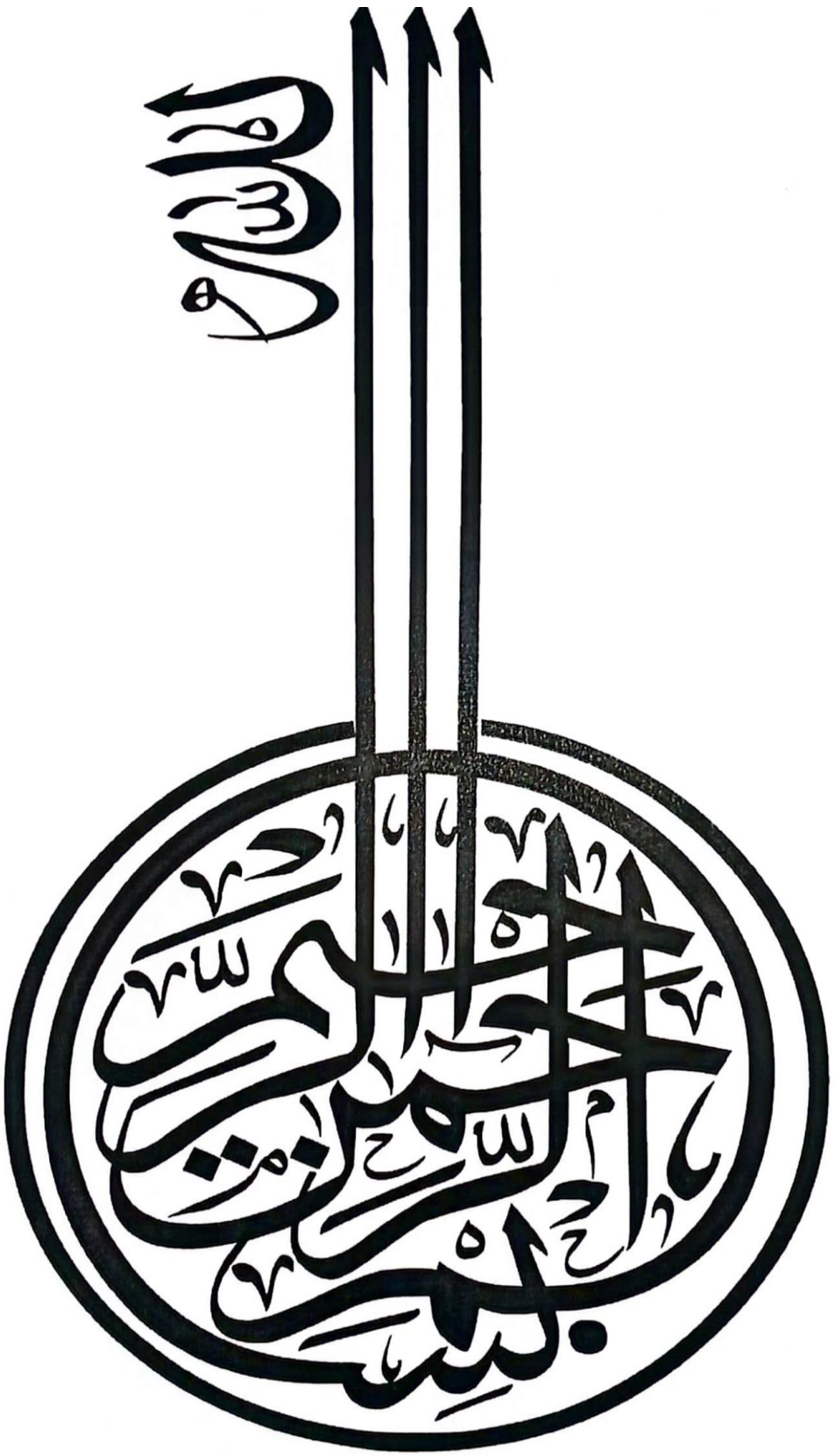
**Prepared by:
Faiza Bouchiba**

**Supervised by:
Professor: Ammar Ben Khrouf**

Defense Committee

Professor	Academic Degree	University Title	
Rabah Kentour	Professor	University of Algiers 2	Committee Chair
Amar Ben Kherouf	Professor	University of Bouira	Supervisor and Rapporteur
Toufik Dahmani	Professor	University of Algiers 2	Examiner
Abdelkader Fekeir	Professor	University of Khemis Miliana	Examiner
Hakim Ben Cheikh	Professor	University of Medea	Examiner

**Academic Year
2024-2025**



"إشكالية الصلاحيات في الإدارة الجزائرية المركزية والإقليمية خلال العهد العثماني"

جاءت هذه الدراسة بهدف الإجابة والبحث في إشكالية الأسس التي قامت عليها الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني وعلاقتها بأنظمة الدولة العثمانية، وانطلاقاً من ذلك تناولت الدراسة محورين أساسيين تمثل الأول في التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر والثاني اختيار وتطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر.

وقد عرفت الصلاحيات خلال الفترة المدروسة تأثراً من حيث توزيع وتفويض السلطات وفقاً لنظم الإدارة العثمانية وأساليبها، فانتقلت من تطبيق نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م، أي خلال مرحلة البايلربايات (1519-1587م) إلى نظام الالتزام طيلة مرحلة الباشوات (1587-1830م)، وعلى أساس ذلك تشكلت وتطورت صلاحيات الوظائف ومهامها والمناصب المخوّل لها ضمن هيكلية إدارية، ارتبطت بمختلف المجالات.

كما أنّ تنظيم المجال خلال القرن 16م ارتبط بهيكلية الاقطاع العسكري واعتمد على نظام السناجق العسكري في شكل حاميات انتشرت وفقاً لاتساع مجال السلطة الإدارية، لينتقل بعدها إلى التقسيمات المعتمدة على نظام البايلك الكلمات الدالة: الجزائر، الإدارة، العهد العثماني، التيمار، الالتزام.

Summary :

"The Problematic of Powers in the Central and Regional Algerian Administration during the Ottoman Era"

This study aims to answer and explore the problematic foundations upon which administrative powers were based in Algeria during the Ottoman era and their relationship to the systems of the Ottoman state. Based on this, the study addresses two main axes: the first is the establishment of administrative powers in Algeria, and the second is the selection and implementation of the Ottoman administrative system in Algeria.

During the period under study, powers were influenced by the distribution and delegation of authority in accordance with Ottoman administrative systems and methods. They shifted from the application of the military feudal system during the 16th century, that is, during the era of the Beylerbeys (1519-1587 AD), to the "iltizam" system throughout the era of the Pashas (1587-1830 AD). Based on this, the powers and duties of positions and the positions assigned to them were formed and developed within an administrative structure linked to various fields.

The organization of the region during the sixteenth century was linked to the structure of military feudalism, and relied on the system of military "sanjaks" in the form of garrisons spread according to the extent of administrative authority, then it moved to divisions based on the "beylik" system.

Keywords : Algeria, Administration, Ottoman era, Timar, iltizam.

كلمة شكر وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، وكل عبارات التقدير والاحترام الوافية إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عمار بن خروف، لما بذله من جهد بإشرافه على هذا البحث، ولما قدمه لي من نصائح وتوجيهات سددت طريقي طيلة فترتي البحث والتحرير، في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وحرصه على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة. كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر حرمة المصون على حسن استقبالها وكرم ضيافتها كلما قصدت أستاذي في منزله.

كما أوجّه شكري وامتناني الى كل من قدّم لي الدعم وأعاني على تخطي مشوار البحث، وخاصة الدعم المعنوي والتشجيع الدائم، وفي مقدّمهم صديقاتي شهرزاد، دليلة، صبرينة، وزملائي في قسم التاريخ وعلم المكتبات بجامعة البليدة 2 - لوني سي علي-

والشكر موصول للأساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة كلّ باسمه ومقامه على تفضلهم بقراءة هذه الأطروحة وتقييمها وقبول مناقشتها.

الإهداء

إلى من تحت أقدامها جنّتي وبوجودها سعادتي، غاليّتي **ثي**

إلى أمّني وسندي، ومن زادني اسمه افتخارا ووقارا، **بُي العزيز**

إلى من تعجز كل الكلمات أن تفي حقهما أمام قوله تعالى

{واخفض لهما جناح الذلّ من الرّحمةِ وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً}،

أمّد الله في عمرهما وأنعم عليهما بالصّحة والعافية

إلى من أستمّد منهم عزّي وأرّكن إليهم في شدّتي، إخوتي أدام الله وجودهم في حياتي

إلى من هم أقرب مني إلى روعي، الأمل والمستقبل، أبناء إخوتي، أنار الله درهم وسدّد خطاهم

إلى كلّ من علمني حرفا وحزّرتني من جهل، وأنار سبلي وأخذ بيدي في كلّ مراحل تعليمي، وهو مدرك لمعنى رسالة

العلم، وتمنى توفيقني ونجاحي، جعلهم الله ذخرا ونفع بعلمهم.

إلى كلّ من قدّم روحه لعزّة بلادي، أنزلهم الله منزلة الشهداء

إلى أهل طال بهم الأذى واشتد عليهم الكرب أهلنا بغزة أمّهم الله بمدده المنيع

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي واجتهادي

والحمد لله نعم الوكيل ونعم المعين

والصلاة والسلام على أفضل المرسلين

فائزة بوشيبة

"إشكالية الصلاحيات في الإدارة الجزائرية
المركزية والإقليمية خلال العهد العثماني"

قائمة المختصرات:

أ.و.ج.: الأرشيف الوطني الجزائري
س.ب.م: سجل بيت المال
س.ب: سلسلة البايلك
س.م: سلسلة بيت المال
م.د: مهمة دفترى (دفتر المهمة)
م.و.ج: المكتبة الوطنية الجزائرية

a.g.e.: adı geçen eser (المرجع السابق)

ed : édition.

R.O.M.M : Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée

R.A : Revue Africaine

s. : Sayfa (صفحة)

TDV : Türkiye Diyanet Vakfı (الوقف الديني التركي)

trad. : Traduit ou traduction.

مقدمة

مقدمة:

جاء اهتمامي بدراسة "تاريخ الجزائر الحديث" منذ اختياري لتخصص التاريخ كمسار لدراستي الجامعية، وكان يزيد حرصي على البحث في موضوع الإدارة خلال العهد العثماني أني كلما توسعت في الاطلاع كلما زاد التشعب وارتباط الإدارة بكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وخلال بحثي في موضوع "بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي" في طور الماجستير، والذي يعتبر مرحلتي الأولى في الخوض في موضوع الإدارة، زادت تساؤلاتي عن طبيعة الإدارة العثمانية في الجزائر أمام اصطدامي بعدم وضوح شكل التطور الذي عرفته العديد من المناصب، وبمظاهر التداخل في الصلاحيات بين المناصب الإدارية خاصة العليا، ودمج المهام الإدارية مع العسكرية لتلك المناصب، كما تمّ تسجيل تقليص صلاحيات بعض المناصب لصالح مناصب أخرى. فعلى سبيل المثال قلصت صلاحيات باي التيطري بعد عام 1775م، باقتطاع الجزء الشمالي من البايك، والمتمثل في إقليم سباو ووطن حمزة، ووضعهما تحت إشراف الآغا الذي يمثل أعلى هرم في المؤسسة العسكرية، كما وضعت قبائل من بايلك التيطري دون غيرها تحت إشراف اقتصادي لخوجة الخيل، أما مدينة المدية التي اعتبرت عاصمة البايك، فلم يكن للباي سلطة عليها، ووضع تحت سلطة حاكم المدينة، كما نسجل في بعض الأحيان تجاوز صلاحيات الخزانة من صلاحيات اقتصادية (مالية) الى شؤون الأمن في الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة لوكيل الخرج الذي توسعت مهامه أحيانا من النشاط البحري وعتاد الحرب إلى المهام الدبلوماسية.

وبرز مع ذلك التشعب تلك الجزئيات الغامضة، خاصة أمام تباين مواقف وآراء المصادر والدراسات عن أحداث تلك الفترة، الى درجة التناقض في العديد من الأحيان، بين مدافع عن الحكم العثماني في الجزائر، ودوره في إبعاد الخطر الصليبي عنها، والتأسيس لأركان الدولة الجزائرية الحديثة، وبين ناقم منه ومتحامل عليه أو مقدّم لحكم من منطلق الحياة السياسية

مقدّمة:

والإدارية والاجتماعية لدول الغرب، ليظهره في صورة المستغل لظروف المرحلة، والظالم لرعاياه في الإيالة، والمستنزف لثروات الجزائر عن طريق الضرائب المجحفة.

فجاءت بعض الآراء فيها بنظرة إيجابية على غرار رأي القس والمؤرخ الاسباني الذي أسر في الجزائر في الفترة (1578-1581م) **دييغو دي هايدو (Diego De Haëdo)**¹، ومستشار القنصلية الفرنسية (1717-1718م) **لوجي دو تاسي (Laugier de Tassy)**² في تطبيق نظام العدالة والقضاء وخضوع مختلف الشرائح الاجتماعية له أيا كانت مكانتها. وكذلك وصف المستشرق الفرنسي الذي عمل مترجما رسميا ودبلوماسيا في الجزائر وتونس (1780-1790م) **فونتور دو برادي (Venture de Paradis (J.M))**³ للحياة الإدارية بدقة التسيير والانضباط وجدية الموظفين السامين، واعتماد عمل الخزينة على الدقة في تنويع عائداتها وارتفاع مداخيلها واقتصاد نفقاتها، وكذلك وصف القنصل الأمريكي خلال الفترة (1816-1824م) **وليام شالر**⁴ للجهاز الأمني بالنشاط الكبير الذي ضمن فيه السكان أمنهم وأمن ممتلكاتهم، الى درجة لا تكاد تفلت منه أي جريمة.

كما ذهب أستاذ التاريخ بجامعة فلوريدا ب.و.م.أ. **وليام سبنسر**⁵ الى أنّ الجزائر قد أخذت نظامها البيروقراطي من خيط الأبوة العثمانية لها، وأنّ الضباط الإداريين كانوا يمثلون صورة مماثلة لما كان موجودا في حكومة الدولة العثمانية، كما أشاد بفعالية ومهارة التنظيم الإداري في الجزائر واخلاصه للقوانين في مقدّماتها الشرعية واتخاذ معيار الكفاءة في تولي شؤون العدالة، إضافة الى تفهم الحكومة وتأقلمها مع السلطات المحلية والواقع القبلي فيها، وتأقلم المواجب المخزنية (الضرائب) مع طبيعة العلاقة بينهما بين الموالاة والامتناع.

¹ **Topographie et Histoire générale d'Alger**, Trad de MM. le Dr. Monnerau et A. Berbrugger ed GAL. 2^{ème} ed. Alger 2004.

² **Histoire du Royaume d'Alger**, avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce. Amsterdam 1724.

³ **Venture de Paradis (J.M), Alger au XVIIIeme siècle (1788-1790)**, édité par E FAGNAN, ALGER, 1898.

⁴ **مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)**، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والنويع. الجزائر 1982، ص 78.

⁵ **الجزائر في عهد رياح البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص 79، 82، 86....**

مقدّمة:

وجاءت آراء أخرى بنظرة سلبية مثل رأي المؤرخ والعسكري الاسباني مارمول كريخال، والذي تواجد ببلاد المغرب الإسلامي خلال النصف الأول من القرن 16م (1535-1559م)، وعايش المرحلة الأولى من التوسع العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس، وألّف كتابه بين سنتي 1573-1599م بعد اطلاعه على كتاب وصف افريقيا للحسن الوزان¹، حيث لم يقر بوجود جهاز إداري يسيّر المقاطعات التابعة للجزائر، وإنّما كان والي الجزائر يكتفي بتعيين حاكم ومعه حرسه من الأتراك والأعلاج، ورأي آخر لوليام شالر² يتعارض مع رأيه السابق في وصفه للنظام السياسي في الجزائر على أنه نظام قائم على القرصنة والحرب على الدول المسيحية، إضافة الى وصفه لممارسة البايات الاستبداد والضغط على الأقاليم التابعة لهم من أجل جمع الموارد التي تسمح باحتفاظهم بمناصبهم، وأنّ أعوانهم من العساكر كانوا يستحوذون على كلّ ما يقع تحت أنظارهم من أموال الرعية، كما أنّ أي محاولة منهم لضمان العدل أو الدين ستعتبر سعيا لكسب رضا الرعية وأنّها أمر تدينه وتستنكره السلطة المركزية.

من جهة ثانية نجد أنّ الكتابات الأجنبية والتي لا مفرّ من الاعتماد عليها قد لعبت دورا في تحجيم الإدارة وواقعها المؤسّساتي في العهد العثماني، وكانت تتعمّد إبراز الفردية في التسيير الإداري، وإبراز تلك المؤسّسات على أنّها مناصب محدودة. ومنها التي أبعدت فكرة التأثير بالإدارة العثمانية باعتبار أنّها ولاية ثغور تقع على أطراف الدولة، خاصة وأنّها كانت في حالة حرب مع القوى الصليبية لجنوب غرب أوروبا.

وكان حريا ربط طبيعة الإدارة في الجزائر بمميزات الإدارة العثمانية، إذ لا يمكن البحث في الموضوع دون الرجوع الى ما كان موجودا في الدولة العثمانية وولاياتها، والى موروثها الإداري، خاصة وأنّ الإدارة المركزية العليا في الجزائر في هذه الفترة قليلا ما كان يشارك فيها العنصر المحلي، ما يعني أنّ الجهاز الإداري كان متأثرا بشكل كبير بمبادئ الصلاحيات وفقا للعقلية العثمانية، وبمفهوم الدولة فيها، وقليل التأثير بالموروث الإداري الذي كان مطبقا في المغرب

¹ مارمول كريخال، افريقيا، ج3، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1984، ج2، ص300.

² شالر، المصدر السابق، ص45، 46، 63.

مقدمة:

الأوسط على عهد الزبانيين والحفصيين، والذي عرف انهبارة من حيث تحقيق مقاصده وأهدافه، نتيجة تلك الصراعات والنزاعات السياسية التي عرفتها المنطقة على المستوى الداخلي والخارجي طيلة القرنين 8 و9 هـ/ 14 و15 م، وتشكل العديد من الكيانات السياسية المستقلة. وإن كانوا يستمدون نظمهم وأصل الوظائف عندهم من النظم الإدارية الإسلامية، ليتم مع مرور الزمن التفاعل والاحتكاك مع السكان والواقع الاجتماعي الذي كان يعتمد على نظام القبيلة أو العرش.

فإذا اعتمدنا على ما يتفق عليه المفكرون في علم الإدارة في كون الإدارة العامة تتشكل من جميع العمليات التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة، أي أنها تجمع بين التخطيط والتنظيم، والتنفيذ، والتوجيه، والتنسيق (بين المخطط والمنفذ)، عن طريق تنظيم يضبط المهام ويفوض الصلاحيات حسب الوظائف، وتنظيم العلاقة بين السلطات، مع ضمان مراقبة تنفيذ الخطة، وتحقيق التنسيق بين عناصرها الفاعلة، وتجنب الازدواجية (عدم تداخل الصلاحيات)، مع وجود مبدأ التوجيه من خلال القيادة، فإن الإدارة العثمانية قد حققت معظم ذلك في شكلها البيروقراطي، ووصلت إلى مستوى اكتسبت من خلاله شبكة للهيئات الإدارية خلال تطورها الذي تحكّم فيه العاملان التاريخي والجغرافي، فقد ساهمت طبيعة نشأة الدولة القبلية، وتمركزها في آسيا الصغرى، في أن تحتكّ بالدول التي انتمت إليها تاريخياً أو جاورتها جغرافياً، والتي كانت على درجة أعلى من المدنية والتحضّر، ومنه كان تأثيرها بها واقتباسها لمظاهر حضارية بما فيها الإدارية.

وإلى جانب ما اكتسبته من بينتها الأصلية وسط آسيا، من مقومات الشخصية العثمانية، كاللغة والعادات والتقاليد، ورثت الدولة العثمانية معظم ملامحها من النظام والحضارة الإسلامية، التي شهدت إدارتها تطورا وازدهارا في نظام الوزارات والدواوين المختلفة والمتخصصة، وفي الإدارة المالية والعسكرية ونظام المظالم، كما اعتمدت مبدأ الشورى ونظام الرقابة، فجمعت بين البعد الديني والديني. وكان هذا الاقتباس عبر عدة روافد متقاطعة من جهة الشرق والجنوب، تمثّلت في الدولة العباسية (ق 3 هـ / 9م) والفرس والسلاجقة، أمّا من الجهة الغربية فإنّ استقرار الأتراك العثمانيين بآسيا الصغرى التي كانت قسما من الدولة

مقدمة:

البيزنطية في أوروبا، أدى الى احتكاكهم بالمسيحيين في المنطقة، وبعد الفتح العثماني لبيزنطة بداية من النصف الثاني من القرن 15م، كان الاحتكاك المباشر بالنظم البيزنطية، وكان أهم ما تأثرت به النظم العثمانية إداريا، تلك التفاصيل البيروقراطية الإدارية، والترتيبات الحكومية المتعلقة بالسلطة والولايات، وأسلوب الامتيازات في النظام الاقطاعي.

وبذلك اكتسبت الدولة العثمانية الكثير من الخصائص والمميزات، التي أصبحت سمة متلازمة انطبعت بها في كل مراحلها، خاصة وأنها انعكست بشكل مباشر على نظامها في هذه الأقاليم التابعة لها. وتركز تلك المميزات على:

بعدها الديني، باعتبار أنّها تأسست على قواعد الشريعة الإسلامية واحتفظت بتلك الدّعامه عند توسعها خاصة بعد توحيد الأقاليم العربية تحت رايتها، وبروز نزعة الجهاد الإسلامي في عملياتها العسكرية ضد الصليبيين وفي الدفاع عن أرض الإسلام.

وعلى بعدها العسكري والاقطاعي اللذين برزت معهما سياسة الدولة العامة، واعتبار الجيش بفصائله وهياكله المختلفة عماد الدولة في حالي الحرب والسلم، فإلى جانب الوظيفة الحربية كان العسكريون يتقلّدون معظم المناصب المدنية وفي مقدمتها المناصب القيادية، فكان الولاة يجمعون بين مهام الجيش ومهام الإدارة في نفس الوقت. كما تبنت إداريا وعسكريا نظام الإقطاع العسكري الذي اعتمد عليه كنظام جمع الجانب العسكري بالجوانب الأخرى الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

أدركت الدولة العثمانية مع توسّع المجال الجغرافي للدولة العثمانية، والذي امتد في ثلاث قارات (آسيا وأوروبا وافريقيا)، ضرورة اتباع سياسة إداريّة حكيمة تتأقلم في تعاملها وممارساتها مع الأرض والسكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم وتقاليدهم ونظمهم، لذلك لم تستخدم نمطا إداريا واحدا في جميع الأقاليم التابعة لها. حيث كانت تقسّم أقاليمها الى وحدات إدارية كبرى عرفت بالولاية أو البايلرباكوية وعينت عليها البايلرباي الذي تمتع بصلاحيات وامتيازات كانت تعكس نيابته عن السلطان وتمثيله للسلطة المركزية للدولة العثمانية فيها. وكانت الدولة العثمانية تقوم بعد الانتهاء من التوسع في منطقة معيّنة بدراسة خصوصياتها التي يكون على

مقدمة:

أساسها اختيار الأسلوب والمستوى الإداري الذي يتلاءم معها، والذي يدوّن في دفاتر التعيينات عن تعيين البايبربايات وأمرء السناجق، ومن ثمّ التأسيس للمهام والصلاحيات ولتحديد المسؤوليات. وكان الاستمرار في تطبيق الأسلوب المحدّد في مقاطعة معيّنة أو تغييره الى أسلوب آخر يتوقّف على نجاحه أو فشله فيها.

ومن هنا جاءت الرغبة في التوسع في موضوع الإدارة في الجزائر خلال العهد العثماني وبالخصوص في موضوع الصلاحيات الإدارية، وعلاقتها بخصائص الإدارة العثمانية.

تطرقت العديد من الدراسات الأكاديمية لموضوع الإدارة العثمانية في الجزائر سواء بشكل عام، أو بدراسة جزئية معيّنة من الإدارة خصّت بعض المجالات المحدّدة، مثل القطاع الاقتصادي كنظام الضرائب، أو المؤسسات كبيت المال والخزينة، أو العلاقة بين السلطة وشرائح السكان.

ولعلّ من بين الدراسات المتخصّصة التي نراها قيّمة ومهمّة:

- أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان "الضرائب في الجزائر 1792-1865م - دراسة مقارنة-" للدكتور توفيق دحماني، بجامعة الجزائر، 2007-2008م.
- أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر -تاريخ وحضارة- بعنوان: "الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني"، للدكتور محمد ميلودي، بجامعة قسنطينة، 2018-2019م.
- رسالة ماجستير في التاريخ الحديث بعنوان: "الإدارة الجزائرية في العهد العثماني - الإدارة المركزية نموذجاً"، لعمر حرفوش، بجامعة الجزائر، 2008-2009م.
- رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان: "رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659-1830م" لحسان كشرود، بجامعة قسنطينة، 2007-2008م.

مقدمة:

- دراسة سعيد شريدي المعنونة ب: "قياد الجزائر العثمانية - دراسة في التاريخ الإداري للجزائر خلال مرحلة الحكم العثماني (ق16-19م)", دار خيال للنشر والترجمة، برج بوعرييج، الجزائر، 2021.

فضلا عن دراسات المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتبه العديدة خاصة: "النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني"، "ورقات جزائرية"، "الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر".

والمتمعن في الدراسات المختلفة عن موضوع الإدارة يلاحظ أنّ معظمها قد ركز على مرحلة القرن 18 م وما بعده، أي على ما استقرت عليه الإدارة في شكلها النهائي، وحتى إن سجل التغيير خلال تلك الفترة كان من حيث الشكل والتوزيع وليس من حيث البنية الإدارية.

بينما نفتقر الى دراسات معمّقة عن الإدارة خلال القرنين السابقين خاصة القرن 16 م الذي يعتبر مرحلة التأسيس والاحتكاك بين الإدارة العثمانية وسكان الجزائر. وهكذا بقي الغموض يكتنف هذه المرحلة، خاصة في مسألة اختيار الأسلوب الإداري وتطوّره والعوامل المؤثرة في ذلك، وربط هذه المرحلة بالمراحل الموالية.

وفي الوقت ذاته نجد أنّ بعض الدراسات قد عادت للخلفية التاريخية للقرن 16 م، لكنّها تعاملت مع تطوّر الوظائف على أساس بروزها وزيادة أو تراجع أهميتها، دون التمعّن في أسس التحوّل، كما تعاملت مع موضوع منح "التيمارات" على أنّه لم يتجاوز مفهوم العطاءات والمنح مقابل خدمات حربية. في وقت كان يؤسّس فيه لنظام ذي طابع حربي، ارتبط به التطور الإداري من حيث التوسع في المجال ومن حيث الوظائف والتركيبية العسكرية وتسيير مصادر الثروة، ومن حيث ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وعلاقتها بها، فكان ذلك النظام ذا أبعاد إدارية شملت مختلف المجالات.

كما أنّ تلك الدراسات عموما لم تربط أسس بناء القاعدة الإدارية والذهنية التي قامت عليها الإدارة في الجزائر آنذاك بالإدارة العثمانية العامة وما كان يحدث من تطوّرات وتحوّلات فيها وفي ولاياتها.

وانطلاقاً من ذلك تمثلت أهداف هذه الدراسة في:

1. محاولة تسليط الضوء على الجانب الإداري والمساهمة في موضوع الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني، وبالخصوص الأسس التي قامت عليها تلك الصلاحيات.
2. محاولة رفع الغموض عن مرحله القرن 16م، فيما يتعلق بالنظام الإداري المطبق وخصائصه، وربط الحلقة المفقودة بين فترتي البايكربايات والباشوات، وإبراز الاختلاف بين المرحلتين من الناحية الإدارية.
3. رفع التعميم في إسقاط نمط الإدارة في الجزائر ووظائفها خلال القرن 18م وما بعده أي طيلة العهد العثماني، والذي كان سبباً في حجب التطور والتفاعل في شكله الإيجابي أو السلبي، والاختلاف في الممارسات الإدارية طيلة الفترة.
4. محاولة وضع موضوع الدراسة في إطاره الزمني والمكاني وواقعه الإداري، بالعودة إلى حيثيات التأسيس وبناء القاعدة الإدارية العثمانية في الجزائر، ومن خلالها الصلاحيات الإدارية وهيكلتها، بما يرتبط بالبيئة المحلية والإقليمية، دون فصلها أو عزلها أو فك ارتباطها عن حيثيات تطور الهيكلية الإدارية العثمانية، وارتباطها بأساليب ونظم الإدارة العثمانية وعن فكرها من حيث مهام الدولة وسبل تحقيقها، في إطار العلاقة السياسية والمعنوية التي أقرها التاريخ بينهما، والتي حدثت من خلالها ذلك التفاعل الاجتماعي مع تلك التغيرات الإدارية والسياسية بالرغم من مظاهر الاستقلال السياسية التي كانت تعرفها الجزائر.
5. محاولة التجرد من البناء التاريخي المعتمد على رؤية المصادر الأوروبية التي تعبر عن نظرتها وآرائها عن الممارسات الإدارية وتطبيقها بالمنطق الذي كان سائداً في أوروبا، والتي قد تحيد عن الموضوعية، أو تأخذ صفة التأويل والمبالغة أحياناً، أو تبرز ممارسة معزولة كظاهرة عامة.
6. تجنب الوقوع في المفاهيم الإدارية والسياسية لعصرنا الحالي عند تفسير واقع النظم الإدارية خلال مرحلة موضوع الدراسة أي خلال العهد العثماني، والتأثر بالتحقيب التاريخي الذي يبتز تسلسل ذلك التفاعل.

من خلال ما سبق جاء موضوع هذه الدراسة بعنوان:

"إشكالية الصلاحيات في الإدارة الجزائرية المركزية والإقليمية خلال العهد العثماني"

من أجل البحث في الأسس التي قامت عليها الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني وعلاقتها بأنظمة الدولة العثمانية.

ومحاولة الإجابة عن مجموع التساؤلات المتفرعة عن هذه الاشكالية والتي نلخصها في:

- ما هي المرجعية الإدارية التي تأسست عليها الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ما موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية في إطار هذه المرجعية؟
- كيف انتقلت السلطات الإدارية العثمانية الى الجزائر؟
- ما هو الأسلوب الإداري الذي تأسست عليه الصلاحيات الإدارية في بداية العهد العثماني؟ ولماذا كان اختيار ذلك الأسلوب دون غيره؟
- هل احتفظت الإدارة العثمانية بعد احتكاكها بواقع الجزائر بنفس الأسلوب طيلة الفترة العثمانية؟
- إذا كان هناك أيّ تحوّل فيه، ما هي العوامل التي أثرت في ذلك؟ وما هي مظاهر التغيير؟ وهل تغيرت معها تلك الخصائص والمميزات التي طبعت الإدارة العثمانية في الجزائر؟
- وكيف كانت تتوزع السلطات على المستوى المركزي والاقليمي للإيالة في ظل تلك الأساليب؟
- ما هي أسباب توسع صلاحيات المنصب الواحد الى أكثر من تخصص او سلطه؟
- كيف تحدّدت العلاقات التنظيمية بين المستويات الإدارية، ومسار السلطة والمسؤولية، بين الإدارة والسكان خلال تطبيق الأنظمة الإدارية؟

مقدمة:

- هل عكست الصلاحيات الإدارية، وتوزيع الاختصاصات بين المناصب ضمن الأساليب الإدارية المطبقة، ذلك التداخل؟ أم عبرت عن تكامل الأسس لهيكلية إدارية تخدم مفهوم الإدارة العامة وأهدافها؟

- من هي الفئة المستفيدة من تطبيق الأساليب الإدارية العثمانية في الجزائر؟ وكيف كان شكل استفادتها؟

ولتفكيك حيثيات الإشكالية، وبناء موضوع الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني وفقا للطرح الذي جاءت به هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التاريخي بأدواته المختلفة، بداية من المنهج الوصفي في توظيف وصف الأحداث خاصة فيما يتعلق بواقع الإدارة، والظروف التي كانت تعيشها الجزائر قبيل القرن 16م، والتي مثلت البيئة التي قامت عليها أسس الإدارة في الجزائر عند ارتباطها بالدولة العثمانية، إضافة الى وصف الصورة التي كان عليها النظام الإداري للذين طبقوا في الجزائر على التوالي.

وكذلك المنهج التحليلي الذي لا يمكن أن تتخلى عنه الدراسات التاريخية، وهو المنهج المعتمد على التفكيك والتركيب ثم البناء انطلاقا من تفسيرات مرتبطة بظروف الزمان والمكان المحيطة بالجزائر، خاصة فيما تعلق بالتأسيس للإدارة العثمانية في الجزائر، والتحويلات التي كانت مع نهاية القرن 16م، والذي على أساسه تم الوصول الى الطرح الذي قدّمته الدراسة.

وخلال استخدام هذا المنهج استعملت أدوات الاستقراء والمقابلة والمقارنة والاستنتاج، والتي كان استخدامها بشكل كبير في استغلال وتفريغ مضمون الوثائق واستخراج دلالاتها المتعلقة بموضوع الدراسة، كما كانت الاستعانة ببعض الجداول لتصنيف وترتيب ذلك المضمون وفق ما يحتاجه عنصر الدراسة. وفي بعض الأحيان كان اللجوء الى أسلوب المقارنة لتأكيد المعطيات، أو تثبيت المصطلحات أو ترجيح أحد الآراء، أو من أجل الاطمئنان الى الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها، خاصة فيما تعلق بمرحلة القرن 16م، وما تعلق بموقع الجزائر من الهيكلية الإدارية العثمانية والأسلوب والتقسيم الإداري الذي طبق فيها.

مقدمة:

ومن خلال معالجة المادة التاريخية وتحليلها تبعاً للتساؤلات التي طرحتها إشكالية الدراسة جاء بناء الموضوع من خلال خطة قدمت طرحاً يقوم على بايين،

جاء الباب الأول للبحث في إشكالية التأسيس للصلاحيات الإدارية التي ارتبطت بالوجود العثماني على رأس الإدارة، من خلال ثلاثة فصول

فبعد تخصيص مدخل تطرق الى الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م، لكشف الواقع وحالة البيئة الإدارية والسياسية التي أقيمت عليها الإدارة العثمانية بعد الحاق الجزائر بها سنة 1519م، تضمن الفصل الاول البحث في موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية، بداية من المرحلة غير الرسمية عهد "بابا عروج" ثم تأسيس ولاية الجزائر الغرب منذ 1519م، وموقع هذه الولاية ضمن التقسيم الإداري العثماني. وبحثت في الفصل الثاني في مبدأ التفويض وبروز الصلاحيات الإدارية العليا في ولاية الجزائر على رأسها صلاحيات البايبراي فيها. ولفهم هذه الآلية كان من الضروري العودة الى بعض المفاهيم في مقدمتها مهام الدولة في المفهوم العثماني ومنها مهام السلطان ومجال سلطته، ومبدأ تفويض سلطاته على مستوى مركز الدولة وعلى مستوى الولايات، ليتم الانتقال الى مهام ومجال صلاحيات بايلرباي الجزائر من خلال المادة التاريخية التي تضمنتها الأوامر أو الفرمانات السلطانية في "دفاتر المهمة"، باعتبارها مادة إدارية أساسية بعيدة عن الاحكام الشخصية.

وأما الفصل الثالث فجاء عنوانه: السلطان ومبدأ المراقبة على الصلاحيات المفوضة في ولاية الجزائر، وتمّ التطرق فيه الى مجال المراقبة الذي يعتبر الوجه الثاني لمبدأ تفويض الصلاحيات، والى الأشكال والوسائل التي اعتمدها الدولة العثمانية لمراقبه الإدارة في ولاية الجزائر في مقدمتها البايبراي كواجهة وتقييد لتلك لصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها هذا الأخير.

بينما جاء الباب الثاني للبحث في إشكالية تطبيق النظام الإداري العثماني في إطار الأساليب الإدارية التي تم تطبيقها في الجزائر، وهنا تبرز اشكاليه اختيار الاسلوب الإداري وتطبيق النظام الإداري وفقاً له، وارتباط ذلك بواقع الإدارة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، والتي كان البحث فيها في ثلاثة فصول أخرى.

مقدمة:

وتطرق الفصل الرابع الى الإدارة العثمانية بين تطبيق نظام الاقطاع العسكري ونظام قطاع الالتزام، فكانت التعريف بالنظام الأول وأهمية تطبيقه بالنسبة للدولة العثمانية ثم أسبابه وظروف التحوّل عنه الى نظام الإلتزام، لتدخل الجزائر مثل بقية ولايات الدولة العثمانية الى مرحلة إدارية جديدة هي مرحلة الباشوات التي اعتمدت نظام الإيالة في تقسيمها الجغرافي للأقاليم التابعة لها، كما تم التطرق الى شكل التحوّل الذي كان في الجزائر ونقل السلطات الى منصب الباشا وفقا لنظام الإلتزام.

أما الفصل الخامس فقد خصّ للبحث في تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في ظل نظام الإقطاع العسكري، ومن خلاله كان تحديد الوظائف الإدارية العليا فيها ورصد صلاحياتها بالاستفادة من مضمون "دفاتر المهمة"، والذي عكس الخصائص العسكرية والإدارية لهذا النظام، إضافة الى شكل التقسيم الإداري الجغرافي وتطوره منذ ولاية خير الدين باشا الى اعتماد نظام "السناجق" في هذا التقسيم.

وجاء الفصل السادس للتطرق الى التنظيم الإداري في الجزائر بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية في إطار نظام الإلتزام، لإبراز مظاهر التحوّل من خلال رصد صلاحيات موظفي الإدارة العليا والوسيط والوصول الى خصائص النظام التي أخذت الطابع الإداري الاقتصادي المعتمد على الوظيفة العسكرية، واعتماد التقسيم الإداري الجغرافي على أساس "البايلك" المرتبط بالواجب الإداري والاقتصادي والعسكري للباي والذي كانت اهم مظاهره "الدنوش" وختمت الدراسة بخاتمه جمعت الاستنتاجات الرئيسية حول موضوع الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني، وقدمت توصيات على ضرورة البحث والخوض في العديد من زوايا الموضوع الأخرى التي لم تتسع هذه الدراسة لتناولها. وعززت الدراسة بمجموعة من الملاحق وهي في معظمها نسخا عن بعض الوثائق التي تمت الاستفادة منها والتي تدعّم مضمون الأطروحة.

ولإجابة على الإشكالية المطروحة كان من الضروري الاعتماد على الأرشيف الإداري العثماني الخاص بالجزائر، كون موضوع الدراسة مرتبطا بشكل مباشر بالإدارة وألياتها، فكانت

مقدّمة:

الاستعانة بالأحكام أو الأوامر السلطانية الواردة بدفاتر المهمة (مهمه دفترى- Mühimme Defterleri) المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري والتي اخذت شكل الفرمانات أو البراءات (التعيينات) أو الردود على عرائض وشكاوي وجهت الى السلطان العثماني، كما خاطبت الولاة وحكام السناجق والأغاوات والقضاة وغيرهم، وقد وردت أصولها باللغة العثمانية، وأرقيقت بترجمة قام بها كل من محمد داود التميمي وفكري طونا، وتعتبر هذه المجموعة من الرصيد العثماني بالأرشيف الوطني عبارة عن وثائق مصورة عن ودائع الأرشيف التركي باسطنبول (خزانة قصر توبكابي وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية).

كما تمّت الاستعانة بأحكام دفاتر المهمة التي نشرها المؤرخ عبد الجليل التميمي معرّبة في كتابه دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، (منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ماي، 2009). في إطار سلسلة الولايات العربية اثناء العهد العثماني، حيث نشر مجموعة من الوثائق رصد من خلالها نحو 300 فرمان عثمانى من وثائق "المهمه دفترى" من مجموع 76 دفترا، تناولت الولايات المغربية الثلاث (الجزائر، تونس، وطرابلس) خلال القرن السادس عشر.

غير أنّ الترجمة التي قدّمها المؤرخ "عبد الجليل التميمي" لم تبقى على الإسم الأصلي للوظيفة في الكثير من الوثائق المترجمة، لكن تم التوصل اليها من خلال ذكرها أو وضعها بين قوسين في البعض منها، على غرار عبارة "الممثل المالي" أو "المفوض المالي" معبّرا عن "الدفتر دار"، و"شهادة التعيين" للتعبير عن "برأت" أو "فرمان السلطان" لتعيين البايبراي أو غيره من الموظفين.

كان الاعتماد على تلك الأوامر السلطانية بشكل كبير في الجزء الأول من الدراسة فيما يتعلق بالقرن 16م، خاصة أمام قلة المصادر المحلية المتعلقة بالجانب الإداري الخاصة بهذه الفترة، وما زاد أهميتها أنّها وثائق إدارية تعكس حركية الإدارة وممارساتها وفقا للتواصل مع السلطة المركزية في الدولة العثمانية، وأنّ تلك الأوامر السلطانية كانت في صياغتها تعرض قبل القرار الذي اتخذه الديوان باسم السلطان القضية التي طرحت من طرف الموظفين السامين في

مقدمة:

الولاية كالباليرباي، ثم الاقتراحات التي قدّمها بحكم مهامه ودرايته بسياق الأحداث، ما يسمح لنا باستخراج مجال الصلاحية والسلطة لهؤلاء الموظفين وعنصر المراقبة والتوجيه من السلطة المركزية بالدولة العثمانية. فكانت الاستفادة من مضمونها في العديد من عناصر الدراسة، منها الوظائف العليا الاولى خلال القرن 16م، وما يتعلق بصلاحيات الباليرباي وأشكال المراقبة الممارسة عليه، فضلا عن تطبيق نظام التيمار والأطراف المستفيدة منه، وتعيينات السناجق.

إضافة الى مجموعة الوثائق الموجودة على مستوى المكتبة الوطنية بالحامة، وهي عبارة عن مراسلات الى باشوات الجزائر من الباب العالي تضمنت تعيينات وأحكام سلطانية، ومن وكلائهم في مختلف المناطق كآزمير والإسكندرية وتونس وجبل طارق وغيرها تطرقت لمواضيع مختلف أهمها موضوع التجنيد، وكذلك شملت هذه المجموعة مراسلات البايات والقياد وأغوات النوبات الى مسؤولي الدولة في مدينة الجزائر كالخزناجي ووكيل الخرج والاغا.

ونظرا للعدد المهم لهذه الوثائق تمت الاستعانة بكشاف وثنائ تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية الذي وضعه الباحث خليفة حمّاش¹، لتسهيل مهمة تحديد الوثائق المرتبطة بالموضوع والوصول اليها

كما أنّ صعوبة قراءة بعض الوثائق خاصة "المجموعة 3190"، تم الاعتماد على كتابه: وثائق عن تاريخ الجزائر العثماني - مراسلات وكلاء الجزائر في الخارج²، والذي نشر فيه مجموعه من الوثائق من تلك المجموعات بشكل واضح ومفهوم بعد تحقيقه لها، سهل استعمال أصولها، خاصة وأنه ساهم في تصنيفها وشرح محتواها مع وضع قاموس يشرح معاني المصطلحات العثمانية الواردة فيها، كما أنه احتفظ بالمصطلحات العثمانية الإدارية والعسكرية وأسماء الأماكن وفقا للوثيقة.

إضافة الى الاستفادة من بعض سجلات بيت المال والبايلك بالأرشييف الوطني تضمنت معطيات عن الضرائب والعوائد المدفوعة على مستوى البايك، في إطار نظام الالتزام.

¹ دار نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012.

² منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016.

مقدمة:

والى جانب هاتين المجموعتين كانت الاستفادة أيضا من دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 944-963هـ/ 1538-1555م، نقلا عن فريدون ايمه جين والهان شاهين¹. حيث نشر هذان الباحثان التركيان مضمون الدفتر لأول مرة باللغة التركية الحديثة، وأضافا الى أسماء الأمراء في الألوية أسماء أخرى وردت في دفاتر الرؤوس المتزامنة معه، علما هذه الأخيرة تتضمن أوامر التعيينات الصادرة من مركز الدولة. ثم أعاد الباحث السوري فاضل بيات نشر الجزء الخاص بالبلاد العربية مع تعريبه، في كتابه البلاد العربية في الوثائق العثمانية²

وتكمن أهمية هذا الدفتر في أنه دون التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية، وأسماء أمراء السناجق وتواريخ تعيينهم فضلا عن معلومات متفرقة تتعلق بالوظائف والمهام التي تقلدوها قبل توليهم المنصب الجديد، وكانت أغلب التعيينات التي دونت في هذا الدفتر بين سنتي 957-958هـ/ 1550-1551م. كما استخدمت فيه مصطلحات تخص التقسيم الإداري على نحو: لواء، ألوية، ولاية، إيالة، بايلربايك، مير ميران.

وكانت الاستفادة منه في تحديد موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية، والمصطلحات المستخدمة في التقسيم الإداري وبعض السناجق المعتمدة فيه، وأسماء من تولوا عليها والوظائف السابقة للبعض منهم.

وفي نفس السياق كانت الاستفادة الكبيرة من كتاب المؤرخ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي -دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية

¹ Feridun M. Eme cen v eİlhan Şahin, « Osmanlı Taşra Teşkilatının Kaynaklarından, 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevçih Defteri », Belgeler, Cilt: XIX , Sayı: 23, Yıl 1998, türktarihkurumu, atatürkkültür, dilve tarih yayınevi, s.53-121.

(فريدون ايمه جن والهان شاهين، "دفتر توجيه السناجق المؤرخ 957-958هـ/ 1550-1551م، من مصادر التنظيم الإقليمي العثماني"، وثائق، المجلد: التاسع عشر، العدد 23، السنة 1998، جمعية التاريخ التركي، معهد أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ، وزارة الثقافة والسياحة).

² البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشرهجري/ السادس عشر ميلادي، ج3، إعداد وترجمة ودراسة فاضل بيات، سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية من خلال وثائق الأرشيف العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 2011، ج2، ص ص 69-94.

مقدمة:

حصرا مطلع العهد العثماني الى أواسط القرن التاسع عشر-¹، الذي أفادنا بتفريغه ومعالجته للمادة التاريخية من الوثائق العثمانية المختلفة.

وبما ان الوثائق الإدارية التي تم التمكن من الاطلاع عليها واستغلالها لم تكف لتغطية بعض عناصر الدراسة كالمفاهيم والآليات وبعض الأحداث كان لابد من العودة الى العديد من المصادر والمراجع والدراسات الأكاديمية المرتبطة بموضوع الدراسة والتي رصدناها في القائمة البيبليوغرافية في اخر الدراسة نذكر منها مجموعة المصادر التالية:

مذكرات خير الدين بربروس²، وتمّ من خلالها تتبع ظروف الحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وتصنيف الجزائر إداريا كبايلربايك، وتقليد خير الدين إمارة أمراء جزائر الغرب، وتوجيهه بلقب الباشا منذ ذلك التاريخ.

الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجيلاني بن رقية التلمساني³ (توفي 1790م)، وتمت الاستفادة منه للمقارنة مع ما جاء من أحداث في مذكرات خير الدين بربروس، خاصة الظروف التي انضمت فيها الجزائر إلى الدولة العثمانية.

مذكرات أحمد الشريف الزهار⁴ وهو من معاصري أواخر الحكم العثماني وبداية مرحلة الاستعمار الفرنسي، وأهم عنصر تمت الاستفادة منه ملامح نظام الالتزام من خلال ما يدفع موظفي الدولة من لزمة، ونموذج رحلة الدنوش لباي الغرب سنة 1199هـ/ 1785م والتي عكست تلك العلاقة بين السلطة المركزية وسلطة البايلك، وبين سلطة البايلك والأهالي والموجب المخزنية اتجاه بعضهم، كما ساهمت بروتوكولات الاستقبال والهدايا والعوايد المتبادلة في تحديد العديد من الوظائف وترتيبها السلمّي.

¹ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نيسان/ أبريل 2007.

² ترجمه محمد دراج، شركة الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

³ ضبط النص وعلق عليه خير الدين سعيدي، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2017.

⁴ أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشرف الجزائر 1754 - 1830م، تحقيق و نشر احمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م.

مقدّمة:

تاريخ ملوك الجزائر (Histoire des Rois d'Alger)¹، وطبوغرافيا والتاريخ العام لمدينة الجزائر (Topographie et Histoire générale d'Alger)، لصاحبه الراهب "فراي دييغو دي هايدو" (Fray Diego de Haëdo, abbé de Fromesta) وهو راهب وقع أسيرا في مدينة الجزائر ما بين سنتي 1578-1581م، أي في فترة نهاية عهد البايلربايات وخلال المرحلة التي عرفت فيها الجزائر تحولات سياسية وإدارية، تمت الاستفادة منه فيما يتعلّق بتلك الفترة كاستفادة الطبقة العسكرية من الحكم والإدارة ومن مداخيل الولاية، ودور القياد سياسيا وإداريا خلال المرحلة، غير أنّ التعامل مع هذين المصدرين كان بتحفظ لأسلوبها المنحاز للمسيحية وتحامله على السلطة العثمانية وخاصة على البحرية، كما أنّ المتمعّن في كتاباته، يدرك أنّه لم يتعمّق في طبيعة الإدارة ولم يلتمس التحوّلات الذي عاشتها الجزائر آنذاك، بل اعتمد الوصف لما كان يعايشه، والتأويل بمنطقه الديني من ناحية ومعارفه السياسية الأوروبية من جهة أخرى.

الجزائر في القرن 18م (Alger au XVIIIeme siècle)، ل فونتوردوبرادي (Venture de Paradis)، وقد جاء هذا الأخير الى الجزائر بصفته موفد دبلوماسي ومترجم سنة 1788م، وأقام بها سنتين، دوّن خلالهما ملاحظاته عما عايشه في فيها، ومنها ما تعلّق بالإدارة والتسيير الإداري والنظام الضريبي، وهو ما استفدنا به في المباحث المرتبطة بالإدارة في إطار نظام الالتزام. ومن المصادر المهمّة كذلك تلك الوثائق الإدارية منذ عهد الداوي شعبان 1692 التي جمعها وترجمها من العثمانية والعربية ألبيردوفو (A) DE VOULX، ثم نشرها بعنوان:

Tachrifat, recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne régence D'Alger. (تشريفات، مجموعة من الملاحظات التاريخية عن إدارة إيالة الجزائر).

وتكمن أهميّتها في احتوائها على الكثير من المعطيات المرتبطة بمختلف أنواع الضرائب واللزّمة والرسوم، والأطراف التي تدفعها من موظفين وقبائل، الجباية بمختلف المقاطعات والقيادات، فضلا عن معلومات مرتبات الموظفين، وعن الجيش البري والبحري، والحاميات العسكرية،

¹ traduit de l'Espagnol par H.D DeGrammont. Adolphe Jourdan, Libraire-Éditeur, Alger, 1881.

مقدمة:

ونفقات متنوعة، والتي تفيدنا بمظاهر تطبيق نظام الالتزام من حيث المهام وتوزيعها ومن حيث الضرائب والمواجب المخزنية.

وكأي بحث أكاديمي يحتاج الى التفرغ والجهد، ويأخذ وقته اللازم، ترافقه العديد من الصعوبات أو العقبات التي تواجه الباحث خاصة في مجال التاريخ. فإذا استثنينا ما كان على الصعيد الشخصي الذي لا يسعني ذكره ضمن عمل علمي، فإن أهم ما واجهته على الصعيد العلمي والذي نعتبره جزءا من البحث هو ما تعلق بقلة الدراسات المرتبطة بالمرحلة الأساسية لموضوع الطروحة، وهي مرحلة القرن 16م، خاصة في المجال الإداري.

ناهيك عما تعلق بالمادة الأرشيفية، كصعوبة قراءة العديد من الوثائق والتي تطلبت جهدا، خاصة دفاتر البايلك سواء بسبب الخطوط التي كتبت بها أو التلف الذي تعرضت له زمنيا. هذا إضافة الى الآلية التي اعتمدها مركز الأرشيف الوطني للاطلاع على وثائق دفاتر المهمة، خلال مرحلة جمعي للمادة الأرشيفية والذي كان يحتاج الى الوقت والتفرغ، مما صعب القيام بعملية مسح دقيقة لتلك الوثائق، والتي أسست من خلالها المادة العلمية للدراسة الخاصة بالإدارة في القرن 16م، وقد استعنت لسد الفراغ الحاصل بالوثائق المنشورة في مقدمتها تلك التي قام بنشرها المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي والتي تم ذكرها أعلاه.

الى جانب ما تقدم فإن موضوع الصلاحيات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني تميز بنوع من الخصوصية، تمثل جانبها الأول في أنه لا يمكن أن تكتمل هيكلته الا إذا اكتملت كل الوثائق الإدارية خلال العهد العثماني، وهو الأمر الذي لم يتحقق لحد الساعة، ولعل أهم مجموعة نفتقدها من الوثائق والتي كان وجودها يغني ويجيب عن العديد من التساؤلات المرتبطة بالتنظيم الإداري وتوزيع الصلاحيات وتفاصيل التطورات والعوامل المؤثرة فيها والأطراف المتحكمة فيها، والنخبة المتنفذة في السلطات الإدارية، ومن خلال كل ذلك السياسة العامة لإيالة الجزائر هي "سجلات محاضر اجتماعات الديوان" خاصة الديوان الخاص

مقدمة:

بالباشا، التي يبقى مصيرها مجهولا عقب الحملة العسكرية الفرنسية واحتلال الجزائر بداية من 1830م، والتي صاحبها تعرض الوثائق السلب أو الإتلاف أو الحرق.

أما الجانب الثاني من هذه الخصوصية فهو ذلك الارتباط الوثيق بين مجال السياسة والإدارة العامة، باعتبار أن السياسة هي رعاية الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد والعمل على تسييرها بشريا وماديا، وتحقيق مصالحها وأمنها وعيشها الكريم، وتنظيم علاقاتها مع الخارج بما يخدم المصالح المشتركة، وهي مرتبطة بالسلطة وتشمل كل ما يتعلق بها من طبيعة النظام وقوانينه وأساليب حكمه للأفراد على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.

في حين تعتبر الإدارة العامة أهم أداة للنظام السياسي وتتصف بصفته ومميزاته في حالتي القوة والضعف، وتشكلت لتنفيذ السياسة العامة، والوصول الى تحقيق أهدافها من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ والتوجيه والتنسيق، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتفويض سلطات النظام السياسي في شكل صلاحيات وفقا لتلك الأهداف وذلك التخطيط.

وعليه كان من الصعب الفصل بينهما خلال الدراسة في كثير من المواقع، خاصة وأن الجانب السياسي في الجزائر أثر وتحكم بشكل مباشر وكبير في شكل الإدارة عموما من حيث هيكلتها وظائفها ومهامها التي ارتبطت بمختلف المجالات، وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة موضوع البحث مركزة على الأسس والمرجعية التي قامت عليها الصلاحيات الإدارية وآلياتها بالدرجة الأولى، لفتح المجال فيما بعد لدراسة الممارسات الإدارية في مختلف المجالات، وواقع تعاملها مع العنصر البشري والجغرافي. فكان التركيز على مرحله القرن 16م واضحا نظرا لقلّة الدراسات عن هذه المرحلة، وبقاء الكثير من الغموض حولها، وباعتبارها المرحلة الأساسية لبناء أسس تلك الصلاحيات وتشكل الصبغة التي قامت عليها بعد احتكاكها بواقع الجزائر.

وفي هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمن ساهم في تذليل تلك الصعوبات، وفي مقدمتهم أستاذي الفاضل أ.د. عمار بن خروف، والذي كان له الفضل في توجيهي من خلال مناقشاته وملاحظاته وتساؤلاته التي ساعدتني في ضبط بناء الأطروحة ووضع

مقدّمة:

حدود الدراسة فيها، خاصة وأنّ موضوعها متشعب ومرتبط بعدة زوايا سياسية واقتصادية واجتماعية.

كما أشكر موظفي مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري خاصة القائمين على قاعة المطالعة على مساعدتهم في خدمة الباحث وتوفير الإمكانيات الممكنة، والذين نرجو لهم التوفيق في العملية التي هم في صدد إنجازها وهي رقمنة الوثائق التي ستسهل إطلاع الباحثين عليها.

وفي الأخير أرجو أنني قد وفقت في معالجة الطرح الذي قدّمته بشكل منهجي، وأن يساهم هذا العمل المتواضع في إثراء رصيد الأبحاث التاريخية الوطنية الأكاديمية، وأن تكون الزوايا التي لم يتمّ التوسع فيها منطلقا لدراسات مستقبلية.

الباب الأول

التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر:

الفصل الأول: موقع الجزائر من الهيكلية الإدارية العثمانية

الفصل الثاني: مبدأ التفويض وبروز الصلاحيات الإدارية العليا

الفصل الثالث: السلطان ومبدأ المراقبة على الصلاحيات المفوضة

في ولاية الجزائر

الباب الأول: التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر

إن البحث في الأسس التي قامت عليها الإدارة العثمانية يعيدنا إلى معرفة الأرضية التي بنيت عليها، من خلال التعرف على الظروف التي كان يعيشها المغرب الإسلامي ومن خلاله المغرب الأوسط والحالة الإدارية التي كان عليها والتي ساهمت في انضوائه تحت لواء الدولة العثمانية بمعونة الأخوين عروج وخير الدين بربروس، وكيف ساهما في ربط مصيره بها.

ومن ثم الشكل الذي نقلت به الدولة العثمانية تجربتها الإدارية ومدى احتكاكها بما وجدته في المنطقة، ووضعها لأسس بناء الإدارة العامة الجديدة التي تعكس ذلك الارتباط والتي يعتبر أول جزء منها هو التأسيس للصلاحيات الإدارية.

وقد جاء هذا الجزء من الدراسة للخوض فيها من خلال البحث في:

1. بدايات التواجد العثماني في الجزائر التي تتوافق مع إقامة إدارة بابا عروج بداية القرن السادس 16م، وبداية مظاهر التبعية للدولة العثمانية آنذاك في عهد أخيه خير الدين.
2. تحديد موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية باعتبارها ولاية عثمانية تم فيها تفويض صلاحيات الإدارة العليا للبيلاي بصفته ممثل عن السلطان فيها.
3. تحديد نوع السلطات التي تم تفويضها للبيلاي ومن خلالها الصلاحيات والمهام التي كلف بها.
4. تحديد مجال وحدود تلك الصلاحيات من خلال سلطة المراقبة التي احتفظ بها السلطان أثناء تخويل صلاحياته.

مدخل:

الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط نهاية القرن 15م
وبداية القرن 16م و انعكاساتها

1- مظاهر الضعف والتفكك السياسي خلال القرن 15م

* الوضع السياسي العام

* المغرب الأوسط والأطماع الاسبانية

2- نتائج الضعف وتشكل الكيانات السياسية في المغرب الأوسط:

* بروز الكيانات السياسية المستقلة

* بروز النظام القبلي

مدخل: الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط نهاية القرن 15 م وبداية القرن 16 م وانعكاساتها:

تشكّلت الإدارة في الجزائر في الفترة المدروسة نتيجة تفاعل بين ما وجد من واقع وظروف سياسية وإدارية عرفت الجزائر قبل الحاقها بالدولة العثمانية، وبين خصائص الإدارة العثمانية التي أصبحت الجزائر تمثل قسما منها بعد الالحاق. ففيم تمثلت تلك الظروف وتلك البيئة الإدارية والسياسية التي قامت عليها أسس الإدارة الجديدة؟

للإجابة على هذا السؤال، تم البحث في هذا الفصل في:

- الظروف التي عاشتها المنطقة، ومظاهر الضعف فيها وانعكاساتها عليها، وبالتالي أهم ما ميز البيئة السياسية والإدارية قبيل إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية.

الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط نهاية القرن 15 م وبداية القرن 16 م وانعكاساتها:

كان التواجد العثماني في المغرب الإسلامي، وتحديدًا المغرب الأوسط¹، متزامنًا مع ما عرفه هذا الأخير من مرحلة انحطاط وتفكك سياسي، برزت فيه ثلاث دول متنازعة هي: الدولة الحفصية²، والتي امتدت من الإقليم الشرقي للمغرب الأوسط إلى حدود طرابلس، والدولة المرينية³، بالمغرب الأقصى إلى مدينة وجدة، والدولة الزيانية⁴، ما بينهما أي وسط وغرب المغرب الأوسط⁵. وقد ورثت هذه الدول نظمها السياسية والإدارية عن دولة الموحيين⁶، باعتبارهم كانوا ولاة تحت خدمتها، وتطورت وفقًا لاحتياجاتهم، وبالتالي لم تخرج

¹ اختلفت المصادر في تعريفها باصطلاح المغرب الأوسط، وفي تحديد مجاله الجغرافي الذي تغير بأبعاده السياسية ومظاهره الثقافية والفكرية، منذ بداية ظهوره عند أبو عبيد البكري (ت487هـ/1094م) في مؤلفه المسالك والممالك. وفي هذه الدراسة سنستخدم مصطلح المغرب الأوسط على كل المنطقة التي تدخل في نطاق إيالة الجزائر التي رسمت حدودها في الفترة العثمانية. أنظر: عبد القادر بوعقادة، "هل المغرب الأوسط خرافة؟"، مجلة عصور الجديدة، الجزائر، عدد 21-22، ماي 2016، ص 60-75.

² تنسب إلى أبي حفص عمر رئيس قبيلة هنتاتة المصمودية، وكان أحفاده ولاة على تونس في ظل الدولة الموحدية، استقلت بالحكم في عهد أبي زكريا يحيى (625-649هـ/1228-1251م)، امتد حكمها في تونس وجزء من شرق المغرب الأوسط، حيث دخلت حاضرة قسنطينة وبجاية تحت حكمها، إلى غاية سقوطها على يد سنان باشا وعلج علي 981هـ/1574م. أنظر: عبد الرحمان بن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000م.

³ نسبة إلى بني مرين، يمتد نسبهم إلى قبيلة زناتة، تأسست دولتهم في عهد أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م)، استمرت في فرعها الوطاسي من 876هـ/1471م إلى 965هـ/1549م، وسقطت على يد البيلبراي صالح رابيس 1554م، انظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997م، ج4، ص 97-118-119.

⁴ ينسب بنو زيان إلى قبيلة بني عبد الواد من بطون زناتة، ويعود اسمها إلى زيان بن ثابت، تأسست الدولة في عهد يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1283م)، واتخذت تلمسان عاصمة لها، وكان سقوطها على يد البيلبراي حسن بن خير الدين 961هـ/1554م. انظر: ابن خلدون، العبر... المصدر السابق، ج7، ص 102 وما بعدها. ومحمد بن عبد الله التمني (ت 889هـ/1494م)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه محمود آغا بوعبيد، منشورات موقع للنشر، الجزائر، 2011م، ص 111.

⁵ أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبع دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1965، ص 93.

⁶ دولة إسلامية حكمت بلاد المغرب الإسلامي (524-677هـ/1130-1269م)، تأسست سياسيًا على أنقاض دولة المرابطين على يد عبد المؤمن بن علي الكومي (526-558هـ/1130-1163م) من أتباع محمد بن تومرت (515-524هـ/1121-1130م)

هذه النظم في المغرب الأوسط عن النظم الإسلامية.¹

فكان نظام الحكم فيها ملكيا وراثيا مطلقا، جمع فيه السلطان كل السلطات بيده.² واتخذ السلطان فيها -وفق تطورها- عدة ألقاب منها خليفة المسلمين وأمير المسلمين³، كما اعتمدوا ألقابا تشريفية كالمستنصر بالله، والواثق بالله، والمتوكل على الله.⁴ وفي أغلب الحالات كان يتولى العرش الأمير بعهد سابقه⁵، إذ كان السلطان يأخذ البيعة لابنه الأكبر من بعده.⁶ وكانت تمنح لولي العهد سلطات واسعة، تجعله يشارك السلطان في شؤون الحكم، وتمكنه من التدرب على آليات الحكم وقضايها.⁷

كما كان نظام الملك يعتمد مبدأ الشورى حيث كان إلى جانب السلطان مجلس المشيخة، وهو مجلس يضم كبار وزعماء القبائل⁸، على رأسه منصب كبير المشيخة.⁹

¹ أنظر: كتاب السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني (760-790هـ / 1359-1389م)، واسطة السلوك في سياسة الملوك، طبع بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية 1279هـ / 1862م، من المصادر الهامة التي تصف الوظائف الإدارية في العهد الزياني حيث يتضمن وصايا لابنه أبي تاشفين الثاني (790-795هـ / 1389-1393م) في الحكم والشروط التي يجب توفره في من يساعده في إدارة البلاد.

جميلة المسعودي المسعودي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621 هـ وحتى سنة 893 هـ، ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ / 2000م، ص 62

² عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، المطبعة البهية، مصر، 1930، ص 130.

³ مثل محمد بن أبي زكريا الحفصي (647-675هـ / 1249-1277م).

المسعودي، المرجع السابق، ص 62.

⁴ أنظر: أحمد بن حسين بن علي ابن قنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.

التنسي، المصدر السابق.

وروبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988 م، ترجمه إلى العربية حماد الساحلي، ج 2، ص 14-15.

⁵ ابن خلدون، المصدر السابق، ص 130.

⁶ المسعودي، المرجع السابق، ص 63.

⁷ برنشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 111.

⁸ بالنسبة للدولة الزيانية زعماء الفروع والأسر المكونة لقبيلة بني عبد الواد، أنظر: ابن خلدون، العبر...، ج 7، ص 97 وما بعدها، وبالنسبة للدولة الحفصية زعماء مجموع القبائل الموحدية، وهي قبائل الأطلس الأعلى، في مقدمتهم بنو حفص من قبائل الهنتاتي. أنظر: برنشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 48، 50.

⁹ عرفت عند الحفصيين بمشيخة الموحدين وشيخها بشيخ الموحدين، ورسميا بالشيخ المعظم أو وزير الرأي أو البساط، وكان يكوّن مع وزيرين آخرين مجموعة الثلاثة، ويعرفون بأصحاب الرأي، وهم المقربون من السلطان.

وقد حظي هذا المجلس بمكانة هامة، فقد تقلد مشايخه مناصب هامة في الدولة كقيادة الجيش والحجابه¹، باعتبار أن أعضائه كانوا يملكون الخبرة، ويمثلون حلقة الوصل الأساسية بين السلطان والقبائل، ولعبوا دورا مهما في إدارة شؤون الدولة. وكان نفوذ هذا المجلس يزداد أو يتراجع حسب قوة ونفوذ السلاطين، وأهداف الطرفين.²

أما بالنسبة للمهام الإدارية فقد اعتمدت الدولتين الحفصية والزيانية على نظام الوزارات والدواوين³، أو ما يعرف بالخطط السلطانية، وهذه الوظائف من الأهمية ما يجعلها تساهم في مساعدة وتسهيل مهام السلطان في إدارة الدولة، لكنها في الوقت نفسه قد تهدد سلطانه، وتحد من نفوذه، وذلك بقدرتها على عزله عن رعاياه، والتحكم في التواصل معهم، أو في خلق النزاعات داخل الأسرة الحاكمة.

1- مظاهر الضعف والتفكك السياسي خلال القرن 15م:

بدأت مظاهر الانحطاط والتفكك السياسي في المغرب الأوسط تبرز مع القرن الخامس عشر بشكل انعكس على مختلف مجالات الحياة، بما فيها الجانب الإداري، وتسيير شؤون الرعية. حيث عرف انقساما سياسيا، جعله يدخل في دوامة من النزاعات بين القوى السياسية الرئيسية، المتمثلة في الدول الحفصية، والمرينية، و الزيانية، والتي لم تتمكن من تحقيق هدفها في بسط السيطرة الكاملة على المغرب الإسلامي بأكمله، من خلال الامتداد والتوسع على حساب بعضها البعض.

برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص49، 52.

المسعودي، المرجع السابق، ص77.

أما في الدولة الزيانية فيسعي أبو حمو موسى الثاني أعضاء المجلس بالجلساء. المصدر السابق، ص121-122.

¹ برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص49.

² نفسه، ص49-52.

³ الديوان اصطلاح أطلق في المصادر العربية والإسلامية على المكان الذي يجلس فيه الكتاب، والذي كان معدا لحفظ دفاتر الدولة وسجلاتها، أول ما أنشأ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، للقيام بأعمال الجباية وحفظ حقوق الدولة، ثم تطور مفهومه تبعا لتطور أجهزة الدولة واتساعها، ليتفرع منه دواوين أخرى، وفي العهد العثماني أبقى السلاطين على هذه التسمية، وأصبح مؤسسة سلطوية يرجع إليها السلطان في كثير من القضايا ويأخذ بمشورتهم. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ص191-192.

* الوضع السياسي العام:

كانت الدولة الزيانية الأكثر تأثراً بهذا الصراع، الذي ظهر على الصعيدين الداخلي والخارجي:

فعلى الصعيد الداخلي، كان الصراع داخل الأسر الحاكمة لهذه الدول، خاصة البيت الزياني، الذي عرف عدة أوجه¹، بين طامع في الحكم ومعارض له، وصل إلى حد الحروب بين الأمراء بهدف الوصول إلى العرش أو الاستقلال عنه. وقد اتصف حينذاك حكامها بالضعف والتخاذل عن المصلحة العامة، وانشغالهم في التنافس والصراع على السلطة والرئاسة². وقد فتح ذلك النزاع العائلي الباب لصراعات مستمرة وغير منقطعة من أجل الحكم، في شكل ثورات، ومحاولات الوصول إلى سدة الحكم، أو الاستقلال عنه طيلة القرن 15 م³.

أما على المستوى الخارجي كانت الدولة الزيانية ضحية تدخل وهيمنة المرينيين من الغرب والحفصيين من الشرق بحكم موقعها الوسطي بينهما⁴. وكانت تلك الدول تهدف إلى التوسع، وجعلها حدًا عازلاً يصدّ الخطر الخارجي عن أراضيها، والحيلولة دون اتحاد القوى المنافسة لها في المنطقة، ولتحقيق ذلك استغلت تنافس أمراء الزيانيين وغذت روح التنافر بينهم، واستعملت في ذلك أسلوبين أساسيين هما:

- أسلوب التأييد لأحد الأطراف الموالين لها من البيت الزياني، ودعمهم بالمال والجيوش⁵.

¹ عبد القادر فكاي، الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية و آثاره 910-1206 هـ/ 1505-1792 م، دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 43-44.

² عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ج 2، ص 197.

³ للتوسع في الموضوع أنظر: التنسي، المصدر السابق، ص 250-253.

عبد المالك بكاي، الحياة الريفية في المغرب الأوسط، في القرن 7-10 هـ/ 13-16 م، دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014 م، ص ص 85-86.

⁴ عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، ط 2، ج 1، 2016، ص 18.

المدني، المرجع السابق، ص ص 65-66.

⁵ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي، تاريخ الدولتين الموحية والحفصي، تحقيق وتعليق محمد ماضور، ط 2، المكتبة العتيقة، تونس، 1966، ص ص 125-126.

التنسي، المصدر السابق، ص 181، 228-2235.

- أسلوب الحرب ضد الطرف غير الموالي، مستغلين الأمر في إلحاق الهزائم بهم، وإضعاف شأنهم وشأن إماراتهم¹، وإخضاع تلمسان لسلطانها، عن طريق الحصار والحملات العسكرية، وبالتالي التدخل المباشر في شؤون الحكم، وقد شهد القرن 15 م العديد من تلك الحملات.²

ومع منتصف القرن 15 م كان الضعف واضحاً على الدولة المرينية والحفصية، وأصبح سلاطينها غير قادرين على التدخل في الدولة الزيانية، وانشغلتا هما أيضاً في صراعاتها الداخلية وفي محاربة الاحتلال البرتغالي والاسباني. لكن الصراع الداخلي للزيانيين لم يتوقف وبقي مستمراً طيلة القرن 16 م، بروز طرفين خارجيين آخرين هما الطرف الاسباني والعثماني، إلى غاية سقوط الدولة، والحق تلمسان بالسلطة العثمانية بالجزائر، في عهد صالح رايس (962- / 1552-1556).³

* بروز الأطماع الاسبانية:

تزامنت حالة الضعف والتفكك والنزاع مع بروز الطرف الاسباني خلال هذه المرحلة في إطار حربه ضد مسلمي الأندلس، وساهم هو الآخر في إثارة الفتن والاضطرابات ضمن مخطئه في إضعاف المنطقة والسيطرة عليها، مستغلاً الظروف المحلية للتوغل داخل البلاد، ومستخدماً تلك المنافسة القائمة بين الأمراء الزيانيين، وبين القبائل، وسخطهم على عليهم.⁴ فقد اضطّر أبو عبد الله الثابتي (حكم 902-909 هـ / 1496-1503 م) أن يذهب بنفسه إلى ملك اسبانيا⁵ ويقدم له الهدايا،⁶ ترضيه لهم واتقاء لشركهم بعدما استقبل أمراء الأندلس

¹ يحيى بوعزيز، "المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236-1554 م"، مجلة الأصدالة، الجزائر، ع26، جويلية أوت 1975 م، ص22.

² الزركشي، المصدر السابق، ص125-131، 152-153، 157-158.

التنسي، المصدر السابق، ص210.

³ المدني، المرجع السابق، ص66.

⁴ مولاي بلحميسي، "نهاية دولة بني زيان"، مجلة الأصدالة، ع26، جويلية أوت 1975 م، الجزائر، ص32.

⁵ فرديناند الخامس (1452-1517 م) هو ملك أراغون تزوج من ايزابيلا ملكة قشتالة، ووحدا شبه الجزيرة الايبيرية، وعملا على القضاء على امارة غرناطة 1492 م.

⁶ بوعزيز، "المراحل والأدوار التاريخية...", المرجع السابق، ص24.

وأهلها الفارين من بطشهم.¹

وفي عهد أبو حموموسى الثالث بن المتوكل (الملقب ببوقلمون)، الذي كان قد تولى العرش بعد أن انتزعه من ابن أخيه أبو زيان الثالث، في 909هـ/1503م، وقام ابن أخيه الثاني يحيى الثابتي باللجوء الى الاسبان، الذين اغتتموا الفرصة، ودعموه عسكريا في حربه ضد عمه ونصّبوه حاكما على تنس في 912هـ/1506م²، وتمكنوا من إخضاع أبي حمو، وفرض ضريبة سنوية باهظة في 918هـ/1512م، استمرت الى 936هـ/1530م.³

وقد نجح الاسبان في ظل هذه الظروف في احتلال المرسى الكبير في 911هـ/1505م، ثمّ وهران في 916هـ/1509م وبجاية 1510م.⁴ كما انعكس هذا الخضوع والالتزام بالولاء على سياسة الدولة الزيانية في فرض الضرائب على الأهالي، وهو ما أدى الى اضطرابات دفعت بالأعيان الى اللجوء والاستنجاد بعروج (بربروس)، الذي كان في تنس لمعاقبة عبد الله يحيى الثابتي الموالي للإسبان، فاتجه عروج نحو تلمسان في 1517م، ودخلها وأعاد أبا زيان الثالث المسجون الى العرش. لكنّ هذا الأخير قطع ولاءه لعروج، مما دفع عروج الى العودة الى تلمسان ثانية، وقتله هو ومن معه.⁵

أما أبا حمو الثالث فقد فر الى الاسبان بوهران، أين أمدوه بقوات كبيرة، وتمكن من تنظيم حملة مشتركة، لهماجم تلمسان ويستردها في 1518م⁶، بعد حصار دام نصف عام،

¹ ومن الهدايا، مجموعة من الخيول العربية، ولؤلؤة فخمة نادرة، وطيور ذهبية. الجليلي، المرجع السابق، ج 2، ص 196.

² نفسه، ص 196، 201.

بلحميسي، ص 34.

³ قدرت ب 12 ألف دوقة (نقود ذهبية اسبانية)، و12 فرس من أحسن الخيول العربية، وستة من صقور الاناث المدربة على الصيد، هذا فضلا عن تموين الحامية الاسبانية المقيمة بوهران، بما تحتاجه من مؤن ومواد غذائية.

الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 2، 1983، ج 2، ص 10، هامش 7.

⁴ كانت الحملات التي قصدت السواحل عنيفة حيث أدت الحملة على وهران الى استشهاد أكثر من أربعة آلاف شخص، وعلى بجاية من أربعة الى خمسة الاف شخص، زيادة الى التدمير والتخريب لمعالم المدن وسلب نفائسها. للتوسع أنظر: عبد القادر فكاي، الغزو الاسباني ...، المرجع السابق، ص ص 52-54.

⁵ صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، دار هومة، 2012، ص ص 47-48.

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 9.

وتمكنوا من قتل عروج وأخيه إسحاق الذي كان مرابطاً في قلعة بني راشد.¹

كما اتبع خليفته أبو محمد عبد الله الثاني (924-930هـ/1518-1524م) نفس السيرة في موالاة الاسبان، فثار عليه أخوه أبو سرحان المسعود بتأييد من خير الدين، وسيطر على تلمسان في 1519م، لكن أبو محمد عبد الله الثاني استرجع عرشه بعد إعلانه ولاءه لخير الدين، وهو ما دفع بأبي سرحان الى موالاة الاسبان كذلك.²

وهكذا أصبح حكام الدولة الزيانية في ظل ضعفهم وعدم قدرتهم على المقاومة، يعتمدون سياسة الخضوع والمسالمة، وأصبح كل من يطمع في الحكم أو البقاء فيه يعتمد على الموالاة إما للإسبان أو العثمانيين، الى غاية الحاق تلمسان نهائياً بالحكم العثماني بالجزائر مباشرة في عهد البيلرباي صالح راييس (1552-1556م) بعدما كان حسن بن خير الدين (1544-1551م)³ قد عين الحسن بن عبد الله الزياني (1550-1554م) تحت إشراف القائد التركي سفطة، لكن الحسن كان هو الآخر موالياً للإسبان.⁴

2- نتائج الضعف وتشكل الكيانات السياسية في المغرب الأوسط:

أدت هذه الصراعات الداخلية والخارجية في المغرب الأوسط، وزيادة اليها الهجمات الاسبانية، الى الدخول في مرحلة ضعف وانقسام أكبر، وصفها المؤرخون بالفسيفساء السياسية، وقد لخص الناصري هذا الوضع المزرى كله حين قال " ... ولما دخلت المائة التاسعة، ومضى صدرها، وتداعت دول المغرب من بني حفص بإفريقية، وبني زيان بالمغرب الأوسط، وبني مرين بالغرب الأقصى، وبنو الأحمر بالأندلس، وأشرفت على الهرم، وحدثت الفتن بين المسلمين، ودامت فيهم، واشتغلوا بأنفسهم عن جهاد عدوهم ومطالبه

¹ بوعزيز، "المراحل والأدوار التاريخية..."، المرجع السابق، ص25.

عزيز سامح إتر، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ط1 1989، ص ص62-66. هامش عن الحملة وكيف عانت فسادا

² بوعزيز، "المراحل والأدوار التاريخية..."، المرجع السابق، ص25.

³ حكم الجزائر على ثلاث فترات، كانت الثانية خلال (1557-1561م) والثالثة خلال (1561-1566م).

⁴ بلحميسي، المرجع السابق، ص34

بوعزيز، المرجع السابق، ص25.

في أرضه وبلده، أخذ الاسبان والبرتغاليون يهاجمون السواحل ويشرهبون لاحتلالها¹. كما وصفه أحمد توفيق المدني بعبارة بليغة يقول فيها: "كأنما هي حالة جنون جماعي أصابت القوم كلهم من بني حفص وبني مرين وبني زيان"².

وظهرت خلال هذه المرحلة أعراض الضعف والوهن وإنهاك القوى، ما انعكس سلبا على اقتصادها³، جراء تخريب المدن واتلاف الزرع، وما ترتب من فرض الضرائب على الرعايا التابعين لها، والتي أصبحت جبايتها على يد شيوخ القبائل بعدما كانت من اختصاص الدولة⁴. كما انعكست سلبا على قدرتها العسكرية النظامية⁵، وعجزها عن الدفاع عن نفسها وصد العدوان الخارجي⁶، ودوامه من الصراع المسلح والدسائس السياسية، وجعلها لا تحكم عمليا الا عاصمتها تلمسان والضواحي المحيطة بها⁷، بعدما كانت تشمل في أقصى اتساعها حدود نهر الملوية غربا الى افريقية شرقا ومن مصب الملوية الى جيجل شمالا الى الصحراء جنوبا، وقد شملت مقاطعات إدارية عديدة مثل تلمسان وتنس والجزائر وبجاية⁸.

زيادة الى أن التخاذل في تسيير شؤون الرعية والتميز بين القبائل، أدى الى انتشار الفوضى والعصيان وتلاشي فاعلية النظام الإداري، وفتح المجال للقادة والولاة وشيوخ القبائل والقادة العسكريين الى ممارسة الاستبداد في الحكم، بما تمكنوا به من سلطة مما وسّع من الهوة بين السلطة والرعية⁹.

¹ الناصري، المصدر السابق، ج4، ص110، 109.

² نفسه، ص67.

³ بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص18.

⁴ مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية - الأحوال السياسية، ج1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص40.

⁵ بن خروف، المرجع السابق، ص18.

⁶ المدني، المرجع السابق، ص70.

⁷ بن خروف، المرجع السابق، ص19.

⁸ حساني، المرجع السابق، ص32.

⁹ بلحميسي، المرجع السابق، ص30.

⁹ حساني، المرجع السابق، ص41، 48.

الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص197.

* بروز الكيانات السياسية المستقلة:

إضافة الى كل ما سبق من مظاهر الضعف، أصبحت الحكومة المركزية بدون سلطة، وبدون صلة مع الجهات النائية، وقامت في المملكة إمارات مستقلة.¹ حيث أدى ذلك الى انفصال العديد من القبائل، وظهور إمارات ترفض الخضوع لسلطة الدولة الزيانية وحتى الحفصية،² وعرفت هي الأخرى التنافر والصراع، ما أدخل المغرب الأوسط في فترة من الانحطاط والتدهور، وأصبح من الصعب رسم حدود ثابتة لهذه الكيانات أو الامارات.³

فمن الجهة الغربية: كان ضعف الزيانيين سببا في بروز محاولات القبائل⁴ على رأسها قبائل بني هلال وبني سليم،⁵ السيطرة وفرض الهيمنة على العديد من المناطق، وخاصة المدن الغربية. فقد استغلت الفوضى القائمة في المنطقة الغربية ويذكر الوزان أن هذه القبائل كانت تعتمد على إتاوات وهدايا تقدمها تلمسان، أو على الغارة والنهب⁶، وأصبحت عاملا من عوامل الانهيار بانفصالها وتمرد⁷ها، وبالتالي تدمير ما تبقى من نظم إدارية. كما برزت قبائل بني عامر ومغراوة واولاد سعيد، التي أقطعتها الدولة الزيانية الصحراء المحيطة بوهران وتلمسان، وبالرغم من تبعية هذه القبائل اسميا للسلطة الزيانية لكنها كانت مستقلة في تسيير شؤونها.⁸ كما ظهر كمناهضين لسلطانها مثل مغراوة وبني عامر.⁹

¹ بلحميسي، المرجع السابق، ص 30.

² بن خروف، المرجع السابق، ص 19.

³ المدني، المرجع السابق، ص ص 65-70.

⁴ فيما يخص توزيع القبائل العربية والبربرية وتمركزها بالمغرب الأوسط، انظر: المدني، المرجع السابق، ص ص 93-95.

⁵ عباد، المرجع السابق، ص 11.

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص ص 8-9.

إلتر، المرجع السابق، ص 16.

⁷ حساني، المرجع السابق، ص 46.

⁸ محمد دراج، الدخول العثماني الى الجزائر ودور الاخوة البربروس (1512-1543 م)، الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م، ص ص 93-94.

⁹ بلحميسي، المرجع السابق، ص ص 33-34.

دراج، المرجع السابق، ص ص 93-94.

وقد كانت قبائل بني عامر من القبائل التي لعبت دورا في أحداث النصف الأول من القرن 16م، وأسرعت في زوال بني زيان وتمركز الاسبان في وهران، الذين كانوا يتعاونون مع الاسبان في وهران، ودعموا تمركزها فيها، واستولوا على السهول المجاورة، وكذلك قبائل كريسش وبني راشد، وكان قائدهم المنصور بني يغني الذي كان له باع طويل وجاه، حتى أنه كان يتصرف في شؤون الدولة ويتفاوض باسمها ويناصر حزبا على آخر، ويعين ويعزل، مستغلا مصاهرته لأحد أمراء بني زيان.¹ وبالتالي استقوت القبائل إما من خلال علاقتهم بالطرف الأقوى أو المصاهرة، أو الغزو، ولم تفتأ هذه المملكة تتضرر من تعسفات الأعراب القاطنين بالجزء المجاور للصحراء.

وكان ملوك تلمسان دائما مضطرين الى أن يهدئوهم بأداء اتاوات جسيمة وتقديم الهدايا، وعجزها عن اخضاع القبائل والمناطق المتمردة التي اضطرتها الى تقديم قسم كبير من مداخيلها،² غير أنهم لم يستطيعوا ارضاءهم جميعا وقلما توجد في البلاد سبل آمنة³، وتمكنت العديد من القبائل من تشكيل تحالفات وفرض نفوذها على القبائل⁴، وانعكس ذلك على الأوضاع التجارية أيضا نتيجة الهجومات على الأسواق والقوافل وقطع الطرق.⁵

وحتى مدينة وهران، فقد وصفت علاقتها بالدولة الزيانية بالعداء، ولم تقبل ولاية الزيانيين، باستثناء أمين المال وقابض يستلم مداخيل الميناء حيث بقيت تحت سلطة اسمية فقط، وكانت المدينة تسير تحت اشراف مجلس منتخب ينظر في قضاياها المختلفة.⁶

وأمام كل ذلك كانت المنطقة الغربية محط أطماع البرتغاليين الذين احتلوا المرسى الكبير خلال الفترة ما بين 876-882هـ/1471-1477م، وأقاموا بوهران مؤسسة تجارية

¹ وهو ما جعل رؤساء القبائل أقوى من ملوك تلمسان، وأدى الى لجوء الأتراك والإسبان الى التحالف معهم مباشرة، بهدف بسط نفوذهم. أنظر: بلحميسي، المرجع السابق، ص33.

² بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص18.

³ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص8-9.

⁴ حساني، المرجع السابق، ص48.

⁵ نفسه، ص28.

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص30.

سنة 888هـ/ 1483م، وأخرى في 893هـ/ 1487م، محاولين فرض معاهدة على مملكة تلمسان، لتعرض بعدها الى هجومات الاسبان كما تقدّم ذكره.¹

ونفس الظروف عاشتها مستغانم، التي تعرّضت في النهاية الى التهديد الاسباني مما دفع بشيوخها الى توقيع معاهدة استسلام مع حاكم وهران الاسباني في 26 ماي 1511م² ومن الجهة الشرقية: كانت بجاية وقسنطينة خاضعتين لأمير حفصي، وكانتا مع مطلع بداية القرن 16م قد انفصلتا تماما،³ وقد شهدت هذه الفترة اضطرابات عديدة نتيجة صراع الإخوة، حيث كان أبو بكر حاكم قسنطينة يرغب في توسيع حدود ولايته على حساب أخيه أبا العباس عبد العزيز حاكم بجاية، وقد تمكن هذا الأخير من الحفاظ على سلطته رغم الدمار⁴ الذي ألحقه به أبو بكر خلال سنتي 912-913هـ/ 1507-1508م أثناء حصار المدينة، والذي انتهى بانتصار عبد العزيز، الذي رد بالتوسع في منطقة الحضنة، والدخول الى قسنطينة، لكنه بينما كان منشغلا بتوطيد حكمه فيها، كان الاسبان قد نزلوا ببجاية في 1510م.⁵

وفي إقليم بجاية برزت إمارة بني عباس مع نهاية القرن 15م، حين استقر الشيخ عبد الرحمان (جد أولاد مقران)، بأراضي قبيلة بني عباس وأقام بها زاوية لتعليم القرآن بالمكان

¹ عباد، المرجع السابق، ص 11.

² فكايير، الغزو الاسباني...، المرجع السابق، ص 60.

³ كانت محاولات الانفصال عن الحكم الحفصي بتونس قبل هذه الفترة، حيث قام أمير بجاية أبو الحسن علي بن أبي فارس بالاستقلال ببجاية رافضا مبايعة السلطان الحفصي أبي عمر عثمان (839-899هـ/ 1435-1493م)، فأرسل إليه جيشا عام 850هـ/ 1440م، واسترجع الحاضرة، وعين عليها ابن عمّه عبد المومن بن العباس أحمد، كولاية تابعة لتونس، وعرفت الفترة ما بين القرن 15 و16م انتشار الفوضى والدسائس. أنظر: الزركشي، المصير السابق، ص 142.

⁴ رغم ما وصفت به المرحلة من انتشار الفوضى والاضطرابات، إلا أن المصادر تؤكد أن بجاية قد حافظت على اشعاعها الحضاري العلمي، واستمرار شهرتها بمدارسها، وقد وصف حسن الوزان، الحياة العلمية أنها كانت مرموقة وفيها الجوامع والمدارس ما يكفي، مع كثرة الطلبة وأساتذة الفقه ومختلف العلوم، وزوايا المتصوفة والفنادق والمارستانات، وكانت على قدر كبير من الغنى الى غاية احتلالها من طرف الاسبان، أنظر: المصدر السابق، ج 2، ص 50.

⁵ عباد، المرجع السابق، ص 10.

للتوسع في هذا الموضوع أنظر كذلك:

Charles Feraud, « Conquête de Bougie par les espagnoles d'après un manuscrit arabe », in *RA*, n°12, 1868, pp248-249.

المسمى "ثقرايت"¹، بترحيب من سكانها، وهم من قبائل زاووة، والذين عرفوا بتعودهم على الحرية وعدم التزامهم اتجاه أي سلطة، فحسب مارمول لم يؤدوا الضريبة منذ زمن بعيد لسلطان أو أمير.² حيث دعمه سكانها بعدما التمسوا فيه التقوى والنسب الشريف وحسن السيرة، فضلا عن مساعدتهم في تحرير قبائلهم من تسلط امارة آل القاضي³، فأعلن بنو العباس ولاءهم له واعترفوا به أميرا عليهم.⁴

خلفه ابنه أحمد بعد وفاته حوالي سنة 1500 م، وهو الآخر اكتسب سمعة طيبة بين السكان، حيث تميز في حكمه بالعدل وتوفير الأمن، وعرفت الامارة في عهده ازدهارا وتوسعا بانضمام المناطق المجاورة، وامتد نفوذه من وادي الساحل غربا الى الحصنة شرقا. وحتى لا تكون امارته هدفا سهلا للأعداء نقل مقر حكمه الى مكان حصين تتوفر فيه المياه وشروط الدفاع، ويصعب الوصول اليه، وأسس به قلعة حصينة⁵، كما أعلن نفسه سلطانا عليها.⁶ وفي 1510 م خلفه ابنه عبد العزيز الذي حكم الى غاية 1559 م، وعاصر احتلال الاسبان لمدينة بجاية ورغم محاولاته صد العدوان الاسباني الا أنهم استطاعوا هزمه⁷، وفرضوا عليه معاهدة في 1511 م تضمن فيها اسبانيا حليفا عسكريا يحمي ظهرها من داخل

¹ Charles Feraud, *Histoire des Villes de la Province de Constantine, setif-Bordj Bou Ariridj-Msila-Bousaada*, L'ARNOLET, Constantine, 1872, p205.

وتعني الكلمة الكوخ

² مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، المغرب، ج2، ص 385

³ هي امارة كوكو، وسوف يتم التطرق اليها .

⁴ مزيد من المعلومات عن مساهمته في تخليصهم من سخرة آل القاضي، وحادثة السوق عد الى:

Feraud, op.cit, pp205-208.

⁵ هي قلعة بني عباس، وهي قلعة محصنة طبيعيا، بنيت على جبل وعر شديد الانحدار متصل بالأطلس التلي عند سلسلة البيان، يحد بجاية من جهة الغرب والجنوب، أنظر: مارمول، المرجع السابق، ص385.

⁶ Feraud, op.cit,, p210.

جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10-13 هـ/16-19 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 م، ص56-57.

⁷ Feraud, op.cit, pp208-211.

كان قائد الحملة الدون بيدرو نافارو الذي عينه الملك الاسباني فرديناندو قاندا عاما للإشراف على الأسطول والقيام بالحملة الاسبانية على السواحل الشمالية للمغرب الإسلامي.

البلاد، وتموينا مستمرا لحاميتها ببجاية.¹ إلا أن السلطنة استفادت منها بتزويدها بالأسلحة والذخيرة ومساعدتها في بناء التحصينات، واستغلت ذلك في تكوين جيش قوي من القبائل التابعة لها.²

كما عرفت امتدادا واسعا، شملت فيه جبال البابور شمالا الى منطقة الزاب على أبواب الصحراء جنوبا، اذ ضمت السلطنة في عهد عبد العزيز معظم قبائل المنطقة، كأولاد خلوف، وقبائل ونوغة، ومجانة، والبابور، وفرجيوة، وزواوة، وفي الأوراس قبائل بلزمة، والزيبان، وواد ريغ. وبذلك تكون هذه السلطنة قد اعتمدت في بروزها على نفوذها الديني وقوتها العسكرية، ونمطها الاقتصادي الاقطاعي.³

أما مدينة جيجل فقد حافظت الى حد كبير على استقلالها، رغم محاولات حكام بجاية وملوك تونس،⁴ غير أنّ الجنوبيين أقاموا بها نفوذا تجاريا منذ النصف الثاني من القرن 13 م، وشيدوا بها حصنا سنة 919هـ/ 1513 م، وبعد سقوط بجاية في يد الاسبان دخلوا المدينة وخربوها، لكنهم لم يتمكنوا من البقاء فيها، إذ طردهم العثمانيون منها في السنة الموالية.⁵

وفي أقصى الشرق كانت مدينة القل هي الأخرى شبه مستقلة تواجه حاكم قسنطينة وملوك تونس الحفصيين.⁶ الذين حاولوا الهيمنة عليها باعتبارها منافذ تجارية بحرية هامة.⁷ وبالنسبة لعنابة فقد كانت تحت السيطرة التامة للحفصيين،⁸ ومن جهة ثانية برزت الشبايية التي امتدت سلطتها لتشمل المنطقة الواقعة بين منطقة الزاب وساحل القالة، غير

¹ عن مضمون المعاهدة أنظر: ، مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تعريب: عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر 1934، ص 61. أنظر أيضا: المدني، المرجع السابق، ص 133-135.

² Feraud, op.cit, p214, 217.

³ معاشي، المرجع السابق، ص 59-69.

⁴ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 52.

⁵ عباد، المرجع السابق، ص 11

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 54.

⁷ عباد، المرجع السابق، ص 11

⁸ نفسه.

أنها فقدت نفوذها مع بدايات القرن 16 م مع بروز قبائل المنطقة وتخلصهم من سلطتها¹، اذ برزت قبائل الحراكتة والحنانشة والنمامشة، كقبائل مستقلة راسمة بذلك حدودا شرقية مع تونس².

كما برزت قبائل الذواودة التي كانت تتنازع مع الشابية، وتمكنت هذه القبائل من مدّ نفوذها على منطقة الزاب والحضنة وبعض جهات صحراء المغرب الأوسط³، وجعلت من السهول المجاورة لقسنطينة مصيفا لها⁴.

أمّا من الجنوب الشرقي: فقد تولت أمر ناحية ورقلة إمارة بني وارجلان التي امتدّ سلطانها الى قرى وادي ميزاب غربا والمنيعة جنوبا⁵ ويذكر الوزان أنّه كان على رأسها أميرا يشرفونه كالمملك، تحت إمرته نحو ألف فارس، وأنها كانت قادرة على جباية ما يصل 150 ألف مئقال، وأنّ سكانها كانوا أغنياء، إذ مثلت مركزا تجاريا يتم فيه تبادل المنتوجات القادمة من قسنطينة وتونس مع ما يأتي من بلاد السودان⁶. لكن رغم ذلك كانت هذه الإمارة هي الأخرى تتعرض لمضايقات الأعراب، ممّا اضطرها الى تقديم الاتاوات اتقاء لشرها⁷.

وفي ناحية توقرت كانت إمارة بني جلاب، التي استمرت خلال الفترة الحديثة، وبعدها كانت تابعة لملوك تلمسان ثمّ لملك تونس الذي كانت تدفع له الضرائب شريطة أن يأتي بنفسه

¹ الشابية حركة صوفية سياسية، كانت في تونس ومثلتها قبيلة سليم العربية، برزت قوتها من خلال تبنيها الطريقة الصوفية التي أسسها أحمد بن مخلوف الشابي المتوفى 887هـ/1482م، أعلنت استقلالها عن الدولة الحفصية منذ النصف الأول من القرن في سوسة والقيروان، كما انتشرت في المناطق الشرقية من المغرب الأوسط، ومن زعمائها عرفة بن نعمون الشابي.

عباد، المرجع السابق، ص13.

² المدني، المرجع السابق، ص94.

³ نفسه، ص94.

Charles Feraud, « les bni Djallab sultans de Tougourt », in RA, n°23, 1879, p265.

⁴ محمد الصالح العنترى، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009 ص28.

Feraud, op.cit, n°26, pp255-265.

⁵ بن خروف، ص19.

دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص94.

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص136-137.

⁷ نفسه، ص137.

لجبايتها¹. وقال عنها الوزان بداية القرن 16 م أنّها: "توجد حول توقرت عدّة قصور وقرى وأماكن مأهولة على طول مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة كلها خاضعة للأمير تقرت الذي أصبح يجبي منها مائة وثلاثين ألف مثقال، ولهذا الأمير حرس قوي من الفرسان ورماة القذائف والبنادق الأتراك، يعطيهم أجرا مناسبا حتى يبقى كل واحد منهم في خدمته عن طيب خاطر..."²

وامتدّ نفوذ هذه الامارة، في واحات وادي ريغ بين بسكرة وبليدة عمار أقصى جنوب الوادي. وبالرغم من استقلالها إلا أنّها كانت تعرف الصدام منذ نهاية القرن 15 م مع الذواودة، وحتى تضمن ودّ العلاقة مع هذه القبائل، كان زواج صخري شيخ العرب 886هـ/1481 م من ابنة الأمير سليمان الجلابي³.

ولم يختلف الأمر عن الجزء الأوسط: ففي إقليم متيجة⁴، تمركزت قبائل الثعالبة منذ القرن 12 م⁵، وتمكنوا من حكمها. فبعدها كانت مدينة الجزائر تابعة لبني زيان حولت ولاءها لحاكم بجاية الحفصي بسبب قربها وعدم قدرة تلمسان على حمايتها منه، لكنها رغم موالاتها له إلا أنّها حافظت على استقلالها⁶، فقد كانت ادارتها تخضع لنظام الجماعة، وهو شكل من أشكال الإدارة البلدية التي تعتمد على مجلس منتخب⁷، وكان أول من سيّر شؤون المدينة هو

¹ المدني، المرجع السابق، ص 338.

تأسست الامارة في واحات وادي ريغ، التي عرفت منذ القرن 14 م استقلال قبائلها وصراعهم خاصة مع أولاد عبيد الله حكام تقرت قبل بني جلاب، وبني إبراهيم حكام تيماسين غرب تقرت، يعاد فرعهم الى بني مرين، وأول سلطان لهم هو الحاج سليمان المريني الجلابي. أنظر:

Feraud, op.cit,RA, n°23, pp 162-169.

² الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 136

³ Feraud, op.cit, n°26, pp 255-265.

⁴ هي أهم سهول الجزائر الساحلية، تمتد من وادي يسر شرقا الى وادي جر غربا، والى الأطلس البلدي جنوبا.

⁵ حسب عبد الرحمان بن خلدون هم من عرب المعقل، قدموا الى بلاد المغرب مع بنو هلال وبنو سليم، بحثا عن الأراضي الصالحة للرعي، وأنهم انتقلوا عبر التلال الشرقية باتجاه الغرب، ونزلوا بجبل تيطري ثم نزحوا الى متيجة بعد إغارة بنو توجين، وهناك خضعوا لنفوذ قبيلة مليكش الموالية لأبي زكريا الحفصي. عن تفاصيل هجرتهم. أنظر: ابن خلدون، العبر... المصدر السابق، ج 6، ص ص 84-85. وعن الثعالبة قبل مجيء العثمانيين أنظر: حمدون بن عتو، "الثعالبة في الجزائر من خلال المصادر المحلية"، الحوار المتوسطي، ع 15-16، مارس 2017 م، ص ص 437-445.

⁶ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 38. أنظر أيضا: فكايير، الغزوا الاسباني... المرجع السابق، ص 58.

⁷ بن خروف، المرجع السابق، ص 19.

الشيخ عبد الرحمان الثعالبي¹ (ت875هـ/ 1471م)، وعند دخول العثمانيين المدينة وجدوا حاكمها الشيخ سالم التومي الثعالبي². وقد سعى أعيان مدينة الجزائر الى ابرام اتفاقية في 13 جانفي 1510 مع الاسبان تفاديا للمصير الذي عرفته وهران وبجاية وغيرها، وحفاظا لأرواح وممتلكات أهل المدينة³.

والى الشرق من مدينة الجزائر نشأت امارة كوكو في بدايات القرن 16 م، خلال الفترة التي احتل فيها الاسبان مدينة بجاية، ويعود بروزها الى سنة 1511م، على يد أبي العباس أحمد بن أحمد علي بن القاضي⁴، الذي عرف بمكانته الدينية وخبرته الإدارية، اذ كان حاكما على قسنطينة باسم الدولة الحفصية، التي أرسلته لمساعدة الاخوة بربروس في تحرير بجاية من الاحتلال الاسباني، واستقر بقرية أورير⁵ التابعة لعرش "آث غوبري" والتي تعود أصوله العائلية اليها⁶، فكانت عاصمته الأولى.

¹ من أهم علماء عصره، ولد 786هـ/ 1384م، بوادي يسر، نشأ في بيئة علم وصلاح، وبدأ تعليمه على يد علماء المنطقة، عرف عنه أنه عالم زمانه في المغرب الأوسط في علوم التفسير والعقيدة والفقه والتصوف، وغيرها من العلوم الدينية، عمل في التدريس وألف أكثر من 90 مؤلفا في التفسير والحديث والفقه واللغة والتاريخ والتراجم، توفي 875هـ/ 1471م، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، بيروت، لبنان، 1998م، ص ص291. الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص ص280-285.

² الوزان، المصدر السابق، ج2، ص39.

³ عقدت الاتفاقية في بجاية أين كان القائد بيدرو دي نافارو، بعد أن ذهب وفد برئاسة سالم التومي، وحددت مدتها ب 10 سنوات جاء فيها الاعتراف بسيادة الملك الكاثوليكي فرديناند عليهم، ودفع أهل المدينة جزية سنوية، مع إطلاق الأسرى المسيحيين، على أن يتوجه الوفد الى اسبانيا لعقد الاتفاق مع حكومة الملك. أنظر: فكاير، المرجع السابق، ص59.

⁴ تعود أصول اسرة ال القاضي الى ابي العباس أحمد بن عبد الله الغبريني البجاوي، وهو من كبراء بجاية وقاضيا في عهد الحفصيين 1311هـ/ وهو من علماء عصره، ومن أشهر مؤلفاته "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية". وقد ذكره خير الدين في مذكرات، قائلا: "لقد كان ابن القاضي أحد عظماء العرب بالجزائر، كما كان يكنى بقدر كبير من الصديق والمودة، حاول سلطان تونس أن يحرضه للخروج علي، إلا أنه لم يوافق على ذلك ودعا إلى لزوم الطاعة للأتراك والتبعية لهم". أنظر: مذكرات خير الدين بربروس، ترجمه محمد دراج، شركة الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2010، ص109.

⁵ أورير: هي قرية صغيرة تقع في منطقة في هضبة سيباو، تسكنها قبائل أيت غبرين (آث غوبري)، ولم يبقها عاصمة له لأسباب استراتيجية أنظر:

Boulifa Si Amar, *le Djurdjura à travers l'histoire, depuis l'antiquité jusqu'à 1830, ou Organisation et indépendance des Zouaoua*, édition en Algérie Ed j. Bringo Alger, 1925.

⁶ يعيد "فيرو" أصول أسرة ابن القاضي الى الشيخ عمر المرابط وهو من الاشراف الذين لجأوا الى جبال جرجرة، وأقام بكوكو التي كانت بها مدرسة ذات شهرة. أنظر:

وبعد استشهاد عروج 1518 م انتقل الى كوكو¹ التابعة لعرش "آث يحيى"، وأسس عاصمة أخرى محصنة طبيعياً، بعدما عرف التدعيم من قبائل الزواوة² سكان المنطقة، والذين وصفهم ابن خلدون بأنهم كانوا يميلون الى الاستقلالية، ويمتنعون عن دفع الضرائب، قائلاً "فلهم به (الجبل) الاعتزاز عن الدول والخيار عليها في إعطاء المغارم"³، وكذلك في قوله "إذ قلما قدموا الطاعة لأمير أو دفعوا المغارم لأحد"⁴، فقد اكتسبت قوة تأثيره قوة سياسية وعسكرية، جعلت جميع القبائل البحرية تحت رايته، حيث امتدت هذه الإمارة شرقاً الى وادي الساحل وغرباً وصلت حتى مدينة الجزائر فترة حكم خير الدين بربروس، وقد تغير امتداد نفوذها حسب قوتها وعلاقتها مع جيرانها، سواء إمارة بني عباس شرقاً والسلطة العثمانية المركزية غرباً.⁵

وترى بعض المصادر⁶ أن أحمد بن القاضي هو من كان سبباً في مجيء العثمانيين الى الجزائر، وأنه من راسل الاخوة بربروس يطلب النجدة لما سمع عن شدتهم في المعارك ونجدتهم في الحروب ضد الكفار، طالباً منهم رفع عزة الإسلام في بلاده، ولعب دوراً فعالاً في تعبئة السكان والدخول تحت امرة عروج ضد الاسبان.

Feraud, op.cit, p204.

¹ هي قرية صغيرة وسط قبائل آيت يحيى، وهي تقع على الضفة اليسرى أعالي وادي سيباو، في الجبل المسعى كوكو، الذي يحد سهول متيجة من الجنوب والشرق، وهي منطقة محصنة طبيعياً بسبب وعورة الجبال، ولها سور من جهة الجبل، واعتبرت من المناطق الغنية زراعياً.
مارمول المرجع السابق، ج2، ص 374.

Boulifa, op.cit, p114

² اعتبر عبد الرحمان بن خلدون قبائل زواوة أنها من بطون قبيلة كتامة، وكانت مواطنهم في الجبال ما بين بجاية وتدلس (دلس).
العبر... المصدر السابق، ج6، ص168-169.
³ نفسه.

⁴ مارمول، المرجع السابق، ص374.

⁵ Feraud, op.cit, p207.

Boulifa, op.cit, p113.

⁶ منها: محمد بن عسكر الحسني الشفشاوي، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1977، ط2، ص126.
الناصرى، المرجع السابق، ج4، ص162.

وقد شارك أحمد بن القاضي وسكان المنطقة الاخوة بربروس، في صد الاحتلال الاسباني ومحاولات تحرير بجاية سنتي 1512-1514م، وفي تحرير مدينة جيجل سنة 1514م من الجنوبيين¹ ودخول مدينة الجزائر 1516م، بعدما استنجد أعيانها وأشرفها بعروج². وكان أحمد بن القاضي ضمن الوفد الذي سافر الى إسطنبول حاملا رسالة أهالي الجزائر بهدف إبقاء خير الدين فيها والحصول على دعم الدولة العثمانية في مواجهة الخطر الصليبي الاسباني³. لكن هذا التعاون انتهى بمجيء ابن أحمد بن القاضي⁴، وتغيرت العلاقات الى العداء والحرب، بعدما تأمر مع الحفصيين للإطاحة بخير الدين، وانهاء الوجود العثماني في المنطقة⁵.

وقد تأكد خير الدين من هذا الأمر بوقوع رسالة بين الطرفين بين يديه⁶، وتمكن ابن القاضي من تعبئة جيشه، والدخول الى مدينة الجزائر بعد معركة بينه وبين خير الدين عند سهل يسر، بينما قرر خير الدين الانسحاب الى مدينة جيجل⁷.

كما عرفت هذه الامارة صراعا آخر شبه مستمر، على حكم المنطقة مع إمارة بني عباس⁸، منذ بداياتها، حيث تمكن أميرها عبد الرحمان من تخليص سكانها من الجور والسخرة التي كان يفرضها عليهم قبائل كوكو، وهو ما دفع أمير كوكو الى محاولة الثأر والعمل على استرجاع

¹ Boulifa, op.cit, p96

كانت جيجل محتلة من طرف الجنوبيين منذ 1260م، وجعلوها قاعدة للمبادلات التجارية بين الشمال الافريقي والممالك الإيطالية، أنظر: المدني، المرجع السابق، ص166.

² نفسه، ص 173.

³ عبد الجليل التميمي، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر الى السلطان سليم الأول سنة 1519"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 6 جيلية-أوت 1976، تونس، ص 116-120.

⁴ حسب مذكرات خير الدين بربروس، كان يحمل نفس اسم أبيه غير أنه كان عكس أبيه ووصفة بالولد الطائش. المصدر السابق، ص 109.

⁵ مؤلف مجهول، غزوات عروج المصدر السابق، ص 40، 41.

⁶ نفسه، ص 40، 41.

مذكرات خير الدين، المصدر السابق، ص ص 109-110.

⁷ المدني، المرجع السابق، ص 213

⁸ نفسه، 214.

سلطتهم في المنطقة. ورغم أن سبب الصراع كان داخليا إلا أن الاسبان والعثمانيين استغلوا ذلك في توسيع سلطتهم وزادوا من ذلك التنافر، وقد وصل ذروته عندما تحالفت الامارة مع الاخوة بربروس في الوقت الذي تحالف فيه بين عباس مع الاسبان.

* بروز نظام القبيلة:

إنّ هذا المشهد الذي ينطبق عليه قول ابن خلدون " في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة"¹، يوحى بدخول المنطقة في مرحلة انهيار حقيقية، فقدت خلالها القدرة على التسيير الداخلي للدولة، وانهارت معها أسس النظم الإدارية، ولم يبق أمام تلك الكيانات على اختلاف أشكالها وتباين قوتها، إلا العودة إلى الاعتماد على النظم التقليدية التي ميزت مجتمع المغرب الأوسط، والمتمثلة في النظام القبلي أو الأسري في العموم خاصة خارج المدن، الذي اعتمد في تسيير شؤون أفرادها على مجالس الأعيان والشيوخ من كبار العائلات فيها.

ومع كثرة القبائل واختلاف الأهداف والمصالح زاد الخلاف بينها، وزادت معه مظاهر الخروج على الدولة²، وأصبح الفرد ضمن المجتمع القبلي يثمن ويدعم ولاءه لقبيلته على حساب الدولة، لأنها مثلت الملاذ الوحيد الذي يضمن له الحماية والأمن، وكانت بذلك علاقة الولاء للقبيلة مؤدّة في بعض الأحيان للصراعات والمنازعات أيضا، فبرز معها التعاون داخلها وداخل دائرة تحالفاتها، من أجل المصلحة المشتركة، وفي الوقت ذاته التنافر بينها وبين القبائل المنافسة³.

ومن ثمّ شكّلت القبيلة الرابط الوحيد الذي بقي يصل وينظم ويحرك سكان المغرب الأوسط. محققة وحدة اجتماعية وسياسية كذلك، ومجسدة لقوة جماعية تحقق مصلحة

¹ ابن خلدون، المقدمة، ص 115.

² بوزباني الدراجي، العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي، من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري، ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر، 1988، ص 147.

³ محمد عابد الجابري، العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 6، 1994، 173.

متبادلة ومشاركة تجاه عالمها الداخلي، وقوة دفاعية هجومية ذات طابع عسكري في مواجهة القبائل الأخرى اتجاه عالمها الخارجي¹. واتخذت بذلك:

- مظهرا إداريا اجتماعيا: حيث تعتبر القبيلة مسؤولة عن أي عمل أو عدوان يقوم به أحد أفرادها على القبائل الأخرى، سواء كان على الأشخاص أو الممتلكات أو المقومات المادية والمعنوية، فأَيُّ ضرر في ذلك ضررا للقبيلة ككلها، وتصبح المسؤولية جماعية سواء كانت هي من تعرضت للعدوان أم هي التي بادرت به².

- مظهرا إداريا اقتصاديا: وهو في شقه الأول متعلق بالمنتوج الاقتصادي الذي يحقق ضروريات الحياة ومستوى أحسن للمعيشة³، أما في شقه الثاني فهو حماية الملكية الجماعية التي تعتمد بالضرورة على التعاون والخدمة المتبادلة، وتجعل من الأرض المشاعة التي توفر مصدر المعيشة حقًا مشروعًا تدافع عنه القبيلة من كل محاولة اعتداء⁴.

- مظهرا إداريا سياسيا: بتحقيق المظهرين السابقين تعدت القبيلة إلى هدف آخر، وهو هدف الملك وتحقيق ما هو أرقى في مجال السلطة⁵، فضعف الدولة وعجزها أدى بهذه القبائل إلى توحيدها في عصبية واحدة نائرة⁶ وجعل القبائل الأقوى تعمل على إخضاع القريبة إليها لتشكيل عصبية أوسع، وإن كان ذلك بالقوة⁷، بهدف تشكيل قوة تستطيع من خلالها السيطرة على سلطة الدولة الضعيفة وحتى إلى الاستلاء عليها⁸. وهذا ما كان ينطبق على

¹ الجابري، المرجع السابق، ص 118، 170.

منير شواكري، أسس قيام الدولة في المغرب الإسلامي وفق نظرية ابن خلدون - الدولة الموحدية نموذجا من سنة 510 هـ - 1116 م إلى 558 هـ - 1163 م، ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014م، ص 74.
² ومن الطبيعي أن الجماعة الأضعف هي المتضررة في رجالها وثرواتها وممتلكاتها بالتخريب والدمار.

الجابري، المرجع السابق، ص 176.

³ نفسه، ص 175.

⁴ الجابري، المرجع السابق، ص 175.

⁵ الدراحي، المرجع السابق، ص 8، 114.

⁶ الدراحي، المرجع السابق، ص 193، 192.

⁷ يرى عبد الرحمان بن خلدون أن خضوع العصبية وانقيادها لقوة أخرى أمر كاف لكسر شوكتها، ومن علاماته القبول بدفع الضرائب والمغارم مقابل سلامتها. المقدمة، المصدر السابق، ص 100.

⁸ الدراحي، المرجع السابق، ص 138.

منطقة المغرب الإسلامي وعلى الخصوص الأوسط خاصة أواخر القرن 15م وبداية القرن 16م، كما سبق التطرق اليه.

ومنه فإنّ مختلف الظروف التاريخية والعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المتفاعلة، جعلت من القبيلة في المنطقة محور اجتماع قام على أسس، وأصبحت تمثل اطارا تنظيميا للسكان خارج المدينة يقوم على أساس الانتماء والولاء.

وقد اعتمدت القبيلة في إدارة شؤونها على تنظيم داخلي وفق قوانين عرفية خاصة بها، عرفت بالعادات والتقاليد، هي في الغالب أعرف تعتمد على المشافهة والتواتر، يخضع لها كل الأطراف والتي من خلالها يخضع أي خلاف أو نزاع الى هذه المنظومة الإدارية الاجتماعية.¹ ولهذا الاعتبار كانت القبيلة بمفهومها العام تخضع الى سيد أو رئيس هو شيخ القبيلة، وكان من الضروري أن تتوفر فيه عدّة شروط² تتمحور كلها حول انتمائه القبلي، بأن يكون من أسرة عريقة، وذا نفوذ مادي ومعنوي، أي من طبقة السادة أو الأعيان والأشراف.³ وازضافة الى ذلك يقوم نجاح شيخ القبيلة على قدرته على ربط علاقات ذات أبعاد مختلفة بمحيطه الداخلي والخارجي.⁴ وبذلك كله يمكن لشيخ القبيلة أن يجسد سلطة إدارية تحظى بطاعة وولاء أفراد القبيلة، ويكون شخصية لها نفوذها داخل المجموعة، ولها القدرة على

¹ محند أكلي آيت سوكي، تأثير القوى الدينية في منطقة القبائل وأدوارها ومواقفها في مختلف الجوانب الحياتية من القرن 10-13هـ/16-19م، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 35-36

² وكلمة الشيخ تطلق على الطاعن في السن، كما تطلق على الضالع في العلم الشرعي، وعلى من كان كبيرا في عين القوم، علما ورأيا وفضيلة ومقاما، وقد كانت قبائل المغرب الإسلامي تخضع لسيد يحكمها بسمونه أمغار بمعنى الكبير أو الشيخ وهو ما يوجي أن من شروط تعيينه أن يكون أكبر المرشحين سنا. الدراجي، المرجع السابق، ص 208.

كما نجد عند قبائل زاوارة مثلا، تسمية الشيخ بالأمين، كما كان لكل عائلة مقدما يسمى الضمان أو ناظر العائلة. أنظر: مفتاح خلفات، "قراءة في مخطوط هذه كيفية سيرة زاوارة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، عدد 42، ديسمبر 2014، ص 577.

³ الدراجي، المرجع السابق، ص 202

سعيد شريدي، "دور المشيخة في تفعيل سلطة الدولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية (ق 16-19م)"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأستاذة، قسنطينة، ع 18، جوان 2016، ص 254

⁴ شريدي، المرجع السابق، ص 254

الإقناع والتعبئة وحسن التصرف، وتصبح رئاسته رئاسة معنوية أكثر منها سلطة قاهرة.¹ ولأداء مهامه كان الشيخ يتخذ أعوانا لمساعدته في مهامه، كالوكيل المكلف بمراقبة الاقطاعات وجبايتها، والمكلف بالمراسلات²، أو في تطبيق القرارات والتبليغ عن الاجتماعات والإعلان عنها في الأسواق الأسبوعية، تحصيل بعض الغرامات³.

كما كان يمارس وظائفه في إطار القبيلة والأعراش بترأسه مجلس القبيلة، وهو مجلس شورى، يضم أعيان القبيلة عرف بتسمية "الجماعة"، ويسهر على تطبيق الأحكام الصادرة عنها، أو عن القضاة، لكونها هي الوحيدة التي تملك الوسائل الردعية⁴، ويبدو أنّ هذا التنظيم الاجتماعي والاداري لا يختلف كثيرا عند معظم القبائل⁵، فنظام الجماعة عندها كان أساس التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعادة كان أعضاء هذا المجلس من كبار السن، وإذا كان موسعا يتركب حينئذ من شيوخ الوحدات الصغرى⁶، وهو ما يعكس ادارة قبلية لا مركزية، فكل قرية أو قبيلة هي وحدة مستقلة عن الأخرى تجتمع عند الوحدة الأكبر في القضايا المشتركة والرابطة بينها.

أمّا بالنسبة لمهام الشيخ ومجلسه فهي مرتبطة بالحياة اليومية للقبيلة وحاجاتها، وتتركز على إدارة القبيلة وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية⁷، ويمكن اجمالها في النقاط التالية:

¹ الجابري، المرجع السابق، ص 181.

ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 م، ص 219.

² الدراجي، المرجع السابق، ص 209.

³ خلفات، المرجع السابق ص 577.

⁴ الدراجي، المرجع السابق، ص 208.

شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 42-43.

⁵ آيت سوكي، المرجع السابق، ص 36.

⁶ الدراجي، المرجع السابق، ص 199.

⁷ وفي مقابل أعبائه يتمتع الرئيس بفوائد مادية، فله ربع الغنيمة وما يصطفونه لأنفسهم من دون الناس كالسلاح والفرس أو الجواري، وما بقي من غنيمة وتعذرت قسمته. كما له حق الحكم، فعندما يبارز أحد فرسانه فارسا آخر من الأعداء فيقتله تعود الغنيمة إلى حكم الرئيس، فان شاء أعطاها للفارس المنتصر أو ضمها إلى الغنائم أو أخذها لنفسه، وهذه الامتيازات تساعدهم

- مهام أمنية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن القبيلة ووحدها، والدفاع عنها من أي خطر خارجي يستهدف مصالحها الحيوية¹
- مهام اقتصادية بالدسعي لتحقيق الرخاء الاقتصادي وتنشيط التعاون الجماعي من أجل المصلحة المشتركة بين عائلات القبيلة الواحدة²، بمراقبة مواسم الحرث والحصاد، وتقسيم الأراضي بين العائلات إذا كانت الأرض مشاعة، والنظر في قضايا توزيع مياه الري، وتتبع المراعي الخصبة لمضاعفة قطعانهم، وتحصيصها، واختيار مكان استقرار الدوار، إذا كانت القبيلة تمارس حياة التنقل.³
- مهام اجتماعية عن طريق الاشراف على العلاقات الاجتماعية للقبيلة، والحيلولة دون قيام النزاعات فيما بينها، وتعزيز الاخوة بين أعضائها⁴، وحل المشاكل في حالة وقوعها والحد من تطورها⁵.
- مهام قضائية تضمن ضبط هذه العلاقات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأعراف القبيلة وعاداتها، والفصل فيما، كقضايا الزواج والطلاق والإرث والسرقة والاعتداء على الحرمات والضرب وإتلاف المحاصيل وإشهار السلاح والقتل وتحديد الدية وكيفية دفعها⁶.
- السهر على تطبيق الأحكام والعقوبات الصادرة عنهما، أو عن القضاة، لكونها هي الوحيدة التي تملك الوسائل الردعية، ومنها الوقوف على الدية وتحصيل الغرامات المسلّطة على المنحرفين والمخالفين لأعراف القبيلة والتي يتمّ تقديرها حسب الذنب المرتكب.⁷

على القيام بواجباتهم المادية تجاه أعضاء القبيلة وضيوفها، نظرا لما يقتضيه العرف من جود وعطاء. أنظر: نفس المرجع، ص 207-208.

¹ الدراجي، المرجع السابق، ص 206.

خلفات، المرجع السابق، ص 576-577.

² نفسه.

³ سعيدوني، ورقات ...، المرجع السابق، ص 219.

⁴ الدراجي، المرجع السابق، ص 206.

⁵ خلفات، المرجع السابق، ص 576-577.

⁶ L. Feraud, op.cit, pp68-75.

⁷ خلفات، المرجع السابق، ص 577.

والمقاطعة التامة مع الشخص الممتنع عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضده في جميع المعاملات.¹ ولعلّ أقسى عقوبة كانت هي عقوبة النفي من حى القبيلة.² وقد يصل الأمر في بعض الأحيان الى حرق منزله وأمتعته لإرغامه على مغادرة القبيلة.³

وعليه فقد كان النظام القبلي يعتمد على دعامتين:

الأولى هي مبدأ الزعامة الذي يظهر في وظيفة منصب الشيخ، وما يلعبه من دور قيادي، والذي كان يمثل الفاصل في مختلف القضايا.

الثانية هي مبدأ الشورى والتسيير الجماعي، من حيث إصدار القرارات أو تنفيذها.

وخلاصة القول أنّ النظام الإداري الذي كان مطبقا في المغرب الأوسط، وان اختلفت السلطة السياسية والهيكلية الادارية بين الحفصية والزانية، إلا أنها كانت متماثلة الى حدّ كبير، واستمدّت نظمها وأصل الوظائف فيها من النظم الإدارية الإسلامية.

وقد أدّت تلك الصراعات والنزاعات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي طيلة القرنين 14 و15م وتشكّل الكيانات السياسية المستقلة خلالها الى انهيار المنظومة الإدارية من حيث تحقيق مقاصدها وأهدافها، والحيلولة دون إحداث أي تطور إداري ملموس يسمح بالنهوض بهذه المنطقة، وهو ما انعكس بالضرورة على مختلف المجالات المرتبطة كلها ارتباطا مباشرا بالإدارة العامة وعلى الخصوص المجال العسكري والاقتصادي، وهو ما أدّى في النتيجة الى حالة من القوقعة داخل المنظومة التقليدية المعتمدة على نظام القبيلة، والولاء لها قبل الولاء للنظام السياسي. ومن جهة أخرى الى جعل المغرب الوسط مطمعا للقوى الأجنبية، خاصة الإيبيرية.

¹ شويتام، المرجع السابق، ص ص 42-43.

² الدراحي، المرجع السابق، ص 225.

³ شويتام، المرجع السابق، ص ص 42-43.

الفصل الأول

التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر:

1- موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية

المبحث الأول: ملامح الإدارة العثمانية في عهد بابا عروج

المبحث الثاني: تأسيس ولاية جزائر الغرب

المبحث الثالث: علاقة الجزائر بولاية القبطان باشا

الفصل الأول

موقع الجزائر من الهيكلية الإدارية العثمانية

يبحث الفصل الأول في بدايات التأسيس للصلاحيات الإدارية العثمانية في الجزائر من خلال تحديد بداية ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، واعتبارها مقاطعة عثمانية، وبداية التطبيق الإداري فيها، أي اعتماد الجزائر في النظام العام للمقاطعات العثمانية بتقسيماته وهيكلته وتطبيقاته الإدارية.

وكان ذلك من خلال البحث في:

- ملامح الإدارة العثمانية في عهد بابا عروج ومساهمة مرحلته في تهيئة الأرضية التي قامت عليها الإدارة العثمانية في الجزائر بعد إلحاقها الرسمي بها.
- تأسيس ولاية جزائر الغرب والتحاقها الرسمي بمجال الدولة العثمانية، وموقعها ضمن الهيكلية الإدارية الجغرافية لها.
- التطرق الى علاقة الجزائر بولاية القبطان باشا (ولاية جزائر بحر السفيد)، واعتبار الجزائر ولاية قائمة بذاتها مرتبطة بها في إطار النشاط العثماني البحري.

المبحث الأول: ملامح الإدارة العثمانية في عهد بابا عروج

إنّ الحديث عن بدايات التأسيس للإدارة العثمانية في الجزائر يقتضي الرجوع الى فترة بابا عروج في المغرب الأوسط (1510-1518م)، فقد أدّت أعماله فيه بمعية أخويه خير الدين وإسحاق ورفاقهم الى تحرير العديد من مدنه من الاحتلال الإسباني وعملائه، فإلى أي مدى ساهم في وضع أسس قاعدية لإدارة ذات بعد وانتماء عثماني، وفي تهيئة الطريق لتصبح الجزائر ولاية عثمانية؟

تنبه عروج في ظل تلك الظروف التي كان يعيشها المغرب الأوسط من احتلال إسباني وانقسامات سياسية وانهايار إداري، أنّه في مواجهة تحتمّ عليه التخطيط لتحقيق هدفين أساسين هما تحرير المنطقة من الإسبان وعملائه بدعم من الأهالي الذين استنجدوا به، إعادة بناء القاعدة الإدارية التنظيمية يكتسب من خلالها الشرعية للإشراف على إدارة المجال المحرّر. وتجلّت ملامح هذه الإدارة ومبادئ تنظيمها في عهد عروج في:

1- ارتباط نشاط عروج بالسياسة العثمانية:

فقد كان عروج مرتبطا بالدولة العثمانية في نشاطه في البحر المتوسط بشكل غير مباشر من خلال علاقته بالأمير قورقود ابن السلطان بايزيد الثاني، فقد لفت عروج انتباه الأمير الذي كان واليا على انطاليا، والذي كان معروفا بحمايته للبحارة الأتراك فلقى منه دعما خاصا¹، إذ كان يجدد هذا الدعم كلما احتاج له عروج بعد تعرضه لغارات القراصنة أكثر من مرة، وحتى بعد تخلصه من الأسر الذي وقع فيه². ولم يتوان عروج أيضا عن التقرب من الأمير عن طريق الهدايا التي غنمها.

وقد منحه الأمير سفينة استعملها في الغزو ضد النصارى في الحوض الشرقي للمتوسط، ثمّ عند تعرضه للإغارة من طرف بحارة إثر رسوّه في أحد الموانئ، أهداه الأمير قورقود سفينة أخرى، بعدما استقبله استقبالا رسميا وألبسه الخلعة، مما ينمّ عن مكانته عنده، وأنه اعتبره

¹ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 153.

² نفسه، ص 154.

أحدا من رجاله.¹

وكان هذا الأمير هو من وجّه نظره للجهاد في الحوض الغربي للمتوسط لاستكمال ما بدأ فيه كمال ريس² لإيقاف الزحف الصليبي، وإنقاذ مسلي الأندلس.³

وقد ساهمت الأحداث في هذا التوجه رفقة إخوته، وذلك حين تقلّد السلطان سليم الأول (1512-1520م) عرش الدولة العثمانية سنة 1512م، وقيامه بإعدام أخيه الأمير قورقود واعتقال جميع أنصاره، ما جعل عروج يخشى على نفسه باعتباره أحد رجاله، وينسحب إلى الإسكندرية ومنها إلى جزيرة جربة التي جعلها قاعدة عسكرية له، وأنشأ فيها مخزنا لتخزين الغنائم. وبعد تحقيق عدد من الانتصارات توجه إلى تونس وفيها عقد اتفاقا مع السلطان الحفصي (أبي عبد الله محمد المتوكل 1494-1526م) يقضي بحق استغلال ميناء حلق الوادي كمرفأ لسفنه بمقابل يساوي خمس الغنائم، وشريطة عدم الاعتداء على سفن الدول التي لها علاقة حسنة بتونس.⁴

وتمكن عروج وإخوانه⁵ خلال العقدين الأولين من القرن 10 هـ / 16م من تحقيق انتصارات كثيرة على المسيحيين والقراصنة الأوروبيين فذاع صيتهم في المغرب الإسلامي كحماة للدين

¹ دراج، الدخول العثماني ...، المرجع السابق، 155.

² كان الأندلسيون قد استغاثوا بالدولة العثمانية لإنقاذهم من حرب الإبادة التي شنها ضدهم الصليبيون منذ عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481م)، غير أن انشغال الدولة بحروبها في البلقان حال دون النجدة. وفي عهد السلطان بايزيد (1581-1512) أرسل أسطولا بحريا بقيادة البحار كمال ريس في 1486، بدأ في غزو سواحل الجنوب الغربي لأوروبا ونقل المسلمين واليهود إلى تركيا. لمزيد من المعلومات أنظر:

شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939، ج1، ص ص 108-115.

عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 1989، ص 11.

³ مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 57-58.

دراج، المرجع السابق، ص 155.

⁴ مؤلف مجهول، غزوات عروج ...، المصدر السابق، ص 48، 82.

مؤلف مجهول، سيرة المجاهد ...، المصدر السابق، ص 57.

⁵ يقصد بهم عروج وإخوانه خير الدين والياس واسحاق

والمسلمين، في وقت اشتدّت فيه الهجمات الاسبانية على سواحله، وبالخصوص على المغرب الأوسط، بهدف ملاحقة المسلمين الفارين إليه الأندلسيين.¹

وكان عروج وإخوته حريصين على توطيد العلاقة مع الدولة العثمانية. ويظهر ذلك في ارسال الوفود لمقابلة السلطان سليم الأول²، إدراكا منهم أنّ إمكانياتهم محدودة، لا تمكّنهم من تحقيق ما يطمحون إليه بدون دعم الدولة العثمانية ومساندتها لهم، خاصة بعد تخاذل السلطان الحفصي عن امدادهم بالبارود خلال المحاولة الثانية لتحرير بجاية 1514م³ ولعلّ أهم هذه الوفود كانت على إثر نجاح عروج في الاستيلاء على حصن مدينة جيجل⁴ بعد محاولته الفاشلة في تحرير بجاية سنة 1512م، حيث رجع مرة ثانية إلى المغرب الأوسط بعد سنتين من تلك المحاولة، بتطبيق خطة أكّدت معرفته بالمنطقة وقدرته العسكرية، وغنم عروج غنائم كثيرة، تقاسم جزءا منها مع أتباعه وأعد من القسم الاخر هديّة من النفائس ارسالها الى السلطان العثماني سليم الأول (918- 929 هـ / 1512 - 1520 م) ووزرائه وخاصته، قبل خروج هذا الاخير لغزو مصر والقضاء على دولة المماليك، مع شخصية هامة ومعروفة لدى السلطان وهي البحار الجغرافي محيي الدين بيبي رئيس ابن اخت كمال رئيس الذي كان السلطان بايزيد الثاني قد كلفه بالإغارة على سواحل اسبانيا حينما استغاث به مسلمو غرناطة⁵

وقد احتضى السلطان بالوفد وكافأ الاخوين بسفينتين مجهزتين بمختلف المعدات العسكرية، وبحارة عارفين بأحوال البحر، بالإضافة الى سيفين قد حليت قبضة كل منهما بالماس

¹ تمكن الإخوة بربروسة من إنقاذ حوالي 70 ألف موريسكي من إسبانيا ما بين 1512-1528م، بمعدل 33 غارة بحرية. وحققت انتصارات بحرية هامة غنم منها الكثير. أنظر: مؤلف مجهول، غزوات عروج... المصدر السابق، ص ص 48-82. أنظر أيضا: لتر، المرجع السابق، ص ص 46-47.

² محمد دراج، "تأسيس إيالة الجزائر"، مجلة عصور، مجلد 9، عدد 1، جوان 2010، ص 26.

³ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص ص 199-200.

⁴ يحدّد الباحث دراج تاريخ أوّل اتصال بالدولة العثمانية عهد السلطان سليم الأول سنة 1516م. المرجع السابق، ص 157. ويبقى الثابت أنه بعد تحرير جيجل واعتمادها قاعدة عسكرية أي بين 1514 و1516م، أنظر أيضا: خليفة إبراهيم حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 الى 1830، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية كلية الاداب قسم التاريخ والافانار 1408هـ - 1988 م، ص 24.

⁵ مؤلف مجهول، سيرة المجاهد...، المصدر السابق، ص 77.

دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 200.

دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 26.

وخلعتين سلطانيتين ونيشانين ملكيين¹، وخط همايوني يتضمن منح السلطان العثماني حمايته للإخوة بروس منذ هذا التاريخ²، وهو ما يؤكد خیر الدين في مذكراته: "لقد أدرك السلطان (الحفصي) باننا لم نعد مجرد قراصنة بائسين مجردين من أي حماية بل قد صرنا في خدمة وحماية السلطان العثماني المعظم"³

وبذلك يكون عروج قد جذب انتباه السلطان العثماني الى ما يجري من أحداث في الحوض الغربي للمتوسط، ويتنبه لحاجة أهل المغرب الأوسط ليد المساعدة في تخليصهم من الاحتلال الإسباني وأعماله⁴.

وفي هذا الصدد ذهب الباحث محمد دراج أن الأخوين عروج وخير الدين كانا يريدان من خلال هذا الوفد الذي يرأسه بييري رئيس أن يقولاً بأنهما يكملان مهمة كمال رئيس رغم ظروف المسلمين اليوم أكثر خطورة مما كانت عليه⁵

ولما فتح السلطان سليم مصر في 923هـ/1517م أرسل عروج وفداً آخر إليه برئاسة البحار التركي الرئيس مصلح الدين قورد أوغلو ترافقه عدة قطع بحرية ومحملاً بالهدايا والتحف الثمينة كتبريك له بفتح مصر، وقد عرض عليه مراسيم الطاعة، وأعلم السلطان سليم الأول بما حققه من انتصارات هو ورفاقه الأبطال⁶.

¹ مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 77.

كاتب جلي، تحفة الكبار في اسفار البحار، تحقيق وترجمة محمد حرب وتسليم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2017، ص 86.

إلتر، المرجع السابق، ص 47.

² لم يعرف محتوى الخط الهمايون، الا أن السلطان أرسل خطاً آخر الى السلطان الحفصي في نفس الفترة، يأمره فيه بضرورة تنفيذ التعاليم الواردة فيه والتحذير بلغه تهديديه من مخالفته وهو ما يوحى بان الإخوة بروس قد أصبحوا في حمايه السلطان العثماني منذ ذلك التاريخ. كما تحوّلت العلاقة بعد هذا التاريخ بين السلطان الحفصي وعروج من علاقة تحالف الى عداة بدافع الخوف على العرش بعد المكانة التي حققها عروج وإخوته. وفي هذا الوقت كان الاخوان بروس مستقرين في حلق الواد بتونس.

أنظر: مذكرات خير الدين ...، المصدر السابق، ص 65.

دراج، المرجع السابق، ص 27.

³ مذكرات خير الدين ...، المصدر السابق، ص 69.

دراج، المرجع السابق، ص 27.

⁴ حماس، العلاقات ...، المرجع السابق، ص 25.

⁵ دراج، الدخول العثماني ...، المرجع السابق، ص 200.

⁶ إلتر، المرجع السابق، ص 58-59.

وقد ردّ عليه السلطان بالاحتفاء بالوفد وتقبل عرض عروج، وامتداده بعدد كبير من الجنود والمعدات الحربية، فأخذ مصلىح الدين ذلك كله وعاد بها الى الجزائر¹ وفي الوقت الذي ذهبت فيه بعض الدراسات الى أنّ السلطان سليم الأول قد منح عروج الذي كان قد سمّى نفسه سلطانا في المغرب الأوسط، رتبة لواء بحري بصورة رسمية، وأنه أرسل فرمانا يخوّل له جمع البحارة من الأناضول وابتياح ما يحتاج إليه عسكريا، ما كان يعني ضمّ الجزائر الى الحدود العثمانية رسميا منذ ذلك التاريخ². نجد معظم الدراسات قد ذهبت الى أنّ الأخوين يكونان قد دخلا بشكل رسمي في خدمة الدولة العثمانية، لكنّها تنفي وجود ما يدل على أنّ السلطان قد عين عروج أو خير الدين في منصب رسمي باسم الدولة العثمانية، أو كتب له رسالة له تحمل أوامر بذلك المعنى.

وما يستنتج من خلال مذكرات خير الدين أنّ هذه الزيارة لم تكن مبرمجة بل حدثت بشكل عرضي فقط، وذلك في أثناء وجود بحاره خير الدين في السواحل القريبة من مصر فصادف ذلك وجود السلطان العثماني بها³.

ويفهم من كلّ ذلك أنّ الأمر لم يكن إلحاقا رسميا للمغرب الأوسط، وإنما اعتمادا رسميا ودعمًا عسكريًا للنشاط البحري لعروج واخوته في المنطقة، واستكمالًا لنشاط الدولة العثمانية في إقليم المتوسط فرضته الظروف الإقليمية، ظهرت أهدافه ونتائجه لاحقًا. ولو أنّ السلطان كان قد عينهم رسميا ما كان خير الدين فيما بعد قد لجأ الى إرسال وفد يضمّ ممثلين عن الأهالي وعنه شخصيا.

دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 27.

سافر مصلىح الدين لمقابلة السلطان سليم في مصر كان ما بين 3 شباط سنة 1517م بعد فتح السلطان لمصر، وقبل عودته إلى سوريا في 1 أيلول سنة 1517م.

¹ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 77.

محمد دراج، المرجع السابق، ص 27.

² يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، تركيا، 1990، المجلد الأول، ص 247، 253.

يبدو أنّ أوزتونا قد اخلط بين الوفد الذي أرسله خير الدين وقصد الإسكندرية في 1516 برئاسة البحارة التركي مصلىح الدين قورد أوغولو ريس، والوفد الذي أرسله الى إسطنبول في 1519، برئاسة حاجي حسين آغا ممثلا عنه، ومرافقا لمثلي أهالي الجزائر على رأسهم ابن القاضي. أنظر: محمد دراج، المرجع السابق، ص 27، وأيضا: إلتز، المرجع السابق، ص 58-59.

³ نفسه.

والمهم في موضوعنا أنّ الانتصارات التي كان يحققها هؤلاء البحارة العثمانيون قد جلبت اهتمام الدولة العثمانية بواقع الأحداث في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وكشفت ما يمثّله من دور ضروري في تقديم المساعدة للأندلسيين وأهل المغرب الأوسط لتخليص مدنها من الهيمنة الإسبانية. وأنّ لعملية التواصل هذه أهمية بالغة في تحديد مصير الجزائر وعلاقتها العسكرية والسياسية بالدولة العثمانية وتمهيد السبيل للوجود العثماني في المغرب الأوسط من خلال¹.

2- اكتساب قاعدة ولاء شعبيين:

تمكن عروج وأخوه خير الدين كذلك من اكتساب قاعدة شعبية في المغرب الأوسط بعدما ذاع صيتهما وشجاعتها في انقاذ مسلمي الأندلس في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ونلمس ذلك من خلال:

أ- استنجاد أهالي بعض مدن الجزائر بالإخوة بربروس لإنقاذهم من سطوة الإسبان: فهو يعكس في حد ذاته على الأقل الثقة التي أولاها السكان للإخوة، ونلمس ذلك من خلال ذهاب وفد من أعيان بجاية إلى مقر الإخوة بربروس في تونس يحمل رساله من أهالي بجاية يطلبون فيها تدخل الإخوة بربروس لتحرير مدينتهم من الاحتلال الإسباني حيث جاء في تلك الرسالة: "ان كان ثمّة مغيث بعد الله فليكن منكم أيها المجاهدون الابطال لقد صرنا لا نستطيع أداء الصلاة او تعليم الأطفال القران الكريم، لما نلقاه من ظلم الإسبان فيها نحن نضع امرنا بين ايديكم جعلكم الله سببا لخلاصنا بتسليمه ايانا اليكم فتفضلوا بتشريف بلدنا وعجلوا بتخليصنا فتفضل بتشريف بلدنا وعجلوا بتخليصنا من هؤلاء الكفار"².

¹ حماس، العلاقات...، المرجع السابق، ص 25.

² مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 67.

قد يكون ضمن هذا الوفد أحمد ابن القاضي أمير كوكو، خاصة وأنه قد ساعد في عمليات تحرير المنطقة من الاحتلال الإسباني. أنظر: مؤلف مجهول، غزوات عروج...، المصدر السابق، ص 25. أنظر أيضاً: الناصر احمد ابن خالد بن محمد السلوي، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري الدار البيضاء المغرب 1955، ج 4، ص 192. بينما هناك من يذكر أن أمير بجاية عبد الرحمن الحفصي هو الذي طلب من عروج المساعدة. أنظر: عبد الحميد بن أبي زيان بن أشهب، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دار الشعبية الطباعة للجيش، الجزائر، 1972، ص 64. ويستنتج الباحث محمّد دراج من خلال مقابله للعديد من المصادر انه من المحتمل ان اعيان بجاية قد كاتبوا عروج ريس في مرات مختلفة. أنظر: "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 27.

وفي نفس السياق، عندما علم أهل مدينة الجزائر في أوائل عام 922 هـ / 1516 م بموت الملك الإسباني (فرديناند)، أرادوا فسخ الهدنة التي كانت تربطهم بالإسبان والتخلص من الخراج الذي كانوا يؤدونه اليهم، فصعدوا من ثورتهم ضد الحامية الإسبانية المتمركزة في القلعة المقابلة لمدينتهم. وعندما أدركوا أنهم في حاجة إلى مساعدة أرسلوا إلى عروج الذي لبي طلبهم بقدمه ليكون قائدا لهم نظرا لقيمته العسكرية العظيمة وكفايته في محاربة المسيحيين حسب تعبير الوزان¹. كما توجه عروج الى تلمسان عام 924 هـ / 1518 م بطلب من اهله لمساعدتهم على التخلص من السلطان الزياني (ابي حمو الثالث) الذي اغتصب الحكم من أخيه أبي زيان بمساعدة الإسبان².

ب- تحالف الأهالي معه وولاؤهم له، ومساندته في مجابهة الإسبان: حيث كانت محاولة تحرير بجاية الأولى، وبعدها تحرير جيجل بدعم وتحالف أحمد بن القاضي، حيث قاد خلالها قبائل الزواوة وبني راثن وقبائل أعالي واد سبوا ضد الإسبان³، ولما استجاب عروج لاستنجد أهالي مدينة الجزائر وتوجه بحملة عسكرية برية بحرية لتخليصها دخل تحت قيادته حوالي خمسة آلاف جندي معظمهم من أهل البلاد⁴ وعند عودته إلى مدينة الجزائر، بعد دخوله شرشال⁵ استقبله أهاليها استقبال الفاتحين⁶، واعتبروه منقذهم، فأسكنه سالم التومي قصرا فاخرا بجواره تشريفا له⁷، ليكتسب عروج وأتباعه قاعدة شعبية في مدينة الجزائر لما حكمها.

¹ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 39.

² De Grammont (H.D), **Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515- 1830**, ERNEST LEROUX, éditeur, Paris, 1887, pp24-26.

³ الطاهر أوصديق، ملكة كوكو، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1986، ص ص 13-14.

⁴ Fray Diego de Haëdo, abbé de Fromesta, **Histoire des rois d'Alger**, traduite et annotée par H-D De Grammont, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger, 1881, p17-18.

يذكر هايدو عدد 3000 مقاتل من أهل جيجل، و2000 آخرين

أما المدني يحدددهم ب 3000 مقاتل، أنظر: المرجع السابق، ص 174.

⁵ تقع مدينة شرشال المطللة على البحر الأبيض المتوسط على بعد نحو 90 كم غرب العاصمة.

⁶ المدني، المرجع السابق، ص 174.

⁷ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 68

ومن خلال سياسته في فرض إجراءات أمنية مشددة وتحقيق الهدوء في مختلف مناطق المدينة ونواحيها، وتطبيقه العدل على الجميع، ومعاملة الجيدة للأعيان والعلماء والأهالي، بالإضافة إلى استشارة العلماء في أمور البلاد، تمكن من إزالة الفوضى ونشر الطمأنينة، وبالتالي ازدادت ثقة السكان بصدق نية العثمانيين، فأظهروا استعدادهم للتعاون معهم¹.

ومن أمثلة ذلك التعاون أيضا، تلقى عروج مساعدات من أحمد بن القاضي المدعو شيخ كوكو خلال محاولاته استرجاع قلعة الصخرة (البنيون) أمام مدينة الجزائر من الأسبان المحصنين فيها.²

ج- مبايعة الأهالي له: حيث كان من ضمن نتائج الانتصار الساحق على الحملة العسكرية الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1516م بقيادة ديبغو دي فيرا (Diego De Vera)³، أن بايعه إضافة إلى أهالي مدينة الجزائر أهالي مدن البليدة والمدية ومليانة وما حولها من الأرياف والقبائل وأعلنوا ولاءهم له⁴.

3- اكتساب مجال جغرافي بمشروع يهدف تحقيق وحدة جغرافية بشرية:

من الملامح الهامة في أي إدارة بروز المجال الجغرافي الذي تفرض فيه السيادة، وهو ما عمل عليه عروج خلال عمليات تحرير المدن التي احتلها الأسبان، واخضاعها لسلطانه، والتخطيط لجعلها وحدة جغرافية تحت إدارته، وقد ساعده في بدء تحقيق هذا الهدف الدعم الذي تلقاه من الدولة العثمانية - كما سبق ذكره - وتطور إمكانياته العسكرية البحرية.

¹ إلتز، المرجع السابق، ص 53.

² ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 69.

لم يتم تحرير قلعة البنيون في هذه الفترة رغم مهاجمتها وقصفها بالمدفعية لمدة عشرين يوما متواصلا، بسبب ضعف مدفعيته وقوة تحصين القلعة لذلك قرر تأجيل أمر تحرير القلعة إلى وقت مناسب.

³ حملة عسكرية إسبانية ضخمة في سبتمبر 1516م بقيادة القائد الإسباني ديبغو دي فيرا (Diego De Vera)، كان قوامها خمسة عشر ألف مقاتل، انتهت بلهزيمة ساحقة للأسبان الذين فقدوا خلالها ثلاث آلاف قتيل واسر الأتراك منهم أربع مائة كما تحطمت نصف سفنهم وقد ساعد المقاتلين الجزائريين في صدها الظروف المناخية التي تسببت في هيجان البحر. للنوسع حول هذه الحملة أنظر: محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجليلاني بن رقية التلمساني، الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق خير الدين سعدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 88.

المدني، المرجع السابق، صص 181-182.

عباد، المرجع السابق، ص 47.

⁴ يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمريد (1748-1780م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 18.

إذ أصبح لعروج اسطول حقيقي، كان يتكون من 28 قطعة حربية مجهزة عند دخوله مدينة الجزائر، ويضم 800 جندي بحري وحوالي 5000 من المتطوعين الذين انضموا إليه.¹ حيث رجع عروج مرة ثانية إلى المغرب الأوسط بعد سنتين من المحاولة الفاشلة لتحرير بجاية أي في 920 هـ / 1514 م ونجح في انتزاع حصن مدينة جيجل من الجنويين الإيطاليين الذين اتخذوها مركزا لهم لصيد المرجان في الشرق الجزائري ، بمساعدة أحمد بن القاضي أمير كوكو الذي كان يقود خلالها قبائل الزواوة وبني راثن وقبائل أعالي واد سباو ضد الاسبان.² وحاولوا أن يحرروا بجاية مرة أخرى فلم ينجحوا، بسبب نفاذ البارود، ورفض السلطان الحفصي تزويدهما به خوفا من أن يحقق انتصارا ساحقا على الاسبان يؤدي الى تعلق الناس بهما، وازدياد نفوذهما وهو ما كان يشكل خطرا عليه حسب تقديره.³ فاعتمدوا جيجل قاعدة لهم نظرا لموقعها الاستراتيجي البحري الحصين الذي يمكنه من أن يتوغل أكثر في الحوض الغربي للبحر المتوسط.⁴

أما المحطة الموالية التي توجه اليها فكانت مدينة الجزائر، والتي أراد أهلها فسخ الهدنة مع الاسبان والتخلص من الخراج الذي كانوا يؤدونه اليهم، ففي أوائل عام 922 هـ / 1516 م علم أهل مدينة الجزائر (الثعالبة) بموت الملك الإسباني (فرديناند)، فصعدوا من ثورتهم ضد الحامية الإسبانية المتمركزة في قلعة الصخرة (صخرة البنيون) الذي أقامه الإسبان في إحدى الجزر الصغيرة المقابلة للمدينة . وعندما أدركوا أنهم في حاجة إلى دعم أرسلوا الى بربروس

¹ أوزتونا، المرجع السابق، ص 247.

عن الصيت الذي حققه عروج يسرد إلتز قائلا: "كانت معظم السفن المسيحية تستسلم فور سماع إسم بربروس مثل الفأر لدى سماع صوت الهر، هكذا كان مصير السفن المسيحية، أي صورة يمكنها التعبير عنها في مثل هذه المواقف فالريس سنان حينما كان يتجول في عرض البحر، إذا التقى بسفينة معادية وتجنبها من حدوث أي مقاومة بينهما، كان يرفع شارة بربروس، لتسلم السفينة." أنظر: المرجع السابق، ص 47.

² أوصديق، المرجع السابق، ص 13-14.

³ العنتري، المصدر السابق، ص 38.

دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 27.

عن موقف السلطان الحفصي من طلب الإخوة بربروس تزويدهما بالبارود لمواصلة الحصار على الحامية الإسبانية في بجاية، أنظر: إلتز، المرجع السابق، ص 49.

ابن اشهبو، المرجع السابق، ص 65.

المدني، المرجع السابق، ص 170.

⁴ دراج، الدخول العثماني، ص 191-192.

يطلبون قدومه إليهم ليكون قائدا لهم نظرا لقيمتها العسكرية العظيمة وكفايته في محاربة المسيحيين¹.

استجاب عروج لهم وجهز حملة عسكرية كبيرة لتحرير مدينة الجزائر، وأرسل نصف جنده من جهة البحر، واتجه هو والنصف الثاني من جهة البر وقد قدر عدد جيشه الذي رافقه بثمانمائة جندي إلى المدينة²، وفي الطريق انضم إليه حوالي خمسة آلاف شخص من القبائل، وفي هذا السياق يذكر خير الدين في مذكراته: "عندما كنت مع أخي في جيجل، وصلت وفود عديدة من المدن الجزائرية، كان أهمها وفد مدينة الجزائر التي كانت تمثل مركز البلاد، كان أهالي الجزائريشكون من ظلم الاسبان، ويرجون تدخلنا لإنقاذهم، فخرج أخي عروج في 500 بحار متجها الى مدينة الجزائر بعد أن استخلفني على جيجل"³.

قبل دخول المدينة اتجه عروج أولا إلى مدينة شرشال⁴، حتى يضمن الجهة الغربية القريبة من مدينة الجزائر، وذلك بسبب أحد أتباعه، وهو قارة حسن الذي كان قد سبقه إليها وانشق عنه وأسس بها إمارة صغيرة حاول الاستقلال بها لنفسه، فخشي عروج من مزاحمته وبالتالي من الانشقاق عنه وتشتت القوى، في وقت تستدعي فيه الظروف تكوين جهة موحدة ضد القوة الاسبانية. وقد تمكن عروج من دخول مدينة شرشال دون مقاومة، فتخلص من قارة حسن وترك بالمدينة حامية تركية لحراستها⁵، ثم عاد إلى مدينة الجزائر حيث استقبله الأهالي استقبال الفاتحين واعتبروه منقذهم، وأسكنه سالم التومي قصرا فاخرا بجواره تشريفا له⁶.

استعد عروج مباشرة لمحاربة الاسبان المحصنين في قلعة الصخرة أمام مدينة الجزائر مدعما من أخيه خير الدين ومن أحمد بن القاضي اللذين توجهوا إليها على طريق البر⁷. ورغم القصف المستمر الذي دام عشرين يوما، إلا أن ضعف مدفعيته مقارنة بقوة تحصين القلعة

¹ الوزان، نفسه، ج2، ص39.

² Haëdo, *Histoire des rois...*, Op.cit, p17-18.

³ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص74.

⁴ تقع مدينة شرشال المطللة على البحر الأبيض المتوسط على بعد نحو 90 كم غرب العاصمة.

⁵ إلتز، المرجع السابق، ص51.

⁶ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص68.

⁷ نفسه.

حال دون تحريرها¹.

وخلال تواجده في مدينة الجزائر واجه عروج تحوّل موقف سالم التومي، الذي كان يرى في عروج والعثمانيين أنهم يسعون الى اتخاذ مدينة الجزائر مركزا لهم²، وأخذ يسحب بساط سلطتهم على مدينة الجزائر، واستغل في ذلك عدم تحرير القلعة، وسلوكيات بعض المحاربين الاتراك، ليشير الأهالي ضدهم³، وقد تفتن عروج للفتور الذي اعترى سالم، ولتجسسه عليه، فقتله وتخلص من منافسته وانفرد بالأمر بدون منازع⁴. غير أن أتباع التومي استمروا في التمرد احتجاجا على مقتله، وقاموا بالتحالف مع الاسبان⁵، وتأمروا معهم ضد عروج⁶ الذي تفتن لتواطئهم مع الاسبان، وتمكن من اعتقال المتآمرين واعدامهم بفتوى من علماء الجزائر، وبذلك أصبح عروج منفردا بالحكم⁷

وخلال هذه المرحلة تمكّن عروج من صدّ حملة عسكرية إسبانية عملاقة⁸ بقيادة دييغو دي فيرا (Diego De Vera)، في سبتمبر 1516م، كانت تهدف الى استئصال الوجود العثماني من

¹ يذهب وليام سينسر الى أهالي مدينة الجزائر عقدوا اتفاق مع عروج مقتضاه أن تحترم سيادة بلديهم وأن لا يخضعوا لدفع أية أتاوة جديدة ولا لأي تدخل في تجارتهم وأن تكون مساعدة عروج مقصورة على إسترجاع صخرة (البنبون).

أنظر كتابه: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2006، ص 40.

² ابن أشهب، المرجع السابق، ص 70.

³ مبارك بن محمد المليي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ج 3، ص 45.

دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 211.

⁴ اختلفت الروايات حول مقتل سالم التومي منها القائلة بأن عروج خنقه بمساعدة أحد جنود (رمضان شاوش) في الحمام وأخرى تقول انه شنقه علانية في باب عزون غرب مدينة الجزائر. ورواية ثالثة تقول أنّ سالم التومي مات مسموما. أنظر: الحسن بن الوزان،

المصدر السابق، ج 2، ص 39.

إلتر، المرجع السابق، ص 52.

⁵ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 213.

كان يحيى ابن سالم التومي قد فرّ الى الاسبان في مدينة وهران المحتلة طالبا منهم التدخل لاستعادة ملك أبيه وطرد الاتراك.

⁶ مؤامرة بالتواطؤ مع الاسبان المتحصنين في قلعة البنبون حيث اتفقوا معهم على احراق سفن عروج الراسية في الميناء وحينما يخرج الاتراك لإخماد النيران يغلقون أبواب المدينة في وجوههم فلا يستطيعون الرجوع الى المدينة فيسرع الاسبان حينها ويقوم عملائهم بفتح الأبواب ويقتلون عروج واتباعه وينصبون يحيى بن سالم التومي. أنظر: ابن أشهب، المرجع السابق، ص 70.

⁷ ودام تربصه مدة الى يوم الجمعة بينما كان أعيان البلد مجتمعين في المسجد الجامع لأداء صلاة الجمعة قتل منهم اثنين وعشرين وأصحابه متفرقون في المسجد قصد شد عضده. نفسه، ص 70.

⁸ قدّر خير الدين قوامها في مذكراته ب 40 قطعة، وما بين 20 و 30 ألف جندي، يقابلها ما بين 5000 و 6000 مجاهد من العرب والبربر والأندلسيين بالإضافة الى ما كان يحمله من عدد آخر على متن سفنه الأربعة. مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 77.

وقدّرهما جلي ب 40 سفينة ارشاد و 140 قطعة، تحمل 15 ألف. المصدر السابق، ص 86.

أما بن رقية التلمساني فقدّرهما ب 320 جفن (سفينة)، و 15 ألف عسكري. التلمساني، المصدر السابق، ص 87.

المنطقة. وقد كانت لهذه الواقعة أثر بالغ في عودة التعاون بين عروج والأهالي وثقتهم فيه، خاصة بعد الانتصار الساحق الذي حققوه ضد العدوان الإسباني وعملائه¹، كما أنه كان سببا في توسع مجال سلطة عروج، حيث سارع سكان كل من مدن البليدة والمدية ومليانة وما حولها من الأرياف والقبائل إلى مبايعة عروج وإعلانهم الولاء له والاعتراف بسيادته. كما تمكن أخوه خير الدين من إخضاع دلس ونواحيها، واعترفت بسيادته بلاد القبائل التي كانت تعرف التنازع بين زعمائها على سيادة المنطقة².

وبعدما استقر الأمر في مدينة الجزائر كانت الوجهة الموالية الى مدينة تنس، التي يعني دخولها تحت حكمه دخول كل المنطقة الغربية الممتدة من تنس الى مستغانم، وكانت المرحلة الأولى من إخضاع هذه الامارة عندما كلف أخاه خير الدين بعدما تأكد تحالف أميرها أبي عبد الله يحيى الثابتي (الزياني) مع الاسبان، وبعث أهلها يستدعونه لتخليص مدينتهم من ويالات الاسبان وعميلها الذي اعتبروه خائنا لهم بخضوعه الى الاسبان³.

وعندما وصل خير الدين الى سواحل تنس لجأ الاسبان الى القلعة متحصنين بها، فاستولى خير الدين على المدينة وضرب حصارا على القلعة، إلا أن الثابتي لم يلبث أن لاذ بالفرار مع من كان معه من الجنود الاسبان تحت جناح الظلام⁴. وبعد عودة خير الدين الى مقر ولايته بدلس، عاد حاكم المدينة واستردها بدعم من الاسبان وما جمعه من عرب المناطق الغربية لمدينة الجزائر وبرضا أهلها⁵.

¹ يذكر خير الدين 2700 أسير، وعدد لم يقدر من القتلى الذين تمت ابادتهم بعد نزولهم الى البر، المصدر السابق، ص 79.

² دراج، المرجع السابق، ص 216.

إلتر، المرجع السابق، ص 53-58.

³ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 217.

⁴ وغنم منها كل ما وجده من مؤونة، وجنود قدروا بحوالي 400 جندي. أنظر: مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 80-81.

التلمساني، المصدر السابق، ص 91-92.

إسماعيل بن نعمان، مدينة تنس، دراسة تاريخية وأثرية وعمرانية (ق 9-19م)، دكتوراه في علم الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2006-2007م، ص 41.

⁵ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 83.

المدني، المرجع السابق، ص 175-176.

أما المرحلة الثانية فكانت بقيادة عروج، عندما تحالف أميرها حميدة العبد مع هذه القبائل التي كانت متخوفة من فقدان سلطانها على يد عروج¹، وجهز جيشا انطلق به في جوان 1517م، للتخلص عروج². فاستخلف عروج أخاه خير الدين وأوكله مهمة التسيير في مدينة الجزائر، وتحرك بجيشه³، وتمكّن من التغلب عليه على مقربة من نهر الشلف، في صيف 1517م بفضل سلاحه الناري المتفوق، وتبع فلولهم عبر الجبال الى غاية مدينة تنس التي تراجع اليها، وباءت مقاومتهم بالفشل بعد حصار دام يومين، واستطاع عروج دخول المدينة واخضاعها الى سلطته بعدما فرّ أميرها⁴، كما أعلن أهلها ولاءهم له⁵، واستكمل عروج بسط نفوذه على القبائل المحيطة والتي نال اعترافها به حاكما عليها⁶. لم يعامل عروج الأهالي بقسوة لكنه فرض عليهم الضريبة، وغنم ما في حوزتهم⁷

وهكذا لم يمض وقت طويل حتى تمكن عروج من وضع أول مجال جغرافي لإمارته في الجزائر تشمل الوسط الجزائري كله تقريبا⁸، ومن هنا توجه عروج الى تلمسان بطلب من أهلها لمساعدتهم على التخلص من السلطان الزياني (أبي حمو الثالث) الذي اغتصب الحكم من ابن أخيه ابي زيان بمساعدة الاسبان⁹. وفي طريقه اتخذ من قلعة بني راشد مركزا لحماية مواصلاته،

¹ Haëdo, , *Histoire des rois...*, op.cit., pp 61-62.

بن نعمان، المرجع السابق، ص 43-45.

² وصل تعدادده 10 الاف فارس

Haëdo, , *Histoire des rois...*, op.cit., pp 61-62.

Laugier de Tassy, *Histoire du Royaume d'Alger, avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce*, Amsterdam, 1724, p33.

³ المؤلف من ألف جندي وفرق الاندلسيين. أنظر:

المدني، المرجع السابق، ص 185.

بن خروف، المرجع السابق، ص 26.

⁴ بن خروف، المرجع السابق، ص 26.

⁵ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 84-85.

المدني، المرجع السابق، ص 185.

⁶ De Tassy, op.cit., p33

⁷ إتر، المرجع السابق، ص 57-58

⁸ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 217.

⁹ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 86.

إتر، المرجع السابق، ص 61.

وولّى أمرها إلى أخيه اسحاق، على أن يضيّقوا على الإسبان في وهران ويعرقلوا أعمالهم وتحركاتهم العسكرية¹.

وبعد دخوله المدينة² أطلق عروج سراح أبي زيان حاكم تلمسان السابق، وسلّمه الحكم، غير أنّ أهالي تلمسان سرعان ما انقلبوا على إدارة الأتراك التي اعتبروها قاسية، وحينما علم عروج بسوء نواياهم وما سينتج عنها من سفك للدماء وقتل الأبرياء من أهالي المدينة، أسرع بإلقاء القبض على أبي زيان وإعدامه، ثم أعلن نفسه حاكماً على البلاد، وأخذ يخضع المناطق المجاورة لطاعته، ومنها قبائل بني عامر وبني ايزناسن³.

أمّا أبو حمو الثالث فقد فرّ إلى فاس ومنها إلى وهران فإسبانيا طالباً المعونة⁴، وأمام إصرار الإسبان على الحدّ من خطر توسع عروج⁵ قاموا بدعم الملك المخلوع أبي حمو الثالث للوقوف في وجه العثمانيين وعروج في تلمسان وأمدّوه بقوة عسكرية قوامها عشرة آلاف عسكري من الجيش الإسباني مع العتاد⁶، ولم تكن قوات عروج أثناء سيره إلى تلمسان كافية إلى الحد الذي يمكنه من التصدي للقوات الإسبانية التي أعطيت لأبي حمو، فكتب عروج إلى أخيه يطلب منه جمع أكبر قوة ممكنة والإسراع بها إلى تلمسان لاحتلال قلعة بني راشد الواقعة على الطريق الواصل ما بين مدينة الجزائر وتلمسان، والتمركز بها لجعلها نقطة استناد لقواتهما⁷. كما انظم إلى أبي حمو قوة من القبائل الموالية له، واتجهوا إلى قلعة بني راشد في أواخر شهر

¹ المدني، المرجع السابق، ص 188.

² حسب إلتز فإنّ الأهالي هم من فتحوا أبواب المدينة لعروج، بعدما أخذوا منه عهداً بعدم هدم المدينة ونهبها وإلحاق الضرر بها. المرجع السابق، ص 62.

³ نفسه، ص 62.

ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 75.

⁴ إلتز، المرجع السابق، ص 61.

⁵ كان سلطان تلمسان مكلفاً بدفع ضريبة سنوية للإسبان مقابل استمراره بالحكم، تتكون من 10 آلاف قطعة ذهبية و10 آلاف رأس غنم وألف ثور وألف كيلة من القمح و14 حصاناً و14 عبداً أسوداً، كما كان مكلفاً بتأمين الأرزاق لعساكرهم الموجودين في وهران والمرسى الكبير، ويعتبر هذا من الأسباب التي أثقلت كاهل الأهالي بالضرائب، ونقمتهم على بني زيان المرتبطين بالإسبان. أنظر: نفس المرجع، ص 60.

⁶ يقول التلمساني أنّ الإسبان أخذوا منه ستين رهينة من أبناء شيوخ القبائل مقابل مساعدة قدرت ب سبعة آلاف دينار ذهبي. التلمساني، المصدر السابق، ص 94-95.

⁷ إلتز، المرجع السابق، ص 62.

جانفي من سنة 1518 م واستولوا عليها بعدما قضوا على الحامية التركية التي يقودها أخوه إسحاق غدرا وخيانة¹.

ثمّ واصل أبو حمو الثالث زحفه نحو مدينة تلمسان وضرب حصارا شديدا عليها، وبالرغم من ذلك فإن عروج ومن معه من الجند² صمدوا لمدة ستة أشهر ثم انسحبوا من المدينة خلسة في وتوجهوا نحو بني يزناسن³، غير أن الاسبان الذين كانوا يراقبون تحركاته، فتبعوه واستطاعوا أن يقضوا عليه في معركة غير متكافئة (شوال 924 هـ/أكتوبر 1518م) أبدى فيها عروج ومن معه مقاومة كبيرة وبأسلة، وبعد هذه الموقعة عاد الاسبان إلى وهران بعدما ثبتوا أبو حمو الثالث على عرش تلمسان مرة أخرى⁴

وبذلك يكون عروج قد اكتسب مجالا جغرافيا من خلال تخلصه من الاحتلال الاسباني في معظم المناطق التي تمّت السيطرة عليها ، وممن كان مواليا وحليفا لهم من الزعامات المحلية بحدّ السيف وبموالاة الأهالي.

4- إقامة تنظيم إداري:

وقد ظهر هذا التنظيم من خلال عدة ملامح:

أولها: المكانة التي احتلها عروج، فقد اعتبر حاكما للجزائر رغم اختلاف التسميات التي ذكرتها المصادر والدراسات، فبعدهما قضى على سالم التومي⁵ حاكم الجزائر اتخذ من مدينة

¹ التلمساني، المصدر السابق، ص 96-97.

المدني، المرجع السابق، ص 189-190.

عن أمر التواطؤ والخيانة أنظر أيضا: إتر، المرجع السابق، ص 63-66.

ابن أشهب، المرجع السابق، ص 75.

² حسب خير الدين بقي معه ألف جندي وأعاد الثلاثة آلاف لتحصين مدينة الجزائر، كما التحق به أخوه إسحاق بقوة أرسل بها خير الدين اليه تعدادها ألف جندي تركي وألف فارس عربي، طالبا منه اللحاق بعروج لتوحيد القوى. أنظر: مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 86. أما المدني فيذكر عددهم بخمسمائة جندي. أنظر: المرجع السابق، ص 191.

³ نسبة إلى جبل يقع على بعد نحو خمسين ميلا غربي مدينة تلمسان.

المدني، المرجع السابق، ص 191.

⁴ عن تفاصيل المعركة أنظر: مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 88-89.

المدني، المرجع السابق، ص 191.

عباد، المرجع السابق، ص 48.

⁵ هو شيخ قبيلة الثعالبة التي كانت تستوطن سهول متيجة، كان حاكما للجزائر عند دخول العثمانيين. أنظر: الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 39.

الجزائر عاصمة له، وانفرد بالحكم وتفرغ له بدون منازع، كما بوع له بالملك. فأعطى لنفسه لقب السلطان، وأخذ ينظم الإدارة والسياسة، ويضرب النقود ويتولى الحل والعقد، ويفرض الزكاة ويقرر الجهاد في سبيل الله ضد العدو الإسباني الذي كان له بالمرصاد.¹ كما ذكر أنه أعلن نفسه أميراً مكانه.²

وقد ذهب الوزان إلى أنه بوع ملكا حيث يقول "... إلى أن أتى بربروس (عروج) فقتله (يقصد سالم التومي) ونودي به ملكا، فضرب السكة وأذعن له جميع السكان بالطاعة وأرسلوا إليه الخراج، ذلكم كان أصل قوة بربروس وعظمته."³، وكان قبلها قد أعلن نفسه ملكا على شرشال بعدما تخلص من قارة حسن.⁴

وكان من ضمن نتائج النصر ضد الحملة العسكرية الإسبانية على مدينة الجزائر في سبتمبر 1516 م⁵، أن سارع سكان كل من مدن البليدة والمدية ومليانة وما حولها من الأرياف والقبائل إلى مبايعة عروج وإعلانهم الولاء له والاعتراف بسيادته.⁶

وحتى عندما تمكّن عروج من السيطرة على مدينة تلمسان، بعد القضاء على أبي زيان حاكم تلمسان الذي استنكر إدارة العثمانيين، عين نفسه أميراً عليها كذلك، غير أن الإسبان الذين كانوا يراقبون تحركاته تمكنوا من استعادتها منه والقضاء عليه عام 924 هـ / 1518 م⁷. ومن ناحية أخرى فقد أسس عروج لمنصب النيابة، إذ عين فيه أخاه خير الدين الذي تركه ليدبر أمور الحكم عند غيابه. وقد استمر في تسيير شؤون البلاد بعده.⁸

¹ ابن أشهب، المرجع السابق، ص 129.

² إلتز، المرجع السابق، ص ص 52-53.

المدني، المرجع السابق، ص ص 174-175.

³ الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 39.

⁴ Haëdo, , *Histoire des rois...*, op.cit., p19

كان قارة حسن من رجال عروج، وكان قد سبقه إلى شرشال وسيطر عليها واستقل بها وأنشأ إمارة صغيرة له بها، وساعده في ذلك عدم وجود زعامة محلية في هذه المنطقة الساحلية الخصبة التي كانت تستقبل الوافدين الاندلسيين، وقد أدرك عروج أن تحرير مدينة الجزائر مهددا بوجود منافس قريب له، ورأى ضرورة الدخول إلى شرشال والتخلص منه.

⁵ عباد، المرجع السابق، ص 47.

⁶ بوعزيز، المراسلات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 18.

⁷ إلتز، المرجع السابق، ص 62.

⁸ ابن أشهب، المرجع السابق، ص 129.

ثانيها: أن عروج أكد رموز حكمه الرسمي وولائه للسلطان العثماني من خلال تلاوة اسمه في الخطبة بعد اسم السلطان سليم الأول عندما دخل مدينة الجزائر، وكذلك عندما دخل تلمسان¹، ومن خلال ضرب السكة، التي حملت اسم السلطان أيضا²، واتخذ راية رسمية ذات ثلاثة ألوان الأخضر والأحمر والأصفر³

ثالثها: أنه على إثر توسع عروج في المغرب الأوسط ودخوله مدينة الجزائر، قام بتقسيم مناطق النفوذ الى مقاطعات شرقية يشرف عليها خير الدين وجعل مقرها مدينة دلس، ومقاطعة غربية يشرف عليها عروج نفسه، ومقرها الإداري مدينة الجزائر⁴

ما يعني أن عروج قد عهد الى أخيه الجزء الشرقي الذي توضحت فيه الأمور، من حيث المناطق المحررة أو المتعاونة أو الراضية، بينما توجه هو للجهة الغربية التي كان يخطط لاستكمال عملية التحرير فيها من الاحتلال الإسباني.

رابعها: الإجراءات الإدارية، فبعد مقتل سالم التومي واستتباب الأمر عمل بمساعدة أخيه خير الدين على وضع أسس دولتهما⁵، وإرساء وتنظيم إدارة جديدة⁶، تركزت حسب ما نستخلصه من المصادر وما توصلت اليه الدراسات على:

- تعيين عاصمة، إذ أدرك عروج بخبرته أهمية موقع مدينة الجزائر وحصانيتها ومناعة المرفأ، فعزم على الاستقرار بها نهائيا وأخذ الحكم بيد من حديد واتخذها عاصمة له⁷ تساعده على الاشراف على المناطق التي تخضع له في المستقبل⁸.

¹ أوزتونا، المرجع السابق، ص 243، 247.

² الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 39.

³ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 129.

أوزتونا، المرجع السابق، ص 247.

⁴ المدني، المرجع السابق، ص 183

إلتر، المرجع السابق، ص 58.

⁵ نفسه ص 53 و 58

⁶ حماس، العلاقات.... المرجع السابق، ص 28.

⁷ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 69.

⁸ حماس، المرجع السابق، ص 28.

- تنظيم الجيش¹ وتجنيد الجنود وتكوين جيش قوي، أخضع بفضل القبائل العربية والبربرية المجاورة للجزائر، ومنها خصوصا قبيلة الثعالية التي كانت ترعى أنعامها في سهول متيجة ودلس²، وضمن الأجور من خلال تحويل الخزينة العامة لهذا الغرض³.
- كما عمل على فرض إجراءات أمنية مشددة على مدينة الجزائر، وقام بترميم وإصلاح القلعة والأسوار، وزاد في بناء نقاط الاستحكام، ووزع الحرس عليها، وأرسل مفازر عسكرية إلى القبائل المجاورة، وألزمهم بالطاعة⁴، وأضاف بنايات جديدة للمدينة تتلاءم المؤسسات الإدارية الجديدة⁵
- ويظهر أيضا أن هذا التنظيم تجاوز المجال العسكري، ليشمل كذلك الإدارة العامة وخاصة الجانب المالي، حيث قام بعملية إحصاء السكان والأبنية والقرى والقصبات (المدن الصغيرة)، وتسجيل وارداتها ومصاريفها، ومن ثمّ تنظيم الضرائب⁶ وفرض الزكاة وتأسيس بيت المال⁷، كما عين قياداً وكتاباً⁸، وكلف رؤساء القبائل والضباط الأتراك بمهام الجمرک وكذلك المقاييس والموازين والإشراف على السوق⁹، وقد أسند الرئيس عروج للأتراك الوظائف الكبيرة والمهمة¹⁰، وبذلك حلوا محل البلدية الذين كانوا يتولون تلك المسؤوليات¹¹.
- هذا فضلا عن أحد أهم الرموز التي تدل على أسس الإدارة المالية، وفي نفس الوقت ارتباط عروج بالدولة العثمانية وهو ضرب النقود¹²، حيث يذكر الوزان أنه عندما مرّ بمدينة الجزائر في

¹ حماش، العلاقات... المرجع السابق، ص 28.

² ابن أشهب، المرجع السابق، ص 69.

³ سينسر، المرجع السابق، ص 40.

⁴ إلتز، المرجع السابق، ص 53.

⁵ حماش، المرجع السابق، ص 28.

⁶ إلتز، المرجع السابق، ص 53.

⁷ ابن أشهب، المرجع السابق، ص 129.

⁸ إلتز، المرجع السابق، ص 58.

⁹ سينسر، المرجع السابق، ص 40.

¹⁰ إلتز، المرجع السابق، ص 53.

¹¹ من الواضح أن السبب في تعيين عروج للأتراك أو بالأحرى أشخاصا من رجاله، يعود إلى الخيانة التي عرفها من بعض القادة المحليين، وفي مقدمتهم سالم التومي الذي تواطأ مع الإسبان، أنظر: سينسر، المرجع السابق، ص 40.

¹² ابن أشهب، المرجع السابق، ص 129.

1516م، كان عروج قد استولى على الحكم بعد قتل سالم التومي ونودي به ملكا فضرب السكة وأذعن له جميع السكان بالطاعة وأرسلوا اليه الخراج¹، وتأكيدا لعثمانة إدارته لم يضع الاخوة ببروس أسماءهم على النقود التي تمّ صكّها بل وضعوا عليها اسم السلطان سليم².

- تطبيق مبدأ الشورى والعدل فقد تمكن خير الدين رغم الظروف التي عرفها في المنطقة من خلق علاقة إدارية بالسكان، إذ عمل على تحقيق الهدوء على مختلف مناطق المدينة ونواحيها، واحتفظ بمعاملة لائقة للأعيان والعلماء والأهالي، وتطبيقه العدل على الجميع، وهو ما عزز ثقة الأهالي بصدق نية عروج ورجاله، وإبدائهم الاستعداد للتعاون معهم³.
- كما أنشأ ديوانا بيده الحل والعقد في أمور المسلمين، واعتمد مجلسا للشورى عين له أعضاء من فقهاء وأعيان المدينة يستشيرهم في الحكم وفي أمور البلاد وهو ما ساهم في إزالة الفوضى، وأشعرت الجميع بالطمأنينة⁴.

من كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن عروج أدرك ضرورة إقامة كيان منظم في المنطقة، يكون قادرا على صدّ القوى الصليبية، وساهم في وضع أسس تنظيمية جسدت ملامح لإدارة في عدة أركان، اتخذ من خلالها شرعيتها نلخصها في:

- البعد العثماني من خلال الارتباط الدولة العثمانية في أعماله العسكرية، واحتفاظه برموز الولاء المتمثلة في الخطبة وصك النقود.
- اكتساب قاعدة ولاء شعبيين من عامة الأهالي والوافدين الأندلسيين، ومن فئة العلماء الذين اعتمدتهم في تطبيقه لمبدأ الشورى.

¹ الوزان، المصدر السابق، ص 39.

² أوزتونا، المرجع السابق، ص 243

³ إلتز، المرجع السابق، ص 53.

⁴ نفسه.

كان عروج قد اكتسب خبرة في تدبير الحكم بفضل أسفاره واعتقاله بجزيرة رودس بالإضافة إلى مصر وتونس وجزيرة جربة التي مارس الولاية بها، وأحسن تدبير شؤون بلاد الجزائر إلى أن استشهد، أنظر: ابن أشهب، المرجع السابق، ص 129.

- اعتماد إجراءات إدارية قاعدية كتنظيم إدارة المدن وعمليات التحصين للقصبات، والتسليح وتقوية وسائل دفاع المدن خاصة مدينة الجزائر التي اعتمدها عاصمة لحكمه.

- توسيع مجال النفوذ، وإخضاع المناطق المحيطة بمدينة الجزائر وتحريرها، واكتساب مجالاً جغرافياً بحدّ السيف يعطيه شرعية الاحتفاظ بالأراضي المحررة وحق حمايتها وفقاً للفكر العثماني.

وهكذا يمكن اعتبار مرحلة عروج مرحلة تمهيدية تمّ فيها تمّ فيها التعرّف على خصوصيات العنصر السياسي والبشري والجغرافي للمغرب الأوسط، والاحتكاك به، والذي تجسدت من خلاله ملامح لإدارة ذات بعد وانتماء عثماني.

المبحث الثاني: تأسيس ولاية جزائر الغرب

خلف خير الدين أخاه عروج بعد استشهاده، وحكم الجزائر واستمر على خطاه بقراءة الخطبة وصك العملة باسم السلطان العثماني¹، وبمبايعة من أهلها وأعيانها وعلمائها²، واستمر في العمليات والنشاط العسكري ضد النصارى بهدف تحرير سواحل المغرب الإسلامي من الاحتلال الإسباني³.

غير أنه أدرك سريعا بخبرته العسكرية والسياسية، أنه يواجه تحديات قد تتجاوز في صعوبتها التحديات التي عرفها قبله أخوه عروج، وفي نفس الوقت تتجاوز امكانياته العسكرية. فكيف ساهم خير الدين في ربط مصير الجزائر بالدولة العثمانية؟ وكيف كان موقعها من التنظيم الإداري للولايات والأقاليم التابعة لها؟

1- ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية:

إلى جانب ضرورة الاستمرار في مواجهة مخططات قوة كبرى في المغرب الأوسط هي إسبانيا⁴، التي صعّدت من حملاتها البحرية والبرية واتخذت من حصن البنيون قاعدة عسكرية تهدد أمن مدينة الجزائر وأهلها⁵. تزايدت المؤامرات والدسائس التي كان يحيكها الزعماء المحليون في مناطق مختلفة من البلاد والتي كان من اثارها مقتل اخويه عروج واسحاق وحدث التمردات ضد سلطته⁶. فعزم خير الدين على الرحيل⁷، لكن أعيان الجزائر الذين كانوا يعتبرونه

¹ إلتز، المرجع السابق، ص 74

² دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 227

³ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 93.

⁴ مؤلف مجهول، غزوات عروج...، المصدر السابق، ص 42.

إلتز، المرجع السابق، ص 74.

⁵ عبر الأهمالي عن تلك الظروف التي كانوا يعيشونها في تلك الفترة وعن دور الاخوة في حماية المنطقة في رسالتهم للسلطان العثماني، أنظر: التميمي، "أول رسالة..."، المرجع السابق، ص ص 119-120.

⁶ أعلن حكام تلمسان وبعض المناطق الأخرى معاداته صراحة، بالإضافة الى تأمر حكام تونس الذين لم يعد يثق بهم بعدما خدعوا أخاه سابقا، وكذلك حكام فاس. أنظر: إلتز، المرجع السابق، ص 72، 74.

⁷ جاء في الغزوات على لسان خير الدين أنه قال: "إني قد عزمتم على السفر إلى حضرة السلطان وأمنت بلادكم من العدو بما تركت عندكم من العدة، لأني تركت في بلادكم أكثر من أربع مائة مدفع، لم يكن في بلادكم ولو مدفع واحد". المصدر السابق، ص 41

الحاكم الأمثل في تلك الظروف الصعبة وأمام الأعداء المتربصين طلبوا منه البقاء. ومن جملة ما خاطبه العلماء به أن قالوا له: "أيها الأمير، يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها والدّود عن ضعفاء أهلها، ولا رُخصة لك في الذّهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو"¹.

وأشار خير الدين عليهم بمنح ولائهم للسلطان سليم الأول، حتى يقدّم الدعم السياسي والعسكري، من مال ورجال وعدّة، فقبل أهل المدينة بهذا العرض². خاصة وأنّ الاتصال بالدولة العثمانية، وتمتين العلاقات السياسية والعسكرية معها أصبح ضرورة حتمية³، فهي القوة الإسلامية الوحيدة القادرة على مواجهة وصدّ المدّ الإسباني، وحماية الأراضي الإسلامية⁴، كما أنّ السلطان العثماني أصبح يعرف وضعا جديدا زاد من مكانته في العالم الإسلامي بعد فتحه لبلاد الشام ومصر وحصوله على مفاتيح الأماكن المقدسة بالحجاز بصفته حامي الحرمين الشريفين⁵

وتبعاً لذلك تمّ ارسال وفد يمثل أهالي الجزائر، حمل عريضة مكتوبة باسمهم، في أوائل ذي القعدة 925هـ⁶/الموافق لأواخر أكتوبر 1519، يعرضون فيها استعدادهم لطاعة السلطان العثماني، ويطلبون منه نجاتهم في مواجهة الأخطار التي تهددهم خاصة من الطرف الإسباني⁷، كما أرسل خير الدين وفدا يمثله شخصيا على رأسه حاجي حسين اغا يحمل رسالة الى السلطان يشرح فيها واقع الأوضاع⁸. وقد قبل السلطان طاعة أهل الجزائر، وأرسل الى خير الدين خلعة

¹ مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 41.

² نفسه، ص 41-42.

التلمساني، المصدر السابق، ص 107.

³ حماس، العلاقات...، المرجع السابق، ص 28.

⁴ لتر، المرجع السابق، ص 71.

⁵ كان المغاربة القاطنين في الشام ومصر قد رفضوا الانضمام الى المماليك في حربهم ضد العثمانيين، باعتبارهم من المسلمين. أنظر: ليلى الصباغ، "الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المغربية. عدد 7-8، 1977، ص 195.

⁶ وهو التاريخ المكتوب في العريضة. أنظر: التميمي، "أول رسالة..."، المرجع السابق، ص 120.

⁷ وكان الوفد برئاسة الشيخ ابي العباس احمد بن القاضي، وقد أرخت الرسالة في أوائل ذي القعدة 925هـ / أوائل نوفمبر 1519. أنظر: التميمي، المرجع السابق، ص 118.

⁸ لم يذكر خير الدين في مذكراته الوفد الجزائري إذ تحدث فقط عن جمع الاعيان وتقديم عرضه. كما أن خير الدين جهز أربع سفن محملة بمختلف الهدايا مع أربعين أسيرا، وأربعة قباطنة، وأرسلهم إلى السلطان سليم. أنظر: المصدر السابق، ص 95-96.

أنظر أيضا: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م، ص 231.

سلطانية، وسيفا مرصعا وراية¹ الامارة،² فضلا عن تثبيته بايلربايا على الجزائر³، وكتابا الى أهل الجزائر بقبول ما كتبوا، وأنهم أصبحوا ممن تشملهم عنايته وتحرسهم رعايته⁴، والإذن لهم في صرف الخطبة إليه وصك السكة باسمه⁵.

وكل ذلك كان يعني وضع خير الدين وأهالي الجزائر تحت حماية الدولة العثمانية. كما أن إرسال الراية وتكليف خير الدين بمهام البايبركوية يعتبر دليلا على أن الجزائر أصبحت ضمن أقاليم الدولة العثمانية.

وتشير الدراسات أيضا الى أن السلطان العثماني قدّم دعما عسكريا تمثل في سفينتين محملتين بالأسلحة يرافقهما ألفان من الإنكشارية، مسلحين بالبنادق، وعدداً من رجال المدفعية مع مدفعيتهم،⁶ بالإضافة الى 4000 متطوع مسلحين بالبنادق⁷، خاصة بعدما أذن السلطان لخير الدين بأن يجمع ما يشاء من الشباب من الاناضول لتجنيدهم للعمل في الجزائر⁸، وعلان الدولة العثمانية عن تأمين مصاريف الطريق للراغبين بالذهاب إلى الجزائر، ووعد المتطوعين بالحصول على الامتيازات التي يحصل عليها الإنكشاريون، وبهذا يكون خير الدين قد استطاع الحصول على شرعية سياسية إدارية من أهالي الجزائر ومن الدولة العثمانية وهو ما يعطي الجزائر صفة ولاية عثمانية⁹.

¹ أو السنجق وهو العلم الخاص بالدولة والذي يمنح لولايتها في الأقاليم تعبيرا عن ثقته في تمثيله، وهو يدل اصطلاحا كذلك على المقاطعة الإدارية. أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة السعودية، 2000، ص 23.

² مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 96.

³ مؤلف مجهول، غزوات عروج...، المصدر السابق، ص 42.

⁴ إلترا، المرجع السابق، ص 72.

⁵ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 96.

⁶ التلمساني، المصدر السابق، ص 108-109.

⁷ حماس، العلاقات...، المرجع السابق، ص 30.

⁸ دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

⁹ إلترا، المرجع السابق، ص 73.

¹⁰ دراج، المرجع السابق، ص 28.

⁹ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي - دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني الى أواسط القرن التاسع عشر-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نيسان/ أبريل 2007، ص 536.

وبذلك تمكن خير الدين من مواصلة عمله في محاربة العدو وتنظيم الحكم بالجزائر وترتيب الإدارة في القطر كله¹.

2- الولاية والإيالة في التقسيم الإداري العثماني:

عرفت الدولة العثمانية اتساعاً في حدودها الجغرافية، مع حركات الفتح في أوروبا وجنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، مما أدى إلى تغيير في هيكلتها الإدارية خاصة الإقليمية، فقد تسارعت عملية وضع نظمها وأسس الدولة المركزية وفق عمليات الفتح التي قام بها سلاطينها الأوائل²، وبلغ ذروة اكتماله في عهد محمد الفاتح³ مما أدى إلى سعيها إلى إقامة هيكل مركزي قائم على ربط الایالات بالعاصمة⁴.

كانت الدولة العثمانية في البداية تعتمد في تقسيمها على وحدات إدارية متمثلة في "اللواء" أو السنجق⁵ الذي تنتظم فيه الاقطاعات العسكرية، وكان يرأسها "السنجق باي" (أمير السنجق)، وهو المسؤول عن حفظ الأمن العام وقيادة الفرسان الاقطاعيين أثناء الحروب، وكان له حق رفع علم أو لواء السنجق) بصفته ممثل السلطان في المقاطعة التي يتولاها⁶.

ومع حركة التوسّع ضمت ألوية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة، فعمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية أو إيالة واحدة⁷ ففي عهد السلطان مراد الأول (1360-1389 م) استحدثت في سنة 1393 م أول وحدة إدارية كبرى تضم،

¹ ابن أشنهو، المرجع السابق، ص 124.

² أولهم أورخان الغازي (1326-1359 م) ثم مراد الأول (1359-1389 م) ثم بايزيد الأول (1389-1402 م).

³ حكم خلال فترتين، الأولى ما بين (1444-1446 م) والثانية ما بين (1451-1481 م).

⁴ أكمل الدين إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية صالح سعداوي، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة 3، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إربسكا)، إستانبول، 1999، المجلد الأول، ص 245.

⁵ السنجق أو السنجاق لفظ تركية تعني الراية أو العلم المنسوب على سارية مدينة الرأس، والخاص بالدولة، والذي يمنح لولاها في الأقاليم تعبيراً عن ثقته في تمثيله، كما استخدم اللفظ إلى جانب اللواء اصطلاحاً للدلالة على الوحدة الإدارية التي تلي الإيالة في التقسيمات الإدارية العثمانية. أنظر: بيات، الدولة العثمانية ... المرجع السابق، ص 58.

صبايان، المرجع السابق، ص 23.

⁶ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 2، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، 1986 ص ص 115-116.

عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984 ص 55.

⁷ خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة م. محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 165.

نجم الدين بيرقدار، العثمانيون حضارة وقانون، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 152.

مجموعة السناجق الواقعة في منطقة البلقان أو الروملي، وعرفت بـ"بايلربايك الروملي" يحكمها "البيلرباي"¹.

واستمر توسع الدولة العثمانية في فتوحاتها لاسيما خلال القرن السادس عشر، وتعدى مجالها الى أوروبا الشرقية وجنوب مصر وشمال إفريقيا²، مما أدى إلى نشوء بايلربكويات جديدة³، كما شهدت تغيرات مستمرة في تقسيماتها الإدارية، ولم يستقر لها المقام حتى نهاية الدولة العثمانية فقد كان عدد الألوية المرتبطة بولاية من الولايات يزداد وينقص طبقا للظروف التي تمر بها تلك الأقاليم.⁴

ففي بداية عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) كانت قد تشكلت ست بايلربكويات⁵، ليرتفع عددها أواخر عهده الى 16 ولاية وما إن حلت سنة 1610م حتى أصبح 32 ولاية⁶، وهو أقصى اتساع عرفته الدولة العثمانية. تمثلت هذه الولايات حسب كل من رسالة الكاتب (أمين الدفتر) عين علي أفندي⁷، وقوانين آل عثمان لعلي جاوش الصفوي في: روم ايلى

¹ كان أول من منح هذا اللقب بصفة حاكم مقاطعة "اللا شاهين" مع رتبة الباشوية. وفي عهد السلطان يلدرم بايزيد (1389-1402م) أقيمت ثاني بايلربايك في إقليم الأناضول عام 1393م. أنظر:

مرادجه دوسون، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون أي أواخر القرن 18 وأوائل 19م، للمؤلف مرادجه دوسون (سفير أسوج في الأستانة، توفي 1807م). نقله الى العربية فيصل شيخ الأرض، رسالة لنيل شهادة أستاذ في العلوم، دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، يناير 1942، ص 124-126.

² بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 49، 55.

³ هاميلتون جب وهارولد باون، المجتمع الإسلامي والغرب، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي، ترجمة ودراسة أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012، ج 1، ص ص 217-218.

⁴ فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، إعداد وترجمة ودراسة فاضل بيات، سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية من خلال الوثائق العثمانية³، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أريساكا)، استانبول، 2011، المجلد الثاني، ص 69.

⁵ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 167.

⁶ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 49.

⁷ كان أمين الدفتر الخاقاني (كاتب الديوان الهمايوني)، عاصر عهد السلطان أحمد الأول (1603-1618)، والصدر الأعظم مراد باشا (1606-1611م). وقد فحص الدفاتر القديمة والجديدة وتتبع كل القوانين وحرر هذه الرسالة سنة 1016هـ/1607م، والتي حاول من خلالها رصد ممالك الدولة العثمانية وولاياتها وسناجقها وأصناف السباهية والعسكر، ومن إمرة أمراء وأمراء وزعامات وتبمارات في كل ولاية... وأهداها في شكل رسالة عنونها بـ"رسالة قوانين آل عثمان في خلاصة دفاتر الديوان" الى الصدر الأعظم مراد باشا ليرفعها الى السلطان أحمد خان بن محمد الثالث بن مراد الثالث، أنظر: خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة⁴، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أريساكا)، استانبول، 2000، ص ص 615-662، 666.

وأناضول وقرمان وديار بكر والشام وحلب ومرعش وقبرص وبوسنة وطمشوار وطرابلس الشام وطرابزون وكفة والرقة وشهرزور وجلدر وقرص والموصل ومصر وبغداد واليمن والحبشة والبصرة والأحساء وجزائر الغرب وطرابلس الغرب وتونس¹.

والدراج في العديد من الكتابات التي تخص هذه الفترة تسمية هذه الوحدة الإدارية الكبرى "الإيالة" أو "الولاية"، غير أنه عند استعمال المصطلحين معا في نفس الوقت، يدل أحدهما على "البايلرباكوية"² والثاني على "اللواء" (السنجق)³.

حيث استخدمت دفاتر التعيينات في السناجق (سناجق توجيه دفترية)، مصطلح "ولاية" (ولاية) للدلالة على الوحدات الإدارية الكبيرة وهي بذلك مرادفة للبايلربايلك، بينما استخدم مصطلح إيالة للدلالة على الأقاليم التي تدار بطريقة "الأوجاقلق" و"الحكومة"⁴، أي الأقاليم التي كان يديرها زعماء محليون والتي تضاهي إداريا اللواء⁵.

وعينت على كل ولاية "بايلرباي" برتبة "باشا". وكان "أميرلواء" في لوائه، بالإضافة إلى عمله ك"أمير أمراء" الألوية⁶، وهو يمثل السلطنة العثمانية في ولايته ويشرف على جميع الامور المدنية والعسكرية ويتمتع بصلاحيات شبه مطلقة فيها، ما عدا المسائل القضائية والشرعية التي كانت من اختصاص القاضي⁷. وفي هذا الإطار ووفقا لتلك الدفاتر كان يستعمل أيضا لفظ "مير

¹ أنظر: "قوانين آل عثمان"، تأليف عليّ جاوش الصوفيوي 1064هـ/ 1653. في ساحلي اوغلي، المرجع السابق، ص ص 617-620، 683-718.

² تذكر في "قانون نامه محمد الفاتح" بالبايلرباكوية، بينما لم يتم ذكر المصطلح في "قانون نامه سليمان"، ما قد يعني الاستمرار في استعماله. أنظر: ساحلي اوغلي، المرجع السابق، ص 535، 549.

³ بيات، المرجع السابق، ص ص 49-50.

⁴ كانت الدولة العثمانية تعتمد عدة أساليب إدارية في إدارة أقاليمها منها أسلوب الأوجاقلق والحكومة وهي الألوية التي يحكمها أمراء محليون مناصحين للأوامر السلطانية، ويكون الحكم فيها وراثيا ضمن أسرة محلية، غير أن أسلوب الحكومة يختلف في نظام الضرائب، ولا يوجد بها جنود عثمانيين، كما تكتفي الدولة العثمانية بتعيين قاضي حنفي يتكفل بالأمور الشرعية والعدلية. أنظر: بيات، المرجع السابق، ص 81، 89.

⁵ بيات، البلاد العربية... المرجع السابق، ص 70.

⁶ إحسان أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 249.

⁷ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 54.

دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

ميران" كمرادف للبايلرباي¹.

كما استعملت تلك الدفاتر تعبير "لواء" للدلالة على الوحدة الإدارية الأصغر ضمن تقسيمات الولاية، ولكنها استخدمت مصطلح "سنجق بكى" (سنجق باي) أي أمير السنجق عندما تشير الى القائمين بإدارة الألوية².

ثمّ انتشر استخدام لفظ "إيالة" في جميع الوحدات الإدارية العثمانية الكبيرة كمقابل لكلمة بايلربايلك على نطاق واسع في أواخر القرن السادس عشر³. فقد شهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م)⁴ إعادة ترتيب المقاطعات الإدارية، وأصبحت تسمى أكبر وحدة إدارية في التقسيم الجديد بشكل رسمي "إيالت" (إيالة)⁵، ويذهب بعض الباحثين الى أنّ ذلك كان بعد سنة 1590م⁶، واستمر استعمال هذا المصطلح رسمياً الى غاية سنة 1864م التي صدر فيها قانون الولايات، ليعوّض بمصطلح "ولاية" من جديد⁷.

¹ Feridun M. Emecen ve İlhan Şahin, « Osmanlı Taşra Teşkilatının Kaynaklarından, 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri », *Belgeler*, Cilt: XIX , Sayı: 23, Yıl 1998, türk tarih kurumu, atatürk kültür, dil ve tarih yüksek kurumu, kültür ve turizm bakanlığı, s. 56.

(فريدون ايمه جين والهان شاهين، "دفتر توجيه السنجاق المؤرخ 957-958هـ / 1550-1551م، من مصادر التنظيم الإقليمي العثماني"، وثائق، المجلد: التاسع عشر، العدد 23، سنة 1998، جمعية التاريخ التركي، معهد أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ، وزارة الثقافة والسياحة.)

بيات، المرجع السابق، ص 58.

² نفسه، ص 58.

³ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.56.

⁴ هو السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، ولد بإسطنبول واعتلى العرش بعد والده سليمان الثاني بن سليم الأول عام 1573م، أدت سياسته إلى عصيان جند الإنكشارية لعدة سنين دامت مدة حكمه اثنتا وعشرين سنة، تميزت باتصالاته مع ملوك أوروبا وعقد المعاهدات والاتفاقيات معهم. أنظر: إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988 م، ص 103.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 125.

⁶ أنظر: روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ج1، ص 310.

صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصوّر، دار الملك عبد العزيز، الرياض، المجلد الأول، ص 199.

⁷ استخدم قبل هذا التعديل مصطلح الولاية والايالة، في نفس الوقت وكان عند استعمالها معا، يدل مصطلح الولاية على البايلربايلك والإيالة على الألوية التي تدار بطريقة الأوجاقلق والحكومة. واستمر استعمال مصطلح إيالة رسمياً الى غاية سنة 1864م التي صدر فيها قانون الولايات، ليعوض بمصطلح ولاية. أنظر: بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 49-50، 81.

فكيف كان انضمام الجزائر الى مجموعة الممالك المحروسة العثمانية؟، وما هو الموقع الذي كانت فيه من التقسيم الإداري العثماني؟

3- ولاية جزائر الغرب:

عادة ما يعتبر تاريخ قبول السلطان العثماني طلب أهالي الجزائر الانضواء تحت لوائها نهاية عام 925هـ/ 1519م¹ أنه التاريخ الذي تبدأ فيه تبعية الجزائر الرسمية للدولة العثمانية، غير أننا نسجل اختلافا عند الباحثين في تحديد تاريخ بداية هذا الارتباط الرسمي وشكله، وتأرجح الرأي بين هذا التاريخ وبين تاريخ زيارة خير الدين لإسطنبول في 1533م.

لكننا عندما نتمعن النظر في الموضوع نجد أن هذا الطرح يعيدنا الى إشكالية التداخل بين المفهوم السياسي والمفهوم الإداري، وهو ما يقتضي ضرورة الفصل في تحديد بداية ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية واعتبارها مقاطعة عثمانية وبداية التطبيق الإداري فيها، أي اعتماد الجزائر في النظام العام للمقاطعات العثمانية بتقسيماته وهيكلته وتطبيقاته الإدارية وهو ما سنحاول التوصل اليه في هذه الدراسة خلال هذا الفصل والفصل الموالي.

حيث تذهب بعض الدراسات أن تأسيس الجزائر كولاية عثمانية كان في سنة 1533م، وأنها تعتبر قبل هذا التاريخ منطقة خاضعة للنفوذ العثماني، لكنها لم تكن جزءاً إدارياً من الدولة العثمانية²، وأنه كان إثر الزيارة التي قام بها خير الدين الى إسطنبول 1533م، والتي كانت تستهدف الإعلان عن قرار الجزائر الطوعي بالانضمام للدولة العثمانية³، حيث ذهب خير الدين بعدما كان قد نصّب نفسه سلطاناً على بلاد المغرب، وقدم هداياه الكثيرة للسلطان، وطلب

¹ حمّاش، العلاقات.... المرجع السابق، ص30.

² Idris Bostan, « THE ESTABLISHMENT OF THE PROVINCE OF CEZAYIR-I BAHR-I SEFID », Halcyon Days in Crete IV A Symposium THE KAPUDAN PASHA HIS OFFICE AND HIS DOMAIN , Held in Rethymnon , 7-9 January 2000 , FOUNDATION FOR RESEARCH & TECHNOLOGY - HELLAS INSTITUTE FOR MEDITERRANEAN STUDIES, CRETE UNIVERSITY PRESS, RETHYMNON 2002 , p249.

³ نيقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 1574، ترجمه يوسف عطا الله، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1988، ص109.

إلحاق بلاده بممالك الدولة، فأولاده السلطان على الجزائر¹. وأنعم عليه برتبة باشا²، فكانت النتيجة ان ضُمَّت الجزائر رسمياً الى السلطنة العثمانية³.

وفي نفس السياق يرى خليل انالجيك وهو يحلل استراتيجية إقامة البايبريكويات أنها كانت تقام بعد مرحلة طويلة من التطور على المستوى العسكري والإداري، ويقدم أمثلة على ذلك تكوين بايلربكوية البوسنة التي تطلبت 170 سنة (1580-163) لتستقل عن بايلربكوية الروملي، وكذلك تكوين ولاية بحر السفيد⁴. ومن هذا المنطلق أسست بايلربكوية الجزائر في 1533م، وسلمت الى خير الدين بعد سنوات من استقرار الأتراك العثمانيين بها⁵.

وهناك من يذهب الى أن الجزائر كانت في حالة تبعية فقط، انتقلت في 1533 الى مقاطعة عثمانية، ومرتبطة في عملها العسكري البحري بالدولة العثمانية⁶، أو تصنيفها على أنها بايلربكوية حدودية تابعة⁷. بمعنى أن الجزائر قبل 1533م، كانت تخضع للهيمنة العليا للدولة العثمانية، ومرتبطة بها بالولاء والطاعة لا غير.

من جهة أخرى هناك من ذهب الى اعتبار الجزائر بعد الإلحاق مقاطعة إدارية بدرجة لواء (سنجق)، وهو احتمال وارد، لأن خير الدين عند استشهاد أخيه عروج فقد الكثير من الأراضي

¹ كما عينه في رتبة قبطان البحار وسلمه مائة سفينة من نوع قادرغة وهي نوع من السفن الحربية القديمة التي كانت تدار بالهواء أو الكوريك وباعتبارها سريعة وخفيفة كانت تناسب ذلك العصر. كما سلم له مائة سفينة. أنظر: لطفي باشا (الصدر الأعظم)، تواريخ آل عثمان - الوقائع التاريخية للدولة العثمانية حتى عام 961هـ/1553م - ترجمة محمد عبد العاطي محمد، دار البشير للثقافة والعلوم، 2018م، ص 207.

إبراهيم بك حليم، المرجع السابق، ص 91.

² يقول لطفي باشا: "أصبح اسمه خير الدين باشا بدلا من خير الدين رئيس"، غير أنه يبدو جليا أن لطفي باشا كان له موقف متحامل اتجاه خير الدين وقد وصفه بالظلم والغرور. أنظر: المرجع السابق، ص 421.

³ ايفانوف، المرجع السابق، ص 109.

بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 539.

⁴ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 166.

⁵ نفسه، ص 167.

⁶ Orhan Kılıç, « BEYLERBEYLİRDEN DAYILARA CEZAYİR-i GARP VİLAYETİ/EYALETİ'NİN YÖNETİMİ VE YÖNETİCİLERİ (16-18. YÜZYILLAR) », CAPPADOCIA JOURNAL OF HISTORY AND SOCIAL SCIENCES, Türkiye, VOL.9, October 2017, s 421.

(أورهان كليج، "الإدارة والاداريون في ولاية/إيالة جزائر الغرب من البايبريكويات الى الدايات (القرن 16-18م)", مجلة كبادوكيا للتاريخ والعلوم الاجتماعية، تركيا، المجلد 9، أكتوبر 2017، ص 421).

⁷ اينالجيك، المرجع السابق، ص 166.

غربا، والتي أعاد الاسبان وحلفاؤهم الزينيين السيطرة عليها، وبالتالي قد يكون المجال الذي بقي خاضعا لخير الدين لا يرتقي الى مستوى ولاية، وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1519 و1533م، اجتهد خير الدين ومن معه على استعادتها، وضمّ الكثير من المناطق، زيادة الى ما حققه من نجاح على المستوى البحري. وهو ما دفع بالدولة العثمانية الى ترقية الجزائر من لواء الى ولاية.¹

فهل يمكن اعتبار هذا التاريخ (1533م) المرحلة التي برزت فيها الجزائر كولاية عثمانية في الهيكلية الإدارية للولايات والمناطق التابعة للدولة العثمانية؟

ردّ الباحث محمّد دراج على هذا الرأي بأن انضمام الجزائر الى الدولة العثمانية كان بعد فراغ السلطان من فتح مصر وعودته الى إسطنبول، ثم استقباله للوفد الذي مثل أهالي الجزائر في أوائل ذي القعدة 925هـ/ الموافق لأواخر أكتوبر 1519م -كما سبق ذكره-²، والذي عرض قبول الطاعة للدولة العثمانية، ورد السلطان بقبول العرض وارسال فرمان تعيين خير الدين واليا على الجزائر برتبة بايلرباي، وأنّ ما حدث خلال زيارته الى إسطنبول سنة 1533م ما هو الا تأكيد لتبعيه الجزائر للدولة العثمانية وتأكيد ولاية خير الدين عليها بالإضافة الى توليه قياده البحرية العثمانية.³

وبما أن خير الدين كان أول وال عثماني يتولى منصبين عاليين في نفس الوقت كان من الضروري اصدار فرمان سلطاني آخر يعين فيه قائدا للبحرية، كما أمر السلطان سليمان القانوني خير الدين بأن يلحق بالصدر الأعظم إبراهيم باشا⁴، حتى يتمّ تثبيته بايلربايا على الجزائر باعتبار تعيين الولاة من صلاحياته⁵، ويفيد خير الدين في مذكراته أنّ ذلك كان دفعا للبس وقطعا للقييل والقال التي بدأ بعض الوزراء الحاسدين يتحدثون بها، إذ لم يترددوا ان همسوا في آذان بعضهم البعض بأن السلطان قد ولي قرصانا على الاسطول العثماني.⁶

¹ أوزتونا، المرجع السابق، ج1، ص243، 254.

² وهو التاريخ المكتوب في العريضة. أنظر: التميمي، "أول رسالة..."، المرجع السابق، ص120.

³ دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص32.

⁴ كان إبراهيم باشا في تلك الفترة في حلب.

⁵ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص277.

⁶ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص171.

وبزرّ الباحث محمّد دراج هذا الارتباك الذي وقع فيه الباحثون بأنه كان نتيجة تعدد الوفود التي قصدت الباب العالي.¹

وندعم هذا الرأي بما ذكر أعلاه، وهو أنّ السلطان قبل طاعة أهل الجزائر، وأرسل الى خير الدين مع الوفد الذي قصده في 1519م، خلعة سلطانية وسيفا مرصعا وراية (سنجق) الامارة،² فضلا عن تثبيته بايلربايا على الجزائر.³

فإذا اعتبرنا أن الخلعة والسيف المرصع يدلان على الدعم المعنوي فقط لأنه كان من عادة السلاطين أن يلبسوا من يرضون عنه من رجالهم الخلعة كعلامة على الرضا والقبول، وأنّ الدعم العسكري المحدود الذي أرسل بعد بعثة حاجي حسين كان دعما رمزيا وفقا لعدد المعدات والجنود الذين تم ارسالهم⁴، فإنّ إرسال الراية (السنجق) الى خير الدين وطلب السلطان بأن لا تفارقه من خلال قوله: "اسمع أيها الرئيس (يقصد حاجي حسين) سلّم هذا السيف لخير الدين ليتقلّده بعزة وشرف، وليلبس خلعتي السلطانية ولتكن رايتي دائما معه لا تفارقه، دعواتي لكم أن يتولاكم الله بنصره وأن يبيّض وجوه جميع خدمي المجاهدين بالجزائر في الدارين أمين بحرمة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم"⁵ له أكثر من دلالة، فالسنجق أو اللواء الذي يتم تسلّمه من السلطان رمز لسلطته⁶، وكان السلطان يمنحه لولاته في الأقاليم تعبيرا عن ثقته بهم، خاصة وأن لفظ السنجق تطور ليبدل على قسم إداري في الدولة العثمانية خلال هذه الفترة.⁷

¹ دراج، المرجع السابق، ص ص 277-278.

Kılıç, a.g.e., s.421.

² مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 96.

مؤلف مجهول، غزوات عروج...، المصدر السابق، ص: 42.

³ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 96-97.

إلتر، المرجع السابق، ص 72.

⁴ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 279.

⁵ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص ص 96-97.

⁶ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 165.

⁷ صابان، المرجع السابق، ص 23.

زد الى ذلك تنفيذ خير الدين لهذا المطلب وتنصيبه للراية، وما كان ذكر هذا الأمر في مذكراته الا تأكيدا له، عندما قال: "فلما مثل بين يدي (حسين آغا) استلمت منه هدايا السلطان بكل تعظيم وتبجيل فقبلتها ووضعتها على رأسي وتقلدت السيف وارتديت الخلعة السلطانية ونصبت الراية الأميرية في موضع مرتفع على مقربة مني"¹.

من جهة أخرى، إذا تتبعنا مضمون هذه المذكرات نجد أن استعمال خير الدين لكلمة بايلرباي جاء في مرحلتين الأولى قبل ارسال الوفد في قوله: "كنت سلطانا على الجزائر، وفي الوقت ذاته عبدا بسيطا لدى آل عثمان بمنصب بايلرباي الجزائر الا أنني كنت أعرف في أوروبا باسم ملك الجزائر"².

بينما في الثانية التي كانت عند رجوع الوفد، يذكر أنه "بايلربايا عثمانيا" على الجزائر مقرونا برتبة "باشا"، وذلك عندما نقل كلام حسين آغا خلال زيارته المجاملة للأميرال السفن التابعة للبنديقية الراسية بذات الميناء في جنوب المورة، والذي أرسى فيه بسفنه خلال عودته من إسطنبول، حيث قال له: "لقد صارت الجزائر تابعة للسلطان سليم، وسيدي خير الدين باشا بايلربايا عثمانيا عليها، كما أن أسطولنا صار قطعة من الأسطول العثماني، ولذلك سوف نتحرك وفق الأوامر التي تأتينا من إسطنبول، فإذا كنتم حلفاء لسلطاننا فلا خوف عليكم من سفن الجزائر، أما اذا كنتم أعداء له فنحن سوف نضيق عليكم البحر"³

وهوما يعني أن حكمه للجزائر أصبح تابعا رسميا للدولة العثمانية سياسيا وعسكريا وتحت حمايتها منذ عودة الوفد، ومن جهة أخرى يعتبر تكليفا إداريا -إن صح التقدير- لأن الراية رمز من رموز الولاية، ويدفعنا ذلك الى القول أيضا أن خير الدين استطاع الحصول على شرعية إدارية من أهالي الجزائر ومن الدولة العثمانية، ما يعطي الجزائر صفة مقاطعة عثمانية برتبة ولاية، وحاكمها برتبة بايلرباي منذ تاريخ عودة الوفد نهاية 925هـ/1519م.

¹ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص ص 97-98.

² نفسه، ص 94.

³ نفسه، ص 94.

أما بالنسبة لزيارته لإسطنبول، فقد أدرج خير الدين مضمون الرسالة التي بعث بها السلطان عن طريق مبعوثه سنان آغا في قوله: " الى بيلرباي ايالة الجزائر الغربية الغازي خير الدين باشا اعلم بأني عازم على غزو ملك اسبانيا فإذا وصلك كتابي هذا فاستخلف رجلا تعتمد عليه و أقدم علي في إسطنبول أما إذا لم تجد من تعتمد عليه في خلافتك فأعلمني بذلك"¹، وهو تأكيد الى أنّ الزيارة كانت بدعوة من السلطان سليمان القانوني نفسه، وأن الهدف الأساسي منها هو تكليفه بمهام عسكرية بحرية مرتبطة بغزو اسبانيا.

وكذلك لما ذكر حديث السلطان معه عندما مثل بين يده: " اسمع يا باشا... أريد أن أجعلك قبطان دريا لتتولى إدارة أسطولنا السلطاني وقيادته في حروبك المظفرة...ولتعلم بأني لن أنزع منك ولاية الجزائر بل ستحتفظ بها بصفتك بيلربايا عليها، الا أنه يتعين عليك أن تختار من تراه مناسباً لإدارتها نيابة عنك والاشراف عليها باسمك، ولكي تتمكن من ترتيب الأمور المتعلقة بهذين المنصبين عليك أن تقابل وزيرنا الأعظم المعسكر في حلب، فعجل بامتطاء فرسك والحق به وعندما ترجع سوف نتقابل من جديد"²

ثمّ عن ذهابه الى الصدر الأعظم فنستحضر قوله: " أقمت يومين في حلب ناقشت خلالهما مع الوزير الأعظم الأوضاع السياسية في أوروبا والعمليات الحربية التي يقوم بها الاسطول الهمايوني . وعند فراغنا أصدر الوزير قرارا بتعييني قبطان دريا والبسني الخلعة ثم ودعني"³

وهذا تأكيد لما سبق ذكره أنّ خير الدين في هذه الزيارة أصبح يتقلّد منصبين هما بايلرباي الجزائر وقبطان دريا، وأنه كلف بمهام حربية بحرية مرتبطة بأعمال الأسطول العثماني، وبتعيين من ينوب عنه في ولاية الجزائر.

ضف الى كل ذلك أنّ ما نفهمه من مذكرات خير الدين أنّ سليمان القانوني قد جدد توليته وثقته في خير الدين، كما أوكل إليه المهام العسكرية في التصدي للإسبان قبل تاريخ 1533م،

¹ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص159.

² نفسه، ص ص164-165.

³ نفسه، ص166.

وذلك عندما أرسل آيدن رئيس¹ الى إسطنبول حاملا رسالته ومرافقا لثلاث سفن مجهزة، زينت سواربها بذهب جنوة تحمل مائتا بحار وثلاثمائة أسير هدية للسلطان سليمان، وبعدها أعطاه التعليمات وجه عن طريقه كتابا وهدية ليسلمها لخير الدين مكونة من سيف وخنجر مرصعين، وخلعة مزينة بخيوط ذهبية، وراية منسوجة بالذهب، ونيشانين مرصعين بماسة قيمة.²

ويقول خير الدين في مضمون ذلك الكتاب: "بايلرباي الجزائر خير الدين باشا لقد بلغت أخباركم عتبتنا السلطانية وأحطنا علما بأحوالكم، وقبلنا الثلاثمائة أسير الذين أهديتموهم لنا، وأدعو الله أن ينصرك أنت وإخوانك المجاهدين وأن يبيض وجوهكم في الدنيا والأخرة. وقد بعثت إليك بالمعدات الحربية لكي تتصدى لأعدائنا كفار إسبانيا فلاتدع لهم عينا تطرف. ضع النيشان الذي بعثته لك في عمامتك وثبت رايتي في أعلى شراع سفينتك، وأما رايتي البيضاء الموشاة بالذهب فقم بتثبيتها في موضع يحمل معنى شرك وعزتك بحيث لا تقع على الأرض"، ثم يضيف: "قمت بتثبيت الراية السلطانية البيضاء الموشاة في موضع مرتفع عند باب باشوية الجزائر". وذهب خير الدين في حديثه أنهم كانوا كل يوم عند غروب الشمس يقومون بالمراسيم السلطانية بإنزال الراية على أصوات الموسيقى العسكرية العثمانية وحفظها لترفع في اليوم الموالي عند شروق الشمس على وقع الموسيقى العسكرية أيضا.³

وتكرر تجديد الثقة في زيارة أخرى وفي كلتا المرتين كانت الخلعة السلطانية والراية العثمانية رمز السلطة في مقدمة هدايا السلطان، كما أنّ استعمال تعبير باشوية الجزائر قبل 1533م كذلك يعني أن خير الدين كان يحمل لقب الباشا، وله صلاحيات البيلرباي قبل سفره الى اسطنبول، هذا دون أن نهمل دلالات المراسيم السلطانية في رفع وإنزال الراية عند باب الباشوية على معاني البيعة والولاء من جهة والانتماء السياسي الإداري من جهة ثانية.

¹ آيدن رئيس، كان يقود بعض وحدات الأسطول العثماني في إسطنبول، وأرسله السلطان بايزيد الثاني الى مصر ليكون في خدمة السلطان المملوكي، ثم جاء الى الجزائر ولازم عروج، ليقوم خير الدين وبعدها عينه خير الدين قائدا للأسطول بعد وفاة سنان رئيس، وعين صالح رايس نائبا له. أنظر: المصدر السابق، ص 141-142.

² نفسه، ص 143-144.

³ نفسه.

من كل ما سبق نستنتج أنه إذا أخذنا بأسلوب ومنطق الدولة العثمانية في توسعها الذي يفي بأن فتوحاتها تنقسم الى مرحلتين: أولها إقامة السلطة العثماني اشرافا غير مباشر على المناطق المفتوحة، ثم ضمها الى النظام العام للمقاطعات العثمانية، وثانيها تصفية الحكم الذاتي ومخلفات النظم السابقة بعزل الحاكم المحلي التابع لها، لتأتي مرحلة تعيين وال عثماني بصفته رئيسا للإدارة المحلية الجديدة¹. فأما المرحلة الأولى فنسقطها على مرحلة عروج، وان كان التوسع قد تراجع إثر وفاته، ثم كمرحلة ثانية جاء دور خير الدين بعدها واضحا في استعادة أماكنه باسم الدولة العثمانية.

وهكذا تكون الجزائر قد ألحقت رسميا بالدولة العثمانية منذ رد السلطان على الوفد الذي قصده في أوائل ذي القعدة 925هـ/الموافق لأواخر أكتوبر 1519 برئاسة الشيخ احمد ابن القاضي، وأصبحت بذلك تابعة إداريا، لكنها احتفظت بقدر كبير من الإدارة الذاتية الداخلية ونوع من الاستقلالية³، لظروفها الداخلية والإقليمية التي أدت الى ضرورة عدم تقييد صلاحيات خير الدين، والذي انشغل خلال هذه الفترة ببسط النفوذ على العديد من المناطق مثل عنابة والقاله وجيجل وقسنطينة، ودفع العديد من القبائل الى الولاء لسلطته⁴.

كما حمل مسؤولية إدارة شؤون الحكم في طرابلس الغرب في المرحلة الأولى من الوجود العثماني في شمال افريقيا، ومهمة التصدي للعدوان الاسباني على سواحله وتأمين الاستمرار في عملياته إنقاذ المسلمين في الاندلس⁵.

وبعد استدعائه الى الباب العالي في 1533م، أصبح يقوم بمهمة أخرى هي قيادة الاسطول العثماني، وأصبح يحمل لقب بيلرباي الجزائر وقبطان دريا باعتباره القائد العام للأسطول العثماني⁶.

¹ ايفانوف، المرجع السابق، ص 109.

² وهو التاريخ المكتوب في العريضة. أنظر: التميمي، "أول رسالة..."، المرجع السابق، ص 120.

³ دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

⁴ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 166.

Kılıç, a.g.e., s.421.

⁵ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 236.

⁶ نفسه، ص 280.

المبحث الثالث: علاقة الجزائر بولاية القبطان باشا

إنّ التوقف عند تاريخ سفر خير الدين الى إسطنبول في 1533م، وتعيينه في رتبة "بايلرباي جزائر بحر السفيد وقبودان دريا"، يدخلنا في إشكالية أخرى أدّت أيضا الى اختلاف في آراء بعض الباحثين كذلك، وهي إشكالية التداخل بين "بيلربايك الجزائر" و"بيلربايك جزائر بحر السفيد" ضمن الهيكلية والتقسيم الإداري العثماني، وبالتالي اشكالية التذبذب بين أن تكون لواء تابعا لبايلرباي جزائر بحر السفيد في فترات، وولاية في فترات أخرى، ويدفعنا الى السؤال عن موقع الجزائر من هذا التقسيم وعلاقتها بولاية جزائر بحر السفيد (ولاية القبطان باشا)؟

تشكلت ولاية بحر السفيد من جزر بحر السفيد (البحر المتوسط)، وقد كانت متناثرة، ضمت سناجق واقعة في جزر وشواطئ بحر ايجيه وشبه جزيرة غاليبولي وعدد من القواعد البحرية الموجودة في شرق ووسط البحر المتوسط تشكل ولايات بحرية.¹ وقد تغيرت حدود هذه الولاية مع مرور الأيام²، إذ بلغ عدد سناجقها ثلاثة عشر سنجقا منها غاليبولي مقر الباشا وكان لها دفتر دار التيمار وكتخدا الدفتر حسب رسالة علي أفندي في التيمار³.

إنّ نجاحات خير الدين بربروس في البحر المتوسط جعلت السلطان العثماني سليمان القانوني يقوم باستدعائه إلى الأستانة بهدف التخطيط للحرب ضد الاسبان، وقد وصل خير الدين بارباروس إلى اسطنبول في 26 سبتمبر 1533م، بعدما ترك حسن أغا نائبا عنه في الجزائر⁴، واستقبل باحتفال كبير، بالنظر إلى قواعد البروتوكول المطبقة في هذا الترحيب⁵. وعند استقبال السلطان لخير الدين أسندت اليه قيادة البحرية العثمانية والإشراف على مجموع الجزر التي تمّ فتحها في بحر ايجيه. وبناء على ذلك، تم تأكيد هذا التعيين بعد لحاقه بالصدر

Bostan, op.cit, p249

¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ... المرجع السابق، ص 167.

² أوزتونا، المرجع السابق، ص 424.

³ صابان، المرجع السابق، ص 46.

⁴ أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية، ص 621.

⁵ التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 537.

⁵ Kılıç, a.g.e., s.422.

الأعظم إبراهيم باشا في جمادى الآخر 940هـ / يناير 1534م، والذي كان آنذاك في حلب يعدّ لحملة على إقليم العراق¹. ويفترض أنه بدأ يحمل لقب "بايلرباي" جزائر بحر السفيد و"قبودان دريا" عند نهاية اجتماعه مع إبراهيم باشا في 18 رجب 940هـ / 2 فبراير 1534م².

وقد كان إنشاء هذه المقاطعة البحرية وتعيين خير الدين بارباروس بايلربايا عليها وقائداً للبحرية نقطة تحول مهمة في التاريخ البحري العثماني³، خاصة وأن استراتيجيتها في التوسع بعدما دخلت أوروبا الشرقية دفعتها الى ضرورة تحقيق القوة البحرية⁴، والعمل على صدّ السياسة العدائية لإسبانيا⁵، وتحقيق هدف الدولة العثمانية في استعادة الأندلس⁶، عن طريق تجميع كل قوى أساطيلها البحرية في حوض المتوسط⁷، وبالتالي تحقيق الهدف الاستراتيجي في منع القوى الأوروبية من تحقيق توازنها العسكري والإقليمي في البحر المتوسط على حسابها.

وبذلك اعتبرت أهمّ صلاحيات منصب القبطان دريا (قبطان باشا)⁸ منذ اعتلاء خير الدين هذا المنصب، أنه القائد الأعلى للأسطول العثماني، وله صلاحية واسعة في مجال صناعة السفن⁹، وكان من حقه استدعاء أساطيل الولايات التابعة للدولة العثمانية بقيادة مباشرة لبيلربايا تلك الولايات والذين يعتبرون بدورهم القادة الأعلى لأساطيل ولاياتهم¹⁰، وإضافة الى أنه كان ناظراً للبحرية كان القبطان باشا عضواً في الديوان الهمايوني، كما كان بايلربايا بحريا على "ولاية جزائر بحر السفيد" (البحر المتوسط) المعروفة أيضا بـ"ولاية قبطان باشا"¹¹.

¹ Bostan , op.cit, p245.

² Ibid, p245 .

Kılıç, a.g.e., s.422.

³ Bostan , op.cit, p243

⁴ Ibid, p244.

⁵ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ... المرجع السابق، ص 167.

⁶ إلتز، المرجع السابق، ص 73 .

⁷ إينالجيك، المرجع السابق، ص 167.

⁸ أوزتونا، المرجع السابق، ص ص431-432.

القبودان دريا تعني لغة القبطان البحري أو قائد البحرية.

⁹ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 539.

¹⁰ أوزتونا، المرجع السابق، ص 425، ص ص431-432.

¹¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ص 167

أوزتونا، المرجع السابق، ص 341، 424.

وهو لا يتبع في صلاحياته للقوة البرية بأي شكل، حيث يعتبر السلطان والصدر الأعظم أمراه المباشرين.¹

وقد ذهب بعض الباحثين الى أن ولاية- "قبطان باشا" (kaptan paşa eyeleti) تم تشكيلها من جزر بحر السفيد وإمارة "جزائر الغرب" (Cezayir-i Garb)، والتي تشكلت بعد توسيع سنجق غاليبولي في جزر بحر ايجة على مساحات كبيرة كجزر ميدي واغريبوز ورودس، مما أدى الى إحداث ترتيب إداري جديد، عندما عين خير بروس قبودان دريا، وتم تأسيس بايلربايك جزائر بحر السفيد في 1533م، لتشمل سلطتها إدارة كل من شمال أفريقيا وجزر بحر ايجة، وترك تسيير مصادر دخل هذه الأماكن للقبطان باشا خير الدين²، وأنه بدأ في استخدام لفظي "جزائر الغرب" (أو المغرب)³ و"جزائر بحر السفيد" منفصلتين بعد وفاته 1546م⁴. وانطلاقا من ذلك اعتبرت الجزائر (جزائر الغرب) قبل هذا التاريخ سنجقا تابعا لولاية جزائر بحر السفيد، وأنها تدخل ضمن مسؤولياته، وتسير عن طريق خلفائهم⁵.

يقدم أصحاب هذا الرأي تبريراتهم من خلال تتبع تعيينات حكام الجزائر في وثائق الأرشيف من دفاتر التحويل والرووس. بأنه لم يتم ذكر جزائر الغرب في قوائم الدفاتر العثمانية في بداية القرن 16م، بحيث لا توجد وحدة إدارية تسمى الجزائر في قائمة التقسيم الإداري للأعوام 1527-1528م⁶، كما اعتبر أنّ ادخال الجزائر في النظام الإداري العثماني كان في سنة 1533 كمقاطعة تابعة لمركز غاليبولي⁷، أي أن إدارة شمال افريقيا وجزر ايجة كانت تحت سلطة

¹ نفسه، ص 424.

² Mhmut H. Şakiroğlu, "CEZÂYİR-i BAHİR-i SEFİD, Osmanlı idarî teşkilâtında XVI.yüzyılda kurulan bir eyalet", TDV İslâm Ansiklopedisi, s500.

(محمود ح شاکر أوغلو، "جزائر بحر السفيد، ایالة تأسست في التنظيم الإداري العثماني في القرن السادس عشر"، الموسوعة الإسلامية التركية، وقف الديانة التركي، صفحة 500).

صابان، المرجع السابق، ص 46.

³ في الوثائق ذكرت العبارتين، تميزا عن جزائر بحر السفيد. أنظر: وثائق المهمة دفتری. وأیضا: بیات، البلاد العربية المرجع السابق، ص 72.

Emecen ve Şahin, a.g.e., s.55,59,97.

⁴ Şakiroğlu, a.g.e., s.500.

⁵ Kılıç, a.g.e., s.423.

⁶ a.g.e., s.421.

⁷ Şakiroğlu, a.g.e., s.500.

القبودان باشا في عهد خير الدين، وأنه بدأ استخدام مصطلحي الجزائر غرب والجزائر بحر السفيد بشكل منفصل بعد وفاته.¹

وفي عهد خير الدين قبودان باشا، بقي سنجق جزائر الغرب تحت مسؤولية حسن آغا كنائب لحاكم السنجق. وبعد وفاته أصبح السنجق تحت مسؤولية حسن بن خير الدين في ربيع الاول 952 هـ (مايو 1545) كنائب لوالده، بصفته "سنجاق باي" أو "أمير لواء".²

كما تم الاستدلال في هذا الرأي بدفتر توجيه السنجق رقم 1452 الخاص بالفترة ما بين 944-963 هـ / 1538-1555 م، والذي كانت أغلب تعييناته لسنتي 957-958 هـ / 1550-1551 م، علما أنّ هذا الدفتر قد نشر لأول مرة من طرف الباحثان التركيان فريدون أمه جن والهان شاهين³ باللغة التركية الحديثة، وأضافا الى أسماء الأمراء في الألوية أسماء أخرى وردت في دفاتر الرؤوس المتزامنة معه، ثم أعاد الباحث السوري فاضل بيات نشر الجزء الخاص بالبلاد العربية مع تعريبه، في كتابه البلاد العربية في الوثائق العثمانية⁴.

حيث ذكر فيه حسن آغا، الذي انتدب لنيابة خير الدين عند مغادرته الجزائر إلى اسطنبول، كأمر لواء سابق للجزائر "mir-i sabik-i liva-i Cezayir"، بما يفهم عند أصحاب هذا الرأي أن جزائر الغرب كان سنجقا وليس مقاطعة في المرحلة الأولى⁵، ونفس الشيء بالنسبة لحسن بن خير الدين قبل وفاة والده 1546 م، كما أن غياب وحدة إدارية باسم جزائر الغرب قبل 1550-1551 م فسّر أن يكون في مجالات مسؤولية القابودان باشا⁶.

في جهة أخرى تم تقديم صالح باشا بتاريخ 19 أبريل 1556 على أنه بايلرباي الجزائر، أي اعتبار الجزائر بايلربكوية خلال فترة حكمه، ليذكر من جديد سنجق (لواء) جزائر المغرب كان

¹ Şakiroğlu, a.g.e., s. 500.

² Kılıç, a.g.e., s.423.

³ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.53-121.

⁴ المرجع السابق، ص ص 69-94.

⁵ نفسه، ص 72. أنظر أيضا:

Bostan, op.cit, p249.

⁶ Kılıç, a.g.e., s.424.

في 14 ديسمبر 1566-11 يناير 1567 (جمادى الآخرة 974هـ)، تحت تصرف محمد باي ابن صالح باشا حكم باسم سنجق باي¹.

وكذلك خلال فترة حكم البيلرباي علي (1568-1587م) حيث يرد تسجيل اسم مير ميران (أمير أمراء) جزائر السفيد مع 885.147 أوجه "خاص"²، ومير ميران (أمير أمراء) جزائر الغرب علي باشا، في قوائم دفاتر التحويل (توجيه سنجق) والرؤوس للفترة ما بين (1568-1574م)³، ما يعني أنه كان برتبة باشا في الجزائر (جزائر الغرب) وذلك خلال الفترة 1568-1571م، بعدما كان بايلربايا على ولاية طرابلس الغرب منذ في 26 يونيو 1568م، وهكذا يكون قد حكم مقاطعة الجزائر بشكل منفصل وبصفة بايلرباي⁴، ليتم تعيينه في 21 أكتوبر 1571م، في رتبة "قبطان باشا" من قبل السلطان سليم الثاني (1566-1574م)، بعد ما حققه من انتصارات بحرية⁵.

وتوحي تلك القوائم في موقع آخر بأن ولاية القبودان باشا كانت تتألف من غاليبولي وإغريبوز وقارهايلي وإنيباهتي ورودس وميدلي (وليسبوس) وساكرز (وخوس) إضافة إلى جزائر الغرب⁶ في حين لم تعرض جزائر الغرب ضمنها في القوائم اللاحقة⁷، وأن جزائر الغرب كان يديرها سنجق باي⁸، يعني أنها كانت عبارة عن لواء.

وانطلاقاً من ذلك اعتبر أصحاب هذا الرأي أنّ الجزائر قد عادت مرة أخرى سنجقا تابعا لإيالة القبطان باشا⁹، ففي 4 فبراير 1572م، كتب لواء إمارة جزائر المغرب الجزائرية أنها كانت

¹ Kılıç, a.g.e., s.426-427.

² من أنواع اقطاعات التيمار سيتم التطرق إليها لاحقاً.

³ نقلاً عن: Kılıç, a.g.e., s.42.

⁴ Kılıç, a.g.e., s.427.

⁵ كان ذلك بعد مشاركته في معركة ليبانت (17 جمادى الأولى 979هـ/ 10 أكتوبر 1571م)، وما حققه في قيادة الجناح الأيمن من الاسطول رغم الالهزيمة والتخريب الذي تعرض له الأسطول العثماني. إتر، المرجع السابق، ص231.

Kılıç, a.g.e., s.427.

⁶ Şakiroğlu, a.g.e., s.500.

⁷ a.g.e., s.500.

⁸ Kılıç, a.g.e., s.426.

⁹ a.g.e.

في يد الخوجة السابق أحمد باي (يقصد أحمد عرب)¹، وبعده ذكر رمضان باشا الذي حكم الجزائر كنائب أو قائم مقام الجزائر لفترة بعد علع علي باشا².

وردًا على هذا الرأي المتذبذب الذي يجعل الجزائر تارة لواء وتارة ولاية، يرجح ما تقدّم به الباحث التركي إلتر على أنّ رتبة قبطان الباشوات جعلت بولاية واحدة وأطلق عليها إمرة أمراء "جزائر بحر السفيد"، وقد خصصت واردات سناجقها لإمرة أرباب الزعامات والأمراء في الاسطول وهي غير ولاية "جزائر الغرب"³.

ويوافقه في ذلك الباحث إدريس بستان حيث يرى أن الولاية المعروفة باسم "جزائر بحر سفيد"، هي نفسها "ولاية القبطان دريا"⁴، وتم تنظيمها كأول بايلربايك بحري، ولا علاقة لها بولاية "جزائر الغرب" كحدود إدارية، وقد تأسست هذه المقاطعة بعد التعيين الرسمي لخير الدين باشا قائدًا بحريًا عثمانيًا، كما سميت ولاية بحر السفيد باسم "الجزائر" كاسم عام يُطلق على جزر البحر الأبيض المتوسط (بحر إيجه)، وتتجلى علاقة هذه الولاية بالبحر في إضافة "قائد البحرية" إلى الاسم الأصلي ليصبح "جزائر بحر السفيد وكابوداني"، واستند في ذلك إلى ما يظهر في وثائق الأرشيف والمراسلات أنه كان يُطلق على البايبراي أحيانًا "بايلرباي الجزائر" وأحيانًا "القبطان باشا" (قائد البحرية). ومن جهة أخرى استخدم المصطلحان "جزائر غرب" أو "جزائر مغرب" في الممارسة الإدارية العثمانية للتعبير عن الجزائر الواقعة في إفريقيا⁵.

وبذلك يعتبر هذا الباحث أن الارتباك بشأن هوية الحاكم خلال السنوات الأولى من إنشاء ولاية "جزائر بحر سفيد"، والاعتقاد بأنها ولاية واحدة ضمّت جزائر الغرب⁶، سببه الرئيسي هو

¹ Kılıç, a.g.e., s. 426-427.

يقصد عرب أحمد وهو نائب علع علي في الجزائر (1570-1574م).

² خلال الفترة 1574-1577م.

Kılıç, a.g.e., s.428.

³ إلتر، المرجع السابق، ص 148.

⁴ أو القبطان باشا وهو قائد الأساطيل العثمانية.

⁵ Bostan , op.cit, p249.

Kılıç, a.g.e., s.422.

⁶ Bostan , op.cit, p249.

تقارب الأسماء وتشابهها، فيما أن تسمية "جزائر الغرب" تستخدم في الوثائق والكتب العثمانية للدلالة على الجزائر التي تقع في إفريقيا، فإنه بالنسبة للسنوات اللاحقة، يبدو أكثر دقة أن تسمية "الجزائر" كان يقصد بها "جزائر بحر السفيد"¹. هذا زيادة الى أن أول من حكمها كان خير الدين باشا الذي كان في نفس الوقت حاكما على الجزائر (جزائر الغرب).

كما يستند ادريس بستان الى المؤرخ جلال زاده، الذي سجل أنه خلال حملة خير الدين باشا الثانية في الجزائر (1534-1545م)، لم يكن حاكمًا لسنجق غاليبولي وقائدا للبحرية فقط، بل أيضًا حاكمًا عاما لجزائر الغرب، وأن جزائر الغرب ذكرت في مراسيم احتفال ختان أبناء السلطان سليمان القانوني التي شرع فيها بتاريخ 21 شوال 936 هـ/18 جوان 1530م كبايلربايك، ولم يتم تسميتها كسنجق³.

وهذا الكلام ينطبق مع ما أورده خير الدين باشا، حيث نستذكر مرة أخرى حديث السلطان معه عندما مثل بين يديه بعد استدعائه في 1533م: "اسمع يا باشا... أريد أن أجعلك قبطان دريا لتتولى إدارة أسطولنا السلطاني وقيادته في حروبك المظفرة... ولتعلم بأنني لن أنزع منك ولاية الجزائر بل ستحتفظ بها بصفتك بيلربايا عليها، الا أنه يتعين عليك أن تختار من تراه مناسباً لإدارتها نيابة عنك والاشراف عليها باسمك، ولكي تتمكن من ترتيب الأمور المتعلقة بهذين المنصبين عليك أن تقابل وزيرنا الأعظم المعسكر في حلب، فعجل بامتطاء فرسك والحق به وعندما ترجع سوف نتقابل من جديد"⁴.

وهذا تأكيد لما سبق ذكره أن خير الدين في هذه الزيارة أصبح يتقلد منصبين هما "بايلرباي الجزائر" ومنصب "القبطان دريا" الذي تخضع له "بايلربايك جزائر بحر السفيد"، كما كان عليه تعيين من يراه مناسباً لينوب عنه في إدارتها، أي أنهما ولايتين منفصلتين منذ البداية، ولم تعتبر الجزائر (جزائر الغرب) جزءاً منها، وإنما احتفظ خير الدين بإدارتها عن طريق نائب له، وهو ما نسقطه على علق علي أيضا.

¹ Bostan , op.cit, p248

² لطفى باشا، المصدر السابق، ص398.

³ Ibid, p249.

⁴ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص ص164-165.

وبالعودة الى دفتر التوجيه نفسه الذي تمّ الاعتماد عليه في الآراء السابقة (دفتر رقم 1452 والمتعلق بالفترة 944-963هـ / 1538-1555م)، والذي يعود الى عهد سليمان القانوني، فإن الولايتين تم ذكرهما بشكل منفصل فبعد ذكر الولاية الأولى والتي تشير إلى المقاطعة البحرية بعبارة "ألوية تابعة لجزائر بحر السفيد وقابوداني" "Cezayir-i Bahr-i Sefid ve Kapudani" ، ذكرت الجزائر من خلال عبارة "ألوية ميرميران جزاير ولايت مغرب" (ألوية أمراء جزائر ولاية المغرب) "Cezayir-i Vilayet-i Magrib"¹، بحيث لم تبتعد هذه التسمية عن اسم المغرب الإسلامي وهي التسمية الأصلية للمنطقة.

وقد دونت في ذات الدفتر التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية، وأسماء أمراء السناجق وتواريخ تعيينهم فضلا عن معلومات متفرقة تتعلق بالوظائف التي تقلدوها قبل توليهم المنصب الجديد، وكانت أغلب هذه التعيينات دونت في سنتي 957-958هـ / 1550-1551م بالرغم من أنّ الدفتر خاص بالفترة بين 944-963هـ / 1538-1555م.² كما استخدمت فيه مصطلحات "لواء"، "ألوية"، "ولايت"، "إيالت"، "بايلربايك"، "ميرميران"، ويذكر الدفتر المهام التي كان يتولاها الأمير قبل تعيينهم في إدارة الولاية³.

وهنا نتوقف أيضا عند نقطة أخرى وهي دلالة مصطلح "ولايت" (ولاية) و"إيالت" (إيالة) كوحدة إدارية جغرافية قبل نهاية القرن 16م، فإذا أخذنا بأن مصطلح "ولايت" (ولاية) في هذه الدفاتر كان يستخدم للدلالة على الوحدة الإدارية الكبيرة، وكان مقرونا مع رتبة "ميرميران" (أمير الأمراء)، بينما استخدم مصطلح "ايالت" (إيالة) للدلالة على الأقاليم التي تدار بطريق الأوجاقلق والحكومة⁴. أي الأقاليم التي كان يديرها زعماء محليين والتي تضاهي إداريا اللواء⁵،

¹ بيات، البلاد العربية المرجع السابق، ص 70، 72. أنظر الملحق 1، 2.

² بيات، المرجع السابق، ص 70.

³ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.56.

⁴ كانت الدولة العثمانية تعتمد عدة أساليب إدارية في إدارة أقاليمها منها أسلوب الأوجاقلق والحكومة وهي الألوية التي يحكمها أمراء محليون مناصعين للأوامر السلطانية، ويكون الحكم فيها وراثيا ضمن أسرة محلية، غير أن أسلوب الحكومة يختلف في نظام الضرائب، ولا يوجد بها جنود عثمانيين، كما تكتفي الدولة العثمانية بتعيين قاضي حنفي يتكفل بالأمور الشرعية والعدلية. أنظر بيات، الدولة العثمانية المرجع السابق، ص 70، 81، 89.

⁵ نفسه، ص 70.

فإنّ الجزائر من خلال عبارة "ألوية أمير أمراء جزائر ولاية المغرب"، تعتبر وحدة إدارية كبرى ومنفصلة عن ولاية جزائر بحرالسفيد.

من جهة أخرى خصصت في الدفتر السابق الذكر صفحة لكل سنجق بعد ذكر قائمة إجمالية للألوية ذات الصلة بالبايلربايك، وحتى ان كانت فارغة فقد وردت ألوية في بعض الولايات الأخرى أيضا دون أسماء ودون تعيينات، حيث يظهر ذلك بشكل خاص في مناطق الباييريليك المتواجدة على الأطراف¹، ومنها "ألوية ميرميران ولاية جزائر المغرب" وذلك بترك فراغ لأحد عشرة "لواء" إضافة الى فراغين خصصا لكتخدا تيمار جزائر المغرب ودفتر دار جزائر المغرب، دون أسماء ودون تعيين (توجيه)².

ويعيد فريدون وشاهين سبب ذلك الفراغ عموما الى عدم استكمال التقسيمات الإدارية فيها، وربما لم يتم إنشاء نظامها الإداري بالكامل بعد، وأن هدفها هو إفساح المجال لوحدة إدارية جديدة من المحتمل أن يتم الحصول عليها من خلال فتوحات جديدة³.

بينما قد نفسر ذلك أيضا بعدم توجيه تعيينات رسمية أو ما يصطلح بـ "برأت" التعيين بعد، ومما يزيد من احتمالية هذا التفسير، أنّ هذا الأمر قد حدث فعلا خلال القرن 16 م، وهو ما نفهمه من مضمون أحد أحكام المهمة حيث جاء فيه: "حكم الى أمير أمراء ألوية جزائر الغرب، نعلمك بأنّ أمراء ألوية جزائر الغرب لم يقوموا بعد بعمل براوات لألويتهم، وأنهم لم يؤدّوا رسوم البراوات العائدة للميري..."⁴، ما يعني احتمال أنّ أمراء ألوية الجزائر كانوا معينين لكنهم لم يتحصلوا بعد على البراءة من مركز الدولة العثمانية، كما يعني تمتع الباييرباي في هذه المرحلة بصلاحيّة اختيارهم ومن ثمّ مباشرة أعمالهم ليتّم تثبيتهم بأمر سلطاني، وذلك بإعتبار أنّ أمير أمراء (البايليرباي) الجزائر كان يختلف عن غيره من بقية الأمراء في الولايات الأخرى،

¹ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.56.

² a.g.e., s.56.

بيات، المرجع السابق، ص72.

³ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.56.

بيات، المرجع السابق، ص71.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/ 3 جويلية 1571 م. أنظر الملحق 7

حيث تمتع بصلاحيات واسعة وامتيازات خاصة، منها تعيين وعزل البايات في ولايته بحكم بعد الايالة عن المركز¹.

ومما يؤكد لنا أيضا أن جزائر الغرب كانت بايلربكوية قائمة بذاتها، هو تكليفها بشؤون تونس وطرابلس في أكثر من مرة، حتى نهاية مرحلة البايالربايات سنة 1589²، وهذا التكليف عادة لا يعطى الا للبايلرباي. كما أن جزائر الغرب لم تلحق بحكام جزائر بحر السفيد وقادة البحرية الذين عينوا بعد خير الدين باشا وقبل علي باشا³.

أما إذا عدنا الى أحكام المهمة دفترية خلال تلك الفترة الى غاية عهد علي باشا، والمعروفة بعهد البيلربايات نجد أنها هي الأخرى كانت تذكر صياغة "أمير أمراء جزائر الغرب" عند الحديث عن حاكم الجزائر أو توجيه أمر له⁴. وإضافة الى ذلك نجد في العديد منها اقتران لقب "الباشا" باسم "أمير الأمراء"⁵.

من جهة أخرى يبدو أن من كان يرى أن جزائر الغرب كانت سنجقا حسب دفاتر التوجيه (التعيين)، لم يأخذ بعين الاعتبار أن اللواء الذي استدل به والذي كان على رأسه حسن آغا هو "لواء الجزائر" الذي يعتبر "لواء الباشا"، أو بتعبير آخر مركز الولاية، مع وجود سناجق أخرى. فقد ذكر دفتر التوجيه السابق الذكر كل من لواء مديّة، تنس، لواء الشرق، لواء بلد العناب، لواء مهديّة، لواء قلعة وسربه (?). كألوية تابعة لمير ميران جزائر المغرب⁶. كما أنّ التعامل الإداري الرسمي مع أمراء تلك الألوية كان يتم عن طريق أمير أمراء الجزائر، ما يعكس أنهم في مجال إدارته ضمن بايلربكوية جزائر الغرب⁷.

¹ إلترا، المرجع السابق، ص 147.

² أ.و.ج./ر.ع./م.د 12، حكم 1037، تاريخ 979هـ/1572م.

م.د 14، حكم 609، تاريخ 979هـ/1571م. سيتم التطرق الى هذا الجانب في عنصر صلاحيات البايالرباي.

³ وهم صقللي محمّد باشا (1550-1554م)، سنان باشا (1553-1554م)، بياله باشا (1554-1567م)، مؤذن زاده علي باشا (1567-1571م).

⁴ أنظر احكام "المهمة دفترية" في العلب من 01 الى 06. على سبيل المثال: أ.و.ج./ر.ع./م.د 6، حكم 973، تاريخ 7 رمضان 976هـ/23

فيفري 1569م، م.د 13، حكم 61، تاريخ 984هـ/1576م، م.د 13، حكم 69، تاريخ 980هـ/1572م

بيات، البلاد العربية المرجع السابق، ص 65-66.

⁵ مثل حسن باشا. أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د 6، حكم 973، تاريخ 976هـ/1569م، م.د 44، حكم 130، تاريخ 990هـ/1582م.

وأحمد باشا، أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د 12، حكم 1088، 7 ذو القعدة 979هـ/22 مارس 1572م.

⁶ Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97-98.

⁷ أنظر مثلا: أ.و.ج./ر.ع./م.د 2، حكم 565، تاريخ 963هـ/1555م، وحكم 1994، تاريخ 964هـ/1556م، م.د 25، حكم 3100، تاريخ

982هـ/1574م.

وفيما يخصّ ظهور أسماء الحكام في جزائر الغرب بلقب "سنجق باي" - كما تمّ ذكره- فقد أهمل جانب آخر وهو أن من كان يحكم بعد تولي خير الدين وعلج علي وحتى حسن بن خير الدين، كانوا في الواقع يحكمون بالنيابة¹ عن البيلربايات الذين كلفوا بمهام إضافية، وبالتالي ليس بالضرورة أن يحمل هؤلاء رتبة بايلرباي. وزيادة على ذلك كانت أحكام المهمة ترسل الى "أمير أمراء جزائر الغرب" حتى لما كان يديرها النواب، كما أنّ النواب أنفسهم كانوا يخاطبون أيضا بلقب الوالي في أكثر من موقع² باعتبار الوظيفة التي يمثلونها أو ينوبون عنها.

فعندما استدعي خير الدين من طرف السلطان في 1533م، وقبل مغادرته الجزائر في أوت 1533، جمع ديوان مدينة الجزائر، واستخلف عنه حسن آغا³ الى غاية 1544م، فكانت إدارته تحت مسؤوليته نظريا، وبعد الانتصار الساحق الذي حققه في صدّ حملة شارلكان سنة 948هـ/1541م كافأه السلطان بلقب الباشوية⁴، ثم خلفه حسن بن خير الدين حكم الجزائر خلال ثلاث مرات (1544_1551م / 1557-1561م / 1562-1567م)⁵، وعين حسن بن خير الدين

¹ سيتم التطرق لمنصب نيابة البيلرباي في الفصل الموالي.

² أنظر احكام المهمة دفترى في العلب من 01 الى 08.

على سبيل المثال: أ.ج./ ر.ع/ م. د 10، حكم 266، تاريخ 979هـ/ 1571م، م. د 14، حكم 38، تاريخ 979هـ/ 1571م، م. د 21، حكم 639، تاريخ 980هـ/ 1572م، م. د 21، حكم 642، تاريخ 980هـ/ 1573م. (فترة نيابة أحمد عرب). م. د 7، حكم 1389، تاريخ 3 ذو القعدة 975هـ/ 30 أفريل 1568م (فترة نيابة محمد بن صالح رايس)، م. د 30، حكم 471، تاريخ 5 ربيع الأول 985هـ/ 23 ماي 1577م، (فترة نيابة حسن فتريانو).

³ تعود أصوله الى سردينيا، أسرته احدى سفن خير الدين وهو طفل، وكان من نصيبه فكفله وجعله من خاصته، وكأحد من أبنائه، خلف خير الدين في إدارة الجزائر بعد سفره خلال 1533-1544م، لعب دورا رئيسيا في إخضاع مستغانم سنة 1539م وبسكرة 1540م. بيات، المرجع السابق، ص 537.

يذكر أورهان أنه لم يتم استخدام مصطلح باشا في شاهد قبر حسن آغا بمدينة الجزائر، حيث كتبت عبارة "هذا قبر خليفة المؤمنين بكرم الله أبو محمّد حسن آغا مملوك مولانا خير الدين أيّده الله ونصره، توفي ليلة الأربعاء العشر من رمضان 952هـ (نوفمبر 1545م)".

Kılıç, a.g.e., s.423.

⁴ المدني، المرجع السابق، ص 297.

ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 203.

⁵ عزل في المرة الأولى وراء ذلك سعي السفير الفرنسي بإسطنبول لتبديله، بعدما لاحظ تردد حسن باشا في الاتفاق الذي كان بين فرنسا والدولة العثمانية واعتراضه للسياسة الاقتصادية الفرنسية، وفي المرة الثانية نتيجة انقلاب الإنكشارية ضده بسبب تخوفهم سياسة التقارب التي اعتمدها مع الأهالي، وانشاء فرقة عسكرية محلية من الزواوة، فقاموا بإلقاء القبض عليه وإرساله مع أنصاره الى الديوان الهمايوني مع تهمة التخطيط للاستقلال وحل الإنكشارية. للمزيد عن حسن بن خير الدين أنظر:

Haëdo,, *Histoire des rois...*, op.cit., p73

المدني، المرجع السابق، ص 385.

في المرة الأولى بطلب من والده، فكانت إدارته للجزائر بصفته نائبا له الى غاية وفاته (في 4 جويلية 1546 م)، ليتم تعيينه بايلربايا بعدها.¹

والأمر كذلك بالنسبة لمحمد بن صالح راييس² الذي ترك له حسن بن خير الدين إمرة الجزائر خلال 1567-1568 م، بعد استدعائه من طرف السلطان سليم الثاني (1566-1574 م)³، ونفس الكلام ينطبق بالنسبة لعرب أحمد⁴، الذي قام علي بن توكيله على إدارة الجزائر عند ترقيته لمنصب القبطان باشا في 21 أكتوبر 1571 من قبل سليم الثاني⁵. وقايد رمضان، الذي خلفه خلال الفترة 1574-1577 م⁶.

ومنه فإنّ جزائر الغرب اعتدت كولاية برتبة بايلربايك، كان الوالي فيها برتبة بايلرباي وحمل لقب الباشا، وارتبطت بالقابودان باشا في إطار التنسيق العسكري البحري باعتبار هذا الأخير القائد الأعلى للأساطيل العثمانية، كما كان الارتباط به خلال القيادة العليا لخير الدين باشا 1533(-1546 م) وعلج علي باشا (1571-1587 م) للأسطول العثماني بحكم تقلدهما منصبين بذات الوقت هما منصب "بايلرباي جزائر بحر السفيد وقبطان باشا" ومنصب "بايلرباي جزائر الغرب"، التي أديرت عن طريق نواب لهما.

إلتر، المرجع السابق، ص 232.

جون ب. وولف، الجزائر وأروبا، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 12، 69.

¹ ابن أشنهو، المرجع السابق، ص 128.

² استمر حكمه في إمارة الجزائر من جانفي 1567 م حتى مارس 1568، وعزل بعد شكاوى الأهالي نتيجة رد فعله القاسي بمصادرة أملاك الأهالي وبيوتهم، ومعاقبتهم خلال حملته على الشرق الجزائري لإخماد ثورة سكان قسنطينة على قائدها. أنظر: إلتر، المرجع السابق، ص 219، 222.

عباد، المرجع السابق، ص 90.

³ تذكر المراجع أنّ حسن بن خير الدين عين قائدا عاما للأسطول العثماني سنة 975هـ/1567 م، في عهد السلطان سليم الثاني (1574-1966 م)، وبقي في المنصب الى غاية 1570 م. أنظر: المدني، المرجع السابق، ص 385.

الميلي، المرجع السابق، ص 100.

⁴ تولى الحكم ابتداء من ذي الحجة 979هـ/1572 م، وعزل في 982هـ/1574 م بسبب احتجاج فرنسا التي كانت تربطها معاهد مع الدولة العثمانية، على احتجاز سفينتين فرنسيتين من طرف رياس بحر من الاسطول الجزائري وعدم تمكن عرب أحمد إعادتهما. أنظر: Haëdo, op.cit., pp154-157.

عباد، المرجع السابق، ص 97.

⁵ Kılıç, a.g.e., s.427.

De Grammont, op.cit., p112.

⁶ تمّ عزله وتعيينه في تونس، بسبب عدم استقباله للقتل الفرنسي، ثم عين ثانية في 1582 م، لكنه تخلى عن المنصب ولجأ الى طرابلس بسبب رفضه تنفيذ أمر تقييد مراد راييس. عباد، المرجع السابق، ص 99.

من خلال ما تقدّم في هذا الفصل يمكن اعتبار:

أنّ مرحلة حكم بابا عروج ونشاط الإخوة بربروس خلال العقود الأولى من القرن 16 م أنّها المرحلة الأولى من التوسع العثماني في الجزائر والمغرب الإسلامي، وأنها ساهمت في الاحتكاك مع المنطقة ووضع الأرضية للمرحلة التالية.

ورغم موقف عروج القاسي والصارم من بعض الزعامات المحلية الذي يبرره ما شهده منهم من خيانة وتواطؤ مع الاسبان، وكان في ذلك نموذجي مدينة الجزائر وتلمسان، إلا أنه يبدو جليا وعي الأخوين عروج وخير الدين بمشروع التحرير والتوحيد الذي كانا يهدفان اليه والذي توضّح في السعي الى تحقيق وحدة جغرافية بشرية، وقد أدركا من خلال ذلك ضرورة الاعتماد على قوة عسكرية قادرة على حماية انتصاراتهما التي تمّ تحقيقها ضد الاسبان، وهي القوة العثمانية، والذي لم يقلق الاسبان فقط بل حتى بقايا القوى المحلية من الحفصيين والزينيين المتنازعين والمتخوفين من ذهاب سلطانهم، الذين استعانوا بالاسبان في ظل قصر نظرهم اتجاه الخطر الاسباني وأبعاده الحقيقية.

وأن تأسيس ولاية الجزائر كمقاطعة إدارية عثمانية بدأ رسميا منذ قبول السلطان طلب الوفد الذي ترأسه الشيخ أحمد بن القاضي والممثل لأهالي الجزائر في الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية نهاية سنة 925 هـ / 1519 م، واحتفظت في بداياتها على جزء كبير من الإدارة الداخلية الذاتية مع منح سلطات شبه مطلقه لخير الدين بربروس، وكان الوالي فيها برتبة بايلرباي ويحمل لقب الباشا، وقد تعدّت سلطاته ولاية الجزائر الى الأقاليم المجاورة في تونس وطرابلس الغرب، بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها المنطقة.

أنّ جزائر الغرب اعتبرت ولاية قائمة بذاتها ضمن الهيكلية الإدارية العثمانية، برتبة بايلربايك ولا علاقة لها ب"ولاية بحر السفيد" كحدود إدارية. أما ما حدث من لبس في كون جزائر الغرب كانت في فترات من القرن 16 م سنجقا تابعا لها إداريا، فقد ارتبط اسمهما بحكم العلاقة الحربية والتنسيق العسكري البحري الذي كلف به القبطان باشا القائد الأعلى لأساطيل الولايات البحرية التابعة للدولة العثمانية، والذي كان في نفس الوقت بايلربايا على ولاية بحر السفيد، كما أنّ كل من خير الدين باشا وعلج علي باشا عندما عينوا قادة للأسطول العثماني برتبة "بايلرباي جزائر بحر السفيد وقابودان باشا" أبقيا على ولاية جزائر الغرب برتبة بايلرباي، وحكماها عن طريق نواب عنهما.

الفصل الثاني

التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر:

2- مبدأ التفويض وبروز الصلاحيات الإدارية العليا

المبحث الأول: السلطان ومهام الدولة في المفهوم العثماني

المبحث الثاني: مهام ومجال صلاحيات بايلرباي الجزائر من خلال

الأوامر السلطانية

المبحث الثالث: امتداد صلاحيات البايلرباي خارج الولاية وبروز

منصب النيابة

الفصل الثاني

مبدأ التفويض و بروز الصلاحيات الإدارية العليا

إذا اعتمدنا بأنّ المهام الوظيفية لأي منصب إداري تنقسم إلى قرارات للاتخاذ (صلاحيات) وأعمال للتنفيذ وتحقيق الهدف (مسؤوليات، ومهام)، وأنّ هذين العنصرين هما أساس السلطة في الوظيفة الإدارية، الذي يجعل لصاحبها الحق في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والتوجيهات، بالطريقة التي يراها مؤدية إلى تحقيق الأهداف المخططة، فإنّ ذلك يعني أنّ الصلاحيات تكسب صاحب السلطة حق الإشراف، بقصد التوجيه قبل التنفيذ، بناء على الموقع الوظيفي، وأيضا حق تقييم العمل بعد تنفيذه ومن ثم إقراره أو تعديله أو إلغاؤه، وبذلك تحدّد السلطة الادارية العلاقة بين وظيفة أعلى وأخرى أدنى منها، من خلال تفويض جزء من السلطة لها. وكلما توسعت الصلاحيات الممنوحة توسع مجال السلطة إداريا، وازدادت ممارستها قوة.

انطلاقا من هذا المفهوم جاء هذا الفصل للبحث في:

- مهام الدولة في المفهوم العثماني.
- مهام السلطان العثماني في إطار مهام الدولة وحدود صلاحياته، ومن ثمّ سبل تفويضها على مستوى ولايات الدولة.
- تحديد مهام وصلاحيات بايلرباي الجزائر.

المبحث الأول: السلطان ومهام الدولة في المفهوم العثماني

ارتبط مفهوم المهام بمفهوم الصلاحيات ومن ثمّ بأسس السلطة الإدارية في الدولة العثمانية وسبل تفويضها ضمن مهام الدولة في المفهوم العثماني، والتي من خلالها اكتسب الوالي على مستوى إقليمه بما في ذلك والي الجزائر سلطة وصلاحيات من مجال سلطات الدولة والسلطان، سمحت له بتنفيذ مهامه المكلف بها، ففيم تمتت مهام الدولة العثمانية، ومهام السلطان فيها؟، وكيف كانت عملية تفويض صلاحياته ومنح سلطاته؟

1- مهام الدولة في المفهوم العثماني:

ورثت الدولة العثمانية نظمها وتقاليدها الإدارية من نظم من سبقتها، وبلورتها وفقاً لبيئتها الطبيعية والبشرية، وكانت النظم الإسلامية هي الأكثر تأثيراً. ولا شك في أنّ مهام الدولة ضمن هذه النظم، ومن خلالها المهام الإدارية، قد ارتكزت على العلاقة القائمة بين الحاكم الممثل في شخص السلطان ومعاونيه، وبين المحكوم الممثل في الرعية التابعة له، أيّاً كان انتماءها العرقي أو الديني، وعلى تحقيق الهدف المحوري من هذه العلاقة المتمثل في مفهوم العدالة، عن طريق المؤسسات التي تشكلت من أجل ذلك.

وتمثلت هذه المهام الأساسية في:

- أ- تحقيق الأمن، من خلال الحفاظ على الأمن العام والاستقرار الداخلي¹، والدفاع عن البلاد من الأخطار والأعداء الخارجيين، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود قوات عسكرية موزعة في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية، وبالتالي من خلال المؤسسة العسكرية والأمنية².
- ب- ضمان الدخل المالي، والذي كان مبنياً على الضرائب وما يتعلق بها من تحصيل للأموال الميرية³، بالاعتماد على الملتزمين في الأرياف وشيوخ الطوائف في المدن⁴، بالإضافة إلى الإشراف على البنية التحتية كإعانة الطرق الرئيسية، وتشديد المرافق القاعدية كالجسور،

¹ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج1، ص57.

² عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، "النظم الادارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية 1798-1517م"، الدارة، المملكة العربية السعودية، السنة التاسعة، العدد 01، شوال 1403 هـ/ جويلية 1983م، ص104.

³ نفسه.

⁴ الشناوي، المرجع السابق، ص54.

وإنشاء الخانات لاستراحة القوافل...¹، ويتحقق ذلك بواسطة المؤسسة المالية، التي تتفرع عنها مؤسسات مالية في التنظيم الإداري للولايات التابعة للدولة العثمانية، والتي كان على رأسها الدفتر دار.²

ج- الفصل في الخصومات وضبط العلاقات الاجتماعية بين أفراد الرعية، وهو ما تتكفل به المؤسسة القضائية التي تعتمد على المحاكم الشرعية³، ومنصب شيخ الإسلام⁴. تظهر هذه المهام الثلاث أنها مستقلة عن بعضها، لكن المتمعن فيها يدرك أنها متكاملة متداخلة، وفي هذا الإطار تشكلت مؤسسة أخرى اعتبرت من أهم الأجهزة في الدولة العثمانية، وهي مؤسسة الديوان الهمايوني⁵، سواء على مستوى المركز أو على مستوى الولايات. وهي المؤسسة التي تكونت من وزراء الدولة وكتابها، من ضمنهم من يمثل المؤسسات الثلاث السابقة الذكر. وبذلك يكون الديوان قد لعب دور المنسق والرابط بين بقية المؤسسات، كما أنه الفاصل بين رجال الدولة والرعية.

ومما سبق نلاحظ أنّ مهام الدولة في المفهوم العثماني قامت على ثلاث أسس تهدف إلى تحقيقها وهي الأمنية والمالية والقضائية، والتي انبثقت عنها مؤسسات الدولة الأساسية، وتركت ماعدا ذلك من خدمات عامة كالتعليم للأفراد والجماعات⁶، وهو ما يعكس قلة التدخل الحكومي خارج تلك الأسس، والتي أصبحت صبغة اتصف بها الحكم العثماني⁷. كما يمكننا أن نستنتج هنا، عدم تضارب هذه المهام مع ما وجد بالمغرب الإسلامي الذي كان أساسا يتبنى هو الآخر النظم الإسلامية في حكمه.

* علاقة المهام بالعناصر المكونة للدولة

¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 107.

² عبد الرحمان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 104.

³ عبد الرحمان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 104.

⁴ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 150.

⁵ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 108.

ويعرف بالديوان الهمايوني (السلطاني) هو المجلس الأعلى في الدولة العثمانية، تشكل منذ بداياتها، وظيفته دراسة القضايا السياسية والإدارية والعسكرية والشرعية والمالية، وإصدار القرارات بشأنها، وكان مفتوحا لجميع الرعايا للاستماع للشكاوى المقدمة. وكلمة همايون هي للدلالة على التعظيم بمعنى ملكي أو سلطاني. أنظر: أنظر: ص 119.

⁶ عبد الرحمان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 104.

⁷ الشناوي، المرجع السابق، ص 57.

وفي ذات السياق يذهب المؤرخ التركي إينالجيك إلى أنّ هذه المهام المتوارثة عند الدولة العثمانية تنبثق من النظرية السياسية للدولة، ويحددها في قوله "لكي تحكم الدولة لابدّ من عسكر وللإنفاق على العسكر لابدّ من أموال كثيرة، ولتأمين الأموال لابدّ أن تكون الرعية غنية، ولكي تكون الرعية غنية لابدّ أن تكون القوانين عادلة، ولذلك إذا أهمل أي عنصر من هذه العناصر تنتهي الدولة إلى الانهيار".¹

وهذا الارتباط يشكل حلقة عرفت "بدائرة العدالة"، والتي تتمثل عناصرها في: العدالة-الدولة-الشريعة-السيادة-الجيش-الثروة-الأهالي، تضمن علاقة متعددة يؤثر فيها كل عنصر على الآخر، فإذا تضرر أحدها تضررت الأخرى ونتج عن ذلك انهيار الدولة وتفكك المجتمع، وبذلك فهي تعتبر الركائز الأساسية للمجتمع بالمفهوم العثماني.²

وبالتالي فإنّ هذا الارتباط يهدف إلى حماية وتقوية السلطة ودعم تفوق الملك، الذي يحتاج إلى مصدر الدخل الذي يرتكز أساساً على الضرائب، أي أنّ قوّة الدولة مرتبطة بالحكم العادل.³ وهنا يبرز أيضاً البعد المالي، وبالخصوص الضرائب، التي تجعل من العلاقة سبباً في تحقيق القوة العسكرية القائمة على الأساس البشري، وتحقيق القوة المالية، بتحقيق رفاهية الرعية. ما يعني أنّ كل طبقات المجتمع ومصادر الثروة اعتبرت أداة للمحافظة على قوة الحاكم وتدعيمها، ومن ثمّ تسخيرها لخدمة هذا الهدف.⁴

وانطلاقاً من هذه العلاقة وهذا الهدف تشكلت طبقة من العسكريين وعمال الدولة المكلفين بتحقيق هذه المهام وهم معفيون من الضرائب، وتضم كلّ العسكر الذين يعملون في الخدمة الشخصية للسلطان، وكلّ التشكيلات العسكرية التي لا تتعاطى الإنتاج، ورجال الدين والعلم والوزراء والكتاب⁵، إلى جانب فئة عرفت بالرعية المعفاة التي كانت معفاة من الضرائب وتمتتع

¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص 114.

² أوغليوأخرون، المرجع السابق، ص 226.

³ إينالجيك، المرجع السابق، ص 114.

⁴ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 112.

⁵ نفسه، ص 118.

ببعض الامتيازات مقابل قيامها بأعمال معينة لصالح الدولة.¹

أمّا الطبقة الثانية فيمثلها الرعايا والمحكومين، الذين لا يشاركون في الحكم والإدارة، ويمثلون القطاع الذي يدفع الضرائب للدولة ويؤمن معيشتهم بالعمل في الزراعة والصناعات والاشتغال بالتجارة، وتعرف هذه الفئة باسم الرعية أو الأهالي الذين يشملهم السلطان برعايته وحمايته، بكل طوائفها التي تختلف عرقياً ودينياً ومذهبياً.²

وهنا يطرح تساؤل عن موقع السلطان من هذه المؤسسات وعن سلطته ومهامه ضمن هذا المفهوم، باعتبار أنّ الحكم فيها وراثياً.

2- مهام السلطان العثماني:

* مجال سلطته ومهامه:

لقد شغل السلطان العثماني قمة النظام المتألف من هذه المؤسسات،³ حيث ترأس السلطة السياسية والإدارية والعسكرية. وقد ارتبطت قوة الدولة بقوتهم⁴، فهو يجمع سلطات مؤسسات الدولة في يده،⁵ سواء التنفيذية أو التشريعية.⁶ ويستمدّ السلطان العثماني سلطته المطلقة من مبدأ الحق الإلهي، وتخضع جميع أعماله للشريعة الإسلامية، التي تضمن له هذه السلطة والتي تسمح له برعاية مصالح الإسلام ودياره،⁷

¹ حتى ينتقل أحد أفراد الرعية إلى هذه الطبقة كان لا بدّ أن تكون له صلة ما مع هذه الطبقة أو يقاتل كمتطوع في المناطق الحدودية مع حملات السلطان وتقديراً لخدماته يكافأ بمرسوم من السلطة يخول له الانضمام.

² أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 550.

في مجال مبادئ الدولة العثمانية في علاقة السلطان بالرعية، أنظر أيضاً: كوندوز وأوزتورك، المرجع السابق، ص 606-607.

³ سيار الجميل، "الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية، دراسة مقارنة لأنماط الاقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن 18 م"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، عدد 5-6، نوفمبر 1992، ص 115.

⁴ مفيد الزبيدي، العصر العثماني، موسوعة التاريخ العثماني، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 104.

عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومين البعلبكي، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت، لبنان، 1968، ص 472.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 11، 68.

⁶ نفسه ص 104.

سيار الجميل، المرجع السابق، ص 115.

⁷ عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 51.

وهي تشمل كل رعاياه،¹ من الموظفين المدنيين والعسكريين والرعية² الذين يعتبرون عبيدا له، ويخضعون له خضوعا تاما.³

فقد تميز الأتراك بنزعة الولاء المغروسة فيهم والموروثة عن العادات الدينية.⁴ وكنتيجة لذلك أصبحت الدولة نظريا ملكا خاصا له، حيث كان له حق التصرف برعاياه وبحياتهم وأملاكهم كما يشاء.⁵ وفي ذات الوقت احتلت الرعية مكانة هامة واعتبرت من أولي النعم حسبما صرح به سليمان القانوني بقوله "ولي نعمة الناس، هم الرعايا وأهل البلد الذين يهجرون راحتهم بالانصراف إلى أمور الزرع والحرث لاكتساب النعم واطعامنا بها".⁶

كما كانت للسلطان سلطة على جميع موارد الإيالة،⁷ وله كذلك سلطة منح التكريم والقيادة والمناصب والألقاب الرفيعة، ونزعها متى شاء،⁸ واعتبر -نظريًا- المرجع النهائي في كلّ الأمور.⁹

وقد تشكّلت مهامه وفق واجبات رئيسية هي:

- الدفاع عن العقيدة الإسلامية باعتباره خليفة الخلفاء.¹⁰
- الدفاع عن تخوم المسلمين ضد أعدائهم، وبالخصوص النصارى والشيعة.
- حماية الأماكن المقدسة وتنظيم الحج.¹¹

¹ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 472.

² الزبدي، المرجع السابق، ص 107.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 11.

⁴ بروكلمان، المرجع السابق، ص 472.

عبد الرحمان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 107.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 11.

⁶ كوندوز وأوزتورك، المرجع السابق، ص 607.

⁷ بروكلمان، المرجع السابق، ص 472.

⁸ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

⁹ الزبدي، المرجع السابق، ص 104.

كوندوز وأوزتورك، المرجع السابق، ص 608-612.

¹⁰ دوسون، المرجع السابق، ص 13.

¹¹ عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 51.

* حدود صلاحياته: السلطان بين الشريعة والقانون

رغم تلك السلطة التشريعية والتنفيذية المطلقة التي كان يتمتع بها السلطان العثماني إلا أنّ صلاحياته كانت تقيدها الشريعة الإسلامية التي يمكن اعتبارها دستورا ثابتا غير قابل للتغيير¹، إذ لا يصح أيّ أمر سلطاني فيما لا يقره الشرع²، ولم يكن بإمكان السلطان أن يتجاوز حدود الشريعة الإسلامية علنا، ولا إصدار قوانين أو تنظيمات لا تتوافق معها³.

وبمقتضى ذلك كان السلطان ينصّ المراسيم والقوانين⁴ في المسائل الدينية والدينية⁵ في بعض النواحي التي لم يتم تفصيلها في الشرع، بمعونة وآراء رجال العلم والدين⁶. فكانت قوانينه تأتي في المرتبة الرابعة بعد القرآن والسنة والمذاهب الأربعة، لاسيما المذهب الحنفي الذي تبنته الدولة العثمانية، ولذلك اعتبرت أعرافا مكملة⁷.

وكان المنصب الذي يمثل الشريعة ويرعى حدودها هو منصب شيخ الإسلام، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه السلطان رئيسا للجهاز الديني وله صلاحية عزله وحرمانه من الحصانة في حالة عدم تجاوبه مع قراراته، كان على السلطان وفق العادة القديمة، أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام، قبل تنفيذ أيّ إجراء سياسي هام، تفي بتمشيه مع الشريعة⁸.

كما كان شيخ الإسلام يتمتع بسلطة عزل السلطان لو ثبت أنه تخلى حدود الشريعة، أو أصيب بعاهة عقلية أو جسدية تمنعه من ممارسة عمله والاهتمام بشؤون العباد على أكمل وجه⁹.

¹ دوسون، المرجع السابق، ص 11.

² عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

كوندوز وأوزتورك، المرجع السابق، ص 609.

³ الزبدي، المرجع السابق، ص 104.

⁴ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

كانت المراسيم التي يصدرها السلاطين تعرف بخط شريف، أما التي جمعت وتمّ تدوينها في فترات مختلفة من حكم العثمانيين، فقد عرفت بقانون نامه أي كتاب القوانين. أنظر: أوغلي، المرجع السابق، ص 527-614.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 68.

عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

⁶ دوسون، المرجع السابق، ص 11.

⁷ الجميل، "الادارة العثمانية..."، المرجع السابق، ص 115.

⁸ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107، 108.

⁹ بيرقدار، المرجع السابق، ص 149.

وإضافة إلى ذلك كان السلطان مقيّد بالقواعد العرفية الثابتة وقوانينها القديمة وآداب البلاط،¹ وبعادات شعبه المحافظ والمتعلق بتراته، فلا يمكن الحكم بحرية إلا في بعض النواحي التي تقتضيها قوة وضعف شخصية السلطان نفسه أو الظروف الخاصة.²

3- السلطان ومبدأ التفويض:

* تفويض السلطات على المستوى المركزي

إنّ المتعارف عليه في المجال الإداري عن التفويض أو التحويل أنّه عملية منح الرئيس الإداري جزءاً من اختصاصاته (صلاحياته)، والسلطة اللازمة لأحد مرؤوسيه، بهدف تنفيذ مهام محددة، والتي تعطي المفوض إليه صلاحيات في اتخاذ القرارات والحق في إصدار الأوامر وتوجيه التعليمات إلى من يليه في المستوى الأدنى من التسلسل الإداري، سواء إلى موظف أو هيئة معينة، أي بالصفة الوظيفية لا الشخصية. وتكمن أهمية ذلك في تحقيق السرعة في عمليات صنع القرار والإنجاز الوظيفي.

وتتضمن هذه العملية مسؤولية ثنائية، فالمفوض رغم نقل جزء من اختصاصاته لا ينقل معها مسؤوليته في تحقيق أهداف الوظيفة وإنجاز المهام، ويبقى المسؤول عن استخدام المرؤوسين لهذه الصلاحيات عبر الوظائف الإدارية الأدنى منه رتبة، وفي نفس الوقت فإنّ المفوض إليه يصبح مسؤولاً عنها أمام من فوضها إليه.

وإذا ما أسقطنا هذا المفهوم على الإدارة في الدولة العثمانية فإنّ مبدأ التفويض فيها، كان يؤول بشكل متبادل فالرعية كانت تفوض السلطان على أمرها – كما رأينا- من خلال ولائها وطاعتها، فتضمن قيام هذا الأخير بواجباته التي يخولها له الشرع والمنصب.

ومن الجهة الأخرى كان السلطان، باعتباره السلطة العليا يفوض بعضاً من مهامه، ومن خلال ذلك بعضاً من مهام الدولة، بسبب تعددها وبسبب اتساع المجال الجغرافي والبشري، الشيء الذي كان يؤدي إلى ثقل الأعباء وبطء القرارات، مما جعل عملية التفويض وسيلة

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 151.

² دوسون، المرجع السابق، ص 12.

لتخفيف العبء في أداء الأعمال، وتحقيق السرعة والمرونة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وبالتالي ضمان نوع من عدم التركيز الإداري، خاصة بالنسبة للأقاليم البعيدة.

فكيف كان يطبق هذا المبدأ وما هي أسسه؟

من خلال الاطلاع على الهيكل العام للإدارة العثمانية فقد اعتمد التفويض في الدولة العثمانية على أساسين:

الأول هو تخويل ومنح الصلاحيات، والثاني هو المراقبة، اين احتفظ السلطان بحق الرقابة سواء من طرفه باعتباره المسؤول الأول، أو من خلال مؤسسات الدولة بصفة الوظيفة المخولة أيضا.

وبالنسبة لعملية منح هذه الصلاحيات، فنجدها موجهة إلى ثلاث جهات انطلاقا مما جاء في قانونامة الفاتح¹: "فوضنا إصدار بيورلدي² تحت طغرانا الشريفة:

- أحكام تتعلق بأموال العالم، تكتب إلى العموم بأمر من وزيرى الأعظم.
- أحكام تتعلق بأموالنا، تكتب بأوامر دفتر دارنا.
- أحكام قضايا الشرع الشريف تكتب بأوامر من قضاة عسكرنا."

وهو ما يعيدنا إلى المهام الأساسية للدولة-السابقة الذكر- التي تأسست من خلالها مؤسسات الدولة عن طريق عملية تفويض السلطان لصلاحياته إليها، وفي هذا الإطار برزت الوظائف العليا فيها وهي: الوزير الأعظم، الدفتر دار، شيخ الاسلام، قضاة العسكر.³

وقد اعتبر منصب الوزير الأعظم (الصدر الأعظم)، أعلى هذه المناصب بعد السلطان، فهو يتقلد وظيفة رئيس الوزراء ورئيس الديوان.⁴ كما توسعت صلاحياته إلى تعيين قادة الجيش

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 150.

أوغلي، المرجع السابق، ص 537.

الصلاحيات الدينية كانت تفوض لقضاة عسكر ثم أسندت إلى شيخ الإسلام. مجموعة أساتذة. أنظر: أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 151.

² تعني الحكام أو الأوامر.

³ بيرقدار، المرجع السابق، ص 147.

⁴ نفسه، ص 148.

وجميع أصحاب المناصب الإدارية المركزية والاقليمية¹، واعتبر نائبا أو وكيلا للسلطان، يمثله في الإدارة المدنية والعسكرية والقضائية.²

ففي عهد سليمان القانوني (926- 974هـ/ 1520-1566م) تقلد ابراهيم باشا (929- 942هـ/ 1523-1536م) إلى جانب مهامه، صلاحيات سر عسكر أي القائد العام للجيش سنة 1529م، وهي الصلاحيات التي تجعل النظام الاداري والديني وكل رعايا السلطنة تحت إمرته³، وأصبح بذلك وصيا فعليا على الدولة.⁴

كما ظهرت الوظائف الرسمية (الإدارية)، والتي اعتمدت الدولة العثمانية فيها هرمية معينة فيها⁵، وقد صنفت هذه الوظائف بما فيها الطبقة العليا في ثلاث فئات⁶:

أ- وظائف سيفية، وعرفت أيضا بأهل العرف: وهي تضم فئة العسكريين، أي وظائف الجند والمحاربين، وقد عرفوا بأهل العرف لأنّ هذه الفئة نشأت على نظم وتقاليد المجتمع التركي⁷، ورغم أنّ الوظيفة الأساسية لهذه الفئة هي أعمال الجندية فإنّها كانت تتولّى أيضا الوظائف الإدارية.⁸ ويتأسها الصدر الأعظم⁹، وقد كانت تنقسم إلى قسمين، أحدهما يخضع لنظام التيمار، والثاني لنظام القبوقولية¹⁰، ويندرج في هذه الفئة البيلباي وأمير السنجق والمتصرف....¹¹

¹ بيرقدار، المرجع السابق، ص 148

² دوسون، المرجع السابق، ص 13، 68.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 13.

لقد أدى طموح إبراهيم باشا إلى أن يضيف لقب السلطان إلى لقب سر عسكر مما جعل سليمان القانوني يأمر بقتله.

أنظر: دوسون، المرجع السابق، ص 13-14.

⁴ بروكلمان، المرجع السابق، ص 474.

⁵ بيرقدار، المرجع السابق، ص 147.

⁶ دوسون، المرجع السابق، ص 87.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 226، 248، 252.

⁸ نفسه، ص 533.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 98.

⁹ أوغلي، المرجع السابق، ص 533.

¹⁰ دوسون، المرجع السابق، ص 87.

¹¹ من قبوقول: وتعني عبيد الباب، يطلق على مجموع جنود الدولة الذين يشكلون فرق المشاة والخيالة العاملين المكونين لجيش السلطان أو الجيش النظامي.

¹² أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 248، 252.

ب- القلمية (أهل القلم): كانت تضم الموظفين الإداريين على كافة المستويات ممن يعملون في الأجهزة الحكومية التي عرفت باسم "قلم"، مع اختلاف التخصصات والمهام فيها، ويمكن تشبيههم بفئة البيروقراطيين¹ في عصرنا.

وهذه الفئة أيضا تحت رئاسة الصدر الأعظم²، وأعلى رتبة يمكن يترقى إليها الموظف فيها، هي أمين الدفتر ورئيس الكتاب والنشائي³ ودفتر دار⁴ بدرجاته.

وهناك من يصنف الوظائف السيفيّة والقلمية ضمن مجموعة واحدة هي الوظائف الملكية.⁵

ج- علمية (أهل الشرع): عرفت هذه الفئة بأهل العلم لأنها تعني المنشغلين بالعلم، وأهل الشرع لأنهم عاملون بأسس الشريعة وتنظيماتها،⁶ وهي تشمل رجال القضاء والافتاء ونقابة الأشراف والمدرسين والأئمة⁷، ويتراهم شيخ الإسلام،⁸ وقد كانت هذه الفئة هي المسؤولة عن شؤون الدين والقضاء والتعليم.⁹

* تفويض السلطات على مستوى الولايات:

إلى جانب مبدأ تفويض المهام على المستوى المركزي للمناصب العليا للدولة، وبالتالي للهيئات المركزية، نميز تفويضا آخر، يعتمد على المجال، وهو تفويض اقليمي على مستوى الولايات التابعة للدولة، على رأسها الوالي الذي اعتبر وكيلا للسلطان فيها ومجسدا لسلطته

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 248.

² دوسون، المرجع السابق، ص 87.

³ النشائي أو التوقيعي، هو الذي كان يصادق على الصفة القانونية للوثائق الرسمية والفرمانات والبراءات، ثم ختمها بطغراء السلطان هو الذي يتولى، ويضع على الفرمانات، كما كان مرجعا للقوانين والأحكام والتشريعات، ومسؤولا عن صياغة القوانين، وإعداد مسودات الرسائل والمراسيم. أنظر: أوغلي، المرجع السابق، ص 550.

وأیضا: صابان، المرجع السابق، ص 224. ص 224.

⁴ الدفتر دار هو المسؤول الأول على الشؤون المالية في الدولة العثمانية والقائم على خزانتها.

⁵ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 52.

⁶ أوغلي، المرجع السابق، ص 542.

⁷ نفسه، ص 248، 252.

⁸ دوسون، المرجع السابق، ص 87.

⁹ أوغلي، المرجع السابق، ص 543.

فيها، ومنها والي الجزائر، اين كانت مهام الوالي نفس مهام السلطان فيها¹، والتي تمثل في شكلها الكلي المهام الأساسية للدولة ومن ثمّ مهام الإدارة العامة، ومن خلاله تشكلت في الولاية نفس مؤسسات الدولة وهيئاتها في شكلها المصغر.

في هذا الإطار حمل الوالي خلال القرن 16م لقب "البايلرباي" ولقب "الباشا" معا فقد اعتبر منصب الباييلرباي أو أمير الأمراء من المناصب السيفية في الهيكلية العثمانية الإدارية²، وحمل لقب "باشا"³. وهو ما يسبب لنا ارتباكاً في تحديد لقب والي الجزائر، حيث تقسم جل الدراسات المراحل السياسية في الجزائر خلال الفترة العثمانية إلى أربع مراحل هي على الترتيب: مرحلة الباييلربايات (1519 - 1587م)، الباشاوات (1587-1659م)، الأغوات (1659-1671م)، الدايات (1671-1830م)، غير أنّه بالنظر إلى الفرمانات الهمايونية أو الأوامر السلطانية تظهر أنّ الباييلربايات كان يضاف إلى أسمائهم لقب الباشا، والباشاوات كانوا كذلك يذكرون على أنهم بايلربايات.

كما أن استعمال لقب الباييلرباي استمر طيلة الفترة العثمانية. من ناحية أخرى إذا نظرنا إلى مرحلتى الأغوات ومرحلة الدايات بين سنتي 1671-1711م، نجدها كانت بوجود منصب الباشا الذي ترسله الدولة العثمانية، في حين بعد هذا التاريخ أصبح التفويض مباشرة عن طريق الفرمانات السلطانية للدايات المنتخبين برتبة بايلرباي، ومع ذلك يلزمه لقب الباشا كذلك. فما حقيقة هذه الألقاب؟ وما العلاقة بينها؟ وما علاقة ذلك بتطور صلاحيات والي الجزائر؟ وما هو مجال وحدود الصلاحيات التي نقلت اليه؟

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ/ 1572م.

أوزورتا، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص 618.

² أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

³ أنظر: أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 10، حكم 164، تاريخ 979هـ/ 1572م.

أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 16، حكم 555، تاريخ 979هـ/ 1571م.

أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 58، حكم 73، تاريخ 993هـ/ 1585م.

دوسون، المرجع السابق، ص 125.

للإجابة على هذه التساؤلات لابد من الرجوع بداية إلى نظام الوظائف العثماني، وبالتحديد نظام الألقاب ودرجاته فيما يخص ممثلي السلطان على مستوى إيالات الدولة العثمانية بما فيها الجزائر.

فبالنسبة للألقاب بما في ذلك ما يتعلّق بممثلي السلطان على مستوى الأقاليم، فقد كان السلطان العثماني يتمتع بسلطة منح كل ألوان التكريم ذات الألقاب الرفيعة، ونزعتها متى شاء.¹ وعندما تمنح الوظيفة ضمن التصنيف السابق الذكر، معناه منح شخص مؤهل درجة أو رتبة معينة، وما يصاحبها من تحمله تبعات ذلك المنصب من تكليف بمهام محدّدة أو الحصول على امتيازات تعويضية، ومنها الألقاب الفخرية أو التشريفية.² وبالتالي نستنتج التمييز بين نوعين من الألقاب الرسمية:

- الأول ألقاب دالة على الوظيفة أو المنصب وما يعنيه من مهام وصلاحيات.
- الثاني ألقاب فخرية أو تشريفية تمنح لصاحبها أما تكريماً له أو تثبيتاً في وظيفته، حيث لا يفقد المعنى اللقب وامتيازاته بإنهاء مهامه أو تقاعده، أو للإشادة بفضائله وخدماته للدولة. وهذا النوع من الألقاب يضع صاحبها في مكانة أو درجة معينة ضمن تصنيف الوظائف العليا للدولة كلقب الباشا.³

- لقبى البايبراي والباشا ودلالتهما:

- لقب البيلرباي:

أ- المعنى اللغوي والدلالي:

يرسم بالحرف العثماني "بكلريكي" وينطق بايلرباي⁴، وهو بك البكوات، والبك (ينطق باي) من الألفاظ التركية القديمة الشائعة عند الأتراك، وهي تطلق على صاحب الأمر في أي موقع، وقد استخدمها العثمانيون في بداية الأمر بالمعنى نفسه، أي مرادفة للأمير أو الحاكم أو السيّد

¹ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 107.

² مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق، والمخطوطات (1917-1924م)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 12.

³ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 536.

⁴ الكاف تنطق ياء، سوف يتم استخدام الرسم والنطق العربيين في بقية الدراسة.

الأمر¹، ثم اعتمد كلقب لحاكم المقاطعات² بعدما كان يعتبر لقباً فخرياً في التقليد العثماني تقتضيه مكانة الشخص في المجتمع فيقترن باسم صاحبه في المخاطبات.³ ومنه اشتق اللقب المركب "بكلربكي"، و"بكلربكك" التي تعني الوحدة الجغرافية الإدارية (البايلربايك أو الولاية) المكلف بحكمها.⁴

وقد استعملت في العصر العثماني الألقاب الثلاث: "البيلرباي"، وما يقابلها باللغة العربية "أمير الأمراء"، واللغة الفارسية "ميرميران"، لمدلول واحد أي أمير الأمراء الذي كان قائماً على حكم الإيالة.⁵

ب- تطور استعمال لقب البيلرباي:

عرف لقب أمير الأمراء منذ العصر العباسي كلقب فخري يشرف صاحبه على شؤون الدولة ورياسة الجيش والدواوين وجباية الضرائب، وسرعان ما تحوّل إلى لقب وظيفي خلال القرن 4هـ/10م، وصار أعلى وظائف الدولة التي نافست مركز الخليفة، إذ ترعّ أصحابه على عرش الدويلات الإسلامية التي ظهرت في ظل الخلافة الإسلامية.⁶

ومن خلال ذلك احتفظ السلاجقة بهذا اللقب وانتقل عن طريقهم إلى العثمانيين،⁷ الذين استخدموه في عهدهم الأولى كمنصب رفيع بمعنى القائد صاحب الصلاحيات العسكرية الواسعة، وفي البداية كان يوجد بايلرباي واحد تتمتع بنفوذ واسع وكان يتولّى مسؤولية الجيش وكل ما يتعلّق به.⁸ وكان أوّل من نصب فيه سليمان باشا ابن أورخان،⁹ إذ كان من تقاليد

¹ صابان، المرجع السابق، ص 63.

² بركات، المرجع السابق، ص 158.

محمود عامر، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، قسم التاريخ - جامعة دمشق، عدد 117-118، كانون الثاني - حزيران 2012، ص 369.

³ بركات، المرجع السابق، ص 159-159.

⁴ بيات، الدولة العثمانية...، ص 49.

⁵ بيات، الدولة العثمانية...، ص 65.

⁶ نور محمود زناتي، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 43.

⁷ حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، ط 1، القاهرة، مصر، 2004، ص 35.

⁸ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

زناتي، المرجع السابق، ص 35.

⁹ مجيب المصري، المرجع السابق، ص 35.

السلطين العثمانيين الأوائل منح حكم الأقاليم إلى الأمراء الملكيين من أبنائهم وأخوانهم، وإطلاق اللقب على وارثهم.¹

وقد ارتبط بروز هذا اللقب في الدولة العثمانية بتوسعها الجغرافي، وصعوبة ربط إدارة الأقاليم بالمركز، وازدياد عدد وحداتها الإدارية التي كانت متمثلة في اللواء (السنجق) الذي تنتظم فيه الاقطاعات العسكرية، وكان يرأسها السنجق بك أي أمير السنجق المسؤول عن حفظ الأمن العام وقيادة التيماريين أثناء الحروب.²

ومنذ عهد السلطان مراد الأول (1360-1389م) استحداث بايلربايك الروملي في 1362م، كوحدة إدارية تضم مجموعة السناجق الواقعة في منطقة البلقان، وعيّن عليها بايلربايا³، وأصبح اللقب غير مخصص للأمراء، بل لحكام الأقاليم.⁴

وبعدما كان البايالربايات يعينون من العرق التركي، أصبح المنصب منذ عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481م)⁵ يمنح للعناصر القادمة من الدفشمرة⁶، بعد تدرجها في الوظائف.⁷ كما احتفظ بايلرباي الروملي والأناضول بتقدمهما على البقية ممن عينوا فيما بعد، وكانا يقودان جيوش الولايات الأوربية والأسبوية على الترتيب في أوقات الحرب.⁸

كما حدّد قانوننامه الفاتح المناصب التي يفتح لها طريق الترقية إلى رتبة البايالرباي، وهي: "دقتردار المال والنشانجي إذا كان برتبة أمير (السنجق) والقاضي الذي يتقاضى يوميا

¹ جب وباون، المرجع السابق، ص 215-216.

² عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 115-116.

عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 55.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 124-125.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 249.

كان أول من منح هذا اللقب بصفة حاكم مقاطعة "لالا شاهين" مع رتبة الباشوية. وفي عهد السلطان يلدرم بايزيد (1389-1402م) أقيمت ثاني بايلربايك في إقليم الأناضول عام 1393م. أنظر: بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 49.

⁴ جب وباون، المرجع السابق، ص 215-216.

⁵ حكم خلال فترتين، الأولى ما بين (1444-1446م) والثانية ما بين (1451-1481م).

⁶ الدفشمرة، هو نظام اتبعته الدولة العثمانية وذلك عن طريق جمع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و15 سنة، وتتوفر فيهم اللياقة البدنية، من مناطق الروملي (البلقان)، وعند وصولهم إلى إسطنبول يتم إدخالهم في دين الإسلام وتعليمهم في مدارس خاصة ليصبحوا فيما بعد إداريين أو عسكريين. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 115.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

⁸ دوسون، المرجع السابق، ص 126.

خمسمائة أقة وأمير سنجق الذي تبلغ سنويته أربعمائة ألف أقة...¹

وبالتالي أصبحت الرتبة متاحة للعديد من المناصب كالأغوات ورجال الدولة المستخدمين في الوظائف القلمية، باعتبار أنّ نفس القانوننامه يسمح لهؤلاء أن يصبحوا أمراء سناجق براتب أدناه أربعمائة ألف أقة.²

وقد استخدم لقب البيلرباي منذ عهد السلطان محمد الفاتح كرتبة تمنح لكبار رجال الدولة³، لاسيما مرتبة بايلرباي الرومي التي أضحت حسب ما نلمسه من قانوننامه الفاتح يعادل درجة الوزير، وأنه من أعلى الرتب للترقية.⁴

ومما يبرز مكانة البيلرباي أيضا هو أنه كان يحق لمن يحمل الرتبة حضور اجتماعات الديوان الهمايوني إذا اقتضى الأمر، ويمكنه الاحتفاظ بهذا الحق حتى بعد تقاعده، مع تراجع في مقامه الذي يصبح دون مقام الوزير والنشانجي.⁵

كما كان يصاحب لقب البيلربايات في الفرمانات العديد من عبارات التبجيل والتشريف، تعكس تلك المكانة والأهميته في إدارة الولاية وتمثيل السلطان فيها، وهو ما نجده في الفرمانات المرسله إلى الجزائر⁶، والذي جاء مطابقا لما سنّ في قانوننامه الفاتح "ويكتب لأمر الأمراء أمير الأمراء الكرام، كبير الكبراء الفخام، والقدر والاحترام، صاحب العز والاحتشام، المختص بمزيد عناية الملك العلام، بكلكرك قرمان دام اقباله..."⁷ ويكتب لأمر السناجق "قدوة الأمراء الكرام، عمدة الكبراء الفخام، ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام، المختص بمزيد عناية الملك العلام،... أمير سنجق.... دام عزه..."⁸

¹ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

² بيات، المرجع السابق، ص 52.

³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

⁴ ممن كانوا يصلون إلى هذه الرتبة الباش دفتر دار، حيث يذكر "قانون نامه الفاتح" أنّ «الباش دفتر دار هو رئيس الدفتردارية، وهو في مقام رتبة أمير أمراء الرومي...". أوغلي، المرجع السابق، ص 537.

⁵ ورد ذلك في "قانون نامه الفاتح"، وخص البيلربايات الذين بلغوا رتبهم عن طريق التدرج حسب الأصول. أوغلي، من تاريخ، ص 536.

⁶ م.و.ج/مج 3205، وثيقة 9، تاريخ بتاريخ 9 ربيع الثاني، 1174 هـ/18 نوفمبر 1760 م.

⁷ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 547.

⁸ نفسه.

كما تستحضر هذه الفرامانات، ومنها أيضا المرسله إلى الجزائر الصفات الشخصية لأصحابها والتي تدل على مهاراتهم وقدراتهم: مثل "فكرك الثاقب ورأيك الصائب.... بكمال فراستك وجمال كياستك ... بمقتضى وفورجلادتك وشهامتك الكامنة في جبلتك"¹، "... فقد أحيل إلى رأيه الصائب كافة أمور تلك الديار نظرا لكمال فراسته وشجاعته وحسن ديانته وعدالته..."².

وارتبط بمنصب البايبراي منصب أمير السنجق (أمير اللواء)، الذي يمنح طوغا واحدا، وهو مكلف بإدارة الوحدات الإدارية الأصغر التي تعرف بالسنجق (اللواء)، والتي يكون عدد منها الإيالة، فيكون بذلك أمير اللواء تحت رئاسة البايبراي.³

• لقب الباشا:

أ- المعنى اللغوي والدلالي:

تختلف الدراسات في أصل اشتقاق لفظة الباشا لفة، فمنها من تعيد أصل الكلمة إلى اللغة الفارسية القديمة من كلمة "بادشاه" التي تعني الملك⁴، أو الكلمة المركبة "پا" التي تعني القدم أو الأساس، "وشاه" التي تعني الملك مكونة معنى أساس الملك.⁵ ومنها من تعيد أصل الكلمة إلى اللغة التركية القديمة في كلمة "باش" التي تعني الرأس أو الرئيس، والزعيم والقائد أو الأساس.⁶ أو إلى كلمة "باش أغا" التي تعني الأخ الأكبر⁷، حيث جرت العادة عند الأتراك الأوغوز أن يطلق اللقب

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/ 1565م.

² أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 6، حكم 973، ت، تاريخ 7 رمضان 976هـ/ 23 فيفري 1969م. وكان المقصود في هذه الأمثلة حسن بن خير الدين باشا

³ حماش، العلاقات... المرجع السابق، ص50.

جب وباون، المرجع السابق، ص216.

⁴ مجيب المصري، المرجع السابق، ص28.

⁵ حسن حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الاصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سبتمبر 1999، ص34.

وقد بني هذا التأويل على أساس أنه في الفارسية القديمة كان الموظفون يسمون على نفس المنوال مثل عيون الملك.

أنظر: بركات، المرجع السابق، ص81.

⁶ صابان، المرجع السابق، ص52.

وتلحق الكلمة بالوظيفة أو بعدها، مثل باش كاتب، وحكيم باشي.

⁷ بركات، المرجع السابق، ص81.

على أول من يولد لديهم، وفي ذات السياق "باشك أغا"¹، أو إلى كلمة "باشكال" التي تعني الحاكم العسكري، والتي استعملت كلقب عسكري لكبير الأغوات.² علما أنّ كلمة "أغا" ذات الأصول الفارسية هي الأخرى تعني الأخ الكبير أو الأب والعم والسيد الأمر،³ وأطلقت في التركية العثمانية على كبير البيت والرئيس والقائد وشيخ القبيلة، ثم استعملت عسكرياً لرؤساء الإنكشارية.⁴ ومنه أيا كان مصدر الاشتقاق فهو يتجه إلى مفهوم ومدلول واحد يتحد في معاني الرئاسة والزعامة والقيادة.

ب- تطور استعمال لقب الباشا:

استعملت الدولة العثمانية لقب الباشا كلقب من الألقاب الفخرية، وأصبح أعلى لقب تشريفي بعد ألقاب الأمراء من العائلة السلطانية.⁵ وهناك من يعيد استعمال اللقب إلى القرن 13م، حيث أطلق على الدراويش المحاربين، ثم على زعماء القبائل التركية في آسيا الذين يحملون الصفتين الدينية والعسكرية. ولما كان من عادة الأتراك مناداة ابنهم الأكبر بإسم باشا فقد أطلق على علاء الدين وسليمان الأخ الأكبر والابن الأكبر على التوالي للسلطان أورخان بن عثمان (1326-1360م).⁶

ويعتبر أول ظهور له بمفهومه الإداري عندما عين أورخان علاء الدين وزيراً له وخلع عليه لقب باشا، فكان ذلك بداية لمنح اللقب لرجال السياسة،⁷ وأصبح لقباً يمنح لكبار ضباط الجيش ممن يحملون رتبة أمير لواء،⁸ كما منح لقبطان دريا أو أمير البحر (دريابكي)، والذي كان

¹ وقد أطلق لقب الباشا عند الأتراك أيضاً على إسم الجلالة في القرن 14م، عند الشاعر الصوفي سلطان بن جلال الدين الرومي فخاطبه "أي باشا" (يا باشا) بمعنى يا كبير.

مجيب المصري، المرجع السابق، ص 28.

² بركات، المرجع السابق، ص 81.

³ زناتي، المرجع السابق، ص 11.

⁴ بركات، المرجع السابق، ص 173.

حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 11.

⁵ صابان، المرجع السابق، ص 52.

⁶ جب وباون، المرجع السابق، ص 216، هامش 1.

⁷ بركات، المرجع السابق، ص 82.

⁸ زناتي، المرجع السابق، ص 65.

محمود عامر، المرجع السابق، ص 368.

يعادل رتبة وزير أواخر القرن 16 م.¹

ثمّ منح اللقب بعد ذلك لحكام المقاطعات برتبة بايلرباي، وكان أول من منح اللقب بهذه الصفة لالا شاهين² بايلرباي الرومي سنة 1362 م خلال عهد السلطان مراد الأول (1360-1389 م)،³ وسرعان أن أصبح لقب الباشا امتيازاً يمنح لمرتبتين من أصحاب المناصب العليا هما: حكام الأقاليم (البالربايات) ووزراء الدولة.⁴ وتوسع الدولة العثمانية توسعت الفئة المستفيدة من اللقب إذ أصبح يمنح إلى أصحاب المناصب العليا من المدنيين والعسكريين،⁵ ولكبار الأعيان من غير الوزراء وحتى بعض شيوخ القبائل.⁶

• العلاقة بين الألقاب:

بما أنّ ولاية الدولة العثمانية كانوا مصنفين ضمن الوظائف العليا للدولة وكانوا على درجات متفاوتة فالسؤال الذي يبقى مطروحاً: ماهي العلاقة بين هذه الرتب (الباشوية-الوزارة-البالرباوية) التي لاحظنا مما سبق أنها كلّها مرتبطة بإدارة الإيالات؟ نستنتج مما سبق أنّ الباشوية تعتبر أعلى درجة في التصنيف الإداري العثماني للوظائف التي تنوب عن السلطان ويعبر عنها بلقب "باشا" الفخري. وكان الباشوات الذين يعيّنون لحكم الإيالات على مستويين،⁷ يتميزان بعدد من الأطواغ،⁸

¹ قبودان دريا أو قبطان باشا هو القائد الأعلى للأسطول العثماني، استخدم اللقب في القرن 16 م محل دريا بك أي أمير البحر، أنظر: مجيب المصري، المرجع السابق، ص 107-108.

² عاش ما بين (1330-1388 م)، كان مريباً للسلطان مراد الأول (1360-1389 م) وهو سبب تسميته ب"لالا" وهو اللقب الذي كان يطلق على الذين يقومون بتربية وتعليم الأمراء أبناء السلاطين في السراي، ثمّ عين قائداً عسكرياً للجيش العثمانية، نجح في العديد من الفتوحات العسكرية، ثمّ قلد حكم بايلربايلك الرومي بتربية باشا. أنظر: جب وباون، المرجع السابق، ص 116. وأيضاً: المصري، المرجع السابق، ص 35، 119.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 125.

بركات، المرجع السابق، ص 82.

⁴ حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 34.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 125.

⁶ صابان، المرجع السابق، ص 65.

⁷ حماس، العلاقات...، المرجع السابق، ص 50.

⁸ الطوغ: يكتب في المؤلفات العربية طوخ، وهو علامة مميزة لمقام الحكام والوزراء والأمراء والولاة في الدولة العثمانية، يتمثل في خصلة من ذيل الحصان تحمل على سارية تعلوها كرة أو نجمة مذهبة، وترافق منحه امتيازات وبروتوكولات التعيين في الدرجة، وفي المواكب الرسمية، وكان لكل مقام عدد من الأطواغ حسب منزلتهم، فللسلطان مثلاً سبعة وقيل ستة، وللصدر الأعظم خمسة...، واعتبرت من الامتيازات لأنه لم يكن يترتب على العزل من المنصب سحب الأطواغ إلا إذا كان العزل بجرم.

التي ترمز إلى التولية والسلطة التي يمنحها السلطان وما يترتب عنها من امتيازات الدرجة أو المقام، وهي على الترتيب:

- رتبة الوزير، وتمنح ثلاثة أطواع¹، حيث كان بعض الوزراء يعينون بعد سليمان القانوني لحكم الإيالات الممتازة، ثم توسعت العملية لتشمل الإيالات الأخرى،² ويعرفون أيضا بوزراء الخارج، وهم في هذه الحالة يجمعون بين رتبة الوزارة ومهام وظيفة البيلرباي الإقليمية ضمن درجة الباشوية.

- منصب البيلرباي أو أمير الأمراء يمنح طوغين،³ وهذا المنصب مكلف أساسا بإدارة الإيالة مدنيا وعسكريا. ويمكن للبيلرباي أن يرقى إلى رتبة وزير، فإذا بقي في إدارة الولاية جمع بين المنصب والرتبة،⁴ أو يكلف بمهام أخرى فيلتحق بوزراء الداخل.⁵ علما أن رتبة بايلرباي الروملي احتفظ بها كرتبة تدرجية باعتبارها أعلى الرتب للترقية إليها كما سبق ذكره⁶.

من خلال ما سبق فإن مهام الدولة في المفهوم العثماني ارتكزت على هدف ضبط العلاقات الاجتماعية، والحفاظ على الأمن العام والاستقرار الداخلي، بما يضمن تحقيق العدالة، ومن ثم على العلاقة القائمة بين الحاكم الممثل في شخص السلطان وحاشيته، والمحكوم الممثل في الرعايا على اختلاف أعراقهم وديانتهم، والحفاظ على تلك العلاقة دون التدخل في خصوصيات بنيتهم الاجتماعية وأعرافها. وقد شغل السلطان في هذا المفهوم قمة النظام، بجمعه للسلطات السياسية والإدارية والعسكرية بالإضافة إلى الصلاحيات القضائية بحكم منصبه، وتشكلت وفقا هذه الركاز مختلف مؤسسات الدولة بوظائفها وتخصصاتها التي لم تخرج عن المجال السياسي الإداري، والمالي والعسكري والقضائي.

أنظر: دوسون، المرجع السابق، ص 127. وأيضا: بركات، المرجع السابق، ص 66، هامش 1.

¹ عرف وزراء القبة أو الديوان بوزراء الداخل ووزراء الأقاليم بوزراء الخارج، والاثنين في نفس المرتبة، أنظر: بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 55. وأيضا: جب وباون، المرجع السابق، ص 216.

² حماس، العلاقات... المرجع السابق، ص 50-51.

³ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 55.

⁴ جب وباون، المرجع السابق، ص 217.

⁵ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

⁶ ممن كانوا يصلون إلى هذه الرتبة الباش دفتر دار، حيث يذكر "قانون نامة الفاتح" أن «الباش دفتر دار هو رئيس الدفتردارية، وهو في مقام رتبة أمير أمراء الروملي...". أوغلي، المرجع السابق، ص 537.

المبحث الثاني: مهام ومجال صلاحيات بايلرباي الجزائر من خلال الأوامر السلطانية

كان لأمر أمراء الجزائر وضع يختلف عن غيره من بقية الأمراء في الولايات الأخرى، حيث تمتع بصلاحيات واسعة وامتيازات خاصة به فقط.¹ إذ توزعت سلطته ومجال صلاحياته على الجانبين المدني والعسكري²، واعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية للسلطان في ولايته، وله حق الاشراف شبه المطلق على الشؤون الإدارية والاقتصادية والعسكرية، والرئاسة على جميع الموظفين في الولاية³.

حيث يذكر عبد الرحمان باشا التوقيعي في "قانونامة"، أنّ من أهم وظائف الوالي حماية الرعايا والقضاء على الظلم وإدارة الولاية. كما يبين أن أمراء السناجق والقضاة وسائر الإداريين في الولاية يأترون بأمره⁴.

ويمارس الوالي في الجزائر مهامه التي من خلالها يكتسب هذه السلطة وفقا للفرمانات والأوامر السلطانية⁵ الواردة من الباب العالي⁶، وكان ملزما بها ويعمل بموجبها⁷.

¹ إلتز، المرجع السابق، ص 147.

² جب وباون، المرجع السابق، ص 288.

³ رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1414هـ/1994م، ص 34.

⁴ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 254.

⁵ تمّ الرجوع في هذه الدراسة إلى رصيد الوثائق المتمثلة في دفاتر المهمة، والخط الهمايوني، الموجودة في الأرشيف الوطني الجزائري، أو التي تمّ نشرها من طرف العديد من الباحثين، وهي عبارة عن الأوامر السلطانية التي كانت موجهة إلى أمير أمراء الجزائر، أو موظفيها السامين العسكريين ومنها التي كانت موجهة إلى القضاة أعيان الجزائر وكبرائها. أنظر مثلا: أ.و.ج. ر.ع. م. 12د، حكم 1088، تاريخ 979هـ/1572م.

⁶ استخدم العثمانيون كلمة باب للدلالة على الإدارة أو الدائرة الحكومية فأطلق على السراي الباب الهمايوني، وعلى دائرة المالية باب دفتري. وقد استخدم في المصادر مصطلح باب همايوني، باب آصفي للدلالة على البلاط السلطاني، وفي عهد السلطان محمد الرابع (1648-1687م) أنشئ مبنى قريب من سراي السلطان وخصص جناح منه لإقامة الصدر الأعظم مع أسرته، وخصصت بقية أجنحته لاجتماع كبار الموظفين المكلفين بتصريف شؤون الدولة والمكاتب الملحقة بهم، وبدأ في استخدام مصطلح الباب العالي أو باب الباشا في منتصف القرن السابع عشر للدلالة على المقر الإداري الرسمي للصدارة العظمى، كما استخدم الغرب الاصطلاح للدلالة على الحكومة العثمانية عموما (sublime porte) وانتشر استخدامه، أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 206.

كما استخدمت عبارة "دركاه عالي" للدلالة على القصر السلطاني. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 110، 111. وهو ما يفسر ترجمة المصطلح الوارد في وثائق المهمة دفتري خلال القرن 16م إلى الباب العالي.

⁷ إلتز، المرجع السابق، ص 147.

وتعتبر هذه الأوامر السلطانية، من المصادر الأساسية لمعرفة المهام التي توكل اليه وتحديد نطاق صلاحياته. حيث تمكنا مضامينها من استنتاج هذا المجال حيث وردت فيها عبارات صريحة نذكر منها مقاطع من بعض الأوامر الموجهة الى حسن باشا:

- "... عند وصول حكيم الشريف الواجب الامتثال أن تجد في تنظيم أمور البلاد وترقية أحوال العباد كما سبق بكمال فراسة، وجمال كياسة، وأن تظهر كل مساعيك الجميلة شأن حفظ وحراسة البلاد، وصيانة الرعية لأجل دفع الأعداء، وقمع أهل الفساد بمقتضى وفور جلادتك وشهامتك، وشجاعتك الكامنة في جبلتك... وعليك أيضا بذل مقدورك في سبيل حفظ وحراسة القلاع وبقاع الشواطئ التابعة لولايتك...".¹

- وفي أمر موال إلى كبراء الجزائر جاء فيه: "... نظرا لاعتمادى الهمايوني اتجاه أمير الأمراء الكرام حسن باشا دام إقباله أمير الأمراء الحالي بالولاية المعمورة المنصب عليها بموجب حكيم المطاع، فقد أحيل إلى رأيه الصائب كافة أمور تلك الديار نظرا لكمال فراسته وشجاعته وحسن ديانته وعدالته...".²

وفي ذات السياق يوجب على الرعية في مقدمتهم كبراء الجزائر، وهم حسب تعبير نفس الأمر علماء وسادات الجزائر وأهاليها، بالطاعة والامتثال لأوامر البايلىباي ومؤازرته، في عبارة "وأمرت حال وصول حكيم الشريف الواجب اتباعه أن تقبلوا وتقبلوا على المذكور، وأن تمتثلوا لأقواله لما يراه مناسبا بشأن نظم وانتظام وضبط وربط تلك الديار ودفع أهل الفساد والعناد، وأن تؤازروه من أجل اصلاح البلاد والأتخرجوا عن أوامره وأن تطيعوه وتنقادوا إليه بما يختص بشؤون تلك الديار".

ومن خلال هذه النماذج يمكننا أن نستقرئ أن البايلىباي في الجزائر قد تمتع بتفويض شامل بإدارة البلاد وتسيير شؤونها من جميع النواحي التنظيمية والأمنية وفي تحقيق العدل وحماية الدين ورعاية وشؤون الرعية، وهو ما يعكس صلاحياته الواسعة وشبه المطلقة، حيث ترك الأمر لسلطته التقديرية حسب ما يراه مناسبا وما تمليه الظروف، معتمدا على مقوماته

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 6، حكم 973، تاريخ 7 رمضان 976هـ/23 فيفري 1569م.

وكفاءته الشخصية المتمثلة في الفراسة والشجاعة وحسن الدين والعدالة، كما يبرز طبيعة العلاقة التي تصوّرها هذه الأوامر بين البايبراي والرعية وتطمح إليها.

أما إذا فصلنا في هذه المهام وفق ما احتوته دفاتر المهمة المتعلقة بالجزائر، فقد شملت:

1- مهمة التنسيق والمراقبة الإدارية:

وهي من المهام الضرورية لتحقيق أهداف الدولة، فمن خلالها يضمن تعاون الوحدات الإدارية وأقسامها ووحدة عملها دون تداخل أو تعارض فيما بينها أو بين الاختصاصات الإدارية. ويظهر هذا أولاً في رئاسته للديوان وفي:

* عملية المراقبة والتفتيش:

فهو يقوم دورياً بإرسال التقارير المتعلقة بأمر الولاية وما يحدث فيها إلى الديوان السلطاني.¹ كما يشرف على مراقبة أمراء السناجق وباقي رجال الدولة في ولايته²، وكان هؤلاء الأمراء يدخلون تحت إمرته في حالة الحرب³، ما يعني أن سلطته الأولى عليهم هي سلطة عسكرية حربية.

وله صلاحية التفتيش والتحقيق في أمر الشكاوى التي يقدمها الرعايا في حقهم والأمر في الإجراءات اللازمة اتجاه تجاوزاتهم، ومن أمثلة ذلك ما ورد في إحدى المهمات: "حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب وقاضي لواء تنس، يقضي بضرورة النظر في أصحاب الدعاوى ضد قائد اللواء المذكور وضرورة التفتيش"⁴.

وكان البايبراي يعمل في هذا المجال بالتنسيق مع القاضي، خاصة فيما يتعلق بالرعية⁵، وحماية أملاك الدولة وأموالها دون الإضرار بالرعية⁶.

¹ بثينة عباس، "نظام الحكم والادارة في الوطن العربي"، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 71، 2011، ص 153.

² De Grammont.Op.cit.p.120.

³ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 52.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 22، حكم 671، تاريخ 981هـ/1573م.

⁵ نفسه.

أ.و.ج/ر.ع/م.د 30، حكم 531، 422، تاريخ 985هـ/1577م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 30، حكم 423، تاريخ 985هـ/1577م.

أ.و.ج/ر.ع/م.د 36، حكم 108، تاريخ 987هـ/1579م.

كما كان يحرص على متابعة إجراءات محاسبة أمير الأمراء السابق¹، والإشراف على مخلفاته أو ميراثه في حالة وفاته، ومتابعة أمر الشكاوي ضده، ومثال ذلك الحكم الذي أرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب القاضي ب: "إرسال الأمير السابق للولاية رمضان... وفي حالة وجود شكاوي ضد المشار إليه يجب احضار أصحابها إلى الأستانة لاستعادة حقوقهم"²، وكان أمير الأمراء رمضان قد قدم فيه الوالي الأسبق أحمد تقريرا، يخص المالية وضرورة استرجاع أموال ميرية سلمت إليه من طرفه.³

* مساهمته في التعيين والتوظيف:

رغم أن التعيينات التي تخص الوحدات الإدارية والعسكرية خلال القرن السادس عشر كانت من صلاحيات السلطان، إلا أن البايبراي كان يلعب دورا مهما فيها، وهو ما أدى فيما بعد إلى انتقال هذه الصلاحية له، حيث أصبح شبه مستقل من حيث تعيين وعزل البايات في ولايته⁴، واسناد الحكم إلى شيوخ العشائر وحكام المدن⁵

فقد فوّض للبايبراي حق التعيين بالشروط والمعايير التي يحددها السلطان⁶، مثل منحه حق تعيين الدفتر دار على أن يكون من فئة الكراغلة وبشرط كفاءته في نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الإدارية وأن لا يكون ممن يعرف باثارة الشغب والفتن⁷

كما كان البايبراي يقترح أمراء الألوية أو القياد، باعتباره أدرى بكفاءتهم ومشاركاتهم العسكرية في الحروب، التي هي من معايير التعيين، وكانت عمليات التعيين والترقية في المهام وفي الاقطاعات العسكرية تتم بنفس الطريقة⁸، والأمثلة في ذلك كثيرة نذكر منها:

¹ بومدين زبيري، نظام الحكم والإدارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر-الدولة العثمانية والمشرق-، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 76.

² أ.و.ج/ر.ع/م د 30، حكم 496، تاريخ 985هـ/1577م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م د 28، حكم 538، تاريخ 984هـ/1576م.

⁴ إلتز، المرجع السابق، ص 147.

⁵ بئينة عباس، المرجع السابق، ص 153.

⁶ De Grammont.Op.cit.p.120.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م د 43، حكم 148، تاريخ 988هـ/1580م.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م د 02، الأحكام 563 و564 و565 و566، تاريخ 963هـ/1556م

م.د 12، حكم 15، تاريخ 978هـ/1571م.

م.د 14، حكم 38، تاريخ 979هـ/1571م. أنظر أيضا الأحكام الواردة في الدفاتر 4، 13.

- تعيين يحيى أمير لواء مديّة بتزكية من البايلىرياي محمد باشا، بأنه يصلح للمنصب من كل الوجوه¹.
- تعيين القايد حسن على رأس لواء بجاية بتزكية من صالح باشا، بعد ما أبلاه في فتح قلعتها في 1555م².
- وكذلك تعيين محمد كشاش على لواء بسكرة استجابة لطلب أمير الأمراء محمّد باشا³.
- وإقرار داود على إمرة لواء تنس بعد طلب رمضان باشا الإبقاء عليه⁴.
- وتزكية صالح رايس لمي رايس في خطاب يشير فيه إلى مهاراته ويعرض فيه تأهيله لرتبة رئيس في الجزائر⁵.
- والحصول على أمر بإبقاء جواويش أمير أمراء جزائر الغرب في رتبهم ورواتهم استجابة لمطلب الأمير المذكور⁶.

2- تحقيق الأمن والنظام ورعاية شؤون الرعية:

من أهمّ وظائف الدولة الحفاظ على النظام العام من جميع جوانبه، بداية من الأمن العام، وبالتالي حماية الرعية ومن ثمّ البلاد من أيّ شيء يلحق الضرر في أمنهم وطمأنينتهم، وضمان ممارستهم لحقوقهم وحرّياتهم تحت رعايتها.

وقد ارتبطت مهمة النظام العام بمضمون مهام الدولة من وجهة النظر العثمانية وطبيعتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت في شكلها العام تتمثل في الدفاع عن المجتمع وحمايته كوحدة متكاملة من كل الأخطار، دون التدخل أو المساس بالحرّيات الشخصية والنشاطات الاجتماعية.

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 2، حكم 1994، تاريخ 964هـ/1557م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 02، حكم 565، تاريخ 963هـ/1556م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 25، حكم 1164، تاريخ 981هـ/1574م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 25، حكم 3100، تاريخ 982هـ/1574م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 02، حكم 540، تاريخ 963هـ/1556م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 42، حكم 83، تاريخ 989هـ/1581م.

وانطلاقاً من هذا الأساس اعتبرت مهمة السهر على تحقيق الأمن، والحفاظ على النظام الداخلي على رأس الواجبات والأهداف التي يشرف عليها البيلرباي باعتباره مفوض السلطان وممثل الدولة، بالإضافة إلى رعاية شؤون رعيته في ولايته ومنع التجاوز ضدها¹، وتوسع هذا الجانب إلى تنظيم نشاط الرعية وضرورة مراقبته².

وتؤكد ذلك العديد من الأوامر التي تضمنتها وثائق المهمة المعتمدة في هذه الدراسة، منها: ما يخص مهمة الصالح العام ومنفعة الرعية والأموال الميرية: "... واعمل لصالح العام ولمنفعة الرعية والأموال الميرية... ولا تخالف في هذا الميدان أوامري الشريفة الخاصة بهذه القضية"³

وما يخص مهمة العمل على تنظيم أمور البلاد وحراستها والترفيه عن أحوال العباد والتصدي لكل ما يمس بأمن وسلامة الرعية بمختلف الطوائف، ونقتطف في هذا الجانب هذه العبارات:

"أمر إلى حسن باشا أمير أمراء جزائر الغرب بتنظيم أمور البلاد وحراسته والترفيه عن أحوال العباد لأجل دفع ضرر الأعداء وقمع الفساد."⁴

"الاهتمام بها وحفظ البلاد وصون العباد ودفع المحن والرزايا عن جميع الرعايا..."⁵.

"... في سبيل حفظ وحراسة تلك الديار الجليلة الاعتبار والعمل على أمن وتأمين الرعايا والبرايا..."⁶.

"... كما ينبغي ضبط وصيانة الرعايا والبرايا وسائر الطوائف للحيلولة دون وقوع ما يبعث على الاحتلال"⁷.

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 1088، تاريخ 7 ذو القعدة 979هـ/22 مارس 1572م. زيري، المرجع السابق، ص 78.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 10، حكم 266، تاريخ 979هـ/1572م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ/1572م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571م.

"... وبذل الجهود لدفع ورفع ضرر وفساد الأعداء على أحسن وجه...".¹

ولم تغفل تلك الأوامر أيضا عن الجانب الديني فهي تعكس واجب حماية الدين وكذلك الحياة المعنوية والأخلاق العامة بالمجمل بما يقتضيه الانتماء الديني والبيئة الأخلاقية السائدة في المجتمع، فهي تكلف البايلر바이 ببذل السعي والجدّ والاقدام والاهتمام في سبيل كافة الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي المبين، والاجتهاد وبذل النفس والنفيس لحماية²، والعمل على إحياء شرائعه³ وعدم التعرض لأي شخص الا بحسب الشريعة⁴

كما حدّدت تلك الوثائق الهدف الرئيسي من كل ذلك، وهو حفظ وحراسة البلاد والعباد ودفع ضرر الأعداء وقمع الفساد والحيلولة دون إلحاق أهله الضرر بالأهالي⁵، حيث تذكر بعضها ذلك بصريح العبارة على نحو: "... كي لا يلحق والعياذ بالله تعالى بأي مكان من البلاد أو الولاية أيّ ضرر وأذى من قبل الكفار أصابهم الدمار... للحيلولة دون وقوع ما يبعث على الاحتلال"⁶، "... وبذل الجهود لدفع ورفع ضرر وفساد الأعداء على أحسن وجه"⁷

ولعل أهم هدف من ضبط الرعايا والطوائف والعمل على استمالتهم تحت راية واحدة هو سيادة العدل وإزالة الخلافات بين طوائف الرعية⁸، وتحقيق وحدة الصف حتى لا يخترقه الأعداء وينتج عن ذلك احتلال البلاد⁹.

وفي نفس الوقت حدّدت الأوامر الموجّهة إلى البايلربايات الطرق والوسائل التي يحقق عن طريقها هذه الأهداف، ونلخصها في:

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 639، تاريخ 980هـ / 1573م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ / 1572م.

م.د 21، حكم 640، تاريخ 980هـ / 1573م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 10، حكم 266، تاريخ 979هـ / 1572م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 642، تاريخ 980هـ / 1573م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ / 1572م.

م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ / 1565م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ / 1571م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 639، تاريخ 980هـ / 1573م.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م.د 48، حكم 47، تاريخ 990هـ / 1583م.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 640، تاريخ 980هـ / 1573م.

م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ / 1571م.

- التأكيد على ضرورة التقصي والنظر في الأمور والتحقيق فيها على الوجه المطلوب قبل اتخاذ أي إجراء،¹ وقد يشرك في هذه العملية القاضي وفقا لتخصصه². ومن خلاله ذلك فوض للبايلرباي صلاحيات اتخاذ التدابير الصارمة في هذا الصدد وتعيين الموظفين اللازمين لتوفير الأمن في الايالة، باعتبار أن ذلك من مهامه الأساسية³، واتخاذ الإجراءات المناسبة ووفق ما يمليه الشرع والقانون⁴.

- الحرص على ربط علاقة طيبة مع الرعية والعمل على الاتحاد والاتفاق مع الأمراء والأكابر والأعيان والمشايخ والعساكر، واحسان معاشرتهم ومودتهم⁵، ومن ذلك أيضا التعامل الحسن مع الرعية⁶، واعطاء كل واحد ما يستحق وما بذله من اجل اعلاء كلمه السلطان واوامره، وصيانة السلطنة⁷.

وفي نفس الوقت تؤكد هذه الأحكام على فرض القيود والضوابط على نشاط الرعايا بهدف حماية النظام العام في المجتمع⁸، ومعاقبة كل من يظهر العصيان لأوامر الدولة وعدم طاعتهم لها، والعمل على اصلاح أمورهم، على أن يكون العقاب بما يمليه الشرع الشريف دون التعدي على من كان مسالما⁹. ويكون ذلك إما بإحسان معاملة واستمالة مشايخ الأعراب العصاة الطغاة في مختلف الأماكن والانحاء بقدر الإمكان وحسب الظروف¹⁰، وحتى ينصرفوا لعملهم وكسبهم¹¹، وإما باعتقال ومعاقبة كل من ثبتت خيانتته أو جرمه، ويسعى لإيقاظ الفتنة

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 7، حكم 67، تاريخ 975هـ/1568م.

³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

⁴ زبيري، المرجع السابق، ص 78.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 639، 640، تاريخ 980هـ/1573م.

م.د 46 صحيفة 326، تاريخ 17 محرم 990 هـ/ 11 فيفري 1582م. عن عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009، ص 256.

⁶ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 54.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1572.

م.د 46، صحيفة 326، تاريخ 17 محرم 990 هـ/ 11 فيفري 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 256.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

⁹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 642، تاريخ 980هـ/1573م.

¹⁰ أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 645، تاريخ 980هـ/1573م.

¹¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571م.

أنظر أيضا أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 640، تاريخ 980هـ/1572م.

والفساد¹، وإما اخماد تمردهم بمقاتلتهم المستمرة².

3- مهام عسكرية:

تعتبر المهام العسكرية هي المهام الأصلية لارتباطها بنشأة منصب البايبراي وتطوره في الدولة العثمانية، والذي أخذ الصبغة العسكرية الاقطاعية منذ بداياته، وبما أنّ القرن السادس عشر تميّز بكثرة الحروب التي لم تنقطع إلا لفترات قصيرة، فإنّ البايبراي كان في معظم أوقاته منشغلا بالحروب أو الإعداد لها³، وكان بذلك القائد العسكري الأعلى في ولايته والقائم على شؤونها العسكرية⁴، وهو المسؤول عن مهام الدفاع عن الولاية، حيث فوّضت اليه مهمة حفظها وحراستها وحمايتها من الاعداء⁵.

ومع وجود مؤسسة عسكرية كان على البايبراي العمل على توحيد الصف مع أمراء وعساكر الولاية لتحقيق هذه الأهداف⁶، والعمل على تحقيق النظام بين الجنود⁷، عن طريق:

- الاهتمام بشؤون الجند ورؤساء الكتائب والفرق العسكرية⁸،
- مراقبة الضبط والربط عند القوّات الموجودة في البلاد⁹،
- الحرص على مرتبات الجند وغيرهم من أصحاب الرواتب¹⁰،

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 642، تاريخ 980هـ/1573م.

² م.د 46، صحيفة 326، تاريخ 17 محرم 990هـ/11 فيفري 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 256.

³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 52.

أوزورتا، المرجع السابق، ص 618.

زبيري، المرجع السابق، ص 72.

⁵ أنظر مثلاً: أ.و.ج/ر.ع/م.د 06، حكم 973، تاريخ 976هـ/1569م.

م.د 10، حكم 164، تاريخ 979هـ/1572م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 555، تاريخ جمادى الأولى 979هـ/سبتمبر 1571م.

م.د 46، صحيفة 326، تاريخ 17 محرم 992هـ/11 فيفري 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 256.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 254.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م.د 46، حكم 326، تاريخ 990هـ/1582م.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 30، حكم 422، 423، تاريخ 985هـ/1577م.

م.د 48، حكم 140، تاريخ 990هـ/1582م.

¹⁰ محمّد ميلودي، الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

– تاريخ وحضارة-، جامعة قسنطينة، 2018-2019، ص 49-50.

- الإشراف على توزيع الغنائم بالعدل تفاديا للخلافات بين الطوائف العسكرية والمسؤولين في الولاية¹.

- العمل على إلقاء القبض على المفسدين الذين يحاولون التصدي لتنفيذ الأحكام، ويسعون لنشر الفساد والضلال بين العساكر².

كما أكدت الأحكام في إطار الاستعدادات العسكرية على إشرافه على إقامة التحصينات ضد كل الأخطار المحتملة، ومنها تعمير القلاع وتحصينها في الأماكن اللازمة وتهيئة عدتها وعتادها³، وبناء الأبراج وتطهير الخنادق ومواقف المدافع⁴، وتعيين العساكر فيها وفي أماكن الحراسة⁵. وكل ذلك بهدف حفظ وحماية البلاد وصيانة الرعية، وتحسبا لاستغلال أي ثغرة من طرف الأعداء⁶. وفي أوقات الحرب، يتحوّل البايلرباي إلى قيادة قوات ولايته، فكان عليه الإشراف على تهيئة الجنود وتجهيزهم، والمشاركة رفقة أمراء ألويته وجنودهم في الحملات والحروب السلطانية⁷.

وتبعاً لهذه المهام كان عليه ارسال قطع من الأسطول المجهزة، وإمدادها بالرجال والعتاد وتعيين القيادات لكل واحدة منها، للالتحاق بالأسطول الهمايوني، وحماية سواحل الدولة من الهجومات الصليبية⁸، وصدّ أي نجدة تصل إلى أساطيل الأعداء⁹.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 46، حكم 326، تاريخ 990هـ/ 1582م.

م.د 48، حكم 140، تاريخ 990هـ/ 1582م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 422-423، تاريخ 985هـ/ 1577م.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 15، تاريخ 978هـ/ 1571م.

م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/ 1571م.

م.د 21، حكم 639، تاريخ 980هـ/ 1573م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 640، 645، تاريخ 980هـ/ 1572م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 15، تاريخ 978هـ/ 1571م.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د 22، حكم 359، تاريخ 981هـ/ 1574م.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 254.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د 21، حكم 503، تاريخ 980هـ/ 1572م.

م.د 23، حكم 783، تاريخ 981هـ/ 1574م.

م.د 42، حكم 82، تاريخ 989هـ/ 1581م.

⁹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/ 1565م.

م.د 21، حكم 503، تاريخ 980هـ/ 1572م.

م.د 23، حكم 783، تاريخ 981هـ/ 1574م.

م.د 42، حكم 82، تاريخ 989هـ/ 1581م.

كما كان عليه أن يحرص على مراقبة تحركات العدو في المنطقة المتوسطة، والحذر من مكرهم ومباغتتهم¹، بإرسال الجواسيس إلى أنحاء الكفار²، ورصد أخبارهم وأحوالهم وتتبع نشاطهم³، وكشف نواياهم⁴، ومراقبة كل القلاع والشواطئ في الولاية وحراستها، وجمع كل المعلومات التي تسهل حركة الأسطول الهمايوني⁵.

من ناحية أخرى كان البايبرباي يتولى الإشراف على العلاقات الخارجية⁶، واستقبال قناصل الدول الأجنبية، والإشراف على شؤون الأسرى وتسليم تراخيص الافتداء للمفتدين الأجانب⁷. كما أعطي حق التصرف في القضايا الخارجية وفقا لرأيه، خاصة بالنسبة للدول المجاورة كالمغرب الأقصى⁸. مع ضرورة عدم التعرض لأي دولة لها عهد أو إتفاقية مع الدولة العثمانية⁹، وكثيرا ما خصت بالذكر دولة فرنسا¹⁰.

4- مهام مالية:

وبما أن منصب البايبرباي ارتبط بالإقطاع العسكري فإن الاهتمام بالشؤون المالية في الولاية كانت من أهم مهامه واختصاصاته، وفي مقدمتها ما يتعلق بالتيامرات ومداخيلها، ويدخل في ذلك توزيعها وحل الخلافات والمشاكل المرتبطة بها¹¹، وكانت له صلاحية منحها أقرها قانون نامة في عبارة "يرفع أمير أمراء الأطراف عروضها بقصد الموافقة على إعطاء تيمار أو زعامة ولا ترد عروضهم"¹².

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565م.

م.د. 52 صحيفة 271 تاريخ 20 صفر 992 هـ/ 4 مارس 1584 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص ص 261-262.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د. 21، حكم 645، تاريخ 980هـ/1573م.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 3، حكم 139، 966هـ/1559م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 48، حكم 243، 990هـ/1582م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د. 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565م.

⁶ De Grammont.Op.cit.p.120.

⁷ م.و.ج./م.ج/3190، وثيقة 404، دون تاريخ.

ميلودي، المرجع السابق، ص 50.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565م.

⁹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 21، حكم 645، تاريخ 980هـ/1573م.

¹⁰ نفسه.

¹¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 254-255.

¹² "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 547.

لكن بعد سنة 1530م اقتصرت هذه الصلاحية على منح التيمارات الصغيرة¹ التي لا تتجاوز اراداتها ستة الاف أقة²، والتي عرفت بـ "تذكرة سز" أي التيمار دون التذكرة، بينما بقيت صلاحية منح التيمارات الكبيرة مرهونة بكتابة مذكرة "تذكرة" وموافقة الديوان الهمايوني، الذي يرسل البراءة "براءة"³ الخاصة بذلك التيمار، فيطلق عليها اسم "تذكرة لي"⁴، واحتفظ البايلرباي بحق اقتراح أو تزكية لمنح أو زيادة في تيمارات أو مكافئات⁵

ثمّ التخلي عن هذا النظام تدريجيا مع نهاية القرن السادس عشر، وتشير احدى الوثائق التي تنص على: "حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب جاء فيه أمر بعدم توجيه أي شيء من الخواص الهمايونية في الولاية لأحد"⁶، ما قد يعني بصريح العبارة توقيف توزيعها حسب تاريخ الوثيقة، في سنة 984هـ/1576م.

كان من جهة أخرى كان البايلرباي المسؤول الأوّل عن حماية أملاك الدولة وأملاك الأوقاف والإشراف على تحصيل الأموال الميرية والجبائية في ولايته⁷ وفي نفس الوقت يشرف على نفقات الولاية كرعاية العلوفات⁸ أو رواتب الجند والموظفين والبحارة⁹، ودفعها (صرفها) لمستحقها¹⁰، والعمل على إكرام الجنود والتابعين للولاية وتوزيع العطاءات بالعدل على أساس

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

² بئينة عباس، المرجع السابق، ص 153.

³ أصل الكلمة عربي من "براءة" أطلقت في الدولة العثمانية على الفرمانات السلطانية التي كانت تصدرها للتعيين في وظيفة أو منح امتياز. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 59-60.

⁴ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255، 270.

أوغلي، المرجع السابق، ص 703.

⁵ أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د 2، 3، 13.

⁶ أ.و.ج./ر.ع./م.د 28، حكم 118، تاريخ 984هـ.

⁷ أ.و.ج./ر.ع./م.د 12، حكم 15، تاريخ 978هـ/1571م، وحكم 680، 680، 828، تاريخ 979هـ/1571م.

جب وباون، المرجع السابق، ص 288.

⁸ لفظ عربي يعني المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان، ثمّ صارت تدل اصطلاحا في العهد العثماني على رواتب الجند والمدنيين، وكانت تحسب على أساس الأجر اليومي ثمّ صارت تحسب كل ثلاثة أشهر. أنظر: حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 156.

⁹ م.د 47، صحيفة 43، 7 ربيع الأول 990هـ/1 أبريل 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 241.

¹⁰ أ.و.ج./ر.ع./م.د 7، حكم 2462، تاريخ 976هـ/1568م.

م.د 14، حكم 38، تاريخ 979هـ/1571م.

م.د 48، حكم 47، تاريخ 990هـ/1582م.

الرتبة والأقدمية في الخدمة¹، والإشراف على إقامة التحصينات من قلاع وأبراج وتعمير الموانئ وصيانة أملاك الدولة². وزيادة على ذلك، كان عليه إرسال فائض الأموال الميرية إلى خزينة الدولة العثمانية³ وحسب ما تفيد به الأوامر والفرمانات⁴.

وقد أدت هذه المهام إلى اكتساب البايبريائي لسلطة المراقبة من جهة، إذ كان يراقب ويتدخل في تحديد الأسعار وتأمين الغذاء⁵، ومراقبة دفع الرعايا للضرائب والتحري في أسباب عدولهم عن دفعها⁶، ويقوم بمراجعة وفحص السجلات والقيودات المالية التي يشرف عليها الدفتر دار، بما فيها من تحصيل لأموال فدية الأسرى⁷، وتدقيقها وإرسال المبالغ المفروضة على ولايته سنويا إلى اسطنبول⁸. كما كان يكلف بالأمور المالية في الولايات المجاورة، ومن ثم مساعدة دفتريها ومراقبة المباشرين على المالية وضمان قبض الأموال الميرية فيها⁹.

ومن جهة أخرى إلى خضوعه هو الآخر للمراقبة في هذا المجال من الدفتر دار نفسه، مما حددت من صلاحياته في المسائل المالية إلى حد ما¹⁰ خلال المرحلة الأولى المعروفة بمرحلة البايبريائيات، إذ كان الدفتر دار مستقلا في عمله، ويحق له الاتصال المباشر بالعاصمة وتقديم الشكاوي ضده وضد كبار المسؤولين، رغم أن البايبريائي كان يملك حق عزله في حالة الإساءة في استعمال الصلاحيات وكان عليه في مثل هذه الحالة أن يعلم الديوان السلطاني فورا¹¹.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 46، حكم 326، تاريخ 990هـ/1582م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 15، تاريخ 978هـ/1571م.

م.د 21، حكم 640 و645، تاريخ 980هـ/1573م.

م.د 22، حكم 359، تاريخ 981هـ/1574م.

³ جب وباون، المرجع السابق، ص 288.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 828، تاريخ 979هـ/1571م.

⁵ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 34.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

⁷ م.د 34، صحيفة 112، تاريخ 11 صفر 986هـ/19 أبريل 1578م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 241.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م.

بثينة عباس، المرجع السابق، ص 153.

جب وباون، المرجع السابق، ص 288.

⁹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 39، حكم 443، تاريخ 988هـ/1580م. هذه الوثيقة عبارة عن تكليف بمساعدة مصطفى دفتري دار على صب وقيض الأموال الموجودة في حلق الواد، والنظر فيها والتدقيق مع المباشرين على المال فيها.

¹⁰ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 52.

¹¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 188.

5- مهام قضائية:

يعتمد النظام القضائي في الدولة العثمانية على مبدأ فصل القضاء عن المؤسسات الأخرى وخضوعها لشيخ الاسلام، لكن ذلك لم يمنع من أن يكون للسلطان سلطة قضائية بإعتبار أنه كان على رأس السلطات والرابط بينها ، وإن كانت محدودة كما رأينا سابقا، ومن ثمّ أدت عملية تفويض السلطان لصلاحياته للبايلرباي داخل الولاية إلى اكتساب هذه السلطة.

وكان من ضمنها الفصل في شكاوى رعاياه ومظالمهم، فمثّل بذلك قضاء المظالم¹، وكان بمثابة القاضي الأعلى للبلاد²، حيث كان الأهالي إذا تعرضوا إلى الظلم أو الجور يتوجهون مباشرة إلى البيلرباي أو ديوان الايالة، ويقدمون شكاويهم في محضر بتقديم "عرض حال خاص" وبأمر من البيلرباي يمكن أن تجرى محاكمة الأطراف المعنية في ديوان الولاية.³

كما خولت له سلطة التحري والتدقيق في مختلف القضايا، كجرائم القتل، وقضايا الفساد، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وفرض العقوبات اللازمة التي قد تصل إلى القتل أو الشنق بهدف تحقيق العدل والأمن العام⁴

غير أنّ صلاحيته هو الآخر كانت محدودة أمام صلاحيات القاضي⁵، فقد كانت الأمور العدلية والشرعية وتنفيذ أحكامها في الولاية من اختصاص القاضي الذي يقوم بالنظر فيها من دون تدخل البيلرباي⁶ ، والذي كان مستقلا في عمله، وكان هو الآخر مستقلا في عمله، وله حق

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د. 22، حكم 671، تاريخ 981هـ/ 1573م.

م.د. 30، حكم 469، تاريخ 985هـ/ 1577م.

م.د. 46، حكم 254، تاريخ 989هـ/ 1581م.

م.د. 48، حكم 243، تاريخ 990هـ/ 1582م.

² ميلودي، المرجع السابق، ص 49-50.

³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د. 30، حكم 422، تاريخ 985هـ/ 1577م.

م.د. 46، حكم 254، تاريخ 989هـ/ 1581م.

رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 34

⁵ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 52.

⁶ نفسه، ص 54.

عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 56.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 460.

مراجعة مقام السلطنة أو الديوان الهمايوني مباشرة دون الرجوع إلى البايبراي، وتقديم الشكاوي ضده وضد رجال الدولة، وهو ما يجعل البايبراي يميل إلى الحكم بالعدل والانصاف¹ ومع ذلك كان البايبراي أعلى درجة من القضاة والمفتيين وغيرهم من العلماء حسب الترتيب الوظيفي² وله سلطة صلاحية عزله القاضي شرط تقديم تقريره للسلطة المركزية في حالة عدم التزامه بمهامه أو سوء استعمال سلطته³. وفي نفس الإطار كانت صلاحياته القضائية تخص الأهالي فقط، دون العسكريين الذين لم يكونوا ضمن قضائه، بل يتبعون للسلطة القضائية لأغا العسكر للقوانين العسكرية.⁴

ومنه فإنّ منصب البيلرباي يعدّ من الوظائف الملكية السيفية (أهل العرف)، وفي إطار تفويض السلطان ومنحه لصلاحياته ومن خلالها بعضا من مهام الدولة على مستوى القاليم التابعة لها، اعتبر البيلرباي وكيلا للسلطان في الولاية ومجسدا لسلطته فيها. وبذلك تميّز بايلرباي الجزائر باتساع مجال صلاحياته الإدارية والعسكرية شبه المطلقة، والتي شملت هي الأخرى الإشراف على التنسيق والمراقبة على المستوى الإداري، وعلى الحفاظ الأمن والنظام ورعاية شؤون الرعية، وعلى الإشراف على شؤون الاقطاع العسكري والجباية وتحصيل الأموال الميرية على المستوى المالي، فضلا عن اعتباره القاضي الأول في الولاية، واكتسابه لصلاحيات قضائية في إطار قضاء المظالم خولت له سلطة التحري والتدقيق في مختلف القضايا المرتبطة بمهامه وبرعاياه، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

¹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص 187-188.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

² نفسه، ص 255.

³ إينالجيك، المرجع السابق، ص 188.

⁴ De Grammont. Op.cit. p. 120.

عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني - الإدارة المركزية نموذجاً، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 150.

المبحث الثالث: امتداد صلاحيات البايبرباي خارج الولاية وبروز منصب النيابة

ساهمت عدّة ظروف في مقدّماتها محاولات إنهاء الوجود الإسباني في المغرب الإسلامي في أن يتوسع مجال سلطة البايبرباي إلى ولايات مجاورة بأمر من الديوان السلطاني، فساهم بايبربايات الجزائر بشكل مباشر في اتساع مجال نفوذ الدولة العثمانية، وحكموا عدة أقاليم من ولاية مركزية واحدة، وناب عنهم فيها القائم مقام أو الوكيل.¹

1- توسع مهام بايبرباي إلى خارج ولايته

بعد الحاق الجزائر بالدولة العثمانية كانت من مهام البايبرباي العسكرية فيها استكمال عمليات إنهاء الوجود الإسباني في الأقاليم المجاورة لها، وبذلك امتد نفوذهم إلى تونس وأقاليم من طرابلس الغرب، حيث نسجل:

قيام خير الدين بربروس بتوجيه أسطوله إلى منطقة تاجوراء² التي عرفت مقاومة أهلها وثورتهم ضدّ السلطان الحفصي أبي عبد الله الحسن (1526-1543م) بعد تحالفه مع فرسان القديس يوحنا³ بطرابلس الغرب⁴، تخوفاً من امتداد النفوذ العثماني على حساب أراضيهم.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 12، حكم 1074، تاريخ 979هـ/1572م.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

² هي إحدى الضواحي الساحلية الشرقية القريبة من مدينة طرابلس، تقع إلى الشرق منها بمسافة حوالي 30 كم، وهي التي أصبحت مركزاً للمقاومة ضدّ الاحتلال الإسباني في مدينة طرابلس، وكانت على تواصل مستمر مع خير الدين بربروس. أنظر: إبراهيم علاء الدين، "أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الإسباني والنجدة العثمانية 1510-1551م"، مجلة دراسات تاريخية، ليبيا، عدد 127-128، تموز-كانون الأول 2014، ص 354. إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، مكتبة الإسكندرية، ط2، 1991، ص 157.

³ هيئة دينية نسبت إلى القديس يوحنا، عرفت أيضاً بالأسبارتية، تمركزت في بيت المقدس وتكونت من جماعة نذرت نفسها لخدمة الدين والجهاد في سبيل المسيحية، ورعاية المحتاجين من فقراء المسيحيين، ومساعدة حجاج بيت المقدس، ثم تحولت إلى هيئة حربية لمساعدة منكوبي الحرب، عرفوا بعدائهم للإسلام والمسلمين. وبعد طردهم من طرف صلاح الدين الأيوبي في 1187م لجأوا إلى عكا ومنها إلى جزيرة رودس، وقد شملهم البابا بعطفه ودعمهم لعنائهم للمسلمين. وأصبحوا يقومون بأعمال القرصنة ضدهم، وبعد حملة سليمان القانوني في 1522م سلموا الجزيرة واستقر بهم الأمر في روما ثم منحت لهم جزيرة مالطا من طرف الامبراطور شارلكان بشرط الدفاع عن مدينة طرابلس والاستقرار بها. أنظر: إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 358-359.

⁴ كانت طرابلس الغرب قد خضعت للاحتلال الإسباني في سنة 1510م، وتعرض أهلها للقتل والأسر بأعداد كبيرة، ولجأ الباقون إلى المدن الأخرى منها تاجوراء، وبعدها استمر الاحتلال الإسباني مدة عشرين عاماً سلمها الامبراطور شارلكان إلى فرسان القديس يوحنا في سنة 1530م، بعدما كان قد سلمهم جزيرة مالطا في سنة 1523م، وذلك بسبب انشغاله في حروبه مع فرنسا حول مملكاته في إيطاليا، فضلاً عن الظروف المزرية التي كانت تعيشها الحامية الإسبانية في طرابلس نتيجة الغارات المتكررة عليها. فيكون بذلك قد ضمن بقاء المدينة تحت النفوذ، والحفاظ على الملاحة في الجزء الأوسط من المتوسط، دون أعباء مالية تصرف على الحامية، =

وبعد تمكنه من السيطرة عليها وابعاد الحفصيين عنها عين عليها أحد قاداته وهو خير الدين قرمان، وساهم في إعداد الجيش فيها بالجنود وتجهيزه بالسلح، إضافة إلى المتطوعين من أهلها، ومن المناطق المجاورة لها، ليستمر خير الدين قرمان بعدها في تحصين المنطقة ومواجهة فرسان القديس يوحنا في طرابلس الغرب.¹

وفي سنة 1537م قام خير الدين بربروس بتعيين أحد مساعديه وهو مراد آغا² حاكماً على تاجوراء محل خير الدين قرمان إثر إصابته البليغة خلال محاولته دخول طرابلس، ليكلف بعدها خلال سنة 1545م طرغود رايس³ بدعم مراد آغا في إبعاد خطر فرسان القديس يوحنا، والذي كان من خلال اتباعه سياسة فرض الحصار البحري والاقتصادي على السواحل الأوروبية المدعمة لهم.⁴

ومع صيف سنة 958هـ/1551م أصبحت طرابلس الغرب ولاية عثمانية مستقلة بعد حملة عثمانية⁵ ضخمة قادها القبطان سنان باشا، وشارك فيها صالح رايس والي الجزائر

= وحماية مناطق نفوذها في صقلية ونابولي جنوب إيطاليا. أنظر: رابحة محمد خضير، "دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني 1555م"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 6، العدد 2، تشرين الثاني 2007، ص 109-111.

إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 340-341.

¹ محمد خضير، المرجع السابق، ص 122-113.

² مراد آغا علج من أصل أوروبي أسر وهو صبي، ونقل إلى الأستانة، وآل مصبره إلى بلاط السلطان سليم الأول، ثم انتقل إلى العمل في البحر على متن السطول العثماني، وترقى فيه، وعندما وضع سليمان القانوني الأسطول تحت قيادة خير الدين بربروس، قام خير الدين بضمه إلى رجاله، وعينه على تاجوراء بعد خير الدين قرمان. إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 361.

³ طرغود رايس ولد حوالي 1485، في إحدى قرى الأناضول، انتقل مع والده إلى مصر أبن 6 في العمل العسكري عند المماليك، وبرز في الرماية والمدفعية وركوب الخيل، ثم عمل بحاراً واكتسب خبرة وسعة في شؤون البحر، وهو ما جعل خير الدين بربروس يضمه إلى أسطوله، حتى أصبح قائداً لإحدى فصائل السفن العثمانية، وبعد وفاة خير الدين في سنة 1546م أصبح قائداً للأسطول العثماني في البحر المتوسط. أنظر: إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 348، 362.

⁴ وقع طرغود رايس في الأسرى في 1540م إثر كمين دبّره له القائد الإسباني أندريا دريا أثناء مهاجمته لجزر كورسيكا، وعمل خير الدين على إطلاق سراحه مقابل 3000 قطعة ذهبية أعطيت لأندريا دريا، وزوده بسفينة حربية ضخمة لممارسة نشاطه في البحر المتوسط. وقد لعب دوراً في استرجاع المهديّة التي اتخذها قاعدة حربية لعملياته البحرية، لكن شاركان الذي كان في هدنة مع الدولة العثمانية وجه حملة بقيادة أندريا دريا في 1550، استطاع خلالها اقتحام المدينة، وهو ما كان سبباً في قيام الدولة العثمانية بإعداد حملة في صيف 1551 ودخولها طرابلس الغرب. أنظر: محمد خضير، المرجع السابق، ص 114، 124.

⁵ وقد فرضت الحملة التي كان قوامها 150 سفينة حربية، حصاراً على مدينة طرابلس ابتداء من 18 جويلية 1551م، وبعد قصفها تمكنوا من الدخول بعد استسلام الحامية في أوت 1551م، وتمّ إجلاء من بقي من فرسان القديس يوحنا وكانوا حوالي 600 فارس. أنظر: محمد عبيد، "طرابلس الغرب من الاحتلال الإسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551م"، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، العدد 18، جانفي 2015، ص 334-335.

وطرغود رايس، وعهد بها إلى أول بايلرباي بها وهو مراد آغا (1551-1556م)، وبدأت تتحدد معالم حدودها الإدارية كولاية عثمانية، مع امتداد نسبي إلى صحراء فزان.¹

واستمرت طرابلس كولاية مستقلة إداريا إلى أن توفي طرغود باشا (1556-1565م) في جوان 1565م، بعد إصابته في معركة مالطا، فتم ربطها بولاية الجزائر مدة من الزمن²، لتستقل من جديد إثر قرار السلطة المركزية بفصل ولايات المغرب بعضها عن بعض نهائيا (تونس-طرابلس الغرب-جزائر الغرب).³

وفي نفس السياق التاريخي ارتبط مصير تونس بفترة التواجد العثماني بولاية الجزائر، وذلك منذ عهد خير الدين بربروس الذي تمكن من مد نفوذه فيها، وكان مشرفا عليها ومكلفا بالقضاء على أي تآمر يعقد بين العدو الإسباني والمتآمرين التونسيين وصد أي عدوان ضدها⁴ كان من أول الأعمال التي قام بها خير الدين بعد تقلده منصب قبطان باشا وتوجهه إلى الجزائر اخضاع مدينة تونس سنة 1534م، بعدما كانت خاضعة لحكم الحفصيين، وفتح سائر نواحي المملكة، خاصة المدن الساحلية، حتى بلغ القيروان⁵ جنوب مدينة تونس⁶.

لكن السلطان الحفصي ابا عبد الله الحسن (1526-1543م) تمكن من الفرار واستنجد بالملك شارلكان الذي لبي النداء ووجه حملة أدت إلى احتلال قلعة حلق الوادي في 1535م، ولم تتمكن قوات خير الدين ولا سنان رايس، الذي كان قد كلفه بحماية القلعة باعتباره واحدا من أحسن رياسه، من مواجهة قوات الإسبان من جهة ومن جهة أخرى العشرة آلاف اسير الذين استولوا على القلعة من داخلها فضلا عن قوات السلطان الحسن، التي بلغت ستمائة فارس

¹ التميمي، المرجع السابق، ص 101-102.

² بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 571.

³ ع.أ.ج. ر.ع. م. د 43، حكم 148، تاريخ 988هـ/1580م.

De Grammont: Op.cit.p.124.

إلتر، المرجع السابق، ص 276.

⁴ م.د 61، صحيفة 9، تاريخ 3 رجب 994هـ/20 جوان 1586م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 268.

⁵ مدينة داخلية تقع وسط دولة تونس الحالية، وهي إلى الجنوب من مدينة تونس بحوالي 160 كم. تعتبر من المدن الإسلامية العريقة، حيث كانت أول المدن الإسلامية المشيدة في بلاد المغرب وكان لها دور استراتيجي في الفتح الإسلامي فيه.

⁶ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص 171.

وثمانية الاف من الجمال المحملة بالمؤونة ولوازم الحرب فاضطر بعد محاولات إلى الانسحاب¹، وسقطت مدينة تونس في يد الاسبان بعدما بقي فيها خير الدين أحد عشر شهرا².
ومن الأشخاص الذين ساهموا في بسط النفوذ على العديد من الأقاليم التونسية القائد البحري طرغود راييس الذي تمكّن من تحرير المهديّة³ من الاحتلال الاسباني⁴، وعين عليها حسب دفاتر الرؤوس بصفته أمير سنجق على المهديّة ونواحيها كسنجق تابع للأمير أمراء ولاية جزائر الغرب فضلا عن الأماكن التي قام بفتحها بعدها، واشترط عليه عدم الإبحار في وقت الأمان وأن يتفرغ لحفظ وحراسة السنجق المعين فيه وألا يقوم بأمر مخالف لعهوده⁵، وكان قد حرّز سوسة⁶ والمنستير⁷ والقيروان و صفاقس⁸ من السيطرة الاسبانية والحفصية، وأخضعها لنفوذه⁹.

¹ مذكرات خير الدين...، المصدر السابق، ص ص 172-177.

شافعي درويش، "الحملة الإسبانية على تونس في سنة 1535م"، مجلة الباحث العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 30، سبتمبر 2017، ص ص 1-12.

² مذكرات خير الدين...، المصدر السابق ص 179.

وقد فرض الملك شاركان معاهدة على السلطان الحسن الحفصي في 6 أوت 1535م، أقرت تبعية تونس له، وتضمنت شروطا قاسية انعكست على التونسيين منها التزام سلطان تونس بدفع تعويضات الحملة، وإطلاق سراح جميع الأسرى المسيحيين الموجودين في تونس، ودفع ضريبة سنوية قدرت بألف دوكة ذهبية (Ducat، وهي عملة البندقية)، وتقديم اثني عشر حصانا عربيا ومثلها من المهارة العربية سنويا للملك الإسباني، قبل يوم من عيد القديس جاك والأكثر من ذلك تنازل السلطان الحفصي عن مواني حلق الواد والمهديّة وعنابة لإقامة حاميات إسبانية بها، والسماح لجميع المسيحيين بالاستيطان في تونس مع كل الحريات المرتبطة بشعائرتهم الدينية، ومن ناحية أخرى عدم استقبال المهاجرين المسلمين من الأندلس، ومنع سفن البحارة المسلمين من الرسو بها. وفي حالة مخالفة البنود يدفع السلطان الحسن الحفصي أول مرة خمسين ألف دوكة ذهبية، وفي المرة الثانية مائة ألف، وفي المرة الثالثة يسقط حق مولاي الحسن في الملك بتونس. للمزيد من المعلومات أنظر: إتر، المرجع السابق، ص ص 115-120.

فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 233.

³ تقع جنوب تونس العاصمة على الساحل الشرقي بحوالي 200 كم، وشمال غرب طرابلس ب 480 كم.

⁴ إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 349.

⁵ بيات فاضل، البلاد العربية...، المرجع السابق، ص 93.

بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 553، 591.

⁶ تقع إلى جنوب تونس العاصمة بحوالي 140 كم، وسط السواحل الشرقية للبلاد التونسية، وتبعد بحوالي 50 كم شرق القيروان و 20 كم شمال غرب المنستير و 120 كم شمال صفاقس، وهي شمال غرب طرابلس بحوالي 540 كم.

⁷ تقع جنوب العاصمة تونس من الساحل الشرقي بحوالي 164 كم، وتبعد بحوالي 80 كم شرق القيروان و 20 كم جنوب شرق سوسة، وهي شمال غرب طرابلس ب 540 كم.

⁸ تقع في خليج قابس جنوب تونس العاصمة على الساحل الشرقي بحوالي 670 كم، وهي شمال غرب طرابلس بمسافة 430 كم.

⁹ بيات، المرجع السابق، ص 553.

إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 349.

كما لعبت تولية علي على ولاية الجزائر بعدما كان واليا على طرابلس دورا في التعجيل بانضمام تونس نهائيا للدولة العثمانية ، وسمحت له بالقيام بحملته على تونس التي كانت في 1569 م¹، وتمكن من دخول مدينة تونس وبعض المناطق الداخلية في سنة 978هـ/ 1570 م، وتم ربط إدارة إقليم تونس وشمالها بولاية الجزائر باعتبارها سنجقا²، وقد كلف القايد رمضان وكيل علي بالإشراف على إدارتها من خلال " حفظ وحراسة وضبط ولاية تونس والعمل على توفير الأمن والاطمئنان للرعايا من أي محاولة للأعداء لإلحاق الضرر والخسارة بالولاية والبلاد."³ وتم تجهيزه عسكريا بنحو 3000 من الإنكشاريين⁴

ثم تم تأكيد ربط القيروان وسوسة والمنستير بالجزائر في أواخر محرم 979 هـ/ جوان 1571 م، رغم محاولة بايلرباي طرابلس إبقاء هذه المناطق مرتبطة بولايته، لأنها فتحت أثناء فتح طرابلس الغرب⁵، لكن الدولة العثمانية أصدرت فرمانا يقضي بربط القيروان وضواحيها بإدارة تونس مباشرة والتي كانت مرتبطة إداريا بإيالة الجزائر، وذلك بطلب من أعيان تونس وبايلارباي الجزائر.⁶

¹ التميمي، المرجع السابق، ص 104.

² م.د 17، صحيفة 3، وصحيفة 5، تاريخ 25 محرم 979هـ/ 19 جوان 1571 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص 208.

ويذكر أحد الأوامر التي تقضي بتعيين القايد رمضان على رأس ولاية الجزائر أنه حاكم سنجق تونس السابق.

أنظر: م.د 24، صحيفة 73، تاريخ 5 ذي الحجة 981 هـ/ 28 مارس 1574 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 226.

أنظر أيضا: إلتر، المرجع السابق، ص 237.

³ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 12، حكم 1037، تاريخ 979هـ/ 1572 م.

م.د 12، صحيفة 563، تاريخ 4 ذي الحجة 979هـ/ 18 أبريل 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق ص 208.

إلتر، المرجع السابق، ص 238.

⁴ التميمي، المرجع السابق ص 105.

⁵ إلتر، المرجع السابق، ص 238.

⁶ أبلغ بايلرباي طرابلس جعفر باشا الديوان الهاموني برغبة أهالي سوسة والمنستير في الارتباط بطرابلس بسبب البعد الجغرافي عن الجزائر. وأوقدت الدولة العثمانية الوزير بترو إلى المنطقة للتحقيق في رغبة الأهالي في جمادى الآخر 979 هـ/ 1571 م، والذي يظهر بعده أن بعض أقاليم تونس كصفاقص وجربة جنوب شرق تونس بقيت ملحقة بطرابلس، حيث ربطت جربة بتونس لأول مرة في عهد الداوي يوسف (1610-1637 م). أنظر: م.د 14، صحيفة 1087، تاريخ 18 محرم 979هـ/ 12 جوان 1571 م،

م.د 17، صحيفة 3، وصحيفة 5، تاريخ 25 محرم 979هـ/ 19 جوان 1571 م،

م.د 14، صحيفة 62، تاريخ 27 محرم 979هـ/ 21 جوان 1571 م،

م.د 16، صحيفة 362، تاريخ 22 جمادى الأول 979هـ/ 12 أكتوبر 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق ص 199، 203، 208-209.

وبذلك تكون مدينة تونس وأرجاؤها قد اعتبرت في بداية أمرها سنجقا (لواء) تابعا إلى ولاية الجزائر، ولم يتم تحويلها مباشرة إلى بايلربايك أو ولاية رغم مطالبة الأهالي بذلك¹. إلى غاية 1572م عندما تمّ تفويض أمور ولاية تونس إلى القبطان دريا عالج علي باشا²، والذي استمر في تسييرها الإداري والعسكري عن طريق وكيله رمضان باشا كقائم مقام ووكيل له بحكم سلطاني يأمره فيه بالحفاظ على منصبه ذلك³.

ولم يمر وقت وجيز حتى اعتبرت تونس ولاية عثمانية قائمة بذاتها منذ تعيين حيدر باشا، حيث خوطب في إحدى الفرمانات ببایلرباي تونس، وبذلك تكون تونس قد تحولت من سنجق مرتبط اداريا بالجزائر إلى ايالة عثمانية مستقلة عند تعيين حيدر باشا في محرم 981هـ/ 1573م⁴. لكنها احتلت مرة أخرى من طرف الاسبان، حين استولى عليها دون خوان دوتريش خلال حملته، في أكتوبر 1573م، وحينها التجأ حيدر باشا إلى القيروان وطلب التدخل السريع من الدولة العثمانية⁵، ليتم استرجاعها من جديد وضمها نهائيا إلى الدولة العثمانية في سبتمبر 1574م⁶، بعد حصار اشترك فيه أمير أمراء الجزائر رمضان باشا وأمير أمراء تونس حيدر باشا وأمير أمراء الجزائر السابق أحمد باشا⁷.

¹ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 592-593.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د. 12، حكم 1088، تاريخ 7 ذي القعدة 979هـ/22 مارس 1572م. بيات، المرجع السابق، ص 593.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 18، صحيفة 135، تاريخ 19 شوال 979هـ/5 مارس 1572م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 210-211. أ.و.ج./ر.ع/م.د. 12، حكم 1037، تاريخ 7 ذو القعدة 979هـ/22 مارس 1572م.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 593.

التميمي، المرجع السابق، ص 106-107.

⁵ نفسه، ص 106.

⁶ إلتز، المرجع السابق، ص 245.

التميمي، المرجع السابق، ص 107.

⁷ إلتز، المرجع السابق، ص 245.

استمر حيدر باشا بحكمها كبايلرباي إلى غاية 1576م، ثم تمّ تعويضه بربح باشا واستندت إليها العديد من المدن كسوسة والمنستير والقيروان وقفصة. أنظر: التميمي، المرجع السابق، ص 107.

2- منصب نائب البايبرباي ومهامه:

أدى غياب البايبرباي عن ولايته لأسباب، كتوليّه مهمة قيادة الأسطول، أو المشاركة في الحرب¹، أو عندما تلحق به ولاية ثانية، إلى ضرورة تعيين من يخلفه وينوب عنه ويتسلم مسؤولية الإدارة. وقد اختلفت تسمية هذا النائب حسب الموقع والجهة فنجدّه باسم المتسلم، وباسم محافظ²، كما سمي بقائم مقام ووكيل أمير الأمراء³، وهي التسمية التي ذكرتها وثائق "المهمه دفترى" بالنسبة لخليفة بايلرباي الجزائر⁴، إضافة إلى ال "كتخدا"⁵، مثلما كان الحال بالنسبة لأحمد عرب⁶، ويبدو أن تعيينه واقتراحه كان من صلاحية البايبرباي الأخرى عند مغادرته لأداء مهامه⁷، بعد ارسال طلب إلى الديوان الهمايوني عن طريق وكيل بابه في إسطنبول "قابي كتخدا سي"⁸.

ومثال ذلك في الجزائر، أن خير الدين عين حسن آغا نائبا عنه في العديد من المهمات بدلا عنه، ثمّ عندما شغل منصب أمير أمراء الجزائر وقبطان باشا استخلفه في الجزائر إلى غاية 1544م⁹، وأوكل إليه إدارة أمور الولاية وأهلها بشكل عام¹⁰، تحت مسؤوليته نظريا¹¹.

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255، ص 263.

² وذلك في حالة قيام الدولة بتعيين من يدبر الولاية في مدة غيابه. بيات، المرجع السابق، ص 55.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 1074، تاريخ 979هـ/1572م.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 1037، تاريخ 979هـ/1572م. وحكم 1074، تاريخ 979هـ/1572م.

⁵ الكتخدا كلمة من أصل فارسي مرادفة لكلمة كاهية (كخية) التركية، تعني لغة رب البيت، اصطلاح استخدامها في العهد العثماني لمن يعمل نائبا أو قائما بالأعمال لرجال الدولة أو الوزراء، ومن ينوب عنهم في مجال معين، لذلك نجد الكلمة تضاف إلى دائرة التخصص، مثل كتخدا الخزينة وكتخدا التيمار، وكان أكثر استعمالها في الشؤون المالية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 188.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د 10، حكم 266، تاريخ 29 شوال 979هـ/15 مارس 1571م.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ/1572م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 16، حكم 563، تاريخ 979هـ/1571م.

التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

⁸ كان في الغالب يعين لمدة عام. أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 263.

⁹ تعود أصول حسن آغا إلى سردينيا، أسرته إحدى سفن خير الدين وهو طفل، وكان من نصيبه فكفله وجعله من خاصته، وكأحد من أبنائه، خلف خير الدين في إدارة الجزائر بعد سفره خلال 1533-1544م، لعب دورا رئيسيا في إخضاع مستغانم سنة 1539م وبسكرة 1540م. أنظر: التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 537.

¹⁰ إلتز، المرجع السابق، ص 147.

¹¹ التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

كما عين حسن بن خير الدين في المرة الأولى بطلب من والده، فكانت إدارته للجزائر بصفته نائبا له إلى غاية وفاته (في 4 جويلية 1546 م)¹، ليتم تعيينه بايلربايا بعدها². والأمر نفسه بالنسبة لمحمد بن صالح ريس الذي خلف حسن بن خير الدين في إمرة الجزائر خلال 1567-1568 م عند استدعائه من طرف السلطان³.

وعندما عين علج علي قبطان باشا وأمير أمراء جزائر بحر السفيد، وكذلك أمير أمراء ولاية تونس، ترك عرب أحمد باشا نائبا عنه (1572-1574)⁴ على ولاية الجزائر⁵، وتم تكليفه بالدعم العسكري له في حالة الاعتداء على المنطقة (تونس والجزائر)، في حين أبقى القائد رمضان قائم مقام على ولاية تونس، ليعينه خلال الفترة (1574-1577 م) بصفة قائم مقامه ووكيله على الجزائر⁶.

وبالنسبة لحدود صلاحيات خليفة البايبراي في الولاية، فرغم أنه كان تحت إشرافه إلا أنّ الوثائق تدلّ على أنه كانت تفوض اليه نفس السلطة التي كانت للبايلرباي، وكان يحل محله في اختصاصاته، حيث أوكلت اليه نفس المهام الأساسية على رأسها حفظ وحراسة وضبط الولاية والعمل على توفير الأمن والاطمئنان للرعايا والبلاد، وحمايتها من أي محاولة للأعداء لإلحاق

Kılıç, a.g.e., s.423.

¹ بن أشهبو، المرجع السابق، ص 128.

² ذهب أورهان كليج إلى أن تعيينه بايلربايا في الجزائر في 24 مارس 1548. أنظر:

Kılıç, a.g.e., s.424.

³ يذكر المدني والميلي أن حسن أصبح القائد العام للأسطول العثماني في عهد سليم الثاني، بعد مشاركته المميزة في الحملة العثمانية على مالطا 1565 م، أنظر: المرجعين السابقين، ص 385 وص 100 على الترتيب.

أما محمد بن صالح ريس، استمر حكمه في إمارة الجزائر من جانفي 1567 حتى مارس 1568 م، وعزل بعد شكاوى الأهالي نتيجة رد فعله القاسي بمصادرة أملاك الأهالي وبيوتهم، ومعاقبتهم خلال حملته على الشرق الجزائري لإخماد ثورة سكان قسنطينة على قائدها. أنظر: إلتز، المرجع السابق، ص 219، 222.

⁴ تولى الحكم ابتداء من ذي الحجة 979 هـ (مارس 1572 م)، وعزل في محرم 982 هـ/ ماي 1574 م بسبب احتجاج فرنسا التي كانت تربطها معاهد مع الدولة العثمانية، على احتجاز سفينتين فرنسيتين من طرف رياس بحر من الاسطول الجزائري وعدم تمكن عرب أحمد إعادتهما. أنظر:

Haëdo, op.cit., pp154-157.

عباد، المرجع السابق، ص 97.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م.د 12، حكم 1074. حكم 1088، تاريخ 7 ذو القعدة 979 هـ/ 22 مارس 1572 م.

⁶ م.د 24، صحيفة 73، تاريخ 5 ذي الحجة 981 هـ/ 28 مارس 1574 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 226.

الضرر بها¹، مع العلم أن المراسلات السلطانية في هذه الوثائق كانت تخاطبهم بأمر الأُمراء، وفي بعض الأحيان ترفق الاسم بلقب الباشا².

وبالتالي فإن الممارسات الإدارية لخليفة الباييرباي وقراراته الصادرة كانت في مرتبة قرارات وممارسات أمير الأُمراء الأصلي. كما كان هو الآخر يعتمد في بعض المهام على وكيل في حالة غيابه عن مركز الإمارة³.

وتركزت مهام الباييرباي في هذه الأقاليم بشكل مباشر أو عن طريق وكلائهم على جانبين:

الأول جانب أمني وعسكري، من خلال حفظ وحراسة البلاد وتحقيق الأمن فيها، وهو ما تقرّه الأوامر السلطانية⁴، أو مواجهة الأعداء والمتآمرين بتوحيد الجهود وجمع الأُمراء وأصحاب الحل والعقد، لمواجهة المتآمرين⁵.

والثاني يتمثل في الاشراف المالي، إذ كان الباييرباي يعتبر المراقب المالي، من حيث ضبط وقيض الأموال الميرية⁶، ومساعدة الدفتر دار المكلف بشكل مباشر بهذه المهمة⁷، كما كان يقوم بالتعيين أو العزل في الوظائف، وإقرار الرواتب بأمر من السلطان حسب ما تبينه العديد من الأوامر⁸.

¹ أ.و.ج./ر.ع./م د 10، حكم 266، تاريخ 29 شوال 979هـ/15 مارس 1572م.

م.د 12، حكم 1037، تاريخ 27 شوال 979هـ/13 مارس 1572م.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 263.

² وثائق المهمة دفترية، مثل: أ.و.ج./ر.ع./م د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ/1572م.

المدني، المرجع السابق، ص 297.

بن أشهبو، المرجع السابق، ص 203.

³ إلتز، المرجع السابق، ص 172.

⁴ أ.و.ج./ر.ع./م د 12، حكم 1037، تاريخ 979هـ/1572م.

بيات، البلاد العربية ...، المرجع السابق، ص 93.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م د 12، حكم 1088، تاريخ 7 ذو القعدة 979هـ/22 مارس 1572م.

أ.و.ج./ر.ع./م د 21، حكم 639، تاريخ 16 ذو القعدة 980هـ/20 مارس 1573م.

⁶ م.د 17 صحيفة 17، تاريخ غرة صفر 979هـ/25 جوان 1571م، نفسه، ص 209.

⁷ أ.و.ج./ر.ع./م د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م.

⁸ أ.و.ج./ر.ع./م د 14، حكم 38 وحكم 39، تاريخ 10 محرم 979هـ/4 جوان 1571م.

ولابدّ من التذكير في هذا الموضوع أن الإدارة المالية والمحاسبة، ونظام الدفتر دارية بقي واحداً ومشاركاً بين الولايات الثلاث (جزائر الغرب، تونس، طرابلس الغرب) وتحت إشراف الدفتر دار المعين من السلطة المركزية إلى غاية فصلها في 988هـ/1580م، من خلال فرمان الذي يقضي بتنصيب دفتر دار مستقل في كل ولاية¹. ومع ذلك كان يكلف بايلرباي الجزائر وحتى بايلربايات تونس وطرابلس بمساعدة الدفتر دار في حلّ المشاكل المالية الطارئة في العديد من الأوامر السلطانية.²

ومنه فإنّ بايلربايات الجزائر قد ساهموا خلال القرن 16م، في إنهاء الإحتلال الإسباني وهيمنة عملائهم في المغرب الإسلامي وتوسيع مجال نفوذ نفوذ الدولة العثمانية في طرابلس الغرب وتونس، على غرار تحرير تجوراء 1535م، والعديد من المناطق بطرابلس الغرب التي اعتمدت كولاية عثمانية في 1551م، وتحر المهديّة وتونس والمنستير والقيروان بمعية طرغود راييس خلال الفترة (1550-1565م)، وربطت إدارتها بولاية الجزائر تحت إشراف البايبرباي، على غرار ربط إدارة كل من إقليم تونس وشمالها بولاية الجزائر خلال عهد علق علي باشا بصفة سنجق في 1570م، والقيروان وسوسة والمنستير في 1571م إلى غاية اعتمادها ولاية عثمانية في 1572م.

أدى تعدّد مهام البايبرباي وغيابه عن ولايته لأسباب عدّة كتوليّه مهمة قيادة الأسطول، أو المشاركة في الحرب، أو عندما تلحق به ولاية ثانية، إلى الاستعانة بمنصب النائب عنه كقائم مقام (كتخدا) يخلفه وينوب عنه في القيام بمسؤولية الإدارة، فكان يحل محله في جلّ اختصاصاته.

¹ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 43، حكم 148، تاريخ 988هـ/1580م.

² أ.و.ج. ر.ع. م. د. 28، حكم 538، تاريخ 984هـ/1576م.

م. د. 28، صحيفة 232، تاريخ 8 رجب 984هـ/1 أكتوبر 1576م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 236.

و خلاصة القول في هذا الفصل أن منصب الباييرباي كان منصبا وظيفيا سيفيا مرتبته دون مرتبة الوزير ضمن درجة الباشوية، فكان منصبه ذو طابع عسكري بالدرجة الأولى، وارتبطت مهامه بقيادة الجيش بحكم التطور العسكري والتوسّع الجغرافي للدولة العثمانية. كما ارتبط بنظام الإقطاع العسكري وبما ترتب عنه من قيادة ذات أبعاد إدارية وعسكرية واقتصادية في مجاله الجغرافي الذي اصطلح عليه إداريا خلال القرن 16 م بالولاية أو الباييربايك.

وأنّ الباييرباي في الجزائر قد تمتّع بصلاحيات واسعة باتساع مهامه، شملت كل عناصر الإدارة العامة والشؤون العسكرية والمالية والقضائية. كما تعدّت صلاحياته ومهامه ذلك المجال بتكليف من الدولة وفقا للحاجة الإقليمية، فشملت أقاليم من تونس وطرابلس الغرب بعد تحريرها من الوجود الإسباني، وتهيئتها لاعتمادها هي الأخرى كولايات ضمن الهيكلية الإدارية العثمانية.

وقد استمدّ الباييرباي سلطته الواسعة تلك من سلطات السلطان نفسه في إطار تفويض الصلاحيات على مستوى الولاية، وفي سياق مهام الدولة في المفهوم العثماني، القائمة على ضبط العلاقات الاجتماعية والحفاظ على الأمن العام والاستقرار الداخلي، مع واجب الدفاع عن العقيدة الإسلامية وأرض المسلمين ومقدّساتهم.

الفصل الثالث

التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر:
3-السلطان ومبدأ المراقبة على الصلاحيات

المفوضة

في ولاية الجزائر

المبحث الأول: سلطة التعيين في الوظائف الاقليمية

المبحث الثاني: وسائل المراقبة

المبحث الثالث: مراقبة المؤسسة العسكرية

الفصل الثالث

السلطان ومبدأ المراقبة على الصلاحيات المفوضة في ولاية الجزائر

يترتب عن ممارسة السلطة وقوع المسؤولية على صاحبها ما يجعله تحت مراقبة المانح لها، ومن خلال ذلك يتحدّد مجال تلك السلطة وحدودها بين التقييد والتقدير، وقد رأينا في الفصل السابق أنّ السلطان العثماني اعتبر المسؤول الأول عن تحقيق مهام الدولة، وبالتالي فإن عملية تخويله لبعض من صلاحياته لمثليه سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي تجعله مسؤولاً عن استخدامهم لها. وحتى يحافظ على تلك المسؤولية وعن تحقيق المهام المخوّلة، كانت عملية التفويض تعتمد على أساس ثان يجعل المخوّل له مسؤولاً أمامه وخاضعاً لسلطته وقراراته وهو "مبدأ المراقبة".

ففيما تمثلت أشكال المراقبة على الصلاحيات المفوضة لولاية الجزائر، ووسائل السلطة

المركزية في الدولة العثمانية على رأسها السلطان في تحقيقها؟

المبحث الأول: سلطة التعيين في الوظائف الاقليمية

رغم السلطة التقديرية الواسعة التي منحت للبايلرباي أثناء تفويض المهام إليه، إلا أنّ السلطان احتفظ بحق التعيين وتجديده في العديد من الوظائف على مستوى الولاية وفي مقدّمها:

1- تعيين البايلرباي:

كان تعيين البايلرباي يتمّ من قبله عن طريق إصدار مرسوم شريف¹، يسمى "برأت"² صادر عن الديوان الهمايوني، يتمّ اعداده في "قلم التحويل" (تحويل قلعي)³ التابع للديوان الهمايوني، ويسدد عنها رسوم تعرف باسم "برات خرجي"⁴، وقد يصدر أمر تعيين البايلربايات إمّا مجتمعين أو بشكل فردي، وكانت تقدّم للبايلرباي الخلعة فيرتديها بمراسيم معينة داخل الديوان الهمايوني، ثمّ يدخل على السلطان ليقبل يده.⁵

وجرت العادة أن يكرمّ بخلعة وسيف⁶ حسب عادة التشريفات العثمانية، وإذا كان البايلرباي يباشر مهامه في إحدى الولايات البعيدة عن مركز الدولة، ويتم تعيينه في ولاية أخرى، فقد كان الجاوش باشي المكلف بتبليغ فرمانات يحمل اليه قرار التعيين⁷، وبعد ذلك يتمّ

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د. 07، حكم 1625، تاريخ 976 هـ/1568 م

أ.و.ج./ر.ع./م.د. 10، حكم 179، تاريخ 979 هـ/1571 م.

أ.و.ج./ر.ع./م.د. 16، حكم 555، تاريخ 979 هـ/1571 م

أ.و.ج./ر.ع./م.د. 58، حكم 73، تاريخ 993 هـ/1585 م.

² أصل الكلمة عربي من "براءة" أطلقت في الدولة العثمانية على فرمانات السلطانية التي كانت تصدرها للتعيين في وظيفة أو منح امتياز. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 59-60.

³ الدائرة الإدارية المؤلفة من الكتاب والمحجرين تخضع لرئيس الكتاب، وهي تابعة للديوان الهمايوني، وفي هذا القلم تعدّ براءات الوزراء والبايلربايات وأمراء السناجق، وكذلك فرمانات التوجيه (التعيين) التي تقدّم معها، وتذاكر التحويل الخاصة بمنح التيمارات والزعامات الشاغرة. أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 174، 199.

⁴ أما من يعين ومعه رتبة الوزارة فكان يحصل على مرسوم آخر يسمى "منشور". نفسه، ص 253.

⁵ نفسه، ص 253.

⁶ دراج، الدخول العثماني...، المرجع السابق، ص 279.

مذكرات خير الدين، المصدر السابق، ص 97-98، ص 166.

⁷ أنظر مثلاً: أ.و.ج./ر.ع./م.د. 10، حكم 164، 27 رمضان 979 هـ/12 فيفري 1572 م. حكم توجيه إمرة أمراء الجزائر لحسن بن خير الدين باشا اعطي للهلوان حسن جاوش.

توجيه التعليمات والأوامر السلطانية التي عادة ما تركز على مهامه في الولاية¹.

وحتى بعد بروز مظاهر الاستقلال فقد احتفظ السلطان بحق إقرار التعيين وإرسال فرمانات التي تثبت اختيار الباشا (الباشا الداوي)، وتعطيه شرعية التعيين والامساك بمقاليد الحكم، كما لم تتغير هذه فرمانات في مضمونها من حيث إرشاد الباشوات وتحديد مهامهم الأساسية في حفظ البلاد وصون العباد وإحياء شرائع الدين، وبذلك بقي الباشوات يستمدون شرعية حكمهم باسم الدولة العثمانية من تلك فرمانات²، مثلما أصبحت هناك حتمية لشرعية داخلية يكتسبها من الديوان كما سنتطرق له لاحقا.

كما كانت ترسل أحكام إلى أمراء الألوية، وأغا الإنكشارية وجملة الضباط العسكريين من البولوكباشية والأوده باشية والرياس، وكذلك إلى علماء وأعيان ولاية الجزائر وسائر أهلها، تبلغهم بتعيين البايبرباي الجديد أو من يخلفه، وكان السلطان يوجه من خلالها أوامره لهم بطاعته والامتثال لأوامره والاتفاق والاتحاد معه لضبط إدارة البلاد وحمايتها³.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكرته إحدى هذه الأحكام التي جاء فيها: " إلى مفاخر العلماء والفضلاء مراجع الشرفاء والأتقياء علماء وسادات الجزائر وسائر أهلها، نظرا لاعتمادهم

أ.و.ج. ر.ع. م. د. 12، حكم 1088، تاريخ 7 ذي القعدة 979هـ/ 22 مارس 1572 م. حكم بتقليد علق علي قيادة الاسطول الهمايوني وإمرة أمراء الجزائر بحر السفيد، وتفويضه ولاية تونس، أعطي إلى جعفر جاوش لإيصاله إلى القيودان.

¹ عد إلى مبحث مهام ومجال صلاحيات والي الجزائر في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

² من النماذج المتاحة أنظر: تولية علي باشا. م.و.ج. مع 3190، ملف 1، وثيقة 3، بتاريخ 6 جمادى الأولى 1168هـ/ 18 فيفري 1755. وتولية تولية محمد بن عثمان باشا. م.و.ج. مع 3190، ملف 1، وثيقة 12، بتاريخ 17 ربيع الأول 1180هـ/ 23 أوت 1766 م.

³ أنظر الأحكام: أ.و.ج. ر.ع. م. د. 6، حكم 973، تاريخ 7 رمضان 976هـ/ 23 فيفري 1969 م. أمر إلى علماء وسادات ولاية الجزائر وسائر أهلها بتعيين حسن بن خير الدين باشا.

م. د. 12، حكم 1088، تاريخ 7 ذي القعدة 979هـ/ 22 مارس 1572 م، أمر إلى آغا الإنكشارية وكتخدا الإنكشارية والبولوكباشية والأوده باشية وإنكشارية جزائر الغرب يفي بتقليد علق علي قيادة الاسطول الهمايوني إلى جانب إمرة أمراء الجزائر وتفويضه أمور ولاية تونس، وتفويض ولاية الجزائر الغرب إلى أحمد باشا.

م. د. 16، حكم 347، تاريخ 17 جمادى الآخر 979هـ/ 6 نوفمبر 1571 م. حكم إلى أمراء وأغوات وسائر أعيان ولاية الجزائر بتعيين أمير الأمراء حسن باشا

م. د. 18، صحيفة 135-136، تاريخ 19 شوال 979هـ/ 5 مارس 1572 م. أمر إلى عموم أمراء ولاية الجزائر وأعيانها وأغواتها ورؤسائها يعلمهم بتقليد علق علي قيادة الاسطول الهمايوني إلى جانب إمرة أمراء الجزائر علق علي وتفويض ولاية الجزائر الغرب إلى أمير السنجق أحمد. عن التميمي، المرجع السابق، ص 211.

م. د. 10، صحيفة 571، تاريخ 8 ذو القعدة 979هـ/ 23 مارس 1572 م. حكم إلى آغا الإنكشارية ونائبه وجملة الضباط العساكر أتباعه بتقليد علق علي قيادة الاسطول الهمايوني إلى جانب إمرة أمراء الجزائر وتفويضه أمور ولاية تونس. نفسه، ص 195.

الهمايوني اتجاه أمير الأمراء الكرام حسن باشا دام إقباله أمير الأمراء الحالي بالولاية المعمورة المنصب عليها بموجب حكمي المطاع.....وأمرت حال وصول حكمي الشريف الواجب اتباعه أن تقبلوا وتقبلوا على المذكور، وأن تمتثلوا لأقواله بما يراه مناسباً بشأن نظم وانتظام وضبط وربط تلك الديار، ودفع أهل الفساد والعناد، وأن تؤازروه من أجل إصلاح البلاد، وألا تخرجوا على أوامره وأن تطيعوه وتنقادوا إليه بما يختص بشؤون تلك الديار، ولتعلموا أن شكره وشكايته مسموعة ومعتبرة لدينا، وبناء على ذلك فعليكم أن تكونوا على غاية الاتفاق والوفاق معه لحفظ وحراسة البلاد وصيانة الرعية، وأن تمتثلوا لأوامري الشريفة..."¹

وكان السلطان محمد الفاتح قد حدد ضمن القانوننامه المناصب التي تمكن أصحابها من الترقية إلى رتبة البايبراي في الدفتر دار المال والنشانجي (التوقيعي) الذي يكون برتبة أمير (السنجق)، والقاضي الذي يتقاضى يوميا خمسمائة أقة وأمر سنجق الذي تبلغ سنويته أربعمائة ألف أقة..."²

وبما أن من هم في رتبة الأغوات ورجال الدولة في الوظائف القلمية كان بإمكانهم أن يصبحوا أمراء سناجق براتب أدناه أربعمائة ألف أقة حسب نفس القانون فإنهم أيضا مؤهلون للترقية إلى رتبة البايبراي إذا ما توفرت فيهم الشروط.³

فكان السلطان يعين من هم مؤهلين للمنصب ممن تتوفر فيهم الشروط وهي الخبرة والتجربة والكفاءة الإدارية والعسكرية.⁴

ولعل أهم المعايير التي اتخذت خلال القرن 16م هي تلك المعايير العسكرية، فمن الواضح أنّ السلطان كان يختار ولاية الجزائر من رياس البحر، وممن أثبت كفاءته العسكرية في قيادة الجيوش، والأساطيل والقدرة على ضبط المقاطعات الإدارية التي كانوا فيها.⁵

¹ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 6، حكم 973، تاريخ 7 رمضان 976هـ/ 23 فيفري 1569م.

² "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

³ نفسه، ص 535.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 52.

⁵ Delphin, G. « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745 », in J.A., avril-juin 1922, p. 202.

ونلمس ذلك من خلال ما تفيدنا به كذلك الأوامر السلطانية، إذ نجد أنّ السلطان قد اعتمد على الإمكانيات والمهارات الشخصية لحسن باشا عند تعيينه، وحتى عند تجديد التولية، فيقول: "...أحيل إلى رأيه الصائب، كافة أمور تلك الديار نظرا لكمال فراسته وشجاعته وحسن ديانته وعدالته..."¹، وفي موضع آخر يخاطبه بقوله "...نظرا لكمال شجاعتك وحسن فراستك واعتمادي الهمايوني اتجاهك..."². كما نجد أنّ تعيين علج علي في قيادة الاسطول الهمايوني إضافة إلى إمرة الأمراء على الجزائر وتونس كان انطلاقا من كفاءته من جميع النواحي في عبارة: "... بناء على كفاءة علي دام إقباله أمير أمراء جزائر الغرب من كل الوجوه فقد أقرن بمزيد عنايتي الكرواني..."³.

ومن جهة أخرى كان يتم اختيار من اتصفوا بالولاء للسلطان، وقدموا خدماتهم له وللدولة في تلك الولاية أو غيرها، مبيينين في ذلك كفاءتهم وقدراتهم على القيادة والتسيير. فبالنسبة للمثاليين السابقين، كان تعيين حسن باشا نظير "أن خدماته وجهوده قد سبقت في تلك الولاية، واستحق بذلك فريد عنايتي..."⁴، وأما علج علي فكان تعيينه هو الآخر بعد ما أظهره من تفاني في الجهاد والغزو، وأدائه لخدمات جليلة للباب العالي⁵. كما اعتمد السلطان في معايير التعيين، وخاصة عند تجديد الولاية، تزكية البايبربايات الذين سبقوهم، أو تزكية أعيان وقادة الولاية وشهادتهم وإشاداتهم بخصالهم وأخلاقهم وبحسن معاشرتهم للأهالي، وقيامهم بإنجازات داخل الولاية خاصة المتعلقة بالمجال الأمني وحماية البلاد. ومن أمثلة ذلك، الأمر الذي وجه إلى عموم أمراء ولاية الجزائر وأعيانها وأغواتها ورؤسائها بعدما ذكروا في رسائلهم إلى الديوان السلطاني "...أن أهالي الجزائر وعساكرها وأعيانها كانوا في كمال الرضا والشكران من أوضاع و أفعال أمير أمراء الجزائر السابق القبطان علي دام إقباله، وأنّ نائبه المعين قائم مقام (أحمد عرب) أيضا بذل مقدورا وسعيا مشكورا في

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د.6، حكم 973، تاريخ 7 رمضان 976هـ/ 23 فيفري 1969م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د.10، حكم 164، تاريخ 27 رمضان 979هـ/ 12 فيفري 1572م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د.16، حكم 347، تاريخ 17 جمادى الآخر 979هـ/ 6 نوفمبر 1571م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د.16، حكم 347، تاريخ 17 جمادى الآخر 979هـ/ 6 نوفمبر 1571م.

⁵ أنظر: أ.و.ج/ر.ع/م.د.12، حكم 1088، تاريخ 7 ذي القعدة 979هـ/ 22 مارس 1572م.

م.د.10، صحيفة 571، تاريخ 8 ذو القعدة 979هـ/ 23 مارس 1572م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 195.

الوظيفة التي كلف بها، واجتذب قلوب العساكر والأعيان وسائر الأهالي في الولاية بحسن معاشرته لهم وتصديده الحازم لأعداء الدين والدولة، عند قيامهم بالإغارة على البلاد بقصد الإضرار بها...¹.

ونفس المضمون نجده كذلك في الأمر الذي وجهه الى أحمد باشا نفسه مرفوق بالخلعة السلطانية، يبلغه فيه بإرسال أمراء ولاية الجزائر وكذلك أعيانها ومشايخها "كتبا أشادوا فيها بمساعيه في سبيل المصالح الهمايونية وصيانة عرض الدين المبين، وشهدوا بما قام به من تعمير وإحياء القلاع، وكذلك بما بذله لدفع ورفع ضرر وفساد الأعداء عن تلك الديار..."².

وكان السلطان هو من يحدد الفترة التي يقضيها البايبراي في ولايته، ويقرر تجديدها³، كما استمر في إبقاء المتابعة والاشراف حتى بعد هذه الفترة، فكان يحرص على متابعة إجراءات محاسبة أمير الأمراء السابق، والاشراف على مخلفاته أو ميراثه في حالة وفاته.⁴

2- تعيين موظفي الإدارة العليا والقادة العسكريين:

وإضافة الى تعيين البايبراي احتفظ الديوان الهمايوني (السلطاني) باسم السلطان أيضا بسلطة التعيين للعديد من الوظائف وإصدار فرمانات التوجيه "برأت"، وقد كان مضمون هذه فرمانات يشمل التعيين والتجديد وبديل الراتب والترقيات⁵، مع أنه من جهة أخرى ترك للبايبراي حق اقتراح وتزكية أشخاص لمنصب معينة، وحتى مكافئتهم بحكم معرفته بكفاءتهم وانجازاتهم وما قدموه من خدمات لصالح الدولة، والنماذج في ذلك عديدة.⁶

¹ م.د 18، صحيفة 135-136، تاريخ 19 شوال 979هـ / 5 مارس 1572م. نفسه، ص 211.

² أ.و.ج. ر.ع. م.د 21، حكم 639، تاريخ 16 ذو الحجة 980هـ / 19 أبريل 1573م. أنظر أيضا: أ.و.ج. ر.ع. م.د 7، حكم 2456، تاريخ 976هـ / 1568.

³ بيات، الدولة العثمانية ... المرجع السابق، ص 55.

⁴ أ.و.ج. ر.ع. م.د / خط همايوني رقم 55474، تاريخ 1204 هـ / 1789م

أ.و.ج. ر.ع. م.د / خط همايوني رقم 56058، تاريخ 1204 هـ / 1789م

⁵ أنظر مثلا الأحكام في: أ.و.ج. ر.ع. م.د 02، حكم 1994، تاريخ 964هـ / 1557م،

م.د 4، حكم 1824، تاريخ 968هـ / 1560م،

م.د 15، حكم 102، تاريخ 979هـ / 1571م،

أ.و.ج. ر.ع. م.د 25 حكم 1163، وحكم 1164، تاريخ 981هـ / 1574م.

⁶ عن مجال صلاحيات البايبراي في التوظيف أنظر فصل مهام ومجال صلاحيات البايبراي في هذه الدراسة.

ومن هؤلاء كان تعيين أمراء الألوية، مثل ذكر منح "برات شريفة" ليحيى أمير لواء المدية في أمر بتاريخ 7 ربيع الآخر 964هـ / 7 فيرفري 1557م¹، وتعيين الحاجي مراد باي (بك) في لواء مدية بدل المتوفي يحيى باي²، وأمر بتجديد توجيه لواء بسكرة الى المدعو كشاش مجدد بعلاوة 30 ألف أجرة نظير مشاركته في الحرب ضد المدعو عباس³.

وكذلك حكام المقاطعات الأصغر الذين كانت تقطع لهم زعامات تتراوح قيمة مداخيلها بين عشرين ألف ومائة ألف أجرة⁴، أو تيمارات تتراوح قيمة مداخيلها فيما بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألف أجرة⁵.

ومن النماذج: أمر بتوجيه وظيفة كتخدائية دفتر تيمار الجزائر الى المدعو مصطفى شانكر⁶، ومنح المدعو مصطفى برات همايوني بعشر آلاف أجرة⁷، ومنح المدعو حاجي مراد زعامة بمقدار مائة ألف أجرة وإعطائه برات نظرا لمشاركته في حرب "موزاگران"⁸، ومنح المدعو نذير محمد زعامة بعشرين ألف أجرة نظرا لكفاءته في جميع النواحي⁹، منح ترقية للمدعو محمد الدارنده ابن خضر قدرها 18 ألف أجرة¹⁰، وكذلك تحويل زعامة لدى المدعو دارنده إبراهيم الى السيد خضر¹¹.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 2، حكم 1994، تاريخ 964 هـ/ 1557 م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د. 15، حكم 102، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

³ ويقصد الحرب ضد إمارة بني العباس. أ.و.ج./ر.ع/م.د. 25، حكم 1164، تاريخ 981 هـ/ 1574 م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 02، حكم 538 و539، تاريخ 964 هـ/ و.دم. 04، حكم 1824، تاريخ 968 هـ/ 1561 م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 02، حكم 543، تاريخ 8 جمادى الآخر 963 هـ/ 19 أبريل 1556 م.

وحكم 1899، تاريخ 964 هـ/ 1557 م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د. 13، حكم 56، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 25، حكم 2800، تاريخ 982 هـ/ 1574 م.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 2، حكم 546، تاريخ 963 هـ/ 1556 م.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 4، حكم 1824، تاريخ 968 هـ/ 1561 م.

يقصد بها معركة مزگران التي حدثت عندما قامت اسبانيا بجملة فاشلة كانت تهدف الى احتلال مدينة مستغانم في أوت من سنة 1558 م.

والمرجح أن يكون الحاجي مراد هو من ترقى لاحقا ليصبح أمير لواء مدية كما سنراه لاحقا.

⁹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 4، حكم 1858، تاريخ 968 هـ/ 1561 م.

¹⁰ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 13، حكم 56، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

¹¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 13، حكم 61، تاريخ 984 هـ/ 1576 م.

كما لم يستبعد من ذلك تعيين القادة العسكريين، ونذكر هنا مثالا عن إرسال آغا وكاهيته وتعيينهما مع تحديد وظيفتهما في الأغوية على مستوى السناجق¹، ومثالا عن توجيه أمر بضم جنود في سلك الجاوشية²، وأمر بإبقاء جواويش أمير أمراء جزائر الغرب في رتبهم ورواتهم³. وكذلك تعيين البحارة في رتبة الرياس أو قيادة الرياس، مع تحديد أجورهم وترقياتهم، نظير مهاراتهم الفنية البحرية أو خدماتهم، وفي أغلب الأحيان كان ذلك بترشيح من البايبراي أو بطلب منه، وفي هذا الإطار كان مثالا تأهيل ممي رئيس إلى رتبة رئيس في الجزائر بأجر يومي⁴، ورفع أجرة الرئيس سفر إلى ثمانين أقة (يومية) واعطائه برات⁵، ومنح الرئيس بلال برات لكونه رجل ماهر في فنون البحرية⁶. والأمر كذلك بالنسبة لموظفي المالية كالدفتر دار وكتخدا الدفتر⁷

هذا بالإضافة إلى تعيين الوظائف بالنسبة للعلماء ورجال الدين، مثل الأمر بتعيين الخطيب أمير محمد والشيخ منلا إبراهيم بن حاجي حملي، وهما من علماء ولاية تونس في وظيفة بمقدار خمسة عشر أقة يومية، ومنح رواتب أو توصيات بالتوظيف لآخرين من رجال الدين⁸. كما كان الديوان السلطاني هو من يمنح إجازة إمامة صلوات الجمعة في مساجد الولاية وهو ما يبرزه أحد الأحكام المرسلة إلى أمير أمراء الجزائر في عبارة: "...عليك بإعلامنا بعدد الجوامع الشريفة التي أنشئت وعن أسماء منشئها حتى يمكن بموجب عرض ذلك سرير سعادتنا إعطاء الاجازات الهمايونية الخاصة بإمامة صلوات الجمعة فيها..."⁹

ومما يلاحظ من خلال تلك الأوامر السلطانية أنّ التعيين في الوظائف الإدارية والعسكرية كان يتمّ بمقابل رسوم تدفع للميري، وهو ما يظهر في مراسلة إلى علي باشا جاء فيها بأنّ أمراء

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 7، حكم 2431، تاريخ 976هـ/1568م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 18، حكم 280، تاريخ 979هـ/1571م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 42، حكم 83، تاريخ 989هـ/1581م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 2، حكم 540، وحكم 541، تاريخ 963هـ/1556م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 1822، تاريخ 968هـ/1561م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 1838، تاريخ 968هـ/1561م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 1084، تاريخ 967هـ/1559م.

م.د 25، حكم 2800، تاريخ 982هـ/1574م

م.د 50، حكم 09، تاريخ 991هـ/1583م

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م.د 14، حكم 38، تاريخ 979هـ/1571م.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 14، حكم 609، تاريخ 978هـ/1570م.

الوية جزائر الغرب لم يؤدوا رسوم البراوات العائدة للميري¹، ومراسلة أخرى جاء فيها "ورد بأن المدعو داود أحد أغوية الإنكشارية (يكيجري أغاسي) في الجزائر قد أعطي لواء وقد أرسل حكم إلى علي باشا بشأن إرسال رسم ذلك اللواء كما صدر الأمر لإعطاء الحكم"²،

وفي نفس سياق تعيين البايبريات ، كان من شروط تعيين الموظف أيضا أن يكون على دراية كافية بشؤون الوظيفة ويصلح لها من كل الوجوه، وعلى مستوى من الكفاءة والسلوك والسيرة الحسنة، وعادة ما كان البايبراي يزكيه للمنصب على هذا الأساس كما سبق ذكره³، فضلا عن الخدمات العسكرية التي قدّموها كالمشاركة في حروب الدولة، أو في فتحها للأقاليم.

ومن أمثلة ذلك توجيه لواء بجاية البالغ قدره ثلاثمائة ألف أقيجة إلى القائد حسن بعد ارسال صالح باشا خطابا يعرب فيه أنه قد أبلى بلاء حسنا أثناء فتح قلعة بجاية (عام 1555)، باستخدامه المدافع، وتقديمه كل خدمة جليلة في ذلك⁴، وكذلك صدور أمر بتوجيه لواء بسكرة إلى المدعو محمد كشاش مجددا بعلاوة فيها 30 ألف أقيجة استجابة لطلب أمير أمراء جزائر الغرب السابق أحمد باشا الذي أشاد بمشاركة المذكور في الحرب ضد المدعو عباس⁵.

كما نجد أمثلة عديدة عن ترقيات أو منح تيمارات أو تحويلها إلى أشخاص مقابل للخدمات الجليلة والجنديّة التي قدّموها في الحرب القبرصية أو غيرها⁶.

وفي نفس السياق نجد أن السلطان كان يكلف بعض الموظفين بمهام أخرى، ويعين من ينوبهم في مهامهم الأصلية، مثلما جاء في حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب: "أنه بناء على تكليف

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/ 3 جويلية 1571 م.

² أ.و.ج./ر.ع./م.د 15، حكم 246، تاريخ 6 صفر 979 هـ/ 30 جوان 1571 م.

عين أمير لواء تنس. أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د 15، حكم 102، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

³ أ.و.ج./ر.ع./م.د 2، حكم 1994، تاريخ 964 هـ/ 1557 م.

م.د 43، ح 148، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع./م.د 2، حكم 565، تاريخ 9 جمادى الآخر 963 هـ/ 20 أبريل 1556 م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م.د 25، ح 1164، تاريخ 981 هـ/ 1573 م.

⁶ أنظر الأحكام في م.د 13 و م.د 25.

والحرب القبرصية هي حرب بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية التي يدعمها الحلف الصليبي الذي يرعاه البابا والمكوّن من اسبانيا ونابلي وصقلية وفرسان مالطا ودويلات إيطاليا، انتهت الحرب بتخلي البندقية عن قبرص لصالح الدولة العثمانية.

أمين الدفتر للجزائر السيد حسين بمهمة سفيرية لمدة من الزمن يحلّ محله دارنده درويش محمّد، وقد صدر الأمر في ذلك ولذا تسلم دفتر الأمانة المذكور إليه ابتداء من ذلك الوقت".¹

وفي بعض الأحيان نجده يعطي لمن تمّ تكليفهم بمهام خاصة بالديوان السلطاني أو ممن يعتبرون من خاصة السلطان أو حاشيته حصانة تعطيهم حرية التنقل والخروج من وإلى البلاد مع ضمان أمنهم وسلامتهم، وحق التصرف في كل أرزاقهم من بيع ونقل (عقارات وأسرى)، مثل ما نفهمه من العديد من الأحكام منها:

- استدعاء الترجمان محمد يعمل في الجزائر للعمل باسطنبول ترجمانا بها، وضرورة مساعدته على السفر والانتقال بكل أرزاقه وموارده.²

- إعطاء الحصانة للرئيس علي أحد رؤساء الخاصة، والأمر بعدم التعرض له بعد طلبه التنقل، وأمر بعدم ممانعته بيع بيته وكرمه وحديقته وأسراه وكل ما يتعلق به في الجزائر وعدم التعرض له بمغادرة الجزائر.³

- امر إلى أمير امراء الجزائر بعدم التدخل والتعرض لسبيل المدعو مراد خزندار باشي حالة قدومه إلى الاستانة.⁴

- أمر بعدم ممانعة ومعارضة كل من المدعو محمّد مورو وعلي الفخري بالذهاب والإياب، والسماح لهما بما يحملانه من أسباب وأرزاق.

- امر يخص المدعو أحمد وكان يشتغل رئيس في الترسانة، بتقديم كل الخدمات له وتسهيل مهمته في الولايات الثلاث (طرابلس تونس والجزائر)، وعدم مضايقته في كل الموانئ والمدن التي يمر بها، وتزويده بكل المؤونة والأموال الضرورية لتنقله فيها وأداء مهامته على أحسن وجه.⁵

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 13، حكم 69، تاريخ 980هـ/1572م.

² م.د 10، صحيفة 19، تاريخ 25 محرم 979هـ/19 جوان 1571م. عن التميمي، المرجع السابق، ص284.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 7، حكم 1389، تاريخ 3 ذي القعدة 975هـ/30 أبريل 1568م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 5، حكم 537، تاريخ 973هـ/1565م

⁵ م.د 73، صحيفة 152، تاريخ 14 رمضان 1003هـ/23 ماي 1595م. عن التميمي، المرجع السابق، ص284.

ولكن يبدو أنّ سلطة تعيين هذه المناصب بدأ تفويضها لصالح البايبراي مع نهاية القرن 16م، حيث نجد أنّه عند فصل دفتردارية الولايات المغاربية الثلاث الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) وإقرار نظام محاسبة مستقل في كل ولاية، وبعدها كان تعيين الدفتردار من قبل السلطة المركزية، كلف البايبراي بتعيين من يراه مناسباً لهذا المنصب مع وضع شروط تمثلت في "أن يكون المختار من طائفة الكراغلة، وممن له كفاءة وقابلية في تمشية نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الإدارية"، وأن لا يكون "ممن يحب اثاره الشغب والفتن"، مع الابقاء على ضرورة إصدار فرمان السلطاني الخاص بتوجيه المنصب¹.

ومنه يمكن القول أنّ السلطان العثماني وهو يفوض سلطاته للبايبراي على مستوى الولاية احتفظ بسلطة التعيين والعزل والتجديد وبدل الراتب والترقيات للعديد من الوظائف العليا، بما يضمن ذلك الارتباط بين الدولة العثمانية والولاية، وفي مقدمتهم تعيين البايبراي بفرمان سلطاني (برأت) ممن يراهم مؤهلين للمنصب وتتوفر فيهم شروط الولاء والخبرة والكفاءة العسكرية والإدارية.

وقد استمر ذلك طيلة العهد العثماني. وبنفس الكيفية احتفظ أيضاً بصلاحيات تعيين موظفي الإدارة العليا كأمرء الأولوية، والقادة العسكريين كالأغا والكتخدا خلال القرن 16م، مع الأخذ بعين الاعتبار تزكية البايبراي لهم، إضافة إلى تعيين موظفي الإدارة المالية العليا كالدفتر دار وكتخدا الدفتر وكتخدا التيمار، ليتمّ نقل هذه الصلاحيات لصالح البايبراي مباشرة بعد هذا القرن.

¹ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 43، حكم 148، تاريخ 988هـ/ 1580م.

المبحث الثاني: وسائل المراقبة

حرص السلطان على متابعة شؤون الولاية من جميع النواحي، وقد استعمل في ذلك عدّة وسائل أهمها مجموع التقارير والشكاوى التي ترد الى الديوان الهمايوني، والتي من خلال مضامينها كان يتخذ قراراته، ويصدر أوامره عن طريق الفرمانات السلطانية¹ التي اعتبرت هي الأخرى من الوسائل الهامة في هذه العملية من خلال عملية التوجيه والتقويم.

1- المتابعة والمراقبة عن طريق التقارير والشكاوى

حيث كانت مصادر التقارير التي ترد الى الديوان السلطاني متعدّدة، لا سيما من موظفي الدولة السامين كالقبودان دريا والبايلرياي والدفتر دار وأغا الانكشارية وأهل الشرع في الولاية من القاضي والمفتي والعلماء²، والذين كان بوسعهم مراجعة مقام السلطنة والديوان الهمايوني وإرسال الشكاوي والتقارير بشكل مباشر³. وبذلك ساهموا في تحقيق مبدأ المراقبة رغم الصلاحيات الواسعة التي أعطيت للبايلرياي، واعتبار رتبة وظائفهم أقل من رتبته.

وعلى رأس هذه التقارير والتي تعرف أيضا ب: "عرض حال"⁴، تلك التقارير التي كان يرسلها البايبري، والتي كانت تعتبر إلزامية حيث لا تكاد تخلو معظم الأوامر السلطانية من عبارات التأكيد على ضرورة ارسالها، وإعلام السلطان وديوانه بكل ما يجري في الولاية، وارسال التقارير

¹ مصدرها من الكلمة الفارسية فرمان، وتعني الأوامر الصادرة عن السلطان في موضوع معين، ويضم أحكاما يلزم اتباعها، ويتميّز بلفظ الجلالة في طرفه الأعلى، والطغراء الخاصة بالسلطان أسفله، كما تذكر فيه الألقاب الرسمية للمرسل إليهم واسمهم. سعداوي صالح، المرجع السابق، المجلد 3، ص 1014.

² على سبيل المثال أنظر: أ.و.ج. ر.ع/ م. د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/ 1577م.

م. د 30، صحيفة 199، تاريخ 985 هـ/ 1577 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 2376.

م. د 30، صحيفة 223، تاريخ 985 هـ/ 1577 م. نفسه، ص 238.

أ.و.ج. ر.ع/ خط همايوني رقم 22547، تاريخ 1228هـ/ 1813م. وهو يتحدّث عن تقرير من وكيل الخرج بالجزائر الى القبطان علي يشرح له بعض أحداث الدرقاويين (1802-1813م)، وأنهم أزهقوا الأرواح وأنهم ابتدأوا عملهم من جيغل، لكن تطهّرت البلاد الجزائرية منهم بفعل إعانة السلطان محمود الثاني (1808-1839م).

³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية....، المرجع السابق، ص 188.

⁴ وكانت خلال القرن 18 م ترسل الى الصدر الأعظم أو القبودان باشا الذين يقوموا بإطلاع السلطان عليها، أنظر: حماس، العلاقات....، المرجع السابق، ص 192-193.

والقوائم عن المفسدين والمخالفين لها¹. على نحو: "...وجب اعلامنا عن أحوال وأطوار تلك الديار و عما يردكم من أخبار صحيحة عن الكفار الخائبيين وعرض ما يجب عرضه من قضايا..."²، و "...الأ أنك حتى الآن لم تحط علمي الشريف بكيفية استعدادك لذلك، ولم تعلن عن الوقت الذي ستتجه فيه الى هناك، لذا فقد أمرت حال وصول الحكم أن تبعث بأخبارك بالتفصيل معلما سدة سعادتنا عن خطتك في الاستعداد لهذه المهمة وعن الوقت المناسب لسفرك، ولقد اقترب موسم الإبحار، فهل سفنك ومهماتك السفرية جاهزة؟ ومتى ستتجه الى هناك؟"³، "وأمر ب..... ويجب الاعلام عن أوضاع الولاية"⁴، "نأمرك ... وإخبار الباب العالي حول مستجدات اخبار العدو في البحر"⁵

كانت التقارير في مضمونها تشمل كل ما يتعلّق بمهام البايبراي، وشؤون الولاية ورعاياها، وما يطرأ عليها في مختلف المجالات. فنجد منها تقارير عن أمن واستقرار الولاية، وعن طاعة الأمراء والشيوخ والأهالي⁶، وكذلك عن المحاسبات المالية⁷، وعن أعمال التعمير والتشييد والترميم، لاسيما البنى التحتية كالأبراج والموانئ والقلاع والخنادق.⁸

كما نجد تقارير عن الأخبار المرتبطة بنشاط الأعداء والمتآمرين معهم وتحركاتهم⁹، وعن سير العلاقات مع الدول بما فيها المجاورة كالمغرب الأقصى¹⁰، وهذا فضلا عن التقارير التي تتضمن التحضيرات والاستعدادات العسكرية، في مقدمتها استعدادات الأسطول¹¹، وأوضاع

¹ م.د 22، صحيفة، 124، تاريخ 981هـ/1573 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 217.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571 م.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 10، حكم 164، تاريخ 979هـ/1572 م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 640، تاريخ 980هـ/1572 م.

⁵ م.د 52 صحيفة 271 تاريخ 20 صفر 992 هجري 3 مارس 1584، عن التميمي، المرجع السابق، ص 262.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 640، تاريخ 980 هـ/1572 م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 28، حكم 538، تاريخ 984هـ/1576 م.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 640، وحكم 645، تاريخ 980هـ/1573 م.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571 م.

أ.و.ج/ر.ع/م.د 21، حكم 642، تاريخ 980 هـ/1573 م.

م.د 61 صحيفة 9، تاريخ 994 هـ/1586 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 268.

¹⁰ أ.و.ج/ر.ع/م.د 6، حكم 972، تاريخ 972هـ/1565 م.

¹¹ م.د 16، صحيفة 24، تاريخ 23 جمادى الآخر 979 هـ/12 نوفمبر 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 204.

م.د 10، صحيفة 222، تاريخ 5 رمضان 979 هـ/21 جانفي 1572 م. نفسه ص 194.

الجيش وجنوده ونشاطهم وخدماتهم العسكرية في تحقيق الأمن والاستقرار وحماية البلاد¹، أو عن خراجهم عن الطاعة وتمرداتهم أو عصيانهم².
أما بالنسبة للشكاوى فقد حرص الديوان الهمايوني أيضا على استقبال العرائض القادمة من موظفي الدولة والشكاوى القادمة من الأهالي³، وتسجيلها وتحويلها للسلطان وصدره الأعظم.

وفيما يلي نماذج عن مضامين بعض الشكاوي والأوامر السلطانية الصادرة بخصوصها:

الوثيقة	الطرف	الشكاوى	ضد	التاريخ	الأمر الصادر عن الديوان السلطاني
I ⁴	أمير الأمراء	شكاوى عن أعمال الظلم والعنف المرتكبة، ومن ممارسة الرشوة والضغط على الأهالي لأخذ أموالهم، وأخذ أموال الخزينة دون وجه حق، والتمرد على قرارات الديوان وعصيانها.	أغا الإنكشارية "حسن"	989هـ/1581م	أمر إلى أمير الأمراء بتعيين كتخدا أغا جديد محله. القبض على الأغا وأتباعه، ومحاكمتهم، وإرسالهم إلى الباب العالي
II ⁵	طائفة الإنكشارية	شكاوى عن مزاحمة الأهالي لهم في وظيفة محافظ (يساقجيليك) ⁶	الأهالي	975هـ/1567م	أمر إلى أمير الأمراء باتباع العادة المعمول بها من قبل وإعطاء

¹ م.د 5، صحيفة 313، تاريخ 973 هـ/ 1566 م. نفسه ص 178.

أ.و.ج. ر.ع/ م.د 46، حكم 326، تاريخ 990 هـ/ 1582 م.

م.د 47، صحيفة 8، تاريخ 990 هـ/ 1582 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 256.

² م.د 30، صحيفة 185، 199، تاريخ 223، تاريخ ربيع الأول 985 هـ/ ماي 1577 م. نفسه ص ص 237-238.

دم 42، صحيفة 55، تاريخ 989 هـ/ 1581 م. نفسه، ص 247.

³ وذلك من خلال قلم البايكجي أو قلم (كتابة) الديوان، المسك لدفاتر الديوان الهمايوني ومنها دفاتر المهمة والشكايات. وفي 1639 فصلت الشكايات عن دفتر المهمة في دفتر خاص بها، بينما بقي دفتر المهمة خاص بالشؤون الحكومية.

أنظر: أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 198. وسهيل صابان، المرجع السابق، ص 132.

⁴ م.د 42، صحيفة 55، تاريخ 19 جمادى الآخر 989 هـ/ 21 جويلية 1581 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 247.

⁵ م.د 7، صحيفة 20، تاريخ 975 هـ/ 1567 م. نفسه، ص 183.

⁶ كلمة مشتقة من ياساق وتعني المنع والحجز في اللغة التركية، اصطلاحا هي وظيفة اليساقي، وهو جندي الإنكشارية المكلف بحماية القناصل والسفراء الأجانب ونقاط الحراسة (القراقول) في أقاليم الدولة العثمانية ومقاطعاتها، ويرادفها مصطلح "القواس" المشتق من القواس الذي كان يستخدم القوس ليتحول إلى معنى الحرس المسلح. وكانت الدولة العثمانية هي التي تعينهم بنفسها إلى غاية 1740 م عندما أعطت امتيازاً لفرنسا بتعيين واختيار الأشخاص في هذه الوظيفة. أنظر: حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 179، 235. وأيضا: سعداوي صالح، المرجع السابق، المجلد 3، ص 1122، 1399.

			مباني الدولة والكنائس ومقرات القناصل بعدما كانت محتكرة من طرفهم منذ القدم.		
III ¹	بعض الإنكشاريين	شكوى عن سوء تسيير ورفض دفع مرتبات الجنود الذين يعملون تحت أوامرهم، واكتفائهم بضمأن معيشتهم فقط.	الملتزمين الاقطاعيين على أساس السناجق والزعامات	990هـ/1582م	أمر الى أمير الأمراء بالعمل على ما كان معمول به، وذلك بتقسيم كل النواحي التي تضبط حديثا وتوزيعها على الإنكشارية، عدم منع أي أحد من الحصول على هذا الحق. في حالة عزل أحد الإنكشارية المعين على أحد السناجق يتم تعويضه من أحد من الإنكشارية يكون مناسباً ويستحق لتقلد المنصب
IV ²	طائفة الكراغلة	شكوى عن الظلم الواقع عليها في صرف استحقاقاتها	أغا العلوفات (الأجور)	990هـ/1582م	أمر الى أمير الأمراء معالجة الأمر وعدم ترك أحد من الرعية يتظلم بسبب حق قد هضم بلا مبرر. صرف العلوفة التي كانت تدفع لهم عن استحقاق.
V ³	أهالي تنس	شكوى عن ظلم الضعفاء والفقراء، والتعدي عليهم	قائد لواء تنس	981هـ/1573م	أمر الى أمير الأمراء وقاضي تنس بتجميع المطالبين بحقهم والتحقق من صحة ادعاءاتهم، والتفتيش بشدة عن دعاويهم التي لم يمر عليها 15 عاما والنظر فيها وفق الأحكام الشرعية، وإرجاع الحقوق الثابتة شرعا الى أصحابها. مع تدوين كل الوقائع وارسالها الى الباب العالي
VI ⁴	الأهالي	شكاوى عن ممارسات وتجاوزات غير مرضية على الأهالي والفقراء منها استغلال النفوذ والقوة	ممثلي السلطة كالقادة والملتزمين	981هـ/1573م	أمر الى أمير الأمراء بضرورة استئصال البدع ومنع الظلم على الرعايا وعدم السماح للقياد بالاستلاء على أموالهم، والعمل على

¹ م.د 47، صحيفة 188، تاريخ 990 هـ/ 1582 م. نفسه، ص ص 259-260.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 48، حكم 47، تاريخ 990 هـ/ 1582 م. هذه الوثيقة تبرز موقف العسكريين من كون فئة الكراغلة ضمن من يتلقون علوفة ورفضهم لذلك.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 22، ح 671، تاريخ 981 هـ/ 1573 م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 24، الحكم 233، تاريخ 981 هـ/ 1573 م.

العسكرية في أخذ زاهم ولوازمهم مجاناً. بيع أراضي تحت مسؤوليتهم الى أشخاص برسم الملكية والاستفادة من أثمانها. منح علاوات صورية لأصحاب الرواتب ومطالبة الخزينة بها.			ارجاعها لهم في حالة ثبتت صحة الأمر.
بيع أراضي ميرية والاستفادة من أثمانها	الأهالي	VII ¹	أمر القاضي بالتحقيق في القضية وفي حالة صدق الموضوع ضرورة نزعها من مالكمها ووضعها تحت تصرف أمير أمراء الحالي حسن باشا وارجاع أثمان الأراضي الى أصحابها
شكوى حول اعتداءات متكررة من طرف بحارة من ولاية الجزائر على تجار فرنسيين وسلب أمتعتهم وتجارهم	القنصل الفرنسي باسطنبول	VIII ²	أمر الى أمير أمراء الجزائر وقاضيا بالتقصي عنه الأشخاص الذين ألحقوا الضرر بالفرنسيين والقبض عليهم واستعادة المتاع المستولى عليه. وارجاعه الى الفرنسيين دون نقصان. وتوفير الأمن الذي يسمح بالنشاط التجاري للفرنسيين بالولاية والتأكيد على طائفة البحارة بضرورة احترام عهود الأمان والصلح
عن أسر بعض رعايا الفرنسيين	الفرنسيون	IX ³	أمر الى أمير الأمراء بإطلاق سراح كل الأسرى وارجاع كل ما أخذ منهم الى أصحابه، بحكم عهد الصداقة الذي يجمع الدولة العثمانية بالفرنسيين.

¹ أ.و.ج. ر.ع/ م.د 30، حكم 423، تاريخ 985هـ/ 1577م.

² م.د 5، صحيفة 94، 259، تاريخ 973 هـ/ 1565 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 176، 177.

³ م.د 12، صحيفة 579، تاريخ 979 هـ/ 1572 م. نفسه، ص 199.

ومما تجدر ملاحظته من مضمون الشكاوي أنّها كانت تستقبل من كل الشرائح أو الطوائف المكوّنة للمجتمع سواء أكانت من موظفي الدولة أو العسكريين أو الرعايا، وحتى من طرف الدول الأجنبية ورعاياها. وأنّ تلك الشكاوي كانت ضدّ أي طرف معتد، وإن كان هذا الطرف من موظفي الدولة على اختلاف رتبهم بداية من البايبراي نفسه¹ وأمراء الألوية².

كما استمر العمل بهذا الأسلوب حتى بعد بروز مظاهر الاستقلال خلال القرنين 17 و18م³. ونفس الشيء بالنسبة للعمل بالتقارير، وفي مقدّمها ما يتعلّق بالأسطول والحروب البحرية والعلاقات الخارجية⁴، والنماذج في ذلك أيضا كثيرة في مجموعة الخطوط الهمايونية⁵. غير أنّ الدولة العثمانية بتطبيقها سياسة مراقبة البايبراي عن طريق الانكشارية عاد بالسلب عليها لأن هذه الفئة استغلت الظروف لتبرز ككتلة متحكمة في مراكز القوة في الولايات⁶، وبروز صراعات بينها وبين أطراف أخرى كما سنراه لاحقا.

2- إصدار الأوامر السلطانية:

كما أنّه انطلاقا من مضمون تلك التقارير والشكاوي كان السلطان يصدر أوامره عن طريق الفرمانات السلطانية⁷. فإذا كانت القضايا المطروحة فيها واضحة، كان الأمر يحدّد شكل المهمة مباشرة، أما في الحالات الأخرى فكان يحرص على تكليف من يراه مناسبا حسب نوع

¹ أ.و.ج. ر.ع. / خط همايوني رقم 47823، تاريخ 1225هـ / 1810م، عريضة عن أعمال محمّد علي باشا (1809-1815م) غير المرضية. خط همايوني رقم 22546، تاريخ 1232هـ / 1817م. عريضة شكوى من أعمال علي خوجة (1817-1818م) موجهة من أوجاق الجزائر. خط همايوني رقم 202، تاريخ 1233هـ / 1818م، شكوى من أعمال علي باشا وطلب تنصيب حسين باشا.

² أنظر الوثيقة V في الجدول أعلاه.

³ أ.و.ج. ر.ع. / خط همايوني رقم 22546، تاريخ 1232هـ / 1817م، عريضة شكوى من أعمال علي خوجة موجهة من أوجاق الجزائر. ⁴ م.و.ج. مج 3190، ملف 1، وثيقة 5. فرمان من السلطان عثمان الثالث (1754-1757م) إلى علي باشا (1754-1766م) أواخر ذي القعدة 1170هـ / 15 أوت 1757م يأمر بإعادة الأشياء التي أخذت من دار القنصل السويدي عندما هاجموا تونس.

⁵ نذكر منها: أ.و.ج. ر.ع. / خط همايوني رقم 5604، تاريخ 1216هـ / 1801م، إعلام الباب العالي بالصلح بين الجزائر وفرنسا.

خط همايوني رقم 5731، تاريخ 1216هـ / 1801م، إعلام الدولة العثمانية بالخلاف الجزائري الفرنسي المتعلّق بصيد المرجان. خط همايوني رقم 48979، تاريخ 1231هـ / 1815م، تقرير من آغا تشريفات الجزائر عن كيفية مقابلة عمر باشا للقبطان الإنجليزي اللورد اكسموث.

خط همايوني رقم 6/22556، تاريخ 1233هـ / 1818م، اعلام بمقتل علي خوجة بعد مقتل عمر باشا وولاية حسين باشا بالإجماع وشهادة له.

⁶ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص 187.

⁷ مصدرها من الكلمة الفارسية فرمان، وتعني الأوامر الرسمية الصادرة عن السلطان.

القضوية سواء أمير الأمراء أو القاضي أو الأغا¹ أو الدفتر دار² للتقصي والتحقيق والتحري إذا ما كان الواقع يوافق ما ورد الى السلطان، وعلى أساسه يتخذ القرار فيها أيضا وفق ما يتماشى مع سياسة الدولة وتوجهها. وقد ارتبطت تلك الأوامر وتنفيذها بالزامية القانون وأحكام الشريعة³.

كما يظهر من خطاب تلك الأوامر أنه كان يتركز على معالجة الأمر بحكمة ودراية، وضرورة توفير كل ما يؤدي الى تحقيق الأمن والسلام والرفاهية لأهل الولاية والالتزام بحل الخلافات بين مختلف طوائف الرعية، والعمل على سيادة العدل، كما كانت أسلوبها يأخذ صيغة التشديد أو التحذير من التهاون والإهمال في تنفيذها. كما كان يحرص دائما على تحديد الهدف من وجود إدارة تمثل السلطان وهو ما نجده واضحا في عبارة " أن هدفي من تنصيب حاكم الولاية هو تمكين الخلق من العيش بأمان ورفاه وسلام"⁴

وقد كانت تلك الأوامر تؤدي الى عقوبة المخلين بواجباتهم والمعتدين على حقوق مختلف الطوائف⁵. في مقدمتهم الوالي نفسه والذي كان يخضع للمساءلة جراء الشكاوى أو التقارير ضد حتى بعد عزله من المنصب⁶ وهذا الأمر كان يفرض على البايبرباي أن يتصرف بالعدل والانصاف وألا يخالف القانون⁷.

¹ أنظر مثلا: أ.و.ج./ر.ع./م.د. 44، حكم 130، تاريخ 990هـ/1583م.

أ.و.ج./ر.ع./م.د. 10، صحيفة 571، تاريخ 979هـ/1572م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 195.

² أنظر مثلا: أ.و.ج./ر.ع./م.د. 28، حكم 538، تاريخ 984هـ/1576م.

³ أ.و.ج./ر.ع./م.د. 30، حكم، 422، تاريخ 5 ربيع الأول 985هـ/1577م. تفيد هذه الوثيقة بانباء عن ظهور فئة من المفسدين من العسكريين في جزائر الغرب وبأنهم يحاولون التصدي للأحكام الشرعية بالإضافة الى محاولة اضلال واغواء العساكر، والأمر بإلقاء القبض عليهم سواء كانت من بين أهل الديوان أو من طائفة أخرى، وفيما إذا تبين لكم فسادهم وضلالهم يجب ارسالهم مكبلين بالأصفاد.

م.د. 22، صحيفة 124، تاريخ 981هـ/1573م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 217. الوثيقة توجه أمرا بالتقيد بتوفير كل ما يؤدي الى تحقيق الامن والسلام والرفاهية لأهل الولاية وألا يتصرف أمير الأمراء بما يخالف القانون القديم ويتسبب في تظلم أي فرد أو الاعتداء عليه وأن يمنع ذلك ويدفعه عنه، ولا يرتكب أي ممنوع.⁴

⁵ جب وباون، المرجع السابق، ج 1، ص 292.

⁶ أ.و.ج./ر.ع./م.د. 30، حكم 496، تاريخ 985هـ/1577م. "حكم الى أمير أمراء جزائر الغرب بإرسال الأمير السابق للولاية رمضان الى الباب العالي وفي حالة وجود شكاوى ضد المشار اليه يجب احضار أصحابها الى الأستانة لاستعادة حقوقهم"، وحسب دم 28، حكم 538، تاريخ 984هـ/1576م، يبدو أن رمضان باشا كان قد قدم فيه الوالي الأسبق تقريرا يتعلق بالمالية.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

وفي الحالات التي تعني الوالي كان يؤمر القاضي بالتحقيق والنظر في القضية¹، أما تنفيذ تنفيذ الأحكام ضده فكانت تكلف به المؤسسة العسكرية من خلال الأغا وضباطه، مثلما حدث مع أمير الأمراء حسن باشا (1582-1589م) حينما أرسل أمر سلطاني إلى آغا الانكشارية ورياس الكتائب الموجودين بجزائر الغرب، يقضي بمنعه من السفر خارج البلاد حتى يصدر في شأنه أمر سلطاني² حيث كان يريد وبذريعة السفر عدم الخروج إلى دواخل البلاد (المحلة)³، بمعنى تهريبه من المهام المكلف بها، كما صدر بعده أمرا آخر بالتقصي حول تصرفاته إزاء الرعايا في الولاية⁴.

كما كانت العقوبات صارمة أيضا بالنسبة للموظفين الذين يمثلون الإدارة مهما كانت رتبهم ومناصبهم، وقد وصلت أحيانا إلى قطع رواتب المفسدين ومن ثبتت إدانتهم، واعتقالهم وحتى إرسالهم إلى الدولة العثمانية لمحاكمتهم⁵

3- أهداف المراقبة:

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ تلك التقارير والشكاوى وما ترتب عنها من أوامر سلطانية وسيلة لمتابعة ومراقبة ما يجري في الولاية، وما يصنعه موظفوها ورعاياها، على جميع الأصعدة.

أ.و.ج./ر.ع/م.د. 22، صحيفة 124، تاريخ 981هـ/1573م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 217.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 30، حكم 423، بتاريخ 985هـ/1577م، جاء في هذه المهمة أمر القاضي بالنظر والتحقيق في مسألة بيع رمضان باشا بعض الأراضي المبرية المهمة، وضرورة نزع تلك الأراضي من ملاكها في حالة ثبت الموضوع، ووضعها تحت تصرف أمير الأمراء الحالي حسن باشا، وإرجاع أثمانها إلى أصحابها.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د. 44، حكم 139، تاريخ 990م/1582م.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 44، صحيفة 130، تاريخ 25 ذي الحجة 990هـ/20 جانفي 1583م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 254.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د. 44، حكم 183، تاريخ 991هـ/1583م.

⁵ أنظر أيضا: أ.و.ج./ر.ع/م.د. 30، حكم 471، تاريخ 985هـ/1577م. تخير هذه الوثيقة بوجود فئة من الأغوات ممن ثبتت إدانتهم بالفساد والضلال وقطعت رواتبهم يدعون بأنهم ذهبوا إلى الباب العالي ورجعوا بأوامر شريفة تنص على إعادة رواتبهم، وجاء الأمر بعدم إجراء رواتب هذه الفئة كما لا يجب إلحاقها بزمرة الإنكشاريين.

م.د. 30، حكم، 422، تاريخ 5 ربيع الأول 985هـ/1577م، تفيد هذه الوثيقة بانبياء عن ظهور فئة من المفسدين من العسكريين في جزائر الغرب وبأنهم يحاولون التصدي للأحكام الشرعية بالإضافة إلى محاولة اضلال واغواء العساكر، والأمر بإلقاء القبض عليهم سواء كانت من بين أهل الديوان أو من طائفة أخرى، وفيما إذا تبين لكم فسادهم وضلالهم يجب إرسالهم مكبلين بالأصفاد.

م.د. 30، 22، صحيفة 124، تاريخ 981هـ/1573م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 217. الوثيقة توجه أمرا بالتقيد بتوفير كل ما يؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام والرفاهية لأهل الولاية وأن لا يتصرف أمير الأمراء بما يخالف القانون القديم ويتسبب في تظلم أي فرد أو الاعتداء عليه وأن يمنع ذلك ويدفعه عنه، ولا يرتكب أي ممنوع وأن يكتب أسماء المخالفين والمعتدين على القانون وعلى الأمر الشريف وإرسال القائمة إلى السلطان.

- أولها على مستوى الرعية، فقد سمحت بمتابعة ضمان حقوقهم، والعمل على تأمين الأمن والطمأنينة لهم، وعدم التعدي عليهم وعلى أملاكهم أو أموالهم أو إلحاق الضرر بهم، خاصة من طرف الإداريين والقادة العسكريين.¹

ومن جهة أخرى كان السلطان يحرص على متابعة تحركاتهم ونشاطهم، ومن ذلك: الأمر المتعلق "بترك بعض الرعايا في الأطراف لمساكنهم وهجرة بعضهم الى المدن والبعض الآخر الى مناطق أخرى، وذلك بقصد التهرب من أداء ضريبة العوارض² المترتبة عليهم"، بعد وصول أنباء عن ذلك الى الديوان السلطاني، ومنه كان الأمر بالنظر في الأمر والقيام بالتحري عن الموضوع فإذا كان موافقا لذلك تتم عملية إعادة توطين كل من هاجر من دياره منذ أقل من عشرة أعوام والزامهم بدفع الضريبة في المناطق التي يقطنونها.³

كما امتدت المتابعة الى المجال الديني - كما تقدّم ذكره- إذ كان السلطان ممثلا في ديوانه يتابع مثلا بناء المساجد واحصاءه، وهو ما نقتبسه من أحد الأوامر السلطانية بالسماح لكل راغب في بناء جامع من ماله الخاص، واعلامه بعددها وأسماء منشئها، فضلا عن منح الإجازة الخاصة بإمامة صلوات الجمعة في مساجد الولاية.⁴

وقد لعب القاضي دورا هاما في هذا الجانب خاصة وأنه كان مستقلا في عمله، ولم تخضع اختصاصاته القضائية للبايلرباي، وبذلك كان تقيّد هذا الأخير بالشرع والقانون تحت أنظاره⁵، وهو ما فرض عليه الحرص على التصرف بالعدل والانصاف.⁶

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 24، حكم 233، و.م.د 22، حكم 252، تاريخ 981هـ/1573م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 1088، تاريخ 979هـ/1572م.

³ ضريبة عارضة وهي ضريبة مالية وعينية وبدنية، كانت الدولة العثمانية تلجأ إليها في حالة الطوارئ خاصة الحروب. ويدفعها معظم الأهالي ماعدا رجال الدين والأشراف، ثم استمر وجودها بعد تحولها في القرن 16م الى ضريبة مادية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 156.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

هذه الوثيقة تدفعنا الى التساؤل عن سبب هجرة الرعايا عن مساكنهم في هذه الفترة، وهل كانت مرتبطة بضريبة العوارض أم لأسباب أخرى، وفي حالة كان السبب هو الضريبة، فهل كانت بسبب الضريبة البدنية التي يجند من خلالها الأشخاص لخدمة ظروف الحرب أم لأن الضريبة المالية كانت مرتفعة الى درجة الهجرة، أم كان ذلك موقفا رافضا للممارسات الإدارية من طرفهم؟

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 14، حكم 609، تاريخ 978هـ/1570م.

⁶ بيات، الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص 53-54.

⁶ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

وكان القاضي يكلف بمهام عن طريق الأوامر السلطانية تتعلق عموماً بشؤون الرعية وممارسة الوساطة الإدارية المعنوية بينهم وبين السلطة الإدارية العثمانية¹، كالحرص على طاعة الرعية ومؤازرتها²، ومنع الناس من التعدي على الأملاك الأميرية واسترجاعها لصالح الخزينة³، والحيلولة دون عصيانها، والعمل على إخماد أي تمرد تقوم به⁴.

وكذلك اتجاه البايبراي، مثلما يبرزه الأمر المرسل إلى قاضي جزائر الغرب والمؤرخ في عام 985هـ/1577م بالتحقيق في قضية بيع أمير الأمراء السابق رمضان باشا لأراضي ميرية، وضرورة الوقوف على نزاعها من مالكيها إذا صدق الأمر، ووضعها تحت تصرف أمير الأمراء الحالي (آنذاك) حسن باشا، وإرجاع أثمان تلك الأراضي إلى أصحابها⁵.

- أما على مستوى شؤون الولاية المالية، فقد كانت السلطة المركزية تتابع كل ما يتعلق بالعمليات المالية، من وظائف ورواتب ومهام في مقاطعات الولاية، وتنظيم لدفاتر المحاسبة المالية وضبطها، ومن خلالها تحديد مهام الموظفين في هذا المجال والحيلولة دون تداخلها، خاصة وأن نسخة من تلك القيودات أو الدفاتر كانت ترسل إليه⁶.

وتبرز هنا وظيفة الدفتر دار الذي كان هو الآخر مستقلاً في عمله عن البايبراي، ويعين بفرمان سلطاني⁷، فقد ساهم في مراقبة وتسيير الإدارة المالية وتوجيهها، من خلال تفتيش وتدقيق واردات ومصاريف الجزائر وإرسال الأموال الفائضة إلى خزانة الدولة العثمانية، والعمل على مكافحة الغش واختلاس الأموال الميرية ومنع استغلال المحسوبة والنفوذ المستمد

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د 22، حكم 671، تاريخ 15 جمادى الأولى 981هـ/12 سبتمبر 1573م.

² أ.و.ج./ر.ع./م.د 06، حكم 973، تاريخ 976هـ/1569م. أمر موجه إلى كبراء الجزائر من علماء وسادات بمؤازرة البايبراي وطاعته عدم الخروج عن أوامره فيما يتعلق بشؤون الولاية.

³ أ.و.ج./ر.ع./م.د 43، حكم 156، تاريخ 988هـ/1580م.

⁴ أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د 21، حكم 640 و645، تاريخ 980هـ/1573م. الوثيقتين تتحدثان عن تقارير باستتباب الأمن والاستقرار في ولاية الجزائر بعد إعلان طاعة شيوخ القبائل كيني عباس وسويد، وإبداء ذلك بتقديم رهائن ودعم بالعتاد العسكري.

وحكم 642، 980هـ/1573م. وثيقة تتحدث عن ثبوت خيانة أعيان من بسكرة وفرارهم إلى تونس وتحريكهم للفتنة، والأمر بالقبض ومعاقبة كل من ثبتت خيانتة، دون التعرض للمسلمين إلا بحكم الشرع الشريف.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م.د 30، حكم 422-423، تاريخ 985هـ/1577م.

⁶ أ.و.ج./ر.ع./م.د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م.

⁷ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص188.

من البايبراي وممن لهم علاقات خاصة به في تبيد أموال الولاية، إضافة إلى عمليات المحاسبة والجرد التي يقوم بها عند تولي بايلربايا جديدا.¹

- وكذلك على مستوى العلاقات الخارجية، تمكن الديوان السلطاني من الحفاظ على درجة هامة من متابعة سير العلاقات الخارجية، واحترام الولايات التابعة لها بما فيها الجزائر لعهود الصلح التي كانت تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية، والتي بمقتضاها اعتبرت تلك الدول صديقة فلا يجوز الإعتداء على سفنها أو أسر رعاياها أو نشاطها. وهذا ما انطبق بالخصوص على علاقاتها مع الدولة الفرنسية خلال القرن 16م.²

أما بالنسبة للدول التي لا تربطها عهود معها والتي كانت تعتبر عدوة لها، فقد كانت الدولة العثمانية تحرص على مراقبة ومتابعة تحركاتها وتحركات المتآمرين معها من خلال تجسيد أوامره بإرسال الجواسيس، وتتبع نشاطهم وتجهيز العدة ضده تحسبا لأي هجوم مباغت من طرفهم³ وقد استمرت الدولة العثمانية بهذه السياسة إلى غاية القرن 18م وبداية القرن 19، وهو ما يبرزه الأمر السلطاني الذي أرسل في عهد السلطان مصطفى الثالث (1757-1774م) إلى والي الجزائر محمد باشا (1766-1791م) سنة 1183هـ / 1769م ينهى فيه عن العداوة مع دول النصارى وإفساد عقد الصلح والسلم معها، ويدعو إلى تجديد العهد مع الدنمارك ما دام الصلح

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د 28، حكم 538، تاريخ 984 هـ/ 1576م.

م.د. 39، حكم 438، تاريخ 988 هـ/ 1580م

² أنظر: الوثيقتين VIII وIX في الجدول أعلاه، وكذلك: م.و.ج/م.ج 3190، ملف 1، الوثائق 5، 7، 8، 10، 15، 16، 22، 24، 27، 39، 62، 63، تخص العلاقة مع دول مختلفة وتغطي الفترة 1170-1214 هـ/ 1757-1800م.

أ.و.ج./ر.ع./م.د 21، حكم 645، تاريخ 980هـ/ 1573م، أمر بعدم التعرض للبلاد التي تربطها اتفاقية مع الدولة العثمانية.

م.د. 67، صحيفة 84، تاريخ 999 هـ/ 1591م، أمر بإرسال شخصية فرنسية مرموقة إلى استنبول تمّ القاء القبض عليها من طرف بحارة جزائريين. التميمي، المرجع السابق، ص 277.

م.د. 35، صحيفة 122، تاريخ 986 هـ/ 1578م، أمر بالسماح للفرنسيين فقط بصيد المرجان بمنطقة حدودية بين الجزائر وتونس. نفسه، ص 242.

م.د. 42، صحيفة 86، تاريخ 989 هـ/ 1581م، أوامر بعدم التدخل في شؤون المغرب وتعزيز الصداقة مع حاكم فاس (مولاي أحمد) بحكم صداقته وفروض الطاعة التي أظهرها للسلطان والباب العالي. نفسه، ص 249.

³ أ.و.ج./ر.ع./م.د 21، حكم 645، تاريخ 980هـ/ 1573م.

م.د. 52، صحيفة 271، تاريخ 992 هـ/ 1584م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 161-162.

م.د. 61، صحيفة 9، تاريخ 994 هـ/ 1585م. نفسه ص 267-268.

بينها وبين الدولة العثمانية قائما، وذلك بعدما فسخت الجزائر عقد الصلح معها وطردت قنصلها، وفي وقت كانت الدولة العثمانية منشغلة في حربها مع روسيا.¹

وما يبرزه أيضا الأمر السلطاني الذي أرسله السلطان سليم الثالث (1789-1807م) إلى جميع الوزراء والحكام المتصرفين في الايالات المتواجدة على سواحل البحر الأبيض منهم والي الجزائر الوزير حسن باشا، يأمرهم بالعمل بموجب عقد الصلح بين الدولة العثمانية والنمسا الذي كان في 2 جمادى الأول 1212هـ / 23 أكتوبر 1797م، وما تضمنه من كيفية سير سفن التجار النمساويين وكفالتهم حتى يكونوا سالمين في ذهابهم، وذلك اثر كتاب رفعه سفير النمسا في الدولة العثمانية².

ومنه فإنّ السلطان ومن خلاله الإدارة المركزية في الدولة العثمانية، وفي إطار مسؤوليته في متابعة شؤون الولاية ومحافظته على تحقيق المهام المخولة فيها، ومراقبة ما يجري فيها في مختلف المجالات المرتبطة بمهام وواجبات الدولة، استعمل عدّة وسائل، أهمّها التقارير (عرض حال) والشكاوي التي كانت ترد من الموظفين السامين كالقبودان دريا والدفتر دار وأغا الانكشارية، ومن أهل الشرع في الولاية كالقاضي والعلماء، ومن الرعية على اختلاف شرائحها من موظفين وعسكريين ورعايا، وحتى من الدول التي تربطها علاقات بالدولة العثمانية. وكان التعامل مع تلك التقارير والشكاوي بإصدار الأوامر السلطانية بشكل مباشر أو تكليف من يراه مناسبا لحل القضية حسب موعها ومضمونها.

¹ م.و.ج/مج 3190، ملف 1، الوثيقة 16، تاريخ أوائل رجب 1183 هـ / 30 أكتوبر 1769م.

² م.و.ج/مج 3190، ملف 1، الوثيقة 22، تاريخ أواخر ذي الحجة 1212 هـ / 14 جوان 1798م.

المبحث الثالث: مراقبة المؤسسة العسكرية

أما المؤسسة العسكرية والتي تعتبر من أهم المؤسسات في الولاية خاصة خلال القرن 16م بسبب ظروف الحرب التي عرفتها ولاية الجزائر مع دول الغرب خاصة مع اسبانيا، ولأهميتها في توطيد العلاقة بينها وبين الدولة العثمانية، وفي مساهمتها مع الدولة في حروبها في حوض المتوسط، فقد كان الدولة العثمانية إضافة الى متابعة شؤون الجيش والجنود يتدخل في كثير من الجوانب التي نذكر منها:

1- مراقبة تسيير المؤسسة العسكرية في الجزائر:

وقد كانت متابعة توزيع المهام العسكرية لعناصر الجيش، والفصل في التخصصات والوظائف وتنظيم الطوائف العسكرية، وفقا لهيكله الجيش العثماني، أو العادة القديمة على حد تعبير الوثائق¹، والحيلولة دون وقوع النزاع بينها من الأمور التي يولمها السلطان وجهازه الرقابي الاهتمام الكبير، حيث يبرز أحد الأوامر السلطانية² والمؤرخ في جمادى الأول 976هـ/ 24 أكتوبر 1568م تدخله لما حدث نزاع بين طائفة الإنكشارية والعزب بديوان الولاية، فتمّ تحديد مكانة طائفة الإنكشارية على الجانب الأيمن من الديوان كما كان معمولا به في السابق، أما طائفة العزب فعلى الجانب الأيسر منه، كما تمّ حصر وظيفة الحراسة (يساقجر) في طائفة الإنكشارية فقط وفقا للقانون.

ويبرز أمر آخر³ مؤرخ في 27 جمادى الأول 988هـ/ 10 جويلية 1580م، أنه تمّ إلحاق جميع الطوائف العسكرية الى فئة الإنكشارية ووكلائها، لكن منذ التحاق فئة الكراغلة ورياس البحر⁴ أصبحوا في نزاع واختلاف دائم حسب تقارير وصلت الى الباب العالي، وظهرت الفتنة بين صفوفهم، فجاء الأمر بجعل كل طائفة عسكرية مستقلة عن الأخرى، وعيّن على رأس كل منها وكيل خاص بها كما كان معمولا به قبل ذلك.

¹ أنظر الوثيقة II من الجدول أعلاه.

² م.د. 7، صحيفة 874، 3 جمادى الأول، 976هـ/ 24 أكتوبر 1568م. التميمي، المرجع السابق، ص 186.

³ م.د. 43، صحيفة 125، تاريخ 988هـ/ 1580م. نفسه، ص 252.

⁴ تذكر الوثيقة هذه الطائفة بعبارة "رياس الموانئ والبحارة".

وحرص على متابعة تقسيم النواحي التي ضبّطت حديثا وتوزيعها على الإنكشارية، على أن يكون التعيين على رأس السناجق وفقا للاستحقاق.¹ كما حرص على متابعة الترقيات في الجيش وتحديد شروطها ومدة البقاء في الوظيفة، خاصة وأنّ عملية تعيين الوظيفة والراتب في الجيش الإنكشاري كانت تتمّ بأمر شريف.² وعلى أن تكون العملية حسب الاستحقاق كما سبق ذكره، وبالدرجة الأولى وفقا لطبيعة الأعمال والخدمات التي كان يقوم بها العسكري لصالح السلطان والدولة، ومشاركته في الفتوحات والتوسعات، وكل ذلك تحت إشراف ضباطهم وسلطة البايبراي.³ كما احتفظ السلطان بقرار رفع الأجور والزيادات في المرتبات، حتى في الفترة المتأخرة⁴، والذي عادة ما كان يؤخذ فيه بعين الاعتبار الحالة المالية للولاية.⁵

وفي هذا الإطار كذلك، تدخل متابعة وتحديد المستفيدين من الغنائم، وإعطاء الأوامر بتوزيعها بالعدل على المجاهدين بهدف إزالة الخلاف بين الطوائف العسكرية. ومتابعة التزام عناصر الجيش بالقانون وعدم لجوئهم الى التصرفات والسلوكيات المخالفة، كالتعدي على الأهالي⁶، أو التقاعس عن الخدمة والمشاركة في الحملات، ومحاولة الحصول على أموال الغنائم تحت غطاء الجهاد، ومدى التزامهم بالطاعة لضباطهم وللبايبراي، وتأدية الخدمات التي يراها ضرورية ومناسبة لأمن الدولة وسلامتها⁷، ومن ثمّ الأمر بتأديب العصاة منهم والمتمردين، ودفعهم الى الانقياد والطاعة، أو فصلهم.⁸

ولعلّ أهم مجال كان يتابعه ويتدخل فيه، ويصدر الأوامر بشأنه هو مساهمة فرق الجيش المختلفة، وفي مقدمتهم الضباط، في تحقيق الأمن الداخلي وقمع العصيان والتمرد⁹، ومشاركة

¹ م.د 47، صحيفة 188، تاريخ 990 هـ/ 1582 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 259، 260.

² أ.و.ج. ر.ع/ م.د 30، حكم 471، تاريخ 985 هـ/ 1577 م.

³ م.د 30، صحيفة 223، تاريخ 985 هـ/ 1577 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 292.

⁴ أنظر: أ.و.ج. ر.ع/ خط همايوني رقم 10025، تاريخ 1205 هـ/ 1790 م. تبرز الوثيقة رفض السلطان سليم الثالث (1789-1807 م) الزيادة في المرتبات والمخصصات التي طلبها الجزائريون والتونسيون....

⁵ م.د 48، صحيفة 47، تاريخ 990 هـ/ 1582 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص 260.

⁶ م.د 42، صحيفة 55، تاريخ 989 هـ/ 1581 م. نفسه، ص 247.

⁷ م.د 73، صحيفة 452، تاريخ 1003 هـ/ 1595 م. نفسه، ص 285.

م.د 10، صحيفة 571، تاريخ 979 هـ/ 1572 م. نفسه، ص 195.

⁸ م.د 30، صحيفة 185، تاريخ 985 هـ/ 1577 م. نفسه، ص 237.

م.د 30، صحيفة 223، تاريخ 985 هـ/ 1577 م. نفسه، ص 238.

⁹ م.د 46، صحيفة 326، تاريخ 990 هـ/ 1582 م. نفسه، ص 256.

جيش الولاية وأسطولها في حروب الدولة، وجهادها ضد الكفار المسيحيين في منطقة المتوسط، مع تنسيق العمل مع الولايات المجاورة كتونس وطرابلس الغرب.¹

وبالتالي كانت الدولة العثمانية تصدر الأوامر بإعداد العساكر والمتطوعين، وتسليحهم، وتجهيز الأسطول ومستلزمات السفن من الذخيرة والمتطلبات الحربية، والالتحاق بالأسطول الهمايوني تحت قيادة القبودان باشا.

ومن نماذج ذلك العديد من الأوامر السلطانية الموجهة الى بايلرباي الجزائر التي نذكر منها:

- الأمر بتحضير العساكر وارسال العدد الكافي الى ناحية الغرب، بعد وصول الأخبار عن تجهيزات اسبانية قدرت ب 82 سفينة مدعمة ب 40 سفينة أوربية، بهدف ارسال قسم منها ضد جربة وطرابلس الغرب.²

- الأمر بإعداد عساكر الجزائر وسفن الأسطول للاتحاد مع الأسطول الهمايوني، بقيادة الوزير مصطفى باشا والقبطان السابق بيالة.³

- الأمر بخروج أسطول الولاية، والتحاقه بالأسطول الهمايوني تحت قيادة القبطان بيالة باشا (1554-1567م)، استعدادا لصد الاسبان.⁴

- الأمر بتهيئة وإرسال بحارة وخبراء في علوم البحار، وسفن الى الترسانة العثمانية.⁵

- أمر بالالتحاق بالأسطول الهمايوني بعد تجهيز الذخيرة وجميع المهمات الحربية.⁶

- أمر تجهيز السفن ومستلزماتها والمحاربين وأسلحتهم ومهماتهم الحربية الأخرى وملاقة الأسطول العثماني، والعمل تحت إمرة القبطان باشا.⁷

ومنه كذلك المشاركة في حملات الدولة وفتوحاتها البحرية والبرية في منطقة المتوسط، ونستدل في ذلك أيضا ببعض الأوامر السلطانية الى بايلرباي الجزائر التي نلخصها في الجدول التالي:

¹ م.د 05، صحيفة 313، تاريخ 973هـ/ 1566م. نفسه، ص 178.

² م.د 3، صحيفة 58، تاريخ 1 شوال 966هـ/ 22 جويلية 1559م. نفسه، ص 173.

³ م.د 06، صحيفة 363، تاريخ 1 جمادى الأولى 972هـ/ 2 جانفي 1565. نفسه، ص 180.

⁴ م.د 05، صحيفة 367، تاريخ 25 رجب 973هـ/ 15 فيفري 1566م. نفسه، ص 179.

⁵ م.د 16، صحيفة 74، تاريخ 23 جمادى الآخر 979هـ/ 12 نوفمبر 1571م. نفسه، ص 206.

⁶ م.د 16، صحيفة 24، تاريخ 4 جمادى الأولى 979هـ/ 24 سبتمبر 1571م. نفسه، ص 204.

⁷ م.د 21، صحيفة 211، تاريخ 21 ذو القعدة 980هـ/ 25 مارس 1573م. نفسه، ص 214.

التاريخ	موضوع الأمر
29 جمادى الثاني 972 هـ / 1565 م	جمع المتطوعين ورياس البحر للإلتحاق بالأسطول الهمايوني، وتحضير المعدات استعداداً لفتح جزيرة مالطا المخطط له في ربيع سنة 1565 م. ¹
2 ذوالقعدة 28/978 هـ / مارس 1571 م	الأمر بتجهيز السفن وآلات الحرب والبجاعة والالتحاق بالأسطول الهمايوني بقيادة الوزير برتو باشا من أجل فتح جزيرة قبرص. ²
21 ذوالقعدة 25/980 هـ / مارس 1573 م	الأمر بإعداد وتوجيه عساكر ذوقوة وكفاءة للمشاركة في حملة على تونس. ³
5 ذوالقعدة 981 هـ / 26 فيفري 1574 م	أمر بإعداد اللوازم الحربية والمقاتلين، والالتحاق بأمر الأمرء رمضان باشا وأمير الأمرء السابق أحمد باشا بأميري تونس وطرابلس الغرب وتحرك عساكر الجزائر من فرسان ومشاة وعرب، والتوجه لمحاصرة تونس أوبترت والعمل على فتحها، والعمل على الالتحاق بالأسطول الهمايوني عند وصوله لفتح قلعة حلق الوادي. ⁴
8 ذوالحجة 981 هـ / 31 مارس 1574 م	أمر إلى أمير أمراء جزائر الغرب وأمير كوكو للتعاون في الحفاظ على البلاد والعمل على استرجاع تونس من يد العدو بتأمين الذخيرة وإعداد ما يمكن إعداده من العساكر والتحاقهم بالأسطول الهمايوني لفتح تونس. ⁵
981 هـ / 1574 م	أمر بإعداد عساكر للمشاركة في الأسطول الهمايوني من فرق وألوية مختلفة ⁶

هذا بالإضافة إلى تدعيم الأسطول الهمايوني أو قوات الولايات المجاورة بالعتاد والعساكر في حالة الحاجة، ومن أمثلة ذلك:

التاريخ	مضمون الأمر
ذوالقعدة 966 هـ / أوت 1559 م	بيع الكمية اللازمة من الذخيرة الحربية لطرغود ريس وتحميلها على ظهر سفنه. ⁷
	إعداد 5000 كيس و 10000 شبكة للأسطول الهمايوني ⁸

¹ م. د. 6، صحيفة 266. نفسه، ص 180.

² م. د. 12، صحيفة 173. نفسه، ص 197.

³ م. د. 21، صحيفة 220، نفسه، ص 215.

⁴ م. د. 24، صحيفة 60، التميمي، المرجع السابق، ص 225.

⁵ أ. و. ج. ر. ع. م. د. 23، حكم 783.

⁶ أ. و. ج. ر. ع. م. د. 24، حكم 246.

⁷ م. د. 3، صحيفة 99، تاريخ 966 هـ / 1559 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 173.

⁸ م. د. 24 صحيفة 5، تاريخ 981 هـ / 1574 م. نفسه، ص 224.

20 ذوالحجة 981هـ / 12 أبريل 1574	حمل العساكر المرسلين من الجزائر الى حلق الواد 100 خيمة للأسطول الهمايوني. ¹
23 جمادى الآخر 984هـ / 17 سبتمبر 1576 م	مساعدة الرئيس حسن الذي خرج من اسطنبول بعدد من السفن قاصدا الجزائر، وتزويده بالقوات الكافية والذخيرة الحربية اللازمة لتسهيل تنقله والقيام بمهمته بفاس ²
29 جمادى الآخر 1002هـ / 22 مارس 1594 م	دعم الأسطول الهمايوني بالسفن وشحنها بالعساكر والمتطلبات الحربية وارسالها اليه في قلعة "روزظفر". ³

ونسجل هنا دور آغا الإنكشارية الذي كان خلال القرن 16 م يعين بفرمان سلطاني⁴، وكان يكلف بمهام اتجاه البايبراي، وتنفيذ أوامر سلطانية ضده، مثلما جاء في أمر سلطاني مؤرخ في عام 991 هـ / 1583 م الى آغا الإنكشارية بجزائر الغرب بالتقصي حول تصرفات حسن باشا (فزيانو 1582-1589 م) أمير أمراء الجزائر إزاء الرعايا في الولاية⁵. وأمر آخر مؤرخ في 990 هـ / 1583 م بمنع سفر حسن باشا خارج الجزائر إلا بعد صدور أمر شاهاني⁶.

وكذلك دور القبودان دريا (القبطان باشا)، فيما أنه القائد الأعلى للقوات البحرية العثمانية فقد كان من أهم مهامه التنسيق العسكري البحري بين أساطيل الايالات التابعة للدولة العثمانية في إقليم المتوسط، بما فيها ايالة الجزائر، ويحق له استدعاء القطع الحربية لتلك الايالات في حروب الدولة، تحت قيادة البايبراي الذي يعتبر القائد الأعلى للأسطول إيالته⁷.

وبذلك كان القبودان يبدي حرصا شديدا على تتبع أحداث الجزائر وأخبارها من مصادر مختلفة خاصة البحرية⁸، وساهم في التواصل بين الدولة العثمانية والجزائر، ومن ذلك متابعة عمليات تجنيد المتطوعين لجيش الجزائر في أراضي الدولة العثمانية⁹.

¹ م.د 24، صحيفة 107، تاريخ 981 هـ / 1574 م. نفسه، ص 228.

² م.د 28، صحيفة 23، تاريخ 984 هـ / 1576 م. نفسه، ص 231.

³ م.د 72، صحيفة 191، نفسه، ص 281.

⁴ مانتران، الدولة العثمانية، ج 1، ص 532.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 44، حكم 183، تاريخ 991 هـ / 1583 م

⁶ م.د 44، حكم 130، تاريخ 25 ذو الحجة 990 هـ / 20 جانفي 1583 م.

⁷ أوزتونا، المرجع السابق، ص 425، 431-432.

⁸ حماس، العلاقات.... المرجع السابق، ص 37.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 14776، تاريخ 1215 هـ / 1801 م.

ومن جهة أخرى كان يرافق كل ذلك حرص السلطان على أن يقوم البايبراي برعاية وحماية الجنود وبذل المال لهم ومكافأتهم بحسب أعمالهم وتفانيهم في خدماتهم الجليلة التي كانوا يقدمونها للسلطان والدولة في حروبها، وفي تحصيل أموالها، وبذل الجهد لحفظ عزّها وعز الدين الإسلامي.¹

2- الاشراف على عملية التجنيد:

وإضافة الى ما سبق لابدّ من التطرق في هذا السياق الى أحد أهمّ الروابط الأساسية بين ولاية الجزائر والدولة العثمانية خاصة في المجال العسكري، وهي عملية التجنيد على امتداد العهد العثماني رغم تغير الظروف خلاله.

ففي الوقت الذي كانت في الجزائر تحرص على دعم عناصر الإنكشارية باستمرار عن طريق المتطوعين من أقاليم الدولة العثمانية، كانت الدولة العثمانية هي الأخرى تدرك أهمية ذلك، سواء بالنسبة للجزائر، وذلك في دعم قوتها العسكرية لصدّ الاعتداءات الأوربية، ومواجهة الأعداء المتربصين بها، أو بالنسبة لها في استمرار نظام حكمها وإبقاء ارتباط الجزائر بها.²

وقد كان ذلك منذ أول عملية لإرسال المتطوعين في عام 1520م على إثر موافقة السلطان سليم الأول (1512-1522) على طلب الوفد الجزائري إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ودخولها تحت طاعة السلطان، أين دعم هذا الأخير الجزائر بألفين من الجنود الإنكشارية، وأربعة آلاف من المتطوعين.³ ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر تعتمد على تجنيد المتطوعين⁴ من مسلمي الأقاليم العثمانية على مدار الفترة العثمانية.⁵

حمّاش، "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مارس 2003، مجلد 2، عدد 1، ص 37.

¹ م.د 47، صحيفة 8، تاريخ 990هـ/1582م، نفسه، ص 256.

² حمّاش، المرجع السابق، ص 27، 29.

³ دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

إلتر، المرجع السابق، ص 72.

⁴ وقد كان المعيار الأول في التجنيد خلال المرحلة الأولى (ق16م) هو صفات الشجاعة والأمانة والاستقامة، التي يشترطها نظام الجندية الإسلامية وتتطلبها قوانين الجيش العثماني. للمزيد أنظر: حمّاش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 160 وما بعدها.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 16872، تاريخ 1231هـ/1815م.

خط همايوني رقم 30544، تاريخ 1239هـ/1823م.

حيث كانت العملية تتمّ في الأناضول وبصفة خاصة في مدينتي إزمير¹ واسطنبول²، وكذلك في أوروبا الشرقية وإفريقيا وجزر المتوسط.³

ولأجل هذه المهمة أنشأت الجزائر عددا من الوكالات أطلق عليها اسم "الخان"⁴، وكانت أهمها في إزمير وفي اسطنبول، يشرف عليها وكيل كان يعينه والي الجزائر يعرف ب"الباش دايي" يساعده في عمله عدد من الموظفين يعرف كل منهم باسم "دايي".⁵

وقد تمثلت المهام الأساسية للباش دايي في:

- تنظيم عمليات التجنيد لصالح الإيالة، وتسجيل أسمائهم والمصاريف المتعلقة بهم في سجل خاص يفتح ويغلق بأمر من الباشا في الجزائر.⁶
- ضمان أمن المتطوعين والتكفل بنفقاتهم من إيواء وإطعام ونقل الى الجزائر وغيرها من المصاريف، حيث كانت الإيالة تضع تحت تصرفهم مبالغ مالية لأجل ذلك.

¹ مدينة تقع غرب الأناضول الى الجنوب من اسطنبول، وهي مطلة على بحر إيجه الداخلي شمال شرق المتوسط.

² أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 16872، تاريخ 1231هـ/1815م.

م.و.ج/مج 3204، ملف 1، وثيقة 6، تاريخ 9 جمادى الثانية 1222هـ/14 أوت 1807م. أنظر أيضا:

Colmbe Marcel, « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger », R.A, n° 87, année 1943, pp 174-178.

من مدن إقليم الأناضول الأخرى التي كان يتم التجنيد منها: كايدين والاشهر وإزميت في غربيه، وبني شهر واسكي شهر وأنقره وكوتاهية وقونية في وسطه، وسيواس وأماسيا وصامسون وقره حصار وقره باغ وديار بكر في شرقيه. حماش، "تجنيد المتطوعين..."، المرجع السابق، ص 34.

³ من جزر المتوسط التي كان يجتد منها نجد مناطق بوزجه آطه مدلي قبرص ورودس وصارخان وغيرها من المناطق التابعة للدولة العثمانية.

ورغم تعدد الأجناس التي أبرزتها أسماء المواطنين الأصلية التي عادة ما كانت تلحق بأسماء المجتدين كنظام للتسمية، فكان منهم الأكراد والالبان والتتار والعرب وحتى الأوربيين، إلا أنّ أغلبهم كانوا من الأتراك ويوحدهم الإسلام. أنظر:

أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 16872، تاريخ 1231هـ/1815م.

حماش، المرجع السابق: ص 27، 34، هامش 25 ص 44.

⁴ وهو متكوّن من عدد من الغرف بعضها أرضي وبعضها علوي، ويحتوي أيضا على مصلى ومخازن. نفسه، ص ص 30-31.

⁵ سعي الباش دايي أيضا سردايي ووكيل الجزائر. أنظر مثلا: م.و.ج/مج 3204، ملف 1، وثيقة 34، تاريخ 27 جمادى الثانية 1243هـ/14 جانفي 1828، وأيضا: مج 3190، ملف 1، الوثائق 80، تاريخ 17 شعبان 1234هـ/11 جوان 1819م، و 146، تاريخ 27 محرم 1241هـ/10 سبتمبر 1825، و 186، تاريخ 1 ربيع الأول 1242هـ/3 أكتوبر 1826م، و 203، تاريخ 13 رجب 1242هـ/10 فيفري 1827م.

⁶ م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 146، تاريخ 27 محرم 1241هـ/10 سبتمبر 1825.

حماش، "تجنيد المتطوعين..."، المرجع السابق، ص 31.

- الوقوف على احترام شروط السلطان خلال عملية التجنيد، والمتمثلة في عدم ممارسة

الضغط على الأشخاص وإرغامهم على التجنيد، ومنع تجنيد الأطفال.¹

- إعلام الوالي بكل التفاصيل والأحداث المرتبطة بهذه العملية من تعداد ومصاريف

وعراقيل واجهتها.

- إضافة الى إشرافه على وصول مراسلاته الى الباب العالي عن طريق "القبو كتحداسي" أو

وكيل الجزائر بالباب العالي²، وكذلك ارسال أخبار الدولة العثمانية ومعلومات عما يحدث فيها

من وما يحدث فيها التغيرات والتعيينات الإدارية التي تحدث في المناصب العليا للدولة العثمانية

مثل منصب الصدر الأعظم والقبودان دريا، وفي البحر المتوسط سياسيا وعسكريا، وهو ما

نلمسه من الوثائق التي سنتطرق اليها.

ويظهر لنا هذا الارتباط في عملية التجنيد جانبا من مجالات مراقبة ومتابعة السلطان،

وذلك من خلال إجراءات التجنيد نفسها، حيث لم تكن هذه العملية تتم إلا بعد أخذ الإذن،

وموافقة وإصدار فرمان سلطاني³، ومن ذلك أيضا منح النياشين⁴.

فبعد أن يتقدم والي الجزائر بطلب الى السلطان، أو يقوم الباش داي برفع تقرير الى

القبودان دريا يوضح فيه الوضع العسكري للولاية سواء ما تعلق بتعرضها للإعتداءات

¹ م.د 10، صحيفة 18، تاريخ 3 صفر 979 هـ/ 27 جوان 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 192.

² كان آخرهم "سليم ثابت أفندي". م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 137، تاريخ 13 شوال 1240 هـ/ 31 ماي 1825 م.

³ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 14776، تاريخ 1215 هـ/ 1801.

م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 20، تاريخ أواسط شوال 1210 هـ/ 23 أفريل 1796 م.

م.و.ج/مج 3205، ملف 1، وثيقة 29، تاريخ أواخر شعبان 1231 هـ/ 24 جويلية 1816 م.

ويشار هنا الى أن العثمانيين بالجزائر منعوا التحاق الرعايا بصفوف الإنكشارية لأسباب غير واضحة. ويرجح أن أقربها الى الواقع

أنداك التخوف من ازدياد اعدادهم والتمكن من الانفصال عن الدولة العثمانية وضياع امتيازاتهم في الجزائر. أنظر: ألتز، المرجع

السابق، ص 133.

⁴ دم 14، حكم 38، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 18336، تاريخ 1244 هـ/ 1828.

الخارجية، أو ما عرفته من إضطرابات داخلية، وحاجتها الى مجنّدين جدد، ويلتمسون من خلال ذلك السماح لوكلاء الايالة بالقيام بجمع المتطوعين.¹

ويقرّ السلطان موافقته عن طريق فرمان يسمح بذلك، إذا لم تكن هناك أسباب تمنع الإيالة من موافقته. ثم يرسل فرمان أيضا الى حكام الأقاليم والمقاطعات التي ستتمّ فيها العملية بهدف تسهيل المهمة والسّماح بنصب خيمة التجنيد "الأوطاق".²

وبعد ذلك ينقل المتطوّعون المسجّلون الى الخان للإقامة به الى غاية جمع عدد معتبر منهم، ويتمّ إرسالهم الى الجزائر عن طريق سفنها أو عن طريق تأجير سفن أخرى لنقلهم.³

وفي إطار المراقبة والمتابعة كذلك كان على الباش دايي رفع تقرير مفصّل الى الباب العالي عن عملية التجنيد⁴ بعد انتهائها، وعن عدد المجنّدين الذين تمّ تسجيلهم.⁵

¹ أ.و.ج./ر.ع./خط همايوني رقم 14776، تاريخ 1215هـ/1801م.

حمّاش، "تجنيد المتطوعين..."، المرجع السابق، ص 37.

² يبدو أنه في الأقاليم المتوسطية كان القابودان دريا هو الذي يشرف على هذه الاجراءات، فكان يستصدر قرار السلطان ويرسله الى حاكم إزمير حتى يسمح للجزائريين بنصب خيمة التجنيد. أنظر تقرير القابودان باشا الى السلطان محمود الثاني (1808-1839م) لارسال الإذن الى باش دايي الجزائر في إزمير لتنظيم عمليات الجيش. أنظر: خط همايوني رقم 16876، تاريخ 1231هـ/1815م، وأيضا: رسالة القابودان دريا الى حسين باشا (1818-1830م)، يذكر إرساله الأمر الى حاكم إزمير وحكام الأناضول للسماح للمتطوعين بالتوجه الى الجزائر. م.و.ج./مج 3190، ملف 1، وثيقة 257، تاريخ 15 شوال 1243هـ/30 أبريل 1828م. حمّاش، المرجع السابق. ص ص 31-32.

³ م.و.ج./مج 3190، ملف 1، وثيقة 132، تاريخ 29 شعبان 1240هـ/18 أبريل 1825م. تفي بإرسال مجنّدين الى الجزائر على متن سفينة فرنسية.

مج 3190، ملف 1، وثيقة 186، تاريخ 1 ربيع الأول 1242هـ/3 أكتوبر 1826م. تفي بإرسال عدد من المتطوعين الى الجزائر على متن سفينة انجليزية بمبلغ ألفان ومائتا ريال.

م.و.ج./مج 3205، ملف 1، وثيقة 94، (د.ت)، تفي بتجنيد 150 متطوع وإرسالهم الى الجزائر على متن سفينة فرنسية بمبلغ أربعة آلاف يورو.

⁴ وفيما يتعلّق بقوانين الجيش في الجزائر خلال العهد العثماني، أنظر: توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان، القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر، الدار العثمانية، الجزائر، 2009.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./خط همايوني رقم 14776، تاريخ 1215هـ/1801م.

حمّاش، المرجع السابق، ص 31.

عن تطور تعداد المجنّدين عد الى:

Colombe, op.cit., pp178-180.

Laugier deTassy, *Histoire du Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1727, p77, 204.

Pierre Boyer, *la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, librairie Hachette, Paris, 1966, p127.

ومع ذلك وجدت قنوات غير رسمية لجلب المتطوعين رغم قلة عددهم دون الرجوع الى عمل الدائيات، منها ما كانت عن طريق الجنود القدامى الذين تمكنوا من تعبئة المتطوعين خلال زيارتهم الى أوطانهم وجليهم الى الجزائر للإنخراط في الجيش، أو عن طريق المتطوعين القادمين على متن سفن التجارة والحج بشكل فردي. أو عن طريق الوفود التي كانت ترسل لهذا الغرض.¹ ومن أمثلة ذلك رسالة من عبدي خوجة علمدار باشا الجزائر في إزمير الى الخزناجي بتاريخ 23 شوال 1241 هـ / 30 ماي 1826 م، يخبر فيها عن جندي جزائري (كرد أوغلي) قدم الى اسطنبول، فغرقت السفينة التي كان على متنها، وبعد أن مكث ثلاث سنين جمع عددا من المتطوعين وانتقل برفقتهم الى إزمير ليذهبوا الى الجزائر، وهو يرجو من الباشا العفو عنه.²

وكما سبق ذكره فقد استمرت عملية التجنيد من أقاليم الدولة العثمانية الى نهاية العهد العثماني، إذ كان هذا الموضوع من أكثر المواضيع التي تضمنتها مراسلات الدولة الى جانب موضوع العلاقات الدولية، وكثيرا ما كانا الموضوعان مرتبطين ببعضهما الى درجة أن الدولة العثمانية كانت تستغل منح فرمان التجنيد أو منعه في تحقيق إلزام دايات الجزائر اتجاهها، وضمان أمن رعاياها في المتوسط، وتوجيه علاقاتها مع الدول الأوروبية حسبما يتوافق مع سياستها ومعاهداتها، في وقت كانت فيه إيالة الجزائر تسعى الى تكريس استقلاليتها في هذا المجال.³ وأمام الحاجة الى استمرارية التجنيد كانت تخضع لرغبة الباب العالي في أغلب الأحيان.

ونسجل عن ذلك أمثلة كثيرة نذكر منها:

- أمر السلطان سليم الثالث (1789-1807 م) الى مصطفى باشا (1798-1805 م) بإعلان الجزائر الحرب على فرنسا والاستلاء على سفنها وسجن قنصلها في الجزائر بإيعاز من بريطانيا،

¹ كان المقطاعي (أحد كتاب الايالة الكبار) يقوم بتسجيلهم في سجلات الجند والأجور، ويتم تدريبهم على قواعد النظام، ويوزعون على الفرق العسكرية.

حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيدي، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 91. حماش، "تجنيد المتطوعين ..."، المرجع السابق، ص 32.

² م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 165.

³ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 16872، تاريخ 1231 هـ/ 1815 م. ورقم 30544، تاريخ 1239 هـ/ 1823 م.

حماش، العلاقات ...، المرجع السابق، ص 94.

وأمام تماطل الجزائر كان الضغط عليها بالتهديد بمنع سفنها من الدخول الى موانئ الدولة العثمانية وطرد وكلائها، وإيقاف نقل المجندين إليها.¹

- أمر السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الى عمر باشا (1815-1817م) في أوائل رمضان 1230هـ/ 7 أوت 1815م يبلغه بالتراجع عن قراره بمنع الجزائريين من تجنيد المتطوعين في الأناضول مقابل توقّفهم عن اعتراض سفن رعايا الدولة العثمانية، والدول التي لها عهد أمان معها.²

- أمر السلطان محمود الثاني، وكذلك رسالة القبودان دريا محمّد خسرو باشا في 1231هـ/ 1816م الى حاكم إزمير تتضمن التراجع عن القرار بمنع تجنيد المتطوعين للجزائر في الأراضي العثمانية بعدما توقفت هذه الأخيرة عن اعتراض السفن التابعة لرعايا الدولة العثمانية في المتوسط، والإفراج عمّا تمّ الاستلاء عليه.³

- منع وصول المجندين سنة 1817م بعد تقديم السفير البريطاني لشكوى لدى الباب العالي عن تعرّض سفن متحالفة مع بريطانيا للاعتداء من طرف البحارة الجزائريين، وإثر وفاة الداى علي باشا (1817-1818) تعهد بعده الداى حسين باشا (1818-1830م) بعدم الاعتداء على سفن الدول الصديقة للدولة العثمانية أو على سفن رعاياها، وأعاد كل ما سلب منها، ليأمر السلطان بعدها بإرسال ما تبقى من المجندين.⁴

- تجديد الإذن بالتجنيد في أراضي الدولة بعد إعلان الصلح بين الجزائر وبريطانيا نزولا عند رغبة السلطان سنة 1239هـ/ 1823م.⁵

غير أنه رغم حرص حكومة إيالة الجزائر على عدم توقف عملية التجنيد من الأراضي العثمانية إلا أنّها عرفت تراجعا كبيرا مع بداية القرن التاسع عشر نتيجة عدّة عوامل نلخصها

¹ حمّاش، "تجنيد المتطوعين..."، المرجع السابق، ص 29.

محمّد بوشناق، "تجنيد المتطوعين للجيش الإنكشاري الجزائري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق"، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، الجزائر، 2014م، عدد 13، ص 134.

² م.و.ج/مج 3205، ملف 1، وثيقة 25.

³ م.و.ج 3205، ملف 1، وثيقة 29، 73.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 22548، تاريخ 1232هـ/ 1817م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/خط همايوني رقم 30544.

في العجز الذي عرفته خزينة الإيالة نتيجة تراجع غنائم الجهاد البحري، وما ترتب عنه من عدم القدرة على دفع مرتبات الجنود ومن ثمّ العجز عن دفع مصاريف إضافية لصالح عمليات التجنيد.¹ وفي إلغاء نظام الإنكشارية وقوانينها في أنحاء الدولة العثمانية في 10 ذي القعدة 1241هـ/16 جوان 1826م.²

و في إطار إصلاحات السلطان محمود الثاني وتأسيس فرقة جديدة من الجيش النظامي، فرغم أنّ الدولة العثمانية سمحت باستمرار عمليات التجنيد في أقاليمها لصالح إنكشارية الجزائر، ومن ذلك تعبئة من تمّ تسريحهم من فرقة الإنكشارية الملغاة. وهو ما تبرزه رسالة باش دايي الجزائر في إزمير (الحاج حسين) الى الداوي حسين باشا، المؤرخة في 13 ذي القعدة 1241هـ/ 19 جوان 1826 التي تتحدث عن إحداث عسكر جديد في الدولة العثمانية، وأنّه تمكّن من إرسال 40 يولداش، و50 آخرون حاضرون للإرسال غير أنّ السفن الأوروبية رفضت نقلهم.³

وكذلك الرسالتين المؤرختين في 1 ربيع الأوّل 1242هـ/ 2 أكتوبر 1826م، و13 جمادى الثانية 1242هـ/ 11 جانفي 1827م والتي بتوقف تجنيد المتطوّعين لصالح الجيش الإنكشاري، ووصول أمر من الباب العالي بتسريح الإنكشارية، والسماح باختيار الصالحين منهم للتجنيد والذهاب الى الجزائر، وأنّه قد سجل حوالي الخمسين منهم.⁴ إضافة الى رسالة الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير الى حسين باشا في 13 جمادى الثانية 1242هـ/ 11 جانفي 1827م التي تحدّثت عن صعوبات أصبحت تعرقل تجنيد الجزائريين بسبب إنشاء النظام الجديد في الدولة

¹ بوشناني، المرجع السابق، ص 136.

² كان ذلك إثر رفض جند الإنكشارية وتمزدهم على إدخال النظم الحديثة في الفرق العسكرية التي أقرها السلطان، ودعمها شيخ الإسلام بفتوى توجب تنفيذ التعديلات الجديدة ومعاقبة كل من يعترضها، ما دفع بالسلطان محمود الثاني الى أن يأمر سلاح المدفعية الذي كان قد أعاد تنظيمه على قصف ساحة ميدان الخيل (أت ميداني) باسطنبول، والتي كان يحتشد فيها الجنود المتمردين في يوم 9 ذي القعدة 1241هـ/ 15 جوان 1826م، وقد راح ضحية هذه الواقعة التي سميت بالواقعة الخيرية حوالي ستة آلاف إنكشاري، ليصدر السلطان في اليوم الموالي قرارا بإلغاء الفياق الإنكشارية تماما. أنظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 429-431. أنظر أيضا أوزتونا، المرجع السابق، ص 676-679.

³ م.و.ج/مج 3204، ملف 1، وثيقة 22. أنظر نص الرسالة منشور في: خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج1: مراسلات وكلاء الجزائر في الخارج، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2016م، ص 126.

⁴ م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 186، 197.

العثمانية، وأنّ تجنيدهم صار يتمّ من بين الإنكشارية المسرحين، وقد تمّ تجنيد نحو الخمسين متطوعاً.¹

الأ أنّ عدد المجنّدين قليل جدا وبقي في تراجع إذ تفيد رسالة أخرى من الباش دايي مؤرخة في 13 رجب 1242 هـ/ 9 فيفري 1827 م بأنه تمكّن من تجنيد عدد من المتطوعين صدفة، وأنّه يستحيل تجنيد غيرهم في المستقبل.² ويعود سبب ذلك أنّ معظم من كان يرغب في التجنيد العسكري أصبحوا يفضلون الانضمام الى الجيش الجديد في مدن الأناضول بدل مشقة التطوع والسفر الى بلد بعيد كالجزائر.³

وما زاد هذا التراجع الذي أدى حتميا الى توقف هذه العملية في وقت كانت الجزائر تعيش فترة حرجة سبقت الاحتلال الفرنسي هو الحرب العثمانية اليونانية أو ما يعرف بحرب الاستقلال اليونانية (1821-1831 م) التي أدّت الى صعوبة الاتصال بين الجزائر وأقاليم الدولة العثمانية خاصة مدينة إزمير التي كانت تعدّ المحطة الرئيسية لتعبئة المتطوعين، وبالتالي صعوبة نقلهم بعد رفض أصحاب السفن ذلك، بسبب الخوف من تعرضها للقرصنة أو الوقوع في الأسر⁴، هذا زيادة الى ما كانت تعانيه مدينة الجزائر من الحصار العسكري البحري الذي فرضته فرنسا على اقليمها البحري.

وهو ما عبّر عنه الباش دايي في رسالته بتاريخ 27 جمادى الثانية 1243 هـ/ 14 جانفي 1828 م إضافة الى الرسائل المذكورة أعلاه، عندما أخبر عن تمكنه من تجنيد 60 متطوعا رفضت المراكب نقلهم الى الجزائر، ومع طول الانتظار وعجزه عن المزيد من النفقات، قام بتسريحهم، وأنّ إرسال الجنود أصبح غير ممكن لهذا السبب، ولذلك كان يرى أنّ إقامته هناك أصبحت غير مجدية مبديا رغبتة في العودة الى الجزائر عن طريق ما تيسر من سفن البحارة التونسيين.⁵

¹ م.و.ج/مج 3190، ملف 1، وثيقة 196.

² مج 3190، ملف 1، وثيقة 205.

³ حماش، "تجنيد المتطوعين..."، المرجع السابق، ص 38.

⁴ نفسه، ص 37.

⁵ م.و.ج/مج 3204، ملف 1، وثيقة 34. أنظر نص الرسالة منشور في: حماش، وثائق...، المرجع السابق، ص 177.

ومنه فقد أدت حساسية المؤسسة العسكرية باعتبارها من أهم المؤسسات في الولاية خلال القرن 16 بسبب ظروف الحرب التي كانت تعيشها الجزائر ضد اسبانيا من جهة وبسبب مساهمتها الحربية الى جانب الدولة العثمانية، ويهدف اعتمادها كعنصر يبقي تبعية الولاية وارتباطها بالدولة العثمانية حرصت هذه الأخيرة على ضمان مراقبة تسييرها، والحفاظ على هيكلتها وتنظيم الوظائف فيها، وتحديد أشكال جريتها وفقا لهيكله الجيش العثماني، وكذلك على الاحتفاظ بحق إعطاء الإذن وإصدار الفرمان السلطاني الذي يسمح بعمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية. كما كان السلطان يتابع ويتدخل ويصدر الأوامر بشأن مساهمة فرق الجيش في تحقيق الأمن الداخلي، أو في مشاركة جيش الولاية واسطولها في حروب الدولة العثمانية.

من خلال ما تقدّم في هذا الفصل يمكننا القول أنّ السلطان مارس سلطة المراقبة الملازمة لعملية تفويض الصلاحيات، والتي هدفت الى تقييد نفوذ البايبراي الواسع أو شبه المطلق، ومن خلالها احتفظ السلطان بحق المتابعة ومراجعة قرارات المفوض إليهم وتوجيههم باصدار الأوامر السلطانية والأحكام، وبالتالي يكون قد احتفظ بسلطة القرار النهائي في ولايته بما يمنع التفكير في التمرد والخروج عن الطاعة أو استغلال المنصب في توسيع مجال نفوذه،

وكانت هذه العملية تتمّ سواء عن طريق المراقبة المركزية من طرفه مباشرة باعتباره المسؤول الأول أو صدره الأعظم من خلال:

- احتفاظه بسلطة التعيين في الوظائف الإقليمية بداية بالبايبراي وأمرء الألوية ودفتر دار الخزينة ودفتر دار التيمار وأغا الانكشارية وكاهيته ورياس البحر فضلا عن أهل الشرع.

- تحديد معايير التعيين مع الاحتفاظ بسلطة إصدار فرمانات التعيين أو التجديد وتحديد المدة التي يشغل فيها الوظيفة، وقد استمرت هذه السلطة الى نهاية العهد العثماني بالنسبة لتعيين البايبراي، في حين حوّلت تلك الصلاحية الى هذا الأخير لباقي الوظائف في نهاية القرن 16م.

- كما احتفظ السلطان بحق منح الرخصة لعمليات التجنيد والتعبئة في أقاليم الدولة العثمانية لصالح الانكشارية في الجزائر، نظرا لأهمية هذه العملية بالنسبة للطرف الجزائري في دعم قوتها العسكرية لصدّ الاعتداءات الخارجية وتحقيق الأمن الداخلي، أو بالنسبة للدولة العثمانية في ربط ولاية الجزائر بها.

- المراقبة عن طريق التقارير والشكاوى.

كما استعمل في ذلك عدّة مناصب والتي كان في وسع كل منها مراجعة مقام السلطان والديوان الهمايوني، وفي مقدّمها تلك التي يرتبط عملها بوظيفة البايبراي كالبودان دريا، أو تلك التي على رأس مؤسسات الايالة المنبثقة عن مؤسسات الدولة العثمانية، كالدفتار دار وأغا الإنكشارية والقاضي كما سنراه في فصل لاحق.

خاتمة الباب الأول:

التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر

عند إحقاق الجزائر بالدولة العثمانية كانت تعيش حالة من الانهيار والانقسامات يوازيه خضوع العديد من المناطق الساحلية للاحتلال الإسباني، وانهيار في المنظومة الإدارية فيما تبقى من أراضي، وفشل في الإدارة العامة للسكان، مما أدى إلى حتمية لجوئهم وتقوقعهم في النمط الإداري التقليدي المعتمد على نظام القبيلة. وبالتالي كان على الدولة العثمانية وضع أسس جديدة للإدارة العامة، اعتمدت فيها على أرضية تلك الظروف التي كان يعيشها المغرب الإسلامي وبالخصوص المغرب الأوسط وما تبقى من المنظومة الإدارية التي كانت مشتقة من الإدارة الإسلامية، كما اعتمدت على نقل تجربتها الإدارية بكل خصائصها، مع العلم أن تجربتها هي الأخرى قد اشتقت إلى حد كبير من الإدارة الإسلامية

وبناء على احتكاكها بالإقليم تشكلت الإدارة تدريجياً بما يتناسب وخصوصياته السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى البشرية، ومن هنا قامت الأسس الجديدة لصلاحيات الإدارة العامة في الجزائر كولاية تابعة للدولة العثمانية على محورين أساسيين أولهما عمليه التأسيس لهذه الصلاحيات الإدارية، والثاني تطبيق النظم الإدارية فيه، ومن خلال هذا الباب الذي كان فيه البحث في المحور الأول تبين لنا:

أهمية مرحلة عروج بربروس كونها كانت المرحلة التمهيديّة التي تعرف العثمانيون من خلالها على خصوصية المغرب الإسلامي وتحدياته، وإدراك هذا الأخير بمساعدة أخويه خير الدين وإسحاق إلى ضرورة الاستناد إلى قوة عسكرية قادرة على حماية انتصاراتهم فيه ضد القوى الصليبية، وضرورة دعم ذلك بتكوين قيادة توحد القوى السياسية المكونة له، والتحكم في الإمكانيات المادية والبشرية التي تضمن استمرارية الجهاد.

وكانت له في ذلك محاولة إلى إقامة إدارة تقوم على قيادات محلية تتحد وينضوي تحت لوائه، غير أن العديد من المواقف التي اتخذها المتآمرون بدافع التمسك بسلطانهم، والاحتماء بالإسبان والولاء لهم على حساب سلامة المنطقة أدت إلى عدم اكتمال مشروعه قبل وفاته.

ومع ذلك فقد ساهم عروج في وضع أسس تنظيمية، عبرت عن ملامح لإدارة ذات بعد عثماني بارتباط أعماله بسياسة الدولة العثمانية في حماية العالم الإسلامي، وتبنيه برموز الولاء لها، وتوسيع مجال النفوذ باكتساب قاعدة شعبية من أهالي المنطقة والاندلس والعلماء، وتنظيم المناطق الخاضعة له وتحسينها.

أن تأسيس ولاية الجزائر كولاية عثمانية كان بسعي من خير الدين بربروس وطلب من أهالي الجزائر الذين مثلهم الوفد الذي قصد السلطان نهاية عام 925هـ/1519 م. وبقبول السلطان طاعة أهل الجزائر وإدخالهم تحت عنايته وارساله رموز الولاية (الخلعة، السيف، الراية) لخير الدين، تحصل هذا الأخير على الشرعية الادارية والعسكرية الرسمية من الدولة العثمانية بصفته بايلرباي بعدما تحصل على شرعية قيادية من أهالي الجزائر بولائهم، وهو ما أعطى الجزائر صفه ولاية عثمانية منذ ذلك التاريخ.

ومن حيث موقعي الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية فإن التقسيم الإداري فيها كان يعتمد خلال 16 م الولاية أو البايبربايك كوحدة إدارية كبرى، ثم السناجق كوحدات أصغر منها ومكونة لها، ومن خلال مقابلة العديد من المصادر والدراسات فإن الجزائر كانت تعد ولاية قائمة بذاتها وحكمها خير الدين بربروس برتبة بايلرباي منذ البدايات، ولم تعتبر كسنجق أو منطقة ثغور تابعة للدولة العثمانية إلى غاية 1533، عندما استدعي خير الدين لقيادة الأسطول، وما يرجح هذا الطرح كذلك أن مهام خير الدين عند تعيينه لم تقتصر على تسيير شؤون المنطقة التي خضعت لنفوذه فقط والمحدودة جغرافيا وانما كلف بمهمه إنهاء الوجود الاسباني وعملائه في كامل المغرب الإسلامي واعتبار الجزائر الغرب مركزا له

من جهة أخرى ارتبطت ولاية الجزائر الغرب بولاية جزائر بحر السفيد والقبطان باشا بحكم القيادة العليا لهذا القبطان لأساطيل الدولة العثمانية بما فيها الأسطول الجزائري ولم تكن سنجاقا تابعا لها، أما اللبس الذي حصل في بعض الكتابات في كونها كذلك فيعود الى فترة تولي خير الدين (1533-1546 م) وعلج علي (1572-1587 م) رتبه القبطان باشا التي جمعا حينها منصبها بايلرباي جزائر الغرب وبايلرباي جزائر بحر السفيد وقبطان باشا

أما فيما يخص صلاحيات الإدارة العليا في ولاية الجزائر ومهامها فإنها ناتجة عن ذلك التسلسل لمهام الدولة العثمانية في المفهوم العثماني وأركانها، ومن خلالها صلاحيات ومهام السلطان في قمة هرم السلطة العثمانية ثم تفويض هذا الأخير وتخويله لجزء من سلطاته لممثليه على مستوى الولايات والأقاليم التابعة له مع الاحتفاظ بحدود تلك الصلاحيات أمام الشريعة والأعراف

وانطلاقاً من ذلك اكتسب البايبراي سلطات واسعة، جمع فيها الصلاحيات الإدارية والعسكرية والقضائية مع اعتماد هذه الأخيرة على مبدأ الاستقلالية بوجود مؤسسة شيخ الإسلام، وبتوسع صلاحياته اتسعت مهامه إلى التسيير والمراقبة الإدارية ومهام تحقيق الأمن والنظام ورعاية شؤون الرعية، ومهام مالية ارتبطت بتوزيع التيمارات ومحاصيلها، فضلاً عن اعتباره القاضي الأعلى في القضايا التي تتعلق بمهامه المباشرة تحت إشراف سلطة القضاء، كما امتدت تلك الصلاحيات إلى الولايات المجاورة في طرابلس الغرب وتونس بحكم أن عملية إنهاء الوجود الإسباني فيها والحاقها بمجال نفوذ الدولة العثمانية واعتمادها كولايات مستقلة، كانت تحت إشراف بايبراي الجزائر، واستعانوا في تسيير الولاية في حالة غيابهم بمنصب النائب أو الكتخدا أو الخليفة كما كان معروفاً في الجزائر.

وبالرغم من اتساع صلاحيات البايبراي إلا أن السلطان باعتباره المسؤول الأول احتفظ خلال تفويض السلطات على الولايات نتيجة الامتداد الجغرافي الواسع على حق الرقابة، والتي مارسها عن طريق العديد من الوسائل، أهمها احتفاظه بسلطة التعيين في المناصب العليا في الولاية بداية من البايبراي والسنجق باي والقادة العسكريين كالأغا والكتخدا، وموظفي الدفتردارية كالدفتر دار وكتخدا الدفتر ودفتر دار التيمار، وكذلك متابعة ومراقبة ما يجري في الولاية عن طريق التقارير الواردة إلى الديوان السلطاني، والتي من خلالها كان يصدر أوامره أو يوجه القائمين على القضايا التي تضمنتها، كما حرص السلطان على مراقبه تسيير المؤسسة العسكرية وضمان استعدادها لأداء مهامها في الجزائر أو مشاركتها في حروب الدولة واحتفظ بحق منح الإذن بالتعبئة والتجنيد في أقاليم الدولة العثمانية كما اعتبرت الوظائف العليا في حد ذاتها وسيلة مراقبة في اتجاه بعضها.

الباب الثاني

تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر

الفصل الرابع: الإدارة بين تطبيق نظام الاقطاع العسكري وإقطاع الالتزام

وانعكاساته على الجزائر

الفصل الخامس: تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في الجزائر في إطار نظام

الاقطاع العسكري

الفصل السادس: التنظيم الإداري في الجزائر بين الوظيفة الإدارية

والاقتصادية في إطار نظام الالتزام

قامت أسس صلاحيات الإدارة العامة في الجزائر كولاية تابعة للدولة العثمانية على محورين أساسيين أولهما عملية التأسيس لتلك الصلاحيات الإدارية من خلال عملية التفويض التي قامت على مبدأ منح الصلاحيات ومراقبتها من طرف السلطان العثماني لبايلرباي الجزائر، وهو ما كان محل بحث في فصول ومباحث الباب الأول من هذه الدراسة بالخوض في موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية كبايلربايك، وفي الصلاحيات الإدارية التي منحت لحكام الجزائر في عهد البايلربايات ومن تلاهم من طرف السلطان العثماني.

أمّا المحور الثاني والذي سيكون محل البحث في فصول ومباحث هذا الباب فهو اختيار الأسلوب والنظام الإداري الذي تم تطبيقه في الجزائر بما يتماشى وسياسة الدولة العثمانية من جهة، وواقع الجزائر في مختلف المجالات من جهة أخرى. فقد عرفت الجزائر تحوّلًا في التطبيق الإداري من تطبيق نظام الإقطاع العسكري خلال القرن 16م إلى تطبيق نظام إقطاع الالتزام بداية من نهاية ذلك القرن. وانطلاقًا من ذلك سيتم من خلال ما احتوته مختلف الوثائق والمصادر التي تم الاطلاع عليها البحث في:

1. خصائص الصلاحيات وأسسها في ظل النظامين، وكيفية تطبيقهما في الجزائر.
2. محاوله فهم طبيعة التحول الذي حدث بين فترة البايلربايات والباشوات.

الفصل الرابع

تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر

1- الإدارة العثمانية بين تطبيق نظام الاقطاع العسكري

ونظام إقطاع الالتزام وانعكاساته على الجزائر

المبحث الأول: نظام الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية والجزائر خلال ق 16م

المبحث الثاني: بدايات التحول عن الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية والجزائر

المبحث الثالث: تبني نظام الالتزام وإعادة التنظيم الإداري في الدولة العثمانية

والجزائر

الفصل الرابع: الإدارة العثمانية بين تطبيق نظام الإقطاع العسكري ونظام إقطاع الالتزام وانعكاساته على الجزائر

أدى تنوع تركيبة الدولة العثمانية اثنيا واختلاف طبائعها الاجتماعية وخصائصها الاقتصادية، فضلا على أن هذا التباين كان ضمن اتساعها الجغرافي الكبير، الى صعوبة اتباع نظام مركزي موحد مع جميع أقاليمها، وبذلك لم تستخدم الدولة العثمانية نمطا إداريا واحدا في إدارة جميع هذه الأقاليم والرعيّة التي دخلت تحت نفوذها، على مدى العهود التي مرت بها، بل اتبعت أساليب إدارية متنوعة تناسبت مع خصوصية تلك الأماكن وأهلها، وما وجدته من تنظيمات ومع خصوصياتها.

وقد كانت جلّ تلك الأساليب قائمة على الفكر الإقطاعي أو قريبة منه بشكل من الأشكال، وانتقلت في تطبيقاتها الادارية من الاعتماد الكبير للإقطاع العسكري الى توسيع مجال تطبيق نظام إقطاع الالتزام

ففيما تمثلت أسس ومظاهر هذين النظامين؟ ولماذا لجأت الدولة العثمانية الى تطبيق نظام الإقطاع العسكري ثمّ تحوّلت عنه لتعوّضه بنظام الالتزام؟ وهل لجأت الى ذلك في الجزائر؟

المبحث الأول: نظام الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية والجزائر خلال ق 16م
أدت التراكمات التاريخية للدولة العثمانية وبنيتها التي اعتمدت على التوسع والانتقال في المجال الجغرافي الى جعل الطبيعة العسكرية ميزة أساسية لها ارتبطت بمختلف المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، جعلت منها دولة إقطاعية عسكرية. خاصة في خلال مراحل تاريخها الأولى.

1- الطبيعة العسكرية الاقطاعية للنظام العثماني:

اعتبرت الميزة العسكرية من المميزات الأساسية التي طبعت الدولة العثمانية والتصبقت بكل المميزات الأخرى بشكل من الأشكال، وميزت سياسة الدولة العامة.¹ فقد كان الجيش بهيكله عماد الدولة في حالي الحرب والسلم، ومن أهم مهامه الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة.

وإلى جانب الوظيفة الحربية كان العسكريون يتقلدون معظم المناصب المدنية وفي مقدمتها المناصب القيادية²، فجعلت ولاة الحكم يجمعون بين مهام الجيش ومهام الإدارة في نفس الوقت.³ خاصة خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية لأن طبيعة مهامهم كانت عسكرية بالضرورة.⁴ وقد مكن ذلك من سيطرة الجيش على أجهزة الحكم، وعلى معظم القطاعات، لا سيما السياسية والإدارية وحتى الاقتصادية.⁵

كما كان هذا الأمر ضروريا في بدايات الدولة لأنها كانت في حرب في عدة جهات وزادتها هذه الصفة تمكنا وهيمنة وتوسعا، فانتماء الادارة العثمانية في بداية نشأتها الى أصول عسكرية أضفى عليها تماسكا ونظاما⁶، حيث كانت هذه النشأة بحاجة الى مميزات الحياة العسكرية، من نظام وصرامة وشجاعة واسترخاض للموت⁷. لكن مع مرور الوقت افتقدت الإدارة والحكم

¹ الشناوي، المرجع السابق، ص 49

² نفسه، ص 50

جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 1991، ص 54.

³ يحيى جلال، المرجع السابق، ص 55.

⁴ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 121.

⁵ الشناوي، المرجع السابق، ص 50.

⁶ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 105.

⁷ الشناوي، المرجع السابق، ص 49.

الكفاءات غير العسكرية التي من مهمتها دفع عجلة الإصلاح والتطور في المجالات الأخرى على غرار ما يحدث في أوروبا، وعرفت العزلة بين الفئة الحاكمة ذات الصبغة العسكرية وفئة المحكومين من الرعايا.¹

وقد أعطى المؤرخون مبررات متعددة لاحتفاظ الدولة العثمانية بهذه الصفة العسكرية منذ نشأتها، نلخص أبرزها في النقاط التالية:

- موقعها في منطقة الاناضول، واتباعها لسياسة التوسع الإقليمي التي اعتبرت وسيلة دفاعية،² وهو ما جعل علاقاتها بالمحيطين بها من الكيانات السياسية سواء المسيحية أو الإسلامية، علاقات عدائية عموماً.³
- حروبها ضد المسيحيين سواء في إطار توسعها في منطقة البلقان، أو في حمايتها للعالم الإسلامي من هجماتهم، خاصة في منطقة الغرب الإسلامي، وهو ما جعلها تحافظ على ماهيتها العسكرية تحت راية الجهاد الإسلامي.⁴
- سرعة توسعها الذي شهدته خاصة خلال القرنين 15 و16م، واحتواء أجزاء هامة في أوروبا وآسيا وإفريقيا، ما أدى إلى عدم اندماج الرعايا غير المسلمين في الأقاليم التي ضمتها اليها من ناحية،⁵ ومن ناحية أخرى فإنها وجدت موروثاً إدارياً متفوقاً في المنطقة العربية، جعلها تحتفظ به مع التعديل حسب الحاجة. وفي كلتا الحالتين، كان لابد من إبقاء وسيلة لاحتواء هذه الأقاليم، وإبقائها تابعة لها، مع الحفاظ على التوازن السياسي والعسكري، فكان من الضروري الاعتماد على الجيش والسيطرة العسكرية⁶
- اعتبار الدولة العثمانية غنائم الحروب مورداً هاماً للإنفاق العسكري،⁷ كما أن الدولة اعتمدت إدارياً على إقطاع الأراضي التي تم ضمها إلى العسكريين، الذين أوكلت إليهم إلى

¹ الشناوي، المرجع السابق، ص 189.

² عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 106

³ الشناوي، المرجع السابق، ص 49.

⁴ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 106

⁵ يحيى جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965، ص 53.

⁶ التميمي، المرجع السابق، ص 84.

يحيى جلال، المرجع السابق، ص 53.

⁷ بروكلمان، المرجع السابق، ص 414.

جانب مهامهم العسكرية والإدارية، كما سبق ذكره، ومنها الإشراف على عمليات التجنيد لتوفير ما يلزم الجيش من المحاربين والفرسان في فترات الحرب، مهام أخرى مالية تمثلت في الإشراف على جمع الضرائب والرسوم فيها، وبالتالي توفير موارد لخزينة الدولة.¹

إنّ المبرر الأخير للصفة العسكرية يبرز لنا صفة أخرى لازمت الدولة العثمانية، وهي انها كانت دولة اقطاعية عسكرية، وهي صفة ارتبطت بعدة مجالات عسكرية وإدارية واقتصادية واجتماعية، وانعكست عليها.

* نظام الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية:

يعتبر الاقطاع من النظم القديمة التي عرفت في عصور مختلفة، وقد تبنى العثمانيون هذا النظام الذي وجدوه معمولا به في الأقاليم الخاضعة لها²، سواء الأناضول أو البلقان وحتى المنطقة العربية بما فيها المغرب الاسلامي، في فترات وبأنواع مختلفة، حيث كان أول الأمراء العثمانيون أنفسهم تابعين اقطاعيين لسلطين قونية السلاجقة³، وبذلك يرجع تطبيق هذا النظام العسكري الذي عرف عموما بالتيمار⁴ الى مؤسس الدولة عثمان بن ارطغرل⁵، وازدادت عمليات التوزيع في عهد السلطان أورخان⁶.

¹ يحيى جلال، المرجع السابق، ص 54.

² بروكلمان، المرجع السابق، ص 458.

التميعي، المرجع السابق، ص 84.

³ الشناوي، المرجع السابق، ص 140.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 74.

في اللغة العثمانية كلمة تيمار تعني الرعاية والعناية. واصطلحت في منح الأراضي للعسكريين للعناية بها، أنظر: حلاق، وصباغ، المرجع السابق، ص 58.

⁵ تولى شؤون إمارة عشيرته التركية بعد والد ارطغرل بن سليمان شاد في 687 هـ / 1288 م. وكان مواليا لدولة السلاجقة التي كانت تعيش مرحلة الانهيار، منح لقب "بك"، وتم إقطاعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها، وتمكن من فتح العديد من الثغور البيزنطية بإسمها، واعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية التي نسبت اليه، استمر حكمه بصفته سلطانا مستقلا من 699 هـ / 1299 م الى 726 هـ / 1326 م. أنظر: محمد فريد. تاريخ الدولة العلية العثمانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 53-54.

⁶ تولى الحكم في 726 هـ / 1326 م بعد والده عثمان بن ارطغرل وبوصية منه لمهاراته العسكرية، بالرغم من أن أخاه علاء الدين هو الأكبر، سلم أخاه الوزارة الأولى التي عرفت فيما بعد بالصدارة العضي، فانشغل أورخان بالأمر الخارجية في حين تكفل علاء الدين بالأمر الداخلية، عرف عهده بتأسيس الجيش الإنكشاري من أبناء الأسرى، توفي في 761 هـ / 1360 م. نفسه، ص 55.

وفي عهد سليمان القانوني تمّ وضع الأسس القانونية لأسلوب التيمار وتطويره ضمن القانونة¹، من خلال تنظيم التعيينات وتحديد قيمة التيمارات² إذ أن الأمراء الذين استفادوا من الإقطاعات كانوا هم بدورهم يقطعون أبناء قبائلهم ومن أبلى بلاء حسنا من رفاقهم في السلاح بإقطاعات في البلدان التي تم فتحها³، وحتى الأسر الوافدة الى هذه المناطق⁴، وذلك مقابل تقديم الفرسان للخدمة العسكرية والتكفل بنفقاتهم، مع العلم أنّه في حالة استدعاؤهم للمشاركة في الحملات العسكرية للدولة وامتنعوا عن ذلك كانت هذه التيمارات تنتزع منهم⁵. وبذلك ارتبط هذا النظام ببدايات الدولة العثمانية وفتوحاتها⁶، حيث اعتمدته نظرا لميزاته التي تضمن زراعة الأرض من جهة، وتحصيل الضرائب المفروضة على السكان منها، وتجنيد الفرسان المجهزين للمشاركة في جروب الدولة دون تكاليف أو عبء مالي لخزينة الدولة من جهة أخرى باعتبارها أراضي⁷ ميرية⁸. كما أنّ عمليات التسجيل والتفتيش على الاقطاعات تسمح بتدخل الدولة أكثر فيها، ممّا يجعلها أكثر ولاء وارتباطا بالسلطة المركزية.

وقد طبق هذا الأسلوب في الايالات التي خضعت لعملية التحرير (التسجيل)، أي المناطق التي كانت تعتمد فيها نظام السناجق⁹، حيث كانت الدولة العثمانية تعمل على احصاء شامل في المناطق التي تمّ اخضاعها، فيكون من خلال هذه العملية رصد الامكانيات البشرية والمادية

¹ بيات، المرجع السابق، ص 79.

² توفيق دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 21، عدد 01، 2020، ص 156.

³ بروكلمان، المرجع السابق، ص 410.

للمزيد عن نظام التيمار وآلياته، انظر: إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، مرجع السابق، ص 165 - 188.

وأيضاً: جان ديني، مادة "تيمار"، دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 06، ترجمة م. ثابت أفندي وآخرون، ص 131-136.

دحماني، المرجع السابق، ص 146-162.

⁴ علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ط 3، بيروت، 1994، ص 390.

⁵ بيات، المرجع السابق، ص 79.

⁶ نفسه، ص 74.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 39، حكم 438، تاريخ 988 هـ/1580 م.

مصطفى أوزتورك، "إعادة التفكير بإدارة العثمانية في الولايات العربية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة

التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، أكتوبر 2013، عدد 47، ص 330.

⁸ أو الأميرية وهي الأراضي التي تملكها الدولة العثمانية وتمنحها لمن تشاء بموجب شروط مثل التيمار.

أنظر: محمود عامر، المرجع السابق، ص 359.

⁹ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 168.

والمالية للإقليم، ليتم بعدها توزيع الاقطاعات من الأراضي¹. وقد اعتمدت الدولة العثمانية توزيع التيمار في عهد كانت فيه مترامية الأطراف، ولا يمكن فرض إدارة مركزية². فشكل بذلك الجزء الأكبر من الاقطاعات فيها.

وحسب المساحة المحددة، وقيمة المداخل والقدرة على التعبئة العسكرية اختلف نوع الإقطاع العسكري، من حيث التوزيع والاستفادة وفقا لخدمات العسكري أو رتبته ومكانته، إذ نميّز ثلاثة أصناف رئيسية هي³:

- التيمار: وهو إقطاع صغير، استفاد منه المحاربون وفرسان السباهية⁴.
- الزعامت: وهي إقطاع متوسط استفاد منه البكوات، والباشاوات، والزعماء⁵.
- الخاص: وهو إقطاع كبير، استفاد منه الولاة والوزراء، ومنه "خواص همايوني"⁶ أو سلطاني مسجل بإسم السلطان.

وقد كان الصنفان الأولان يخضعان للتفتيش⁷.

* أهمية تطبيق نظام الاقطاع العسكري:

لم تقتصر استفادة الدولة العثمانية من تبني هذا النظام على الجانب العسكري فقط، فقد كان بالنسبة لها نظاما ذا أبعاد متكاملة ومرتبطة بعضها ببعض في مختلف مجالات الحياة، فكانت الاستفادة في أكثر من مجال نذكر منها:

¹ يحيى جلال، المرجع السابق، ص 54.

² بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 74.

³ للتوسع في أنواعها ومناطق تطبيقها، أنظر: نفسه، ص ص 73-122.

⁴ سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997، ص 65. تراوحت مساحته بين 300 فدان (121.41 هكتار) و500 فدان (202.34 هكتار)

⁵ نفسه، ص 65. تزيد مساحته عن 500 فدان (202.34 هكتار)

⁶ من همايون، وتعني لغة المبارك والسعيد، وكانت في الأصل تسمية لطائر أسطوري يرمز لأتراك الأوغوز وكان يعتقد عند القدماء أن من وقع ظله على رأس أحدهم أصبح ملكا، وانتقلت منهم الى العثمانيين، فكانت تطلق في العهد العثماني للدلالة على كل ما هو سلطاني بأسلوب التعظيم والتفخيم. مجيب المصري، المرجع السابق، ص 125.

⁷ علي حسون، المرجع السابق، ص 389.

• المجال العسكري:

جاء في "رسالة قوانين آل عثمان في خلاصة دفاتر الديوان" لعين علي أفندي¹ حول التيمار (1607م): "يطلق على حاصل الزعامات والتيمار مال المقاتلة، كأنما هذا الحاصل أجز خصص لهم مقابل ملاقات العدو..."².

وقد كان الإقطاعي ملزما بتجنيد وإعداد عدد من المحاربين الفرسان (السباهية) يتناسب وقيمة الاقطاع المعطى لهم، والمشاركة في الحملات العسكرية وقت الحاجة، كما يغطي نفقات المقاتلين من مداخيل الإقطاع³، مما يعفي خزينة الدولة من تحمل عبء تسديد مرتبات العسكريين.

وقد لعب تنظيم الإقطاع العسكري وتجزئته إلى بروز أهمية قوى الفرسان الإقطاعية (السباهية) التي يتمّ تجنيدها وتجهيزها لتلتحق بجيش السلطان⁴، حيث كان الخاص المتوسط البكرك كافيا لتأمين من 150 الى 200 خيال، بينما يؤمن خاص السنجق بك من 30 الى 80 خيال وخاص الدفتر دار من 20 الى 25 خيال⁵، اعتبر ذلك وسيلة للحفاظ على قوة كبيرة ودائمة من السباهية، وكان التيمارجية يشكلون الجزء الأكبر من الجيوش العثمانية الى أواخر القرن السادس عشر⁶.

وفي هذا السياق نسجل أمرا سلطانيا بتجهيز فرسان لدعم بعض الحملات لصالح الاسطول الهمايوني، يكون منهم 60 فارسا من لواء تنس، و80 من لواء المدينة، و400 من قسنطينة، و80 من بسكرة وألف إنكشاري...⁷

¹ أوغلي، المرجع السابق، ص ص 615-662.

² نفسه، ص 652.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 124.

بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

⁴ دوسون، المرجع السابق، ص 142.

بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 79.

⁵ جب وباون، المرجع السابق، ص 291.

⁶ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 147.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 24، حكم 246، تاريخ 14 ذو الحجة 981هـ/9 أفريل 1574م..

• المجال الاقتصادي:

كان هذا النظام يضمن زراعة الأرض ويهدف إلى وضع آلية للاستفادة من مداخل المقاطعات، وأساسا عن طريق جمع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الرعايا (نقدا أو عينا).¹ ومن خلال تلك المداخل تكون قد ضمنت مردودا يدخل الى خزينة الدولة بشكل منتظم من الموارد الزائدة عن حاجة المقاطعة.²

ومن ناحية أخرى تكون الدولة قد تخلصت من عبء نفقات تجهيز الفرسان المجندين فيها، ودفع رواتب الموظفين الإداريين والجنود وأصحاب الإقطاع أنفسهم³، إذ كانوا يستفيدون من نسبة من هذه المداخل كمورد خاص⁴، تراوحت بين الثلث والسدس من المحصول⁵.

وتكون أيضا قد ضمنت الاشراف على زراعة الأراضي من طرف فلاحين مستأجرين، وحافظت على نظام زراعي اعتبرت فيه الدولة المالك الوحيد لجميع الأراضي الواقعة تحت سلطتها، في وقت تكون فيه حصة الفلاح صغيرة مقارنة بصاحب الإقطاع والدولة.

أما بالنسبة لمردود الإقطاع العسكري⁶ فهو يختلف حسب حجمه ومكانته على النحو التالي:

- التيمار: يقل وارده عن 20 ألف أقة.

- الزعامت: يتراوح واردها بين 20 ألف و 100 ألف أقة.

- الخاص: يزيد وارده عن 100 ألف أقة .

¹ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 119.

يحيى جلال، المرجع السابق، ص 54.

² بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 74.

دحماني، المرجع السابق، ص 162.

³ نفسه، ص 112.

إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 171.

⁴ يحيى جلال، المرجع السابق، ص 54.

⁵ وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي - من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1988، ص 54.

⁶ وقد اعتبرت إيالة بغداد من بين أكثر الإيالات من حيث الوارد في الدولة العثمانية، حيث وصل حاصلها خلال القرن 17 م الى 7.224 مليون أقة. بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 79.

• المجال الاجتماعي:

مع تطبيق هذا النظام تمكنت الدولة من إعمار المناطق غير الأهلة بالسكان¹، كما قامت بربط سكان الريف بالحكام العسكريين الذين شكلوا طبقة من الفرسان أو السباهية، بمعنى خلق فئة عسكرية من أهل الريف، ودمجهم اجتماعيا من خلال الاستقرار في المقاطعات أو الحاميات أو المدن.²

من جهة أخرى أدى هذا النظام إلى بروز مبدأ التبعية أو التابع والمتبوع³، من خلال طبيعة العلاقة التي نشأت بين أدنى فرد في هرمية النظام، وهو الفلاح أو الرعية بالمفهوم العام، وبين صاحب الإقطاع على درجاته، ومن ثم بين الرعية والدولة باعتبارها المالك الفعلي للأرض، أين يمكن أن يكون المتبوع من أصحاب الإقطاعات الصغيرة تابعا هو بدوره لأصحاب الإقطاعات الأكبر، وهكذا حتى الوصول إلى أعلى الهرم من الأمراء والسلطان.⁴

وقد نتج عن ذلك ظهور مفهوم الطبقة الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، حيث برزت في المجتمع عدة طبقات، هي⁵:

- طبقة الحكام ومعظمهم من الأتراك.
- طبقة الإقطاعيين، وهم أصحاب الإقطاعات العسكرية والملتزمين.
- طبقة عامة الشعب، وفهم العمال المزارعين الذين يفتقدون الى الحقوق، في حين كانت أعباء الضرائب مفروضة عليهم.
- هذا إضافة إلى طبقات أخرى أنتجتها الخصائص والعوامل الأخرى ومنها:
- طبقة العلماء ورجال الدين.
- الطوائف غير الإسلامية، والتي كانت لها نظمها وتقاليدها.

¹ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 74.

² الجميل، تكوين العرب... المرجع السابق، ص 69.

³ سامي صالح الصبياد، "الإقطاع في العهد العثماني - العراق نموذجا"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، 2005، مجلد 12، عدد 05، ص 241-242.

⁴ نفسه، ص 242.

⁵ محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 38.

• المجال الإداري والسياسي:

إنّ تطبيق النظام الإقطاعي في المناطق التي تمّ فتحها من طرف العثمانيين سمحت بإقامة النظام العثماني فيها¹، وأصبحت تشكل جزءا من الدولة، بالنسبة للرعايا والأرض والنظام المطبق فيها.

ومن جهة أخرى فقد ارتبطت هيكلية الإقطاع بالتقسيم الجيو إداري للدولة، فقد كان السنجق أو اللواء أول وحدة إدارية قامت عليها بدايات الدولة، وشكل فيه التيمار أصغر وحدة وهي الناحية أو القضاء، وكان بذلك صاحب الإقطاع إلى جانب مهامه المكلف بها، سواء العسكرية من خلال قيادة السباهية وقت الحرب أو الاقتصادية من خلال جمع حقوق الإقطاع، يمثل صفة إدارية تجعله مسؤولا على النظام العام وتنفيذ القرارات الإدارية، باعتباره مسيرا للإقليم الذي تحت تصرفه، وهو ما تطلب اقامته على الأقل داخل السنجق الذي يتبعه، وعادة ما كان في التيمار نفسه.²

كما برزت الوظائف الإدارية كوظيفة "الصوباشي" في نطاق الناحية، ووظيفة "السنجق بكي" أو "أمير اللواء" في السنجق، وما يليها من رتب ك"الأغا" و"البك" و"البكركي" أو "أمير الأمراء" المشرف على الولاية ككل.³

ومع واتساع رقعة الدولة العثمانية وانشغالها الداخلية والخارجية، قامت بتكليف أصحاب الإقطاعات بمسؤوليات رسمية كالأمن وشؤون الرعايا، مما سمح لهم ممارسة نوع من السلطة العسكرية والاقتصادية والإدارية، على مستوى إقطاعاتهم، ومع وجود وحدة متكاملة ربطت الفلاح بالعسكري وبصاحب الإقطاع تكونت وحدة اقتصادية عسكرية اجتماعية، اتخذت شكل الوحدة السياسية، مارس من خلالها صاحب الإقطاع جوانب هامة من سلطة الدولة⁴، جعلت إقليم الإقطاع يتمتع بإدارة شبه ذاتية، خاصة الأقاليم البعيدة عن مركز الدولة.

¹ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 73

² دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 147، 163.

³ دوسون، المرجع السابق، ص 142.

محمد مراد، المرجع السابق، ص 45.

⁴ نفسه، ص 44.

ومن ثم محاولة الإخضاع التدريجي للأراضي التي تم فتحها للحكم العثماني المباشر وتركيز سلطة السلطان فيها¹،

ومن السياسات التي طبقتها الدولة العثمانية عند توزيع أراضي الخاص او الزعامات التابعة للبايلرباي هو توزيعها بين عدة سناجق والتابعة لأمير السنجق بين عدة صوباشيات، وكذلك الأمر مع أراضي التيمارات التابعة للفرسان، وكانت الغاية من ذلك تحقيق هدف توسيع مجال سيطرة ومراقبة البايلرباي وممثليه في المقاطعات، وعرقلة أية محاولة لقيام أحد الأفراد بالسيطرة عليها².

أما بالنسبة للمناطق الأخرى التي لم يطبق فيها نظام الاقطاع العسكري أو التيمار، فقد طبق فيها نظام جعلها تحافظ على نوع من الحكم الذاتي، حيث كان السلطان يكتفي بإرسال وحدات من الإنكشارية بدلا من المقاتلين التيماريين، وحاكم (والي) وقاض ودفتر دار الى كل واحدة من هذه الولايات ليكون مسؤولا عن كل الأمور المالية فيها، وفي هذه الحالة لم تكن عائدات الضرائب تصرف على فرسان السباهية على شكل تيمارات، بل كانت الضرائب في هذه الولايات تحصل باسم الخزينة مباشرة³.

وكان السبب في استثناء هذه الولايات هو أنها كانت تتميز ببعض الخصوصيات كأن يكون معظم أهلها يتكوّنون من قبائل رحل، أو أصحاب ديانات ومذاهب مختلفة، أو أنها بعيدة عن عاصمة الدولة، أو في حالة حروب متواصلة مع الأوربيين، أو أنها تقع في مواقع استراتيجية بالنسبة لها⁴

ونتيجة لذلك تمت في العموم مراعات نظمها المحلية التي كانت موجودة فيها قبل إلحاقها بالدولة العثمانية، وأبقي عليها طالما انها لا تتعارض مع الاطر العامة للقوانين العثمانية، ولم تكن مقسمة وفق التقسيم الاداري الذي كان معمولا به في بقية الولايات الأخرى، كما أنّ

¹ دحماني، المرجع السابق، ص162.

² إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص186.

³ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص168.

بيات، الدولة العثمانية ...، المرجع السابق، ص108.

⁴ بيات، المرجع السابق، ص546.

دراج، "تأسيس إيالة ..."، المرجع السابق، ص28.

الأراضي الزراعية لم تكن منظمه وفق التنظيمات العامة التي كانت مطبقه في ولايات التيمار¹.

2- تطبيق نظام الاقطاعي العسكري في الجزائر خلال القرن 16م:

رغم أنّ هذا النوع الأخير من الولايات لا يوجد فيها من أنواع التيمار، وإن كانت لم تخل من العسكر (القول)² الذي يتقاضى راتباً³، وأنّ الدراسات عادة ما تصنّف الجزائر في نظام السليانة، ورغم أنّ المصادر الأجنبية ومنهم "هايدو" في تلك الفترة لم تتطرق الى موضوع تطبيق نظام الاقطاع العسكري في الجزائر بشكل واضح ومفسّر، علماً أنّ هذا النظام لم يكن بالنظام الغريب على أوروبا، بل بالعكس من ذلك كان سمة أساسية للنظام العسكري والاجتماعي والاداري والاقتصادي فيها طيلة القرون الوسطى، إلاّ أنّه يفيدنا بأن القيادة (أمراء السناجق) كانوا يستفيدون من حصة من محاصيل الدولة من الجبايات العينية من المنتوجات الزراعية المختلفة كالقمح والشعير والمواشي وغيرها، مقابل خدماتهم العسكرية للدولة، الى جانب رواتهم كخيالة، كما أنّهم وكل السباهية قد منحت لهم مزارع وبساتين كإقطاع معفى من الضرائب⁴.

كما ذهب "إلتر" الى أنّ الجزائر كانت مثل غيرها من الأقاليم العثمانية خلال القرن 10 هـ/ 16م من حيث تطبيق الاقطاع العسكري وبروز ملكية أراضي في شكل تيمارات وزعامات، فقد وزعت على الذين بذلوا جهداً كبيراً في طرد الإسبان من بلاد المغرب الإسلامي، وساهموا في ضبط كلّ من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وبذلك حوّلتهم الى جنود السباهية⁵، وهو ما يعني أنّ الدولة العثمانية قد تبنت في الجزائر نظام الإقطاع العسكري (التيمار).

وما يزيد تأكيداً لذلك هو أن الكثير من وثائق المهمة التي تتعلق بالقرن السادس عشر تظهر ذلك من خلال أوامر توزيع التيمار⁶، والذي عادة ما كان يسلم الى من قدّم خدماته

¹ دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

² وتعني العبد، اصطلاحاً للتعبير عن العسكر في العهد العثماني ومنها مصطلح قابو قولار (عبيد الباب) التي تطلق على فرق الجيش العثماني من المشاة والفرسان العاملين بأجر وكانت لهم تقسيمات عديدة منها الإنكشارية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 172.

³ أوغلي، المرجع السابق، ص 683.

⁴ Fray Diego de Haëdo, *Topographie et Histoire générale d'Alger*, Traduit de l'espagnol par. (A) Berbrugger et Dr. Monneré en 187, IMPRIMÉ À VALLADOLID EN 1612, pp54-55.

⁵ إلتر، المرجع السابق، ص 135، 141.

⁶ أنظر الأحكام السلطانية في: أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 2، 4، 13.

العسكرية للدولة من خلال المشاركة في الحروب كفرسان وفي مدّ نفوذ الدولة على المجال الريفي، فنجدها قد منحت مسؤولية الأولوية الى أمراء الأولوية وفقا لهذا النظام¹.

وتقدّم لنا أحكام دفتر المهمة (الأوامر السلطانية) العديد من الأمثلة منها تعيين أمير لواء شرشال الذي جاء فيه: "لواء شرشل التابع للجزائر، نظرا لقدم أمير اللواء المذكور جعفر الى سدة سعادتنا والحاقه بزمرة الرؤساء الخاصين ونظرا لشغور لوائه فقد أمر بتوجيه اللواء المذكور الى القائد محمد الذي جاء بذلك الخبر من الجزائر بواقع مائتي الف أقة"². ومنح مقابل لأمير لواء تنس من خلال الحكم الذي جاء ردّا على "ارسال صالح باشا خطابا يمنح فيه قائد لواء تنس مائتين وخمسين أقة مقابل الخدمة الحسنة"³.

كما برزت وظائف مرتبطة بهذا الأسلوب الإداري ككتخدا دفتر التيمار⁴. وما يؤكد ذلك أيضا تطبيق هذا النظام في تونس التي كان انضواؤها تحت لواء الدولة العثمانية بعد الجزائر، ومرتبطا بهذه الأخيرة⁵. فبعد أن تمّ ضبط الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وزعت الدولة العثمانية على الذين بذلوا جهدا كبيرا في طرد الاسبان من ديار المغرب الاسلامي أملاك من نوع التيمار والزعامات أي حولتهم الى جنود سباهية⁶ تبعا لما حدث في بقية الممالك العثمانية الأخرى⁷.

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د.2، حكم 1994، تاريخ 964هـ/1557م.

م.د.4، 1084، تاريخ 967هـ/1560م.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د.25، حكم 1163، تاريخ 981هـ/1574م.

الأقجة عملة فضية تعادل ¼ درهم، ويعادل 1/120 قرش، استعملتها الدولة العثمانية منذ بداياتها الى غاية 1687م وتغير عيارها عبر الزمن واعتبرت نقودا زهيدة القيمة.

أنظر: محمد مراد، "المجال العربي في السلطنة العثمانية"، مجلة الإجتهد، دار الإجتهد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، خريف 1420 هـ/1999م، السنة 11، عدد 44، ص 40.

عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 13.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د.2، حكم 566، تاريخ 963هـ/1555م.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د.25، حكم 2800، تاريخ 982هـ/1574م.

⁵ التميمي، المرجع السابق، ص 83-96.

⁶ هم الجنود الفرسان في الجيش العثماني، وكانوا يقطعون الأراضي مقابل خدماتهم العسكرية. أنظر: أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 132.

⁷ لتر، المرجع السابق، ص 135، 141.

ويظهر جليا أن هذا النظام طبق منذ الفترة الأولى من التواجد العثماني، وارتبط بتوسع النفوذ الإداري في الجزائر، حيث يعود أحد الأحكام التي تمكنا من الاطلاع عليها الى تاريخ 963هـ/1555م، أي خلال ولاية صالح باشا(1552-1556م)¹، كما يسجل حكم آخر بتاريخ 967 هـ/1560م أمرا موجها الى سنان باي دفتر دار الجزائر ليقوم بموجبه بضبط التيمار.²

ويضمهم من ذلك أن الجزائر لم تستقر على نمط ثابت في البداية، خاصة وأن فترة الفتوحات والتحرير من الاحتلال الاسباني استغرقت وقتا، وأنّ عملية دخول كل المجال الجغرافي تحت الهيمنة الإدارية لم يكن دفعة واحدة ولم يكن كليا، هذا فضلا عن الطبيعة البشرية المعتمدة على العصبية القبلية، وبذلك كان على الدولة العثمانية بسط سلطتها الفعلية على الأرض أولا كشرط اساسي لتطبيق أنظمتها الإدارية والاقتصادية وفق القوانين العثمانية، خصوصا تلك المتعلقة بنظام التيمار الذي يندرج تحت نظام الإقطاع العسكري.³ من جهة أخرى يمكننا أن نبرر لجوء الدولة العثمانية أن تطبق نظام الاقطاع العسكري (التيمار) في ولاية الجزائر بضرورة التواجد بالصفة العسكرية في المنطقة، من خلال الوظائف العسكرية وبالخصوص أمراء الألوية، الذين لعبوا أدوارا عسكرية وخاصة في مجال البحرية في صدّ العدوان الإسباني.⁴

زد الى ذلك أنّ أهم ما ميّز الجزائر في هذه الفترة هو موقعها الجغرافي البعيد عن الدولة العثمانية والاستراتيجي في نفس الوقت بصفتها إحدى ولايات الثغور⁵، وهي في مواجهة مع الأعداء الصليبيين، ما جعل الدولة العثمانية تعتبرها "أرض حرب وجهاد"، وتطبق فيها أسلوبا يضمن مرونة الإدارة، ويفتح لها مجالا للسلطة التقديرية، ما يجعل الباي يبري يتمتع بصلاحيات واسعة، لأنّ أنظار الدولة "ليست مشدودة اليها دائما"⁶ حسب تعبير العديد من وثائق المهمة

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د.2، حكم 566، تاريخ 963هـ/1555م.

² أ.و.ج./ر.ع./م.د.4، حكم 1084، تاريخ 28 شوال 967 هـ/22 جويلية 1560م.

³ إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 172.

⁴ أ.و.ج./ر.ع./م.د.14، حكم 646، تاريخ 979هـ/1571م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م.د.12، حكم 20، تاريخ 979هـ/1571م.

⁶ إينالجيك، المرجع السابق، ص 169.

⁶ أ.و.ج./ر.ع./م.د.16، حكم 347، تاريخ 17 جمادى الآخر 979 هـ/6 نوفمبر 1571م. ومما ذكرته هذه الوثيقة: "... الولاية المذكورة هي من احدى دور الحرب منذ القديم.... وبما أنّ جزائر الغرب هي من مواطن أهل الإسلام ونظرا لكونها من احدى دور الجهاد

في العديد من المراسلات السلطانية¹. ما يعني أنّ الجزائر اعتبرت حالة استثنائية لم تطبق عليها نمطية الإدارة العثمانية مثلها مثل الايالات الأخرى. كما أدت طبيعة موقعها وظروفها الإقليمية الى اعتمادها كقاعدة للوجود العثماني في غرب البحر المتوسط².

من ناحية أخرى يمكن أن تكون الدولة العثمانية قد رغبت أيضا في بدايات عمليات الفتح والتوسع في تطبيق نظام التيمار في الجزائر حتى تكوّن أولا مجالا للأراضي الميرية التابعة للسلطة العثمانية ومن ثمّ توطين سلطة إدارتها وتبعية تلك الراضي³، وثانيا اعتمادا للفوائد العسكرية والمالية في ظل تطبيق هذا النظام، وثالثا مجالا يخصّص لمن قدم للدولة خدمات عسكرية بحرية أثناء حروبها.

إذ نجد أنّ أحكام "المهمة دفترية" (الأوامر السلطانية) تبيّن أنّ سياسة الدولة العثمانية في منح التيمارات كانت في إطار مكافأة العسكريين من الإنكشارية والبحرية ممن أبلى بلاء حسنا في حروب الدولة العثمانية حسب تعبيرها، فنجدها منحت مقابل كفاءة عملية على نحو:
- تقديم صالح رايس عرضا لمنح المدعو مصطفى برات همايوني بعشرة آلاف اقجه تيمار في الجزائر⁴.

- وإرساله خطابا يشير من خلاله الى منح أحد أتباعه المدعو فائق تيمارا إضافة الى خمس وعشرين ألف اقجه⁵.

من قديم الأيام فان أنظارنا ليست مشدودة اليها دائما فقد تم توجيه امرة تلك الولاية الى امير الامراء الكرام حسن باشا - دام اقباله- بن خير الدين باشا".

¹ مثل: أ.و.ج/ ر.ع/ م. د. 23، حكم 783، تاريخ 8 ذو الحجة 981هـ/ 31 مارس 1574م. ذكرت: "لأمير أمراء - دار الجهاد- جزائر الغرب"

م.د. 22، حكم 359، تاريخ 5 شوال 981هـ/ 28 جانفي 1574م. ذكرت: "مدينة دارالجهاد" (قاصدة مدينة الجزائر)
م.د. 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/ 1571م.

² دراج، الدخول العثماني ... المرجع السابق، ص 236.

³ أ.و.ج/ ر.ع/ م. د. 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/ 1580م.

مصطفى أوزتورك، المرجع السابق، ص 330.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ م. د. 2، حكم 546، تاريخ 963هـ/ 1556م.

⁵ أ.و.ج/ ر.ع/ م. د. 2، حكم 603، تاريخ 963هـ/ 1556م.

ومنها ما لها علاقة بالمشاركة في الحروب الداخلية كموقعة مزغران¹، فمن الأحكام التي وردت نذكر:

- أمرا بمنح المدعو حاجي مراد زعامة بمقدار مائة ألف أقة وإعطائه "برأت"²، وأيضا منح كل من المدعويين أحمد وعليّ زعامت بعشرين ألف أقة³، ومنح "مسيح" ختخدا حسن باشا ثلاثمائة ألف و"برات همايوني"⁴، وكذلك منح أمير سنجق مدية سبعين ألف أقة زيادة على الثلاثين التي كان يتصرف فيها⁵، نظير مشاركتهم وبلائهم البلاء الحسن في حرب "موزاغران". وأيضا المشاركة في الحرب ضد بني العباس، وهو ما يشير اليه الأمر بتجديد توجيه لواء بسكرة الى المدعو كشاش مجدّد بعلاوة 30 ألف أقة، ومنح المدعو مصلي زعامة بعشرين ألف أقة⁶، نظير مشاركتها وخدماتها في الحرب ضد المدعو عباس⁷.

كما منحت كمكافأة عن المشاركة في حروب الدولة في إقليم المتوسط، مثل المشاركة في الحرب العثمانية القبرصية⁸، إذ نلاحظ أنّ معظم التيمارات الواردة في تلك الأحكام كانت متعلقة بالحرب القبرصية وهي مؤرخة بين عامي 978-981 هـ/ 1570-1573 م، أي فترة تلك الحرب. وما يلاحظ على المستفيدين من التيمارات كمكافأة أو ترقية مقابل تلك الخدمات والمشاركة في تلك الحرب هو أنّ معظم الأسماء كانت مرفقة بلقب دارنده (الدارندي)، ويحتل هذا اللقب مفهومي الأول معناه في اللغة العثمانية الجندي الذي لا يحسن شؤون الحرب

¹ يقصد بها معركة مزغران التي حدثت عندما قامت اسبانيا بحملة فاشلة كانت تهدف الى احتلال مدينة مستغانم في أوت من سنة 1558 م.

² أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1824، تاريخ 3 جمادى الأول 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م. الأرجح أن يكون الحاجي مراد هو من ترقى لاحقا ليصبح أمير لواء مدية.

³ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1853، تاريخ 8 جمادى الأول 968 هـ/ 25 جانفي 1561 م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأول 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 2091، تاريخ 15 رجب 968 هـ/ 1 أفريل 1561 م.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1857، تاريخ 10 جمادى الأول 968 هـ/ 27 جانفي 1561 م.

⁷ ويقصد بها الحرب ضد إمارة بني العباس، دم 25، حكم 1164، تاريخ 13 ذو الحجة 981 هـ/ 5 أفريل 1574 م.

⁸ تعرف أيضا بالحرب العثمانية البندقية استمرت من 1570 الى 1573 م ودعّمت في هذه الحرب العصبة المقدّسة، وهي حلف برعاية البابا، ضمّ الى جانب البندقية واسبانيا عددا من الدويلات المسيحية كنبولي وصقلية وجنوة ومالطا وتوسكانا وغيرها، تخلّتها معركة ليبانت الشهيرة في 7 أكتوبر 1571 التي دمرّ فيها السطول العثماني، لكن الدولة العثمانية استطاعت استرجاع قواها مما اضطر البندقية الى طلب السلم متنازلة عن جزيرة قبرص لصالحها إضافة الى جزية قدرها 300 ألف ذهبية بندقية. أنظر: عبد القادر فكايير، "دور الأسطول الجزائري في معركة ليبانتو 1571"، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد 09، ديسمبر 2014، ص ص 415-422.

وفنون القتال ويتم استدعاؤه من أي مكان على عجل للضرورة¹، والثاني انتداب هؤلاء الى قضاء دارنده² بحكم قربها الى ميدان المعركة والتعبير في الوثائق عن خدماتهم الجليلة وجنديتهم الصادقة خلال مشاركتهم في تلك الحرب.

ونسجل أيضا تيمارات منحت كمكافأة عن المساهمة في تحرير قلعة حلق الواد في تونس في عام 982 هـ / 1574 م.³ كما كان التيماري يتحصل كذلك في إطار تلك المكافآت على زيادات كلما كانت له مشاركة عسكرية في حروب الدولة، خاصة مع شغور العديد من التيمارات نتيجة قتلى الحرب⁴، ونجد في هذا أيضا العديد من الأمثلة نذكر منها:

- أمرا بزيادة للريس سفر قدرها ثلاثين أقة على راتبه الذي أصبح ثمانين أقة، مع منح براءة وذلك بتزكية من بايلرباي جزائر الغرب حسن باشا.⁵

- أمرا بزيادة سبعين ألف أقة لأمر سنجق مدية على الثلاثين التي كان يتصرف فيها لتصبح زعامته مائة ألف أقة، بتزكية من الباييرباي حسن باشا نظير مشاركته وبلاءه الحسن في حرب "موزاگران".⁶

- أمرا بإكرام أحمد بن عبد الله الدارنده بزيادة قدرها ألف أقة، نظرا للخدمات التي قدمها في

¹ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج2، ص592.

² كانت تسيطر عليها أسرة ذو القادر التركية في عهد المماليك الى غاية دخولها تحت النفوذ العثماني خلال الفترة 1515—1520 م. وأصبحت قضاء تابع لسنجق ملاطية في إيالة مرعش (ذو القادر)، جنوب شرق الأناضول، وهي من الثغور التي تفصلها عن الدولة الصفوية، دخلت تحت النفوذ العثماني خلال الفترة 1515—1520 م، عرفت بأهميتها التجارية والعسكرية لاحتوائها على خان يستطيع ضم مئات الجمال. أنظر: موسوعة المعرفة، مادة ملاطية.

<https://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9>

نجدة خماش، مدينة ملطية، الموسوعة العربية

³ أنظر: أ.و.ج. ر.ع. م. د. 25، مثل: الحكم 2903، تاريخ 982 هـ / 1574 م. (أمر بتوجيه تيمار يقدر ب 3000 أقة للمدعو محمد بن عبد الله مقابل مشاركته وتقديم خدماته في برج وقلعة تونس.)

والحكم 3001، تاريخ 5 شعبان 982 هـ / 20 نوفمبر 1574 م. (أمر بتوجيه تيمار بمقدار 5000 أقة للمدعو مصطفى بن محمد مقابل مشاركته في محاصرة حلق الواد).

والحكم 3036، تاريخ 16 شعبان 982 هـ / 1 ديسمبر 1574 م. (أمر بمنح المدعو سوندك تيمار بمقدار 3000 أقة مقابل خدماته في حرب حلق الواد).

⁴ دحماني، "تاريخ الإدارة والقطاع ..."، المرجع السابق، ص160.

⁵ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 4، حكم 1822، تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ / 20 جانفي 1561 م.

⁶ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 4، حكم 2091، تاريخ 15 رجب 968 هـ / 1 أفريل 1561 م.

حرب ماغوسة¹.

- أمرا بإعطاء السيد قيو مصطفى دارنده ألف أقة تيمار زيادة على ما أعطى له بموجب الحكم الشريف من روملي، مقابل جنديته الصادقة وخدماته الجليلة في الحرب القبرصية.²
 - أمر بمنح المدعو أحمد زيادة قدرها 4000 أقة تيمار نظير مشاركته في تلك الحرب.³
- نسجل أيضا عمليات تحويل تيمارات من إيالات أخرى الى الجزائر، ومن ذلك الأمر بالسماح للمدعو سنان بن يزيد باستبدال تيماره الموجود في الروملي بأخرى بالجزائر⁴، وكذلك الأمر بالسماح بتحويل تيمار المدعو بروانة بن عبد الله الموجود في الروملي الى الجزائر⁵، وغيرها من الأمثلة في نفس السياق.

كما نجد أوامر بسحب التيمارات من أشخاص لم يستطيعوا التصرف في تيماراتهم، أو في إطار معاقبة من امتنع عن المشاركة في حروب الدولة ومنحها الى آخرين قدّموا خدمات عسكرية وشاركوا فيها، ومثال الحكم الذي صدر الى أمير أمراء الغرب بمنح دارنده مصطفى 18200 أقة تيمار التي كانت في حوزة السيد خضر الموجودة في سنجاق أغريبوز بدلا من التي أعطيت له من قبل في روملي ولم يتمكن من من التصرف فيها، وكون المذكور أخبر بأنه لم يشارك في الحرب القبرصية⁶، والحكم الذي تضمن الأمر بالعمل على تحويل التيمار الموجود لدى المدعو محمد الى المدعو دارنده مرلو بن عبد الله، مقابل الخدمات الجليلة والجندية التي قدّمها هذا الأخير في الحرب القبرصية عكس الأول الذي لم يشارك⁷، وكذلك الحكم بمنح دارنده حسن 5200 أقة تيمار الموجودة في حوزة أحمد، كون هذا الأخير لم يشارك أيضا في الحرب القبرصية⁸، ونضيف

¹ قلعة قبرصية تقع في الشمال الشرقي للجزيرة، تمّت محاصرتها أثناء محاولة الدولة العثمانية دخولها وتمكّنت من ذلك في 10 ربيع الأول 979 هـ / 2 أوت 1571 م في عهد السلطان سليم الثاني.

² أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 64، تاريخ 979 هـ / 1571 م.

³ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 74، تاريخ 980 هـ / 1572 م.

⁴ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 63، تاريخ 980 هـ / 1572 م.

⁵ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 37، حكم 534، تاريخ 986 هـ / 1578 م.

⁶ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 37، حكم 2239، تاريخ 987 هـ / 1579 م.

⁷ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 84، تاريخ 980 هـ / 1572 م.

⁸ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 67، تاريخ 980 هـ / 1572 م.

⁹ أ.و.ج. / ر.ع. / م. د. 13، حكم 70، تاريخ 981 هـ / 1573 م.

أيضا حكما الى أمير أمراء جزائر الغرب جاء فيه تحقيق في فائدة دارنده مصطفى الذي يستحق زعامة بمقدار 24 ألف أقة الموجودة في حوزة المدعو محمد الذي لم يشارك في تلك الحرب¹. وفي إطار المعاقبة نجدها أيضا تقوم بتنزيل قيمة التيمار الذي كان قد استفاد منه التيماري، وهو ما يبرزه الحكم الموجه الى أمير أمراء جزائر الغرب والذي تضمن إعطاء المدعو درويش تيمار بمقدار 14000 أقة بدلا من 19000 أقة التي كانت مقررة له لعدم مشاركته في الحرب القبرصية².

كما كانت التيمارات في الجزائر من النوع الذي يحل بموت صاحبها، وهو ما يبرزه خطاب أمير أمراء جزائر الغرب يعلن فيه أن تيمار محمد الذي قضى نوبة في معركة جربة³ أصبحت تيمارا محلولة⁴، وهو ما يسمح بتوجيهها الى شخص آخر.

والى جانب استعمال مصطلح "التيمار" الذي كان طاغيا في تلك الأحكام نسجل أيضا مصطلح "الزعامة" في البعض منها، والتي اختلف مقدارها، فنجد مثلا:

- منح أمير لواء تنس مائتين وخمسين أقة مقابل خدمته الحسنة⁵، ومنح لواء العناب لكتخدا حسن باشا المدعو مسيح بمقدار ثلاثمائة ألف أقة⁶، وكذلك منح لواء شرشال الشاغر الى القايد محمد بواقع مائتي الف أقة⁷، وغيرها من الأمثلة، وكلها حسب تلك القيم تدخل ضمن نوع الزعامات.

- ترقية وزعامة للمدعو إبراهيم الدردناوي استجابة لمطلبه بمقدار 5000 أقة تيمار نظرا لخدماته ومشاركته في الحرب القبرصية والماغوسية، بالإضافة الى خمسة عشر ألف وخمسمائة أقة تيمار مقابل للتصرفات الجندية التي أظهرها المشار إليه⁸.

¹ أ.و.ج/ر.ع/م د 13، حكم 65، تاريخ 980 هـ/1572 م.

² أ.و.ج/ر.ع/م د 13، حكم 63، تاريخ 980 هـ/1572 م.

³ هي معركة بحرية وقعت بين 9 و14 ماي 1560 قبالة جزيرة جربة قرب السواحل التونسية، دارت بين أسطول الدولة العثمانية، بقيادة بيالة باشا ودرعوث باشا مع أسطول أوروبي تألف أساسا من سفن إسبانية ونابولية وصقلية ومالطية.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م د 4، حكم 1396، تاريخ 9 محرم 968 هـ/30 سبتمبر 1560 م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م د 2، حكم 566، تاريخ 963 هـ/1555 م.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م د 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ/20 جانفي 1561 م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م د 25، حكم 1163، تاريخ 981 هـ/1574 م.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م د 13، حكم 115، تاريخ 979 هـ/1571 م.

- حكم الى أمير أمراء جزائر الغرب جاء فيه تحقيق في فائدة دارنده مصطفى الذي يستحق زعامة بمقدار 24 ألف أقة الموجودة في حوزة المدعو محمد الذي لم يشارك في الحرب القبرصية.¹

- تحويل الزعامة التي لدى المدعو دارنده إبراهيم الى السيد خضر²

- ومن الاحكام السلطانية أيضا الأمر بمنح الزعماء السبعة لجزائر الغرب براوات شريفة، وهم قاسم وحسن بن عبد الله ومحمد بن حسن ومحمد بن عبد الله وسنان بن عبد الله ومصطفى بن عبد الله وحاجي سعد محمد³.

ولم يكن إسناد الاقطاع العسكري يقتصر على العسكريين من فئة الصبايحية فقط أو الذين قدّموا خدمات عسكرية للدولة العثمانية، بل تعدت ممارساته الى المجال الإداري والاقتصادي، إذ نجد أنّ المستفيدين لم ينحصروا في تلك الفئة العسكرية المحض، بل استفاد منها موظفو الدولة⁴ من خلال خدمتهم في التسيير والإدارة، وإن كانت تلك الخدمات ذات بعد عسكري في الأساس غير أنها لم تكن موجهة للحرب فقط. ومن هؤلاء المستفيدين نذكر "كتخدا أمير الأمراء"، حيث سجل إرسال أمير أمراء جزائر الغرب حسن باشا خطابا يعرض فيه منح ختخده "مسيح" ثلاث مائة ألف وبرات همايوني نظرا لخدماته⁵، وكذلك منح المدعو حاجي مراد زعامة بمقدار مائة ألف أقة وإعطائه برات نظرا لمشاركته في حرب مزهران⁶.

وحسب ما يبدو عموما فقد كان حجم التيمار يحدّد وفقا لحجم الخدمات التي قدّموها خلال الحروب أو وفقا للرتبة العسكرية. ويظهر وفقا لتلك الحكام التي تمّ الاطلاع عليها أنّ قيمة هذه التيمارات تراوحت بين ألف و ثلاث مائة ألف أقة. وقد قدر آلتر واردات الزعامات في ولاية جزائر الغرب ب 88900 أقة والتيمار ب 63037 أقة.⁷

¹ أ.و.ج. ر.ع. م د 13، حكم 65، تاريخ 980 هـ/ 1572 م.

² أ.و.ج. ر.ع. م د 13، حكم 61، تاريخ 984 هـ/ 1576 م.

³ أ.و.ج. ر.ع. م د 37، حكم 215، تاريخ 987 هـ/ 1579 م.

⁴ بالنسبة للوظائف ذات الطابع الإداري والتي كانت ضمن تطبيق نظام الاقطاع العسكري أنظر: فصل "تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في إطار نظام الاقطاع العسكري" في هذه الدراسة.

⁵ أ.و.ج. ر.ع. م د 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م.

⁶ أ.و.ج. ر.ع. م د 4، حكم 1824، تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م.

⁷ آلتر، المرجع السابق، ص 148.

ومن أماكن وقوع التيمار التي ذكرت في الوثائق لواء بلد العناب¹ ومستغانم²، وكذلك ناحية سوماتة³.

3- نشاط الإنكشارية في الجزائر ضمن نظام الاقطاع العسكري:

تركزت القوة العسكرية النظامية في الجزائر على جناحين أساسيين هما الجناح البحري الممثل في طائفة الرياس، والجناح البري الممثل في الجيش الإنكشاري والفرسان (السباهية)، إضافة إلى الفرق العسكرية الاحتياطية الأخرى كفرقة الزاوة والكراغلة⁴. وقد اعتمد كل من الجيش الإنكشاري والبحرية على مبدأ التنظيم الهرمي الداخلي واحتفظت الإنكشارية بنظام أحكام قوانين الإنكشارية التي كانت موجودة في الدولة العثم⁵.

وباعتبار أن نظام التيمار هو نظام إقطاعي عسكري جمع الأبعاد العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى البري يبرز التساؤل عن وضعية الإنكشارية من هذا النظام، وعن إمكانية إدماج مؤسسة نظامية قائمة بذاتها في نظام يعتمد على الاقطاع العسكري في ظل وجود شواهد على استفادة عناصر الإنكشارية منه؟

لقد لعب الجيش بقسميه أدوارا هامة على المستوى الداخلي والخارجي تتلخص في صدّ الحملات الأوروبية وتحرير المدن الجزائرية الساحلية من الاحتلال الإسباني، وفي إنقاذ المسلمين من الأندلس، وصد هجومات الجوار، وأطماع سلاطين المغرب وبايات تونس في توسيع مجال النفوذ على حساب ولاية الجزائر، وكذلك في جمع الضرائب وإخماد انتفاضات وتمردات القبائل على المستوى الداخلي. كما ساهم في دعم الأسطول العثماني في حروبه البحرية كمعركة بروزة باليونان سنة 1538م (بقيادة خير الدين بربروس)، ومعركة جربة سنة 1560م ضد الإسبان

¹ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأولى 968هـ/ 20 جانفي 1561م.

² م.د 37، صحيفة 170، تاريخ 13 ربيع الأول 987هـ/ عن التميمي، المرجع السابق، ص 294.

³ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 2091، تاريخ 15 رجب 968هـ/ 1 أبريل 1561م.

⁴ للتوسع في موضوع الفرق المكونة للجيش خلال العهد العثماني وتنظيمها ودورها والصناعات الحربية وأنظر:

داود ميم، الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية، تنظيمه وعدته (1518-1830م)، دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر 2، 2015-2016.

علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة، 2007.

⁵ م.د 64، صحيفة 124، تاريخ 996 هـ/ 1588 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص 275.

حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 13.

وفرسان مالطا (بقيادة علق علي)، ومعركة ليبانت (Lépante) بمياه اليونان 1571م، وعملية تحرير تونس الأولى 1569م ثم النهائية 1574م¹.

أمّا فيما يخص العناصر المكونة للجيش البري والبحري، فقد تشكل الجيش في ولاية الجزائر في إطار الظروف التاريخية لتلك المرحلة مميزة تمثلت في تنوع في أصول تركيبته البشرية²، إذ كان المجنّدون في الإنكشارية من معظم المناطق التابعة للدولة العثمانية ومن مختلف الأعراق المكونة لها، خاصة من إقليم الأناضول ومدنه³، كآزمير وقونية وأنقرة وكوتاهية...، ومن أقاليم ألبانيا وجزر بحر ايجيه كرودس ومدللي، وجزر البحر المتوسط ككريت⁴، إضافة الى العلوج⁵ الذين تعود أصولهم الى المدن البحرية الأوربية كمدن اليونان وإيطاليا واسبانيا وكريسيكا وفرنسا، ووقعوا في الأسر من قبل البحرية الجزائرية ثم تمكنوا من الانخراط في صفوف الجيش مثل البحارة بعد اعتناقهم للإسلام بمقتضى قرار محمّد باشا سنة 1568م⁶.

¹ ميمن، الجيش الجزائري ...، المرجع السابق، ص ص122-123
أنظر أيضا:

المدني، المرجع السابق، ص ص197، 292، 322.

ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص38-61.
ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي في الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 14.

مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص ص133-191.
مجهول، غزوات عروج ...، المصدر السابق، ص ص95.

Haëdo, *Histoire des Rois ...*, op.cit., p147, 193.

² من الدراسات الأجنبية التي اعتنت بالتطرق الى المناطق الأصلية لعناصر الإنكشارية أنظر:

Colomb, op.cit., p 178

Anna Pazymies. « **Contenu ethnique des Odjak d'Algérie** », *Africana Bulletin*, N° 29, 1980, pp106 – 107.

³ أطلق "هايدو على هذه الفئة تسمية " الأتراك بالأصل".

Haëdo, *Topographie ...*, op.cit., p 61.

⁴ هلايلي، المرجع السابق، ص ص13، 22.

Colombe, op.cit, p 178.

Pazymies, op.cit., pp106 – 107

⁵ وهم المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام وفك اسرهم، وقد أطلق "هايدو على هذه الفئة تسمية " الأتراك بالوظيفة".

Haëdo, op.cit., p 61.

⁶ Pazymies, op.cit., pp 98 – 99.

Haëdo, op.cit., p57

أما البحرية¹ فقد كان عناصرها كذلك من العثمانيين القادمين من مختلف مناطق الدولة العثمانية ومن المهاجرين الأندلسيين ومن العلوج، فضلا عن عدد من السكان المحليين والكراغلة.²

وبالرغم من أنّ القوّة العسكرية كانت تعتمد على نظام الجراية الذي تضمنه خزينة الولاية المركزية، حيث تفيدنا العديد من المصادر أنّ رواتب الإنكشارية والتي أطلق عليها مصطلح "العلوفة"³ كانت تدفع من خزينة الولاية، وهي إمّا جراية شهرية أو منح ومكافآت، ويتم تحديدها من محصول المحلة، لتغطية مصاريفهم من المؤونة والعتاد.⁴ وكان يشرف على توزيعها آغا العلوفات⁵، الذي عرف فيما بعد بأغا الهلالين كون الأجور كانت تدفع للجند كل شهرين قمريين⁶، وكانت تلك الرواتب تسجّل في سجلات تعرف بـ "دفترى يكيجيريان" أو "دفترى يكيجيريان محروسة جزايري" وكذلك "علوف دفترى" أشرف عليها كاتب يدعى "مقطاعي" المسؤول على دفاتر حساب الأجور⁷، كما كان الانكشاري يستفيد من الاحتفاظ بمرتبته كحق من حقوق التقاعد الذي يأخذه في حالة انتهاء مدّة خدمة العسكرية، أو إصابته بعطب يعجزه

¹ مع القرن 16م كانت معظم السفن ملكا خاصا لكبار رياس البحر أو شركات ذات أسهم، تنشط في البحر بعد اعتمادها من السلطة المركزية والترخيص لها بالابحار مع اجبارية احترام المعاهدات الدولية التي عقدها الجزائر أو الدولة العثمانية وهي تخضع للقيادة العامة للقبودان، ومع القرن 18 أصبح الأسطول كليا ملكا لإيالة الجزائر. أنظر: هلايلي، المرجع السابق، ص59. جون ب وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص191.

² Haëdo, op.cit., p 50.

ميمن، الجيش الجزائري المرجع السابق، ص58.

³ دم 48، حكم 47، تاريخ 990 هـ/ 1582م.

De Tassy, op.cit., p203.

داود ميمن، "الفرق الإنكشارية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، ع1، جانفي 2019، ص42.

⁴ م.د 28، صحيفة 230، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م. عن التميمي، المرجع السابق، ص233.

سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص129.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 48، حكم 47، تاريخ 990 هـ/ 1582م.

⁶ سعيدوني، المرجع السابق، ص121، 123.

⁷ Jean Deny, «Les Registres de Solde des Janissaires», R.A, n° 61, année 1920, PP.27 - 30.

عن مواصلة مهامه¹

أمّا بالنسبة لرياس البحر فكانوا هم أيضا خلال القرن السادس عشر يتقاضون مرتبات من خزينة الدولة، وكانت أجورهم تصل الى 100 درهم يوميا² بعد استصدار أمر من الدولة العثمانية عن طريق البايبراي، حيث يسجل أحد الأوامر تزكية من حسن باشا للرئيس سفر يطلب فيها ترقية بثلاثين أوجه، وأن تكتب له براءة بثمانين أوجه التي بلغت كمقدار لراتبه³، وأمر آخر يعين للرايس مامي مرتب يومي بقيمة 46 أوجه وفقا لرتبته، ولمصطفى بن حسين بقيمة 17 أوجه⁴. وكان ذلك الراتب إضافة على ما كان يستفيد منه رياس البحر والبحارة من الغنائم، فبعد اقتطاع نصيب الخزينة المتمثل في الخمس ثم أصبح السبع (البنجك)، يأخذ أصحاب السفن نصف الغنيمة، في حين يوزع الباقي بأسهم محدّدة العدد بدقة على رايس السفينة والبحارة والمقاتلين والتجار وغيرهم من المساهمين في تجهيز السفينة.⁵

إلا أنّ ما يستخلص من العديد من الوثائق أنّ الفئة المستفيدة من العمل في إطار نظام الاقطاع العسكري قد شملت الى جانب السباهية (الفرسان) على رأسهم القياد، كل من عناصر من الإنكشارية والبحرية، كما يبدو أنّهم أدمجوا فيه واستفادوا منه بأوجه مختلفة من أهمّها:

- من خلال إدارة السناجق، حيث كان الاغا وكذا الكتخدا يتقلّدون وظيفة الأغوية في منصب إمرة السناجق⁶ كما تمّ تعيين رياس البحر في هذا المنصب⁷

¹ محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح محمد بن عبد الكريم، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 38.

ميمون، المرجع السابق، ص 42.

² أ.و.ج./ر.ع./م.د 02، حكم 540، 541، تاريخ 8 جمادى الآخر 963هـ/ 19 أبريل 1556م.

سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 123.

³ أ.و.ج./ر.ع./م.د 4، حكم 1822، تاريخ 3 جمادى الأول 968هـ/ 20 جانفي 1561م.

⁴ م.د 47، صحيفة 43، تاريخ 7 ربيع الأول 990هـ/ 1 أبريل 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 257.

⁵ هيبه كنيوة، رضوان شافو، "مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن السابع عشر"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021، مجلد 12، ع 2، ص 333.

⁶ أ.و.ج./ر.ع./م.د 7، حكم 2431، تاريخ 16 جمادى الآخر 976هـ/ 6 ديسمبر 1568.

أ.و.ج./ر.ع./م.د 7، صحيفة 886، تاريخ 11 رجب 976هـ/ 30 ديسمبر 1568م.

⁷ خاصة في فترات حكم خير الدين باشا وحسن باشا بن خير الدين وصالح رايس. أنظر عنصر إمرة السناجق، فصل تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه ضمن الاقطاع العسكري.

- نشاطها من خلال النوبات¹ والمحلات²، حيث كان توسيع مجال نفوذ الإدارة العثمانية - كما سبق ذكره- يقوم على وضع الحاميات العسكرية من الجنود الانكشارية والطوبجية³ في شكل "نوبة" عين عليها قائد تركي، تضم عددا من "الصفرات"⁴ في المدن تباعا كمدينة الجزائر وجيجل ودلس وشرشال ومليانة وقلعة بني راشد وتنس وبرشك وقالة وعنابة ومدية وقسنطينة ومستغانم وبجاية وأخيرا تلمسان. وتميل السلطة حينها الى بسط نفوذها على القبائل المحيطة⁵. وقد اختلف عدد العناصر من نوبة الى أخرى حسب الحاجة العسكرية والأمنية، إذ حدّد أحد التقارير الاسبانية توزيع الاتراك سنة 1533م على النحو التالي: مدينة الجزائر 1800، تنس 25، برشك 10، شرشال 30، المدية 150، مليانة 100، دلس 60، زمورة 20، جيجل 20، القل 20، قسنطينة 300⁶. وعندما أخضعت تلمسان نهائيا وأصبحت سنجقا تابعا للمركز مباشرة في 1554م⁷، تركت بها حامية تكونت من 1500 إنكشاري⁸.

¹ أو الحاميات، وهي فرق عسكرية مرابطة في القلاع والحصون والأبراج سميت الفرقة بالنوبة والانكشاري فيها بالنوباتي لأنها تعمل بمبدأ المناوبة، تمثلت مهامها حراسة وتحصين موقع إستراتيجي كالمدين الرئيسية، ونقاط العبور، لتأمين طرق المواصلات، ومراقبة نشاط القبائل، خاصة في مجال التجارة، وتتكوّن من مجموعة من السفرات. أنظر: هلايلي، المرجع السابق، ص 107-108.

² فرقة عسكرية متنقلة استخدمت قبل العهد العثماني من قبل السلطتين الزيانية والحفصية، مهمتها الأساسية استخلاص الضرائب من مختلف القبائل وبسط النظام، استمر استخدامها خلال العهد العثماني لنفس الغرض. أنظر:

Atallah D'hina, **Les Etats de l'occident musulman aux XIII, XIV, XV siècles**, Institutions gouvernementales et administratives. Ed.O.P.U.et E.N.A.L. Alger 1984, p201.

Haëdo, **Topographie...**, op.cit., p52

³ من طوبجي، كلمة تركية تتكون من "طوب" من أصل فارسي بمعنى المدفع و"جي" أداة النسب التركية إلى الصنعة، والطوبجي هو المدفعي. أنظر: بركات، المرجع السابق، ص 196.

⁴ تعني المائدة واستعملت اصطلاحا للتعبير عن فرقة من الجنود البيولداش الذين يجتمعون حول سفرة واحدة كانت تتكون عادة من 16 جندي أو أكثر. هلايلي، المرجع السابق، ص 107-108.

⁵Pierre Boyer, « **Beys et Beyliks** », Estratto dal volume : Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord-Africani (Cagliari, Italia, 22-25 Gennaio 1965), p11.

De Grammont, op.cit., p34.

عباد، المرجع السابق، ص 64.

⁶ Elie de la Primaudaie, **Documents inédits sur l'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique 1506-1574**, in R.A n°19, Année 1875, pp 226-267.

⁷ المدني، المرجع السابق، ص 236-239.

سعيدوني، تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص 35.

⁸ عباد، المرجع السابق، ص 73.

كما ارتبط نشاطهم بالمحلات المتنقلة¹ المكونة من فرق من جنود الإنكشارية الذين كان يصل عددهم الى ستمائة أو أكثر تحت قيادة القايد (أمير السنجق)، من خلال مهمة تحقيق الأمن وتأمين الطرق وجباية الضرائب²، وبالخصوص ضريبة العوارض³، والقيام بحملات على القبائل الممتنعة عن دفعها⁴.

- استفادة بعض الانكشارية من الأراضي كإقطاع عسكري، وبعض آخر من الأجور من مداخل الزعامات والتميمات التي يعملون فيها تحت إمرة أصحابها بدلا من خزينة الولاية، حيث جاء في أحد الأوامر السلطانية الموجهة الى بايلرباي الجزائر ، بأنه تمّ اقتطاع بعض الأراضي في المناطق الجزائرية لجنود الانكشارية وتصرفوا في مداخلها على أساس سناجق وزعامات بإذن وتزكية من السلطة المركزية، غير أنّ هؤلاء المتصرفين بهذه الزعامات كانوا يرفضون دفع مرتبات الجنود الانكشاريين الذين يعملون تحت أوامرهم واكتفوا بضمان العيش لهم فقط، فكان الأمر بالعمل على ما كان معمولا به سابقا، وذلك بتقسيم كل النواحي التي تضبط حديثا وتوزيعها على الانكشارية، وأن لا يمنع أحد من الحصول على هذا الحق، وفي حالة عزل أحد الانكشاريين المعيّن على رأس أحد السناجق، يتمّ تعويضه بأحد من الانكشارية الذي يكون مناسبا ويستحق المنصب⁵.

ولم تقتصر هذه الظاهرة على الجزائر فقط اذ نجدها كذلك في تونس حيث نسجل تحويل رواتب جند الانكشارية الى زعامات وقيمات لبعض الجنود كمقابل للعمليات العسكرية التي قاموا بها، وهو ما نستخلصه من الشكاوي التي تقدّم بها أهالي تونس نتيجة اضطراب أحوالهم وضيق عيشهم وذلك بسبب أنّه بعد فتح تونس لم يتم دفع الرواتب الكثير من الضباط والجنود الذين ساهموا في عملية استرجاع تونس، ومقابل لتلك العمليات قام البعض منهم بأخذ بعض

¹ خلال القرن 16 م لم يكن عدد المحلات معروف، ويرجح أنها كانت عديدة بحكم أنّ مجال السلطة لم يشمل كلّ البلاد. وفي القرن 17 م كانت أربعة محلات ثمّ تقلّصت لتصبح ثلاثة محلات أساسية تشكل دائما على مستوى المركز بمدينة الجزائر، لترسل إلى نواحي بايلك الشرق والغرب وال تيظري لنفس الأهداف أنظر: حرفوش، المرجع السابق، ص50.

² أ.و.ج/ر.ع/م.د 28، حكم 538، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م.

Haëdo, *Topographie...*, op.cit., p52, 64.

³ أوغلي، المرجع السابق، ص 601-602.

⁴ Haëdo, op.cit., p52.

⁵ م.د 47، صحيفة 188، تاريخ جمادى الثانية 990 هـ/ 23 جوان 1582 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 259.

القرى والأراضي التابعة للدولة ووضعوها أيديهم عليها على أساس أنها تيمار وزعامت، وسلمت لهم وثائق في هذا الخصوص من اسطنبول، وقد أدّى ذلك الى عجز خزانة الولاية ومداخيلها عن تغطية مصاريف وأجور الجند، فكان الامر بإرجاع تلك القرى كما كانت سابقا الى أراضي ميرية والقيام بتقييدها وعدم الاعتبار للزعامت وأراضي التيمار التي أخذها بعض الضباط رغم حصولهم على البراوات¹.

ومنه فإنّ تحويل رواتب الإنكشارية الى الإقطاع العسكري سواء في شكل أراضي أو جراية من مداخيلها كان يهدف الى رفع العبء على الخزانة المركزية خاصة مع انشغالها في صدّ الأعداء ومحاولة تثبيت مكانتها في منطقة المتوسط، لكن هذا الاجراء أثر سلبا على مردود الخزانة وجراية بقية الجند أواخر القرن 16م، ومثّل أحد سلبيات هذا النظام في تلك الفترة.

وبالنسبة لإمكانية إدماج مؤسسة نظامية قائمة بذاتها والمتمثلة في المؤسسة العسكرية في نظام يعتمد على الاقطاع العسكري فإنّ ذلك يعتبر ممكنا إذا اعتمدنا ذلك الهدف في تحقيق تكامل بين تطبيق هذا النظام وبين دعمه لخزانة الولاية أو رفع العبء عنها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار العدد القليل لأفراد الإنكشارية وخاصة فئة الضباط والقادة المستفيدين من تلك الاقطاعات، حيث قدر عدد جند الإنكشارية الذين أرسلهم السلطان سليم الأول في 1520م عند إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بألفي جندي، إضافة الى أربعة آلاف من المتطوعين الذين منحوا حقوق وامتيازات الإنكشارية بما فيها التسجيل في صفوفهم²، كما قدر هايدو تعداد الانكشارية بالجزائر أواخر القرن 16م أيضا بستة آلاف إنكشاري³، والذي يعتبر عددا ضعيفا مقارنة بامتداد المجال⁴، خاصة وأن معظمهم متمركز في ثكنات مدينة الجزائر وهو ما سهّل ذلك

¹ أ.و.ج. ر.ع/ م د 52. صحيفة 237. 19 محرم 992 هـ/ 01 فيفري 1584.

م.د 58، صحيفة، تاريخ 3 شعبان 993 هـ/ جويلية 1585 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 299

م.د 64، صحيفة 126، تاريخ 01 ذي القعدة 996 هـ/ 1587 م. نفسه، ص 299، 300.

التميمي، نفسه، ص 92.

² إلت. المرجع السابق، ص 72-73.

وليام سبينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، ص 45.

ميمن، "الفرق الإنكشارية..."، المرجع السابق، ص 35.

³ Haëdo, *Topographie...*, op.cit., P64.

⁴ Boyer, « *Beys...* », op.cit., p6.

الاندماج سواء في تكامل المهام العسكرية أو في الاستفادة المادية سواء في شكل تيمارات أو جارية من مداخيلها.

ومنه فإنّ بنيه الدولة العثمانية التي ضمت العديد من القوميات والديانات، واعتمدت التوسع والانتقال في المجال الجغرافي أدت الى اعتمادها على الطابع العسكري الذي لازمته صفه أخرى وهي تبني نظام الاقطاع العسكري الذي اتخذ البعد العسكري والاداري والاقتصادي في آلياته، التي تضمن من ناحية عسكرية تجنيد الفرسان المجهزين (السباهية) وتغطيه نفقاتهم وتجهيزاتهم من مداخل الاقطاع نفسه، كما كانت تلك التيمارات والزعامات في الأراضي المفتوحة توزع كمكافئات لمن خدم الدولة وشارك في حروبها. ومن ناحية اقتصادية زراعة الأراضي وتحصيل الضرائب من السكان، ومن ناحية إدارية ارتبط بالتقسيم الإداري، فتشكلت السناجق والوحدات المكونة لها، ومنحت أمراءها الصفة الإدارية في تسيير شؤونها إضافة الى صفتهم العسكرية، وربطت سكان الأرياف بهم.

وقد كانت الظروف التي عاشتها الجزائر خلال القرن 16م خاصة مواجهتها للاحتلال الإسباني وعملائه، ورغبة الدولة العثمانية في توطيد سلطتها فيه، من الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تطبق فيها هذا النظام، وتمنح الاقطاعات لقادتها فيها، بالرغم من دعم الولاية بفرق الإنكشارية النظامية، فضلا عن رياس البحر ، حيث تمّ إدماجهم في هذا النظام بشكل غير مباشر عن طريق تعيينهم في إدارة السناجق، أو استفادة البعض من أراضي الاقطاع العسكري، أو من الأجور من مداخيل التيمارات والزعامات التي يعملون فيها بهدف رفع العبء عن خزينة الولاية.

المبحث الثاني: بدايات التحول عن الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية والجزائر

كانت السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية بعد الانتهاء من عمليات الفتح في إقليم معين تقوم على دراسة طبيعة المنطقة واختيار الأسلوب الإداري الذي يتلاءم معها، وكان استمرار تطبيق أي أسلوب مرهونا بنجاحه، وبالإمكان التخلي عنه الى أسلوب آخر¹، وانطلاقا من ذلك اعتبرت سلبيات تطبيق نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م وما نتج عنها عوامل أدت الى حتمية محاولة إصلاحه أو الى تغييره في العديد من الولايات العثمانية، بما فيها ولايات الغرب وبالخصوص الجزائر.

1- عوامل التحول عن نظام الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية:

كان الجهاز العسكري ضمن هذا النظام يتزايد وفقا للتوسع الجغرافي للدولة العثمانية، أما المجال الاقتصادي فقد كان ذلك النظام يقوم على أساس الاقتصاد الزراعي الى أواخر القرن 16م²، وبالنسبة للجهاز المالي فكان يعتمد على جباية الضرائب بمبدأ الرقابة الذاتية للتيمايين كما تمّ التطرق اليه أعلاه، وبذلك لم تعان الدولة من أيّ أزمات مالية خلال مراحلها التاريخية الأولى التي عرف فيها نظام التيمار الازدهار³، خاصة في مرحلة تقنينه عهد السلطان سليم الأول، وإعطاء حق الاستغلال خلال هذه الفترة من للسلطان ثمّ البايكباشيات⁴.

لكن بعد عهد السلطان سليمان القانوني ومع نهايات القرن 16م بدأ الخلل يتزايد رغم محاولات الإصلاح، وشهدت الدولة العثمانية بالموازاة أزمات اقتصادية وسياسية نتيجة حروبها وحملاتها العسكرية خاصة على الجانب الصفوي والأوروبي، مما أدى بالدولة الى الدخول في مرحلة تحول وتغيرات جذرية في مختلف الأصعدة⁵.

¹ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص30.

² نفسه، ص80.

³ الجميل، تكوين العرب...، المرجع السابق، ص67.

⁴ التميمي، المرجع السابق، ص86

⁵ بيات، المرجع السابق، ص80.

* سلبيات التطبيق الإداري في الاقطاع العسكري:

تركزت العوامل التي أدت الى هذا التحول على تلك الممارسات السلبية للتيمايين والتي كانت نتيجة الفائض السكاني خاصة في الأناضول، والذي كان معظمه قائما على الشباب الذين لا يجدون عملا، فكانوا على استعداد للالتحاق بصفوف الجندية كمصدر رزق، وبذلك ساهموا في تشكيل دعامة للحكام المحليين، مما أدى الى تدهور وجمود النظام الاقتصادي خاصة الزراعي، ومنها الى الاضطرابات الاجتماعية¹.

ضف الى ذلك أنّ هذا النظام أصبح يعاني مشاكل التعبئة العسكرية، حيث كانت الدولة في هذه الحالة بحاجة الى معرفة عدد القوات المتاحة، والتزامات كل اقطاعي في التكفل بتجهيز الفرسان، فضلا عن ضرورة التأكد من أنهم سيلتحقون بالجيش الرئيسي، وهو ما جعل أمر التعبئة صعبا خاصة وأن السباهية منتشرون في مختلف أراضي الدولة ما يستغرق وقتا يحول دون سرعة الامداد²، فسجّل بذلك نقص التفتيش المنظم على الجنود وتراجع مشاركة السباهية والمجندين في السناجق في الحروب يكشفه افتقار دفاتر الكشوف واثبات الحضور لأصحاب التيمارات الى الضوابط التي تضمن مطابقتها مع دفاتر التيمار (التوجيه)³.

ومما أدى الى تراجع نظام التيمار وجعل تبني نظام آخر أمرا حتميا هو ظهور الأسلحة النارية واعتماد الدولة الفرق العسكرية المتكونة من الجنود المسلحين بها، والذي كان يعني ظهور خدمات جديدة يتقاضى القائمون بها رواتب، وكذلك بروز الحاجة الى موارد مالية جديدة، مما استلزم زيادة حجم الإنتاج الزراعي الذي كان أساس النظام الضريبي وبالتالي إحداث تغييرات في إدارة أراضي الدولة، بشرط أن يؤدي ذلك الى زيادة الدخل⁴.

وانطلاقا من ذلك فإنّ نظام التيمار فقد جدواه من حيث تحقيق الأهداف العسكرية التي استلزم وجوده⁵، ومن خلال ذلك فقد الفرسان (السباهية) الدور الذي كانوا يلعبونه في

¹ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 120.

² دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 150.

³ "رسالة علي أفندي (أمين الدفتر الخاقاني) في التيمار" في: أوغلي، المرجع السابق، ص ص 660-661.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 270-271.

⁴ بروكلمان، المرجع السابق، ص ص 463-467.

⁵ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 120.

عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 121.

سياسة الفتح التقليدية التي اعتمدها الدولة العثمانية في مرحلتها الأولى.

كما فقد الى حدّ كبير دوره الاقتصادي، في ظل التحوّل الذي يعرفه العالم الخارجي حيث نسجّل عاملا اقتصاديا هاما ساهم في انهيار الأسس الاقتصادية لهذا النظام وهو اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، والذي أدّى الى تدفق العملة والتضخم المالي وارتفاع الأسعار خاصة في عام 1580م، مما انعكس سلبا على أوضاع موظفي الدولة من أصحاب الرواتب ودفعهم الى امتحان التجارة وإهمال الخدمة العسكرية.¹

وهكذا فإنّ التطورات التي أحاطت بالدولة إثر توسعها رافقتها عوامل ضعف تدريجي، وبدأ الفساد يدب في تطبيق هذا النظام مما انعكس على الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية.²

* فشل محاولات الإصلاح في تطبيق الإقطاع العسكري:

أنتج سوء تطبيق هذا النظام واستخداماته من قبل موظفي الدولة واعوانها سواء كان ذلك في الجيش أم الإدارة جملة من السلبيات والأخطاء، ومع اتساع الدولة العثمانية واختلاف التركيبة الاثنية وطبائعها الاجتماعية وخصائصها الاقتصادية ضمن ذلك المجال الواسع، أصبح من الصعب مع ذلك اتباع النظام المركزي بشكل صارم في ولاياتها البعيدة³ رغم محاولات الإصلاح.

حيث ظلت الاقطاعات العسكرية طيلة قرنين تعطى من طرف الولاة لأبناء صاحب الاقطاع المتوفي، الى غاية صدور قرار سنة 1530م، أين منعوا بموجبه من التصرف الا بالإقطاعات الضئيلة القيمة، أما الباقية فتمنح بموجب أوامر سلطانية يبرزها حاملها لحاكم اللواء الذي عليه التحقق من صحة نسبه ومقر دخل أبيه وفي أي سنة توفي ليعطيه تذكرة

¹ كوثراني، المرجع السابق، ص56.

خليل اينالجيك، "مشكلات الأرض في التاريخ التركي"، في: الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، مجموعة بحوث قدمت في مؤتمر الثقافة الإسلامية، جامعة برنستون ومكتبة الكونجرس بواشنطن، 8-19 سبتمبر 1953، جمع ومراجعة وتقديم محمد خلف الله، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ص449.

² الجميل، تكوين العرب...، المرجع السابق، ص67.

³ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص56.

Ekrem Buğra Ekinci, « Osmanlı İdaresinde Adem -i Merkeziyet ve İmtiyazlı Eyaletler », Türk Hukuk tarihi Araştırmaları, Y: 2008 (Güz), s 2.

(أكرم بوغرا اكينجي، "الإدارة اللامركزية و ايبالات الامتياز في الإدارة العثمانية"، أبحاث التاريخ القانوني التركي، (خريف) 2008، ص2).

يحصل بموجبها على "براءة"¹ من الباب² الهمايوني³، ليقوم الحاكم بتدوينها عنده.⁴ كما حاول السلطان سليمان القانوني وضع حد لتلك الممارسات السيئة، من خلال تقنين نظم التيمار ومعاملاته، وتطويره من خلال القانون نامة. وهكذا جرد القانون البايلربايات من حقهم الإقطاعي المتمثل في إقطاع أراضيهم لأتباعهم ومقربهم، وأصبح يتعين عليهم بموجب القانون تقديم شهادة خاصة وتزكية بالرجل الذي يرغبون في منحه الإقطاع، والذي لا يمنح له إلا بعد صدور "برأت" من الباب الهمايوني، كما نظمت الحقوق الوراثية الخاصة بأولاد الإقطاعيين، وتعدّر نقل الإقطاع إليهم دون دليل مقنع أو كفاءة⁵.

غير أن ذلك لم يقض على تلك السلبيات إذ أصبح الإقطاعيون يتهربون من واجباتهم، ومن الحصول على الرخص تهربا من دفع الضرائب ومن التزاماتهم العسكرية في مقدّمها عمليات التجنيد⁶. وكان من آثار هذا الضعف الحساسة أن اختل النظام الضريبي⁷.

من جهة أخرى وأمام عجز الدولة عن القضاء على هذا النظام خوفا من تمرد جماعي لأصحاب الإقطاعات، بدأت باستعمال أسلوب القضاء التدريجي عن طريق المصادرة، أو عدم التوريد، أو تكليف أصحاب التيمارات بمسؤوليات أوسع أمام الدولة، كالأمن والإدارة وتحصيل الضرائب أو توجيههم إلى مهام مختلفة، وبهذا انتقلت تلك الأراضي شيئا فشيئا إلى خزينة الدولة،

¹ أصل الكلمة عربي من "براءة" أطلقت في الدولة العثمانية على الفرمانات السلطانية التي كان يصدرها للتعين في وظيفة أو منح امتياز. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 59-60.

² استخدم العثمانيون كلمة باب للدلالة على الإدارة أو الدائرة الحكومية فأطلق على السراي الباب الهمايوني، وعلى دائرة المالية باب دفترى. وقد استخدم في المصادر مصطلح باب همايوني، باب أصفي للدلالة على البلاط السلطاني. وفي عهد السلطان محمد الرابع (1648-1687م) أنشئ مبنى قريب من سراي السلطان وخصص جناح منه لإقامة الصدر الأعظم مع أسرته، وخصصت بقية أجنحته لاجتماع كبار الموظفين المكلفين بتصريف شؤون الدولة والمكاتب الملحقة بهم، و بدأ في استخدام مصطلح الباب العالي أو باب الباشا في منتصف القرن السابع عشر للدلالة على المقر الإداري الرسمي للصدارة العظمى، كما استخدم الغرب الاصطلاح للدلالة على الحكومة العثمانية عموما (sublime porte) وانتشر استخدامه. أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 206.

كما استخدمت عبارة "دركاه عالي" للدلالة على القصر السلطاني. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 110، 111.

³ التميمي، المرجع السابق، ص 86

⁴ دوسون، المرجع السابق، ص 168.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 460.

⁵ علي حسون، المرجع السابق، ص 390.

⁶ نفسه.

⁷ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 56.

واضطرت الى التخلي التدريجي عن نظام التيمار وإجراء تغييرات في مؤسساتها التقليدية واتباع أساليب إدارية تتأقلم مع خصوصيات هذه الأماكن وأهلها.¹

وكمحاولة لتأمين زيادة في الحاصلات الميرية وموارد الدولة بشكل سريع، اعتمد الصدر الأعظم آنذاك رستم باشا الكرواتي (1500 - 1561 م)² تطبيق نظام الالتزام في التيمارات لأول مرة³، وبهذا يتم ضمان دخول موارد الضريبة في الايالة نقدا الى الخزينة. حيث أصبح قسم كبير من موارد الضريبة في الولايات يتم جمعه باسمها بشكل مباشر عن طريق الالتزام بعدما كان يوزع كتيمارات.⁴

2- بدايات التحول عن الاقطاع العسكري في الجزائر نهاية القرن 16:

وبالنسبة للجزائر فيظهر أنها هي الأخرى عرفت هذا التغير تدريجيا مع نهاية القرن 16م، إذ تشير احدى الوثائق التي تعود الى سنة 984هـ/ 1576م التي تضمنت حكما الى أمير أمراء جزائر الغرب جاء فيه أمر بعدم توجيه أي شيء من الخواص الهمايونية الكائنة في الولاية لأحد⁵، والذي قد يعني بصريح العبارة توقيف توزيعها، وربما يكون هذا أمرا بتوقيف نظام التيمار في الجزائر إذا أخذنا الوثيقة بالمفهوم المطلق وأبعدنا احتمال تعلق الأمر بتلك السنة فقط.

¹ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص73، 84، 111.

لم يتم الاستغناء الكلي عن نظام التيمار في الكثير من ايلات الدولة العثمانية خاصة في إقليم الأناضول والروملي، وقد تضم بعضها سناجق بنظام التيمار وأخرى بنظام السليانة (الأجرة السنوية)، وذلك لعراقة ذلك النظام فيها والذي يعود الى المراحل الاولى من تأسيس الدولة العثمانية (ق14م).

أنظر "رسالة عين علي أفندي"، و "قوانين آل عثمان، تاليف علي جاوش الصوفيوي 1064هـ/ 1653م"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص ص615-651، 683-718.

² رستم باشا الكرواتي (1500-1561م) هو الصدر الأعظم وصهر السلطان سليمان القانوني. وشقيق أميرال البحر سنان باشا. كان والياً على دمشق من سنة 979هـ/ 1571م حتى سنة 983هـ/ 1574م. ومن مؤلفات رستم باشا كتاب تواريخ آل عثمان. وقد تولى الصدارة العظيمة مرتين الأولى بين سنتي 951-960هـ/ 1544-1553م، والثانية سنة 962 - 968هـ/ 1555-1561م. انظر: الموسوعة العربية الميسرة، محمد شفيق الغريال، دار الشعب مصر، ص 866.

³ بيات، المرجع السابق، ص 80، 111.

لم يتم الاستغناء الكلي عن نظام التيمار في الكثير من ايلات الدولة العثمانية خاصة في إقليم الأناضول والروملي.

أنظر "رسالة عين علي أفندي"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص ص615-651.

⁴ بيات فاضل، المرجع السابق، ص56.

⁵ أ.و.ج. ر.ع/ م.د 28، حكم 118، تاريخ ربيع الأول 984هـ/ 1576م.

ويفيد أمر¹ ثان مؤرخ في سنة 991هـ/ 1583م باشتراط أن يكون كتخدا الجزائر للدفت² في لجنة المصروفات، والأمر بمنعه من دخول الكتخدائية إذا لم يكن عضوا فيها، مع منعه من بقائه في المنصب. وهو ما قد يدل على عدم وجود أمور مالية متعلقة بمصاريف التيمارات والزعامات، ما يعني أيضا نهايتها أو تراجعها في الجزائر، وبالتالي عدم بقاء مهام لذلك المنصب أو داع لوجوده، ومنه تراجع مجال الإدارة بنظام الاقطاع العسكري في الجزائر.

وفي هذا السياق أيضا نسجل أمرا سلطانيا الى بايلرباي جزائر الغرب برعاية وحماية "عساكر المنصورة" وبذل المال لهم مقابل اعمالهم وخدماتهم الجليلة التي قدموها للدولة والسلطان في تحصيل اموالها وبذل قصارى الجهد لحفظ عز الدين والدولة في هذه الولاية³. والملاحظ هنا أنّ المقابل كان ماليا بعدما كانت المكافآت عن طريق توزيع التيمار كما تقدّم.

كما يفيد أمر آخر⁴ بإبقاء جواويش أمير أمراء جزائر الغرب في رتبهم ورواتبهم استجابة لمطلب أمير الأمراء، مع العلم أنّ الجواويش هم من بين من كانوا يستفيدون من الاقطاع العسكري ويسيرونه ويجمعون الضرائب فيه.

كل ذلك يدعّم فكرة اللجوء الى التخلي عن نظام الاقطاع العسكري نهاية القرن 16م، ودخول الجزائر مرحلة إدارية جديدة، فقد تزامن ذلك مع إجراء العودة الى اعتماد نظام الجراية⁵، بعدما أثر إجراء تحويل رواتب الإنكشارية الى الإقطاع العسكري سلبا على جراية بقية الجند وعلى مردود الخزينة المركزية أواخر القرن 16م وفشل في تحقيق هدف رفع العبء عنها⁶. وأيضا مرحلة إقرار نظام مالي مستقل في الولايات الثلاث (الجزائر - طرابلس الغرب - تونس)، قائم على نظام محاسبة مستقل لكل ولاية، وعلى اختيار من يتولى منصب الدفتر دارية ممن له كفاءة في نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الإدارية⁷، وعن طريق ذلك تكون الدولة

¹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 50، حكم 9، تاريخ 991 هـ/ 1583 م

² أنظر وظيفتي كتخدا التيمار ودفتر دار التيمار في المبحث الأول من الفصل الموالي: تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في الجزائر في إطار نظام الاقطاع العسكري.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 47، صحيفة 08، تاريخ 18 صفر 990هـ/ 14 مارس 1582م

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 42، حكم 83، تاريخ 989 هـ/ 1581م.

⁵ م.د 48، صحيفة 47، 01 تاريخ شعبان 990 هـ/ 21 أوت 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 260.

⁶ م.د 46، صحيفة 188، تاريخ جمادى الثانية 990 هـ/ 23 جوان 1582م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 259.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 43، حكم 148، تاريخ 988 هـ/ 1580م.

العثمانية قد لجأت الى مركزية ومراقبة إجراءات مصاريف العسكر.

ويمكن اسقاط ذلك على بقية الولايات الغربية باعتبار أنّ النظام المالي الذي كان مطبقا فيها واحد، إذ كان الأمر مشابها لما في تونس، حيث يتضمن أحد الأوامر "ضرورة تعيين كاتب كفاء وارسال نسخته عن دفتر الاجمال والتفصيل وعرض مقادير المحاصيل على الباب العالي لتمكينه من تعيين مواجب العساكر من سائر المصاريف والاخراجات..."¹.

وفي نفس الوقت نرصد بعض الأوامر السلطانية² باسترجاع تلك الأوطان والمقاطعات التي سلّمت على أساس تيمارات وضمها الى أملاك الدولة، وبتقييد كل الأراضي الميريّة وعدم الاعتبار للزعامت وأراضي التيمار التي أخذها الضباط رغم حصولهم على وثائق من إسطنبول، وبالتالي التخلي عن اعتماد نظام الاقطاع العسكري، بسبب أنّ بعض رجال الدولة في تونس قد قاموا بالحصول على حق التصرف في بعض القرى والأراضي التابعة للدولة على أساس أنّها تيمار وزعامت وتحصلوا على ملكيتها من استانبول، ومنهم الضباط والجنود الذين ساهموا في عملية استرجاع تونس تعويضا على عدم دفع رواتبهم بعد الفتح، في وقت كانت محاصيل البلاد غير قادرة على تغطية مصاريف الجند وهو ما زاد من ضيق العيش واضطراب أحوال الرعية، كما اعتبر توزيع الاقطاعات على الأغوات وضباط الجنود من الأسباب التي أدّت الى عجز الخزينة عن تسديد مرتبات الحند وحاجياتهم .

كما أنّ الجزائر هي الأخرى عرفت مشاكل مرتبطة بتحصيل الأموال الميرية والتجنيد، واتخذت أشكالاً مختلفة في التهرب أو الامتناع منها هجرة السكان وانتقالهم³، فضلا عن النزاعات بين الطوائف العسكرية⁴، ومشاكل التعبئة العسكرية للحروب وفقدان الحقوق الوراثية

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 108، تاريخ 983 هـ/1573 م.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 52، صحيفة 237، 19 محرم 992 هـ/01 فيفري 1584 م.

م.د 64، صحيفة 126، تاريخ 01 ذي القعدة 996 هـ/22 سبتمبر 1588 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص ص 298-300. نفسه، ص 92.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 13 ربيع الأول 985 هـ/31 ماي 1577 م.

⁴ م.د 7، صحيفة 874، تاريخ 3 جمادى الأولى 979 هـ/24 أكتوبر 1568.

م.د 30، صحيفة 223، تاريخ 13 ربيع الأول 985 هـ/31 ماي 1577 م.

دم 43، صحيفة 125، تاريخ 27 جمادى الأولى 988 هـ/10 جويلية 1580. عن التميمي، دراسات، ص 186، 238، 252 على الترتيب.

الخاصة بأولاد أصحاب التيمارات¹، وكان من نتائج ذلك بروز الإنكشارية في الساحة السياسية الإدارية ومحاولاته استغلال الفراغ الذي أحدثه هذا النظام لتمكن من الاستحواذ على مراكز القوة فيها. زيادة الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي والبعيد عن الدولة العثمانية بصفتها إحدى ولايات الثغور².

ولا ننسى أن نضيف الى كل ذلك الاصطدام بالنمط المعيشي في الجزائر بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والذي اعتمد في الغالب على التنظيم القبلي الذي انعكس على نوعية الملكيات المتمثلة عموما في الملكية الجماعية للأرض (المشاعة)³، ما يدلّ على أنّ مجال الاستفادة من الاراضي لصالح التيماريين ومن مداخلها كان محدودا، بحكم أنّه اقتصر على الأراضي الميرية، حيث ذهب هايدو الى أنّ عدد هذه الاقطاعات في إقليم مدينة الجزائر وصل سنة 1581م الى مائة للقادة وخمسمائة وحدة للسباهية من منازل وبيوت ريفية وبساتين وأراضي زراعية⁴.

وقدّر "ألتر" قيمة واردات الزعامات في ولاية جزائر الغرب ب 88900 أقة والتيمار ب 63037 أقة⁵، وهي قليلة إذا ما تمّت مقارنتها مع غيرها من الولايات العثمانية. فعلى سبيل المثال بلغ حاصل واردات الاقطاع العسكري من خواص وزعامات وتيمار لواء القدس الشريف التابع لولاية الشام لوحده 937335 أقة سنويا خلال 961هـ/ 1553-1554م وفقا لدفاتر التحرير⁶، وإذا ما تمّت مقارنتها أيضا بواردات أنواع التيمار التي ذكرها عين علي أفندي في "رسالة قوانين آل عثمان في خلاصة دفاتر الديوان" (1018هـ/ 1609م) في العديد من ولايات الدولة العثمانية⁷.

¹ م.د 30، صحيفة 185، 5 ربيع الأول 985هـ/ 23 ماي 1577. نفسه، ص 237.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 461.

² اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 169.

³ ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجبالية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 84.

⁴ Haëdo, *Topographie...*, op.cit., PP53-55.

⁵ إلتر، المرجع السابق، ص 148.

⁶ زبيري، المرجع السابق، ص 110.

⁷ أنظر "رسالة عين علي أفندي"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص 615-651.

ومن بين أكثر الإيالات من حيث الوارد كانت إيالة بغداد، التي وصل حاصلها خلال القرن 17م الى 7.224 مليون أقة.

أنظر: بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 79.

كما ذهب "إلتر" أيضا الى أنّ الجزائر كانت مثل غيرها من الأقاليم العثمانية خلال القرن 16م من حيث تطبيق الاقطاع العسكري و بروز ملكية أراضي في شكل تيمارات وزعامات، غير أن ذلك لم يستمر طويلا فقد ألغي وحوّلت تلك الملكيات الى أملاك همايونية (ميرية)¹، كما خصصت واردات تلك الأملاك الهمايونية الى الإدارة العسكرية نتيجة لاتساع دائرة المشاكل وأعطتهم مقابل استحقاقاتهم أموالا نقدية، وأن هذا الاجراء قد اقتصر على أوجاقات الغرب (الجزائر، تونس، وطرابلس) فقط.²

ومنه فقد شهد النصف الثاني من القرن 16م تزايد سلبيات النظام الاقطاعي، وبدأ هذا الأخير يفقد جدواه في تحقيق الأهداف العسكرية، بالرغم من محاولات الإصلاح نتيجة الممارسات السلبية للتيماريين و بروز مشاكل التعبئة العسكرية والتجهيز، وقد زامن ذلك ظهور الأسلحة النارية مما أفقد الفرسان السباهية مكانتهم، وتعويضهم بفرق الجنود المسلحين في مقدمتهم الإنكشارية.

وقد عايشت الجزائر نفس المرحلة في ظروف مشابهة، كمشاكل تحصيل الأموال الميرية ومظاهر التمرب الضريبي، والنزاعات بين الطوائف العسكرية، فضلا عن اصطدام هذا النظام بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للأهالي، والتي جعلت من طبيعة الملكية الجماعية للأرض حاجزا لتوسع مجالات التيمارات والزعامات، فكانت بداية التخلي عن ذلك النظام في الدولة العثمانية والجزائر مع نهاية القرن 16م ودخلت الجزائر بذلك مرحلة إدارية جديدة.

¹ وهي الأراضي التي عبر عنها لاحقا بأراضي اليايلك.

² إلتر، المرجع السابق، ص 135، 141.

المبحث الثالث: تبني نظام الالتزام وإعادة التنظيم الإداري في الدولة العثمانية والجزائر

في ظلّ الظروف السابقة الذكر، وعلى إثر اتساع المجال الجغرافي للدولة العثمانية خاصة خلال القرن 16م، اضطرت الدولة إضافة الى التوسّع في تطبيق نظام الالتزام إلى إعادة التقسيم الإداري على عدّة مراحل، وازداد عدد الولايات من ستة ولايات في بداية عهد السلطان سليمان القانوني سنة 1520 الى 16 ولاية في أواخر عهده، لتصل الى 32 ولاية بداية القرن 17م¹، وكانت مرحلة السلطان مراد الثالث مرحلة لبداية التحولات الإدارية ودخول الدولة العثمانية مرحلة تنظيمية جديدة أثّرت على مركزية الإدارة ومن ثمّ على علاقاتها بولاياتها، من ضمنها الجزائر.

1- تبني نظام إقطاع الالتزام في الدولة العثمانية:

* التوسّع في تطبيق إقطاع الالتزام:

بدأت الدولة العثمانية في التوسع في تطبيق نظام الالتزام منذ سنة 1524م، كتعويض عن نظام "الأمانة"² وتعديل له³. وكان الهدف من وراء ذلك تأمين أكبر قدر ممكن من الواردات المالية

¹ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 167.

بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 49.

² تعود جذور نظام الالتزام الى العهد العباسي الأول (750-847م)، وكان يعرف ب "الضمان"، وهو أسلوب يعتمد على قيام شخص بضمان خراج منطقة معيّنة بمبلغ معلوم يدفعه مسبقا الى بيت المال مباشرة، وكان يتم إعطاء عقد الضمان لمدة سنة قمرية كاملة الى من يستطيع أن يدفع أكثر من غيره. وقد جدت الدولة العثمانية ذلك النظام معمولا به في الأقاليم التي خضعت لها. وأدخلت عليه تعديلات وفقا لحاجياتها، كأسلوب ثان نظام الاقطاع العسكري باسم "نظام الأمانة" (أو العمالة)، وكانت تستعمل فيه موظفين حكوميين يتقاضون رواتب من خزينة الدولة لتحصيل الضرائب على الأقاليم المكلفين بها، غير أنّ هذا النظام فقد معناه في المنظومة الجبائية مع مرور الوقت بسبب أنّ الأمانة المأجورين حاولوا الحصول على موارد أخرى بطرق غير مشروعة، كما سعى العسكريون الى الحصول على وظيفة الأمين المربحة. فأصبح الأمانة شبيهاً بالسباهية في نظام الاقطاع العسكري، ما أضرب بموارد الخزينة وأساليب استغلال الأرض بشريا وماديا. وأمام فشل نظام الأمانة وكثرة عيوبه فضلت الدولة إلغائه عام 1524م وتعويضه بنظام نظام الالتزام. للتوسع في الموضوع أنظر:

معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموي، "التزام الضرائب في الدولة العثمانية -دراسة تاريخية شرعية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مجلد 29، عدد 3، أكتوبر 2016، ص 261.

فتحية محمد الوداني و أسماء علي جعفر، "تطور ظاهري القبالة والضمان إلى نظام الالتزام في الدولة العثمانية (132هـ/1299م)"، مجلة كلية الآداب-جامعة مصراتة، ليبيا، العدد 17، يونيو 2021، ص 189، 193.

جمال كمال محمود، "إشكالية ظهور وسقوط الالتزام"، مجلة مصر الحديثة، عدد 09، دار الكتب والوثائق القومية - مركز تاريخ مصر المعاصر، 2010، ص 23.

³ الشناوي، المرجع السابق، ص 144، 147.

الدولة، وبشكل سريع مع أقل قدر ممكن من النفقات الإدارية.¹ وبهذا يتم ضمان دخول موارد الضريبة الى الخزينة، وضمان نفقات الملتزمين بأنفسهم من خلال توفير مداخيل جانبية لصالحهم في الولاية التي يطبق فيها هذا النظام.²

فخلال عهد السلطان سليمان القانوني ونتيجة تفاقم مشاكل الاقطاع العسكري السابقة الذكر في المناطق التي طبق فيها، وعجزه أمام متطلبات الدولة العثمانية سواء في حاجتها الى واردات المقاطعات من الضرائب لدعم بيت المال الذي دخل في أزمت مالية خلال القرن 16م من جهة، أو في توفير الجنود المحاربين للانخراط في الأعمال العسكرية من جهة أخرى³، ومع فشل الإصلاحات في إعادته الى سابق عهده اعتمد الصدر الأعظم رستم باشا⁴ تطبيق نظام الالتزام في التيمارات لأول مرة⁵، فأصبحت التيمارات المحلولة أو الشاغرة بوفاة صاحبها تقطع بنظام الالتزام، الذي أخذ ينتشر خلال هذا القرن على حساب نظام الاقطاع العسكري⁶، وأصبح قسم كبير من الضرائب في ولايات الدولة العثمانية يجمع بطريقة الالتزام⁷.

وفي أواخر القرن كان هذا النظام قد طبق بشكل أوسع⁸، وبدأت الحكومة المركزية في زيادة فترة عقود الالتزام وطالبت بنسبة أكبر من مجموع المبالغ كدفعات مسبقة ولكن كانت الدولة

=اختلف الباحثون في تاريخ بدايات نظام الالتزام وفي أن تطبيقه تزامن مع نظام الأمانة في سنواته الأولى أو جاء بعده، وهل هو نظام مشابه أو تطور له. وما نستنتجه أن البدايات كانت طيلة القرن 16م لكن اختلفت من ولاية الى أخرى.

أنظر: عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني الى حملة بونابارت (1516-1798)، ط2، (دون ناشر)، دمشق، 1968، ص243.

جمال كمال محمود، المرجع السابق، ص26.

¹ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص80، 111.

الوداني وجعفر، "المرجع السابق، ص197،

² بيات، المرجع السابق، ص56.

³ محمد مراد، المرجع السابق، ص40.

الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص197.

⁴ رستم باشا الكرواتي (1500-1561م) هو الصدر الأعظم وصهر السلطان سليمان القانوني، وشقيق أميرال البحر سنان باشا، كان والياً على دمشق من سنة 979هـ/1571م حتى سنة 983هـ/1574م. ومن مؤلفات رستم باشا كتاب تواريخ آل عثمان. وقد تولى الصدارة العظمى مرتين الأولى بين سنتي 951-960هـ/1544-1553م، والثانية سنة 962-968هـ/1555-1561م.

⁵ بيات، المرجع السابق، ص80، 111.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص270.

⁶ اينالجيك، "مشكلات الأرض..."، المرجع السابق، ص450.

عابدين والحموي، المرجع السابق، ص262.

⁷ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص56.

⁸ نفسه، ص144.

قبل انتهاء مدة التحويل تفسخ عقد الالتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة، فتحسب المدة المنقضية من التحويل وتنزع المقاطعة من الملتزم الأول¹. إذ ألزم الصدر الأعظم صوقللي محمد باشا (1565-1579م)² باشوات الولايات أن يعيدوا دفع مواجب الالتزام الذي منح لهم كل سنة بالهدايا بعدما كانوا يدفعونها في بداية الالتزام فقط، كما حرص على أن تسند المناصب الشاغرة بالوفاة الى من يدفع الأكثر³.

ومع أواخر القرن 17م تطوّر نظام الالتزام ليعطى مدى الحياة، مع إمكانية التوريث إذا كان للملتزم المتوفى ورثة قادرين على استكمال مسؤولية الالتزام⁴، وقد عرفت الكثير من مقاطعات إيالات بلاد الشام هذا الشكل الذي أصدرت قوانينه في عام 1692م وعرف باسم "المالكانة"⁵.

وكان ذلك كمحاولة لإصلاح النظام بإبقاء المقاطعة في يد الملتزم عسى أن يكون ذلك سبيلا لإبعاده عن التفكير في زيادة مكاسبه وتحقيق الربح السريع في فترة الالتزام القصيرة على حساب الفلاحين واستمرارية العائدات، وبذلك محاولة تسهيل تحقيق الأمن الاجتماعي ورفع الوارد الزراعي⁶.

واستمرّ اعتماد هذا النظام الى غاية إلغائه عام 1856م⁷ عهد السلطان عبد المجيد الأوّل (1839-1861م) في إطار "التنظيمات"⁸، حيث أنّه لم يسلم هو الآخر من سوء التطبيق الذي

¹ الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص 197-199.

² هو سياسي عثماني عاش خلال الفترة (1506-1579م)، ولد في البوسنة لعائلة صربية أرثوذكسية، انضم من خلال نظام الدفشمرة إلى الإنكشارية، وأعتنق الإسلام بعد أن تربى في كنف الدولة العثمانية. ترقى في مناصب الدولة إلى أن أصبح قائد البحرية العثمانية ثم الصدر الأعظم للدولة لمدة 14 سنة (972-987هـ الموافق 1565-1579م) خلال عهد ثلاث سلاطين سليمان القانوني (1520-1566م) وسليم الثاني (1566-1574م) ومراد الثالث (1574-1595).

³ بروكلمان، المرجع السابق، ص 475.

⁴ أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 42.

⁵ الشناوي، المرجع السابق، ص 166.

⁶ جب وبان، المرجع السابق، ص 361.

⁷ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 119.

⁸ الشناوي، المرجع السابق، ص 181.

المعجم الموسوعي للمصطلحات، ص 35.

⁸ يقصد بها تلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية بداية من خط شريف كلخانة 1839م الى غاية مرحلة المشروطية الأولى 1876م عهد عبد الحميد الثاني (1876-1909م)، والتي مست النظم الإدارية والعسكرية، وكانت متأثرة بشكل كبير بالنظم الأوروبية. عد الى: إسعى مهيب، التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية (1839-1876م) دراسة في أول إحلال للقوانين العلمانية محلّ الشريعة وأثره في الدولة العثمانية، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الكويت، 2022.

برزت من خلاله العديد من السلبيات بالرغم من مساعي الدولة العثمانية، وتمّ إصدار قانون جديد خاص بالأرض سنة 1858م تقرر بمقتضاه تحديد أنواع ملكيات الأرض وأقسامه وتقييد الملكيات الكبيرة بشكل يزيد من سيطرة الدولة على أراضيها¹، ليتّم بعدها في إطار إعادة الهيكلة الإدارية إلغاء نظام الايالة وتعويضه بالولاية في 1864م².

* أسس نظام الالتزام ومجاله:

عرف نظام الالتزام أيضا بنظام "المقاطعة"، كما عرفت واشتهرت الإيالات التي طبّق فيها نظام الالتزام في المصادر³ باسم "إيالات بالسليانة"⁴، كما عرفت أيضا بالولايات الاستثنائية⁵. وقد طبّق في البداية في المناطق التي لم تخضع لنظام الاقطاع العسكري، والتي تميّزت بموقعها الاستراتيجي وبعدها عن مركز الدولة، أو التي كانت في حالة حروب متواصلة مع الأوربيين، أو التي كانت تتميز بالخصوصية كخضوعها للأنظمة القبلية أو تعدد مذاهبها⁶. ويحدّد كل من عين علي أفندي في رسالته عن التيمار 1015هـ/1607م، وعليّ جاوش الصوفيوي في رسالته قوانين آل عثمان 1064هـ/1653م الإيالات التي هي بالسليانة في الإيالات التالية: مصر واليمن والحبش والبصرة والاحساء وبغداد وطرابلس الغرب وتونس وجزائر الغرب⁷، كانت هناك أيضا سناجق بالسليانة ضمن ولايات التيمار استثناء كـ بعض سناجق

¹ إينالجيك، "مشكلات الأرض..."، المرجع السابق، ص 452.

الشناوي، المرجع السابق، ص 182.

² بيات، المرجع السابق، ص 49، 50، 81.

³ "رسالة عين علي أفندي في التيمار"، و"قوانين آل عثمان لعليّ جاوش الصوفيوي 1064هـ/1653"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص 617، 683.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 250-251.

⁴ لفظ فارسي يعني باللغة العربية "سنوي" (من التقويم)، استخدمت في العثمانية بشكل "سليانه لي ايالتلر" (salyâneli eyaletler)، أي "إيالات بالسليانة" للدلالة على الولايات التي لم يطبق فيها نظام الخاص والزعامة والتيمار، بل اعتمدت المقرر السنوي من الرواتب التي كانت تمنح للجنود العثمانيين، وجباية الضريبة سنويا. للمزيد أنظر: اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق ص 169.

أنظر أيضا: بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 108.

⁵ "أو مستثنى ايالتلر" (müstesna eyaletler) بالعثمانية. أنظر: دراج، "تأسيس إيالة..."، المرجع السابق، ص 28.

⁶ بيات، المرجع السابق، ص 111، 546.

⁷ "رسالة عين علي أفندي في التيمار" و"قوانين آل عثمان لعليّ جاوش الصوفيوي 1064هـ/1653"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص 617، 683.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 250-251.

قبرص واية القبطان باشا¹ والعديد من مقاطعات ايالات بلاد الشام والعراق².
 اعتبر نظام الالتزام نظاما اقطاعيا مدنيا أقرب الى الاقطاع الاقتصادي، فهو بمثابة
 إقطاع العوائد الضريبية³، لارتباطه بجباية الضرائب في المناطق الواقعة في "دائرة الالتزام"⁴
 باسم الخزينة مباشرة⁵، دون الارتباط بعمليات التجنيد العسكري خلاف نظام الاقطاع
 العسكري⁶، فهذا الأسلوب كان يرسل الى الخزنة السلطانية تحت اشراف الوالي ما تبقى من
 دخل الايالة بعد إخراج المصاريف من الاحتياجات العسكرية والإدارية فيها، ودفع أجور الجند
 والموظفين بداية من الوالي نفسه⁷.

كما ارتبط نظام الالتزام بمهام منصب الملتزم أو المقاطعي⁸، إذ كان يقوم بالمعنى الإداري
 والمالي العثماني على تعيين شخص من ذوي النفوذ والثراء من طرف الدولة ليتولى جمع موارد أي
 نوع من الضرائب العائدة لها كجباية الأعشار والجزية ورسوم الجمارك والراسي وضرائب
 الأراضي المزروعة والمواشي ورسوم المدن والسلع والخدمات⁹، عن طريق الجباية المباشرة التي
 يقوم بها موظفون تابعين للدولة، أو غير مباشرة، من قبل أشخاص يعملون وفق شروط¹⁰.

¹ مصطلحات التاريخ العثماني، ج 2، ص ص 700-701.

² بيات، المرجع السابق، ص ص 112-118.

³ الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص 194.

⁴ هي المنطقة التي اقتطعت للملتزم ويمارس فيها مهامه وصلاحياته.

⁵ الشناوي، المرجع السابق، ص 146.

⁶ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 169.

⁷ الشناوي، المرجع السابق، ص 145.

⁸ سواء السليانة أو الأجرة السنوية أو العلوفاة وهي الرواتب التي تؤدى كل ثلاثة أشهر. أنظر:

"رسالة عين علي أفندي في التيمار"، و"قوانين آل عثمان لعلّي جاوش الصوفيوي 1064هـ/1653"، في: أوغلي، المرجع السابق، ص 617، 683.

بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 108، 111.

⁸ من "مقاطعة" أي الاقطاع و"جي" لاحقة النسب في اللغة العثمانية، كان المصطلح يطلق في العهد العثماني للدلالة على متولي تفاصيل الاقطاعات في دفتر خانة (الإدارة المالية) في الدولة، الحسابات الخاصة بالموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالسليانة. وهو يقابل في هذه الحالة كتخدا التيمار ودفتر دار التيمار في الاقطاع العسكري. كما استعمل المصطلح للدلالة على الملتزم صاحب الاقطاع، وكان تعيينه وعزله ومحاسبته والاشراف على عمليات المزايدة يعود الى دفتر دار خزنة الدولة. أنظر:

سعداوي، المرجع السابق، ج 2، ص 700.

بركات، المرجع السابق، ص 120.

حلاق وصباغ، المعجم الجامع في المصطلحات، ص 208.

⁹ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 164.

الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص 195.

¹⁰ بيات، المرجع السابق، ص 110.

والتعهد بتسديد المال الميري لخزينة الدولة من خلال دفع بدل التزام مقطوعاً مقدماً ويعادل سنة كاملة¹.

كان يتم تعيين الملتزم بطريقة المزايدة ليقع الاختيار على من يدفع أعلى قيمة أو بطريقة الاتفاق²، ليتحصّل بعدها على سندات منح الالتزام منها سند "التمكين" الذي بمقتضاه يحقّ للملتزم الانتفاع ومباشرة مهامه داخل دائرة التزامه³.

وكان يحقّ لهؤلاء الملتزمين الاستفادة من الفارق بين ما يدفعونه أو يتعهدون به للخزينة وبين ما يتمّ جبايته فعلاً في دائرة الالتزام، زيادة إلى استفادتهم بجزء من الأرض⁴. كما كان يحقّ لهم استخدام والاستعانة بالقوة العسكرية الموجودة في إقليمه إذا اضطرّه الأمر عند جباية الضرائب⁵ والتي كانت نقدية مثلما كانت عينية⁶.

وقد اعتبر الملتزمون موظفين عند الدولة وكان معظمهم من الولاة والباشوات وأمراء السناجق، وكانوا يقومون بدورهم بمنح هذه المقاطعات بطريقة الالتزام إلى ملتزمين ثانويين⁷، من بينهم المدنيين من الأشراف ورجال الدين والتجار وشيوخ القبائل، والعسكريين من رجال الأوجاقات والضباط المتقاعدين⁸.

¹ الشناوي، المرجع السابق، ص 147.

إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 169.

² الشناوي، المرجع السابق، ص 146.

بروكلمان، المرجع السابق، ص 475.

³ هو بمثابة عقد الالتزام وكان يحمل ختم الباشا والدفتر دار، وكان يتضمّن منطقة التزامه ومقدار الأموال المية المقررة عليها، وصلاحيات الملتزم ومساعدته فيها، مع قواعد المعاملة مع الفلاحين. وهو بذلك يقابل "برأت" التيمار في الاقطاع العسكري. أما السندين الآخرين فهما سند "تقسيم الالتزام" الذي يحدّد فيه بدقة المال الواجب سداً، وأسماء الرى ومساحة الأراضي الداخلة في دائرة الالتزام، وسند "فاميك" وهو مستند صغير الحجم بمثابة أمر موجه من السلطة المركزية إلى الفلاحين في دائرة الالتزام يبلغهم بأنهم أصبحوا في حوزة الملتزم المعين ويوجب عليهم طاعته. أنظر:

الشناوي، المرجع السابق، ص ص 147-149.

⁴ عرف بأرض "الوسية" تعادل مساحتها عشر مساحة التزامه نفسه، ص 152.

⁵ الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص 198.

محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية. مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ع 118 – 117، 2016، ص 363.

⁶ مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 407.

⁷ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، مطابع ألف باء الأديب، ط 2، دمشق، 1993، ص 243.

⁸ الشناوي، المرجع السابق، ص 149-150.

الجميل، تكوين العرب...، المرجع السابق، ص 25.

أما بالنسبة للبديل العسكري فقد أهملت السلطة العثمانية جيشها السباهي عما كانت عليه، واعتمدت على الجنود النظاميين أي جنود الإنكشارية، وذلك لجاهزيتهم الدائمة، خاصة مع التطور الذي كان حاصلًا في استعمال السلاح الناري¹.

ومثلما لعب الاقطاع العسكري دورًا إداريًا فقد كان من الضروري أن يجلب نظام الالتزام من خلال مهامه الاقتصادية الجبائية مهامًا وصلاحيات إدارية للملتزمين يباشرونها في دائرة التزامهم، بحكم أنّ من خصائص الحكم العثماني في الولايات التي كانت تحت سيادته عدم التدخل المباشر في شؤون الأهالي إلا في نطاق ضيق²، تقتضيه واجبات الدولة اتجاه الرعايا من منظور الدولة العثمانية.

وبذلك أصبح الملتزم والموظفين الذين تحت تصرفهم يمارسون سلطات إدارية واسعة على الأقاليم الواقعة حيز الالتزام وعلى الأهالي فيه، وأخذت هذه الفئة على عاتقها مسؤولية المحافظة على الأمن والنظام أمام الدولة بالموازات مع دورها الجبائي مما أدّى إلى التقليل من الارتباط المركزي، وتمتع تلك الأقاليم بإدارة ذاتية³.

كما أصبح الملتزم يمثل الشخصية الإدارية الأولى في دائرة الالتزام بصفته ممثلًا للسلطة العثمانية⁴، من خلال تلك الصلاحيات والمهام الموكلة إليه وإلى الموظفين المساعدين له ضمن تلك الدائرة، منها إدارة الإقليم وحق تعيين الموظفين الملتزمين والشيخوخ فيها⁵، وأصبح الأعيان من شيخوخ وأصحاب الحرف وسطاء بين الأهالي والإدارة المركزية⁶، وهو ما يعكس المتمتع بسلطة سياسية⁷، وذلك التفويض السلطاني في إطار النظام الهيكلي الإداري.

¹ محمد مراد، المرجع السابق، ص 40.

إينالجيك، "مشكلات الأرض..."، المرجع السابق، ص 550.

² الشناوي، المرجع السابق، ص 167.

³ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 111.

⁴ الشناوي، المرجع السابق، ص 160.

⁵ الجميل، تكوين العرب...، المرجع السابق، ص 25.

⁶ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 111.

⁷ الوداني وجعفر، المرجع السابق، ص 196.

2- إعادة التنظيم الإداري في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م) ودخول الجزائر مرحلة إدارية جديدة:

* الدخول في مرحلة الباشوات ونظام الإيالة:

لجأت الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م) الى إعادة ترتيب المقاطعات الإدارية، واستبدلت تسمية الوحدات الإدارية بـ "إيالت" (الإيالة) بدلا من "الولاية" المعروفة أيضا بـ "الباييربايك"، ويذهب بعض الباحثين الى أنّ ذلك كان سنة 1591م.¹ كما بدأت الدولة تعيّن لحكم الإيالة ولاية برتبة باشا من صنف بايلرباي أو وزير²، فبعدها كانت إدارة الايالات حتى وفاة سليمان القانوني يعهد بها الى الباشوات من رتبة بايلرباي ثم اقتصر بعده تعيين الباشوات برتبة الوزراء على الإيالات المهمة فقط كالروملي والأناضول ومصر وبغداد³، أصبحت الإيالات تمنح بشكل واسع لحاملي اللقب من الوزراء، والذين أصبحوا يعرفون أيضا بوزراء الخارج⁴، وفي هذه الحالة يكون هؤلاء الوزراء قد جمعوا بين رتبة الوزارة ووظيفة البيلرباي في الإيالة ضمن درجة الباشوية⁵. خاصة وأنّ هذه الفترة عرفت تزايدا في عدد الباشوات وخاصة الوزراء منهم الذين ارتفع عددهم من أربع وزراء نهاية عهد السلطان سليمان الى عشرة سنة 1596م ليقفز العدد الى ثلاثة وعشرين وزيرا سنة 1599م⁶، ومع تراجع القيود التي كانت على هذه الرتبة خلال دخول الدولة العثمانية في مرحلة الضعف مما أدى الى تراجع أهمية رتبة الوزارة عمّا كانت عليه. ومن ناحية أخرى أدى هذا الاجراء الى تحديد مدّة التعيين في

¹ مانتران، المرجع السابق، ص 310.

مصطلحات التاريخ العثماني، ص 199.

² دوسون، المرجع السابق، ص 125.

³ حماش، العلاقات... المرجع السابق، ص ص 50-51.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 49، 55.

⁵ لم تكن رتبة الوزير قبل ذلك بنفس طبيعة رتبة الباييرباي، إذ لم تكن تدلّ على أنّ حاملها يحكم جزءا من أقاليم الدولة العثمانية، وكان يمنح للوزير ثلاثة أطواغ (الطوغ شارة تتكون من خصلة من ذيل الحصان، تمنح بعدد معين لكل رتبة لترمز الى منزلة صاحباها)، ويمكن للبيلرباي أن يترقى الى رتبة وزير.

أنظر: جب وباون، المرجع السابق، ص 217.

بيات، المرجع السابق، ص 55.

⁶ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 184.

ثلاث سنوات في بادئ الأمر ثم تقلصت الى سنتين ثم أصبحت سنة واحدة في معظم الايالات¹. وكان الهدف من هذه الترتيبات تجنبّ ازدياد قوّة البايكليات بسبب حكمهم الولاية نفسها مدّة طويلة وتمتعهم بصلاحيات واسعة فيها، ومحاولة ربط الايالات بالمركز خاصة البعيدة منها، ويعزو بعض المؤرخين العثمانيين تلك الإجراءات الى عدم جدارة الوزراء والحكام وازدياد أطماعهم، فكانت هذه التغييرات العديدة جراء قصر مدّة الحكم موردا ماديا كبيرا²، وفقا لخصائص النظام الجديد المرتبط بنظام الالتزام الذي يلزم الباشا بدفع نصيب الدولة من حاصل الايالة مقدّمًا عند توليه المنصب³.

* عهد الباشوات وظروف دخول الجزائر المرحلة الإدارية الجديدة:

شمل الترتيب الإداري الجديد الذي قام به السلطان مراد الثالث ولاية الجزائر، التي دخلت هي الأخرى مرحلة الباشوات بداية من سنة 1587م⁴، في وقت تداخلت فيه تلك العوامل المرتبطة بالدولة العثمانية بعوامل خاصة بالجزائر نفسها، خاصة وأنها كانت تعتبر من الولايات الاستثنائية الخاصة والبعيدة جغرافيا عن مركز الدولة، ونلخص تلك العوامل في النقاط التالية:

- اضطرابات الحكم ومحاولة توطيد التبعية الإدارية، والتي ظهرت من خلال تلك الصراعات التي عرفتها الانكشارية والتي أدت الى فشل توحيد الطوائف العسكرية في الجيش الانكشاري والعودة الى استقلالها الإداري عن بعضها⁵، واستمرار تلك النزاعات خاصة في مرحلة حكم البايكرباي علي (1568-1587م) التي عرفت تمرّد المجندين الجدد خلال سنتي 1570-1571م بسبب عدم تلقيهم جرايتهم كامله وتعرّضه للتهديد بقتله أكثر من مره⁶، ثمّ في عهد

¹ بيات، المرجع السابق، ص 49.

² دوسون، المرجع السابق، ص 125.

³ عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج 2، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 364.

⁴ يوسف بوسعدة، "موكب تولية الباشا في الجزائر العثمانية: تحولات وتفردات"، مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 256.

⁵ م.د 43، صحيفة 125، تاريخ 27 جمادى الأولى 988هـ / 10 جويلية 1580م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 252.

⁶ Haëdo, *Histoire des Rois ...*, op.cit., p 145.

سعيد شريدي، قياد الجزائر العثمانية، دراسة في التاريخ الإداري للجزائر خلال مرحلة الحكم العثماني (16-19ق م)، دار خيال للنشر والترجمة، الجزائر، 2021، ص 67.

محمد سي يوسف، أمير امراء الجزائر علي، دار الامل للطباعة، الجزائر، 2009م، ص 290.

خليفته حسن فيزيانو¹، حيث أثارت سياسته في تسيير شؤون الجزائر، سخط أهالي الجزائر وحتى الانكشارية ورياس البحر الذين طالبوا السلطان العثماني بتنحيته من السلطة، أهمها سياسة العزل ومحاولة تحجيم الانكشارية وتقييد تدخلاتهم²، وإرغام الرياس على دفع خمس غنائم البحر للخزينة بدل السبع، كما رفع قيمة الضرائب على الأهالي، وقد استجاب السلطان بعزله من المنصب³.

- تخوف الدولة العثمانية من محاولات الانفصال عنها، حيث عرفت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن 16م استقرارا نسبيا من حيث علاقاتها الخارجية في منطقة البحر المتوسط وذلك بعد اعتراف الامبراطور شارل الخامس بالفتوحات العثمانية الجديدة في 8 أوت 1547م، وتعهد بدفع جزية عن المناطق الواقعة شمال وغرب المجر والخاضعة للنفوذ الاسباني، واتفاق الطرفين بالتوقف عن الغارات ضد بعضهما⁴، إضافة الى المعاهدة التي عقدها الدولة العثمانية مع اسبانيا عام 1580م التي جاءت في ظروف انشغال اسبانيا بحروبها في أوروبا مع فرنسا وهولندا وإنجلترا من جهة⁵، وانشغال الدولة العثمانية بالحرب مع الفرس وبإعادة بناء أسطولها البحري بعد هزيمة معركة "ليبانت" البحرية سنة 1571م⁶. مما أدى الى التراجع الاسباني على مهاجمة السواحل الجزائرية، وتحول مجال سياسة الدولة العثمانية من الحوض الغربي للمتوسط إلى المشرق من جهة أخرى.

¹ تولى حكم الجزائر مرتين الأولى بين سنتي 1577-1580م والثانية بين 1582-1589م.

² أ.و.ج./ر.ع/م د 30. حكم 471. تاريخ 985 هـ / 1577م.

³ Haëdo, op.cit., pp170-171.

شريدي، المرجع السابق، ص 68.

⁴ كان ذلك على إثر حروب الدولة العثمانية في اقليم النمسا المجر وحملتها الهمايونية سنة 1543، وتوسعها على حساب الكثير من القلاع عقدت هدنة أولى مع آل هابسبورغ في شعبان 952 هـ / 10 أكتوبر 1545م، بطلب منهم، وافقت عليها الدولة العثمانية خاصة وانها توجهت حينها ضد الدولة الصفوية. وفي 19 حزيران 1547 وقعت اتفاقية مع سليمان القانوني مدتها خمس سنوات حلت محل هدنة 1545م ثم صادق عليها الإمبراطور شارلكان بصفته إمبراطور ألمانيا وملك إسبانيا في 8 أوت. أنظر: أوزتونا، المرجع السابق، ص ص 283-284.

⁵ يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 1، الجزائر العثمانية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص 48.

عائشة جميل، الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520-1830، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص 100.

⁶ فكايير، "دور الأسطول..."، المرجع السابق، ص ص 420.

مي يوسف، المرجع السابق، ص 141.

وقد خلق ذلك تخوّف الدولة العثمانية من وقوع وحدة بين ولايات الغرب وسعيها الى الانفصال عنها¹. وازداد هذا التخوف وتلك الشكوك أمام محاولات الإنكشارية إيهام وتشكيك الديوان الهمايوني في أن البيلربايات يخططون الى الانفصال من خلال إنشائهم جيشا جديدا يكون ولاؤه لهم وليس للسلطان العثماني². خاصة أمام البعد الجغرافي واتساع نفوذ وصلاحيات بايلربايات الجزائر الذين كانت مدّة حكمهم غير محددة³.

كما تمكن البيلربايات من تدعيم حكمهم ومد نفوذهم الى ولايات الغرب الأخرى (تونس، طرابلس الغرب)، بحكم أنهم أصحاب الفضل في فتحها والحاقها بالدولة العثمانية واقتضت الضرورة الميدانية حينها منحهم صلاحيات واسعة كإعطائهم حق اقتراح باشاوات كل من تونس وطرابلس ومنحهم امتياز من يخلفهم في منصب البيلربايات بالجزائر عند مغادرتهم لها،⁴ وقد بلغ نفوذ البيلرباي علج علي باشا وحسن باشا وقوتهما حدّا تخوف منه الديوان الهمايوني⁵، الأمر الذي أدّى الى التفكير في ضرورة إيجاد وسيلة تضمن حضورها في الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط، وتمكّن من مراقبة ولاياتها والتحكم فيها، ومن مراقبة ماليتها، والعمل على إبقاء الروابط الإدارية والعسكرية معها، والذي كان عن طريق:

أولا تفكيك إدارات أوجاقات الغرب الثلاثة باعتبار أنّ جمعها يشكل خطرا على وحدة الإدارة العثمانية واستقرارها، وبهذا تقرر مرحليا فصل كل من طرابلس الغرب وتونس عن الجزائر⁶، واعتبار كل واحدة منها ولاية تديرها إدارة مستقلة عن الأخرى⁷

وثانيا فصل الإدارة المالية والمحاسبة، ونظام الدفتردارية بين ولايات الغرب الثلاث

¹ عائشة غطاس وأخريات، الدولة العثمانية الحديثة ومؤسّساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2007 م، ص ص 48-49.

² بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 548.

³ بوعزيز، المرجع السابق، ص 32.

⁴ جميل، المرجع السابق، ص 99.

⁵ إلتز، المرجع السابق، ص 276.

⁶ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 548.

شويتام، المرجع السابق، ص 18-19.

⁷ إلتز، المرجع السابق، ص 276.

أنظر عنصر امتداد صلاحيات البيلرباي خارج الولاية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(الجزائر- طرابلس الغرب -تونس) والذي كان في سنة 988هـ/1580م، مبررة ذلك ببعد المسافة بينهما¹، الأمر الذي خلق صعوبات في عمليات المحاسبة أخلت بمدخيل الخزينة.²

وثالثا بتعويض نظام البايلربايات بالباشوات³، الذي حدّدت فيه مدّة الحكم بثلاث سنوات⁴، في إطار إعادة الهيكلة الإدارية للدولة العثمانية عهد السلطان مراد الثالث⁵.

3- إقطاع الالتزام في الجزائر ومنصب الباشوية:

يفهم مما سبق أنّ الأمر في ولايات الغرب (جزائر الغرب وتونس وطرابلس الغرب) لم تستقر على نظام السليانة إلا مع نهاية القرن السادس عشر، ومن بين المصادر التي ذكرت الجزائر ضمن الايالات التي هي بالسليانة كل من عين علي أفندي في رسالته عن التيمار 1015هـ/1607م، وعليّ جاوش الصوفي في رسالته قوانين آل عثمان 1064هـ/1653م⁶، بالرغم من أنه في وجهة نظر ثانية فإنّ تطبيق أسلوب السليانة بمفهومه المالي والذي يعتمد على الارسال السنوي لفائض الميزانية الى خزانة الدولة العثمانية لا يتعارض مع تطبيق أي أسلوب آخر بما فيه أسلوب التيمار خلال القرن 16م، إذا أخذنا بعين الاعتبار الالتزامات المالية السنوية للولايات اتجاء السلطة المركزية⁷.

كما نستنتج أنّ نظام الالتزام هو نظام إقطاعي اقتصادي مالي بالدرجة الأولى، واتخذ الشكل الإداري على مستوى الاقطاعات نتيجة تفويض الصلاحيات الإدارية للملتزمين ومن خلالهم الى الموظفين المساعدين لهم ضمن دائرة الالتزام (الإقطاع)، فجمع هؤلاء بين الصلاحيات الإدارية والمهام الاقتصادية. وأنّ تطبيقه كان بديلا ضروريا في الجزائر في هذه المرحلة نتيجة عجز نظام التيمار، وبحكم النظام الاجتماعي المعتمد عموما على النظام القبلي

¹ أ.و.ج./ر.ع/م د 43، حكم 148، تاريخ 988 هـ/1580 م.

² سيتمّ التوسع هذا الموضوع في عنصر الفقراتية لاحقا.

³ جميل، المرجع السابق، ص 100.

⁴ غطاس وأخريات، المرجع سابق، ص ص 48-49.

⁵ دوسون، المرجع السابق، ص 125.

مانتران، المرجع السابق، ص 310.

⁶ أوغلي، المرجع السابق، ص 617، 683.

اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 168.

⁷ أنظر الأحكام: أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 545، تاريخ 984 هـ/1576 م.

م.د. 28، صحيفة 230، تاريخ 984 هـ/1576 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 233.

ونظام الأعراش، وأيضاً بحكم تنوع الموارد الاقتصادية بين الحرف والإنتاج الزراعي والحيواني والتجارة.

وأنّ تطبيق هذا النظام في الجزائر كان مع مرحلة الباشاوات وفي ظل تلك التحولات التي عرفتها الدولة العثمانية والجزائر معاً، علماً أنّ تطبيق هذا النظام استمر طيلة الفترة العثمانية المتبقية¹.

- الباشا:

استمر تعيين الباشا بفرمان سلطاني بصفته ممثلاً ومفوضاً عنه في إيالة الجزائر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد²، وقد عبرت مراسيم وبروتوكولات استقبال الباشا من مختلف طبقات المجتمع بإطلاق المدافع والموسيقى العسكرية، وغيرها عن تلك الرمزية في التمثيل³، وكانت الدولة العثمانية من خلاله تضمن الحفاظ على رموز السيادة العثمانية ومنها الخطبة وتحصيل العائدات باسم السلطان والمساهمة في حروب الدولة ضد أعدائها وتمثيله داخل الإيالة⁴.
وبقي باشا الجزائر يحمل رتبة الباييرباي (ذو طوغين) طيلة الفترة العثمانية⁵، ولم يكن برتبة وزير⁶ وتدخل أسباب ذلك ضمن التخوف الذي سبق الحديث عنه من استقلال المنطقة

¹ مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 40

² بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 548.

غطاس وأخريات، المرجع السابق، ص ص 48-49.

³ عن موكب تعيين الباشا ومراسيم استقباله أنظر إلى:

سينسر، المرجع السابق، ص 78.

فاتح بلعمري، الحياة الحضريّة في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ، قسنطينة، 2017، ص 244.

بوسعدة، المرجع السابق، ص 257

⁴ عبد الكريم شوقي، "تطور الوضع السياسي والعسكري بالجزائر في عهد الباشوات 1587-1659م"، الحوار المتوسطي، مجلد 13، عدد 2، سبتمبر 2022، ص ص 270-271.

⁵ أنظر: م.و.ج/ مج 3190، ملف 1، وثيقة 1. فرمان تعيين محمد باشا في 6 رجب 1162 هـ/ 22 جوان 1749 م.

وثيقة 3. فرمان تعيين علي باشا في 6 جمادى الأولى 1168 هـ/ 18 فيفري 1755 م.

وثيقة 6، فرمان تجديد ولاية علي باشا في أواخر محرم 1172 هـ/ 3 أكتوبر 1758 م.

وثيقة 12. فرمان تعيين محمد باشا في 17 ربيع الأول 1180 هـ/ 23 أوت 1766.

وثيقة 26. فرمان تجديد ولاية عمر باشا في أوائل شوال 1230 هـ/ 6 سبتمبر 1815 م.

⁶ عن إشكالية اللقب ورتبة الوزارة بالنسبة لبايليرباي الجزائر أنظر: خليفة حمّاش، العلاقات...، ص 31-، 45-51.

عن الدولة، خاصة وأن رتبة الوزير كانت تسمح بخضوع أكثر من إيالة لطاعته¹، باستثناء الباشوات الذين تمت ترقيتهم الى باشا من رتبة وزير (ذي ثلاثة أطواغ) كمكافأة على أعماله الحربية مثل حسن باشا (1206-1213هـ/ 1791-1798م) الذي كوفئ على انتصاره على الاسبان واسترجاع مدينتي وهران والمرسى الكبير منهم سنة 1792م.²

كان مقر الباشا بدار الامارة (قصر الجينية)، التي تضم في طابقتها السفلي "الديوان" أو مجلس الباشا الذي يسيّر منه شؤون الایالة ويعقد فيه اجتماعات الديوان، ويقضي فيه المظالم³.

وقد ارتبط تعيين الباشا كذلك بنظام الالتزام، حيث كان يدفع مبلغا ضخما للحصول على منصب حاكم الجزائر مقطوعا مسبقا عن ضرائب الولاية⁴ فضلا عن الهدايا التي كان يقدمها للباب العالي⁵، وفي مقابل ذلك كان يحقّ له الاستفادة من حقوق مالية من مداخيل تلك الضرائب بعد جمعها، ولتحقيق ذلك كان هو بدوره يقتطع تلك الضرائب في شكل التزام للبايات ومن خلالهم القياد الذين هم بدورهم يدفعون له حقوق الالتزام والهدايا والعوائد المتنوعة دوريا خلال السنة خاصة أثناء مراسيم التعيين وفي الأعياد والمناسبات⁶، ومنها أيضا ما كان يقبضها من أمناء الحرف⁷. وقد استمرّ الباشا داي فيما بعد في الاستفادة من تلك المداخيل بنفس الطريقة، إذ نسجل مثلا:

¹ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 137.

² حمّاش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 51.

³ Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, trad. par Albert Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p. 18.

⁴ المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة-الأسعار-والمداخيل، ج 1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 41.

⁵ Tachrifat, op.cit., pp 39-43.

مروش، المرجع السابق، ص 241.

⁶ للتوسع أكثر أنظر:

Tachrifat, op.cit., pp 39-43

Venture de Paradis, **Alger au 18^e Siècle**, Édité par E FAGNAN, Alger, 1898, pp103-104, 108-109.

شريدي، قياد الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 308-310.

حرفوش، المرجع السابق، ص ص 14-15.

⁷ حرفوش، المرجع السابق، ص 115.

ما قدّمه محمّد الكبير (بن عثمان) باي الغرب سنة 1785 للباشا محمّد بن عثمان (1766-1791م) من هدايا الالتزام حسب أحمد الشريف الزهار "نحو عشرين ألف دورو ومن المصوغ مقدار نصف ذلك، وأربعة من الخيل العتاق ونحو 30 عبدا كبارا و 20 عبدا صغيرا من عبيد السودان وحياك القرمز صنعت بتلمسان، وحياك الحرير المحببة صنعة فاس والبلاغي والرواحي بالذهب ونحو عشرين قنطارا من الشمع ومثل ذلك من العسل ومثله من السمن والجوز"¹.

كما كان يتلقى هو وأعضاء ديوانه، وموظفو قصره هدايا نقدية وعينية من القياد كقايد وطن بني خليل بهدية قيمتها 324 ريال، وقايد بني موسى ب 216 ريال وقايد شرشال ب 216 ريال وكذلك من قياد أوطان موزاية وبني خليفة والخشنة، وكذلك من طرف الشيوخ مثل شيخ "قشتولة" خلال إلباسه قفطان تنصيبه تعبيراً عن تجديد ولائه له ولأعضاء الديوان الخاص الذي يشرفهم بهدايا إضافية تقدر ب 1500 صائمة من تصنف ضمن رسوم "البشماق"، بالإضافة إلى التزامات من المواد الغذائية من قمح ولحم ضأن ودجاج وسمن وأرز وفواكه في إطار ما عرف ب"الغرامة"².

• صلاحيات الباشا:

لم تختلف صلاحيات الباشا عن صلاحيات الباييرباي الا فيما يخص سلطته التي لم تخرج عن حدود الايالة دون أن تمتد الى غيرها، وشؤون التيمارات التي عوضتها اقطاعات الالتزام، ويمكن أن نلخصها في السهر على تحقيق الأمن والحفاظ على النظام، والالتزام بضمان استقرار الإنكشارية ودفع أجورها في وقتها، والاشراف على سير العلاقات الخارجية والبت في قضايا السلم والحرب بمشاركة الديوان³.

¹ الزهار، المصدر السابق، ص 40

حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م، ماجستير في التاريخ الحديث، تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 149.

² Tachrifat, op.cit., P.45,51,56.

مذكرات الزهار...، المصدر السابق، ص 42-45.

³ De Grammont, op.cit., p120.

كما كانت من مهامه الأساسية في ظلّ هذا النظام ضمان مداخيل الايالة من العائدات المالية والعينية، لذلك كان المظهر السائد في فترة الباشوات هو الاهتمام بجمع الضرائب والذي جعل معظم الكتابات تحصر دوره في هذا المجال، وتفسر من خلاله اهتمامهم بجمع الثروة في فترة حكمهم المحدودة، وضعف اهتمامهم بقضايا الحكم والرعايا ما نتج عنه تقلص سلطته والى جانبها سلطة رياس البحر لصالح الديوان العسكري¹.

أمّا قضائيا، فبالرغم من أنّ السلطة القضائية كانت تعرف الاستقلالية الى حدّ كبير إلا أنّ الباشا كانت له صلاحيات قضائية شملت الرعايا في إطار قضايا المظالم، وكان يحيل القضايا المعقّدة الى المجلس العلمي، كما أنّ عساكر الإنكشارية كانوا ضمن السلطة القضائية لأغا العسكر².

ومن أهمّ الصلاحيات التي تعكس دوره الإداري بصفته ممثلا للسلطان من جهة وتطبيق نظام الالتزام بصفته وكيلًا اقتصاديا له من جهة أخرى هي صلاحيته في التعيين والعزل وتحديد المهام الموكلة الى المعينين، وفي تفويض تلك الصلاحية الى ممثليه هو بدوره، كما تتبع صلاحية التعيين صلاحية العزل واسترجاع الأملاك لفائدة الخزينة أيضا³، فكان من اختصاصه تعيين وزرائه بما فهمم آغا العسكر (آغا العرب) وموظفي دار الامارة والقضاة، وتعيين البايات الثلاث

¹ سعيدوني، ورفقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 217.

وولف، المرجع السابق، ص ص92-93.

² م.و.ج/م.ج/3205، ملف 2، وثيقة 53.

أ.و.ج/ر.ع/س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/1802-1813 م.

أنظر أيضا:

De Tassy, op.cit., p210-211.

³ أ.و.ج/ر.ع/س.ب، السجل 30، تاريخ 1232-1233 هـ//1816-1817. يتضمن تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش.

س.ب، سجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/1802-1813 م. تعيينات حكام المدينة وبيت المالجي وتقاويم البيت، وما تدفعه

الأعراش الى الحاكم كهدية مقررة.

م.و.ج/م.ج/3205، ملف 03، وثيقة 15، تاريخ أواخر صفر 1242 هـ/2 أكتوبر 1826 م. جرد يحيى آغا العرب لمحتويات مقر إقامة باي

قسنطينة بحضور أحمد باي وأعضاء الديوان وارسال القائمة الى الداى حسين باش، وذلك بعد عزل إبراهيم باي وتعيين أحمد باي

خلفاله، والعثور على ممتلكات الباى المعزول عند أقاربه والعمل بمختلف الوسائل لاسترجاعها باعتبارها من ممتلكات البايلك.

أنظر أيضا:

De Paradis, op.cit., p146.

والباسم قفطان الولاية، وتعيين قياد مقاطعة دار السلطان وآغوات النوبات الموجودة في مختلف المدن¹.

كما كان للبasha حق التدخّل في إعفاء بعض الفئات من دفع الالتزام الضريبي كفضة الأشراف، أو حق الاشراف على تحديد أسعار بعض المنتوجات². وبالتوازي مع مبدأ التفويض احتفظ الباشا بسلطة المراقبة على الموظفين بشكل مباشر أو غير مباشر، في أداء مهامهم وكانت أهمّ وسائله في ذلك تلك التقارير التي كانت ترفع اليه³. ومن جهة أخرى كان يخضع العاملين في مؤسسات الولاية خلال تعيينهم أو عزلهم الى عمليات الجرد، ومراقبة سجلات البايلك، والمقارنة بين ما كان وما وجد فيها آنذاك، كوسيلة للمراقبة والحفاظ على أملاك البايلك ومنع الفساد الاداري⁴

• تراجع صلاحيات الباشا:

أدت تكاليف بدل الالتزام الى محاولة العديد من الباشاوات حسب العديد من الدراسات الى استغلال مدّة حكمهم المحدودة الى الاهتمام بزيادة ثروته وتعويض ما أنفقوه على عمليات تعيينهم من خلال إنهاك السكان بالضرائب، وتجريد الحملات العسكرية لجمعها بالقوة.

¹ م.و.ج/مج 3205، ملف 03، وثيقة 44، تاريخ أواخر رمضان 1201 هـ/ أواسط جويلية 1787 م. وثيقة 47، تاريخ أوائل جمادى الثانية 1222 هـ/ 7 أوت 1807 م. وثيقة 03، تاريخ 21 محرم 1244 هـ/ 3 أوت 1823.

حرفوش، المرجع السابق، ص 147.

² سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 169.

³ م.و.ج/مج 1642، وثيقة 28، تاريخ 19 محرم 1244 هـ/ 1 أوت 1828 م.

سعيدوني، المرجع السابق، ص 169.

Eugène Vayssettes, **Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 à 1837**, présentation de : Ouarda Siari- Tangour, Média-plus, Constantine, 2010, p10.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ س. ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ/ 1818-1822 م. يتضمن تعداد بعض القبائل، الضرائب العينية المدفوعة من القبائل، ما يعطيه الأغا في المناسبات الدينية، تفاصيل عن السباهية في القبائل، عدد البغال المأخوذة من القبائل من قبل الدولة.

م.و.ج/مج 3205، ملف 03، وثيقة 15، تاريخ أواخر صفر 1242 هـ/ 2 أكتوبر 1826 م. جرد يحيى أغا العرب لمحتويات مقر إقامة باي قسنطينة بحضور أحمد باي وأعضاء الديوان وارسال القائمة الى الداى حسين باش، وذلك بعد عزل إبراهيم باي وتعيين أحمد باي خلفاله، والعثور على ممتلكات الباى المعزول عند أقاربه والعمل بمختلف الوسائل لاسترجاعها باعتبارها من ممتلكات البايلك.

أ.و.ج/ ر.ع/ س. ب، سجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/ 1802-1813 م. يحتوي على جرد للأواني النحاسية التي تستعمل في البايلك والافرشة التي تسلم للنوبات التي تحرس سور المدينة.

والتقرب من كبراء الدولة العثمانية^٥، والمتنفذين فيها بالهدايا والعوائد، تمهيدا لتجديد ولايته^١. وهو ما أدى الى ابتعاد الباشا عن أداء واجباته اتجاه الرعية، لشعوره بعدم الحاجة إليهم^٢. وقد أدت سياسة الباشوات تلك الى ازدياد مظاهر الاضطراب السياسية والأمنية، وسخط الطبقة العسكرية من جهة ومن جهة أخرى الأهالي والعلماء، وأصبح الباشا وسط تجاذب تلك القوى ومطالبها^٣.

ثورة أهالي مدينة الجزائر الجزائر ضد تسلط فرق الأوجاق، خلال فترة حكم خضر باشا^٤ (1589-1592م)^٥، ثم ثورة تلمسان 1628م وثورة الكراغلة 1633م، على إثر طرد الكراغلة من مدينة الجزائر، والتجائهم الى إمارتي كوكو وبني عباس فشكّلوا حلفا ضد السلطة، وتلتها ثورة ابن الصخري (1638-1648م) التي كانت بسبب تخريب الباستيون الفرنسي بالقالة الذي تتعامل وتنشط من خلاله قبائل الشرق في مقدّمهم قبائل الحنانشة، ما نتج عنه توقف المبادلات التجارية فكان ردّها رفض دفع اللزّمة وانتفاضتها^٦

وقد ساهمت تلك الاضطرابات في تراجع موارد خزينة الدولة، زيادة الى تذبذب سير المحلّة واختلال مداخيل الضرائب التي أصبحت جبايتها في داخل البلد غير آمنة^٧، كما تراجعت

^١ المدني، المرجع السابق، ص 471.

Pierre Boyer, « **Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault (introduction à la publication de ces dernières)** », *In R.O.M.M*, n°17, 1974, p. 21.

Mahfood Kaddache, **L'Algérie Durant la période ottomane**, Office des publications universitaires, Alger, 1991, p.77.

^٢ بوعزيز، الموجز... المرجع السابق، ص 35، 47.

جميل، المرجع السابق، ص 101.

^٣ بوعزيز، الموجز... المرجع السابق، ص 38.

^٤ حكم إيالة الجزائر على ثلاث مراحل (1589-1592م)، و(1592-1595م)، و(1599-1603م).

^٥ كانت بدعم الباشا ضد محاولة للتخلّص من نفوذهم انتهت المحاولة بعزل خضر باشا، ما جعل السكان يستنجدون بإمارة بني عباس، وتمت محاصرة المدينة قرابة النصف شهر الى غاية تدخل الدولة العثمانية. أنظر: جميل، المرجع السابق، ص 102.

^٦ للتوسع في هذه الثورات، أنظر: محرز، المرجع السابق، ص ص 53-56.

عبّاد، المرجع السابق، ص 122.

Berbrugger, A. "Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri", in *R.A.* 10, 1886, p. 345.

^٦ Delphin, op.cit., pp 203-204.

Boyer, « **Alger en 1645...** », Op.cit., p 21.

^٧ إتر، المرجع السابق، ص 309.

مداخيل الغنائم البحرية، والتي أدت الى تراجع قيمة النقود المحلية أمام العملات الأجنبية¹ والعجز عن تسديد جريات الجند، التي أصبحت هاجسا دفع بالباشوات الى اتباع طرق ملتوية لتوفيرها والتي كانت سببا لعزل العديد منهم²

كما عرفت المرحلة توترا في العلاقات مع الدولة العثمانية بسبب عدم احترام الباشا خضر اتفاقيات الدولة العثمانية الخارجية بسماحه بهدم المركز التجاري الفرنسي في القالة وأسر من كان فيه وعدم الانصياع للأوامر السلطانية بإعادة بنائه وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين³، وإضافة الى ما كان يمثله ذلك من أزمة في علاقات الايالة بالدولة العثمانية، فإن ذلك كان يعني أيضا حرمان الخزينة مما كان يدفعه الباستيون⁴.

وفي عهد الباشا إبراهيم (1657-1659م) عرفت الخزينة عجزا في مواردها، جعله في مواجهة مع الانكشارية المطالبين بتسديد جرياتهم⁵، وفي نفس الوقت كان حريصا على البقاء في منصبه وإرسال الهدايا لكبار الدولة العثمانية لأجل ذلك، خاصة بعدما علم أنّ الباب العالي عزم على تعويضه⁶، فاضطر الى الاقتطاع من المال الذي أرسله السلطان الى طائفة رياس البحر تشجيعا لمشاركتهم في الجهاد البحري والالتحاق بالأسطول العثماني في حرب كريت⁷، فثارت الانكشارية وطائفة الرياس أيضا ضدّ الباشا، وتم زجه في السجن بهدف إعادته الى اسطنبول، واغتنم ديوان الانكشارية تلك الأحداث لإسناد مهام إدارة الايالة ونقل الصلاحيات المالية للباشا المتعلقة بالجباية والنفقات العامة لصالح الأغا⁸.

¹ Dan, Op.cit., p. 83.

² Delphin, op.cit., p. 204.

إلتر، المرجع السابق، ص 323.

محرز، المرجع السابق، ص ص 49-53.

³ جميل، المرجع السابق، ص 102

⁴ مثلما حدث خلال المرحلتين (1609-1628) و(1637-1641م)، أنظر: محرز، المرجع السابق، ص 51.

⁵ إلتر، المرجع السابق، ص 387.

⁶ De Grammont, op.cit., pp207-208.

⁷ هي حرب بحرية في بحر إيجه بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية وحلفائها (الولايات البابوية، وفرسان القديس يوحنا، وفرسان القديس يوحنا، وفرنسا) حول جزيرة كريت استمرت من عام 1645 إلى عام 1669م.

⁸ De Grammont, op.cit., pp207-209.

إلتر، المرجع السابق، ص 387.

بذلك أدت النتائج المترتبة عن السياسة الاقتصادية المالية الى تحوّل في سلطة الباشوات، ارتبط بتنفيذ المؤسسة العسكرية سواء الانكشارية أو البحرية، حيث سحبت من الباشا العديد من الصلاحيات وعزلته عن القرارات السياسية وشؤون التسيير الإداري، واقتصر دوره على تمثيل السلطان في الإيالة والتصديق على الوثائق الرسمية¹، وانتقلت السلطة الى ديوان الإنكشارية سنة 1659م، الذي قام بانتخاب الأغا (القائد الأعلى للقوات الانكشارية)، الذي أصبح يجمع بين السلطة المدنية والعسكرية، ويتولى السلطة التنفيذية والحكم الفعلي في البلاد على أساس الالتزام بتسديد جرایة الجنود²، كانت نتيجته ذلك توسّع نفوذ ديوان الانكشارية وسيطرته على مقاليد السلطة، وعمله على التخلّص من هيمنة السلطة المركزية العثمانية³.

وخلال سنة 1671م وبعد عجز الأغوات⁴ عن التسيير انتقلت السلطة الى طائفة الرياس من خلال منصب الداوي، مع بقاء أهمية منصب الأغا كقائد للقوات البرية ومشرف على الشؤون الداخلية، وكان أوّل هو داوي الحاج محمّد التريكي (1671-1682م) الذي كان من قدماء الرياس⁵.

لترجّح كفة موازين القوى بين الإنكشارية ورياس البحر من حديد لصالح الإنكشارية عام 1689م بانتخاب الداوي شعبان (1689-1695م)⁶. وهكذا استرجعت صلاحيات تنفيذية واسعة لصالح الداوي المنتخب في الديوان العسكري من الرياس والإنكشارية خلال الفترة (1671-1710م)⁷.

¹ حرفوش، المرجع السابق، ص 130، 150.

² De Tassy, op.cit., pp 210-211.

³ De Grammont, op.cit., pp 179-180.

⁴ وهم خليل آغا (1659-1660م)، رمضان آغا (1660-1661م)، شعبان آغا (1661-1665م)، علي آغا (1665-1671م)، وقد تعرض كلهم للاغتيال. حيث اعتبرت فترة الأغوات من أقصر مراحل الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني، عرفت فيها البلاد اضطرابات سياسية وانقلابات واغتيالات هدّدت الاستقرار الداخلي. للتوسّع أنظر: محرز، المرجع السابق.

⁵ حرفوش، المرجع السابق، ص 145.

⁶ غطاس وأخريات، المرجع السابق، ص 56.

عن إنجازات هذا الداوي أنظر: عبد القادر صحراوي، محمّد عطية، "مشروع توحيد الايالات المغاربية في عهد الداوي شعبان 1688-1695"، الجوار المتوسطي، مجلّد 8، عدد 01، مارس 2017، ص ص 547-563.

⁷ De Tassy, op.cit., pp 212-213.

حرفوش، المرجع السابق، ص 146.

وفي عام 1711 تمكّن الداوي من الحصول على لقب الباشا من طرف الباب العالي لصالح منصب الداوي، بعدما رفض الداوي علي شايوش (1710-1718م) استقبال الباشا (شركان إبراهيم) المعيّن من طرفها¹، وبذلك اجتمعت السلطة الداخلية التي كانت تتحكّم في تسيير شؤون الايالة ممثلة في منصب الداوي، بالسلطة الشرعية التي تمثّل السلطان، وتعكس ارتباط الجزائر به كإيالة عثمانية ممثلة في الباشا برتبة بايلرباي، وأصبح تعيين "الباشا داوي" يتمّ بمرحلتين أساسيتين هما الانتخاب من طرف الديوان العسكري ثمّ التعيين والتثبيت الرسمي بعد وصول الفرمان السلطاني ورموز الولاية كالسيف والقفطان من الباب العالي²، وتمتّع الباشا داوي بسلطة واسعة على المستوى الداخلي خاصة بعد نقل مقر دار الامارة إلى أعالي القصبة بعيدا عن سيطرة الديوان، وحتى على المستوى الخارجي، حيث أصبح يملك حق التفاوض مع الدول الأوروبية وعقد المعاهدات معها³.

ومنه عرفت الدولة العثمانية مع نهاية القرن 16م تحولات إدارية واضحة بداية من إعادة ترتيب المقاطعات الإدارية في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م)، واعتماد الإيالة كوحدة إدارية كبرى في التقسيم الجيو إداري بدلا من الولاية، يعين على رأسها الباشا من رتبة الباييرباي أو الوزير لمدة محددة، إضافة الى مظاهر التخلي عن النظام الاقطاعي، وتبني نظام الالتزام الذي يعد هو الآخر نظاما إقطاعيا اعتمد على إقطاع العوائد الضريبية وبروز أولوية المهام الإدارية الجبائية، كما اعتمدت عسكريا بالدرجة الأولى على الجنود النظاميين عوض فرسان السباهية.

وقد دخلت الجزائر هذه المرحلة الإدارية الجديدة هي الأخرى، عرفت فيها الانفصال في نظام المحاسبة المالية عن ولايتي طرابلس الغرب وتونس، وتبني نظام الالتزام الذي أصبح بديلا ضروريا نتيجة عجز نظام التيمار والذي فتح المجال لإقامة التزام متعدد الموارد كالالتزام الحرف والخدمات والاراضي والضرائب.

¹ De Grammont, op.cit., p 227.

² مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 42-43.

³ حرفوش، المرجع السابق، ص 148.

من خلال ما تقدّم في هذا الفصل يظهر أنّه كان من الطبيعي على الدولة العثمانية خلال القرن 16م تطبيق نظامها الأصلي في الجزائر، المعتمد على الاقطاع العسكري (التيمار) خلال هذه المرحلة المتعارف عليها بمرحلة البايلربايات، وبالتالي وضع الأقاليم التي تم بسط النفوذ فيها تحت تسيير إداري مباشر يجمع المهام العسكرية والإدارية، فكان بذلك ضرورة تطبيق نظام الاقطاع العسكري (التيمار) فيها وفي نفس الوقت ربطها بالسلطة المركزية.

وأنّ هذه المرحلة كانت رغم تغيير أسلوبها الإداري مرحلة لوضع أسس الإدارة العثمانية المبنية على الوظائف العسكرية والقلمية والعلمية، مع بروز أولوية المهام العسكرية في كل منها لظروف الحرب التي ميزت القرن 16م، ورغم أنها اكتسبت بالطابع العثماني الآ أنّها لم تختلف كثيرا من حيث الشكل عمّا وجدته من بقايا الإدارة السابقة باعتبار أنّ الاثنتين استمدتا مميزاتهما من أشكال الإدارة الإسلامية.

وأنّ الجزائر عرفت أواخر القرن 16م مجموعة من التحولات مسّت بالدرجة الأولى المجال الإداري وأنظمتها المطبقة، جعلها تدخل في مرحلة إدارية جديدة. ولم تكن تلك التحولات الإدارية بمعزل عمّا كان يحدث في الدولة العثمانية، خاصة في عهد السلطان مراد الثالث (1544-1595م)، حيث ارتبطت تلك التحولات بما كان يحدث في الدولة العثمانية مثلما ارتبطت بالعوامل الداخلية في مقدّمها تلك النتائج المترتبة عن التطبيق السلبي لنظام الاقطاع العسكري في الأراضي الميرية والنزاعات بين الإنكشارية والطوائف الأخرى، فكان إقرار نظام الإيالة والدخول في مرحلة الباشوات مع تبني نظام إقطاع الالتزام لتسيير الشؤون الإدارية والاقتصادية.

وبذلك دخلت الجزائر مرحلة الباشوات بداية من سنة 1587م، وعرفت الاستقلال والانفصال في نظام المحاسبة المالي عن طرابلس الغرب وتونس، وكان تبني نظام الالتزام الذي اعتمد على الموارد المالية المختلفة ولم يقتصر على الأرض فقط كسابقه.

الفصل الخامس

تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر

2-تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في الجزائر في إطار

نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م

المبحث الأول: الوظائف الإدارية العليا

المبحث الثاني: التقسيم الإداري في ظل الاقطاع العسكري خلال القرن 16م

المبحث الثالث: إمرة السناجق

الفصل الخامس: تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في الجزائر في إطار نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م

مما سبق وحسب ما تبرزه العديد من الأوامر السلطانية¹، فإنّ جلّ التعيينات في الوظائف الإدارية والعسكرية خلال القرن 16م كانت تتمّ على أساس الإقطاع العسكري المعتمد على توزيع التيمارات لمن قدّم خدمات عسكرية، بما فيها الوظائف المركزية والمحلية.

وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل لدراسة تنظيم المجال الجغرافي، وتحديد وظائفه العليا في إطار نظام الاقطاع العسكري، وشكل توزيعها على هذا المجال.

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د. 2، حكم 566، تاريخ 963هـ/ 1556م. وحكم 1994، 964هـ/ 1557م.
م.د. 25، حكم 1163، تاريخ 981هـ/ 1574م.

المبحث الأول: الوظائف الإدارية العليا:

1- المناصب الإدارية الأولى في وثائق "المهمة دفترية":

جمعت الوظائف الإدارية في إطار الاقطاع العسكري بين المهام المالية والعسكرية الأمنية بالدرجة الأولى، بداية من وظيفة البايبراي أو أمير أمراء الجزائر الذي كان يعين وفقا لهذا النظام¹، فقد حدّد قانوننامه محمد الفاتح أن البايبراي يمنح خاصا يتراوح دخله بين 800.000 آقجه و1200.000 آقجه²، إضافة إلى الهدايا والامتيازات التي يحصل عليها بحكم منصبه. ومن تلك الموارد كان يقوم بتغطية نفقاته ودفع رواتب رجاله، وعند تقاعده كان يستفيد من راتب قدره بمائة ألف آقجه³. كما كان تعيين حكام الألوية بتزكية من البايبراي وبنفس المعايير وفي إطار هذا النظام كما سيوضح لاحقا.

وفي هذا السياق تبرز إحدى وثائق دفاتر المهمة التي تعود الى عام 964 هـ/ 1556م، أي خلال عهد صالح باشا (1552-1556م) عددا من الوظائف المرفقة بأسماء أصحابها والتي تم توجيه تيمارات لهم، ويبدو من خلالها أنها وظائف مرتبطة بإدارة البايبراي ودار الإمارة، وهي⁴:

- الكتخدا (مراد) وحدد بتيمار قدره 10000 آقجه.

والكتخدا كلمة مرادفة لـ "كهيا" أو "كخيا"⁵، استخدمت اصطلاحا في عهد العثمانيين للدلالة على النائب أو القائم بالأعمال، أو الوكيل.

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د.07، حكم 1625، تاريخ 976 هـ/ 1568م.

² "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 545. مانتران، المرجع السابق، ص 310.

³ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 545. زبيري، المرجع السابق، ص 74.

⁴ أ.و.ج./ر.ع./م.د.2، حكم 1899، تاريخ 8 ربيع الأول 964 هـ/ 9 جانفي 1557م. أنظر أيضا:

Kılıç, a.g.e., s.425.

إلتر، المرجع السابق، ص 148.

⁵ الكلمة من أصل فارسي تعني لغة رب البيت، كانت اصطلاحا تعبر عن الذين يشرفون على أعمال رجال الدولة والوزراء ومن ينوب عنهم، ثم اتسع استعمالها الى مدير الأعمال، واستخدم الاسم في الدولة العثمانية مضافا الى الدائرة التي يتبعها، مقل كتخدا البايبراي، كتخدا الخزينة، كتخدا الأغا، أنظر: أ.و.ج./ر.ع./م.د.4، حكم 1823، 3 جمادى الأول 968 هـ/ 20 جانفي 1561م. دم 7، حكم 2431، تاريخ 976 هـ/ 1568م. صابان، المرجع السابق، ص 188.

ومن بين المهام التي أبرزتها الوثائق عن كتخدا أمير الأمراء حمل الرسائل السلطانية لذلك اعتبر أمين سره. وكان هو الآخر يعين وفقا لهذا النظام، ويظهر ذلك من خلال أحد الأوامر التي قضت بإعطاء المدعو "غضنفر" كتخدا أمير أمراء جزائر الغرب (صالح باشا) تيمارا¹، كما سجل أمر آخر إرسال أمير أمراء جزائر الغرب خطابا يطلب فيه منح كتخداه "مسيح" ثلاثة مائة ألف أقة و"برات همايونية" نظرا لخدماته².

- قابوجي باشي (مصطفى)، وحدد تيماره ب 8000 أقة.

وهو كبير البوابين الذين يمثلون فرقة حراس القصر السلطاني والديوان الهمايوني، ويشرفون على فتح ابوابه وغلقها، واستقبال الوافدين عليه، ويضاهي هذا المنصب منصب أمير اللواء (سنجق باي)³.

- كوجوك قابوجي باشي (حسين)، وهو كبير البوابين الصغير، تيماره قدر ب 7000 أقة.

- قابوجي كتخداسي (رمضان)، بتيمار قدره 5000 أقة، وهو الوكيل الرسمي عند الدولة العثمانية من قبل الولاية والبايلربايات والوزراء واقمارات التابعة للدولة العثمانية والدول الأجنبية، مهمته كوكيل للبايلربايات متابعة شؤون الباييرباي وولايته ومكاتبته عند الجهات الرسمية في الدولة⁴.

- خزينة دار⁵ باشي (علي)، بتيمار 6000 أقة، وكان هو المكلف بأمانة الخزانة، ومهمته الأساسية إدارتها وحفظها، وقد كان يصنف ضمن طائفة "أغوات الداخل"⁶.

- أمير أخور⁷ (محمد) بتيمار مقدار 6000 أقة، وهو أمير الاسطبلات السلطانية، واعتبر من أكبر الإداريين، ويضاهي منصبه منصب أمير اللواء أو السنجق باي. تمثلت مهمته في الإشراف

¹ حدّد موقع التيمار في روم إيلي. أ.و.ج. ر.ع. م. د. 2، حكم 1799، تاريخ 964هـ/1556م.

² أ.و.ج. ر.ع. م. د. 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأولى 968هـ/20 جانفي 1561م.

³ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج. 3، ص ص 1035-1036.

حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 167.

⁴ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج. 3، ص 1034.

حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 109.

عد الى دوره في عملية تجنيد المتطوعين في الفصل الثاني من الدراسة

⁵ نجدها أيضا خزاندار من خزنة بمعناها العربي، ودار الفارسية بمعنى ممسك أي ممسك الخزانة والمسؤول عنها، وقد تكون الخزانة شخصية تابعة لرجال الدولة. حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 82.

⁶ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج. 2، ص 543.

⁷ وتكتب أيضا إمراخور.

على الاسطبلات وعلى كل ما يتعلّق بحيواناتها ومراعيتها وأعلافها، وعلى العربات السلطانية المخصصة للمواكب ووسائل النقل.

وكان السراجون والحمالون وغيرهم من عمال الاسطبلات يعملون تحت إشرافه، وكان هو الآخر من المستفيدين من الاقطاعات.¹ كما يبدو من خلال هذه المهام أنّه بعد القرن 16م كان يمثل هذا المنصب في الجزائر "خوجة الخيل".

- جاووش باشي² (يوسف)، حدّد تيماره ب 6000 أقرجه، وهو كبير جاوشية الديوان والقائم على تشريفاته، ومن مهامه المحافظة على نظام الديوان، وتنفيذ الأحكام الصادرة عنه، والتكفل بتبليغها الى السناجق، وتقديم القناصل الأجانب ومرافقتهم، وتنظيم دخول الوافدين على الديوان لتقديم طلباتهم أو شكواهم، والتأكد من هوياتهم بمعنى أنهم كانوا يلعبون دور الحاجب.

وكان يترأس فرقة الجاوشية التي مثلت القوة التنفيذية للوالي، إذ كان أفرادها يكلفون الى جانب ما سبق بجلب من يطلبهم الديوان، ومرافقة الوالي أثناء خروجه أو عندما يذهب الى أداء الصلاة في المسجد لفتح الطريق له. كما كانت من مهامهم حمل البريد، ومهمة تنفيذ الأحكام السرية والعلنية.³

وكان قسم منهم من أصحاب الزعامات أي يعملون مقابل التصرف في إقطاع من الأرض، وقد استخدموا في وظائف شتى وفي دوائر إدارية عدة، فإلى جانب جاوشية الديوان الذين يرأسهم "الجاوش باشي" نجد "جاوشية القول" الذين يتواجدون في أوجاق الانكشارية، وكانت مهمتهم الأساسية ربط التواصل بين الفرق خاصة خلال الحرب، بتبليغ أوامر القادة العسكريين، إضافة الى الاشراف على البروتوكول في ديوان الأغا (الديوان العسكري) وتبليغ الأشخاص المطلوبين للمثول بين يديه. وكذلك جاوشية ديوان الترسانة، وجاوشية الدفتر دار وغيرهم.⁴

¹ حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص ص 22-23.

² من جاو التركية وتدل على الصباح والنداء، حيث كانوا في بدايات الدولة العثمانية يعملون على السعي بين يدي السلطان أو الحاكم لفتح الطريق وهم ينادون "دور باش" (ابتعد)، لكن تطورت مهامهم وأصبحوا من رجالات الدواوين والإدارة العثمانية.

سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 463. حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 61.

³ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 463.

⁴ نفسه، ج 1، ص 461.

حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 33.

ومن المهام التي أبرزتها أوامر أحكام دفاتر المهمة، نقل الرسائل والأوامر السلطانية، إذ نجد أنّ تلك الأحكام تسجل عبارة "أعطي الى....جاوش"، مع ذكر اسمه وتحديد تاريخ تسليمه المكتوب، وأحيانا يضاف الى ذلك وجهة المكتوب بعبارة "لإيصاله الى...."¹، ومهمة جمع الضرائب في اقطاعه².

- جاشنكير باشي (محمد)، وتيماره قدر أيضا ب 6000 أفجة، والجاشنكير كلمة تعني الذواقة، ويقصد به الشخص الذي يعتني بأمور المأكّل والمشرب في القصور السلطانية، على رأسهم الجاشنكير باشي أو كبير المتذوقين، وهو من الخاصة، مهمته تذوق الطعام المخصص للسلطان للتأكد من خلوه مما يضر السلطان أو يعرضه لمؤامرة اغتياله³. وكان هذا المنصب ممن تمّ ترشيحهم الى منصب كتحدا دفتر التيمار في الجزائر⁴.

- صوباشي⁵ (جعفر)، بتيمار مقداره 6000 أفجة، وهو لقب عسكري إداري، من الوظائف الأولى التي تبنتها الدولة العثمانية، إذ كانت وظيفته تلي وظيفة القاضي في التنظيم المؤسسي، وفي عهد محمد الفاتح (1451-1481م) قسمت الوظيفة الى قسم ميري يتقاضى راتبه من خزنة الدولة، وقسم يعمل بنظام التيمار بصفته قائدا لفرقة من السباهية، وقائما على أعمال الناحية الاقطاعية المعين عليها⁶.

- النشانجي⁷ (فرج) وتيماره قدر ب 6000 أفجة، ويعرف هذا المنصب بالتوقيعي أو الطغرائي أيضا، وهو من فئة الكتاب، كان مكلفا بوضع الختم على الفرمانات، والمصادقة على الصفة

¹ أنظر مثلا: أ.و.ج/ر.ع/م.د 16، حكم 347، ورد فيه "أعطي الى رضوان شاوش في 9 جمادى الآخر 979 هـ/ 29 أكتوبر 1571م". م.د 10، حكم 164، ورد فيه: "أعطي الى الهلوان (المصارغ) حسن جاوش في 3 رمضان 979 هـ/ 19 جانفي 1572م".

م.د 12، حكم 1088، ورد فيه: "أعطي الى جعفر جاوش في 7 ذي القعدة 979 هـ/ 22 مارس 1572م لإيصاله الى حضرة القبودان".
² م.د 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/ 3 جويلية 1571م.

³ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 452.

عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 118.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 25، حكم 2800، تاريخ 10 رجب 982 هـ/ 26 أكتوبر 1574م. أمر بتوجيه منصب كتحدائية دفتر دار تيمار الجزائر الى مصطفى جاشنكير

⁵ لغة يعني رئيس المياه، كان قديما يطلق على الشخص الذي يتولى شؤون المياه وتوزيعها في المدينة، والحيلولة دون حدوث نزاع عليها، وكان من المناصب الإدارية العسكرية منذ عهد السلاجقة، واصطلح في العهد العثماني للتعبير عن القائد العسكري. أنظر: بيات، الدولة العثمانية.... المرجع السابق، ص 65.

سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 3، ص 825.

⁶ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية.... المرجع السابق، ص 186.

صابان، المرجع السابق، ص 145.

⁷ كلمة مشتقة من نيشان الفارسية، وتعني العلامة والرمز.

القانونية للوثائق قبل ختمها، وكان أيضا مكلفا بإعداد الرسائل والفرمانات التي تقرّر تحريرها، كما دخل ضمن مهامه الإشراف على عمليات تحرير (تسجيل) الأراضي فيما يتعلق بتطبيق القوانين وفحص الدفاتر، وكان بإمكانه بموجب فرمان سلطاني إجراء التعديلات والتصويبات فيها.¹

- علوفاجي باشي (محمد) بنفس القدر من التيمار، وهو المسؤول عن دفع العلوفة، والتي كانت تعني الراتب الموسمي الذي كان يدفع للإنكشارية وبعض الموظفين في الدولة العثمانية مرة كل ثلاثة أشهر قمرية²، وكان يدرج في الجزائر في العهد العثماني في مصاف الأغوية³.

والى جانب هؤلاء نجد الـ"يساقجر" وكان من الوظائف الأمنية (حراسة) على مستوى مباني الدولة والكنائس ومقر القناصل، وقد كانت هذه الوظيفة محتكرة بأمر سلطاني من طرف طائفة الإنكشارية بموجب أوامر سلطانية⁴، إضافة الى عدد من "الخواجات"⁵ وهي رتبة اصطلاح بها للدلالة على فئة الكتّاب⁶ رؤساء الدوائر الإدارية (الأقلام) في الديوان الهمايوني والجهاز المالي في الدولة العثمانية⁷، وكذلك المترجم⁸. وهذا دون غرض النظر عن المؤسسة العسكرية النظامية المتمثلة في الانكشارية على رأسها الأغا وكاهيته⁹، ورياس البحر¹⁰، والتي تميزت بهيكلتها وقوانينها العسكرية.

وبالرغم من أنّ جلّ الوظائف كانت ذات طابع عسكري إلاّ أنّه يمكننا التمييز بين

مجموعتين أساسيتين هما:

¹ عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 422.

حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 223.

² اشتقت الكلمة من المعنى العربي علف الحيوانات الذي كان يدفع للإنكشارية في بداية عهدهم بدلا من المال لتوفير العلف لدوابهم. أنظر: مجيب المصري، المرجع السابق، ص 91-92.

³ أ.و.ج/ر.ع/م د 48، حكم 47، تاريخ 990 هـ/1582 م.

⁴ م.د 7، صحيفة 20، 8 صفر 975 هـ/14 أوت 1567 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 183.

صحيفة 874، 3 جمادى الأولى 976 هـ/24 أكتوبر 1568 م. نفسه، ص 186.

⁵ مفردتها خوجة وتنطق عند العامة العثمانية خوجه، وتعني المعلم والأستاذ والسيد. أطلقت على رؤساء الأقلام في الديوان الهمايوني.

⁶ إلتز، المرجع السابق، ص 148.

⁷ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 558.

⁸ م.د 10، صحيفة 19، 25 محرم 979 هـ/19 جوان 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 193.

⁹ مويمن، المرجع السابق، ص 26-40.

¹⁰ م.د 43، صحيفة 125، 27 جمادى الأولى 988 هـ/10 جويلية 1580. عن التميمي، ص 252،

م.د 42، صحيفة 55، 19 جمادى الآخر 989 هـ/21 جويلية 1581 م. نفسه، ص 247.

- وظائف ميدانية وهي وظائف إقطاعية عسكرية مرتبطة بالأراضي من ناحية والعمل العسكري من ناحية أخرى، من خلال عملية التعبئة العسكرية للفرسان المجهزين وقت الحرب، كما أنّها ملزمة بضمان جباية مدخول من خلال ضرائب الأرض.
- وظائف مركزية مرتبطة بسنجد الباشا، مصنفة ضمن الوظائف القلمية ذات الطابع المالي، حيث ارتبطت بضبط وتسجيل ومراقبة مداخل الخزينة والتيمار.

2- الدفتردارية ونظام التحرير:

* دفتردارية ولايات الغرب:

اعتمدت الدولة العثمانية نظام الدفتر دارية حتى تضمن إدارة مالية في ولاياتها الغربية تكون تحت إشرافها ورقابتها وتضمن تأمين مداخل لتسييرها وفي نفس الوقت تأمين فائض مالي لتعزيز مداخل خزنتها¹

وتفيدنا العديد من أحكام دفاتر المهمة² بأنّ النظام المالي كان مؤسسا على منصب دفتردارية الولايات الغربية الثلاث، حيث ذكر دفتر دار ولايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بالخرانة العامرة أو دفتر دار ولايات الغرب³، كما استعمل لفظ دفتر دار الأوجاقات الثلاث (الجزائر، طرابلس، تونس) حسب تعبير إحدى الوثائق⁴. وتعبير آخر فإنّ الدولة العثمانية أوجدت دفتر دارية واحدة مشتركة بين الولايات الثلاث بحكم ارتباطها التاريخي ببعضها البعض خلال بدايات التواجد العثماني فيها.

وحسب الأمر السلطاني المؤرخ في سنة 988 هـ/ 1580 م فقد تقرر فصل دفتر دارية هذه الأوجاقات عن بعضها البعض في النظام المالي خلال هذه السنة بتنصيب دفتر دار مستقل على كلّ أوجاق من الأوجاقات الثلاث، وإقامة نظام محاسبة مستقل في كلّ ولاية⁵.

¹ جب وياون، المرجع السابق، ص 229، 532.

² منها: أ.و.ج/ ر.ع/ م. د 28، الأحكام 545-549، تاريخ 984 هـ/ 1576 م. أنظر أيضا:

م. د 28، صحيفة 231، صحيفة 230، تاريخ 984 هـ/ 1576 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 233.

³ م. د 28، صحيفة 230، 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م. نفسه، ص 233.

أ.و.ج/ ر.ع/ م. د 39، حكم 438، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

دم 28، الأحكام 538، 543، 548-545، تاريخ 984 هـ/ 1576 م.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ م. د 43، حكم 148، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

⁵ نفسه.

إذ تبرز وثيقة مؤرخة في 19 جمادى الآخر 988هـ/ 1 أوت 1580م وجود دفتر دار خاص بولاية الجزائر وآخر بتونس وطرابلس الغرب حيث تمّ توجيه نسخة عن الأمر السلطاني الى دفتر دار طرابلس ونسخة أخرى الى دفتر دار الجزائر، دون ذكر دفتر دار ولايات الغرب كما كان معتادا قبل ذلك التاريخ، وكان هذا الأمر الموجه الى بايلرباي تونس يتضمن استفسارا عن تأخر القيمة المالية التي كان من المفروض أن ترسلها تونس الى الباب العالي وقدرها 25000 أوجه الى إسطنبول، والتأكيد على وجوب ارسال المبلغ ومعرفة مستوى رفاهية أهالي تونس¹، وهو ما يجعلنا نستنتج أنّ تاريخ الفصل كان قبل شهر أوت من سنة 988هـ/ 1580م.

وبالنسبة للشروط الواجب توفرها في الدفتر دار فقد وضع الأمر بالتقسيم معايير تعيين الدفتر دار في جزائر الغرب، تمثلت في تكليف الباييرباي بتعيين أحد من طائفة الكراغلة، وأن يكون المختار ممن له كفاءة وقابلية في تمشية نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الإدارية، كما تمّ التحذير من أن يكون المختار لهذا المنصب ممن يحب إثارة الشغب والفتن كما اشترط عدم استخدام السيد مصطفى الذي كان دفتر دار الولايات الثلاث الآ للضرورة.² فمما ذكرته الوثيقة أنّ فئة الكراغلة عرف عنها أنها طائفة كانت تميل الى اثاره القلق والشغب والفتن. مع العلم أنّ تلك المرحلة كانت مرحلة صراع بين الطوائف العسكرية (طائفة الرياس والإنكشارية والكراغلة).

أما ما يتعلّق بأسباب التقسيم فقد ذكر نفس الأمر أنّ مبرر التقسيم تمثّل في بعد المسافة بينها³، ومن خلال استقرائنا لبعض الأوامر السلطانية، نستنتج أنّ بعد المسافة بين الولايات الثلاث وامتدادها الجغرافي أدى الى مشاكل وصعوبات في عملية المراقبة والمحاسبة المالية، منها تخلف الباييربايات أو نوابهم في المقاطعات عن تسديد الأموال التي تعود الى خزينة الدولة، مما كان يوحي الى عمليات اختلاس، وعمل الباب العالي على استرجاعها، وتخلّل ذلك تبادل التهم بين الباييرباي والدفتر دار أمام السلطة المركزية في الدولة العثمانية.

أنظر أيضا: م. د. 42، صحيفة 59، 23 جمادى الآخر 989 هـ/ 25 جويلية 1581. وهو حكم شريف الى القبودان لتسهيل سفر الدفتر دار السابق لولاية الجزائر المدعو عبيد وقاضي الولاية مظفر زيد الى الباب العالي بحرا. عن التميمي، المرجع السابق، ص 247.

¹ م. د. 43، صحيفة 162، 19 جمادى الآخر 988 هـ/ 1 أوت 1580 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص ص 252-253.

² أ.و.ج. ر.ع/ م. د. 43، حكم 148، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

³ نفسه.

ومن ذلك الحكم المؤرخ في رجب 984 هـ/ سبتمبر 1576م الذي وجّه الى حيدر باشا بايلرباي تونس والدفتر دار محمّد، والذي يفي بأنّ أحمد باشا حاكم الجزائر السابق كان قد أخبر الباب العالي أنّ رمضان باشا قد تصرّف في أموال أخذها من الأمحال تجاوزت 45000 زباني ذهبي، منها ما احتفظ به ومنها ما أرسله الى موكله في إسطنبول، زيادة على تصرّفه في 1200 حصان و500 جمل و200 بغل، كما كانت أموال قدرت بـ 15 ألف ريال ذهبي على ذمة رمضان قايد قسنطينة، أعطيت له ليتمّ ضبطها وتحصيلها لصالح الخزينة، فكان الأمر بضرورة استرجاع كلّ الأموال التابعة للدولة وأخذها منهم دون ترك مجال للتعليل ومع تحاشي النزاع¹.

وفي حكم آخر في نفس التاريخ يأمر بتسديد أموال الدولة الى الدفتر دار حيث يفيد بأنه حسب دفتر الحسابات الخاص به لم يتمّ تسديد القيمة المالية المقدّرة بـ 150000 أقة، وقد مرّ عليها سنة وتسعة أشهر، وكذلك القيمة المقدّرة بـ 262500 أقة منذ أواخر صفر 984هـ/ أواخر ماي 1576م².

ولم يتوقّف أمر السطو على أموال الدولة أو ممثليهم في المقاطعات بل امتدّ الى موظفي الإدارة. فنجد مثلا حكمين آخرين يحملان نفس التاريخ كان الأول موجّها الى الدفتر دار محمّد والى قاضي القيروان، يبيّن قيام كاتب ولاية القيروان وآخرين من القادة بالسطو على أموال الدولة واختلاسها، وعلى إثر ذلك تمّ تكليفهما بالتفتيش على هؤلاء الموظفين ومحاسبتهم وإحالتهم الى المجلس الشرعي، مع استرجاع تلك الأموال³.

أما الحكم الثاني فكان موجّها الى الدفتر دار محمّد وقاضي ولاية تونس، يأمرهما بتقصي الحقائق وتفتيش الموظفين واسترجاع أموال الخزينة كاملة، ويفي هذا الحكم بأنّ الخوجة (مصلي) الذي كان مكلفا بتسجيل الموارد الداخلة من البر والبحر الى ولاية تونس قام هو وقائد الولاية وترجمانه السابق ومحتسب الولاية وغيرهم، بإخفاء المبلغ الإجمالي والحقيقي الذي يدخل الى الخزينة وأنّهم عملوا فعلا على اختلاس الأموال وبيع المواد التابعة للدولة⁴.

¹ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 28، حكم 538، 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

² م. د. 28، صحيفة 231، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م. عن النميمي، المرجع السابق، ص 234.

³ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 28، حكم 547، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

⁴ م. د. 28، صحيفة 232، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م. عن النميمي، المرجع السابق، ص 23.

وفي إطار تطوّر الوضع الى الشكاوى وتبادل التهم، نسجل حكما يعود الى تاريخ 8 جمادى الآخر 986 هـ / 12 أوت 1578م، وجّه الى بايلرباي وقاضي طرابلس الغرب يأمرهم باسترجاع الحقوق لأصحابها بعد الأخذ برأي أهل الحقّ والشرع وكان ذلك بعد الشكوى التي قدّمت ضد مصطفى دفتر دار بخصوص والتعدي على الناس والقيام بأعمال غير شرعية ومخالفة للقانون في ولاية طرابلس الغرب¹

وفي المقابل نجد أنّ مصطفى دفتر دار أرسل الى الباب العالي بتاريخ 12 محرّم 988 هـ / 29 فيفري 1580م تقريرا مختوما يعرض فيه أعمالا غير شرعية واختلاس أموال من طرف محمّد حيدر باشا عقب استرجاع تونس وحلق الواد من الإسبان، مع العلم أنه كان قد أرسل فرمانا سلطاني يأمر محمّد باشا بأن يرسل تقريرا عن المصاريف والموارد الناجمة عقب ذلك الحدث، إلا أنه لم يولي اهتماما للأمر، وذهب الى أنّه قام وبتنسيق مع حيدر باشا بنهب كل أموال الدولة والذخيرة التي تمّت غنيمتها بعد طرد الأعداء من حلق الواد، كما أنه وبالرغم من انتشار وباء الطاعون تمّ بيع أملاك الدولة، وزيادة الى ذلك حدث الأمر نفسه بجرية إذ بيعت أملاك الدولة وأخذت الأموال عنوة من الأهالي بحجة مساعدة الأسطول العثماني، كما أخذت الأموال المتحصل عليها من المحاصيل الزراعية ومنها الزيتون والزعفران.² وأجاب الباب العالي على هذه الشكوى بأمر الى بايلرباي تونس وقاضيا بالعمل على التفتيش وتحصيل الأموال العائدة لخزينة الدولة، حتى وإن اقتضى الأمر طلب المساعدة من الباب العالي.³

ويظهر حكم آخر⁴ أنّه بعدما كلّف مصطفى دفتر دار بالتحقيق والتفتيش في مصاريف حيدر باشا الذي كان قد عيّن واليا على طرابلس الغرب وتونس، والتحقيق مع محمّد دفتر دار وفقا لأحكام الشريعة، وتقديمه لنتائج هذه المهمة، قام كل من حيدر باشا ومحمّد دفتر دار بالتوجّه الى إسطنبول لإثبات براءتهما وعدم صحة التقرير المالي، واستقامتهما في أداء مهامهما، كما تقدّما باتهام لمصطفى دفتر دار أنّه قد افترى عليهما وأنّ تقريره غير صحيح. وأمام هذا الوضع عينت الدولة العثمانية قاضي المدينة المنورة السابق (محي الدين) للتحقيق في القضية، مع

¹ م.د 35، صحيفة 110، تاريخ 8 جمادى الآخر 986 هـ / 12 أوت 1578م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 242.

² م.د 39، صحيفة 212، 12 محرّم 988 هـ / 29 فيفري 1580م. نفسه، ص 296.

³ نفسه.

أ.و.ج. ر.ع. / م.د 39، حكم 432، تاريخ 988 هـ / 1580م.

⁴ أ.و.ج. ر.ع. / م.د 43، صحيفة 243، تاريخ 12 شعبان 988 هـ / 22 سبتمبر 1580م.

إعادة حيدر باشا ومحمد دفتر دار (تونس) وأخاه أحمد أمير سنجق القيروان وفزان وقابس إلى مناصبهم.

ومع سنة 989 هـ / 1581 م أرسلت الدولة العثمانية أمرا الى علي بايلرباي الجزائر وقبودان دريا بإرسال مصطفى دفتر دار عن طريق إحدى سفن الأسطول الى طرابلس الغرب مرة أخرى، للتحقيق معه في مصاريف وميزانية الولاية مع حيدر باشا عقب طلب قدّمه هذا الأخير، كون مصطفى دفتر دار أثناء تأدية مهامه ظهرت مشاكل في المحاسبات تشمل مداخيل ومصاريف وكل المبيعات والواردات مدّة سنتين، وفي حال ظهر نقص في الأموال خلال تلك الفترة يقوم بتسديدها، وكذلك في حال ظهرت أموال أخرى تقيّد في دفتر خاص مع تقديم التقرير والشرح للباب العالي.¹

كما نجد تقرير آخر اشتكى فيه مصطفى دفتر دار من تصرفات غير قانونية صادرة من بعض رجال الدولة في ولاية الجزائر تتعلّق بعدم الالتزام أيضا بدفع ما كان مقرّرا كضرائب في تسجيلات وقيودات المقاطعات، وهو خمسة آلاف قطعة ذهبية، وفوق ذلك جاؤوا بأشخاص من أتباعهم وسجلوا عن طريقهم ما يتراوح بين ثلاثة الى أربعة لآلاف قطعة ذهبية ما يعني أنهم غشوا الدولة وأنقصوا من قيمة بدل الأموال الميرية، وبناء على ذلك وجّه الأمر الى بايلرباي الجزائر الى اعتماد التسجيلات القديمة، وإعادة التسجيلات والقيودات الخاصة بالمقاطعات وفقا لضبط الدفتردار، وعدم ترك الأموال الميرية تحت تصرفهم، دون والخضوع الى تدخلات أو تهديدات أصحاب النفوذ أو ممن يستمدونه منه بحكم علاقاتهم الخاصة به.²

* دفتردارولايات الغرب:³

ويذكر أيضا باسم دفتر "دارالخزينة"⁴ أو "دفتردارالمال"⁵ ويعتبر مسؤول الشؤون المالية في الإقليم الذي كان يعيّن فيه⁶. ويعدّ هذا المنصب أحد الوظائف الأساسية الممثلة للدولة

¹ أ.و.ج. ر.ع. م د 42، صحيفة 252، تاريخ بداية ربيع الآخر 989 هـ / 5 ماي 1581 م.

² أ.و.ج. ر.ع. م د 39، حكم 438، تاريخ 988 هـ / 1580 م.

³ الكلمة مركبة من كلمة دفتر التي أخذها العرب من الفرس وأطلق على السجل وجريدة الحساب، وكلمة دار الفارسية التي تعني المسك أو صاحب، ليصبح المعنى ممسك الدفتر أو صاحب السجل، واصطلحت في العهد العثماني للدلالة على مسؤول المالية. أنظر: حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 92.

⁴ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 186.

⁵ أ.و.ج. ر.ع. م د 39، حكم 442، تاريخ 988 هـ / 1580 م.

⁶ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 621.

العثمانية في أقاليمها الى جانب البايبراي والقاضي وأغا الإنكشارية¹. وقد ارتبط مثلهم بمركز الدولة العثمانية سواء من حيث تعيينهم الرسمي من قبل السلطان²، أو من حيث الاستقلالية في العمل، حيث كانت له صلاحية مخاطبة الديوان الهمايوني وتواصله مع سلطات الدولة العثمانية مباشرة، من خلال تقديم عرضه من تقارير أو شكاوي، والتي يقدمها حتى ضد البايبراي نفسه أو كبار موظفي الولاية، رغم صلاحية البايبراي المؤثرة في قرار عزله إذا ما أساء استعمال المنصب³، وكذلك من حيث تلقيه للأوامر عن طريق الفرمانات السلطانية الواردة من الباب العالي مثله مثل البايبراي⁴.

وكان يحق له رفع عرضه خطيا حسب ما ورد في قانون نامه الفاتح⁵: "... يحقّ لقضاة العسكر ولدفترداريتنا رفع عرض الى الركاب الهمايوني، كما يرفعه أيضا أهل الداخل... ويقوم برفع العرض خطيا، إلا البايبراي والأمرء والقضاة، ويعتبر الاقتراب من السلطان شخصا لرفع عرض مرتبة رفيعة جدا...".

كما كان يحق له بموجب نفس القانون أن يرشح لمنصب الجاوشية أو السباهية أو الكتاب ممن سبق لهم الخدمة في المالية تخوله لاحدى هذه الرتب حسب الاستحقاق، وكذلك كان له حق رفع عرض بمنح زعامة أو إمارة سنجد إذا استدعى الأمر⁶.

وإذا ما أخذنا باستعمال لفظ دفتر دار الأوجاقات الثلاث (الجزائر، طرابلس، تونس) حسب تعبير إحدى الوثائق⁷ والبعد العسكري للإدارة العثمانية في هذه الفترة، فإن منصب الدفتر دار هو من الوظائف القلمية ضمن نظام الإقطاع العسكري، ذو مهام مالية غير أنه غير موجه للعمل العسكري الميداني، لكنه في خدمته.

وكانت عوائد الدفتر دار هو الآخر من مداخل الإقطاع العسكري، من خلال الاستفادة من نسبة عند تأدية الأمناء للحاصل نقدا، ومقدار مما يدفع للخزينة لقاء "حق الكتابة" لتوزع

¹ اينالجيك، المرجع السابق، ص 187.

² مانتران، المرجع السابق، ص 532.

³ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 188.

⁴ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 28، حكم 538، تاريخ 25 رجب 984هـ / 18 أكتوبر 1576 م.

⁵ أوغلي، المرجع السابق، ص 534-535.

⁶ نفسه، ص 541.

⁷ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 43، حكم 148، تاريخ 988هـ / 1580 م.

على كتاب الدفتردارية.¹

وقد يضاهاى منصب الدفتر دار أو يكون بمرتبة منصب أمير اللواء (باي)،² حيث تذكر إحدى المهمات الدفتر دار (سنان) مرفوقا بلقب باي³، كما قد يكون أعلى مرتبة منه.⁴

ويتساوى الدفتردارية في الألقاب وأماكن الجلوس في الديوان سواء كانوا في العاصمة أو في الولايات، ومن الألقاب التي استعملت له من قبل الديوان الهمايوني: "إفتخار الأمراء الأكابر مختار الكبار والأفاخر، مستجمع جميع المعالي والمفاخر، ذو القدر الأتم، والصدر الأكرم المختص بمزيد من عناية الملك الباري... دفتردار الخزانة العامرة دامت معاليه...".⁵

ومن المناصب التي كان يرقى إليها هي الباش دفتر دار، وكذلك الباي لرباي إذا كان برتبة أمير سنجق، كما كان بالإمكان في هذه الحالة أيضا أن يرقى إلى مقام الوزارة مباشرة متجاوزا بعض الرتب.⁶

أما الوظائف التي كانت مؤهلة لمنصب الدفتردار فنجد منها أمين الدفتر والقاضي الذي يتقاضى يوميا ثلاثمائة أوجه.⁷ وكانت من شروط الوظيفة الكفاءة والتحكم في نظام التحرير والمالية والدراية بالشؤون الإدارية.⁸

وقد كان "دفتردار ولايات الغرب" يعمل تحت إشراف "الباش دفتردار" الذي كان يعتبره السلطان وكيله المالي، وهو ما يؤكد قانوننامه الفاتح الذي ورد فيه: "الباش دفتردار هورئيس الدفتردارية والناظر على أموالنا جملة، وأمور العالم موكلة إليه، فلا يدخل الخزانة حبة ولا يخرج منها شيء من غير علمه، وهو في مقام أمير أمراء روم ايلي، وكل الدفترارية وكلاء لنا على

¹ كان الدفتر دار في مركز الدولة يستفيد من نسبة 22 أوجه عن كل ألف أوجه، كما كان يمنح للدفتر داريون مخصصات من الأرزاق من حاصل أعشار الخواص السلطانية. وحصّة من الهدية (بيشكش) التي ترد إلى السلطان. أنظر: "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 246.

² "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

³ أ.و.ج. ر.ع. م. د 4، حكم 1084، تاريخ 28 شوال 967 هـ / 22 جويلية 1560 م. ذكر في هذا الحكم اسم سنان بك دفتر دار

⁴ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 533.

⁵ نفسه، ص 547.

⁶ نفسه، ص 235، 237.

⁷ نفسه، ص 537.

⁸ أ.و.ج. ر.ع. م. د 43، حكم 148، تاريخ 988 هـ / 1580 م.

أموالنا فالقبض والبسط لهم، وعزل وتعيين الكتاب مفوض المهيم. يشاور الوزير الأعظم في أمور السلطنة الوزراء والدفتردارية وحدهم وينبغي الا يطلع عليهم أحد".¹

كما كان الدفتر دار² يباشر مهامه على الولايات الثلاث بالتنسيق مع البايالربايات وقضاة الولايات، ما سمح بوجود نوع من رقابة متعدية بين هذه المناصب الثلاث تحدّ من نفوذهم³. وبذلك تبرز أهمية منصب الدفتردار في ربط الشؤون المالية للولاية بالدولة العثمانية، وإبقائها على علم ومتابعة مستمرة تضمن لها الاشراف والمراقبة على تسيير الإدارة المالية وتوجيهها من خلال إفادتها بالتقارير الدورية والمفصلة على منوال التي تمّ التطرق اليها أعلاه، بهدف ومكافحة الغش والاختلاس للأموال الميرية، ورفض استغلال المحسوبية والنفوذ المستمد من الحاكم ومن العلاقات الخاصة به في تبديد أموال الولاية⁴.

ومما تقدّم نستخلص مهام الدفتر دار الأساسية ومجال صلاحياته التالية:

- الإشراف على مصادر الدخل الموجهة للخزينة المحلية والمركزية: إذ كان يشرف على إرسال الفائض المالي الى الخزينة المركزية للدولة العثمانية بعد تغطية كل المصاريف من المصادر المحلية.⁵

- القيام بمهمة المراقبة المالية والمحاسبة: من خلال جرد وتحصيل الميرية من المناطق التي خضعت لإدارة الدولة العثمانية وضبطها⁶، وكذلك الأموال الموجودة عند الأشخاص وضمها الى الخزينة⁷، علما أنه كان يتولى تحصيلها بشكل مباشر دون تدخل البايالربايات في عمله إلا من خلال

¹ "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 537.

² يترجم التميمي "دفتر دار" بعبارة "الممثل المالي" في معظم الوثائق التي نشرها منها:

م.د 35، صحيفة 110، تاريخ 8 جمادى الآخر 986 هـ/ 12 أوت 1578 م. ويذكر الممثل المالي مصطفى.

م.د 36، صحيفة 76، تاريخ 8 محرم 987 هـ/ 7 مارس 1579.

م.د 39، صحيفة 212، تاريخ 12 محرم 988 هـ/ 29 فيفري 1580. نفسه، ص 241، 293، 296 على الترتيب.

لكنه يبرز مرادفها "دفتر دار" بين قوسين خلال ترجمته لأحدى الوثائق. أنظر: م.د 28، صحيفة 231، 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م. نفس المرجع، ص 234.

³ عبد العزيز، المرجع السابق، ص 56.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 39، حكم 438، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

⁵ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 185-186.

⁶ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 39، حكم 432 و 443، تاريخ 988 هـ/ 1580 م.

م.د 28، حكم 538، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م.

⁷ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 28، حكم 549، تاريخ 984 هـ/ 1576 م.

السلطة المخولة له وبالخصوص سلطة المراقبة.¹

ومن خلال مهمة المحاسبة والتدقيق ومتابعة مصالح التحرير وتقييدات الحسابات من مداخيل ومصاريف،² كانت صلاحية التفتيش على مستوى الموظفين فيما يخص المالية، وتسجيل الموارد وكشف التلاعبات في الحسابات بما فيها التصريح الكاذب للموارد، ومن ثم كشف عمليات الاختلاس والعمل على استرجاع الأموال الميرية الى الخزينة.³

- الإشراف على دفع المرتبات المقررة في البراءات السلطانية للموظفين والجنود ورياس البحر، ومستحقاتهم من خزينة الولاية، حسب الرتب ومواقع مباشرة مهامهم المخولة إليهم.⁴
- الإشراف المالي على تعمير وترميم البنى التحتية خاصة العسكرية كالقلاع.⁵
- الإشراف على تحصيل الأموال الضريبية ومنها جدول الضرائب ومستحقات الخزينة المتأخرة.⁶

- الإشراف على مصالح التحرير وضبط التيمار، وهو ما نلمسه من خلال احد الأوامر الذي بموجبه كلف "سنان باي" دفتر دار الجزائر بضبط التيمار.⁷
- وكان للدفتر دار ديوان خاص من الكتاب لمساعدته على النمط الذي كان موجودا في مركز الدولة العثمانية.⁸

¹ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 54.

اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 186.

² أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 538، تاريخ 25 رجب 984هـ/18 أكتوبر 1576م.

أ.و.ج./ر.ع/م د 39، حكم 438 و 443، تاريخ 988هـ/1580م.

م د 5، صحيفة 364، تاريخ 19 رجب 973هـ/9 فيفري 1566م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 178.

³ م د 28، صحيفة 232، تاريخ 25 رجب 984هـ/18 أكتوبر 1576م. عن التميمي، نفسه، ص 236.

أ.و.ج./ر.ع/م د 36، حكم 108، تاريخ 8 محرم 987هـ/7 مارس 1579م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 543، تاريخ 984هـ/1576م.

م د 28، صحيفة 230، 25 رجب 984هـ/18 أكتوبر 1576م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 233.

م د 36، صحيفة 76، تاريخ، محرم 986هـ/مارس 1578م. نفسه، ص 293.

م د 47، صحيفة 43، تاريخ 7 ربيع الأول 990هـ/1 أفريل 1582م. نفسه، ص 257.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 546، تاريخ 25 رجب 984هـ/18 أكتوبر 1576م.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 231، 984هـ/1576م.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1084، تاريخ 28 شوال 967هـ/22 جويلية 1560م

شالر، المصدر السابق، ص 58.

⁸ اينالجيك، المرجع السابق، ص 185.

* التحرير ونظام الدفاتر:

كان تأمين مورد محلي لخزينة الدولة والمصاريف العسكرية من الأسس التي قام عليها نظام الدفاتر أو الاقطاع العسكري، وذلك من خلال جمع الضرائب. وقد كان حسن آغا أول من بدأ العمل بنظام جمع الضرائب في مختلف أقاليم الجزائر، والإتيان بها إلى المركز¹.

ولعلّ من أقدم الضرائب التي أوجدها العثمانيون في الجزائر هي ضريبة "العوارض"، والتي كانت تعتبر من الضرائب العسكرية كون الدولة العثمانية كانت تلجأ إليها كنفقات حرب طارئة، خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة اعتبرت دار حرب وجهاد، وكان رجال الدين والأشراف يستثنون من هذه الضرائب².

كما ارتبطت الضرائب بنظام الدفاتر والقيودات الذي اعتمدت عليه عملية "التحرير" والذي اعتبر أيضا من أهم الوسائل التي تعتمدتها الدولة العثمانية لتحقيق مهمة المحاسبة والتفتيش والمتابعة من خلال القيودات والتسجيلات المتعلقة بالمقاطعات³. وهو ما نفهمه من الأمر الموجه إلى أمير أمراء وقاضي جزائر الغرب بالتحري عن أوضاع الرعية، وإعادة توطين المهاجرين من ديارهم منذ أقل من عشر سنوات، وإلزامهم بدفع عوارضهم⁴، ما يدلّ على أنّه جرت عملية "تحرير" وإحصاء سكاني يهدف إلى تحديد صيغة الضريبة المكلفين بدفعها، ومن خلالها تمّ اكتشاف تلاك السكان لمساكنهم وهجرة بعضهم إلى المدن أو مناطق أخرى قصد التهرب الضريبي.

وقد كانت عملية "التحرير" التي كان يقوم بها "أمين الدفتر" تأتي كإجراء بعد ضم منطقة ما إلى الدولة العثمانية، وتحديد موقعها والنمط الإداري الذي يطبق فيها⁵، من خلال مسح الأراضي وإحصاء أنواع التيمار والأملاك، وإحصاء وتدوين السكان المكلفين بدفع الضرائب وتقديرها ما تجبى منهم، مع تسجيل التفاصيل المتعلقة بها في "دفتر المفصل"⁶. وفي مقدمة

¹ انظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865م -، دراسة مقارنة-دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008م. الفصل المتعلق بالضرائب العثمانية.

² حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 157.

³ أ.و.ج/ر.ع/م.د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

⁵ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 193.

⁶ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 75.

الدفتري، كان يرد القانون الذي يحدد مبلغ الضرائب التي لا تتغير ما لم يحدث إحصاء جديد، والذي عادة ما كان يعبر عنه بعبارة "ماجرت عليه العادة..."¹ أو "حسب القيودات المتبعة من قديم الزمان"²، وكانت لذلك الدفتري نسخة في عاصمة السلطنة، ونسخة أخرى ترسل إلى البايبراي³.

أما الدفتري الثاني فهو "دفتري الإجمال" الذي يلخص من "دفتري المفصل"⁴ بهدف تمييز أنواع الضرائب بحسب أنواع التيمار وما يعود منها إلى السلطان أو الأمراء أو أصحاب الزعامات والتيمارات، أو خزينة الدولة، فلا يتضمن تلك التفاصيل من أسماء وأعداد السكان مثل "دفتري المفصل"، بل يقتصر على اسم صاحب الحق والأماكن التي يمكن للتيماري جباية ما خصص له منها، وماتمت جبايته من من ضرائب ضمن الوحدات أو المقاطعات الإدارية في السنجق⁵.

وكان يتم تنظيم نسختين من كل دفتري، واحدة منها تبقى على مستوى مركز الدولة العثمانية، والنسخة الثانية ترسل إلى الولاية التي يعود إليها بعد ختمها بطغراء السلطان. وفي حالة تغيير لواء من ولاية إلى ولاية أخرى يتم إرسال دفتري ذلك اللواء إلى الولاية الجديدة، أما في حالة إجراء عملية تحرير جديدة في منطقة ما فإن أمين الدفتري يستعين بالدفتري القديم كدفتري أساسي وتتم الإشارة إلى كل تعيين أو إضافة جديدة في الدفتري الجديد⁶.

وبالتالي يمكن اعتبار هذه السجلات أساساً لتنظيم العلاقات بين الوظائف المالية في ولاية الجزائر وبين الدولة العثمانية، وكذلك بين موظفي المالية وأصحاب التيمارات، وبين أصحاب التيمارات والسكان. وعليه يكون الرجوع إلى هذه القيودات عند الضرورة، وعند الاختلاف في الأمور المتعلقة بتلك التيمارات.

كما نشير هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتمد على عرض المقادير المحصلة لتتمكن من "تعيين مواجب العساكر من سائر المصاريف والخراجات..."⁷، وبالتالي فقد كانت هذه

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 39، حكم 438، تاريخ 988هـ/1580م.

² اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 172.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 103، تاريخ 983هـ/1575م. الوثيقة تضمنت تضمينت أمرا إلى أمير أمراء تونس رجب باشا بضرورة إرسال صورة عن دفتري الإجمال والتفصيل وعرض مقادير المحاصيل من الضرائب على الباب العالي لتمكينه من تعيين حق العساكر من المصاريف.

⁴ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 75.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 193.

⁵ بيات، المرجع السابق، ص 76.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 103، تاريخ 983هـ/1575م.

الدفاتر أيضا وسيلة للمراقبة الإدارية مكنت الدولة من تتبع الاقطاعيين العسكريين أو التيمارجية في جميع أنحاء الدولة من حيث أسمائهم وعددهم وأماكن إقطاعاتهم ومدى إلتزاماتهم المالية والعسكرية، ومنه أيضا معرفة العدد الإجمالي للسباهية والقدرة على التعبئة في فترات الحرب،¹

3- موظفو الدفتردارية في ولاية جزائر الغرب:

سمحت لنا الأوامر السلطانية من خلال دفاتر المهمة من استخراج العديد من المناصب التابعة للدفتردارية والتي تعمل تحت إشراف الدفتر دار، و يباشرو أصحابها مهامهم على مستوى ولاية الجزائر وهم على التوالي:

* أمين الدفتر (دفتر أميني):

من الوظائف القديمة في الدولة العثمانية، والتي وردت في قانون نامه الفاتح، وهو كبير موظفي الدفتر خانة²، كان عمله تحت إشراف النشانجي (التوقيعي)³، وإضافة على هذا الأمين في مركز الدولة كان هناك أمناء دفاتر، أو محررو الولاية آخرون على مستوى الولايات، يحتفظون بالنسخ الثانية من الدفاتر الخاصة بمنح الإقطاعات من المركز، وتسجيل سناجق الولاية وفقا لأوامر "التحرير"⁴، ويعتبر من صنف الكتاب⁵، باعتبار أن عمله مرتبط بقيودات الدولة والإشراف على الأعمال القلمية⁶

وقد رادفت تسمية "أمين الدفتر" ولايات الغرب تسمية "دفتر دار" أيضا، حيث نستنتج وجود منصب على مستوى كل ولاية من الولايات الثلاث يعمل تحت إشراف الدفتر دار تذكره الوثائق باسم أمين الدفتر⁷، ففي بعض الأحيان ترد في الوثائق أن الأوامر التي أرسلت الى دفتر دار الولايات الثلاث قد أرسلت نسخ منها الى دفتر دار كل ولاية⁸. كما يذكر في بعض الأحيان اسم

¹ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 152.

² "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535، 538.

³ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 594.

⁴ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 75.

سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 595.

⁵ أ.و.ج. ر.ع. م. د 28، حكم 103، تاريخ 983 هـ/ 1575 م.

⁶ مجيب المصري، المرجع السابق، ص 182-183.

⁷ أ.و.ج. ر.ع. م. د 13، حكم 69، تاريخ 980 هـ/ 1572 م.

أ.و.ج. ر.ع. م. د 13، حكم 69، تاريخ 980 هـ/ 1572 م.

⁸ م. د 28، صحيفة 231، 25 رجب 984 هـ/ 8 أكتوبر 1576 م، عن التميمي المرجع السابق، ص 235.

إحدى الولايات الثلاث مع دفتر دارها بما يوحي أنّ لكل ولاية من ولايات الجزائر وطرابلس الغرب وتونس دفتر دار خاص بها¹، وما يؤكّد ذلك أنّ كل ولاية كان لها خزانتها الخاصة بها²، والتي من الضروري أن يشرف عليها وعلى مختلف مصالحها أمين خاص بها. كما نجد في أحد الأوامر السلطانية بروز منصب "أمين دفتر الجزائر" ورد فيها: "...أنه بناء على تكليف أمين الدفتر للجزائر السيد حسين بمهمة سفيرية لمدة من الزمن يحلّ محله دارنده درويش محمّد، وقد صدر الأمر في ذلك ولذا تسلم دفتر الأمانة المذكور إليه ابتداء من ذلك الوقت."³

وبما أنّ مهام أمين الدفتر التي سنذكرها متوافقة بشكل يكاد يكون متطابقا مع مهام الدفتر دار فيمكن اعتباره دفتر دارا برتبة أصغر، كان عمله مكملا ومساعدًا لعمل دفتر دار ولايات الغرب، وتحت إشرافه. الإدارة المالية كان على رأسها دفتر دار ولايات الغرب (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) يساعده دفتر دار أقل رتبة عرف بأمين الدفتر على كلّ ولاية.

وتتلخص هذه المهام في القيام بعملية "التحرير" التي كانت تتمّ عن طريق مسح الأراضي، واحصاء السكان وتقدير الضرائب التي تجبى منهم والتفاصيل المتعلقة بها، مع ذكر أسماء المكلفين بدفعها، وتحديد وحصر أنواعها من تيمارات وزعامات وخواص وغيرها، ومن خلال هذه العملية يتمّ تمييز أنواع الجبايات وتحديد ما يعود منها الى السلطان أو الخزانة الميرية (خانة الدولة)، وما يعود الى الأمراء وأصحاب الزعامات وأرباب التيمار، وتحرير أوتقييد كل ذلك في الدفاتر المخصصة لذلك وقد كان يحتفظ بالنسخ الثانية منها، مع العلم أنّ النسخة الأولى على مستوى الأمين في مركز الدولة على مستوى الدفتر خانة.⁴

وكان مدخول أمين الدفتر من حصيلة ما يسدّد إليه من عمليات منح أنواع التيمارات والرسوم المقدرة على ما يقدمه من قيودات للمحاكم.⁵

¹ أ.و.ج. ر.ع/ م. د 28، حكم 576، 984 هـ/ 1576 م.

م. د 36 صحيفة 76، 8 محرم 987 هـ/ 7 مارس 1579 م. عن التميمي المرجع السابق، ص 293.

² أ.و.ج. ر.ع/ م. د 7، حكم 2481، تاريخ 976 هـ/ تذكر الوثيقة خزانة الجزائر.

م. د 35، صحيفة 76، محرم 986 هـ/ مارس 1578 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 293. تذكر الوثيقة خزانة طرابلس الغرب.

م. د 28، صحيفة 230، 231، تاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م. نفسه، ص 233. تذكر الوثيقة خزانة تونس.

³ أ.و.ج. ر.ع/ م. د 13، حكم 69، تاريخ 980 هـ/ 1572 م.

⁴ سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 594، 595.

⁵ نفسه، ج 2، ص 595.

* كتحدا التيمار ودفتر دار التيمار:

إلى جانب "الدفتر دار" و"أمين الدفتر" كان وكيلا أو أمينان وهما من صنف الكتاب يتم تعيينهما من طرف الباش دفتر دار مباشرة بتفويض من السلطان¹، وارتبط عملهما مباشرة بالتيمارات والزعامات²، وهما "كتخدا تيمار ولاية جزائر مغرب" و"دفتر دار تيمار ولاية جزائر مغرب" حسبما ذكر في دفتر التوجيه (التعيين) الخاص بالسنوات 957-958 هـ/1550-1551 م، ضمن الجزء المخصص للألوية التابعة "لمير ميران (أمير الأمراء) ولاية جزائر مغرب" بعد قائمة مكونة من 11 لواء دون ذكر أسمائها³.

وكان لكل واحد منهما ديوان خاص به على النمط الذي كان موجودا بالبواب العالي⁴، وكانت مهمة كتحدا التيمار أو كتحدا الدفتر (دفتر كهياسي)، ودفتر دار التيمار (تيمار دفتر داري) هي الإشراف على الزعامات والتيمارات على الترتيب، وتولي شؤونهما وتنظيمهما، وحفظ سجلات الإقطاعات الخاصة بها⁵.

وكان دفتر دار التيمار يترقى الى درجة كتحدا الدفتر وفقا لقانون نامة الفاتح⁶، كما يبدو أيضا أن هناك ممن تولى منصب الجاشنكير كان من المرشحين لمنصب كتحدا الدفتر، ومثال ذلك الأمر بتوجيه كتحداية دفتر دار تيمار الجزائر الى "مصطفى جاشنكير" في 10 رجب 982 هـ/26 أكتوبر 1574 م.⁷

* القاضي ودوره المالي:

بحكم مكانة منصب القاضي ودوره في الإشراف على تطبيق العدالة والشرع، كانت الأمور الشرعية والقضائية من اختصاصه دون تدخل من البايبراي⁸. ومثلما كان له دور في مراقبة صلاحيات البايبراي -كما تم التطرق اليه أعلاه- فإن مبدأ المراقبة المتعدية الذي اتبعته الدولة

¹ "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 537.

² مانتران، المرجع السابق، ص 310.

³ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.59-60.

أنظر أيضا: م.د 50، حكم 9، تاريخ 991 هـ/1583 م. تذكر الوثيقة منع كتحدا الجزائر خلال هذه السنة من دخول الكتحداية إذا لم يكن مستخدما في لجنة المصروفات.

⁴ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 185.

⁵ مانتران، المرجع السابق، ص 310.

⁶ "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 546.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 25، حكم 2800، تاريخ 982 هـ/1574 م.

⁸ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 54.

العثمانية جعل الدفتر دار هو الآخر يقوم بمهامه في الولايات الثلاث بالتنسيق مع البايكيات وقضاة الولايات¹، وبذلك فقد اكتسب القاضي بعض المهام التي لها علاقة بالجوانب المالية، خاصة التي كانت مرتبطة أو بحاجة الى أحكام شرعية.

فكثيرا ما كانت الأوامر السلطانية ترفق اسمه باسم البايكيات أو الدفتر دار، ويكلفه السلطان فيها بالوقوف على قضايا تتعلق بهذا الجانب²، واعتبرته مرجعية للاستشارة والأخذ برأيه من طرف الدفتر دار في تلك القضايا³.

ومثلما اعتمدت الدفتر دارية على السجلات المالية فقد كان القاضي هو بدوره يسجل القضايا بتفاصيلها الدقيقة⁴.

وقد كان القاضي يرافق الدفتر دار عند قيامه بعملية تحرير منطقة من المناطق، فكان القضاة يحرصون على عدم بقاء أي مصدر للموارد خارج التدوين في الدفاتر⁵، معتمدا في ذلك على القانون الذي كان يسجل في مقدمة السجل الخاص بذلك⁶، والذي عادة ما كان يعبر عنه بعبارة "ماجرت عليه العادة..."، ويحدد مبلغ الضرائب التي لا تتغير ما لم يحدث إحصاء جديد، ومن خلال ذلك كان القاضي يمارس مهمة مراقبة عمل الدفتر دار، خاصة وأنه كان يعد من المناصب العليا التي بوسعها مراجعة الباب العالي مباشرة⁷.

وكانت مهام القاضي من خلال الأوامر السلطانية تقتضي:

- حضور القاضي في حالات المراقبة والمحاسبة المالية لموظفي الدولة بداية من البايكيات نفسه.
- العمل على كشف الاختلاس والتصريحات الكاذبة من طرف موظفي الدولة⁸.

¹ أ.و.ج. ر.ع. م د 28، حكم 547، 8 رجب 984 هـ / 1 أكتوبر 1576 م.

² أ.و.ج. ر.ع. م د 30، حكم 423 و 531، تاريخ 985 هـ / 1577 م.

³ م د 35، صحيفة 110، 986 هـ / 1578 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص 241-242.

⁴ أنظر سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري، وقد تميّز مضمونها بالدقة والتفصيل في تحديد حيثيات وزوايا القضايا والدعاوى على اختلافها.

⁵ بيات، المرجع السابق، ص 76.

⁶ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 172.

⁷ أ.و.ج. ر.ع. م د 52، حكم 227، تاريخ 992 هـ / 1584 م.

أوغلي، المرجع السابق، ص 255.

اينالجيك، المرجع السابق، ص 187.

⁸ م د 28، صحيفة 231 و 232، تاريخ 984 هـ / 1576 م، عن التميمي، المرجع السابق، ص 236.

- التحقيق والتحري في القضايا للحيلولة دون استغلال المناصب في الاستفادة من الأملاك.¹
 - تفتيش موظفي الدولة القائمين على الأملاك الميرية.²
 - محاربة الفساد والاشراف على إحالة المتورطين في السطو على أملاك الدولة والخواص على المحكمة الشرعية.³
 - التدخل في حال النزاعات وتحديد الأطراف المعتدية والعمل على استرجاع الأملاك...⁴
 - المشاركة في الاشراف على جمع وتحصيل الأموال الميرية والضرائب لدى كل شخص وضمها الى الخزينة.⁵
 - العمل على استرجاع الحقوق لأصحابها.⁶
 - العمل على استرجاع أموال الدولة التي تم السطو عليها خاصة من القادة ومن موظفي الدولة.⁷
 - العمل على استرجاع الغنائم والأملاك المنهوبة من أموال الدولة المباعة والمنزعة من أيدي الخواص.⁸
- ومن الأمثلة في هذا الجانب:

- تكليف قاضي جزائر الغرب الى جانب البايبراي، بالتحري والتأكد من قضية تهرب الرعايا من دفع ضريبة العوارض المترتبة عليهم بتركهم لمساكنهم وهجرة بعضهم الى المدن أو الى

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 30، حكم 423، تاريخ 985 هـ/1577 م.

م.د 35، صحيفة 110، 986 هـ/1578 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 241-242.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 36، حكم 108، تاريخ 987 هـ/1579 م.

م.د 28، صحيفة 231 و232، تاريخ 984 هـ/1576 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 236.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 547، تاريخ 984 هـ/1576 م.

م.د 39، حكم 432، تاريخ 988 هـ/1580 م.

م.د 39، صحيفة 212، تاريخ 988 هـ/1580 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 296.

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 547، تاريخ 984 هـ/1576 م.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 36، حكم 108، تاريخ 987 هـ/1579 م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 547، تاريخ 984 هـ/1576 م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 36، حكم 108، تاريخ 987 هـ/1579 م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 52، حكم 227، تاريخ 992 هـ/1584 م.

⁶ م.د 35، صحيفة 110، 986 هـ/1578 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 241-242.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م.د 28، حكم 547، تاريخ 984 هـ/1576 م.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م.د 39، حكم 432، تاريخ 988 هـ/1580 م.

مناطق أخرى، وإعادة توطين كل من هاجر من دياره منذ أقل من عشرة أعوام، وإلزامهم بدفع عوارضهم أينما كانوا¹. وتعتبر الدولة العثمانية وجود القاضي في هذه الإجراءات لازماً باعتبار أنّ ضريبة العوارض هي من الضرائب الطارئة التي كانت تلجأ إليها عند عجزها خاصة في فترات الحرب²، وباعتبار أن الجزائر كانت أرض حرب وجهاد³ ما يستدعي مساهمة الأهالي فيها.

- تكليف قاضي جزائر الغرب الى جانب البايبراي بالتحقيق في قضية بيع أمير الأمراء السابق رمضان باشا لأراضي ميرية، ضرورة نزعها من مالكها في حال صدق الموضوع، ووضعها تحت تصرف أمير الأمراء الحالي حسن باشا مع إرجاع أثمان الأراضي الى أصحابها⁴.
- تكليف قاضي جزائر الغرب الى جانب الدفتر دار بالتأكد من قضية بعض الرعايا الذين رفضوا أداء الضرائب والأعشار الرسمية والشرعية على أملاك وأراض بحجة ملكيتهم لها، بعد شرائها من بيت المال من أموالهم الخاصة، والأمر بإحضار هؤلاء الرعايا والتحقق في شرعية وثائق الملكية والتأكد فيما إذا كانت تؤخذ الضرائب عن تلك الأملاك سابقا، والعمل على دفعها حسب العادة القديمة لخزينة الدولة، بحيث لا تسقط تلك الضرائب بمجرد الشراء⁵.

ومنه يمكن القول أنّ الوظائف العليا خلال القرن 16م اتخذت الطابع العسكري الذي كان فيه التعيين في الوظائف بنظام التيمار، الا ما تعلق بجنود الإنكشارية ونظامها الداخلي، وقد جمعت هذه الوظائف من حيث ممارسة الاقطاع العسكري نوعين أولها الوظائف الميدانية والتي ارتبطت بالمجال الجغرافي في مهام إدارية عسكرية، وثانيها وظائف مركزية ارتبطت بمهام قلمية مالية وتسجيل وضبط مداخل الخزينة والتيمار وهي وظائف الدفتردارية.

¹ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 30، حكم 531، تاريخ 985هـ/1577م.

² حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 157.

³ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 16، حكم 347، تاريخ 979هـ/1571م.

⁴ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 30، حكم 423-422، تاريخ 5 ربيع الأول 985هـ/23 ماي 1577م.

⁵ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 36، حكم 108، تاريخ 987هـ/1579م.

م. د. 36، صحيفة 76، تاريخ 987هـ/1579م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 293.

أونّ إدارة الدفتردارية كانت تعيّن من مركز الدولة العثمانية بهدف المراقبة المالية والمحاسبة في ولايات الغرب الثلاث (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) بحكم ارتباط هذه الولايات ببعضها البعض في مرحله توسيع مجال نفوذ السلطة العثمانية ليتم فصلها خلال سنة 1580م بسبب المشاكل الناجمة عن الامتداد الجغرافي كصعوبة المراقبة وتخلف الولايات عن تسديد المستحقات المالية.

و أنّ الدفتردار الذي كان على رأس الإدارة المالية اعتبر هو الآخر أحد ممثلي السلطة العثمانية، وكانت له صلاحية المخاطبة الديوان الهامايوني عن طريق تقاريرهم، وقد ساعده على مستوى كل ولاية أمين دفتر وكتخدا التيمار ودفتردار التيمار في اطار تنظيم الدفاتر والتحرير. وأنّ الدفتر دار الى جانب البايبراي والقاضي شكل جزءا من السلطة الرقابية بين الوظائف العليا من جهة وعلى مستوى الولاية من جهة أخرى بإشرافه على مداخيل ومصاريف الخزينة فيها، من مرتبات الموظفين والجنود والتكفل بالبنى التحتية خاصة العسكرية، وتحصيل الضرائب أو جدولة مستحقاتها.

المبحث الثاني: التقسيم الإداري في ظل الاقطاع العسكري خلال القرن 16م

تكوّن مجال سلطة الإدارة العثمانية في الجزائر تبعا لمجال التوسع الجغرافي وأدى اعتماد نظام الاقطاع العسكري بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتحقيق ذلك التوسع الى اعتماد نمط التقسيمات الإدارية القائم على السناجق، فكيف كان تشكيلها وما هي الخريطة الإدارية التي تجسدت خلال القرن 16م على هذا الأساس؟

1- التقسيمات الإدارية الأولى وتوسع مجالها الجغرافي:

عندما خلف خير الدين أخاه عروج استمر في تسيير شؤون البلاد وتنظيم الحكم وترتيب الإدارة فيها¹، وقسم هو الآخر المجال الخاضع لسلطته الى قسم شرقي أناب عليه أحمد بن القاضي وقسم غربي أناب عليه محمد ابن علي²، حيث قال خير الدين في حوار له لما قرر الرحيل عن الجزائر بعد موت أخيه: "حينما تجدون أنفسكم أمام ضائقة وتبرز أمامكم حالات صعبة وخطيرة استشيروا الفقهاء وهذين القائدين الشجاعين احمد بن القاضي قائد المنطقة الشرقية ومحمد بن علي قائد المنطقة الغربية، والذين هم بجاني، فبنصائحهم ومساعداتهم وعون الله ستتغلبون على كل العراقيل"³.

كما أبقى خير الدين على مدينة الجزائر عاصمة لحكمه⁴ باسم السلطان العثماني وأسس لرموز الحكم، منها صك العملة باسم السلطان⁵، وديوان الحكم الذي كان يجتمع أربع مرات في

¹ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 124.

² نفسه، ص 129.

³ مجهول، غزوات عروج...، المصدر السابق، ص 41.

علي أقبو، "الدولة الجزائرية الأولى 1514-1830، دراسة مؤسسية" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، عدد 2، ديسمبر 1994، ص 148.

⁴ ابن أشهبو، المرجع السابق، ص 131.

⁵ إلتز، المرجع السابق، ص 74.

يذكر الباحث المنور مروش أنه من أقدم الدنانير العثمانية المسكوكة في الجزائر قلعتان لمتحف اسطنبول باسم السلطان سليمان القانوني وتاريخ 1520م أي تاريخ توليته، فحسب العادة المتبعة آنذاك كان يذكر اسم السلطان العثماني وتاريخ توليته، وإن كانت بعض الدنانير السلطانية المضروبة بالجزائر والزيانية المضروبة بتلمسان تحت اسم السلطان واسم والده على وجه القطعة ومكان الضرب وتاريخه على ظهر القطعة. أنظر: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة والأسعار والمداخيل، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2009م، ص 35-36.

الأسبوع في أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، فتقام الأحكام وتصدر المقررات المهمة ويتقاضى الناس لديه أو لدى من نصب من طرفه من العلماء والوزراء والقضاة والقادة والكتاب.¹

يرى بعض المؤرخين أنه حتى عام 1533 كان في الجزائر هيكل إداري يعمل بشكل مستقل يعترف بالتبعية للدولة العثمانية، حيث لم تدرج الجزائر في وحدات التقسيم الإداري العثماني للسنوات (1527-1528 م) حتى هذا العام،² وهو العام الذي كانت فيه دعوة خير الدين باشا إلى إسطنبول وترقيته إلى رتبة "قبودان دريا" واسناد قيادة الأسطول العثماني وولاية جزائر بحر السفيد وولاية جزائر الغرب له³، وهو ما يدفعنا إلى الترجيح بأن الجزائر في هذا التاريخ انتقلت من مرحلة إدارية اعتبرت مرحلة تجسيد للتطبيق الإداري، ورسم لهيكلته تحت نفوذ الدولة العثمانية، لكن بتسيير شبه مستقل منح صلاحيات شبه مطلقة لخير الدين باشا، لتنتقل بعدها إلى مرحلة "الولاية" كمقاطعة إدارية عثمانية واضحة الهيكلية⁴، بالرغم من أنها لم تكتمل بعد.

وذلك إذا اعتمدنا في هذا الترجيح مضمون أقدم سجل للتعيينات يذكر "ولاية جزائر المغرب" وهو دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452⁵، فقد دَوّن في هذا الدفتر الولايات والسناجق في الدولة العثمانية وأسماء من عيّن عليها وتواريخ تعيينهم، ومعلومات عن الوظائف التي تقلدوها قبل توليهم المناصب الجديدة، مدعمة بمعلومات أخرى وردت في دفاتر الرؤوس المتزامنة معه، وشمل الفترة ما بين 944 هـ / 1538 م و 963 هـ / 1555، غير أنّ معظم التعيينات المدونة تعود إلى الفترة ما بين 957 هـ / 1550 م – 958 هـ / 1551 م، ومنها الجزائر وهو من الأمور التي تدعّم الرأي بفضل حسن باشا بن خير الدين في التنظيم الإداري⁶

¹ بن أشهبو، المرجع السابق، ص 129

² Kılıç, a.g.e., s.421.

³ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 167.

⁴ Kılıç, a.g.e., s.421.

⁵ نقلا عن:

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 53-98.

بيات، البلاد العربية...، المرجع السابق، ج 2، ص ص 69-94.

⁶ المدني، المرجع السابق، ص ص 31-32.

ولا شك في أن تطور تنظيم الإدارة وضبط هيكلتها كان وفقا لما تقتضيه التنظيمات العثمانية من جهة، ووفقا لظروف المنطقة من جهة أخرى قد ارتبط بتوسع مجال السلطة جغرافيا واستقرار حدودها في أنحاء الجزائر.

حيث اعتمد أسلوب الدولة العثمانية في توسعها كما سبق ذكره على ضمّ المناطق المفتوحة الى النظام العام للمقاطعات العثمانية، واعتمادها الى حدّ كبير على الحكام المحليين في تسيير المناطق الواقعة تحت النفوذ، غير أنها في حالة تمردهم أو موالاتهم للأعداء فإنّها تعمل على تصفية الحكم الذاتي ومخلفات النظم السابقة بعزل الحاكم المحلي وتعيين قادة عثمانيين على رأس الإدارة المحلية الجديدة مع حاميات عسكرية في أهم المواقع¹.

أما من حيث توسع مجال السلطة جغرافيا:

فقد تمكّن خير الدين باشا من بسط نفوذه شرقا خلال فترة تمركزه في جيجل (1520-1525 م)²، حيث دخل القل في سنة 1521 م، وعنابة 1522 م، وكذلك قسنطينة على إثر الفراغ الذي تركه الوالي الحفصي "ابي بكر" والذي كان في صراع مع السلطة الحفصية المركزية في تونس³. غير أنّ الأهالي انقلبوا وأعادوا ولاءهم للحفصيين⁴، ليدخلها الجنود العثمانيون بقيادة حسن آغا سنة 1535 م بعد انسحابهم من تونس التي احتلت من طرف الاسبان⁵.

كما تمكن خير الدين من العودة الى مدينة الجزائر في 1525 م بعدما دخل دلس وسيباو وأخضع المناطق الجبلية التابعة لأحمد بن القاضي، وأعاد سلطته الى إقليم متيجة وشرشال وتنس ومستغانم في 1526 م، واستمال قبيلة بني هاشم التي كانت تعدّ من أهمّ القبائل غربا⁶. ومن أهمّ إنجازات خير الدين باشا في هذه الفترة استرجاع قلعة البنيون من يد الاسبان في سنة 1529 م⁷، وفرض النظام وتوطيد الأمن والاستقرار وإخضاع العديد من القبائل المتمردة⁸.

¹ Boyer, « **Beys et Beyliks ...**, Op.cit., p11.

ايفانوف، المرجع السابق، ص 109.

² بن أشهبو، المرجع السابق، ص 125.

³ عباد، المرجع السابق، ص 52.

⁴ Youcef Benoudjit, **La Kalaa des beni Abbes au 16 siècle**, Dehleb, Alger, 1977, p198.

⁵ العنتري، المصدر السابق، ص 113.

Charles Féraud (L), «**Notes historiques sur la province de Constantine, Les Ben Djelleb, Sultans de Touggour**», in **R.A**, N° 23, Année 1879, p256.

⁶ إلتز، المرجع السابق، ص 35، 92.

⁷ Haëdo, **Histoire des Rois ...**, Op.cit., p125.

⁸ إلتز، المرجع السابق، ص 86.

وما ان حلت سنة 1533 م حتى أعاد هيمنته على الساحل الممتد الى وهران¹، وتمركزت حاميات عسكرية في جيجل ودلس وشرشال ومليانة وتنس وبرشك² والقالة وعنابة والمدية وقسنطينة.³ وعندما خلف "حسن آغا" "خير الدين باشا" خلال الفترة (1533-1544 م) واصل مهمته في توسيع النفوذ وتوحيد البلاد، فأخضع قلعة بني راشد 1540 م⁴، وفي 1542 م أخضع مملكة كوكو⁵. ثم توجه نحو بسكرة وتمكن من بسط نفوذه عليها، وعاد الى قسنطينة ومعه الشيخ علي بوعكاز شيخ أهم قبيلة في إقليم الزاب وهي قبيلة الذواودة، وولاه حاكما عليه⁶، ومنحه قفطان التولية بلقب "شيخ العرب"⁷.

كما خضعت له تلمسان مؤقتا⁸، ثم مستغانم في 1543 م. وكان انتصاره في مزهران واجبار الاسبان على الانسحاب منها⁹، وبسط نفوذه في إقليم مليانة التي دعمها بحامية عسكرية نهاية مارس 1544 م¹⁰.

وقد لعب صالح رايس خلال فترة حكمه (1552-1556) دورا هاما في تنظيم الإدارة المركزية في الجزائر، وتوسيع المجال الجغرافي الى الجنوب الشرقي كإقليم بسكرة و توفرت وورقلة والأغواط،¹¹ وألزم سكانها بتقديم الضرائب والاعتراف بالسلطة المركزية منذ 1552 م¹²، كما أخضع تلمسان نهائيا وجعل منها سنجقا تابعا للجزائر مباشرة في 1554 م¹³، ودعم الإقليم الشرقي بحاميات عسكرية في زمورة والبرج ومسيلة وحمزة لمراقبة قبائل بني عباس، كما استمال

¹ نفسه، ص 35.

² كانت تقع بين تنس وشرشال، تم تدميرها من طرف الاسبان في تلك الفترة إثر محاولة للعودة الى السواحل الجزائرية واستعادة مستغانم.

³ De Grammont, Op.cit., p34.

⁴ سعيدوني، تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص 30.

⁵ De Grammont, Op.cit., p69.

⁶ سعيدوني، تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص 30.

⁷ Haëdo, Op.cit., p 230-231.

⁸ Féraud, «Notes historiques...», Op.cit., p362.

⁹ Haëdo, **Histoire des Rois ...**, Op.cit., p 233.

¹⁰ Albert Devoulx, «**El Hadj Pacha (1545)**», in R.A, N°8, Alger, 1864, p 292 .

¹¹ Haëdo, Op.cit., p 272-273.

Féraud, «Notes historiques...», Op.cit., in R.A, N°24, Alger, 1880, p 166

¹² سعيدوني، المرجع السابق، ص 35.

عباد، المرجع السابق، 74.

¹³ المدني، المرجع السابق، ص 236-239.

أولاد القاضي مقابل حرية التجارة والتنقل داخل البلاد وداخل مدينة الجزائر¹، ونجح في تحرير بجاية بمساعدة الأهالي ومنهم قبائل بني عباس عام 1555²، بمساندة وتحالف مع القبائل في مقدمتها قبائل امارتي بني عباس وكوكو³

ليصبح المجال الجغرافي الإداري أكثر وضوحًا في عهد حسن بن خير الدين، والذي كان أمامه خلال فترات حكمه الثلاث (1544-1551م / جوان 1557-جوان 1561م / ديسمبر 1561-سبتمبر 1566م) أهم تحد في استكمال وحدة المجال الجغرافي وتنظيم الإدارة وهيكلتها هو إنهاء الوجود الإسباني في الغرب الجزائري ومنع دعمه لأمرء بني زيان المواليين لهم من جهة، ومن جهة أخرى صدّ أطماع ومحاولات توسع السعديين على حساب تلمسان والمناطق التابعة لها.⁴

2- التقسيم الإداري وفق السناجق حسب وثائق "المهمة دفترى":

ترى العديد من الدراسات⁵ أنّ التقسيم الإداري استكمل في عهد حسن باشا بن خير الدين، وأنه أخذ شكله النهائي المتعارف عليه والذي استمر الى نهاية العهد العثماني، والمتكوّن من بايلك التيطري ومركزه مدينة المدية، وبايلك الشرق ومركزه مدينة قسنطينة، و بايلك الغرب ومركزه مازونة⁶، أما القسم الرابع ومركزه مدينة الجزائر وعرف أيضا ب"دار السلطان"، وخضع

¹ Mouloud Gaid, *l'Algerie sous les turcs*, ed mimouni, Alger, 1991, p71.

² Haëdo, Op.cit., p 281.

³ سعيدوني المرجع السابق، ص35.

⁴ حول محاولات إخضاع تلمسان للنفوذ العثماني وصدّ الخطر الاسباني السعدي أنظر:

Haëdo, Op.cit., pp 161-166.

Gaid, Op.cit., 1991, p64.

عباد، المرجع السابق، ص ص 69-73.

⁵ من بين هذه الدراسات نذكر:

- المدني، المرجع السابق، ص ص 31-32.

- عباد، المرجع السابق، ص 281. يرى أنّ التقسيم الإداري الاقليمي المعتمد على ثلاث بايلىكات اضافة المركز يعود الى عهد حسن بن خير الدين باشا وظل قائما دون تغيير جوهري الى نهاية العهد العثماني.

- سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص33. ويرى أن هذا التقسيم كان في 972 هـ/ 1565 م، مع وضع مميز للقالة وتلمسان.

- جميلة معاشي، الأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ/ 16 م الى 13 هـ/ 19 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص13. تعيد ظهور النظام البايلىكي الى تاريخ 975 هـ/ 1557 م.

- وولف، المرجع السابق، ص115.

⁶ سعى محمد بن يوسف الزياني المقاطعات الثلاث بالإيالات، ويذكر أن في الغرب كان باي في تلمسان وآخر في في مازونة، وأنه تمّ الجمع بينهما في 1118 هـ/ 1706 م وصارت القاعدة قلعة بني راشد ثم انتقلت عاصمة الغرب الى وهران في الفتح الأول سنة 1708 م

للإدارة المباشرة للباشا، وكان يمتدّ على سهول متيجة من دّلس شرقا الى شرشال وتنس غربا.¹ غير أنّ وثائق "المهمة دفترية" من خلال الأوامر المتعدّدة تبرز معطيات أخرى تفيد بأنّ التقسيم النهائي الذي اعتمد على أربع بايلىكات لم يستقر في هذه الفترة، وتؤكد أنّ توسع مجال السلطة جغرافيا - كما ذكر أعلاه - وعدم استقرار حدودها سواء مع الولايات المجاورة أو مع القوى المحلية، غير أنّ قلة الوثائق الإدارية في هذا المجال، يجعلنا لا نعرف بدقة تطور تلك التقسيمات الادارية.²

وباتباع مضمون بعض الوثائق التي تم الاطلاع عليها يمكننا رصد الأولوية التالية مع تحديد تواريخ الأوامر السلطانية المتعلقة بها وأسماء بعض أمراء الأولوية فيها، ونأخذ منها:

1. لواء المدينة:

التاريخ	مضمون الأمر
لم يذكر تاريخ تعيينه وحسب تاريخ الدفتر الأقرب 957هـ/ 1550م	عهد بلواء مدينة الى "بيالة باي (بك)" كتحدا حسن بن خير الدين باشا. ³
7 ربيع الآخر 964 هـ / 7 فيفري 1557 م	أمر بمنح يحيى أمير لواء مدينة "برأت" شريفة إثر تزكية من أمير الأمراء (محمد باشا كرد أوغلو) تفيد بأنّه يصلح للخدمة من كل الوجوه وأنه يستحق العناية. ⁴

لنتنقل الى مستغانم، ثم معسكر لتستقر في وهران بعد الفتح النهائي 1792م. أنظر: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق الشيخ محمد البوعبدلي، 1978، الجزائر، ص 241، 249.

¹ وولف، المرجع السابق، ص 117.

² بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 552.

³ دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، نقلا عن:

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97.

بيات، البلاد العربية...، المرجع السابق، ص 93.

وحسب هايدو فإنه عند وفاة حسن آغا 1544م، كان على رأس المدينة القايد مصطفى. بينما يذكر أوكايتان وفيدرمان أنّ أول باي كان رجب سنة 955 هـ/ 1548 م، حسب ما تضمنته وثيقة يعفي فيها الأشراف من الضرائب، ويذكر بعده يحيى ورمضان: ومصطفى ومراد. أنظر:

Haëdo. *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p71.

Federman (H) et Aucapitaine (H), « Notice sur l'histoire et l'administration du beylik de Titerie », in *RA* n° 09, Alger, 1865, p284.

⁴ أ.و.ج./ ر.ع./ م.د. 2، حكم 1994، وفقا لدراسة فيدرمان كان أول باي هو رجب من خلال اتفاق يعفي الشرفة من الضرائب يعود الى تاريخ جمادى الأولى 955 هـ/ فيفري 1548 م، ولبيه القايد يحيى بن حمزة حسب وثيقة أخرى مؤرخة في شعبان 958 هـ/ أوت 1551 م حيث كلف باسم أمير الأمراء حسن باشا بن خير بتنظيم حقوق بيت المال في الأراضي والبساتين ضواحي المدينة. أنظر:

15 رجب 968هـ/ 1 أفريل 1561م	أمر بزيادة سبعين ألف أفجة للأمير سنجق المدينة على زعامته مقدارها ثلاثين ألف أفجة كانت تحت تصرفه فصارت زعامته تبلغ مائة ألف، وذلك بعد تزكية من أمير الأمراء حسن باشا. ¹
6 جمادى الأول 976هـ/ 27 أكتوبر 1568م	منح الإذن للأمير سنجق المدينة "يحيى" بالذهاب الى اسطنبول مع كل أمواله وأرزاقه بطلب منه، ويشير الأمر الى أنّ يحيى كان من أهل الحزم وقد أظهر كفاءة في تشييد شؤون الولاية. ²
23 محرم 979هـ/ 17 جوان 1571م	أمر بمنح "حاجي مراد" إمارة لواء المدينة الذي كان يتصرف فيه المتوفى "يحيى". ³
3 صفر 979هـ/ 27 جوان 1571م	أمر الى كل السواحل العثمانية بالإذن لحاكم سنجق المدينة المدعو بتجنيد عساكر من المتطوعين لصالح البحرية "حاجي مراد". ⁴
3 صفر 979هـ/ 27 جوان 1571م	أمر بعدم التعرض الى "حاجي مراد" أمير لواء مدينة وهو في طريق العودة الى الأسطول الهمايوني، وبعدم التعرض أيضا لكل من يرغب التطوع والإنضمام الى الأسطول. ⁵
3 صفر 979هـ/ 27 جوان 1571م	أمر الى الجاوش يونس أحد جاوشي المقر السلطاني بتزويد أمير لواء مدينة "حاجي مراد" بطاقم من المجاذيف المقطوعة لاستعمالها في الغردقات الخاصة التابعة للأسطول الهمايوني. ⁶
14 ذو الحجة 981هـ/ 6 أفريل 1574م	أمر بإرسال خمسة أشخاص من أتباع حاكم فاس رفقة أمير لواء مدينة "حاجي مراد" الى الباب العالي. ⁷

Federman (H) et Aucapitaine (H), Op.cit., p284.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 4، حكم 2091.

² م.د 7، صحيفة 866، نقلا عن التميمي، المرجع السابق، ص 186. يذكره باسم "ربي" والأرجح أنه خطأ مطبعي. لان الأوامر الأسبق والتي تلي هذا الأمر يذكر باسم "يحيى".

³ أ.و.ج./ر.ع/م.د 15، حكم 102.

م.د 15، صحيفة 12. عن التميمي، المرجع السابق، ص 204.

شارك في حملة علج علي على تونس سنة 1569م، وتوفي بعد أشهر تأثرا بجراحه. أنظر:

Haëdo, *Histoire des Rois ...*, Op.cit., pp 112-113.

⁴ م.د 10، صحيفة 18. عن التميمي، المرجع السابق، ص 192.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 10، حكم 20.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 646.

⁷ أ.و.ج./ر.ع/م.د 24، حكم 278.

م.د 24، صحيفة 102. عن التميمي، المرجع السابق، ص 228.

2. لواء شرشال:

التاريخ	مضمون الأمر
13 ذو الحجة 981هـ/ 5 أفريل 1574 م	أمر بتوجيه لواء شرشال (شرشل) الى "القايد محمد" إثر شغور اللواء بعدما ذهب أمير اللواء "جعفر" الى الباب العالي والتحاقه بزمرة الرؤساء الخاصين. ¹
28 ذو الحجة 981هـ/ 20 أفريل 1574 م	أمر الى أمير الأمراء بالنظر في موضوع بعض الأسرى وتسليمهم الى "أمير لواء شرشل" ليقوم بإيصالهم الى المدعو محمد. ²

3- لواء تنس:

التاريخ	مضمون الأمر
15 شوال 957هـ/ 27 أكتوبر 1550 م	لواء تنس في عهدة "محمد باي" كتحدا حسن بن خير الدين باشا. ³
سنة 963هـ/ 1556 م	ارسال صالح باشا خطاب يمنح فيه قائد لواء تنس "داود بن عبد الله" مائتي وخمسين ألف أفجة مقابل الخدمة الحسنة. ⁴
6 صفر 979 هـ/ 30 جوان 1571	ورد بأن المدعو "داود" أحد أغوية الانكشارية في الجزائر قد أعطي لواء، وقد أرسل حكم الى علي باشا بخصوص ارسال رسم ذلك اللواء. ⁵
15 جمادى الآخر 981هـ/ 12 أكتوبر 1573 م	أمر الى أمير أمراء الجزائر وقاضي تنس بالتحقيق في شأن شكوى ضد حاكم سنجاق تنس تتضمن قيامه بظلم الضعفاء والفقراء والتعدي عليهم، وبعد التفيتيش ترجع الحقوق لأصحابها وفقا للأحكام الشرعية. ⁶

¹ أ.و.ج./ر.ع/م.د 25، حكم 1163.

² أ.و.ج./ر.ع/م.د 24، حكم 397.

م.د 24، صحيفة 145، عن التميمي، المرجع السابق، ص 229.

³ دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، نقلا عن:

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97.

بيات، البلاد العربية ...، المرجع السابق، ص 93.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 2، حكم 566.

يذكر هايدو أنه بعد وفاة حميد العبد أمير تنس والذي زامن بدايات حكم البايبراي صالح رايس 1552 عين على تنس القايد صفا الذي بقي فيها عشر سنوات الى غاية وفاته في 1561 م، وقد كان القايد صفا قائدا على تلمسان في 1550 م، ثم خليفة حسن بن خير الدين (سبتمبر 1551-أفريل 1552 م). أنظر:

Haëdo, *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p79, 83, 84.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 15، حكم 246. اللواء المقصود هنا هو لواء تنس وهو ما تؤكد الوثائق الموالية.

⁶ م.د 22، صحيفة 339. عن التميمي، المرجع السابق، ص 218.

أمر يقر بالإبقاء على أمير لواء تنس المدعو "داود" بناء على إرسال أمير أمراء	24 جمادى الآخر 982هـ/
جزائر الغرب رمضان باشا خطابا يرجو فيه ذلك. ¹	11 أكتوبر 1574م

4- لواء تلمسان:

أخضعت تلمسان نهائيا وأصبحت سنجقا تابعا للجزائر مباشرة في 1554م²، تركت بها حامية تحت قيادة القايد صفا تكونت من 1500 إنكشاري مزود ب 10 مدافع³.
ومن أوامر المهمة دفترتي التي تمّ رصدتها:

إصدار فرمان في حق قايد تلمسان مصطفى بارقمز لاستحقاقه للعناية والتكريم	20 شوال 979 هـ/
الهمايوني بعد مهاجمته للأعداء بسفينته وأمر حاكم قلعة "قارلي" بتسليمه. ⁴	6 مارس 1572م
أمر الى قايد تلمسان مصطفى بارقمز بحجز الأسرى بالتشاور مع حاكم قلعة	20 شوال 979 هـ/
قارلي وإبقائهم تحت الحراسة، والتوجه الى العتبة السلطانية على وجه الاستعجال ⁵	6 مارس 1572م
حكم الى حاكم سنجاق تلمسان السابق مصطفى بارقمز يفي بتجهيز سفينته	29 شوال 979 هـ/
بكل لوازم الحرب والعدد الكافي من المجدفين في ميناء "فيروزة"، والأمر بتتبع معتدين أغارو على سفينة بندقية والعمل على حفظ تلك الأطراف. ⁶	15 مارس 1579م
أمر الى أمير أمراء الجزائر بتسهيل إرسال حاكم سنجاق تلمسان التابع إداريا الى	7 ربيع الثاني 990 هـ/
ولاية الجزائر كمية من بصل الربيع المزروع في حقوله الخاصة، والمشهورة الى إسطنبول. ⁷	1 ماي 1582م

¹ أ.و.ج./ر.ع./م د 25، حكم 3100.

² سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 35.

³ عباد، المرجع السابق، ص 73.

⁴ م.د 18، صحيفة 138. عن التميمي، المرجع السابق، ص 212.

حسب هايدو كان أول قايد عين على تلمسان في سنة 1550م، هو "القايد صفا" إثر دخول المدينة عهد حسن باشا بن خير الدين، بحامية من 1500 جندي. وبعدها خلف هذا القائد البايبراي حسن بن خير الدين عندما تمّ عزله من طلرف الصدر الأعظم (رستن باشا) خلال الفترة ما بين (سبتمبر 1551-أفريل 1552م) الى غاية التحاق صالح رايس بالمنصب، وحيثما عين قايد على تنس وفي 1554 كان حسن قورصو الذي ناب مؤقتا عن صالح رايس المتوفي بسبب وباء الطاعون في 1556 فخلفه على تلمسان القايد يوسف وهو من رجاله.
أنظر:

Haëdo، *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p79, 83, 95, 107.

⁵ م.د 18، صحيفة 138. عن التميمي، المرجع السابق، ص 212.

⁶ م.د 12، صحيفة 549. نفسه، ص 198.

⁷ م.د 47، صحيفة 40. نفسه، ص 297.

1584م/992هـ	يذكر سنجاق تلمسان واذا ما كانت مكناس تابعة له والجهة المؤهلة لدفع الرسوم والضرائب هل للجزائر أو حاكم فاس ¹
-------------	---

5- لواء مستغانم:

13 ربيع الأول 987 هـ / 10 ماي 1579 م	طلب استصدار حكم يقضي بالموافقة على تحويل تيمار المدعو مصطفى ب"سنجاق مستغانم" والذي يقدر ب 8000 أجرة لابنه بعد وقوعه في أسر الأعداء المسيحيين. ²
---	--

ويشير دفتر التعيين المرقم ب1452 والذي وشمل الفترة ما بين 944 هـ/ 1538 م و963 هـ/ 1555، إلى لواء في ولاية جزائر الغرب بإسم "لواء قلعة وسرية (؟)" وأنه عهد به الى سليمان بك، وتمت مقابله من طرف الباحثين التركيين "فريدون ايمه جين والهان شاهين" عند نشرهما لهذا الدفتر بما ورد بدفتر الرؤوس رقم 209، على أنه لواء "مستغانم" مرفق بأسماء أماكن أخرى غير واضحة المدلول³، وانها كانت في عهدة سليمان بك في 15 شوال 957 هـ/ 27 أكتوبر 1550 م⁴، والأرجح أنه يقصد بهذا اللواء لواء الغرب بما فيه من قلعة بني راشد ومستغانم.

6- لواء بسكرة:

تاريخ 981 هـ/ 1574 م.	صدور أمر بتوجيه لواء بسكرة الى المدعو محمد كشاش مجد، بعلاوة فيها 30 الف أجرة استجابة لطلب أمير أمراء جزائر الغرب السابق أحمد باشا الذي أشاد بمشاركة المذكور في الحرب ضد المدعو عباس ⁵
-----------------------	--

7- لواء بلد العناب:

عهد الى حسن بك في 15 شوال 957 هـ / 27 أكتوبر 1550 م ⁷	لواء بلد العناب كان في عهدة "عثمان بك" وهو من رجال "حسن آغا" أمير لواء الجزائر السابق، ثم عهد الى "حسن بك" المعزول عن المهديّة. ⁶
--	--

¹ أ.و.ج. ر.ع/ م.د 52، حكم 227.

² م.د 37، صحيفة 170. عن التميمي، المرجع السابق، ص 294.

³ (سيري وبلا ؟- ? Siri ve Bel'a)

⁴ Emecen ve Şahin, « Osmanli Taşra Teşkilatının ... », a.g.e., s.98.

⁵ أ.و.ج. ر.ع/ م.د 25، حكم 1164.

⁶ دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، نقلا عن:

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97.

بيات، البلاد العربية المرجع السابق، ص 94.

⁷ وخلال سنة 1556 م كانت رأسها القايد مصطفى، وهو علج يوناني. أنظر:

ارسال أمير أمراء جزائر الغرب كتاب بشأن كتحداه "مسيح" يطلب فيه توجيه لواء بلد العناب وإعطائه "برأت" شريفة بعدما أبلى البلاء الحسن في معركة مزغران. ¹	3 جمادى الأولى 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م
أمر الى أمير أغريبوز بتسليم "القائد محمد أمير لواء العناب" الى أمير أمراء جزائر الغرب للتحقيق معه فيما يخص قسم من الأموال الميرية الموجودة في ذمته. ²	تاريخ 979 هـ/ 1571
قايد محمّد كان أمير لواء بلد العناب. ³	صفر 979 هـ/ جوان 1571

8- لواء بجاية:

أمر بتوجيه لواء بجاية والبالغ قدره ثلاثمائة أقة الى "القائد حسن" بعدما أبلى بلاء حسنا أثناء فتح قلعة بجاية باستخدامه المدفعية. ⁴	9 جمادى الآخر 963 هـ/ 20 أفريل 1556 م
---	--

9- لواء الشرق (قسنطينة):

لواء الشرق في عهدة "صفا باي" وهو من رجال خير الدين بربروس. ⁵	لم يذكر تاريخ تعيينه وحسب تاريخ الدفتر الأقرب 957 هـ/ 1550 م
أمر بمنح قائد لواء قسنطينة في الجزائر المدعو "مراد" مائتي ألف أقة وسنجد أيضا باعتباره حريصا على المصلحة ومستحقا للعناية. ⁶	9 جمادى الآخر 963 هـ/ 20 أفريل 1556 م
حكم الى دفتر دار جزائر الغرب بالعمل على تحصيل الأموال التي في ذمة أمير أمراء الجزائر رمضان باشا، وقائد قسنطينة ⁷ المدعو "رمضان" وإدراجها في الحسابات الميرية. ⁸	25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576 م

Haëdo. *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p100.

¹ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 1823.

² أ.و.ج./ر.ع/م د 13، حكم 87.

³ م د 12، صحيفة 328. نقلا عن بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 554.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م د 2، حكم 565.

يذكر هايدو أنه إثر الحملة على بجاية 1555 م عين عليها القايد "علي ساردو" وهو من رجال صالح رايس، وترك معه 400 جندي.
أنظر:

Haëdo. *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p95.

⁵ دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، نقلا عن: بيات، البلاد العربية... المرجع السابق ص 24.

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97.

⁶ أ.و.ج./ر.ع/م د 2، حكم 564.

⁷ كتبت هكذا في الوثيقتين، علما أنّ السنجد باي كان يسمى في الجزائر أيضا القايد. أنظر المبحث الموالي: إمرة السناجق.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/م د 28، حكم 538.

10- لواء المهديّة:

كانت المهديّة تابعة للجزائر، حيث ورد ذكر هذا اللواء في دفتر التعيينات في حقل الأوية التابعة لبايلربايلك جزائر الغرب¹، وعهد به الى "طرغود جه ريس" برتبة أمير سنجق للواء المهديّة والأماكن التي يفتحها من الاحتلال الاسباني على إثر إرساله من طرف خير الدين باشا، وسجل تاريخ التعيين الرسمي في هذا الدفتر في 7 جمادى الأولى 957 هـ/ 24 ماي 1550 م.

وكان أحد أمرائه حسن بك الذي عين على لواء بلد العناب بعد عزله منها، وبعد الفتح العثماني لطرابلس دخلت المهديّة في نطاقها الإداري سنة 1551 م.²

11- لواء الجزائر:

وعلى رأس هذه الألوية يأتي لواء الجزائر الذي يعتبر اللواء المركزي وهو سنجق الباشا الذي يقيم فيه البايلربايل.³

وإضافة الى ذلك فقد كانت ألوية من تونس تابعة لبايلربايل الجزائر، فقد أدى النشاط العسكري لطرغود جه ريس في المنطقة تحت قيادة خير الدين باشا الى تحرير منطقة المهديّة من الاحتلال الاسباني، وادخالها في مجال النفوذ العثماني، واعتبرت سنجقا تابعا لولاية جزائر الغرب⁴. ثم حرر سوسة والمنستير والقيروان وأخضعها لإدارته⁵.

وفي سنة 1569 م أدت حملة علج علي باشا على تونس الى دخول مدينة تونس، وبعض المناطق الداخلية خلال سنة 1571 م⁶، وتمّ ربط إدارة إقليم تونس وشمالها بولاية الجزائر باعتبارها سنجقا، كما تمّ تأكيد ربط القيروان وسوسة والمنستير في أواخر محرّم 979 هـ/ جوان 1571 م⁷.

¹ دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، نقلا عن:

Emecen ve Şahin, a.g.e., s. 97

¹ بيات، البلاد العربية... المرجع السابق، ص 93.

² بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 591.

³ نفسه، ص 553، 554.

⁴ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 260.

⁴ بيات، البلاد العربية... المرجع السابق، ص 93.

⁵ إبراهيم علاء الدين، المرجع السابق، ص 349.

⁶ التميمي، المرجع السابق، ص 104.

⁷ م.د 14، صحيفة 62، تاريخ 27 تاريخ محرّم 979 هـ/ 21 جوان 1571 م، وصحيفة 1087، تاريخ 18 محرّم 979 هـ/ 12 جوان 1571 م،

لِيتمّ اعتمادها كولاية مستقلة سنة 1572م عندما تمّ تفويض أمورها الى علق علي باشا الى جانب ولاية الجزائر وقيادة الاسطول العثماني¹، ثمّ الى حيدر باشا في محرّم 981 هـ/ ماي 1573م، وتحريرها النهائي من الاحتلال الاسباني في سبتمبر 1574م².

تبرز لنا المعطيات السابقة الذكر حول الأولوية في الجزائر:

1- من حيث تحديد المجال الجغرافي:

يمكننا أن نستنتج أنّ تطور التقسيم الإداري خلال القرن 16م ارتبط بتوسع مجال الهيمنة الإدارية جغرافيا، ومن ثمّ ارتبط بتطور تطبيق نظام الإقطاع العسكري (نظام التيمار) المعتمد على نظام السناجق³ أو الأولوية، وبوجود هذا النوع من الاقطاع بمفهومه الإداري والعسكري والاقتصادي، الذي تبرزه مهام الموظفين فيه في مقدّمهم مهام أمير السنجق كما سنراه لاحقا.

2- من حيث تقسيم السناجق:

توسع معنى تسمية "السنجق" أو "اللواء" في الدولة العثمانية من معنى الراية التي كان يمنحها السلطان لمثليه في المقاطعات كشكل من أشكال التفويض والتعبير عن ثقته بأنهم أهل للقيادة خاصة من الناحية العسكرية⁴، ليدلّ على الوحدة الإدارية الأساسية المكونة للولايات في التقسيم الإداري العثماني، فعادة ما استخدمت دفاتر التعيينات تعبير "اللواء" للدلالة على الوحدة الإدارية الجغرافية ضمن ذلك التقسيم، في حين استخدم تعبير "السنجق باي" (أمير السنجق) عند الإشارة الى القائمين على إدارتها⁵.

م.د. 17، صحيفة 3، وصحيفة 5، تاريخ 25 محرّم 979هـ/ 19 جوان 1571م. عن التميمي، المرجع السابق ص 199، 203، 208-209.

بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 592-593.

¹ م.د. 12، صحيفة 541، تاريخ 25 شوال 979هـ/ 11 مارس 1572م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 197.

أ.و.ج./ ر.ع/ م.د. 12، حكم 1088، تاريخ ذو القعدة 979هـ/ مارس 1572م.

² التميمي، المرجع السابق، ص 106-107.

إلتر، المرجع السابق، ص 245.

³ للمزيد عن نظام السناجق أنظر:

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 259 وما بعدها.

مانتران، المرجع السابق، ص 311.

⁴ بروكلمان، المرجع السابق، ص 215.

عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 55.

⁵ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 58.

وأصبح هذا المجال يحمل الصفة العسكرية والإدارية معا، فتضمنت قوانين نامة قوانينه وأسس تسييره¹. ونظرا لارتباط الألوية بعمليات الفتح والتوسع المستمر للدولة العثمانية فقد كانت تؤلف ألوية جديدة أو تعاد هيكلتها، أو دمجها².

وبالنسبة للجزائر فإنّ ما قدّمته الأوامر السلطانية من معطيات يجعلنا نقول أن التقسيم الإداري الجغرافي لم يقتصر على أربعة ألوية فقط، إذ نسجل في أواخر فترة البايلربايات وبالتحديد خلال الفترة ما بين (1570-1584م) كل من لواء المدية وشرشال وتنس وتلمسان ومستغانم وبسكرة ولواء بلد العناب ولواء الشرق، فضلا عن اللواء مدينة الجزائر المركزي، أي ما مجموعه تسعة ألوية، إذا ما تجاوزنا لواء بجاية الذي لم تصادفنا وثيقة تذكره في هذه المرحلة، وكذلك لواء مليانة التي ذكرها هايدو³.

وبذلك يكون المجموع أحد عشر لواء. وهو ما يتوافق مع مضمون دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452، والمؤرخ ما بين سنتي 944 هـ / 1538 م و 963 هـ / 1555 حيث ذكر في بدايات السجل الجزائر كبايلربايلك مع ترك فراغ لأحد عشر لواء تابعا له، والذي من المحتمل عدم ورود معلومات عنها، أو أنها تركت تحضيرا للمستقبل بالتوازي مع عمليات اتساع السلطة العثمانية بالجزائر، في حين تم ذكر لواء المهديّة والمدية وتنس وبلد العناب والشرق والقلعة خلال تعيينات سنة 1550م⁴، أي خلال فترة حكم حسن باشا بن خير الدين الأولى (1544-1551م). وهو ما يعكس أيضا بداية الاستقرار الإداري في هذه الفترة والدور الذي لعبه هذا الأخير في وضع أسس الهيكلية الإدارية، التي اعتمدت في بداياتها نظام السناجق.

كما قد يفسر عدم تسجيل بعض الألوية أيضا بكون أصحابها لم يتحصلوا على "براءة" التعيين مثلما حدث في سنة 979 هـ / 1571 م حيث أرسل أمر إلى أمير الأمراء يفي بأنّ أمراء ألوية

¹ أنظر قوانين نامة آل عثمان، في: أوغلي، المرجع السابق، ص 529 وماما بعدها.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 260.

² محمد مراد، المرجع السابق، ص 40

³ يذكر قايد مليانة حسن الذي قتل سنة 1544 م على يد المتمرد بو الطريق، والقايد عميسة الذي خلفه فيها، ثم يذكر يحيى الذي كان قايد مليانة الى غاية جانفي 1557 م، وهو من رجال صالح رايس.

Haëdo, *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p71, 112.

⁴ Emecen ve Şahin,, a.g.e., s.59,60, 97.

جزائر الغرب لم يقوموا باستصدارها وأنهم لم يسددوا رسومها العائدة للميري.¹

ومنه فقد أدى تطبيق نظام الاقطاع العسكري خلال عملية توسيع مجال نفوذ الإدارة العثمانية في الجزائر الى اعتماد تقسيم جغرافي قائم على السناجق (الألوية) التي اتخذت الصفة العسكرية والإدارية معا.

وقد تم رصد 11 لواء من خلال القرن 16م من خلال وثائق المهمة دفترية، هي الجزائر والمدية وشرشال وتونس وتلمسان ومستغانم وبسكرة وعنابة وبجاية وقسنطينة ومليانة، إضافة الى لواء المهديّة الذي الحق بطرابلس الغرب عند اعتمادها كولاية وألوية أخرى من تونس ألحقت إدارتها بإدارة الجزائر الى غايه اعتمادها هي الأخرى كولاية مثل إقليم تونس وشماله والقيروان والمنستير.

ويعني ذلك أنّ التقسيم الإداري للمجال اعتمد تقسيما عسكريا قائم على السنجق(اللواء) ولم يستقر على تقسيمات البايلك خلال هذا القرن. من جهة أخرى حمل اللواء في هذا التقسيم الصفة العسكرية والإدارية معا

¹ أ.و.ج./ر.ع./م.د. 12، حكم 680، تاريخ 979 هـ/1571م.

المبحث الثالث: إمرة السناجق

كان على رأس السنجق "السنجق باي"¹ وعرف أيضا بأمر اللواء أو مير لوا.² ومن خلال الأوامر السلطانية السالفة الذكر نلاحظ أنه كان يحمل في الجزائر خلال القرن 16م أيضا لقب "القايد"³، بحكم أنّ وظيفة المنصب ومهامه وإن كان منها الإدارية هي في الأصل عسكرية سواء على المستوى البري أو البحري.

كانت رتبة السنجق باي وفقا لقانون نامة الفاتح، أعلى رتبة من الأغا ودون الباشا⁴، وكان يخاطب في المراسلات ب"قدوة الأمراء الكرام، عمدة الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام، صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك العلام... سنجق باي (أمير سنجق)... دام عزه"⁵. كما كانت هذه الألقاب التشريفية تذكر في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة الصادرة عن الديوان الهمايوني والمرسلة للأمراء السناجق في الولايات مختصرة على نحو: "قدوة الأمراء الكرام ... أمير سنجق ... دام عزه"⁶. وتفيدنا المراسلات السابقة أيضا في أنّ مخاطبة الديوان الهمايوني لأمير السنجق كانت تتم بشكل مباشر أو عن طريق الباي لرباي.

1- تعيين السنجق باي:

كان التعيين الرسمي للسنجق باي يتم من مركز الدولة العثمانية، فقد احتفظ الباب العالي خلال القرن 16م بسلطة تعيين العديد من الوظائف في الولايات التابعة للدولة باسم السلطان، ومنها السنجق باي، بإصدار فرمان التعيين "برأت"، وحسب الأوامر السلطانية

¹ تكتب بالعثمانية بك وتنطق الكاف ياء، وهي كلمة تركية قديمة من أصل فارسي تعني الحكيم والرئيس والمالك، وأصبحت عند الأتراك من ألقاب التشريف عند السادة، ويقابلها في اللغة العربية لقب "أمير"، ثم اتسع استعمالها في الدولة العثمانية لتعتمد كلقب لحاكم المقاطعة أو أمراء السناجق ممن هم دون رتبة الباشا، مضافة الى رتبة حامله، ما جعل السنجق باي يجمع بين اللقب الوظيفي والتشريف. أنظر: عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 83. وأيضا: حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 37.

² أوغلي، المرجع السابق، ص 501.

³ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 2، حكم 538-539، تاريخ 8 جمادى الآخر 963هـ/ 19 أفريل 1556م.

أ.و.ج. ر.ع. م. د. 4، حكم 1824، تاريخ 3 جمادى الأول 968هـ/ 20 جانفي 1561م.

⁴ "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

⁵ نفسه، ص 547.

⁶ أ.و.ج. ر.ع. م. د. 24، حكم 397، تاريخ 28 ذي الحجة 981هـ/ 20 أفريل 1574م.

تضمنت هذه الفرمانات التعيين، وتجديد التعيين في المنصب، وحتى المكافئات، والتكليف بالمهمات.¹

غير أنّ البايبراي كان له دور كبير في هذا التعيين من خلال صلاحيته الواسعة التي تمنح حق الاقتراح والتزكية لهؤلاء، فعادة ما يقدم الى الديوان الهمايوني عرضا عن أحوال المرشح التي تؤهله الى هذا المنصب من حيث كفاءته، ومشاركاته العسكرية في حروب الدولة، وما قدموه من إنجازات وخدمات لصالحها، وبالتالي مقدرته على تولي سنجقه.²

أما بالنسبة للمرشحين للمنصب، فقد كان يجري تعيين أمراء السناجق وفقا لقانون نامة الفاتح من فئة دفتر دار التيمار أو الخزينة، ومن بين أغوات الانكشارية وأغوات الركاب³، وهو قائد السباهية من أصحاب التيمارات، وهم من فئة القابي قول الذين انتهى تدريبهم في القصر⁴، وأخذوا الأوامر بالالتحاق بالجيش أو محال التيمار⁵. هذا فضلا عن أبناء الأمراء، كما يضيف عليّ أفندي في رسالته عن التيمار (1018هـ / 1607م) الى من كان مرشحا الى هذا المنصب مناصب أخرى منها النشانجي ورئيس البوابين، وأغا السلحدارية⁶ وأمير العلم وأمير أخور، والجاشنكير باشي...⁷

وفيما يتعلق بالتعيينات التي كانت في الجزائر فإنه يلاحظ:

¹ أنظر: أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 2، حكم 1994، تاريخ 9 جانفي 964 هـ/ 9 جانفي 1557 م.

م.د. 4، حكم 1824، تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م.

م.د. 15، حكم 102، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

م.د. 25 حكم 1163 و1164، تاريخ 981 هـ/ 1574 م.

² أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 12، حكم 15، تاريخ 978 هـ/ 1571 م.

إلتر، المرجع السابق، ص 149.

³ هو أمير المواكب "الاي بك" ؟

⁴ حسن حلاق، المعجم الجامع، ص 26

⁵ أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.

⁶ أمير السيوف السلطانية.

⁷ "رسالة علي أفندي في التيمار". عن أوغلي، المرجع السابق، ص 625.

اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 340، 343.

أنّ في فترة حكم حسن باشا الأولى (1544-1551م) كان معظم الذين تولوا إمارة السناجق -وربما كلهم- من رجاله ، وبمنطق الضرورة العسكرية الآتية فقد كانوا من القادة البحريين، وتمّ تعيينهم من طرفه مع مصادقة من الباب العالي على هذا التعيين، وهذا ما يبرزه دفتر التعيين رقم 1452، والذي تضمن تعيينات سنة 957 هـ/ 1550م في الجزائر.¹

كما كان يتم تكليفهم أيضا بمهام خارج مجال الجزائر بصفة القيادة البحرية، كالمساهمة في عمليات التجنيد، مثلما يظهر الأمر الذي وجه الى السواحل العثمانية من إسطنبول وسواحل الرومي بتسهيل مهمة حاجي مراد سنجق باي مدينة، الذي قدم بعدد من السفن وطلب الإذن بتجنيد العساكر من الأراضي العثمانية.²

إضافة الى المساهمة في أعمال الأسطول العثماني العسكرية وفي نقل الأسرى، وهو ما نلمسه من الأمر الموجه الى قضاة الرومي بعدم التعرض الى حاجي مراد سنجق باي المدينة أثناء عودته الى الأسطول الهمايوني.³ وكذلك الأمر الموجه الى الجاوش يونس أحد جواوئش المقر السلطاني بتزويد حاجي مراد بطاقم من المجاديف المخصصة للاستعمال في قردغات⁴ الخاصة التابعة للأسطول الهمايوني.⁵ وبخصوص نقل الأسرى نسجل على سبيل المثال أمرا الى بايلرباي الجزائر بإرسال رجال من أتباع حاكم فاس رفقة مراد سنجق باي مدينة الى الباب العالي.⁶ وأمر ثان بإرسال أسرى رفقة أمير لواء شرشال.⁷

وحتى بعد انتهاء مهامهم في المنصب فهناك من التحق مجددا بالعمل مع الأسطول الهمايوني، مثلما فعل قايد تلمسان السابق مصطفى بارقموز، الذي التحق بالأسطول العثماني بسفينته الحربية التي تمّ تجهيزها باللوازم الحربية في أحد موانئ الدولة العثمانية، وتوجيه الأمر

¹ Emecen ve Şahin, a.g.e., s.60.

بيات، البلاد العربية ...، ج 2، ص 72.

² م.د 10، صحيفة 18، تاريخ 3 صفر 979 هـ/ 27 جوان 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 192.

³ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 12، حكم 20، تاريخ 3 صفر 979 هـ/ 27 جوان 1571 م.

⁴ نوع من السفن الحربية.

⁵ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 12، حكم 646، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

⁶ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 24، حكم 278، تاريخ 17 ذو الحجة 981 هـ/ 12 أبريل 1574 م.

⁷ أ.و.ج/ ر.ع/ م.د 24، حكم 397، تاريخ 981 هـ/ 1574 م.

له بتتبع أعداء الدولة في سواحل قارلي¹.

ومشاركة هذا الأخير في العمل العسكري البحري لصالح الدولة العثمانية في دفع أعدائها عن قلعة "باموزة" وأمره بوضع الأسرى تحت حراسة مشددة عند حاكم قارلي قبل التوجه الى الباب العالي على وجه السرعة². كما يفيدنا أمر آخر بإلحاق جعفر سنجق باي شرشال بزمرة الرؤساء الخاصين (خاصة ريسلر)³.

كما نسجل أيضا أنّ أمراء السناجق كانوا قبل تعيينهم من أصحاب الزعامات، إذ نسجل أنّ مراد السابق الذكر عين على لواء مديّة بعد يحيى وكان من أصحاب الزعامات بموجب الأمر المرسل الى حسن باشا والذي يمنح فيه زعامة بمقدار مائة ألف أقة مع إعطائه "برأت" نظرا لمشاركته في حرب مزغران⁴.

ونفهم أيضا من أحد الأوامر أنه كان يعين أيضا من فئة الشاوش ورئيس البوابين وأمير العلم، وذلك عندما طلب منهم تحصيل الرسوم والضرائب الميرية للدولة في إطار حكم السناجق⁵.

وفي سياق ترشيح الأغوات لهذا المنصب نسجل أمرا سلطانيا كان موجهها الى أمير أمراء الجزائر جاء فيه حكم بتعيين وإرسال كل من الأغا وكتخدا الأغا الى الانكشارية واستخدامهم حال وصولهم في خدمة الأغوية والكتخداوية، ومعاملتهم بإحسان كونهما مرشحين لإعطائهما إمرة سناجق⁶. كما ورد "المدعو داود، أحد أغوية الإنكشارية في الجزائر" وقد أعطي لواء (لواء تنس)⁷.

ويبدو أنّه مع تطور الوقت أصبح السنجق باي يعتمد في منصبه من عام الى ثلاثة أعوام،

¹ م.د. 12، صحيفة 549، تاريخ 29 شوال 979 هـ/ مارس 1572 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 198.

² م.د. 18، صحيفة 138، تاريخ 979 هـ/ 1572. نفسه، ص 212.

³ أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 25، حكم 1163، تاريخ 13 ذي الحجة 981 هـ/ 5 أفريل 1574 م.

⁴ م.د. 15، صحيفة 12، تاريخ 23 محرم 979 هـ/ 17 جوان 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 204.

أ.و.ج. ر.ع/ م.د.، حكم 1824، تاريخ 968 هـ/ تاريخ 3 جمادى الأولى 968 هـ/ 20 جانفي 1561 م.

⁵ م.د. 12، صحيفة 427، تاريخ 22 ربيع الآخر 979 هـ/ 13 سبتمبر 1571 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 196.

أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/ 3 جويلية 1571 م.

⁶ أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 7، حكم 2431، تاريخ 976 هـ/ 1568 م.

⁷ أ.و.ج. ر.ع/ م.د. 15، حكم 246، تاريخ 979 هـ/ 1571 م.

ثمّ يعزل أو يعيّن ثانية¹.

أمّا من حيث مسار الترقية فكان بإمكان السنجق باي أن يرقى الى رتبة بايلرباي أو قائم مقامه إذا بلغت مخصصاته أربعمئة وخمسين ألف أقة في حالة موت الباييرباي أو غيابه أو استدعائه الى مهام أخرى²، وكانت في الحالتين الأخيرتين توكل إليه إدارة أمور الولاية وأهلها بشكل عام³، فكانت تفوض اليه نفس الصلاحيات والمهام التي كانت للبايلرباي في مقدّماتها وضمن أمن الولاية وحمايتها من أي اعتداء⁴، وذلك تحت إشراف الباييرباي نظرياً⁵، وفي حالات عديدة كان ديوان الانكشارية يعيّن بعض القادة في استخلاف مؤقت لمنصب الباييرباي الشاغر الى حين ارسال الدولة العثمانية بايلربايا بتعيين رسمي.

فנסجّل مثلاً:

- أنّ حسن آغا تولى نيابة خيرالدين في العديد من المهمات بدلا عنه، ثمّ عينه قائم مقام سنة 1533م في الجزائر الى غاية 1544م عندما استدعي من الباب العالي لاستلام منصب أمير أمراء الجزائر وقبطان باشا⁶.
- أنّ حسن بن خير الدين تولى إدارة الجزائر كنائب عن والده خير الدين بطلب من هذا الأخير الى غاية وفاته (في 4 جويلية 1546م)⁷، ليتمّ تعيينه بابلرباي الجزائر بعدها⁸.

¹ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.

² نفسه، ص 261.

³ "قانون نامه الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 535.

⁴ إلتز، المرجع السابق، ص 147.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 10، حكم 266، تاريخ 979هـ/1572م.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 1037، تاريخ 979هـ/1572م.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 263.

⁵ التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

Kılıç, a.g.e., s.423.

⁶ التلمساني، المصدر السابق، ص 110.

Haëdo, *Histoire des Rois ...*, Op.cit., p62.

⁷ بن أشهبو، المرجع السابق، ص 128.

⁸ ذكر ابن شنب أن وفاة خير الدين كانت في 1546 أو 1548م. نفسه، ص 128.

وذهب أورهان الى أن تعيينه بايلربايا في الجزائر في 24 مارس 1548.

Kılıç, a.g.e., s.424.

- أنّ القايد صفا عيّن مؤقتا في سبتمبر 1551م بعد استدعاء حسن بن خير الدين الى غاية مجيء صالح رايس لاستلام مهامه كبايلرباي في أفريل 1552.¹
- أنّ الديوان العسكري عيّن حسن قورصو ليدير أمور الجزائر مؤقتا بعد موت صالح رايس في جوان 1556م تأثرا بوباء الطاعون، الى حين إرسال الدولة العثمانية بايلربايا جديدا.²
- أنه عندما عين علج علي قبطان باشا وأمير أمراء جزائر بحر السفيد 1572، بالإضافة الى إمرة ولاية تونس، ترك في الجزائر عرب أحمد نائبا عنه (1572-1574)³، وأبقي القائد رمضان قائم مقام على ولاية تونس⁴، ثمّ عينه في 28 مارس 1574م بصفته قائم مقام ووكيل له، وبقي في المنصب طيلة الفترة (1574-1577م)⁵.

2- موارد السنجق باي:

كان السنجق باي يستفيد من الاقطاع العسكري من نوع "الخاص" الذي تبدأ قيمة مدخوله مائة ألف أقة،⁶ ومن خلال عوائد المدن والموانئ التابعة لسنجقه.⁷ وقد تفاوتت مداخيل السنجق باي وفقا للخدمات التي قدّمها للدولة ومشاركاته في حروبها، ووفقا لبروز وظائف ترشحه على حساب وظائف أخرى، وكذلك حسب الفترة الزمنية إذ تراوح الدخل بين مائة ألف وسبعمائة ألف أقة، وازداد كلما زادت خدماته.⁸ ويبدو أنه حدث تراجع بسبب اتساع رقعة الدولة العثمانية وسياستها في ازدياد عمليات توزيع السناجق مع صغر حجمها، فنجد قانون نامة الفاتح نهاية القرن 15م قد حدّدها بأربعمائة وخمسين ألف أقة بالنسبة لمن وصل الى المنصب من فئة الدفتردارية وأربعمائة ألف الى أربعمائة وثلاثين

¹ Haëdo, Op.cit.,p83.

² Ibid, p98.

Haëdo, **Topographie** ..., Op.cit.,p208.

³Haëdo, **Histoire des Rois** ..., Op.cit., p143.

⁴ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 1074، 1088، تاريخ 8 ذو القعدة 979هـ/ 23 مارس 1572م.

⁵ أ.و.ج/ر.ع/م.د 12، حكم 1037، تاريخ 27 شوال 979هـ/ 13 مارس 1572م.

م.د 24، صحيفة 73، تاريخ 5 ذو الحجة 981هـ/ 28 مارس 1574م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 226.

⁶ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 77.

سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997، ص 25.

⁷ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 142، 146.

⁸ بيات، المرجع السابق، ص 61.

ألف بالنسبة لمن كانوا من فئة الأغوات.¹

في حين يشير "عين علي أفندي" في رسالته (1018هـ/1609م) الى أنه في السناجق التي طبق فيها التيمار كان يمنح للأغا أكثر من مائتي ألف أقة، أما الدفتر دار والنشانجي وأمير العلم فيمنحون أربعمئة ألف أقة، وأغا الانكشارية خمسمئة ألف أقة.²

إضافة الى ذلك فقد كان أمراء السناجق الواقعة على الحدود البحرية بداية القرن 16م يحصلون على موارد مهمة من الغنائم، لاسيما الذين كانوا يشاركون في العمليات العسكرية البحرية، زيادة على نسبتهم من الرسوم الجمركية على السلع المتداولة في الموانئ، مثل لواء مستغانم³. فضلا عن الهدايا (بشكش) التي كانت تمنح لهم بحكم عوائد المنصب، ومنهم من كانت له أعماله أو تجارته الخاصة التي يستفيد منها.⁴ وكان أمير السنجق يتقاعد بستين ألف أقة.⁵

وقد تضمنت معطيات الأوامر السلطانية المعتمدة نماذج عديدة عن قيمة موارد السنجق باي من إقطاعه العسكري في ألوية الجزائر، نذكر منها:

- منح القايد حسن لواء بجاية وبلغ قدره ثلاثمئة ألف أقة.⁶
- منح قايد لواء تنس مائتين وخمسين ألف أقة مقابل خدمته الحسنة.⁷
- منح حاجي مراد الذي يتصرف في زعامة تبلغ ثلاثين ألف أقة في ناحية "صوماتة" لبلائه الحسن في حرب مزگران زيادة قدرها سبعين ألف أقة، فصارت زعامته تبلغ مائة ألف أقة⁸ مع إعطائه براءة تعيين كأمر لواء مدية.⁹
- منح مسيح كتخدا صالح باشا لواء بلد العناب بثلاثمئة ألف أقة لقاء خدماته في حرب مزگران.¹⁰

¹ أوغلي، المرجع السابق، ص 545.

بيات، المرجع السابق، ص 61.

² أوغلي، المرجع السابق، ص 625.

³ Mouley Belhamissi, *Histoire de Mostaganem, des origines à l'occupation Française*, Centre National d'Etudes Historiques, Alger, 1976, p101.

⁴ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 262.

⁵ "قانون نامة الفاتح"، عن أوغلي، المرجع السابق، ص 545.

⁶ أ.و.ج/ر.ع/م.د 2، حكم 565، تاريخ 9 جمادى الآخر 963 هـ/ 20 أفريل 1556م.

⁷ أ.و.ج/ر.ع/م.د 2، حكم 566، تاريخ 9 جمادى الآخر 963 هـ/ 20 أفريل 1556م.

⁸ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 2091، 968 هـ/ 1561م.

⁹ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 1824، تاريخ 3 جمادى الأول 968 هـ/ 20 جانفي 1561م.

¹⁰ أ.و.ج/ر.ع/م.د 4، حكم 1823، تاريخ 3 جمادى الأول 968 هـ/ 20 جانفي 1561م.

- عين أمير لواء شرشال القايد محمد بواقع مائتي ألف أقة. ¹
- 3- مهام السنجق باي:

لقد جمع السنجق باي بين المهام العسكرية والإدارية، حيث جمعت رأيته المعنى العسكري للقيادة والمدني للحكم وإدارة شؤون المقاطعة كممثل بصفة النيابة عن السلطان فيها. ²

وبذلك فإن مهامه تدخل ضمن سلمية التفويض، حيث تنتقل إليه المهام والصلاحيات من منصب الباييرباي الذي يعتبر مشرفا عليه، وبالتالي أصبح يملك نفس صلاحياته العسكرية والإدارية التنفيذية داخل لوائه، ولم يكن يسمح له بتجاوز حدوده ³، كما لم يكن له الحق في التصرف في الملكيات الخاصة أو الوقفية، لذلك يعتبر المجال الحقيقي أو الواقعي لسلطته هو مجال تمرکز الإقطاعات العسكرية التابعة له. ⁴

كما كان السنجق باي هو الآخر يخضع لحكم القضاء في حالة تجاوزه لمهامه أو الاخلال بها، مثلما حدث مع سنجق باي تنس حيث وجهت مهمة لقاضي تنس للتحقيق وإرجاع الحقوق إلى أصحابها على إثر شكوى عن ظلمه الضعفاء والفقراء والتعدّي عليهم. ⁵

ويمكن تلخيص تلك المهام في:

* مهام أمنية عسكرية:

كانت المهام الأمنية في مقدّمة مهام السنجق باي، وخاصة في حالات السلم، من حيث الحفاظ على الأمن العام، والاستقرار والنظام داخل سنجقه ⁶، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمراقبة علاقة السباهي برعاياه، ومتابعة العصاة وقطاع الطرق والمذنبين ومعاقبتهم. ⁷

¹ أ.و.ج./ر.ع./م د 25، حكم 1163، تاريخ 13 ذي الحجة 981 هـ/ 5 أبريل 1574 م.

² بروكلمان، المجتمع الإسلامي، ج 1، ص 215.

بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 61.

³ الجنابي، المرجع السابق، ص 155.

أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.

⁴ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 146.

⁵ أ.و.ج./ر.ع./م د 22، حكم 671، تاريخ 2 ربيع الأول 981 هـ/ 2 جويلية 1573 م.

⁶ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 61.

⁷ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.

وكان يتعاون مع أصحاب الاقطاعات للقبض عليهم، لذلك كان من نصيبه نصف الغرامات المفروضة عليهم رفقة صاحب الاقطاع الذي ارتكبت على أرضه الجريمة¹، كما كانت المحاكمة تعقد في سنجقه الذي اقترب فيه ذلك الجرم².

وفي حالات الحرب كان السنجق باي مثل البايبراي قائدا عسكريا، إذ كان السباهية أصحاب التيمارات يشكلون وحدة عسكرية من الفرسان المحاربين داخل سنجقه ويجتمعون تحت رايته، لتجتمع وحدات السناجق المختلفة تحت راية البايبراي³.

وحسب قانون نامة سليمان كان أمراء السناجق يشاركون في الحملات العسكرية للدولة، فيأتون بوحدة عسكرية من الفرسان المجهزين على نفقة الاقطاعي، والذين يختلف عددهم باختلاف حجم الاقطاع⁴.

ففي هذا الإطار كان عليهم إعداد عساكر "جيه لو"⁵، فكل صاحب إقطاع بما فيهم السنجق باي نفسه كان عليه تجهيز فارس كامل العدة والعتاد والتدريب دون تحمّل الدولة نفقات ذلك عن كلّ خمسة آلاف أقجة بعد الخمسة آلاف الأولى من وارد إقطاعه بالنسبة لصاحب الخاص والزعامة، وعن كل ثلاثة آلاف بالنسبة للتيماري بعد الثلاثة آلاف الأولى التي تعرف بابتداء أو نواة التيمار. فضلا عن أنواع من الخيام للإقامة، وخيام للمخزن والمؤونة والمطبخ التي تدخل ضمن التجهيز⁶.

فإذا أظهر أحدهم شجاعة ومهارة عسكرية في ميدان الحرب منحتة الدولة أحد التيمارات المنحلة عن أصحابها⁷.

¹ دحماني، المرجع السابق، ص 143.

² أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 260.

³ نفسه، ص 143، 146.

⁴ بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 77.

أوغلي، المرجع السابق، ص 558.

⁵ cebelü كلمة تركية مكونة جيه وتعني العتاد، ولو وتعني ذو، أي ذو العتاد المرادفة لمعنى المسلح. أنظر: بيات، المرجع السابق، ص 77.

⁶ أوغلي، المرجع السابق، ص 558، 625.

⁷ بيات، المرجع السابق، ص 79.

والى جانب ذلك كان من مهام السنجق باي توفير الامدادات للأسطول العثماني، والعمل على إرسال مواد بناء السفن كلما أمر السلطان بذلك¹، وكانت هذه العملية تتم تحت إشراف البايبرباي².

وكذلك التنسيق بين حراس القلاع ورؤساء الجند والسباهية داخل سنجقه³، والاشراف على محلّة التيمار التي كان يقودها الأغا⁴.

كما نجد من أمراء السناجق من تولى إمارة الحج وعهدت له مرافقة قافلة الحج وضمّان أمنها وحمايتها، وفي هذه الحالة كانت ترسل "برأت" تعيين بناء على مقترح كبار الموظفين في الدولة⁵ وقد ورد ذكر "إمارة حج جزائر الغرب" في دفتر التعيين رقم 226 ضمن التشكيلات الإدارية⁶.

¹ دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 143.

² أنظر مثلا:

- "أمر بإرسال عتاد حربي الى طرغود ريس". م د 3، صحيفة 99، 20 ذي القعدة 966 هـ/ 24 أوت 1559 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 173.
- "أمر بحث الجزائر على تحضير المعدّات والعساكر والمتطوعين استعدادا للخروج لفتح جزيرة مالطا". م د 6، صحيفة 266، جمادى الآخر 972 هـ/ 1565 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 180.
- "أمر بتجهيز ذخيرة ومستلزمات حربية لدعم الأسطول الهمايوني" م د 16، صحيفة 24، 23 جمادى الآخر 979 هـ/ 12 نوفمبر 1571.
- "أمر بإعداد لوازم الحرب والمقاتلين من العساكر والأمراء وأرباب التيمار والمتطوعين تحضيراً لفتح قلعة حلق الواد أوائل محرّم 982 هـ/ أبريل 1574 م." م د 24، صحيفة 60، 5 ذي القعدة 981 هـ/ 26 فيفري 1574. عن التميمي، المرجع السابق، ص 225.
- "أمر بتدعيم بمؤونة ومستلزمات حربية من أكياس وشباك للأسطول العثماني". م د 24، صحيفة 5، 16 ذي القعدة 981 هـ/ 9 مارس 1574 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 224.
- "أمر بإعداد 100 خيمة ولوازم حربية للأسطول الهمايوني يحملها عساكر الجزائر الى حلق الوادي". م د 24، صحيفة 107، ذي الحجة 981 هـ/ 12 أبريل 1574 م. عن التميمي، المرجع السابق، ص 228.
- ³ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.
- ⁴ أوغلي، المرجع السابق، ص 535.
- ⁵ زبيري، المرجع السابق، ص 77، 144.
- ⁶ في جمادى الآخر 1050 هـ/ سبتمبر 1640 م والتي عهد بها الى الشيخ زين العابدين حسين الذي عرّف على أنّه من أهل التقوى. أنظر: بيات، الدولة العثمانية... المرجع السابق، ص 555.

* مهام إدارية مالية:

بالرغم من أنّ وظيفة السنجق باي هي بالأساس وظيفة عسكرية (سيفية) إلا أنّه في أوقات السلم لازمت مهامه مهاماً إدارية ومالية، باعتباره ممثلاً للسلطان في لوائه، وذلك ما جعله يتّأسس الهيئة الإدارية المالية التنفيذية فيه ويتخذ صفة الحاكم في الإقليم الخاضع له.¹ فكان بذلك يحرص على مراقبة علاقة السباهي بالرعية، ومدى احترامهم للقوانين في نطاق اللواء²، دون التدخل في شؤونهم الاجتماعية والداخلية³، والسهر على تحصيل الضرائب المختلفة⁴، وإرسال الأموال المفروضة على السنجق.⁵

4- تنظيم السنجق:

وكانت الألوية تنقسم إلى مجموعة من النواحي⁶ كوحدات إدارية أصغر تشكلها التيمارات والزعامات التي كانت تمنح للسباهية⁷. وقد كان هؤلاء ملزمين بالإقامة داخل حدود السنجق الذي تقع فيه تيماراتهم⁸. ويذهب هايدو إلى أنّ عدد هذه الاقطاعات في الجزائر وصل إلى خمسمائة وحدة⁹.

وقد عرفت تلك النواحي في تقسيمات الدولة العثمانية الإدارية بالصوباشية، نسبة إلى المكلف بإدارتها وهو الصوباشي¹⁰، غير أنّ هذا المصطلح لم يكن دارجاً في الجزائر فقد استخدم بدلا عنه المصطلح المحلي وهو "الوطن" أو "الناحية"، ومن النواحي التي ذكرت في الأوامر

¹ بروكلمان، المرجع السابق، ج 1، ص 215.

محمّد مراد، المرجع السابق، ص 45.

² أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 261.

³ De Baudicour. Op.cit. p. 284.

⁴ أ.و.ج./ر.ع/م.د 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/3 جويلية 1571 م. حكم 828، تاريخ 24 ربيع الأول 979 هـ/16 أوت 1571 م.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/م.د 52، حكم 227، تاريخ 992 هـ/1584 م.

⁶ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 59، 63.

⁷ الجميل، المرجع السابق، ص 25.

دحماني، "تاريخ الإدارة والاقطاع..."، المرجع السابق، ص 142.

أ.و.ج./ر.ع/م.د 2، الأحكام 543، 544، 545، 546، تاريخ 8 جمادى الأول 963 هـ/20 مارس 1556 م.

⁸ أوغلي وآخرون، المرجع السابق، ص 269.

⁹ Haëdo, Topographie ..., Op.cit., p63.

¹⁰ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 186.

السلطانية السالفة الذكر ناحية "صوماتة" التي تواجدت بها زعامة سنجق باي المدية.¹
وفي نفس السياق لم تذكر الوثائق المتعلقة بالجزائر الصوباشي ضمن العاملين في
السنجق بالرغم من وجود إشارة الى آخرين مثل الجاوشية و المير علم.²

وبنفس الطريقة التي فوضت بها الصلاحيات الى السنجق باي كان مسيرو المقاطعات
الإدارية الأصغر في مقدّمهم الصوباشي يخضعون لأوامر السنجق باي ويقومون بنفس مهامه
في مجالهم الإداري في شكله التنفيذي.³

فكان يعتبر وكيلا عن السنجق باي في المقاطعة التي عين عليها، وقائما على الأعمال فيها
بصفته قائدا لفرقة السباهية في تلك المقاطعة.⁴

وقد كانت تمنح لهم أيضا اقطاعات من الأراضي⁵ على غرار السنجق باي لكنها من نوع
التيمارات الصغيرة، مقابل تجنيد الفرسان المجهزين (جبه لو) والمشاركة بفرقته تحت لواء
السنجق باي⁶، وذهب هايدو الى أنّ عدد هذه الاقطاعات أواخر القرن 16 م، هو خمسمائة وفقا
لعدد السباهية آنذاك والتي منحت لهم بفرمان سلطاني (براءة)⁷.

وكان الصوباشية أصحاب التيمارات في درجة تتوسط أمير السنجق والسباهي صاحب
التيمار، باعتبار مهامهم الإدارية في المدن والقصبات الصغيرة التابعة لمراكز الولايات أو
السنجق كقائم مقام على وحدة إدارية مكونة للسنجق.

ومن مهامهم في الأيام العادية الوقوف على الأمن وإقرار النظام في المناطق التي يشرفون
عليها باسم السنجق باي بما فيها من المدن والقصبات⁸، كما ساهم الصوباشي الى جانب

¹ أ.و.ج./ر.ع/م د 4، حكم 2091، 15 رجب 968 هـ/ 1 أفريل 1561 م.

² أ.و.ج./ر.ع/م د 12، حكم 680، تاريخ 9 صفر 979 هـ/ 3 جويلية 1571 م.

³ عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 116.

⁴ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص 186.

صايبان، المرجع السابق، ص 145.

⁵ Haëdo, Op.cit., pp55-54.

⁶ دوسون، المرجع السابق، ص 124.

⁷ Haëdo, Topographie ..., Op.cit., p54-55.

⁸ دوسون، المرجع السابق، ص 124.

الجاوش باشي في تنفيذ الأحكام القضائية وملاحقة المشاغبين. إضافة الى توجيه السباهية الذين يعيشون في القرى التابعة لوحده الإدارية، فضلا عن مهمتهم الأساسية في جمع الضرائب فيها.¹

وقد بقي هذا المنصب موجودا في الجزائر بعد القرن 16م كمنصب عسكري يتولاه أفراد من الإنكشارية، غير أن مهامه لم تكن واضحة بالرغم من أنه احتفظ بمكانته²، وقد يعود ذلك إما الى استعمال لقب دارج كبديل، ومنه ربما يكون هو اللقب الإداري الرسمي لـ "الكهيا" إذا ما قارنا بينهما من حيث المهام المكلفين بهما، أو الى الاحتفاظ بالتسمية حسب مهمته العسكرية الأصلية في الاشراف على توفير المياه وضمان توزيعها على مستوى المحلات والنوبات.

ومن خلال ما سبق يظهر أنّ المنصب الأعلى على مستوى اللواء تمثل في السنجق باي (أمير اللواء) والذي لقب في الجزائر أيضا بالقايد، وقد كان هذا المنصب من الوظائف التي تعين من مركز الدولة العثمانية بفرمان تعيين عرف بـ"برأت" بأسلوب الاقطاع العسكري ضمن صنف الزعامات والخواص، متضمنا التعيين أو التجديد أو تحديد المكافاة التي يستحقها نظير خدماته للدولة أو التكليف بالمهمات، وكان للبايلرباي دور في تزكيته.

كما اكتسب السنجق باي في ظل تفويض الصلاحيات صلاحيات البايلرباي على مستوى اللواء الذي عين عليه، فجمع بين القيادة العسكرية لفرسان السباهية وجنود الإنكشارية في لوائه، وبين التسيير الإداري لشؤونه بشكل مرتبط بالسلطة المركزية للولاية ومن خلالها بالدولة العثمانية.

¹ اينالجيك، المرجع السابق، ص 170، 186.

² غطاس وأخريات، المرجع السابق، ص 125، 135.

وخلاصة القول في هذا الفصل:

أنّ المناصب الإدارية عرفت تطورات وفقا للتحوّل الذي عرفته الجزائر في اختيار أسلوب التطبيق الإداري الذي تأسس في القرن 16م بمنطقة الاقطاع العسكري، وبذلك ارتبطت الوظيفة بخصائص الإدارة العثمانية ذات الطابع العسكري وبالمجال الجغرافي الذي تميّز بخصوصيات بشرية واقتصادية وأمنية.

أنّ الوظائف العليا المركزية اعتمدت على الوظائف العسكرية بحكم النظام وانقسمت الى وظائف ميدانية عسكرية تعكس القيادة العسكرية والإدارية في مجال التيمار، في مقدّمهم السنجق باي أو القايد، والى وظائف قلمية ذات بعد عسكري تركّزت في وظائف الدفترارية التي كانت تحت إشراف الباييرباي كالدفتر ومساعديه الممثلين في أمين الدفتر وكتخدا التيمار ودفتردار التيما. واعتبرت الدفترارية في نفس الوقت مؤسسة رقابية عليه، حيث كان للدفتر دار حق مخاطبة الديوان الهمايوني والتواصل مع سلطات الدولة العثمانية عن طريق عرض الحال أو الشكاوى.

أمّا من حيث التوسّع في مجال النفوذ والتطبيق الإداري فقد بدأ شكله يتّضح في منتصف القرن 16م، واعتمد التقسيم الإداري فيه على نظام السناجق العسكري، بمهامه العسكرية والإدارية والمالية. وكان على رأسها السنجق باي (أمير اللواء) الذي يعدّ هو الآخر من المناصب التي يعيّن أصحابه بفرمان سلطاني، وقد خوّلت اليه صلاحيات مشابهة لصلاحيات الباييربي على مستوى حدود لوائه بمنطقة التفويض السلمي للصلاحيات والمهام.

الفصل السادس

تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر

3-التنظيم الإداري في الجزائر بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية في إطار نظام الالتزام

المبحث الأول: الإدارة العليا

المبحث الثاني: الإدارة الوسيطة

المبحث الثالث: مظاهر الارتباط بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية

لنظام الالتزام وعلاقته بالوظيفة العسكرية

الفصل السادس: التنظيم الإداري في الجزائر بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية في إطار نظام الالتزام

كان تطبيق نظام الالتزام مع نهاية القرن 16م بديلا ضروريا في الجزائر نتيجة عجز نظام التيمار، والنزاعات التي كانت موجودة، وبحكم النظام الاجتماعي المعتمد عموما على النظام القبلي ونظام الأعراش، وأيضا بحكم ضرورة مضاعفة الاهتمام بالموارد الاقتصادية الداخلية التي تتميز بالتنوع بين الحرف والإنتاج الزراعي والحيواني والتجارة.

كما أنّ تطبيق هذا النظام في الجزائر جاء متزامنا مع الدخول في مرحلة الباشاوات وفي ظل تلك التحولات التي عرفتها الدولة العثمانية والجزائر معا، جرّاء الترتيب الإداري الذي أقرت فيه الدولة العثمانية نظام الإيالة في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م)، ما جعل الجزائر تدخل مرحلة إدارية جديدة اعتمدت على تطبيق هذا النظام الذي استمر طيلة الفترة العثمانية.

فكيف كانت أسسه الإدارية؟ وما موقع الجيش منه باعتباره ضمن تطبيق هذا النظام

مؤسسة قائمة بذاتها؟

المبحث الأول: الإدارة العليا

كانت الإدارة العامة تسيّر فترة البايكليات وفق نظام التيمار ثم أصبحت بعدها وفق نظام الالتزام، وقد أدى تطبيق هذا النظام في الجزائر بشقيه الإداري والاقتصادي إلى بروز طبقتين إداريتين أساسيتين هما الإدارة العليا والإدارة الوسيطة.

ومن خلاله منحت للإدارة العليا وأصحاب السلطة، سلطة التحكم في مصادر الثروة واستمرارية العوائد المالية من أصحاب المناصب المفوضين عليها والذين يمثلون الطبقة الوسيطة، فتشكلت علاقة هرمية بين المناصب العليا والمناصب الوظيفية، قائمة على تفويض الصلاحيات وتوكيل المهام الإدارية من جهة وعلى حركة الثروة المالية والعينية المتبادلة في إطار التزاماتهم من جهة أخرى، والتي ارتبطت بحجمها بين الرخاء والقلّة عمليات التوظيف والترقية، وبرزت معها مظاهر التسيير والوساطة بين الإدارة المركزية والأهالي متلازمة مع رغبة الموظفين الملتزمين في اكتساب الأملاك العقارية والثروة المالية والعينية للحفاظ على مناصبهم وإطالة مدة حكمهم¹ باعتبار أنّ مصادر دخلهم من عائدات التزامهم أو الهدايا والعوائد نظير خدماتهم.

كما حصرت المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة على فئة ضيقة كان معظمها من الموظفين القائمين على الخدمات بالمؤسسات الدينية والثقافية والقضائية كالقضاة وموظفي بيت المال والأوقاف²، والعمال المشتغلين في الورشات البحرية والأعمال العمرانية والخدم

¹ بيات، الدولة العثمانية...، المرجع السابق، ص111.

كشروود، المرجع السابق، ص179

² م.و.ج/مج/1642، وثيقة 09، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ/ 11 ماي 1817 م. تتضمن الحديث عن أصحاب رواتب من الخزينة المركزية من رجال الدين وهم أئمة ووكلاء مساجد في بايلك الشرق لتلقي رواتبهم ومراجعة وظائفهم. أنظر أيضا: أ.و.ج/ ر.ع/ س. ب، السجل 329، تاريخ 1211-1242 هـ/ 1796-1826 م. النفقات العامة للمساجد، القيمة المدفوعة لوكيل الأوقاف.

س. ب، السجل 331، تاريخ، 1230-1234 هـ/ 1814-1818 م، يتضمن تبرعات، نفقات مسجد القصبة وغيرها، مساعدات للطلبة والفقراء.

كما كان القضاة والعدول يأخذون أيضا حقوق من الأشخاص نظير قيامهم بتحرير الوثائق والعقود كعقود البيع والشراء. سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص137.

الملحقين بقصر الداوي ودواوين الحكومة¹، زيادة الى جنود الإنكشارية خاصة بعد عودة من كانوا مستفيدين منهم من نظام التيمار الى نظام المرتبات اثر التخلي عن تطبيقه²، وكذلك البحارة خاصة بعد تراجع غنائم البحر التي كانوا يستفيدون منها في شكل أسهم³.

وكانت الرواتب التي تعتمد عليها خزينة الايالة بالنسبة للموظفين المأجورين في البياليك تخضع للمراقبة والموافقة، فكان الباي يتكفل بتسجيل المعنيين ويتم إرسال القائمة الى الباشا ليوافق على جارية رواتبهم⁴.

كما استفاد العديد من هؤلاء الموظفين من الاكراميات التي كانت تدفع لهم في المناسبات كالأعياد الدينية وشهر رمضان، وتولي سلطان جديد على العرش أو تعيين الباشا⁵، وأهمها عند الانتصارات في الحروب⁶، ومن بعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب، أو منح مثل استفادة الجنود الإنكشارية من المكافآت التي ارتبطت بالظروف والحاجة السياسية والعسكرية والاقتصادية⁷ ومن حق شراء المواد الغذائية بسعر من السعر الرسمي والحق في وجبات يومية مجانية (أرز، برغل، خبز، لحم)⁸.

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ س.م، السجل 09، تاريخ 1235-1241 هـ / 1820-1826 م. يتضمن عمليات بيت المال، موارد الأشخاص المتوفين والغائبين.

وعن أجرة هؤلاء أنظر: سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 129-132.

² م.د 48، صحيفة 47، 01 شعبان 990 هـ / 21 أوت 1582 م. عن التميمي، نفس المرجع، ص 260.

³ جاء في مذكرات أحمد الشريف الزهار أن مصطفى باشا (1797-1805 م) تشاور مع القبطان محمد على البحارة وحدد الاتفاق أن يكون لكل بحار راتب قار هو 04 بوجه، وقد استمروا على ذلك الراتب إلى أيام حسين باشا حيث تمت زيادة ب 02 بوجه. أنظر: المصدر السابق، ص ص 72-73.

⁴ م.و.ج/ مج 1642، الوثيقة 9، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ / 11 ماي 1817 م.

⁵ الزهار، المصدر السابق، ص 95.

⁶ هناك العديد من الأمثلة عن ذلك مثل التصدي للحملات الأوروبية. أنظر على سبيل المثال:

الزهار، المصدر السابق، ص 87.

المدني، المرجع السابق، ص 100.

⁷ venture de Paradis (jean Michel), **Alger au 18^{ème} siècle** , édité par : E.Fagrian , Alger , 1898, p60.

⁸ Albert Devoulx, « **Ahd Aman, ou règlement politique et militaire** », in R.A, N°4, année 1860, p 217.

اعتمدت الخزينة في تسديد الرواتب إضافة إلى مداخيلها على مداخيل بيت المال ومؤسسة الأوقاف خاصة بالنسبة للوظائف الدينية والتعليمية¹، وكانوا إلى جانب مرتباتهم يستفيدون أيضا من حقوق الخدمات التي يقدمونها كاستصدار الوثائق الشرعية كعقود البيع والشراء وعقود الزواج، وغيرها...²

في حين كانت معظم الوظائف تخضع لنظام الالتزام، الذي ظهر من خلال دفع حقوق التعيين، والاستفادة من نسبة من مداخيل الضرائب أو العائدات³. حيث كان الموظفون المكلفون بالخدمات في دار الامارة مثلا يستفيدون من العوائد خلال زيارة البايات⁴. وكان فائض مداخيل الجباية يدخل إلى خزينة الدولة بعد أن يأخذ كل موظف ملتزم أو محصّل للضرائب نسبتته⁵

وقد اعتبر الملتزمون موظفين عند الدولة وكان في مقدّمهم الباشوات وأمراء السناجق، وكانوا يقومون بدورهم بمنح هذه المقاطعات بطريقة الالتزام إلى ملتزمين ثانويين⁶.

1- الموظفون السامون

كان الباشا يستعين بأعضاء ديوانه الخاص لتسيير شؤون الولاية، وهم الموظفون السامون المتمثلين في الخزناجي، وأغا العرب، ووكيل خرج البحرية، وخوجة الخيل وبيت المالجي، فضلا عن القاضي والمفتي، بالإضافة إلى الاستعانة بالكتاب الأربعة الكبار (الخوجاباشي) في مقدّمهم

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ س.ب، السجل 329، تاريخ 1211-1242 هـ/ 1796-1826 م.

س.ب، السجل 331، تاريخ، 1230-1234 هـ/ 1814-1818 م.

م.و.ج/ مج 1642، وثيقة 09، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ/ 11 ماي 1817 م. رسالة من الحاج أحمد باي إلى عمر باشا تتضمن ارسال أصحاب الرواتب من الجنود والموظفين إلى الجزائر لتلقي مرتباتهم ومراجعة وظائفهم، وكتابة الباي قائمة بأسمائهم بنفسه.

² سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 136-137.

³ الزهار، المصدر السابق، ص 37-47.

De Tassy, Op.cit, p254.

⁴ الزهار، المصدر السابق، ص 37-47.

⁵ نفسه.

Claude Bontems, **Manuel des institutions Algériennes, De la domination turque à l'indépendance**, ed Cujas, 1976, Tome1, pp70-71.

⁶ رافق، العرب والعثمانيون...، المرجع السابق، ص 243.

المقطّاعي (رئيس الكتاب).¹

* الخزناجي:

كان يعينه الباشا ممن كان يضمن اخلاصه وولاءه، فكثيرا ما نجده على صلة قرابة منه بشكل من الأشكال²، وممن يملك مهارات تمكنه من القيام بمهامه يكون قد اكتسبها من تدرجه في العديد من مناصب الخوجات (الكتاب) كمنصب خوجة الخيل أو الكتاب الأربعة الكبار، والتي جعلته على دراية بدفاتر الحسابات ونظام الرواتب ومختلف مداخل الإيالة ونفقاتها³.

وقد كان الخزناجي الموظف الوحيد الذي يتصرّف في خزينة الإيالة الموجودة بدار الإمارة والذي يفتحها⁴ بعدما يتسلم مفاتيحها من الباشا صباحا ليعيدها بعد الظهر يوميا ما عدا يومي الثلاثاء والجمعة⁵. وكانت العمليات المالية تتم بحضور ومسمع الباشا وأعضاء ديوانه، وكذلك الكتاب الأربعة المكلفين بتدوينها في سجلاتها⁶.

وقد أهله هذا الدور الحساس الى توسع صلاحياته من الصلاحيات المالية المرتبطة بحسابات مداخل ونفقات الإيالة، الى صلاحيات كاهية الباشا، وأصبح ينوب عنه في حالة غيابه⁷، إضافة الى تكليفه بمهام عسكرية في بعض الأحيان من طرف الباشا، على غرار الخزناجي إبراهيم خوجة الذي كلف بقيادة حملة على متمردين في بايلك الغرب خلال الفترة 1734-1736م.⁸

¹ Thomas Shaw (le Docteur), *Voyage dans la régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, etc de cet Etat*, Trad. de l'Anglais par J. Mac Carthy ed. Bouslama. Tunis 1980, p.157.

² سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص161.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمّد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص138. أنظر أيضا:

De Paradis, Op.cit, p107, 115.

⁴ De Paradis, Op.cit, p107, 115.

عن موضوع الخزينة، أنظر: سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص159-175.

⁵ سعيدوني، المرجع السابق، ص165.

⁶ De Tassy, Op.cit, p228.

⁷ De Grammont, Op.cit., p 229.

⁸ سعيدوني، وراقات...، المرجع السابق، ص 139.

ونظرا لتلك المكانة التي استطاع الخزناسي أن يحتلها أصبح يعتبر الشخصية الأولى في الديوان المؤهلة لشغل منصب الداوي الشاغر بعد وفاة الداوي علي شاوش باشا (1710-1718م) والدخول في مرحلة الدايات الباشوات.¹

ويساعد الخزناسي في مهامه العديد من الموظفين خاصة في مجال الحسابات والعملية، في مقدمتهم الكتاب الأربعة الكبار، على رأسهم المقطعي²، وأمين السكة المشرف على صكّ النقود ومراقبتها وتثمين المجوهرات وفحصها، بمساعدة يهوديين عرف أحدهما ب"العيار" وكانت مهمته معاينة النقود والتحقق من صحتها، والثاني ب"الوزان" وكانت مهمته وزن أنواع النقود.³

* آغا العرب:

وهو آغا السباهية⁵ أو القائد الأعلى لوحدة السباهية الفرسان التي تتكون في معظمها من القبائل لذلك عرف بآغا العرب، وكان يتحتم عليه أن يتكلم العربية حتى يتمكن من تسيير جيوشه⁶، وكان قائدا للمحلات المرابطة حول مدينة الجزائر. احتل المرتبة الثانية في تشريفات

¹ سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 163.

De Paradis, Op.cit, P127.

Charles Féraud (L), « **Ephemerides d'un secrétaire officiel, sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805** ». in R.A in R.A, N° 18, Année 1874, p313.

De Tassy, Op.cit, p 312.

² Ibid, p235

Tachrifat, Op.cit, p20.

³ De Tassy, Op.cit, p235.

للتوسع في موضوع العملة تطورها والعوامل المؤثرة فيها خلال العهد العثماني، أنظر: مروش، المرجع السابق، ص ص 23-73.

يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007. سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 179-208.

⁴ كلمة تركية من أصول فارسية هي من ألقاب التعظيم والتشريف، تعني الأخ الأكبر والسيد والشيخ، اصططلحت في النظام العثماني العسكري كلقب لضباط الجيش بمعنى قائد وحدة عسكرية. أنظر: حسن حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع...، ص 11.

⁵ لا بد من التمييز بين آغا العرب وآغا الإنكشارية أو العسكر وهو القائد الأعلى للجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر، والذي كان يترأس تطبيق قواعد النظام بين وحداته ومعاقبة المخالفين منهم والتي كانت تتم في مقر إقامته الذي كان يعرف ب"دار سرکاجي"، كما كان يرأس ديوان دفع مرتبات جند الإنكشارية الذي يحضره الباشا ومساعدوه وسائر الضباط والجنود، وكان يشغل منصبه لمدة شهرين ليتقاعد بعدها، لذلك اعتبر هذا المنصب منصبا شرفيا. انظر: الزهار، المصدر السابق، ص 44.

حماس، العلاقات...، المرجع السابق، ص 66.

⁶ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 90.

الموظفين السامين بعد الخزناني¹، وقد تزايد دوره مع نهاية القرن 18م بسبب تدهور فاعليه فرق الانكشارية داخل مدينه الجزائر وتناقص أعداد السباهية من العثمانيين، وفي المقابل ازدادت اهميه فرسان المخزن والقوات الأهلية التي ساهمت في قمع الثورات، هذا إضافة الى تزايد الأهمية الاقتصادية للأرياف خاصة وأن الإقليم الخاضع له والمتمثل في دار السلطان وملحقاته (إقليم متيجة) عرف بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي كانت تعتمد عليه مدينة الجزائر في مؤونتها الغذائية ومنتجاتها الحرفية².

ونظرا لأهمية المنصب فقد كان الداى يختارهم من العسكريين محل الثقة ممن اكتسبوا خبرات عسكرية ومهارات إدارية من الوظائف التي تقلدها سابقا³. وكانت توكل اليه القيادة العليا للقوات العسكرية البرية بقسمها القسم النظامي الذي تمثله فرق ومحلات الإنكشارية والاحتياطي من فرسان المخزن والساهيه المعسكرين خارج مدينه الجزائر⁴. فأصبح يعتبر الشخصية الثانية بعد الداى من حيث الأهمية وعضوا بارزا في ديوانه نظرا لمهامه التي جمعت بين المسؤوليات العسكرية والإدارية⁵، والتي نلخصها في:

- الإشراف على الإدارة الداخلية للإيالة، بصفه خاصه المحيطة بمدينة الجزائر⁶ من مقره العام المعروف بحوش الأغا خارج باب عزوز⁷. إذ امتدت سلطته المباشرة على مقاطعة دار السلطان من سباو شرقا الى تنس غربا وجنوبا الى حدود بايلك التيطري ، فكان تحت إشرافه

حماش، المرجع السابق، ص 67.

¹ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 164.

² سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 164-165.

³ مثل يحيى بن مصطفى آغا (1818-1827م)، والذي تدرج قبل تعيينه في العديد من الوظائف منها خزندار عمر آغا قايد بوفاريك 1815م، ثم قايد بني جعاد 1817م، كما كان اسلوبه مع القبائل وشدته مع القيادة وشيوخ القبائل اكسبه ود الاهالي وولائهم. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 159.

⁴ Tachrifat, Op.cit, p20.

ميمن، الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص 52.

⁵ سعيدوني، المرجع السابق، ص 158.

⁶ الزهار، المصدر السابق، ص 48.

حماش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 67.

⁷ سعيدوني، المرجع السابق، ص 158.

قياد دار السلطان، وهم قياد أوطان بني خليل وبني موسى وبني جعاد وبني سليمان وعرب وحجوط، الذين كانوا يدفعون له اللزمة وعوائد الأوطان التي يجمعها شيوخ القبائل فيها.¹

- إقرار الأمن وحرية التنقل في أنحاء الايالة خاصة في المناطق الخاضعة له مباشرة في إقليم متيجة والأطلس، قيادة الحملات الموجهة ضد المناطق المتمردة بمساعدة قبائل المخزن²، التي كانت مستقرة في المناطق الاستراتيجية، إضافة الى مراقبة أهالي قبائل الأرياف المشكلة لدار السلطان والإشراف على جمع الضرائب فيها. كما كانت له سلطة قضائية في مقاضاة كافة موظفي البايلك في دار السلطان من القاييد الى شيوخ الجماعات.³

* خوجة⁴ الخيل:

لقب أيضا بخوجة الديوان وكاتب الخيل الكبير (آت خوجاسي)⁵، وكان الباشا يعينه من سلك الخوجات، كخوجة الجمارك وخوجة الغنائم وخوجة بيت المال⁶.

ازدادت أهمية هذا المنصب على إثر تراجع غنائم البحر خلال القرن 18م فبعدما كان مجرد خوجة (كاتب) مشرف على تسجيل الضرائب العينية من الثروة الحيوانية التي أصبحت ملكا للبايلك، أصبح من الضروري الاهتمام بالموارد الداخلية لخزينة الايالة⁷، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في ترتيب الموظفين السامين وتشريفاتهم في الديوان بعد الخزناجي وأغا العرب⁸.

¹ الزهار، المصدر السابق، ص 48.

² تمثلت قبائل المخزن في إقليم دار السلطان في قبائل زمول من الفرسان العرب ومن يتبعهم من الرعايا والتي استقرت في بلوان وسباو وكان على رأسها قائد يعينه الأغا وكان يمنح لهذه القبائل الخيول والأسلحة وتلك الأراضي لحراستها مع اعفائهم من الضرائب مقابل حراسة قبائل المنطقة. انظر: الزهار، المصدر السابق، ص 48.

³ سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 158.

⁴ تمهيل لكلمة خواجة، وهي كلمة من أصل فارسي تعني الأستاذ والمعلم والأفندي، اعتمدها الدولة العثمانية في تنظيمها الإداري للوظائف المدنية بصفة عامة، حيث أطلقت على رؤساء الأقاليم في الديوان الهمايوني وعلى نظرائهم في الدوائر الإدارية الأخرى من كتبة المالية والأوقاف وغيرهم سواء في مركز الدولة أو خارجه. انظر: سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 557-559.

⁵ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 162.

De Paradis, Op-cit, P116

⁶ Ibid, PP 90-91.

⁷ شالر، المصدر السابق، ص 43.

⁸ الزهار، المصدر السابق، ص 54.

وأصبح مشرفاً على الضرائب العينية ومراقبتها، من ثروة الحيوانات وحبوب وصوف وجلود وشمع وغيرها، ويشرف على تموين مدينة الجزائر وريفها من موظفين وأهالي بالمواد الغذائية الضرورية كالزيت والشمع والعسل والسمن، وغيرها من المنتوجات التي يتسلمها من الخوجات والقياد¹، كما كان يشرف بالخصوص على تزويد الإنكشارية بالدواب المستعملة في التنقل أو نقل السلع كالخيول والجمال والبغال²، زيادة إلى إشرافه على تجنيد الفرسان "رجال المخزن"³. فكان بذلك المكلف بالتموين وبأملاك البايلك في إطار نظام الالتزام⁴

وكان بإمكان خوجة الخيل أن يرقى لمنصب الخزناني بحكم كفاءته ودرايته بمداخيل الإيالة وحساباتها، ومنه إلى منصب الباشا على غرار محمد بن عثمان باشا الذي أصبح خزنانيا في 1760 م ثم باشا داي في 1788 م⁵، وقد ينتخب من الديوان مباشرة لمنصب الباشا مثل ما كان مع الحاج علي باشا (1809-1814 م) وعليّ باشا (1817-1818 م) وحسين باشا (1818-1830 م)⁶. كان لخوجة الخيل في إطار الالتزام إقطاعات عديدة، إذ كانت الأراضي التي توجد بها أملاك البايلك تخضع في إدارتها وتسييرها له⁷، وكان له حق الاحتفاظ بفنائض المؤونة وبإمكانية بيعها لصالحه والاستفادة من بعض أراضي البايلك⁸، ومنها بعض الأحواش في سهول متيجة أين كانت تقيم العديد من القبائل التي كانت توفر حيوانات نقل الانتاج الزراعي⁹، وفي إقليم تيطري حيث

¹ سعيدوني، المرجع السابق، ص 163.

² أ.و.ج./ر.ع/س.ب.، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ/ 1818-1822 م. يتضمن تعداد بعض القبائل، الضرائب العينية المدفوعة من القبائل، ما يعطيه الأغنا في المناسبات الدينية، تفاصيل عن السباهية في القبائل، عدد البغال المأخوذة من القبائل من قبل الدولة.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 90.

³ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 162.

⁴ Bontems, Op.cit., p 45.

⁵ الزهار، المصدر السابق، ص 23.

⁶ نفسه، ص 105، 131، 141.

⁷ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

⁸ أ.و.ج./ر.ع/س.م.ب.، السجل 04، تاريخ 1149 هـ/ 1734-1735 م. يتضمن محصول العشور والزويجة لمخزن المدينة، في فترة الحاكم الحاج أحمد إمام، وكاتب المخزن خوجة سي بكر خوجة.

Bontems, Op.cit., p 45.

⁹ الزهار، المصدر السابق، ص 49.

سعيدوني، المرجع السابق، ص 162-164.

امتدّ نفوذه الى قبائل زناخرة ورحمان والبواعيش، وكانت هذه القبائل تدفع الضرائب الى قائد العرب¹ بمتيجة والذي كان يتبع إداريا خوجة الخيل²، كما كان يستعمل الأهالي في زراعة أراضي عزل البايك وفي شراء الدواب الفائضة مقابل انتفاعها من تلك الأراضي التي تقيم عليها³، مقابل 13 بوجو⁴ عن كل جابدة⁵، ويوزع عليها حيوانات البايك لرعايتها الى حين استعمالها عند الحاجة⁶. ومن خلال ذلك يكون خوجة الخيل قد ساهم في تحقيق التواصل والاتصال بين السلطة المركزية والعديد من القبائل.

ولتنفيذ مهامه المرتبطة عموما بأمالك البايك كان يساعده العديد من الموظفين الذين يخضعون له مباشرة وهم باش شاوش وكاهية باش ومكاحلي باش وباش علام، إضافة الى مجموعة عسكرية من الخيالة عرفت ب"السراجة" الذين كانوا تحت اشراف رؤسائهم "المقاديم"، وكانت مهمتهم الأساسية التواصل بينه وبين قبائل الرعية⁷، وقد يقود خوجة الخيل عند الحاجة الفرسان المكلفين بمعاينة القبائل المتمردة⁸

¹ أ.و.ج / ر.ع / س م ب، السجل 47، تاريخ 1167-1168 هـ (1751-1753 م). يتضمن حسابات الضرائب المدفوعة من القبائل العرب من خيول شعير، جمال، في منطقة المدية وعدة مناطق أخرى من الجزائر.

² الزهار، المصدر السابق، ص 49.

عن القبائل التابعة ضريبيا الى خوجة الخيل أنظر: فائزة بوشيبة، "بايالك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي (1073-1245 هـ/ 1662-1830 م)", رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 41-46. (عنصر قبائل الرعية).

Ismael Urbain, « Notice sur Province de Titterie », in Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algerie, 1843-1844, pp 418-425.

Ernest Carette et Auguste Warnier, « Notice sur Province de Titterie », in Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algerie, 1844-1845, pp 506-510.

³ الزهار، المصدر السابق، ص 49

سعيدوني، ورقات... المرجع السابق، ص 164.

⁴ البوجو القديم كان يعادل 1883 فرنك والجديد المضروب في سنة 1829 كان يعادل 1805 فرنك. أنظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص 194.

⁵ أو التّويجة وهي عبارة عن مساحة أرض خاصة بزراعة الحبوب ويمكن أن يحرقها ثوران تعادل بين 8 و10 هكتار. أنظر سعيدوني، المرجع السابق، ص 84.

⁶ أ.و.ج / ر.ع / س م ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ / 1818-1822 م.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 90.

⁷ الزهار، المصدر السابق، ص 49.

سعيدوني، ورقات... المرجع السابق ص 163.

⁸ سعيدوني، الحياة الريفية... المرجع السابق، ص 161.

كما يبدو انطلاقاً من مهامه أنّ من أهم مساعديه قايد الابل وقايد الغنم، المشرفان على الابل والغنم التابعة للبايلك والقبائل الرعويّة، وكانا يراقبان دفع ضريبتها بعد تحديد الثروة الإجمالية للقبيلة من الإبل أو الأغنام، كما كانا يشرفان على الحسابات المتعلقة بها¹. كما كان عمل خوجة الخيل يستدعي التنسيق مع الكاتب الأول أو المقطعي فيما يتعلّق بضبط حسابات وشؤون البايلك التي يشرف عليها².

* وكيل الخرج:

كان العديد من الموظفين المساعدين يحملون نفس الاسم باعتبارهم مكلفين بالتموين، والإشراف على الداخل والخارج منها خاصة في وحدات الجيش، ولتمييز هذا الموظف السامي كان يلقب في الوثائق باسم "يالي وكيل خرج" أو "وكيل خرج باب الجهاد" أو "وكيل خرج باب الدزيرة"³.

كان يعيّن من طرف الباشا بعد تزكيته من رياس البحر، وهو من المرشحين الى اعتلاء منصب الخزناحي على غرار تعيين محمد باشا 1179هـ / 1766م وكيل الخرج حسن خزناجيا، ليصبح بعده دايا⁴.

كان وكيل الخرج المشرف على حركية الموانئ والنشاط البحري التجاري والعسكري، ومن أهمّ مهامه مراقبة عمليات تصفية الغنائم البحرية وتصنيفها⁵، والإشراف على المزايدات على السلع والأسرى لتحديد قيمتها، مع ضمان اقتطاع قيمة خمس الغنائم لصالح خزينة الايالة، واقتطاع عوائده التي تمثل 1٪ وعوائد موظفيه، وقد سجلت التشريفات دخول 200 ريال (1000 صايمة) عن بيع الأسرى⁶.

¹ أ.وج / رع / س ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ / 1818-1822 م.

أ.وج / رع / س ب، السجل 28، تاريخ 1231-1243 هـ / 1815-1827 م. يتضمن الضرائب العينية من الحبوب والمواشي، والمحاسبات المتعلقة بها، إحصاء الأبقار والثيران التي تملكها بعض القبائل.

² De Paradis, Op.cit, p 163.

³ حمّاش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 63.

⁴ الزمار، المصدر السابق، ص 50-51.

⁵ Albert Devoulx, « Le Registre des Prises maritimes », in R.A, N°15, année 1871, PP 186 -187.

⁶ Tachrifat, Op.cit, P58

كما كان يشرف على سجلات العتاد الحربي البحري، وتعداد الرياس والبحارة والجنود الإنكشاريين المتطوعين الذين في الخدمة ومختلف المصاريف المتعلقة بهم.¹ وفي بعض الأحيان كان يكلف بمهام مرتبطة بعلاقات الإيالة بالدول الأجنبية التي كثيرا ما كانت تنعته في وثائقها الحكومية بوزير البحرية والشؤون الخارجية.²

ومن أهم الموظفين المساعدين له في الميناء نجد خوجة البنجق أو خوجة الغنائم المكلف بتسجيل حركة السفن في الميناء وما يدخل ويخرج منها المراقب العام الغنائم البحرية³، ومكلفا ببيعها بالمزاد وتوزيع عائداتها على ذوي الحقوق⁴، بالإضافة الى موظف يعرف بـ "وارديان باشي" الذي كان يسهر على تنظيم عمل الخدم في الميناء⁵، والى قايد المرسى الذي كان يقوم بمهام شرطة المياه⁶ ومراقبة السفن التي تدخل الميناء أو تخرج منه والتعرف على هويتها وطبيعتها مهامها، والتحقق من جودة السلع، إضافة إلى اهتمامه بالأخبار الدولية واستلام الرسائل التي يحملها أصحاب السفن إلى الباشا أو أحد وزرائه.⁷

* بيت المالجي:

يعدّ بيت المالجي⁸ أيضا من أعضاء ديوان الباشا الخاص، وعرف أيضا بـ "ناظر بيت المال"، و"ناظر الموارث" المخزنية⁹، ويعتبر منصبه وظيفه مدنية مالية بالدرجة الأولى، وهي من المناصب

¹Ibid, PP 75 -76.

² حمّاش، المرجع السابق، ص 64.

³ Tachrifat, Op.cit, P72.

Devoulx, Op.cit, PP 186 -187

⁴ Tachrifat, Op.cit, pp. 21-22.

⁵ هلايلي، المرجع السابق، ص 55

⁶ Tachrifat, Op.cit, p 31.

⁷ الزهار، المصدر السابق، ص-ص 153-152

Tachrifat, Op.cit, PP74 -75

De Paradis, Op.cit, p161

⁸ عن الشخصيات التي تولت منصب بيت المالجي خلال الفترة ما بين 1551 و1830 م، أنظر: صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص 40-46.

⁹ أ.و.ج / ر.ع / س.م، السجل 01، تاريخ 111-1112 هـ / 1699-1701 م. يتضمن عمليات بيت المال.

التي برزت منذ القرن 16 م¹. وكان يعينه الداوي من الإنكشاريين حيث شغل المنصب خلال القرن 17 م من هم من صف الأغوات مثل مصطفى آغا بن محمد التركي في 1111 هـ/ 1699 م²، ومع دخول القرن 18 م أصبح يختار من رتبة البلكباشية. وبما أنّ وظيفته الأصلية كانت عسكرية فقد كان بإمكان بيت المالجي أن يرقى لمنصب آغا العرب³. وكان خلال ق 16 م يشترط عند تعيينه أن يكون أعزبا ليسمح لهم بعد عام 1766 م بالزواج على أن يتعهد الالتزام بالمهام والانضباط فيها⁴.

كان بيت المالجي ينال وظيفته عن طريق الالتزام برسم، وصل عشية الاحتلال الى أربعمئة بوجو (700 فرنك) شهريا، وهو بذلك لا يتلقى أجرا وإنما يحتفظ لنفسه بفائض الالتزام، وقد قام عمله على المحاسبات الدقيقة في سجلات ثلاث يسجل فيها كل معلومات المتوفى من اسم ومسكن ومترك من أملاك مالية أو منقولة أو عقارية⁵. كما كان يشرف على حسابات بيت المالجي الذي كان ينتدب و يتولى مهامه في البايلك ومحاسبة النظار فيها فيما يتعلّق بمهامهم ومداخيل بيت المال ومصاريهم⁶

اعتبر بيت المالجي المتكفل بكل مايتعلّق بالتركات وحفظ الأموال⁷، والناظر على المخلفات التي لا وارث لها وضمها لخزينة الإيالة، والمشرف على بيع أملاك بيت المال داخل وخارج مدينة الجزائر⁸، وكانت من صلاحياته حق فتح الوصية والاطلاع عليها وسلطة الأمر بتنفيذها⁹.

¹ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 79

² أ.وج / ر.ع / س.م، السجل 01، تاريخ 1111-1112 هـ / 1699-1701 م.

³ Féraud, «Ephemerides...», Op.cit., p 313.

⁴ De Paradis, Op.cit, P116

عباد، المرجع السابق، ص 280.

⁵ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 162.

أنظر أيضا: أ.وج / ر.ع / س.م، السجل 01، تاريخ 1111-1112 هـ / 1699-1701 م.

⁶ أ.وج / ر.ع / س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م. يتضمن تعيينات حكام المدينة و بيت المالجي وتقاويم البيت، وما تدفعه الأعراش الى الحاكم كهدية مقررة.

فيما يخص بيت المالجي المعين في البايلك أنظر: بوشيبة، المرجع السابق، ص 58-59.

⁷ كشرود، المرجع السابق، ص 165.

⁸ أ.وج / ر.ع / س.م، السجل 01، تاريخ 1111-1112 هـ / 1699-1701 م.

⁹ Pellissier de Reynaud (E), *Annales Algériennes*, librairie militaire, J Dumaine Libraire éditeur de l'empereur, Paris, 1854, T1, p12.

وقد تفرعت مهامه الى:

- جرد وتصفية التركات التي لا وارث لها¹، وطرحها على المزاد العلني واقتطاع حقوق بيت المال وعوائده وعوائد موظفي بيت المال على أن لا تزيد عن 7٪ من إجمال قيمة التركة، حيث كانت أجور موظفي بيت المال وبعض العلماء التابعين في شكل نسب من مداخيل بيت المال².
- الاشراف على مراسيم الدفن والترخيص به، وصيانة المقابر وحراستها، وتصفية ديون المتوفي من التركة ودفع حقوق الورثة الشرعيين، إضافة الى تصفية الأملاك المصادرة³
- المساهمة في صيانة المؤسسات الدينية وافتداء الأسرى، وفي هدايا الحرميين الشريفين، والاشراف على الأعمال الخيرية التي يتكفل بها صندوق بيت المال كتوفير ملابس عبيد الداى، وتوزيع الصدقات على الفقراء⁴
- المحافظة على ودائع وأمانات المسافرين قصد التجارة أو أداء مناسك الحج⁵، وكذلك تركات الغائبين وأماكهم فقد كان يشرف على بيعها بالمزاد العلني ويحتفظ بقيمتها كوديعة⁶.
- ومن خلال هذه المهام يظهر جليا أن عمله اعتمد على الشريعة والعادات والتقاليد والحسابات المالية في تصفية التركات لذلك ارتبطت بهيئات أخرى كالخزينة والخوجات الأربعة الكبار والقضاة⁷.

ويساعده هو الآخر العديد من الموظفين التابعين لبيت المال، نذكر منهم:

¹ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 159

² ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 97.

سعيدوني، المرجع السابق، ص 160.

كان نصيب بيت المال 2٪، القاضي 1٪، الشاوش 1٪، الموثق 1٪...، بحيث لا تتجاوز مجموع النسب 7٪ من اجمالي التركة.

للتوسع حول أجور موظفي بيت المال أنظر: لنوار، المرجع السابق، ص ص 49-55.

³ سعيدوني، المرجع السابق، ص 160.

De Tassy, Op.cit, p.237.

⁴ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 96.

سعيدوني، المرجع السابق، ص 161.

⁵ سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق ص 99.

⁶ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 96، 98.

⁷ لنوار، المرجع السابق، ص 59.

- الموثقان، ويعرفان بالعدول ويتم تعيينهما بشكل رسمي من طرف الداي، وهما مكلفان بالانتقال الى أملاك المتوفى وعقاراته وتقييد كل ما خلفه من إرث بكلّ دقة، وحجز التركة عن أيّ تصرف الى حين اجتماع الورثة الشرعيين¹.
- قاضي بيت المال أو الوكيل وهو يشرف على توزيع التركة على الورثة وإصدار رسم "الفريضة" وفقا للأحكام الشرعية، وتعيين وكلاء عن الغائبين من الورثة أو الأوصياء على القصر.²
- صايحي أو عدّاد ومهمته العد والحساب³.
- "شاوش بيت المال" وكان ينوب عن ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه كقبض الأمانات وعتق الأسرى⁴
- كما كان يستعين بذوي الخبرة من الصنایعية عند الضرورة، كأمين البنائين لتقدير قيمة العقارات المختلفة⁵، بالإضافة الى مساعدين آخرين كالدلال والغسال ووكيل الجبانة وغيرهم...⁶.

* الكتاب الكبار:

اعتبر سلك الخوجات مدخلا للتدرج في الرتب الإدارية التي هي بالالتزام مثل بيت المالحي⁷

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 96.

² أ.و.ج/ ر.ع/ س.م/ السجل 45.

De Paradis, Op.cit, pp 11-12.

³ أ.و.ج/ ر.ع/ س.م، السجل 4، تاريخ 1233-1214 هـ/ 1799-1818 م. يتضمن إجراءات لبيت المال.

س.ب، السجل 28، تاريخ 1243-1231 هـ/ 1815-1827 م.

أ.و.ج/ ر.ع/ س.ب، السجل 178، تاريخ 1076 هـ/ 1665. بيان نقدي وعيني لكراء الأوقاف لصالح فقراء الحرمين الشريفين.

⁴ أ.و.ج/ ر.ع/ س.م، السجل 08، تاريخ 1241-1233 هـ/ 1817-1826 م. يتضمن إجراءات بيت المال، موارث المتوفين والغائبين.

⁵ م.و.ج/ مج 3205، ملف 02، وثيقة 34. تصفية تركة أحد المتوفين، مؤرخة في أوائل شوال 1128 هـ/ 18 سبتمبر 1716 م.

⁶ للتوسع أنظر: شهرزاد شلبي، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني - المؤسسات المالية أنموذجا (1798-1830 م) -، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 168-169.

لنوار، المرجع السابق، ص ص 48-50.

⁷ أ.و.ج/ ر.ع/ س.م، السجل 4، تاريخ 1233-1214 هـ/ 1799-1818 م. يذكر تعيين مصطفى بيت مالحي سنة 1232 هـ/ 1816 م، بعدما كان في منصب خوجة.

م.و.ج/ مج 1642 الوثيقة 09، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ/ 11 ماي 1817 م. رسالة من الحاج أحمد باي الى عمر باشا تتضمن توجه عثمان خوجة خليفة الباي من قسنطينة الى الجزائر ليحمل اللزمة الى الباشا.

وكذلك المدخل الذي يسمح للعسكري أن يتحوّل للعمل في المجال الإداري¹. ويعتبر الكتاب الكبار أو الخوجة باشي أعلى درجة يتدرج لها الخوجات في هذا السلك، وقد كان أصحاب تلك الرتب يعينون بنظام الالتزام، فكانت مدّة التعيين محدّدة زمنيا قابلة للتجديد من خلال دفع حقوق التعيين دوريا²

وبالرغم من دخول عامل المحسوبية في العديد من الأحيان بسبب المكانة والامتيازات التي كانت تحظى بها تلك المناصب³، إلا أنه كان يشترط على فئة الخوجات قبل تعيينهم أن يكونوا متمكنين من القراءة والكتابة⁴ وأن يخضعوا للتكوين في المجال الإداري والقانوني على مستوى شيخ البلد ونقيب الأشراف⁵، ويخضعون الى تقييم أهليتهم للمنصب الذي سيعينون فيه⁶. كانت المهمة الأساسية للكتاب الكبار هي الكتابة ومسك دفاتر الايالة والاحتفاظ بالوثائق الرسمية للإيالة واعتبروا أمناء عليها، وكذلك تدوين رسائل وأوامر الباشا⁷ لذلك مثلوا ما كان يعرف بديوان الانشاء سابقا، كما كانوا يمثلون هيئة استشارية للباشا ويعتمد عليهم في أمور التوثيق والمحاسبة المالية وما يتعلّق بالخزينة ونفقاتها، وكذلك مراسلات مع الدولة العثمانية والدول الأوروبية وبذلك اكتسبوا نفوذا كبيرا⁸. وكان يساعدهم كاتبان مخصصان لمراسلات الباشا مع البايات والقياد وحكام الدول المجاورة، كما كانت من مهامهم إصدار التذكرات اليومية المتعلقة بشتى المسائل⁹، وكان أحدهما يعرف بخوجة السر واعتبر الأمين الشخصي

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 127

² سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق، ص ص 168-169.

³ De Paradis, Op.cit, p 106.

ابن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 168

⁴ Bontems, Op.cit., P 47.

⁵ ابن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 127

⁶ ميلودي، المرجع السابق، ص 150

⁷ De Reynaud, Op.cit, p 11.

⁸ سعيدوني، ورفقات ...، المرجع السابق، ص ص 166-167.

Shaw.Op.cit. p p. 165-166.

Tachrifat, Op.cit, p52.

⁹ De Paradis, Op.cit, p p116-117.

لكتاباته، لأنه كان يحزّر رسائل الباشا ويقرأ الواردة إليه¹.

وبحكم مهامهم كان هؤلاء الكتاب يتواصلون مع العديد من الموظفين الصغار الذين يقومون بأعمال تحددها وظائفهم ضمن الخدمات العامة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وترتبط أعمالهم بمهام الكتاب الكبار منهم فئة الخوجات. وكان هؤلاء الكتاب يأخذون حقوقا من الأموال المدفوعة ووصولات استلام الضرائب والرسوم وغيرها من التذاكر اليومية المتعلقة بدائرتهم الادارية².

تتكوّن هذه الهيئة من أربعة كتاب يعينهم الباشا، وكانوا تحت اشراف الخزناجي، هم على

التوالي:

- الكاتب الأول أو المكتباجي: ويدعى أيضا بالمقطعي أو المقطجي³

حل محل وظيفة دفتر دار التيمار وكتخدا الدفتر في نظام التيمار، ويعتبر رئيس الكتاب كونه يشرف على الكتاب الثلاث الآخرين، ولمكانته المرموقة لقب بالأفندي، ويشترط أن يكون متمكنا من علوم الفقه والقانون والحساب⁴، وقد مثّل حمدان خوجة مهامه بمستوى مهام شيخ الاسلام، حيث كان مستشار الباشا الأول ومساعد له في مفاوضاته مع الدول الأجنبية لدرايته بالتفاصيل المتعلقة بالإيالة⁵، فقد كان مشرفا على السجل الرئيسي للإيالة وعائداها، الذي تنقل إليه مضامين سجلات الكتاب الثلاثة⁶، في مقدّمها سجل المحاسبة، وسجل القوانين العسكرية، ويقيد فيها أسماء الجند الكاملة عند التحاقهم بالانكشارية وألقابهم وموطنهم الأصلي ورتبهم العسكرية، والحرفة السابقة، ورقم الأوجاق المنتسب إليه⁷، وكذلك كان يحتفظ بسجل المعاهدات، فيستعين به الباشا عند شكاية القناصل في استخراج البنود المتعلقة

¹ Tachrifat, Op.cit, p20.

² Ibid, p. 53.

³ ابن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص 91.

De Paradis, Op.cit, p 117.

⁴ سعيدوني، ورفقات ...، المرجع السابق، ص 167.

⁵ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 91.

⁶ De Paradis, Op.cit, p116.

⁷ Boyer, La vie quotidienne ..., Op.cit. p 127.

بالموضوع والاحتكام إليها¹. وقد تسلم هذا المنصب عثمانيون وكراغلة وحتى من أعيان مدينة الجزائر².

- الكاتب الثاني أو الدفتردار: يعرف كذلك الباش دفتري

كان مكلفًا بالنسخة الثانية لسجل المحاسبات³، ويقوم بتسجيل مداخيل البايلك ومصادر دخل البلاد من ضرائب ورسوم ومراقبة مخازن الإيالة⁴، عرف كذلك بوكيل الخراج الكبير⁵. ويبدو أنّ مكانته تراجعت أمام الخزناجي والمقطععي وانحصر دورها بعد القرن 16 م، أي بعد التخلي عن نظام التيمار، بسبب التغيرات التي شهدتها النظام المالي في الدولة العثمانية وفي إيالة الجزائر، حيث لم يعد الدفتر دار سوى أحد الكتاب الأربعة في دار الإمارة، يباشر مهامه تحت نظر المقطععي أو رئيس الكتاب، وبقي مكلفًا بتسجيل المداخيل الداخلية⁶، وكذلك تحت إشراف المسؤولين الكبار. ليصبح منذ هذا القرن موظفًا ثانويًا مساعدًا للخزناجي الذي أخذ صفة المسؤول الأول على الشؤون المالية للإيالة خاصة في عهد الدايات⁷. ومن ذلك نستنتج تغيير تموقعه الوظيفي في الهيكلة الإدارية بالنسبة للدولة العثمانية، وإيالة الجزائر حين أصبح تحت سلطة الدايات بدلًا من سلطة الدولة العثمانية المباشرة، والذي كان يضفي على المنصب أهمية كبرى بحكم التبعية للمركز.

- الكاتب الثالث (وكيل الخرج الصغير):

كان مكلفًا بالسجلات الخاصة بغنائم البحر و أمور الديوانة (الجمارك) ولذلك لقب أيضا بقبليدان بالي لكونه يشرف على البحرية ويساعد المقطععي في عملية الجمركة⁸.

¹ Shaw, Op.cit, p p.165-166.

De Tassy, Op.cit, p233-234.

² سعيدوني، ورفقات ...، المرجع السابق، ص167.

³ De Paradis, Op.cit, p 117.

⁴ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص91

De Paradis, Op.cit, p 117.

⁵ - Ibid, p117

⁶ De Paradis, Op.cit, p 117.

⁷ سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص170-171.

⁸ سعيدوني، ورفقات ...، المرجع السابق، ص168.

- الكاتب الرابع أو الرقمي:

مهمته المحافظة على السجلات الرسمية للإيالة المتعلقة بشؤون البلاد الخارجية، ويساعده في ذلك ترجمان خاص¹.

2- المناصب العليا في إطار نظام الالتزام:

في الوقت الذي تبرز فيه مهام هؤلاء الموظفين السامين البعد الإداري ومجال سلطتهم وصلاحياتهم كإدارة عليا للإيالة فقد كان تعيين أو تجديد مناصبهم يتمّ بنظام الإلتزام بتقديم قيمة مادية وعينية كبديل التزم من العوايد والهدايا وفقا لدرجة المنصب وأهميته ومدخيله التي سيقطع منها تلك القيمة بعد تحصيلها والاحتفاظ بالفائض لصالحه ولصالح مساعديه حسب الهيكلة الادارية².

وهي مبالغ قليلة إذا ما قورنت بالمبالغ العائدة من التركات³، إذ كانوا في نفس الوقت يستفيدون في إطار هذا النظام من عوايد أو فائض المداخيل النقدية والعينية بأشكال مختلفة ومن عدة مصادر، وكان بإمكانهم مضاعفة مداخيلهم التي جعلتهم يحضون بإمكانية الثراء والدخول ضمن الطبقة البرجوازية، من خلال ارتفاع قيمة الهدايا الثمينة والترضيات والمكافآت، والتي نذكر منها:

* نفقات على حساب الخزينة: كتجهيز الموظف بالمستلزمات كالدار أو الجناح الذي سيباشر فيه مهامه⁴، واللباس الرسمي والأثاث والسلاح، ومثال ذلك أنه كانت دار الخزناني حسن التي يباشر فيها مهامه من غير المنزل العائلي في 1788م عهد محمد بن عثمان باشا الخزناني مجهزة بمختلف الألبسة والمجوهرات واليطغانات والبنادق⁵، فضلا عن المواد الغذائية كالخبز والعسل واللحم، والمواد الأولية كالخطب⁶.

¹ سعيدوني، ورقات المرجع السابق، ص168.

² أ.وج/رع/س.ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ/ 1818-1822م.

مروش، المرجع السابق، ص302.

³ سعيدوني، المرجع السابق، ص162.

⁴ De Paradis, Op.cit, P 82, 116.

⁵ Ibid, P82.

⁶ Tachrifat, Op.cit, P. 69.

* تشريفات وهدايا وإكراميات الأعياد الدينية (البيرم)¹: حيث نسجّل مثلا استفادة الموظفين السامين من بعض التشريفات التي قدّرت ب 32000 ريال²، ويتحصل آغا العسكر من الداى في عيد المولد النبوي الشريف على مكافآت قدرها 17 ريال، وكاهيته وأغوات المحال والنوبات ما بين 9 و 17 ريال³.

* عوائد من دنوش البياليك الثلاثة: فحسب أحمد الشريف الزهار نجد أنّ هدايا دنوش محمّد باي الغرب سنة 1199هـ/ 1785م في عهد محمّد بن عثمان باشا (1766-1791م) تمثّلت فيما يعادل مقدار ألفي دورو أو ما يساويها من نقد آخر، ومجموعة من المجوهرات والخيل والعبيد والألبسة والحيّك والبرانس والشمع والعسل وأشياء أخرى. فضلا عن الهدايا والعوايد التي كانت توزّع على الكتّاب الأربعة، وعلى العاملين بدار الامارة أو تحت إشراف الموظفين السامين⁴.

* عوائد وهدايا من القياد والشيخوخ: من جهة أخرى يستفيدون أيضا من جزء من الالتزامات التي يدفعها القياد، فقد كانت معظم مداخيل آغا العرب من قياد شيخوخ قبائل مقاطعة دار السلطان في إطار ما عرف بحق البرنوس⁵، وقدّرت الهدايا المقدمة للخزناحي من قيادات الأوطان كقايد بني موسى وقايد شرشال ب 18 ريال عن كل قايد⁶.

* هدايا من القناصل الأوربيين خلال اتفاقيات ومعاهدات السلم: في هذا السياق كنماذج كان الموظفون السامون أعضاء الديوان الخاص يتحصّلون على قيم معتبرة، مثل الهدايا التي قدّمها القنصل الفرنسي سنة 1695م أثناء مراسيم استقباله من طرف الداى شعبان (1688-1694م)، والتي قدّرت ب 1000 ريال درهم لكل واحد منهم، وفي 1728 قدّم

De Paradis, Op.cit, P78, 84.

¹ Ibid, P36

² Tachrifat, Op.cit, P.51

³ Ibid, P. 38.

⁴ قدّم أحمد الشريف الزهار وصفا تفصيليا لرحلة دنوش باي الغرب آنذاك، يعطينا صورة شاملة عن قيمة تلك الهدايا والعوايد والمستفيدين منها، وعن ترتيب هؤلاء الموظفين من خلال بروتوكولات الزيارات وقيمة الهدايا. أنظر: المصدر السابق، ص ص 36-46.

⁵ دحماني، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 195-197.

⁶ Tachrifat, Op.cit, P.51

السويديون للداي وكبار الموظفين والرياس هدايا تتراوح قيمتها بين 25000 و30000 ريال¹، والأمثلة في ذلك عديدة.

وحسب دوبرادي (de Paradis) فإن الهدايا القنصلية تمثلت في ساعة مرصعة بالماس وخاتم ثمين وقفطان من أعلى أنواع الديباج الذهبي وقطع من القماش الفاخر لكل من الداى والخزناجي والأغا وخوجة الخيل ووكيل الخرج، أما الكتاب الأربعة فنصيبهم ساعتان كما كان لوظائف أخرى نصيب كبيت المالجي، وخوجة الصوف والجلود وغيرهم، زيادة على الرسوم السنوية التي كانت تدفعها الدول والمقدّرة ب 10000 قرش².

* الاستفادة من نسب من غنائم البحرية العسكرية أو التجارية: وكان ذلك من خلال مشاركتهم في سفن الأسطول والنشاط البحري العسكري والتجاري سواء في ملكيتها أو تجهيزها، ومثال ذلك امتلاك خوجة الخيل المدعو "وليد علي خوجة" شباك³ غنم منه غنائم هامة سنة 1189هـ/ 1775م⁴، وقد مثّلت تلك المساهمات مصدرا هاما للدخل والاستفادة من نسبة من غنائم البحر المختلفة⁵، بعد أن يقوم وكيل الخرج وخوجة البنجق بتقييدها وتحديد قيمتها وعرضها للمزايدة واقتطاع خمسها لصالح خزينة الايالة، وقد وصلت عوائد بيع الأسرى لوحدها 1000 صايمة⁶.

من جهته كان وكيل الحرج إضافة الى عوائد ومستحقات تصفية غنائم البحر يتحصّل على حقوق التزام عمال الميناء، وعلى هدايا من سفن الدول التي تربطها علاقات صداقة أو تجارة مع الإيالة، والتي تحتاج الى الرسوم في موانئها أو صيانة سفنها فيها.⁷

¹ مروش، المرجع السابق، ص 240.

² De Paradis, Op.cit, p P140-144.

³ وتعرف أيضا بالشبّك (جمع: شُبّك) وهي سفينة شراعية متوسطة الحجم استخدمت غالبا في التجارة البحرية، لكنها في العهد العثماني طورت واستغلت عسكريا. انظر: حليم سرحان، "صناعة السفن الحربية بالجزائر في العهد العثماني من خلال المخطوطات"، المجلة المغربية للمخطوطات، مجلد 7، عدد 1، ديسمبر 2011، ص 55.

⁴ Tachrifat, Op.cit, P.72

⁵ كشرود، المرجع السابق، ص 164

⁶ Tachrifat, Op.cit, P.58

والصايمة عملة حسابية تعادل خمسين درهم. انظر مروش، المرجع السابق، ص 55.

⁷ كشرود، المرجع السابق، ص 159-160.

* الاستفادة من نسب محدّدة من العائدات المباشرة للوظائف التي يشرفون عليها، وعلى سبيل النماذج كان آغا العسكر يأخذ نسبة من تعيين فرسان فرق الصبايحية، ومن تراخيص الزواج¹، وكان بيت المالجي وموظفي بيت المال يتقاسمون نسبة مالية كحقوق على تقسيم التركات، وصلت إجمالاً بين 7 و10% من التركة، ورسوماً على عمليات توثيق العقود في المحاكم الشرعية².

ومنه فإن الإدارة العليا أصبحت نهاية القرن 16 تسيّر وفق نظام الالتزام وتحت إشراف منصب الباشا الذي يعد ممثلاً لسلطة السلطان في الإيالة، وبرز من خلال ذلك مستويين إداريين تمثلاً في إدارة عليا تليها إدارة وسيطة، وتشكّلت بين الوظائف فيهما علاقة هرمية قائمة على تفويض الصلاحيات وتوكيل المهام وعلى حركة موارد الالتزام المالية والعينية.

وأنّ الإدارة العليا تكونت من الموظفين السامين الذين مثلوا ديوان الباشا الخاص على غرار الخزنّاجي وآغا العرب ووكيل الخرج وخوجة الخيل وبيت المالجي، فضلاً عن هيئه الكتاب الكبار والقاضي والمفتي، وكانت تلك المناصب (باستثناء الدينية) تعين بالالتزام بدفع قيمة مالية وعينية كبديل الالتزام لمن له حق تعيينه من العوايد والهدايا وفقاً لمكانة المنصب ومدخله التي يستفيد من فائضها هو ومساعديه بعد تحصيلها. وقد تنوعت تلك المداخل من تشريفات وعوايد الدنوش وعوايد وهدايا القيادة وشيوخ القبائل وعوايد الوظائف التي يشرف عليها، وأسهم من غنائم البحر وحتى من هدايا القناصل الأوروبيين.

¹ نفسه، ص 91

² De Paradis, Op.cit, P44

المبحث الثاني: الإدارة الوسيطة

المقصود بالإدارة الوسيطة ذلك المستوى الإداري الذي يلعب دور الوساطة بين الإدارة العليا والأهالي، بمختلف شرائحه، وتعكس هذه الإدارة الشكل الهرمي الذي كان مطبقا آنذاك من حيث تدجج الوظائف فيها.

وقد تشكل هذا المستوى الإداري من خلال التقسيم الجغرافي الإداري من جهة، ومن خلال طبيعة الوظيفة ومهامها وتفرعها ضمن هيكله التسيير الإداري في مختلف المجالات من جهة أخرى. ومنها تشكلت مظاهر الهيكلية الإدارية خلال هذه المرحلة والتي استقرت خلال القرن 18م على ما عرفت به الإدارة في الجزائر خلال العهد العثماني، فقد أدى ذلك الى بروز إدارة على مستوى مدن الايالة بما فيها مدينة الجزائر، وإدارة موازية على مستوى الأرياف.¹

من زاوية أخرى أدى ذلك أيضا الى بروز أنواع لإقطاع الالتزام بحيث لم يقتصر على إقطاع الأراضي كما كان في السابق، بل امتد إقطاع جباية الضرائب الى كل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي سواء كان مرتبطا بالإنتاج الفلاحي أو الحرفي، أو بمجال الخدمات كالتجارة، أو الخدمات التي لها علاقة بتنظيم الحياة اليومية للسكان والعلاقات بين الأفراد. وبذلك يمكن القول أنّ هذا النظام قد كرّس العلاقة بين إلتزام الوظيفة وأهدافها الاقتصادية، وبين إدارة المجال التي تظهر في:

1- التزم الحرف والخدمات وإدارة المدن:

أدى التنوع في النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل المدينة الى بروز إدارة لتسييرها سمحت بتجسيد واضح لمفهوم المؤسساتية وشبكة الوظائف داخل الجهاز الإداري خلال العهد العثماني، في إطار الالتزام والتفويض دائما²، فقد انتظمت الوظائف داخل المدينة ضمن هيكلية إدارية مؤسساتية تعتمد على هرمية سلمية بسيطة، عادة ما كان على رأسها أحد الموظفين السامين، ثم تتفرع الى مساعدين حسب المهام المطلوبة والى فروع مرتبطة بها على مستوى

¹ سعيدوني، ورقات ...، المرجع السابق، ص ص152-196. (مبحث: "موظفو الايالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ومهامهم الإدارية الاقتصادية والاجتماعية").

² سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص113-114.

البايلك، ومن أهم هذه المؤسسات الخزينة المركزية وبيت المال والأوقاف، فضلا عن القضاء والمؤسسة العسكرية بقسميها البري والبحري.¹

أما بالنسبة لتمثيل الإدارة العليا وتفويض صلاحياتها على مستوى المدن فكان يقوم على وظيفة منصبيين أساسيين ومن خلالهما كان تفويض المهام الى المناصب الأقل درجة، وهما:

* حاكم المدينة:

يمكننا أن نستنتج وفقا لما سبق من هذه الدراسة أنّ المدن التي أقيمت فيها إدارة خاصة بها ضمن سلطة دار السلطان أو البايلك هي تلك المدن التي كانت مقرا لقيادة السناجق وللحاميات العسكرية الانكشارية خلال القرن 16م بعد امتداد السلطة الإدارية العثمانية في أنحاء الجزائر.

كان تسيير المدن يسند الى حاكم يطلق عليه كذلك تسميه "القائد" وهو يقوم داخل المدن والأرياف المحيطة بها بنفس دور قياد الأوطان، وكان يتم تعيينهم من الاتراك العثمانيين أو الكراغلة²، أو من أفراد الأسر الكبيرة المتعاونة مع السلطة³، على أساس الكفاءة والخبرة عن طريق الالتزام سواء عيّنهم الباشا أم الباي، حيث كانوا يدفعون بدلا يتوافق وأهميه المدينة تراوح بين 10 و30 ألف بوجو.⁴

¹ للتوسع في هيكله هذه المؤسسات أنظر:

محمد بوشناق، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني ق16-19م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007-2008م
واقية نضلي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م الى القرن 19م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2016-2017

شلي، المؤسسات في الجزائر، المرجع السابق.

ميمن، الجيش الجزائري...، المرجع السابق.

لنوار، مؤسسة بيت المال...، المرجع السابق.

² سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص163.

³ مثل مدينه قسنطينة، وكان يعرف ب"قايد البلاد" التي تعاقب على القيادة أسرة ابن الأبيض منذ 1755م ثم أسرة البجاوي من بداية القرن 19م الى نهاية العهد العثماني.

أنظر: معاشي، المرجع السابق، ص147.

⁴ سعيدوني، المرجع السابق، ص161.

والملاحظ أنّ تسميه "الحاكم" كانت عادة ما تطلق على المدن القريبة من مدينة الجزائر وهي مدن القليعة والبليدة والمدية ومليانة¹، وقد كانت هذه الأخيرة إضافة إلى قائد شرشال وقايد تلمسان خاضعة إلى السلطة المركزية مباشرة ويتم تعيينهم من طرف الباشا بتزكية من آغا العرب²، نظرا لأهمية مناصبهم واتساع صلاحياتهم³ وتتحكم في الطرق الواصلة بين دار السلطان والبايلك.

وعمليا كان حكام مدن القليعة والبليدة والمدية ومليانة وقايد شرشال تحت إشراف آغا العرب ويعملون تحت سلطته ويتلقون الأوامر منه خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية⁴، وكان بإمكانه الأمر بعزلهم⁵، كما كان لهؤلاء الحكام إمكانية التواصل المباشر بالباشا والموظفين السامين بدار السلطان⁶.

وكان الحاكم المعين عليها يختار أحيانا من الخوجات⁷ وذلك لخبرتهم في قوانين الإيالة والشؤون الاقتصادية ما يجعلهم مؤهلين للجمع بين الصفة الإدارية والعسكرية في تسيير المجال الحضري للمدينة وضواحيها والاهتمام بمداخله،

أما المدن الأخرى وخاصة البعيدة عن المركز كعنابة وتبسة وميلة ومسيلة وزمورة وقسنطينة وتلمسان ومستغانم... فقد أخذ الحاكم فيها تسميه "القائد"، وعادة ما كان يعين من الأغوات المتقاعدين من طرف الباي ويخضعون لسلطته⁸. وذلك لكون موقعها البعيد عن المركز أو قربها من حدود البايك أو القبائل المعروفة بالتمرد أو نوعية المهام الميدانية أين أخذ البايك

¹ أ.و.ج./ر.ع./س.م، السجل 09، تاريخ 1235-1241 هـ/ 1820-1826 م.

² Bontems, Op.cit., pp58-59.

³ Carette et Warnier, Op.cit, p 205.

⁴ أ.و.ج./ر.ع./س.ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ/ 1818-1822 م.

Federman et Aucapitaine, op. cit., in RA, n°9, 1865, p 296.

⁵ Urbain, Op.cit., pp 398- 399.

⁶ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 172

⁷ أ.و.ج./ر.ع./س.م، السجل 09، تاريخ 1235-1241 هـ/ 1820-1826 م.

⁸ بن العنتري، المصدر السابق، ص 20.

Carette et Warnier, Op.cit, p 205.

فيها طبيعة عسكرية على غرار بايلك الغرب مما يحتاج الى تعيين من يملك خبرة عسكرية تمكنه من التحكم والتسيير.

وتتركز مهام حكام المدن في:

- إدارة شؤون المدينة ومراقبه سكانها والمساهمة في تسيير شؤون الاوقاف فيها¹، والاشراف على توفير معاشات موظفي المساجد وأئمتها²، وعلى تعيين بعض العمال وتحديد اجورهم بمعية شيخ البلد وأمناء الحرف³.
- الإشراف على الشؤون الاقتصادية كالأسواق والنشاطات الحرفية وتحصيل الضرائب والرسوم من الاهالي وخاصة من امناء الحرف والجماعات السكانية (جماعة البرانية) المقيمين بالمدينة⁴، كما امتدت مهامهم الى الإشراف على مخازن الحبوب القريبة منها واستلام وتقييد العشور والضرائب المختلفة من منتوجات ريفية كالسمن والزيت وأهمها الحبوب الداخلة اليها⁵.
- الإشراف على الأمن وأمور شرطة المدينة⁶، وتنفيذ الاحكام الصادرة عن القضاء وعن السلطة المركزية فيها، فكثيرا ما كانوا مكلفين بتنفيذ قرارات العزل أو القبض أو إعدام البايات او الموظفين الكبار في البايك⁷، إضافة الى اشرافه على تمويل وتجهيز الفرق العسكرية أثناء نشاطهم، ودفع أجور جنودها⁸.

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ س.ب، السجل 362، تاريخ 1218-1254 هـ/ 1803-1839 م. بيانات للأوقاف وحسابات وكلائها في عدة مدن منها البليدة العنتري، المصدر السابق، ص 20.

Vayssettes, Op.cit, p 25.

³ أ.و.ج/ ر.ع/ س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/ 1802-1813 م. من العمال المذكورين الفلاحين (خدامين الفاس)، ورعاة الدواب والمواشي.
⁴ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 172.

⁵ أ.و.ج/ ر.ع/ س م ب، السجل 04، تاريخ 1214-1233 هـ/ 1799-1818 م، س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/ 1802-1813 م.

⁶ العنتري، المصدر السابق، ص 20

⁷ Bontems.Op.cit. p 59.

Féraud, « Ephemerides...», Op.cit., pp305-311.

⁸ العنتري، المصدر السابق، ص 20

Vayssettes, Op.cit, p25.

ولتنفيذ تلك المهام كان الحاكم يستعين بالعديد من الموظفين المساعدين منهم: كاهيه يتأسس القوة العسكرية المقيمة بالمدينة، والمزوار المكلف بشرطة المدينة وأدائها العامة وأمين العيون المكلف بتوفير المياه بها والمحاسب القائم على مراقبه الأسواق والتجارة فيها¹، إضافة الى قائد الباب الذي كان يحصل رسوم المواد الاستهلاكية التي تدخل المدينة وتباع في أسواقها.²

وفي إطار التزامه الاقتصادي كان هؤلاء الحكام يقومون بتقديم "الدنوش" من خلال تقديم التزامهم، إضافة الى الهدايا والترضيات لكبار الديوان في مقدمتهم الأغا، وفي ذلك تتعرض وثائق البايك الى دنوش حاكم مدينة المدية الذي كان يتقدم الى الباشا كل سنة مرفقا بمواد عينيه متعددة وكان أهمها دفع كميات معتبره من الحايك لدار الإمارة.³

من جهته كان الحاكم يستفيد من مداخيل مالية وعينية عديدة يستخلصها من الضرائب التي يشرف على جمعها ومن الهدايا التي يتحصل عليها في شكل "عوايد" كانت تعرف ب"ضيافة الحاكم" والتي كانت تدفع له حين يتولى مهامه لأول مرة أو عند تجديد عهدة حكمه.⁴

* شيخ البلد ومساعدوه:

اعتبر شيخ البلد حاكما مدنيا حيث كان يشرف على سكان المدينة ومصالحها وشؤونها الحضرية⁵، ومن خلالها كانت له السلطة على جميع الموظفين المكلفين بها. وعادة ما كان شيخ البلد يعين من أعيان المدينة من طرف الباشا⁶، بعدما يقترحهم الخزانجي، الذي كان يشرف على

¹ Bontems, Op.cit, p59.

² بن العتري، المصدر السابق، ص23.

³ عن دنوش حاكم مدينة المدية أنظر: بوشيبة، المرجع السابق، ص75-76.

أنظر أيضا: أ.و. / ر.ع. / م. ب، السجل 40.

م.و.ج/ مج 3190، ملف 1، وثيقة 459: "قائمة الحياك التي دفعها حكام المدية لدار المارة بين 1160 – 1238 هـ (1707-1824 م)"

⁴ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص182.

⁵ أ.و.ج/ ر.ع/ م. ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

⁶ مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام - نموذج الجزائر في العهد العثماني-. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 134.

نشاطهم¹، وبالرغم من ذلك فقد كانت له علاقة مباشرة بالباشا باعتباره الوسيط بين الإدارة والسكان². وقد أصبح هذا المنصب وراثيا في أسر محلية من الأعيان مثل أسرة "الشويهد" في مدينة الجزائر وأسرة "الفكون" في قسنطينة³

وكان شيخ البلد يدفع الرسوم التي يجمعها كل شهرين بعد اقتطاع نسبته، ويدفع بدل التزامه أو حق تعيينه (حق البشماق)، ما يضاها 500 صايمة⁴ تمحورت مهامه حول الاشراف على الهيئات الحرفية المختلفة والفئات السكانية كجماعات البرانية وطائفه اليهود⁵، واهمها:

- مراقبه الحرف والصنائع وجباية الضرائب المستحقة على الدكاكين والجماعات الحرفية والفئات السكانية كل شهرين⁶، وتزويد قصر الإمارة بالخبز المطلوب وبالخطب أسبوعيا حيث كان يتم توفير جميع مؤنه من قياد دار السلطان والبايات الثلاث⁷، وفي البايلك يتكفل بتقديم الضيفة وما يلزم من المؤونة السنوية الى حاكم المدينة⁸.

- الفصل في نزاعات الحرفيين، وقضاياهم العالقة كتسديد الضرائب⁹. وفي هذا الإطار المرتبط بالنشاط الحرفي، كان يشرف على تعيين الأمناء الذين يتراأسون الجماعات الحرفية وجماعات البرانية القاطنين بمدينة الجزائر وطائفة اليهود¹⁰، والذين يتم

¹ Louis De Baudicour, **la guerre et le gouvernement de l'Algérie**, Sagnier et Bray libraires-éditeurs. Paris 1853, p270.

² بن حموش، المرجع السابق، ص 134، 152.

³ غطاس، المرجع السابق، ص 65

معاشي، المرجع السابق، ص 147.

⁴ Tachrifat, Op.cit, p23, 43.

⁵ غطاس، المرجع السابق، ص 63.

Tachrifat, Op.cit, p23.

⁶ غطاس، المرجع السابق، ص 63.

⁷ De Paradis, Op.cit, p100.

Tachrifat, Op.cit, p52.

⁸ أ.و.ر.ع / س ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

⁹ غطاس، المرجع السابق، ص 63.

¹⁰ Tachrifat, Op.cit, p23.

اختيارهم من أهل الحرفة ومن مساعدي الأمين السابق كالجوجات والشواش، ليعينوا من طرف الباشا رسمياً وبإقرار من القاضي.¹

وكان يعين على رأس هؤلاء "أمين الأمان" بصفته ممثلاً عنهم ومشرفاً على نشاطهم وماسكاً لدفاتر قوانينهم والرسوم المفروضة على كل حرفه داخل المدينة²، فكان بذلك الوسيط بين الحرفيين وشيخ البلد

• الإشراف على خدمات المدينة من نظافة وصيانة الطرقات وتوفير المياه والحفاظ على الأملاك العقارية داخل أسوار المدينة³، عن طريق "قايد" أو "خوجة العيون" الذي كان يتولى توزيع المياه والتنسيق بين البحث عن المنابع وصيانة المجاري المائية والقنوات والعيون التي تشرف عليها مؤسسة الأوقاف⁴، و"قايد" الشوارع" المكلف بصيانة المجاري والماسورات وتكسية الشوارع، و"قايد الزبل" المكلف بنظافة أزقة المدينة وجمع النفايات فيها⁵.

• مراقبه الأسواق عن طريق "المحتسب" الذي تعتبر وظيفته من الوظائف القديمة التي وجدها العثمانيون، وكان مكلفاً بمراقبة المكييل والموازين وأسعار المواد المعروضة⁶، ومراقبة المخابز وتحصيل الرسوم والضرائب العينية من الأسواق ليرفعها إلى الخزينة بعد أخذ نسبته كأجر له هو أيضاً⁷، والحيلولة دون تزوير وغش التجار عموماً⁸.

¹ غطاس، المرجع السابق، ص 143.

² نفسه، ص 136.

³ بن حموش، المرجع السابق، ص 134.

غطاس، المرجع السابق، ص 64.

⁴ Tachrifat, Op.cit, p20.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 88.

⁵ بن حموش، المرجع السابق، ص 135، ص ص 142-147.

⁶ العنتري، المصدر السابق، ص 58.

غطاس، المرجع السابق، ص 71.

⁷ كان للمحتسب مبلغ يتقاضاه عن السلع الواردة إلى السوق، وعلى سبيل المثال كان يأخذ نصف ريال عن كل رأس غنم. وسيع قطع ذهبه عن كل حمل من التمر الواردة من الجنوب. انظر: سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 175.

⁸ نفسه، ص 175.

• السهر على النظام والآداب العامة، ومعاقبة المتجاوزين لها، حيث وضع تحت إشرافه سجن خصص لذلك¹. ويساعده في هذه المهمة موظف يعرف بـ "المزوار"، وهو أيضا من الوظائف التي تواجدت قبل العهد العثماني².

كان لشيخ البلد دكان خاص قريب من أهل الحرف، وكان يعمل بالتنسيق مع شيخ آخر هو نقيب الإشراف³، كما كان يساعده شاوش يقوم مقام الكاتب وينوب عنه أحيانا⁴، وكان شيخ البلد يجتمع بأولئك الموظفين في دكانه في إطار التنسيق والتشاور واتخاذ الإجراءات اللازمة في تسيير شؤون المدينة، كفرض الغرامات والإشراف على عقوبة المخالفين لقوانين المدينة⁵، وتحديد أسعار المنتوجات والمواد الغذائية خاصة الاستراتيجية منها كأسعار الحبوب والخبز وغيرها، بالاستعانة بالقضاة عند الحاجة.

ومن النماذج عن ذلك تفيدينا سجلات البايلك⁶ باتفاق لتحديد سعر الخبز في مدينة المدية بموزونة واحدة لكل 12 خبزة حتى في المناسبات وقد حضر الاتفاق شيخ البلد وجماعة الكواشين وبيت المالجي، والقاضي والمفتي، سنة 1232هـ (1817م)، بالإضافة إلى إتفاق آخر يعكس تلك المهمة والتنسيق فيها جاء في نصه: "راعي البقر لا يزيد على ثمن ريال صحيح، وراعي الحلال الرقيق لا يزيد على الموزونة ومن زاد على ذلك لا يلم إلا نفسه، وكذلك القرمود لا يزداد دفعه على الربع دينار والياجور نصف ريال صحيح"، وكان ذلك سنة 1224هـ (1808م). وفي إطار نظام الالتزام الضريبي كان الأمانة يدفعون حق الباشماق أو حق التعيين بين 100 و600 صايمة⁷، وكان على أصحاب الحرف أن يدفعوا رسوما عن نشاطهم إلى شيخ البلد

¹ غطاس، المرجع السابق، ص 64.

² Shaw, Op.cit, pp 167-168.

³ Tachrifat, Op.cit, p23.

⁴ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 87.

⁵ غطاس، المرجع السابق، ص 64.

⁶ De Baudicour, Op.cit, pp268-269.

⁷ أ.و.ج/ ر.ع / س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

⁸ Tachrifat, Op.cit, pp 44-45.

بمعية الأمناء، قدرت في مدينة الجزائر ب 600 ريال درهم مع مطلع القرن 18 وب 700 ريال درهم في أواخره.¹

كما كان أمناء العديد من الحرف ملزمون بتقديم منتوجات حرفية مرتبطة باحتياجات البايك، كتوفير لوازم الفرسان والجيش، من خلال ضريبة عرفت ب"الوطاق" (الخيمة) كأمناء الحدادين والسراجين (البرادعية) والقنذاقجية (مصلحي البنادق) والبنائين والفحاميين والخارجية²، والنسيج المخصص للخيم والحيات³.

* هيئة الخوجات:

في سياق الحديث عن التسيير الإداري خاصة في المدينة لا بدّ من التطرّق الى فئة إدارية هامة جدا اعتمدت عليها مؤسسات الإيالة المختلفة، وكانت أساسا في هيكلتها، هي فئة "الخوجات" وهي مجموعة الكتاب الذين كان معيار تعيينهم في العموم أن يكونوا متمكّنين من القراءة والكتابة⁴، كما كانوا يخضعون الى تكوين في المجال الإداري والقانوني على مستوى شيخ البلد ونقيب الأشراف⁵، والى تقييم أهليتهم للمنصب الذي سيعينون فيه⁶.

كان اسناد هذه الوظائف يتم عن طريق الالتزام لفئة اليولداش من الانكشارية القادرين على دفع مقدار معين من المال لخوجة باب القصر مقابل حصولهم على منصب الخوجة، ويبدو أنّه اختلف باختلاف المكانة والامتيازات التي كانت تحظى بها تلك المناصب⁷، حيث تراوح ما بين 100 و 600 صايمة⁸، وفي المقابل يأخذون فائض مداخيل وظيفتهم الذي عادة لا يتجاوز عشر

¹ دحماني، الضرائب في الجزائر.... المرجع السابق، ص 188.

² نفسه، ص ص 189-190.

Walsin Esterhazy, *De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger*, Ed Gosselin Paris 1840,, p280.

³ أ.وج/رع/س ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

م.وج/م ج/3190، ملف 1، وثيقة 459. "قائمة الحيات التي دفعها حكام المدينة لدار المارة بين 1160 – 1238 هـ (1707-1824 م)"

⁴ Bontems, Op.cit., P47.

⁵ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 88-89.

⁶ ميلودي، المرجع السابق، ص 150.

⁷ De Paradis, Op.cit, p91, 106.

ابن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 91.

⁸ Tachrifat, Op.cit, PP 44-45.

الرسوم التي يحصلها، كما كان يتحصّل على الهدايا يتلقاها في المناسبات الدينية أو خلال دنوش البايات وخلفائهم، واستقبال القناصل الأوروبيين¹.

وقد تميزت هذه الفئة بكثرة عددها الذي وصل نحو الثمانين خوجة في النصف الأول من القرن 18م²، وبارتباط عملها بالتسجيلات والمحاسبة للداخل والخارج من الضرائب المختلفة والاشراف على تحصيلها، لذلك تواجد الخوجات في مختلف الدواوين الإدارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي لها علاقة بالدوائر الإدارية على مستوى المركز أو البايك³، وكان كلّ خوجة ملزما بتسديد مدفوعاته للخزينة كلّ شهرين، وإرسال مفاتيح دكانه الى قصر الداوي مساء ليتسلمها مجدّدا في صباح اليوم الموالي⁴.

ومن الخوجات الذين برز نشاطهم نجد مثلا في المؤسسة الأمنية والعسكرية:

* خوجة الباب أو خوجة القصر ومن مهامه أنّه كان مكلفا بأمانة المفاتيح الخاصة بالقصر أو المسلمة له من الخوجات الآخرين، وله التزام اتجاه الخزينة مقابل حقوق تولية الخوجات الآخرين⁵، وكان يفتح أبواب القصر في كل صباح ويحتفظ بالمفاتيح إلى غاية ما بعد صلاة العصر حتى يسلمها ثانية للباشا⁶.

* خوجة النوباتجية (النويتجي خوجسي)، وهو خوجة حرس القصر المكلفين بأمن الباشا وقصر الامارة، وكانوا لا يغادرونه ليلا ونهارا، ويتم اختيارهم بعناية من جند الحاميات⁷. إضافة الى خوجة المحلة وهو المشرف عن كل طلبات المحلة، وخوجة الأغا، خوجة الكاهية⁸، خوجة السناجق⁹.

¹ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص169.

² De Tassy, Op.cit, p p.237-238.

³ -عائشة غطاس وأخريات، الدولة الجزائرية...، المرجع السابق، ص120.

⁴ Tachrifat, Op.cit, PP 20 – 22.

⁵ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص169.

⁶ De Paradis, Op.cit, p68.

⁷ - عائشة غطاس وأخريات، المرجع السابق، ص 122.

⁸ De Paradis, Op.cit, p70.

⁹ Tachrifat, Op.cit, P56.

وعلى مستوى الجمارك نجد:

* **خوجة الغنائم أو خوجة البنجق**، المكلف بتسجيل حركة السفن في الميناء وما يدخل ويخرج منها والمشرف على الغنائم البحرية تحت اشراف وكيل الخرج¹، وكان مكلفا بتصفية الغنائم وعرضها للمزايدة وتوزيع الأسهم على المستفيدين حسب الاستحقاق بعد اقتطاع التكاليف والرسوم لصالح الخزينة والمقدّرة بالخمس².

* **خوجة الجمرك**، وكان مكلفا بتحصيل الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية الآتية من المشرق أو البلدان الإسلامية والسلع التي لا تتطلب رخصة، مقابل 10% منها³، في حين كانت جمركة السلع الآتية من أوروبا ودفع الرسوم الخاصة بها تتم بدار الإمارة بحضور الخزناني⁴. وعلى مستوى مؤسسة الأوقاف نجد العديد من الخوجات المكلفين بتسجيل مداخيلها ومصاريفها تحت اشراف الوكلاء منهم:

* **خوجة العيون**، وكان المسؤول عن تسيير مصلحة المياه الذي كان يتولى توزيع المياه والتنسيق بين البحث عن المنابع وصيانة المجاري المائية والقنوات والعيون والنوافير التي تشرف عليها مؤسسة الأوقاف⁵.

كما لم تخل مؤسسة بيت المال من فئة الخوجات لاعتمادها الكبير على تسجيل واحصاء وتوزيع التركات⁶، وقد كان الخوجة يتولى مهمة التفتيش في المحاسبات لصالح الايالة⁷، فضلا عن

² Tachrifat, Op.cit, P21.

De Paradis, Op.cit, p49.

³ Ibid, p 35.

Tachrifat, Op.cit, P21.

⁴ سعيدوني، ورققات.... المرجع السابق، ص170.

⁵ Tachrifat, Op.cit, p20.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 88.

⁶ نفسه، ص ص 96-97.

⁷ Genty De Bussy, *De l'établissement des finances dans la Régence d'Alger*, 2 éd, Paris, 1839, pp90-91.

- الموثقين المكلفين بالتنقل الى دار المتوفى وتدوين متروكاته بدقة كبيرة مهما كانت قيمتها، مع حجزها الى حين اجتماع الورثة¹، وقدّر نصيبهم من المداخيل ب 1%².
- أما في مجال التجارة فقد كانت المواد الاستراتيجية محتكرة من سلطة الايالة، ولا تخضع للتجارة الحرة للخواص، وأسند الاشراف عليها بالالتزام الى خوجات منهم:
- * خوجة الرحبة، وعرف أيضا بالمكّاس وكان مكلفا بتحصيل الرسوم على الحبوب الموجهة للبع في السوق³.
 - * خوجة الجلد هو المسؤول عن إدارة احتكار تجارة الجلود القادمة من خارج المدينة، وكذلك مادة الصوف المنتجة من الأغنام بداخل المدينة فقط، ويعطي التجار تذكرة الدخول الى المدينة بالمواشي من الأغنام والأبقار الموجهة للبيع⁴.
 - * خوجة الفحم، المكلف باحتكار رسوم الفحم والخشب التي تدفع عن كل حمولة تدخل المدينة لتباع في سوق الفحم الواقع خارج باب عزون، ومنح التجار تذكرة الدخول لهذه المواد الى المدينة⁵.
 - * خوجة الملح، وكان يتولى احتكار تجارة الملح فيقوم بشرائه بالجملة ثمّ يبيعه بالتجزئة⁶.
 - * خوجة الوزن المكلف بالمراقبة والاشراف على المكايل والموازين العامة⁷.
 - * خوجة التوت، وهو الملتزم باستخلاص الرسوم المترتبة على أشجار التوت⁸.

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 97.

غطاس، المرجع السابق، ص 79

² لنوار، المرجع السابق، ص 49.

³ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 170.

⁴ De Paradis, Op.cit, pp 19-20, 151.

الجلود التي كانت تنتج داخل المدينة كانت تستغل لحساب البايك في صناعة الأحذية العسكرية وغيرها من المنتجات الجلدية.

⁵ Tachrifat, Op.cit, p21.

De Paradis, Op.cit, p 151.

⁶ Tachrifat, Op.cit, p21.

⁷ Ibid p21.

⁸ De Paradis, Op.cit, p 104.

Tachrifat, Op.cit, pp21-22.

أما في المجال الفلاحي فيعتبر خوجة مخزن الزرع من أهم الخوجات المشرفين على سجلات جباية الضرائب الريفية، حيث كان يشرف احصاء الأراضي المزروعة، وعلى جمع عشور القمح والشعير في الأوطان والحرص على تدوين الداخول منها الى مخازن البايلك عن طريق قياد العشور الملحقين بالأوطان¹، ونظرا الى أنّ المخزون من تلك الحبوب كان يستعمل إما كمؤونة في البايلك أو يرسل الى مدينة الجزائر إما في شكله الخام أو بعد إعداده كبرغل أو بشامة أو دشيشة ليكون مؤونة للجيش²، فقد كان هذا الخوجة مشرفا أيضا على صنع الخبز وتوزيع الحبوب والخبز الضروري لموظفي الإدارة والعسكريين³.

2- إلتزام الأراضي والضرائب الريفية، وإدارة المجال:

ارتكز هذا المظهر -كما سبق ذكره- على أساسين هامين هما تقسيم المجال من ناحية، وتحديد الوظائف التي تجمع بين البعد الإداري والاقتصادي من جهة أخرى.

* تقسيم المجال واعتماد نظام البايلك:

بعد اتساع النطاق الجغرافي للسلطة الإدارية في إيالة الجزائر ، وبعد أن كان تقسيمه خلال القرن 16م يعتمد على أولوية المبدأ العسكري من خلال السنجق، لعب تطبيق نظام الإلتزام دورا رئيسيا في تشكيل التقسيم الإداري الجغرافي خلال القرن 17 وما بعده الى بايلىكات أربع، والى بروز منصب الباى بدلا من السنجق باي أو القايد في المرحلة السابقة، والذي سيتقلص مجال دوره أو مهامه إما على مستوى المدن والحاميات، أو على مستوى مهام ميدانية محدّدة ومرتبطة كذلك بالإلتزام بالضرائب، لارتباط المنصب الجديد بالإلتزام جمعها والعودة الى مركز السلطة لتسليمها للخزينة من خلال رحلة الدنوش.

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ س. م. ب، السجل 04، تاريخ 1149 هـ/ 1734-1735 م.

Tachrifat, Op.cit, p20.

² أ.و.ج/ ر.ع/ س م ب، السجل 47، تاريخ 1167-1168 هـ / 1751-1753 م. يتضمن السجل كمية البشامة المرسله الى مدينة الجزائر عام 1168 هـ/ 1754 م. والبشامة نوع من البسكويت قابل للتخزين لمدة طويلة، إضافة الى الكمية المرسله من البرغل، والدشيشة.

³ Tachrifat, Op.cit, p20.

كما يمكن القول ان هذا التقسيم تشكل وفقا للحاجة الاقتصادية والأمنية وارتبط ارتباطا وثيقا بالمحلة وعدد أقسامها التي اصبحت تعتمد على قبائل المخزن بعدما كانت تعتمد خلال القرن 16 على القبائل المتحالفة مؤقتا¹

ويبدو ايضا ان انقسام المحلة الى أربعة أقسام ثم الى ثلاثة أقسام رئيسية بعد الجمع الاداري لتلمسان مع الإقليم الشرقي لبايك الغرب² قد ارتبط ببروز المفهوم الإداري الجغرافي للباييك وبرز وظيفة لقيادة عملية جمع الضرائب وتحقيق الأمن في أوساط القبائل المتمردة أو الممتنعة من خلال منصب الباي الذي اعتبر ممثلا للباشا والذي تحددت مدة التزامه بثلاث سنوات وفقا لمدة التزام الباشا أمام الدولة العثمانية³

وبذلك ساهمت المحلة في بسط النفوذ الاداري على المناطق التي تعبرها، وتحقيق هدفها في جمع تلك المطالب الضريبية وولاء القبائل فيها للسلطة المركزية ولممثلها على مستوى الاقليم على رأسه "الباي" بإحدى المقاطعات الثلاث (باييك التيطري، الشرق، الغرب)، والمشرف على المحلة فيها، واتخذ مصطلح الباييك للتعبير عن تلك المقاطعات في سياقه اللغوي العثماني الذي ينسب هذا المجال الجغرافي الإداري الى صاحب الالتزام (الباي)⁴

ليتطور بذلك دوره الى مفهوم حاكم مقاطعة يفوض مهامه هو الآخر مثل الباشا بشكل سلمي الى ممثلين عنه على مستوى وحدات إدارية أصغر هي المدينة حضريا والوطن في الأقاليم

¹Boyer, « Beys et Beyliks », Op.cit., p11.

² كان يتولى أمر المقاطعة الغربية للإيالة بايان اثنان الأول استقر بمازونة والثاني بتلمسان ثم وُحِد القسمان وعين عليهما باي واحد في 1706م. وقد انتقلت عاصمة البايلك خلال العهد العثماني من مازونة الى معسكر، ثم وهران خلال مرحلة الفتح الأول 1708-1732م، ثم مستغانم الى غاية 1775م، فمعسكر ثانية لتستقر في وهران بعد تحريرها النهائي من الاسبان 1792م. كمال صحراوي، "التنظيم الإداري والعسكري بباييك الغرب الجزائري". مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2018، ص ص142-143.

³ Boyer, Op.cit., p12.

⁴ كلمة "باييك" هي كلمة عثمانية "بلك" مركبة من "باي" وهي "بك" في اللغة العثمانية وتعني الأمير، والقادة المكلفين بإدارة المقاطعات والـ"ك" وهي لاحقة تفيد في اشتقاق الأسماء والصفات في اللغة التركية ويقصد بها في حالة الصفة تعني أميراً أو حكومي أو عمومي، وفي حالة الاسم تعني الإمارة أي المجال الذي ولي عليه الباي. أنظر: خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص325.

الريفية على رأسهما قايد ثم الى وحدات أخرى أصغر منها مشكلة من عشيرة أو مجموعة من العشائر على رأسها الشيخ.¹

ولالإشارة فإنّ منصب "الباي" في تونس عهد الداوي عثمان (1598-1610م) كان في الأساس يعني الملتزم، وكان قائدا للمحلة التي كانت تتجول لفرض الطاعة على الجماعات السكانية في الداخل ولجمع الضرائب منها، وذلك يعني أن مفهوم وظيفة الباي في الجزائر لم يبتعد عن مفهوم وظيفة الباي الاقتصادية في تونس أيضا، كما برزت في كلتا الايالتين خلال نفس الفترة، أي ضمن التحولات التي عرفتها إيالات الدولة العثمانية بما فيها الجزائر في تطبيقات النظام الإداري، بالرغم من أنّ تونس عرفت تطورا سياسيا مخالفا، تمثّل في سيطرة البايات على الحكم على حساب فئة الانكشارية بداية من عهد الباي الثاني مراد كورسو (1613-1631م) الذي تمكن من الحصول على لقب الباشا من الباب العالي، في الوقت الذي شكلت وظيفة الباي في الجزائر سلطة إقليمية مجسدة لمفهوم البايلك، ولا تقل أهمية.²

* موظفو البايلك:

باعتبار أنّ الوظائف الإدارية قد مارست مهامها بعيدا عن المركز، وأنها ارتبطت بالدرجة الأولى بضمان مداخل لخزينة الايالة وللقائمين عليها وضمان الظروف التي تحقّق ذلك، ارتبطت كلّ الوظائف الرسمية بنظام إقطاع الإلتزام من حيث التعيين والتفويض، والخوض في إدارة البايلك يبرز لنا العديد من تلك الوظائف التي جسدت أيضا تفويضا سلميا للإدارة الريفية، إرتكز على ثلاث مناصب رئيسية هي الباي والقايد والشيخ، تفرعت من خلالها باقي الوظائف، وكان البايات باعتبارهم ممثلي السلطة المركزية للإيالة يعينون من هم أدنى منهم رتبة بنفس المبدأ، وبالرغم من وجود فوارق تفصيلية داخل كلّ بايلك إلا أنّ تلك الوظائف كانت تقوم كلّها على أساس واحد، ووفق نظام يراعى فيه تسلسل مسؤولياتهم.

¹ حمّاش، العلاقات...، المرجع السابق، 84-85.

² مانتران، المرجع السابق، ص 628-629.

محمد السعيد عقيب ومحمد العيد قدع، "الايالة التونسية والسلطة العثمانية -مظاهر التبعية وتجليات الانفصال-"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، عدد 20، مارس 2019، ص 177.

- الباي:

يعتبر الباي الممثل الرسمي للسلطة والإدارة المركزية في البايلك الذي ولي عليه والمسؤول امامها عنه، حيث ارتبطت مهامه بمختلف المجالات المتعلقة بالتسيير الإداري والاقتصادي والأمني، وتأتي مرتبته في الهيكلية الإدارية بعد مرتبة الأغا¹.

وقد مثل الباي الحاكم الفعلي للأقاليم الريفية، لذلك نجده يعين على المدن المركزية للبايلك وعلى أوطانه "حاكما" أو "قايدا"، كما كان يفوض الحكم في مركزه لنائب عرف بخليفة الكرسي كونه كان يقضي الكثير من الوقت خلال السنة في التنقل لجباية الضرائب² ومن خلالها الاهتمام بالتسيير الإداري والإشراف القضائي في البايلك.

• تعيينه:

بعدما كان تعيين حكام مقاطعات الإيالة (السناجق) يتم بفرمان سلطاني خلال القرن 16م، أصبح للباشا في الجزائر بعده صلاحية مطلقة في تعيين البيات أو عزلهم³، وعادة ما كان يعين من أصول عثمانية أو كرغلية⁴، لكننا نجد استثناءات عين فيها بايات من الأهالي على غرار بايات قسنطينة، مثل تولى أسرة "فرحات" طيلة القرن 17م⁵

كما كان الباي يختار عادة من بين المقربين لحكام الجزائر وممن شغل منصب الخليفة السابق أو تولى منصب القيادة كقائد "الحراكتة" في بالك الشرق وقائد "فليتة" في بالك الغرب⁶،

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص100.

² محمد العبيد العيزي، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث - المحلة التونسية نموذجا-، دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 103-122.

كان لباي الغرب خليفتان الأول ينوب عنه في الدنوش الصغرى وعند القبائل، والثاني وهو خليفة الكرسي ينوب عنه في دار الحكم فقط حالة غيابه.

³ De Tassy, op, cit, p139

⁴ الزهار: المرجع السابق، ص 46.

⁵ معاشي، المرجع السابق، ص ص 140-144.

⁶ أنظر أيضا: العنتري، المصدر السابق، ص ص 4-10.

أحمد بن مبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص 58.

⁶ Vayssettes, Op.cit., p191,122.

وممن لهم صلة قرابة بالعشائر كأن يكون صهرا لشيخ العرب ومطلعا على العادات والتقاليد المعمول بها¹

• تعيين الباي بمبدأ الالتزام:

تعكس مراسيم تعيين الباي التفويض الإداري من طرف الباشا، وتمثيله للسلطة المركزية في البايلك من خلال اصدار فرمان التعيين² ومنحه السيف والباسه القفطان إذا كان حاضرا لأداء الدنوش أو إرساله مع خليفته³، فكان الباي يلبسه ويعلن عنه في البايلك ويرسل الى القيادة وشيوخ القبائل لإعلامهم ومن ثم إعلانهم للولاء له وتقديم عوايد "البشارة"⁴، كما كان من العادة أن يلبس الباي القفطان يوم العيد⁵

كما تعكس تلك المراسيم تعيينه في إطار إقطاع الالتزام، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وكان ملزما بتقديم فائض مداخل البايلك بعد أن يتم خصم مصاريفه ومصاريف موظفيه وفرسانه ورجال المدفعية. وقد حدّد حمدان خوجة المبلغ الذي كان يدفعه البايات الى الخزينة المركزية كل ثلاث سنوات بما يعادل ثمن مداخل البايلك⁶ في إطار ما يعرف بالدنوش الكبرى عندما يسلمها بنفسه والدنوش الصغرى عندما يرسلها عن طريق خليفته كل سنة⁷

¹ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 177.

أحمد سيباوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابولين الثالث 1838-1871، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 135.

² أنظر: م.وج/مج 1641، وثيقة 34، تاريخ 1178-1179 هـ / 1764 م. رسالة أحمد باي إلى وكيل الباستيون يبلغه فيها بتوجه البايات الى الجزائر لأداء الدنوش وتجديد حكمه على بايلك الشرق من قبل علي باشا الذي شرفه بالقفطان 13 ماي 1765 م.

³ م.وج/مج 1642، وثيقة 8، تاريخ 7 ربيع الثاني 1241 هـ / 19 نوفمبر 1825 م. وثيقة 9، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ / 12 ماي 1817 م.، وثيقة 25، تاريخ 11 ذو القعدة 1243 هـ / 25 ماي 1828 م. توجيه خليفة باي قسنطينة مع المحلة الى الجزائر ومعه لزمة الدار الكريمة.

⁴ Vayssettes, Op.cit, PP 248-249

Federman et Aucapitaine, Op.cit, in R.A, n° 11, pp289-292.

⁵ م.وج/مج 1642، وثيقة 05، رسالة من أحمد باي الى حسين باشا في 26 ذي القعدة 1241 هـ / 1 جويلية 1826 م، تتضمن طلب أحمد باي من حسين باشا أن يرسل له القفطان ليلبسه يوم العيد حسب العادة القديمة.

⁶ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

⁷ حماش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 88.

• مجال صلاحيات الباي:

أما من حيث صلاحيات الباي فقد تمتع هذا الأخير بصلاحيات واسعة وبحكم شبه مستقل باعتباره ممثلاً للسلطة العليا داخل البايلك¹، وفي مقدمة هذه الصلاحيات أنه كان له حق تعيين وتنصيب العديد من الموظفين داخل البايلك وفقاً للهيكلية الإدارية في شكل مشابه ومصغّر عمّا كان موجود بمركز الإيالة، وبنفس الطريقة التي عين بها أي بأسلوب نظام الالتزام فكان يزكي خليفته عند السلطة المركزية لتعيينه، ويعين خزنة دار البايلك وفرقة الصبايحية التي ترافقه والقياد في البايلك وشيوخ القبائل وغيرهم من الموظفين المساعدين².

وكان هؤلاء الموظفين هم أيضاً يدفعون حقوق تعيينهم ويقدمون العوايد والهدايا، وهم بدورهم يستفيدون من فائض التزامهم ومن العوايد والهدايا من موظفين آخرين ومن الأهالي، ومثلما كان رمز التعيين بالنسبة للباشا والبايات هو القفطان فقد كان بالنسبة للقياد والشيوخ خاصة شيوخ القبائل الكبرى³ هو البرنوس (الأحمر)⁴، وحسب ابن المبارك فقد كان باي الشرق إذا اتته خلعه الولاية يلبسها هو الأول ثم يبعث بها إلى شيخ العرب وبعده إلى شيخ الحنانشة⁵.

• استفادة الباي من الالتزام:

ومن خلال ذلك فإن الباي كان يستفيد في إطار التزامه من العديد من المداخل بداية من الهدايا التي يتسلمها من الباشا بعد أداء الدنوش وتجديد ولايته وتلقيه التعليمات منه، والمتمثلة في اثنين من الخيل وبنديقيه مذهبة ويطغان ذهبي (سيف)، وجواهر وأثاث مرصع بالحجارة

Bontems, Op.cit., p 59

¹ Ibid, p.57.

² م.وج.مج/1641، وثيقة 61، تاريخ 1191-1192 هـ / 1778 م، وثيقة 64، تاريخ 1191-1192 هـ / 1778 م، وثيقة 109، تاريخ 1206-1207 هـ / 1792 م، وثيقة 122. دون تاريخ. رسائل عن تعيين شيوخ في بايلك الشرق.

De Baudicour, Op.cit, p273.

Federman et Aucapitaine, op. cit., in R.A, pp.294-296.

³ على غرار قبائل الحنانشة وأولاد مقران ووبوعكاز في بايلك الشرق، وقد كان موقعه الإداري في المشيخة يضاهي مكانة القايد.

أنظر: سيساوي، المرجع السابق، ص 143.

⁴ حماس، المرجع السابق، ص 86.

De Baudicour, Op.cit, p273.

⁵ ابن العطار، المصدر السابق، ص 55.

الكريمة وقندورة من الخيوط الذهبية، إضافة إلى الهدايا التي يتلقاها من الموظفين السامين والتي تشمل الخيل والسلاح واللباس المذهب¹.

كما كان يقبض بدل التزام من الموظفين الذين يعينهم في إطار ما عرف بـ "حق البرنوس" أو "واجب القفطان"، فعلى سبيل المثال كان باي الغرب يتقاضى من آغا الدواير مبلغ 40000 بوجو²، وآغا الزمالة 20000 بوجو. أما قايد البلاد وقايد الجبل اللذان يشرفان على قبائل تلمسان وضواحيها فيدفعان 10000 بوجو³. وكان باي الشرق يتقاضى من قايد الباب 10.000 ريال⁴، ومن شيخ الحناشنة 10000 بوجو، وشيخ العرب 20000 بوجو، وشيخ أولاد مقران 10000 بوجو⁵. وفي بايلك التيطري يقبض من رؤساء مخزن بايلك التيطري 1500 بوجو⁶ هذا زيادة على الهدايا والعوايد التي يتم دفعها.

كما كان الباي يستفيد من العوايد داخل البايلك كـ "ضيافة الباي" أو "ضيافة الدنوش" التي كان يستغلها في اقتناء هدايا الدنوش والتي تراوحت بين 800 و 2000 ريال و 14 حصانا، وعوايد "البشارة" عند توليته وفي الاحتفالات⁷.

زيادة إلى ذلك نسبة من بعض النشاطات الاقتصادية الواقعة ضمن دائرة التزامه حيث نسجل مثلا استفادة باي قسنطينة من 10% من السلع التي تشتريها الشركة الملكية الإفريقية بوساطة قايد عنابة، ومن ميناء القالة والقل عن طريق قايد الباب⁸.

¹ الزمار، المصدر السابق، ص 45-46

² بوجو يعادل قرش اسباني أو 8 ريال. أنظر مروش، المرجع السابق، ص 41-42

³ Esterhazy, Op.cit, pp 267- 271.

⁴ Vayssettes, Op.cit, p25. p28.

⁵ سيساوي، المرجع السابق، ص 144.

⁶ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p 361.

⁷ سعيدوني، النظام المالي...، ص 92-93.

ويطلق عليها في بايلك التيطري غرامة الصيف وغرامة الشتاء. أنظر: أ.و. ر.ع/ س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 م/ 1802-1813 م.

⁸ كشرود، المرجع السابق، ص 154.

في سنة 1787 م كان وكلاء بايلك الشرق يبيعون القنطار من القمح ب 26 إلى 30 بياستر في رحاب عنابة بعدما يشترونها ب 8 إلى 12 بياستر، وبتاعون الشمع ب 60 بتاك شيك وبيعونه ب 163 بتاك شيك لصالح الباي، وفي نفس السنة سيطر على تجارة الحبوب و التبغ بميناء أرزيو محمد باي معسكر.

وكان لباي التيطري الحق في منتوج بعض الأراضي الزراعية، التي تقوم بزراعتها بعض القبائل عن طريق التوزيع¹، قُدّرت ب 145 زوجة²، وأهمّها موجودة بالبرواقية، وسور الغزلان، وسور سوارى³، هذا فضلا عن إستفادته من المؤونة من الحبوب بمقدار 30 صاع من القمح مقابل بيع جلود البقر وعدد ثلاثة خيول⁴.

• حدود صلاحيات الباى:

بالرغم من اتساع صلاحيات الباى والتفويض شبه المطلق من طرف الباشا إلا أنه هو وموظفيه كان يخضع للمراقبة بأساليب مختلفة، فنجد مثلا أن سلطة باي تيطري قد تعرضت للتقليص والمراقبة حيث كان نشاطه تحت أنظار حاكم مدينة المدية المستقل عنه اداريا. كما اقتطع من منه إقليم سيباو ووطن حمزه ووضع تحت اشراف الأغا كما وضعت القبائل التي تضم أراضي البايلك (العزل) تحت المراقبة الاقتصادية لخوجة الخيل في اطار التزام هذا الاخير⁵.

من جهة اخرى كانت الفرق الإنكشارية خارجة عن صلاحياته كفرق نوبات المدن التابعة للبايلك وخاضعة لأغا العسكر بالرغم من أنه كان يقودها في الحملات وكان من حقه ارسال التقارير عنها والاعتراض على سلوك جنودها. وكان الباى خاضعا للمراقبة العسكرية عن طريق أغا الدايرة (الباشا آغا)، وهو آغا الفرسان (السباهية) على مستوى البايلك والذي كان له حق

¹ وهي عملية زراعة الأراضي بتطوع القبائل دون أجر.

سعيدوني، النظام المالي... المرجع السابق، ص83.

² "الزويجة" أو "الجابدة" مساحة من أرض زراعية تتراوح بين 08 و 10 هكتار، سميت كذلك نسبة إلى حرارتها بواسطة زوج من الفيران.

حماش، العلاقات... المرجع السابق، ص87.

³ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p369.

⁴ Tachrifat, Op-cit, P54

⁵ أ.وج/رع/س.م.ب، السجل 04، تاريخ 111-1112 هـ/ 1701-1699 م.

أ.وج/رع/س.ب، السجل 49، تاريخ 1188 هـ/ 1775-1774 م. يتضمن العشور المدفوعة في نواحي مليانة، قائمة بأسماء بعض القبائل والضرائب الواجبة من اللقمح والشعير لكل زوجة.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

الزهار، المصدر السابق، ص49.

الاتصال المباشر بالمركز وتقديم تقارير عنه، وكان يكلف بتنصيب البايات وتنفيذ الأوامر الصادرة لعزلهم.¹

• مهام الباي:

تمثلت مهامه الأساسية في:

- ضمان موارد لخزينه البايك حيث يعتبر الموظف الرسمي لجباية الضرائب فيه وجمع مواجب الأراضي التابعة وضمان ايصالها الى الخزينة المركزية²
- المحافظة على الأمن والاستقرار وتأمين الطرق، وضمان ولاء القبائل بمختلف الوسائل كاستعمال القوة العسكرية أو الاستعانة بالقبائل الموالية أو بالقياد أو بفرسان المخزن.³
- قياده المحلة العسكرية المجهزة لمرافقة جباية الضرائب خلال فصلي الربيع والخريف، أو الحملات الموجهة لتأديب القبائل المتمردة.⁴
- دفع أجور الحاميات العسكرية والنوبات المتواجدة بالبايك وتزويدها بالمؤونة والتجهيزات⁵، كما يشرف على تسجيل قائمه الصبايحية بالبايك ويحدد عملهم.⁶
- الاهتمام والاعتناء بالبنى العسكرية التحتية الواقعة في البلد كالثكنات والاسوار والابراج والحصون.⁷

¹ سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص ص 179-188.

² الزهار، المصدر السابق، ص 35.

³ م.و.ج/ مج 1642، وثيقة 18. رسالة من أحمد باي الى حسين باشا بتاريخ أوائل ذي الحجة 1243 هـ/ 14 جوان 1828 م، تتضمن الحديث عن إخضاع بعض قبائل النمامشة المتمردة.

وثيقة 30. رسالة من أحمد باي الى حسين باشا بتاريخ 30 شوال 1244 هـ/ 5 ماي 1829 م، تتضمن أخبار عن إخضاع بعض القبائل المتمردة.

سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 178.

⁴ م.و.ج/ مج 1903، وثيقة 56، دون تاريخ.

⁵ م.و.ج/ المجموعة 3190، وثيقة 69، 1229 هـ/ 1814 م.

الزهار، المصدر السابق، ص 47.

⁶ أ.و.ج/ ر.ع/ س.ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ/ 1818-1822 م.

⁷ سعيدوني، المرجع السابق، ص 179.

يعتمد الباي في تنفيذ مهامه على إدارة مشابهة ومصغرة عما كان موجودا بمركز الايالة مكوّنة من العديد من الموظفين ومشكلة للديوان البايلك والجهاز الإداري المحلي فيه. وكان ديوان الباي الخاص يتشكل أساسا من:

* الخليفة:

تأتي مرتبته في الهرم الإداري للبايلك مباشرة بعد الباي¹، يتم تعيينه من طرف الباشا رسميا²، وعادة ما كان يختار من الأتراك أو الكراغلة، وفي الغالب يرشحه ويزكيه الباي³، كما كان المرشح الأول لشغل منصب الباي بعده⁴. ونظرا لأهمية هذا المنصب بالنسبة لهذا الأخير فقد كان يختاره من المقربين له أو من أصهار شيوخ العرب كونه ملما بالبايلك، وعادات وتقاليده سكانه⁵. وقد تركزت مهام الخليفة في:

- مرافقة الباي في محلاته لجمع الضرائب أو قيادة المحلة بنفسه، وجباية الضرائب من القبائل التابعة لمجال التزامه⁶، والإشراف على عمل قياد البايلك وشيوخ القبائل⁷.
- ينوب عن الباي في تقديم الدنوش الصغرى الى دار الامارة كل سنة⁸.
- ينوب عن الباي في الإشراف على القبائل⁹، حيث كان تحت تصرفه أجزاء واسعة من أملاك البايلك، وتحقيق الأمن فيها، وفرض نفوذ السلطة خارج مراكز البايلك¹⁰.

¹ معاشي، المرجع السابق، ص 100.

² ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، 100.

³ Federman et Aucapitaine, Op.cit, P284.

⁴ Vayssette, p10.

⁵ معاشي، المرجع السابق، ص 146.

⁶ Vayssette, p25.

⁷ Federman et Aucapitaine, Op.cit, P289, 294.

Vayssette, pp 24-25.

⁸ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 179.

⁹ Federman et Aucapitaine, Op.cit, P289.

¹⁰ Vayssette, pp 24-25.

- يقود فرقة عسكرية من فرسان القبائل¹، وله الحق في تعيين فرقة الصبايحية التي ترافقه في تنقلاته، وتعيين وكلاء البريد وبعض القياد والقضاة.²
- ويستفيد الخليفة من اقطاع الالتزام الذي عين عليه ومن حقوق تعيين شيوخ القبائل والعواید المرتبطة بذلك.

* آغا الدائرة:

عرف أيضا ب "الباش آغا" وفي بايلك الشرق ب "قائد مهر باشا، وهو بمثابة " آغا العرب" بدار السلطان من حيث الصلاحيات والمهام، بصفته قائد الحامية العسكرية الانكشارية بالبايلك، وقائد فرسان العرب التابعين للمخزن.³ وكان آغا الدائرة يعين مباشرة من قبل الباشا⁴، وقد أوكلت اليه مهمة مراقبة البايات وتنفيذ أوامر الباشا بعزلهم أو إعدامهم، وتسيير أمور البايك في حالة شغور المنصب الى حين تعيين الباي الجديد، وهذا ما أعطاه سلطة قد تضاهي سلطة الباي نفسه⁵.

ومن مهامه أيضا جمع الضرائب من الأهالي⁶، والاشرف على الأمن في البايك والخروج في حملات لمعاينة القبائل المتمردة تحت قيادة الباي، أو تحت قيادته شخصيا⁷. وفي المقابل استفاد آغا الدائرة من إقطاع الأراضي الزراعية، ومن عوايد حق التعيين من السكان⁸

* الباش كاتب: يعتبر كذلك من المناصب الحساسة بالنسبة للباي، لذلك عادة ما كان من المقربين له، وهو رئيس الكتاب بديوان الباي وأمين سره⁹، أوكلت إليه مكاتيب الباي والاحتفاظ

¹ سيساوي، المرجع السابق، ص33.

² Federman et Aucapitaine, Op.cit, PP 294-296.

³ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص179.

⁴ Esterhazy, Op.cit, p 248

⁵ سعيدوني، المرجع السابق، ص 180.

⁶ م.وج/مج1642، وثيقة7(دون تاريخ).رسالة من أحمد باي الى إبراهيم خزناجي تنطرق الى سرقة أبو زيان آغا الدائرة لجزء كبير من المطالب التي جمعها من الرعية وهروبه إثر معاقبته....

⁷ Vayssettes, Op.cit, p25. p 25.

عباد. المرجع السابق، ص295

⁸ نفسه، ص295

⁹ معاشي، المرجع السابق، ص148.

بدفاتر البايلك المالية والعقارية¹.

* الخزندار: كان مكلفًا بحسابات مداخيل البايلك ونفقاته المالية المختلفة، ويساعده في مهامه الباش كاتب وكتبان آخرا مكلفان بتحضير البيانات والوصولات المكتوبة عن كل مداخيل البايلك².
إضافة الى كل من³:

* الباش سراج: المكلف بأسطبلات البايلك وتجهيز أحصنة الباي الخاصة.

* الباش مكاحلية: وهو قائد فرقة مكاحلية الباي المزودة بالبنادق والمكلفة بحراسة الباي وأمنه.

* الشواش: المكلفين بخدمة الباي وتنفيذ أوامره

* السيار: المكلف بنقل مراسلات الباي المكتوبة والشفوية.

فضلا عن الوظائف التي كانت مرتبطة بخدمات دار الحكم ك"قائد المقصورة" في مهمة الحاجب، و"قائد الجبيرة" حامل محفظة الباي، و"قائد الدريبة" المكلف بحراسة الباب الرئيسي للقصر الباي، و"قائد السبسي" حامل غليون الباي، و"قائد الطاسة" المكلف بأواني الباي، و"قائد الجنان" و"إمام مسجد القصر" وغيرهم من الموظفين حسب الحاجة.

* وكيل الباي: وهو وكيل كاتب، كان يباشر عمله في مدينة الجزائر من دكان قرب دار الامارة، وقد كانت وظيفته من الوظائف الهامة والحساسة بالنسبة للباي كونه كان يلعب دور الوسيط بين الباي والإدارة العليا للإيالة، ويتحسس موقفها منه ليتخذ احتياطاته⁴. كما كانت من مهامه الأساسية استلام مكاتيب الباي من السيار والاطلاع عليها ثم توجيهها الى المرسل

¹ سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 180-181.

احتكر الوظيفة ببايلك الشرق على أهميتها أسر محلية كأسرة "ابن جلول" وأسرة "العنتري". أنظر: معاشي، المرجع السابق، ص 148.

² سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص ص 180-181.

³ نفسه.

⁴ Esterhazy, Op.cit, P245

إليه سواء الباشا أو الموظفين السامين¹، والقيام بالأعمال الخاصة بالباي داخل مدينة الجزائر، والتكفل بإقامته عند قدومه لأداء الدنوش².

في حين تتركز إدارة البايلك على المجال الريفي على وظيفتين أساسيتين هما:

* القايد:

بعدما كان القايد يحمل رتبة "السنجق باي" ويعين رسميا من طرف الباب العالي خلال القرن 16م، وكان يمثل سلطة إقليمية واسعة الصلاحيات على مستوى المدن والمقاطعات التي توسع فيها مجال الإدارة العثمانية المنظم في شكل سناجق، أصبح منصب القايد يلي منصب الباي سلميا ويعين على مستوى الوطن أو عدد من الأوطان باسم "قايد الوطن"³، من طرف الباشا أو آغا العرب في إقليم دار السلطان⁴، والبايات في البايلك، وقد يكون للخليفة أو أغوات المخزن دور في ذلك التعيين⁵. كما تمتع بنفس سلطته على القبائل التي يشرف عليها⁶. كان القياد يعينون في الغالب من الأتراك أو الكراغلة، أو من العائلات الكبرى، ممن تتوفر فيهم شروط الخبرة والقدرة على التسيير⁷، يكون قد اكتسبها من عمله العسكري كالسباهية⁸.

¹ الزهار، المصدر السابق، ص 36.

ص 38-42.

² الزهار، المصدر السابق، ص 38-42.

الزياني، المصدر السابق، ص 191.

³ أ.وج/رع/س.ب، السجل 30، تاريخ 1232-1233 هـ // 1816-1817. يتضمن تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش.

Shaw, Op.cit, p 162

⁴ الزهار، المصدر السابق، ص 48-49.

⁵ De Baudicour, Op.cit, p 273.

⁶ سجل في الوثائق باسم "قايد الوطن" بالنسبة للقبائل المستقرة و"قايد العرب" إذا تعلق الأمر بالقبائل الجنوبية. أنظر: بوشيبة،

المرجع السابق، ص 33

⁷ سعيدوني، الحياة الريفية... المرجع السابق، ص 161.

⁸ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p 366.

ومثل غيره من الوظائف الإدارية كان القايد يعين بنظام الالتزام، حيث كان يدفع لزمة الوطن وعوايده التي يدفعها الأهالي عن طريق الشيوخ¹، تراوحت قيمتها حسب أهمية المجال الذي عين عليه بين 10 الاف و 30 ألف بوجو²، وكان يؤدي مهامه مقابل اقتطاع نسبة من ناتج الضرائب والغرامات³، وفي إطار رمزية تفويض السلطة والمهام الإدارية له، والتي كانت تتشابه مع سلطة ومهام قايد أو حاكم المدينة وفحوصها⁴، كان يتم إلباسه هو الآخر الخلعة في شكل برنوس أحمر وذلك يوم عيد الأضحى⁵.

أما بالنسبة لمهام قايد الوطن فقد تركزت أولاً على الجانب الاقتصادي وخاصة ما ارتبط بالأرياف والأراضي الزراعية والضرائب فيها، حيث كان يشرف على عملية توزيع الشيوخ للأراضي الزراعية في مواسم الحرث⁶، ومساهمة السكان في زراعة أراضي البايك⁷، وعلى عملية إحصاء المساحات المزروعة وتعداد المواشي ثم تحديد مقدار الضرائب التي تدفع عنها، في مقدمتها العشور، وتفقد الكميات المقبوضة منها وتقديم الوصولات لدافعها باعتبار أنه هو الآخر كان خاضعاً للمحاسبة المالية من السلطة المركزية⁸.

كما كان يشرف على المبادلات التجارية بين القبائل في الوطن التابع له، والأسواق الأسبوعية التي تعقدتها تلك القبائل⁹، وجمع ضريبة "المكوس" على السلع فيها عن طريق "قايد الرحبة"¹⁰، وتظهر أهمية هذه المهمة في أنّ تلك الأسواق لم تلعب دوراً تجارياً فقط وإنما كانت

¹ الزهار، المصدر السابق، ص48.

² سعيدوني، ورقات... المرجع السابق، ص182.

³ سعيدوني، الحياة الريفية... المرجع السابق، ص162.

⁴ Carette et Warnier, Op.cit, p205.

⁵ الزهار، المصدر السابق، ص48.

⁶ Urbain, Op.cit, p398.

Vayssettes, Op.cit, p.34.

⁷ سعيدوني، الحياة الريفية... المرجع السابق، ص162.

⁸ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص106.

سعيدوني، ورقات... المرجع السابق، ص181.

⁹ Urbain, Op.cit, p398.

¹⁰ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p214.

لها أهمية في تحقيق الاحتكاك والتكامل بين القبائل¹، فكان القايد من خلال هذه المهمة يراقب حركيتها وتنقل ثرواتها²، ونشاط شيوخها³، وينقل القرارات الإدارية للبايلك، ومواعيد جمع الضرائب⁴.

وبحكم الموقع الإداري لمنصب القايد الذي جعله ممثلا للباي في الوطن ويتمتع بنفس سلطته على القبائل التي يشرف عليها فيه، فقد لعب دور الوساطة بين إدارة البايلك والأهالي، واتسعت بذلك مهامه الى الجوانب الأمنية والقضائية أيضا⁵.

ففي المجال الأمني مارس القايد دور الشرطة في الأوطان⁶، بالعمل على تحقيق الأمن في الأرياف⁷، وتنفيذ الأوامر بتقديم المعونة الميدانية والمؤونة للقوات العسكرية خلال تواجده في أوطانهم⁸.

وفي المجال القضائي تكفل القايد بتنفيذ الأحكام القضائية على الأشخاص⁹، كما كانوا يبتون بحضور شيوخ القبائل في بعض قضايا العصبان والاجرام والمنازعات بين الأهالي ويفرضون العقوبات والغرامات المالية على المعتدين¹⁰، ويحضرون الجلسات القضائية التي يترأسها القضاة والمخصصة لإصدار الأحكام في النزاعات فيما بين القبائل¹¹.

ولتحقيق مهامهم كان القايد يستعينون في تنفيذ مهامهم على شيوخ القبائل، والكتائب، كما اعتمد على مجموعة الفرسان كان ينظمها ويقودها مجندين من القبائل المخزنية عددهم

¹De Paradis, Op.cit, p12.

² Urbain, Op.cit., p400.

³ De Baudicour, Op.cit, p p271- 272.

⁴ Ibid, pp 291-292.

⁵ للتوسع في هذه المهام أنظر: شريدي، قياد الجزائر العثمانية...، المرجع السابق، ص ص 182-270.

⁶ سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 161.

⁷ De Baudicour, Op.cit, p 284.

⁸ سعيدوني، المرجع السابق، ص 161.

م.وج/مج3205، ملف 3، وثيقة 49 (دون تاريخ). رسالة من خليل قايد وطن بني موسى الى حسين باشا تتحدث عن قدوم المحلة الى بني موسى وتقديم المؤن لجنودها.

⁹ Bontems, Op.cit, p58.

¹⁰ سعيدوني، المرجع السابق، ص 162.

¹¹ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p 366.

حوالي ثمانية فرسان¹، وعرفت هذه المجموعة بـ "القوم" أو "زمالة القايد" أو "المكاحلية" على رأسها الباش مكاحلي².

هذا ويجب الإشارة أنّ نظام الضرائب والجباية في الأرياف اعتمد أيضا على قياد آخرين متخصصين في جباية مورد معين³ على غرار "قايد العشور"، الذي كان يعين من طرف الأغا ويتبع في مهامه كاتب العشور بالجزائر مباشرة⁴، وذلك لأهمية منصبه في تموين الحبوب. حيث تمثلت مهامه في متابعة ومراقبة انتاج الحبوب وتقدير زكاتها "العشور" والاشراف على جبايتها وايداعها في مخازن البايك⁵. وعلى غرار القياد المكلفين بالثروة الحيوانية كقايد الإبل الذي كان يشرف على الإبل التابعة للبايك و القبائل الرعيّة ويوفر لإدارة للبايك احتياجاتها من الابل التي تستعمل في نقل الحمولة، وكان يراقب دفع ضريبة الإبل بعد تحديده للثروة الإجمالية للقبيلة من هذه الثروة الحيوانية، ويشرف على الحسابات المتعلقة بها⁶. ومثله قايد البقر وقايد الغنم (الجلب)⁷

* الشيخ:

كان المجتمع الجزائري يقوم على أساس التكوين القبلي، وقد عرف نظام القبيلة الذي ترأسه شيخ القبيلة مبدأ تسيير ذاتي سمح لها أن تلعب أدوارا إدارية واقتصادية وحتى عسكرية. وكان هذا الأخير يلعب الدور القاعدي في الهيكلة الإدارية، كونه ارتبط ارتباطا مباشرا بالأهالي، وقد بقي الشيخ في الجزائر في العهد العثماني يحظى بصلاحيات واسعة داخل قبيلته⁸، بحكم أنّ

¹ سعيدوني، المرجع السابق، ص 161.

² Vayssettes, Op.cit, p25. p34.

دحمان، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 149-150.

³ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 181.

⁴ الزهار، المصدر السابق، ص 46.

⁵ سعيدوني، ورفقات...، المرجع السابق، ص 181.

⁶ أ.و.ج/ ر.ع/ س. ب، السجل 24، تاريخ 1233-1238 هـ / 1818-1822 م.

س. ب، السجل 25، تاريخ 1238-1239 هـ / 1822-1824 م. يتضمن ما تدفعه القبائل والأعراش عشور من الحيوانات

والنقود.

⁷ Vayssettes, Op.cit, pp 28-31.

⁸ عن نظام القبيلة في الجزائر ودور الشيخ فيها، عد الى الفصل التمهيدي من هذه الدراسة.

الإدارة بنظام الالتزام اعتمدت على مبدأ اللامركزية في التسيير، سواء على المستوى الاجتماعي أو الأمني أو القضائي أو الاقتصادي، فكانت سلطة الشيخ في قبيلته تشابه سلطة القائد في الوطن والباي في البايلك¹.

وقد اكتسب العديد من شيوخ القبائل الكبار (شيوخ القفطان) الذين امتدت سلطتهم على العديد من القبائل مكانة أمام سلطة البايلك وهيكلته الإدارية، توجي بوجود استقلال داخلي وقوة بشرية جعلتها تحافظ على الكيان الاجتماعي للقبائل وتعطي ثقتها للشيخ من جهة، يوازها من جهة أخرى اعتراف السلطة المركزية بذلك الاستقلال الذي تعاملت معه بمبدأ ترك تسيير الشؤون الداخلية لنظام المشيخة، ومبدأ التفويض الإداري بالالتزام للشيخ، فكان هؤلاء يلبسون الخلعة التي يرسلها الباشا بعد أن يلبسها الباي².

ومن هؤلاء نجد مثلاً في بايلك الشرق شيخ "حنانشة وشيوخ" أولاد مقران "بمجانة وشيخ العرب الذي امتد نفوذه على قبائل الأوراس وإقليم الزاب في الشمال الشرقي للصحراء الجزائرية³.

أما بقية القبائل فهي تخضع لسلطة القائد الذي كان يشرف على تعيينهم والباسم البرنوس بالرجوع إلى الباي أو آغا العرب، وذلك بعد اختيارهم داخل قبائلهم ممن تتوفر فيهم التجربة والكفاءة⁴، واعتبروا وسطاء بينه وبين أفراد القبيلة.

وكانت المهام الأساسية للشيخ أمام الإدارة هي الاشراف على توزيع الأراضي المشاعة بين العائلات، ومراقبة الإنتاج الزراعي والرعي فيها، والنظر في توزيع المياه والمراعي ومراكز استقرار القبائل الرحل، ومراقبة أسواقها، وكل ذلك بهدف ضمان سداد الضرائب حسب ثروة القبيلة وقدرة الأهالي⁵. إلى جانب مهمة حفظ الأمن بمناطق نفوذهم، كما أسندت لهم مهمة شنّ

¹ حماش، العلاقات... المرجع السابق، ص86.

De Baudicour, Op.cit, p273.

² Vayssettes, Op.cit, p100.

³ للتوسع في موضوع العائلات المنفذة في بايلك الشرق وعلاقتهم بالسلطة الإدارية أنظر: جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق... المرجع السابق.

⁴ سعيدوني، الحياة الريفية... المرجع السابق، ص164.

⁵ حماش، المرجع السابق، ص36.

الحمولات على القبائل الممتنعة، ما جعلهم يكونون قوة معتبرة من القبائل التابعة¹، ويساهمون في جمع فرق الفرسان الداعمين لفرق الانكشارية².

ومنه فإن إقطاع الالتزام في المجال الريفي قد ارتبط بالضرائب، حيث نميّر في هذا المجال نوعين أولها إقطاع الأرض وارتبط ذلك بأراضي البايلك والاشراف على الإنتاج الفلاحي فيها من زراعة وتربية مواشي وخيول البايلك، وإقطاع الضرائب بمعنى تكليف الملتزمين باستخلاصها.

ومما سبق يتبين لنا أنّ المستوى الإداري الثاني تمثل في الإدارة الوسيطة التي لعبت دور الوساطة بين المستوى الإداري الأول المتمثل في الإدارة العليا وبين الأهالي بمختلف الشرائح، وبذلك يعتبر المستوى القاعدي لنظام الالتزام، والذي تميز بالتدرج من حيث الوظائف.

كما انقسمت الإدارة الوسيطة الى إدارة في المدن وأخرى على مستوى الأرياف، وقد ساهمت في بروز أنواع عدة لإقطاع الالتزام كالتزام الحرف والخدمات في المدن خاصة والتزام الأراضي والضرائب على مستوى الأرياف، على عكس النظام السابق الذي اقتصر على اقطاع الأرض.

ومن خلال ذلك اعتمدت إدارة المدن على وظائف أساسية في مقدمتها الحاكم أو القايد كممثل للسلطة المركزية في الإشراف على تسيير شؤون المدينة وشيخ البلد في الإشراف على سكان المدينة وشؤونها الحضرية، وإدارة على مستوى الريف اعتمدت في تقسيمها الجغرافي على نظام البالك الذي استقر مع القرن 17 في ثلاثة بايلكات (الشرق، الغرب، التيطري)، فضلا عن إقليم السلطة المركزية المعروف بدار السلطان.

وقد مثل هذه الأخيرة على مستوى البايلك منصب الباي الذي تمتع بنفس صلاحيات الباشا في البايلك المعين عليه، وارتبط عمله الرئيسي بتسيير شؤون البايلك والوقوف على جباية الضرائب فيه، مستعينا بالمؤسسة العسكرية.

De Baudicour, Op.cit, p273.

¹ معاشي، المرجع السابق، صص 162-163.

² Bontems, Op.cit., p60.

المبحث الثالث: مظاهر الارتباط بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية لنظام الالتزام وعلاقته بالوظيفة العسكرية:

سمح إقطاع الالتزام في المجال الريفي ب بروز تشابك في العلاقات الإدارية، منها تلك العلاقة التي تربط بين المركز بدار السلطان وإدارة البايلك والتي تضمن الامتداد الجغرافي لمجال الصلاحيات، وتلك العلاقة بين إدارة البايلك والأهالي بما يضمن الولاء من جهة و تحقيق التعبئة من جهة أخرى.

ومن أهم مظاهر تلك العلاقات، وإن عبّرت في بعض الأحيان عن سلبيات في تطبيق نظام الالتزام وتهديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال استعمال القوّة، نجد:

1- الدنوش والمواجب الضريبية:

كانت عملية الدنوش من انطلاق الباي¹ من دار السلطان وتلقي الأوامر والتوجيهات من الباشا، ثم ممارسته مهامه الى عودته بعد المدّة المحدّدة، تجسّد العديد من زوايا نظام الالتزام وخصوصيته في الجزائر، في بعديه الإداري والاقتصادي وحتى العسكري، حيث عبّر عن شبكة الروابط وتكاملها بين مختلف فئات المجتمع، وطبيعة علاقة كل فئة بالأخرى وشكل التبعية والولاء بينها وفقا لهرمية السلطة، فكان الدنوش:

• على مستوى الباشا: وديوانه الخاص يجسّد سيادته على إيالة الجزائر وكلّ بايلك ينتمي إليها، ورمز للتفويض الإداري على مستوى الأقاليم، فالدنوش يحدّد مصير الثقة التي وضعها فيه الباشا باعتباره ممثلا عنه على مستوى البايلك، سواء بتجديدها أو سحبها منه²، إضافة الى أنّ أحد أهم مراسيم الدنوش وبروتوكولاته التي يشارك فيها كل موظفي دار الإمارة³ هو إلباسه الخلعة التي كانت ترمز الى ذلك التفويض⁴ من طرف الخزنّاجي الذي يأخذها من الباش خوجة

¹ الى جانب البايات وخلفائهم كان بعض القياد يساهمون بأنفسهم بهذه العملية كقايد سيباو وحاكم المدينة، باعتبارهما خارجان عن سلطة الباي وتابعين مباشرة للمركز. أنظر: الزهار، المصدر السابق، ص 35.

أ.و.ج/ ر.ع/ س. ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ/ 1802-1813 م.

² حمّاش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 88.

³ أنظر الوصف الذي قدّمه أحمد الشريف الزهار في مذكراته، ص 35-46.

⁴ مرادفة لكلمة قفطان وهي اللباس الذي كان السلاطين العثمانيين يخلعونه على رجال الدولة، وعادة ما كانت تهدي لهم عند تعيينهم في إحدى الرتب أو المناصب. أنظر: سعداوي صالح، المرجع السابق، ج 2، ص 549.

بمعية الباشا، وبحضور كبار الإيالة ومرافقيه من أغوات وقياد وشيوخ، وهو بروتكول يرمز إلى تفويض الباشا سلطنة للباي، ولكن بشكل محدد زمنيا، لذلك لم يكن الباي يحتفظ بالخلعة بل كان يعيدها إلى دار الإمارة بعد استعراضها أمام كبراء البايلك، وكانت المراسيم سنويا تقام في دار الإمارة عند دنوش الباي، أما إذا كان الخليفة هو من قام بالدنوش بالنيابة فكانت الخلعة ترسل معه¹. وبذلك كان هذا الواجب وما ارتبط به من مراسيم، أحد الوسائل التي استعملتها الإدارة العليا لربط البايلك بالمركز، وضمان تبعيته الإدارية.

• على مستوى الباي: كان الدنوش يعكس خضوعه وولاءه للسلطة المركزية بداية بالباشا والموظفين السامين، وتبعية مقاطعته للإيالة، كما تدل على ذلك استعداداته لتلك الرحلة من تحضير حاشيته، وقافلته المحملة بالأموال والمنتجات والهدايا من تحف ومصوغ وأثاث ولباس فاخر وخيل وعبيد، وغيرها²، وكان يخص كل موظفي دار الإمارة بقدر منها كل حسب رتبته ومكانته، وكانت القيمة التي يأتي بها الباي والهدايا والعوائد التي يقدمها أثناء رحلة الدنوش فضلا عن "اللزمة" هي التي تحدد إمكانية بقائه أو عزله عن منصبه وكلما إزدادت إزداد معها رضا الباشا وبقي الباي في منصبه³، ومن جهة أخرى كانت تعكس سيادته هو وإدارته على البايلك الذي وُي عليه، وإدارته فيه وعلاقته بموظفيه وبرعيته من خلال ما يقدمه من هدايا وإكراميات لهم هو الآخر، ومن جهة أخرى سيادته هو وإدارته على البايلك الذي وُي عليه، وعلاقته بموظفيه وبرعيته من خلال ما يقدمه من هدايا وإكراميات لهم هو الآخر⁴.

• على مستوى إدارة البايلك: عكس الدنوش التزام الموظفين ومشاركتهم فيها، فقد كان الموظفون ضمن الهيكلية الإدارية في البايلك يدفعون حقوق تعيينهم ويساهمون في قيمة الدنوش ومكوناته ومن ناحية أخرى هم أيضا كانوا يستفيدون من مداخل عائداتها ومن مختلف الهدايا

¹ العزيمي، المرجع السابق، ص 56.

² الزهار، المصدر السابق، ص 37.

³ De Paradis, Op.cit, p112-96.

⁴ الزهار، المصدر السابق، ص 36.

هلايلي، المرجع السابق، ص 149.

من الموظفين الآخرين أو من الرعية، أو من تخصيص نسب من الضرائب التي تدفعها قبائل معينة¹.

• على مستوى الرعية: من سكان المدن والقبائل عكس مدى ولائهم ومساهماتهم من خلال الضرائب والعيواید التي يدفعونها².

وعلى هامش هذا لابد من الإشارة إلى أنّ العديد من الكتابات الأجنبية تنظر إلى ظاهرة الهدايا على أنها وسيلة لشراء المناصب، غير أننا يمكن القول أنها آلية موجودة ضمن طبيعة نظام الإقطاع عموماً وهو عرف عرفته الإدارة العثمانية خلال تاريخها، اعتمد تقديم الهدايا مقابل الخدمات وأصبح معروفاً بين الموظفين والرعية³، وأصبحت دليلاً على التعهد بالالتزام الذي منح للموظف، وانتقلت إلى الجزائر فكانت تقدم في المناسبات والعياد وخلال مراسيم التعيين في الوظيفة في شكل "عواید" أو "ضيافة" (ضيافة) أخذت أشكالاً مختلفة.

وهذا لا يمنع من القول أن العديد من الموظفين استغلوا ذلك لتحقيق طموحاتهم في الوظائف وفي الترقية فيها والاستفادة المادية منها بشكل سلبي خلال محاولة تعويضها أثناء تأدية مهامهم مما أثر على المداخل من جهة ومن جهة أخرى أثقل كاهل الرعايا المكلفين بدفع الضرائب من جهة أخرى⁴.

ويأخذنا التطرق لموضوع الدنوش إلى الحديث عن المواجه الضريبية المرتبطة بنظام إقطاع الالتزام، حيث تنوعت الضرائب⁵ ومنها الضرائب الريفية بين ما كان شرعياً كزكاة المواشي وعشور الحبوب وأحكام العقوبات (الخطية) وبين ما كان مستحدثاً من الإدارة العثمانية كمطالب جبائية إلزامية على القبائل⁶ - رغم أنّها لم تكن مبتكرة بشكل كلي - مظهراً أساسياً اعتمد عليه نظام إقطاع الالتزام في الجزائر، كون الإدارة كانت تهدف من خلالها إلى ضمان مداخل

¹ Tachrifat. Op.cit. p37.

² Kaddache, Op.cit., P.129

³ جب وياون، المرجع السابق، ص 260

⁴ Esterhazy, Op.cit, p 267- 268.

⁵ عن موضوع أشكال الضرائب والعوامل المؤثرة فيها وأثارها، أنظر: دحماني، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق.

⁶ أنظر: سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص ص 153-166.

كافية لتغطية نفقات تموين الحاميات (النوبات) بالمدن و فرق المحلات المتنقلة، فضلا عن اعتمادها في تدعيم القوة الدفاعية للبلاد.

وقد تميّزت في كونها غير ثابتة، وتختلف من جهة الى أخرى من حيث الظروف التي تدفع فيها أو من حيث نوعية الضريبة التي تتماشى وطبيعة إنتاج القبيلة.¹ وهي من جانب الإدارة تعرّف ب"لزمة الدار الكريمة"²، أي الموجب الضريبية لإيرادات البايلك، ليقدمها البايات مجتمعة الى الباشا. وهي تضم مداخيل التزامهم وعوايده من الإيرادات والهدايا المتنوعة في إطار الدنوش الكبرى التي يسلمها الباي بنفسه في عامه الأول من التعيين، ثم كل ثلاث سنوات بما يعادل ثمن مداخيل البايلك³، والصغرى التي يقدمها خليفته نيابة عنه كل سنة.⁴ إضافة الى بعض القياد كقايد سباو الذي كان التزامه يعادل التزام باي التيطري قيمة، بالرغم من أنّ مرتبته كانت أدنى من مرتبة الباي⁵.

وتعتبر هذه اللزمة عن مساهمة البايلك في مداخيل خزينة الايالة⁶. ويفيدنا أحمد الشريف الزهار أنه خلال عهد الداوي محمد عثمان باشا (1766-1791م) كان باي الغرب يقدم بين يدي الباشا كلزمة الدنوش 80.000 ريال صغيرة، وباي الشرق يقدم 80.000 ريال كبيره وباي التيطري 14.000 ريال صغير. أما خليفه الباي فكان يدفع نصف ما كان يدفعه الباي⁷، وكانت معظم هذه القيمة تقدم كمنتجات عينية مثل الحبوب، والسمن، والزبدة، والعسل، والشمع، والمواشي والخيول، والمنسوجات كالحياك والبرانس...⁸.

¹ سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص ص165-166.

² الزهار، المصدر السابق، ص 46.

أنظر أيضا: م. و.ج/م.ج، 1642، وثيقة 8، تاريخ 7 ربيع الثاني 1241 هـ/ 19 نوفمبر 1825 م. وثيقة 9، تاريخ 25 جمادى الثانية 1232 هـ/ 12 ماي 1817 م.، وثيقة 25، تاريخ 11 ذو القعدة 1243 هـ/ 25 ماي 1828 م. توجيه خليفة باي قسنطينة مع المحلة الى الجزائر ليحمل لزمة الدار الكريمة الى الباشا.

³ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

⁴ حماش، العلاقات...، المرجع السابق، ص 88.

⁵ الزهار، المصدر السابق، ص 46. وقد حددها بنحو 1000 ريال.

⁶ سعيدوني، الملكية...، ص 166.

دحماني، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق، ص 178.

⁷ الزهار، المصدر السابق، ص 46.

⁸ سعيدوني، المرجع السابق، ص 176، 177.

ولذلك فهي تتضمن حقوق التولية وهي بدل الالتزام أو المقدار الذي يدفعه الموظفون الملتزمون كشيخ القبائل والقياد والبايات وموظفي الإدارة العليا ودار الامارة عند تعيينهم في مناصبهم¹، أو تجديد عهدهم²، وحصولهم على خلة التولية المتمثلة في القفطان بالنسبة للباشا والباي، والبرنوس بالنسبة للقياد وشيخ القبائل الكبرى³، لذلك عرفت هذه القيمة بواجب القفطان وحق البرنوس⁴ وتدخل مع هذه اللزمة كذلك لزمة البينباشي⁵ (البيباشي) مقابل تواجد الإنكشارية في أراضي البايلك⁶.

أما من زاوية الأهالي فقد كان الملتزمون يعتمدون فيما دفعوه من بدل التزام على الأهالي وممن هم أقل رتبة وخاضعين لمجال صلاحياتهم ومهامهم، فكانت تساهم فيها مختلف شرائح المجتمع سواء من داخل المدن أو من الأرياف، فكانت تجمع منهم لفائدة الشيخ والقياد لترفع الى الباي أو آغا العرب أو خوجة الخيل في بعض القبائل وذلك عند حصولهم على التعيين أو التجديد⁷.

ومن تلك الامتيازات تأتي عوايد التعيين، وتدخل ضمنها:

- * حق "البشارة" أو "الفرح" عندما يتعلق الأمر بتعيين قائد الوطن، وحق البرنوس أو المشيخة عندما يتعلق الأمر بتعيين شيخ القبائل والباسهم برنوس المشيخة⁸.
- * "الضيافة" وتشمل العديد من الأشكال ك"ضيافة الدنوش" أو "لزمة الوطن" وعرفت كذلك ب"المعونة" أو "غرامة الصيف وغرامة الشتاء"⁹.

¹ بلغت لزمة بايلك الشرق 80.000 ريال كبير، وبايلك الغرب 80.000 ريال صغير، وبايلك التيطري، 14.000 ريال صغير
أنظر: العزيمي، المرجع السابق، ص ص 49-53.
سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 92-97.
² سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص 180.
³ حماس، المرجع السابق، ص 86.

⁴ Esterhazy, Op.cit, p13.

دحماني، المرجع السابق، ص ص 195-197.

⁵ قائد عسكري تحت إمرته حسب النظام العثماني ألف رجل. أنظر: الزهار، المصدر السابق، هامش 120، ص 59.

⁶ نفسه، ص 47. وقد حددها بأربعة آلاف دورو بجة في كل شهر.

⁷ سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص ص 153-186.

⁸ عن قيمتها ومساهمة الأهالي فيها أنظر: سعيدوني، نفسه، ص ص 180-181.

⁹ نفسه، ص 166، 167، 175.

إضافة إلى "ضيافة الأغا" وهي ترسل من الموظفين السامين للبايلك وأعيانه، و"ضيافة بيت المالجي"¹، و"ضيافة دار الباي" التي كان يدفعها سكان المدن لتغطية تكاليف استقبال الباي، و"ضيافة دار السلطان" التي كانت تقدم لأغا النوبة عن طريق شيخ البلد بمناسبة تعيين الحامية، وكانت تدفع أيضا بحسب أهمية المدينة²، و"ضيافة المحلة" وهي معونة عادة ما كانت تقدم عينية من طرف قبائل الرعية، وكانت موجهة لتغطية نفقات وتموين المحلة وفرسان المخزن المقيمة بالبايلك.³

ويضاف إلى ذلك "الهدية" وهي عبارة عن مساهمة يقدمها أفراد القبيلة للشيخ أو القائد المشرف عليها في تحضير هدايا الباي التي يقدمها باسمهم أثناء زيارته لمركز الايالة، ومنها كذلك المرتبطة بالمواسم ك"هدية العيد" و"حق الكباش" (الجلاب)، زيادة على ما سبق نسجل كذلك "الغرامة" التي كانت تفرض على القبائل الجبلية أو الصحراوية التي كانت تهرب من الخضوع لنفوذ السلطة⁴، وكان شكلها يتوافق وإنتاج القبيلة، مثل "سخرة الحبال واشباك" التي كانت تدفعها قبيلة "اللواتة" (فرع من قبيلة هوارة) إلى حاكم المدينة⁵، و"غرامة العلفة" التي كانت تدفعها قبائل جنوب بايلك التيطري، واستخدمت كمؤونة للمحلة⁶، و"غرامة الإبل" التي ترفق بالغراير وهي الحقائق المستخدمة في نقل البضائع، وكانت تحت إشراف "قائد الإبل"،

¹ De Paradis, Op.cit, p71.

Federman et Aucapitaine, op.cit, p285.

أ.و.ج./ر.ع/س.ب، سجل 25، تاريخ 1238-1239 هـ / 1822-1824 م.

س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

يفيدنا السجلين بتلقي الأغا من مدينة المديّة ضيافة سنة 1216 هـ / 1802 م شارك فيها الحاكم بمائة ريال، وأهل البلد ب 300 ريال و أهل الذمة ب 300 ريال و القاضي ب 50 ريال، وأخرى سنة آغا سنة 1238 هـ / 1823 م، دفع فيها الحاكم 75 ريال، وبقي عنده 300 أخرى، والباي 1000 ريال وقائد العرب 400 ريال، وقائد ديرة 21 ريال.

² تراوحت ضيافة دار الباي بين 800 و 2000 ريال حسب أهمية المدينة، إضافة الخيول، أما ضيافة دار السلطان فقد تراوحت بين 1500 و 3000 ريال. أنظر: دحماني، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق، ص 186-187.

³ أ.و.ج./ر.ع/س.ب، السجل 03، يتضمن بيان ما أخذته الديوان وأهل المحلة من العوايد عينيا في دنوش خريف 1235 هـ / 1820 م.

⁴ سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص 179.

⁵ أ.و.ج./ر.ع/س.ب، السجل 40، تاريخ 1217-1227 هـ / 1802-1813 م.

⁶ Federman et Aucapitaine, Op.cit, p216.

وغرامة الخيل التي كانت توجه الى موظفي البايلك كالباي والحاكم وفرسان المخزن وموظفي الإدارة المركزية، وغرامة الغنم والأبقار¹.

2- الوسيلة العسكرية في نظام الالتزام:

اعتبرت الوسيلة العسكرية وسيلة أساسية وركيزة اعتمد عليها تطبيق نظام الالتزام خلال جباية الضرائب، وقد أعيد استعمال القوة العسكرية بالموازاة الى التمردات خاصة في المناطق التي اكتسبت قبائلها خبرة في استخدام الأسلحة منذ القرن 16م² إذ نجد:

على مستوى المدن:

* الحاميات والنوبات:

وهي فرق عسكرية من الجند الانكشارية على رأسها آغا النوبة برتبة بولوكباشي، اعتمدها الدولة العثمانية في الإيالة منذ بدايات القرن 16م في المواقع التي خضعت لسلطتها وأسست من خلالها للسناجق التي شكلت مجال السلطة الإدارية آنذاك، وتزايد عددها ومجال انتشارها زمنيا مع توسع تلك السلطة.

وتمثلت مهامها الأساسية في المراقبة وتحصين المواقع الاستراتيجية كالمدينة الرئيسية، ونقاط العبور، لتأمين طرق المواصلات، ومراقبة نشاط القبائل، خاصة في مجال التجارة، تكوّنت من مجموعة من الصفرات³ وهي تعرف بالنوبة لتناوب وتداول جنودها على العمل خلال فترات اليوم⁴. وهي تضم مجموعة النوباتجية⁵ منهم أفراد من الطوبجية (المدفعية)، والبومباجية

¹ أ.و.ج/ ر.ع/ س.م. ب، السجل 42، 1152-1245 هـ / 1737-1830 م. يتضمن ما تدفعه الأعراش والقبائل من المواشي.

أ.و.ج/ ر.ع/ س.م. ب، السجل 47، تاريخ 1167-1168 هـ / 1751-1753 م. يتضمن الضرائب المدفوعة من القبائل العرب من خيول شعير، جمال، في منطقة المدية وعدة مناطق أخرى من الجزائر.
س.ب، سجل 25، تاريخ 1238-1239 هـ / 1822-1824 م.

² Boyer, « **Beys et Beyliks** », Op.cit, p09.

³ Vayssettes, Op.cit, PP. 15 – 35.

الصفرة فرقة من الجنود كانت تتكون عادة بين 16 و21 جندي.

⁴ زناتي، المرجع السابق، ص 403

⁵ مفردها نوباتجي من نوبة العربية وهي أداة النسبة في اللغة التركية تفيد المهنة أطلقت في العهد العثماني للدلالة على الحارس والخفير. أنظر: حلاق وصباغ، المرجع السابق، ص 223.

(المكلفين بالقنابل)، ويتعين داخل كل صفرة وكيل خرج وطباخ (أسشي باشي) وسقاء (وسقى باشي)¹.

وقد كان الكثير من جنود المحلّة العسكرية يفضلون البقاء في إحدى حاميات البايك بعد حصولهم على الإذن عوض العودة الى مدينة الجزائر، وذلك بسبب استفادتهم المادية نتيجة زيادة رواتبهم ومدخراتهم، وما كان يقدّم لهم من منح وهدايا من طرف الباي والطاقم الإداري للبايك²، وقد يستفيدون من بعض الرسوم والعوايد³ ك"ضيافة دار السلطان" التي كانت تقدّم لأغا النوبة بمناسبة تعيين الحامية أو تغييرها⁴

ووفقا للتشريفات⁵، فقد تمثلت النوبات وعدد الصفرات فيها على مستوى الايالة سنة 1830 م في: نوبة القالة صفرتين، زمورة 2، مستغانم 5، وهران 10، قسنطينة 5، عنابة 5، بسكرة 5، بجاية 5، تبسة 2، تلمسان 5، جيجل 2، حمزة 1، تامنغوست 1، كاف الزجالة 2، بني جنات 1، المنارة 1، علي باشا 1، مرسى الذبان 1، معسكر 3، القصبة 3، دار الامارة⁶.

وهذا إضافة الى جنود الإنكشارية الذين كانوا مقيمين في ثكنات مدينة الجزائر كثكنة باب عزون والمقرئين وأسطة موسى ويالي وثكنتا صالح رايس وعلي باشا والثكنة السفلى والعليا⁷ أما على مستوى الريف: كان الاعتماد على

* المحلّة:

من جهتها تعكس المحال تلك العلاقة بين السلطة المركزية وسلطه البايك والقنابل، في إطار ما يمكن تسميته ب"رحلة الدنوش" أي مرافقة عملية جباية الضرائب، والتي اعتبرت حكومة

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 102.

² نفسه، ص 101.

³ Tachrifat, Op.cit, PP 71 - 74.

⁴ تراوحت ضيافة دار السلطان بين 1500 و3000 ريال. أنظر: دحماني، الضرائب في الجزائر...، المرجع السابق، ص 186-187.

⁵ Tachrifat, Op.cit, pp34-36

⁶ حول عملية إحصاء عدد الجند في النوبات والحاميات لسنة 1829 م، أظر: نفس المصدر ص ص 34-36.

⁷ للتوسع أنظر ميمن، الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص ص 29-30.

متنقلة تمتعت بكل الاختصاصات الإدارية والجبائية¹، علماً أنّ هذه العملية كانت تعتمد أيضاً قبل العهد العثماني على المجال العسكرية مستعينة بالقبائل الموالية للسلطة²، واستمر الاعتماد عليها من طرف السلطة العثمانية، غير أنّها برزت في شكلها الذي ينتهي بأداء دنوش البايات بمراسيمه بعد القرن 16 م، فقد كانت تتشكل محلات عسكرية متنقلة مكوّنة من:

أ- فرق الإنكشارية المتنقلة³: وهي تخرج من مدينة الجزائر دورياً إلى دار السلطان والبياليك الثلاث⁴ بإذن من الباشا ثم أغا العسكر⁵، مجسّده السلطة الإدارية والعسكرية لمركز الإيالة على البايك، وأحقّيته في مداخل البايك باعتباره إقليمياً تابعاً، وتعكس في نفس الوقت مسعى السلطة المركزية لإبقاء خضوع البايك بداية من الباي والحيلولة دون تحقيق انفصاله أو استقلاله الكلي بحكم صلاحياته الواسعة داخل البايك.

كانت هذه المجال تخرج مجهزة بالمؤن والخيم والسلاح ووسائل النقل كالخيول والإبل⁶ بداية من أواخر الربيع مع خلفاء البايات⁷ بعد أن يفتح "المقطعجي" السجل ويعيّن الجنود الذين يوجّهون للحاميات والمحلات الضرورية لمختلف الجهات وتنظّم فرقهم⁸ لتقييم في البايك مدة من الزمن⁹، وكانت هذه الفرق المتنقلة تخضع لقوانين دوّنت فيما يسمى بـ "عهد الأمان" جاءت منظّمة لحقوق وواجبات العسكري داخل المحلة¹⁰.

¹ العزبزي: المرجع السابق، ص 63-64.

² Tachrifat, Op.cit p29.

³ العزبزي، المرجع السابق، ص 60.

⁴ Tachrifat, Op.cit p29.

⁵ حرفوش، المرجع السابق، ص 54-55.

⁶ العزبزي، المرجع السابق، ص 60.

⁷ Tachrifat, Op.cit, p29.

⁸ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 104.

⁹ كانت المحلة الموجهة إلى باييك الغرب تخرج في أفريل وتقيم أربعة أشهر، ومحلة التيطري في أوائل الصيف وتقيم ثلاثة أشهر، ومحلة الشرق تخرج في أوائل الصيف وتقيم ستة أشهر.

الزهار، المصدر السابق، ص 35.

¹⁰ م.و.ج/مج 3190، الملف 1، وثيقة 42. تاريخ أواسط رجب 1095 هـ/28 جوان 1684 م.

وثيقة 43، تاريخ أواسط رجب 1095 هـ/28 جوان 1684 م.

وثيقة 45، تاريخ أواخر رمضان 1007 هـ/25 أفريل 1599 م.

وكان يعين على رأس فرق المحلة "أغا المحلة" (محله أغاسي) الذي يشرف على تنظيمها وتسييرها وفقا للقوانين¹، يساعده الكاهية واثنان من الشواش لتنفيذ أوامره. وتكوّنت المحلة من عدد من الخيام² تضم ضابطا برتبة بولوكباشي وآخر برتبة أوده باشي وعدد من الجنود برتبة يولداش³، وكان يعين لها قاضيا أيضا⁴، كما كان الباشا يعين دفتر دارا من بين أحد الخوجات كمثل مالي عن الخزينة المركزية مهمّته الاعتناء بالدفتر الذي يتضمن أسماء القبائل المعيّنة بالجباية وقيمة الضرائب المفروضة عليها، والتكفل بتسجيل تحصيل تلك الضرائب وتسليم صكوك الدّفع، وبإيصال هدايا ورسائل الباشا والإدارة العليا الى البايات وقواتهم⁵.

ب- محله الباي في البايك⁶ والتي مثلت جانبا من سلطة الباي وإدارة البايك على الأقاليم والقبائل التابعة لهم. وكانت مكونة من الفرق التابعة للباي ومنها سباهية (صبايحية) الباي⁷، والتي يبدو أنها تلك الفرقة التي كانت تتشكل في إطار نظام التيمار لكنها أصبحت فرقا نظامية في خدمة الباي⁸ نابعة من الانكشارية ومكونة من الأتراك والكراغلة بعد التخلي عن تطبيقه،

عهود أمان (قانون خاص بحقوق وواجبات أفراد محلات جمع الضرائب)، خاصة بمحلة تيطري ومحلة الشرق ومحلة الغرب على الترتيب.

Devoulx, «Ahd Aman, ...», Op.cit, PP211-219.

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص101.

العزيزي، المرجع السابق، ص60.

² كان عدد جنود الخيمة يتراوح بين 11 و15 جندي، وقد يصل الى 30 في الخيمة الواحدة.

وكان عدد خيام محلة تيطري 15 خيمة بمجموع 195 جندي، ومحلة الشرق 80 خيمة بمجموع 1092 جندي. ومحلة الغرب 60 خيمة بمجموع 3565 جندي

أنظر: ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص101-102.

Tachrifat, Op.cit, P 35

³ كما يعين من أفرادها طبّاخا وسقا باشي مهتم بتوفير المياه ووكيل خرج يتكفل بالمؤونة.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص102.

أنظر أيضا: أ.و.ج./ر.ع./س.م.ب، سجل رقم 81. يتضمن تسجيل المحال وجنودها والأماكن الموجهة إليها.

⁴ العزيزي، المرجع السابق، ص114.

⁵ نفسه، ص60.

⁶ سعيدوني، الملكية...، المرجع السابق، ص194.

Tachrifat, Op.cit, P32

⁷ لا بدّ من التمييز بين هذه الفرقة وبين فرسان المخزن الذين تذكرهم المراجع أيضا باسم الصبايحية.

⁸ من الفرق العسكرية الأخرى التي كانت في خدمة البايات نجد فرقة المكاحلية.

فكان اليولداش الذي يريد الالتحاق بسباهية الباي يحتاج الى تزكية والى موافقة الأغا حتى يتحوّل من فرقة المشاة ليصبح من الجنود الفرسان بعد أن يدفع له حقوق التعيين والهدايا اللازمة¹.

كانت محلّة الباي تنطلق من مركز البايك وتلتقي بالمحلة القادمة من مدينة الجزائر لتكمل خط سيرها² بقياده الباي أو خليفته مرورا بالقبائل التي تخضع للنظام الضريبي³، وكانت تعليمات الباي تنقل الى آغا المحلة عن طريق الشاوش لينقلها هو الآخر لمن هم أدنى رتبة منه⁴. وإضافة الى هذه الفرقة كان للباي فرقة أخرى تعرف بـ "فرقة الزباندود"⁵، وهي فرقة من جنود الإنكشاريّة النظاميين غير المتزوّجين التابعة له مباشرة⁶، وقد تكوّنت هذه الفرقة من الجنود المغضوب عليهم الذين صدر العفو عنهم، ومنعوا من العودة إلى وحداتهم العسكرية في المركز⁷، حيث أنّ الباي كان يفضّل الاعتماد على جنود يكونون تحت الخدمة في كلّ الأحوال، وليس لديهم أيّ ارتباطات أو التزامات أخرى. فكان يستعملهم في مقدمة حملاته ضد القبائل المتمردة والمتهربة من الضرائب⁸.

¹ De Paradis, Op.cit, PP 75-76.

هلايلي، المرجع السابق، ص35.

² للتوسّع حول قوام المجال الثلاث وطريقها أنظر:

Tachrifat, Op.cit, P 35.

ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 101-102.

العزيمي، المرجع السابق، ص ص 62-65.

³ كانت المحال عند الوصول الى مواقع معينة حسب كلّ باييك تنقسم الى فرق من المشاة والفرسان تتوجه كل واحدة منها الى وجهة، ومنها التي يتأّسها الباي بنفسه، وعند انتهائها من عملية الجباية تجتمع ثانية، ثم تنفصل عنها محلة مدينة الجزائر لتعود الى المركز. للتوسّع أنظر: دحماني، الضرائب في الجزائر....، المرجع السابق، ص ص 223-224.

Tachrifat, Op.cit, P32.

Vayssettes, Op.cit, p25. p37.

⁴ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 101.

⁵ وتعني الكلمة بالعثمانية قاطع الطريق أو اللص. ميمن، الجيش الجزائري....، المرجع السابق، ص 39.

⁶ Federman et Aucapitaine, op.cit, p360.

⁷ ميمن، المرجع السابق، ص 39.

⁸ Federman et Aucapitaine, op.cit, p 297.

كانوا يشكلون خمسة خيام يقودهم بولكباشي ووكيل حرج، وكانوا يركبون البغال السريعة ويوجد معهم العرب الذين يدعون بـ "العزارة" بقيادة عربي، أنظر أيضا: دحماني، الضرائب في الجزائر....، المرجع السابق، ص 151.

وبذلك كان الدور الحقيقي للمحال دورا عسكريا يهدف الى تحقيق الأهداف الجبائية في جمع الضرائب وتحصيل موارد الخزينة، والعمل على زيادتها¹، وضمان التفاعل الاقتصادي بمراقبة الطرق وحماية القوافل وتنظيم الأسواق الكبرى²، ومن خلال ذلك ترسيخ سيادة السلطة على الرعية في المجال الجغرافي وضمان ولائهم لها، فقد عبّرت الفترة الطويلة التي تقضيها المحلة في دواخل البلاد عن نظام حكم ذي أبعاد متعدد³، فكانت المحال بمرافقتها للجباة على رأسهم البايات والممثلون الماليون للخزينة المركزية يتقدمهم "الدفتر دار"، أداة عسكرية لإقرار الأمن في الداخل وحماية الحدود الشرقية والغربية من التدخلات الأجنبية، عن طريق تأمينها للمخازن ونقل الضرائب الى مركز البايلك أو مركز الايالة، وعن طريق الحملات العسكرية⁴ التي عملت على إخضاع القبائل الممتنعة عن الواجبات الضريبية، أو التي كانت تعمل على بقائها بعيدة عن السلطة⁵

من جهة أخرى اعتبرت وسيلة لتجنب السلطة المركزية تركز أعداد كبيرة لجند الإنكشارية في مدينة الجزائر اتقاء لتمردهم، وفي نفس الوقت ترضيتهم بحكم استفادتهم من تواجدهم في المحلة، حيث كان نظام الإنكشارية يعتمد مبدأ التناوب في المشاركة في المحلة بدورة ثلاثية، فكان الانكشاري يخرج في السنة الأولى الى الحاميات في النوبات المركزة على الطرق الأساسية، وفي مخانق العبور والمدن الداخلية، وفي السنة الثانية يشارك الجندي في المحلات ويتجول في الأوطان بجمع الضرائب في فائدة الايالة، كما يستغل وجوده فيها لجمع ثروة خاصة به، وفي السنة الثالثة يتفرغ الجندي ويمارس نشاطا تجاريا أو فلاحيا في فحص مدينة الجزائر أو يساهم بماله في نشاط البحرية⁶.

¹ De Tassy , Op.cit, p258.

² دحماني، المرجع السابق، ص 18-23

³ عمر حرفوش، المرجع السابق، ص 57.

⁴ كنماذج عن الحملات العسكرية لإخضاع القبائل في بايلك التيطري أنظر:

Federman et Aucapitaine, op. cit., in R.A, n°09,Alger ,1865, et n°11 Alger , 1867 .

Féraud, « Ephemérides ...», Op.cit.

⁵ دحماني، المرجع السابق، ص 18-23

⁶ العزيمي، المرجع السابق، ص 60

كما أنّ العديد من الجنود كانوا يفضلون البقاء في البايك ضمن الحاميات على العودة إلى مدينة الجزائر لأنّ مرتباتهم كانت تتضاعف وادخاراتهم تتزايد بحكم أنّ حياة المدينة كانت أعلى من حياة الريف، ولأنّ الباي الذي يبقون معه كان يقدم لهم العطايا والمنح¹.

ج - فرسان المخزن: من قبائل الزمول والدواير والعبيد² التي عملت السلطة على أن تتمركز في المناطق الاستراتيجية كمحطات الطريق السلطاني ومراكز البايك، إضافة إلى فرسان شيوخ القفطان³، وهم فرسان أو خيالة "القوم" الذين كانت قبائلهم تلتزم بتزويد الباي بهم، عند قيامه بحملة، ويتوزعون بين الأغاوات، والخلفاء، والقياد وفقا للحاجة⁴.

وهذا الجزء الهام والأكبر من المحلة يعكس الجانب الموروث في طرق جمع الضرائب ومشاركة القبائل في جمعها وتأمينها وتمويلها. فمع إعفاء قبائل المخزن من دفع الضرائب مقابل خدماتها العسكرية⁵ كانت العديد من بقيه القبائل تتحمل جزءا من نفقات إطعامها ومصاريفها⁶، وكل ذلك كان يرمز ويعبر عن ولائها وخضوعها مقابل حمايتها.

وقد لعبت هذه القبائل دورا بارزا في تدعيم سلطه البايك⁷، حيث استعان بها آغا العرب في تنفيذ مهامه في المحافظة على الأمن في أنحاء الإيالة، وفي قمع تمردات القبائل. كما ارتبط عملها بالمجال العسكرية، خاصة مع ازدياد الاعتماد على المداخل الداخلية، وقلة عدد عناصر الجند الإنكشارية. وقد وصل عدد أفراد الفرق العاملة حسب أوربان (Urbain) إلى نحو 30,000 رجل⁸، وأصبحت بذلك وسيلة داعمه للإدارة وأداة حربيه يستعان بها في مد نفوذ السلطة على

¹ ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 101.

Federman et Aucapitaine, op. cit, p75

² العريزي، المرجع السابق، ص 60، 73.

³ ويقصد بهم شيوخ القبائل الذين يتم تعيينهم بمراسيم رسمية خاصة الشيوخ المهمين والذين لقبوا بشيوخ المشايخ، ويتم إلباسهم الخلعة (القفطان أو البرنوس)، وتكليفهم بتمثيل السلطة الإدارية في قبائلهم والاعتناء بجمع المطالب المخزنية، وتجنييد الخيالة. أنظر: سعيدوني، الملكية... المرجع السابق، ص 137، 181.

⁴ دحماني، المرجع السابق، ص 151

⁵ نفسه، ص 224.

⁶ Federman et Aucapitaine, Op. cit, P71.

⁷ سعيدوني، ورقات... المرجع السابق، ص 160، 165، 197.

⁸ Urbain, Op.cit, pp400-403.

امتداد الإيالة، عوضت القوة العسكرية النظامية وأنقصت من النفقات المرتبطة بها¹.

فضلا عن تمركزها في مواقع استراتيجية، كالحصون والابراج التي تقيم بها الحاميات (النوبات)، مثل قبائل أم نايل ببرج يسر، الخشنة ببرج ثنيه، هاشم ببرج بوغريج...، وبجوار الأسواق الأسبوعية والموسمية الهامة، مثل مخزن اولاد مختار عند سوق الأرباع جنوب بايلك التيطري، وقرب مخازن الحبوب ومطامير البايك بجوار المدن أو الحاميات، ما جعلها تلعب دورا في حراستها، كما وجدت بالقرب من محطات استراحة المحلات (القوناق) ومن الطرق الرئيسية خاصة الطرق السلطانية التي كانت تربط البايك بمدنه وبمركز الإيالة، والممرات الجبلية، مثل مخزن عريب عند ممر سور الغزلان²

وقد أدى ذلك الى اكتساب تلك القبائل كفاءة ميدانية وقدرة على التحرك والقتال في كل وقت، ودورا في إنجاح عملية جمع الضرائب، والمساهمة في مراقبة المناطق التي تقيم بها، وإبعاد خطر القبائل الممتنعة والمتمردة. ومن جهة أخرى استفادت تلك القبائل في المقابل من امتيازات على خلاف قبائل الرعية، منها الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب ما عدا الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور³.

اعتبر نظام الالتزام نظاما مدنيا اقتصاديا بالدرجة الأولى، حيث كان قائما على العملية الجبائية، واتخذ أبعادا إدارية واجتماعية وقضائية، وتشكلت من خلال ذلك علاقات متعددة ربطت السلطة المركزية بإدارة البايك، وسلطة البايك بالأهالي، كما عكست طبيعة الولاء فيها. وقد تجسد شكل هذه العلاقة وأهميتها في رحله "الدنوش" التي اعتبرت أهم مظهر لتطبيق الالتزام في الجزائر، حيث عكس الدنوش سيادة الباشا وديوانه الخاص على كل الإيالة كممثل

¹ سعيدوني، المرجع السابق، ص 200-201.

² للتوسع في موضوع قبائل المخزن أنظر: سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 197-211.

Urbain, Op.cit, pp400-403

³ سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 204-205.

للسلطان العثماني، وتفويضه لمهامه على مستوى البايلك. ومن ناحية أخرى ولاء الباي وموظفي البايلك له، وولاء الأهالي للسلطة الإدارية للبايلك ومن خلالها للسلطة الإدارية للإيالة.

وبالرغم من الطابع المدني لنظام الالتزام وتلك المناصب فيه إلا أنّ تنفيذ المهام فيه جعله لا يستغني عن المؤسسة العسكرية البرية بمختلف أشكالها بداية من جنود الإنكشارية على مستوى الحاميات والنوبات في المدن وعناصر المحلة التي تشكلت من فرق الإنكشارية المتنقلة وسباهية الباي وفرسان المخزن وفرسان الشيوخ على مستوى الريف، وقد سمحت هذه المشاركة باستفادة العديد من العسكريين بأشكال عدّة منها دخولهم الى مجال الإدارة واستفادتهم المادية خلال عملهم على مستوى البايلك.

من خلال هذا الفصل نفهم أنّ تطبيق نظام الالتزام كان حتمية إدارية بعد الظروف التي عرفت الجزائر والدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن 16م، وأنّ تطبيق نظام الالتزام قد أدى الى رسم خريطة إدارية جديدة تركز على الثروة الاقتصادية الداخلية وعلى مهام إدارية قامت على أولوية العملية الجبائية، لكنها شملت المجال الإداري الأمني والقضائي والاجتماعي، وساهم في توثيق الارتباط بين الإدارة في المدينة والريف من جهة وبين الإدارة والسكان من جهة. ومن خلال ذلك تشكلت إدارة مركزية عليا على رأسها الباشا وديوانه الخاصة المكون من الخزناجي وأغا العرب ووكيل الخرج وخوجة الخيل وبيت المالجي وهيئة الكتاب الكبار، وعلى إدارة وسيطة على مستوى المدن على رأسها الحاكم وشيخ البلد وعلى مستوى الأرياف على رأسها الباي ثم القائد، جسدت للشكل الإداري الجبائي للالتزام من خلال التزام الحرف والخدمات والأراضي والجبائية كما جسدت منطق الالتزام في عملية التعيين وفي مداخيل الملتزم.

وقد مثل "الدنوش" أهم مظهر مميز لنظام الالتزام في الجزائر كونه عكس شبكة الروابط وتكاملها بين مختلف العناصر المكونة للإيالة وطبيعة العلاقة بينها وشكل التبعية والولاء فيها سواء على مستوى الباشا وديوانه الخاص أو على مستوى الباي وإدارته في البايلك أو على مستوى الأهالي

كما اعتمد هذا النظام في تحقيق وتنفيذ مهامه على المؤسسة العسكرية البرية، على اختلاف فرقها من جنود الانكشارية وفرسان الباي وفرسان المخزن وفرسان القبائل على مستوى الحاميات والنوبات وفي المحلة المرافقة لعملية جمع الضرائب وقد سمح ذلك باستفادة العديد من العسكريين من الدخول في مجال الادارة أو من الاستفادة المادية من موارد الالتزام في البايلك الذي عملوا فيه.

خاتمة الباب الثاني

تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر

ارتكز وضع الأسس لبناء الإدارة العامة العثمانية في الجزائر الى جانب التأسيس للصلاحيات الإدارية باعتماد الجزائر ولاية برتبة بايلربايلك، وتفويض الصلاحيات للبايلرباي وبقية الموظفين ضمن هيكلية إدارية جمعت بين الصلاحيات العسكرية والإدارية والمالية، على جانب ثان وهو اختيار النظام الإداري وشكل تطبيقه في الجزائر والذي كان موضوع البحث في هذا الباب

حيث أدت الظروف المحلية والخارجية المحيطة بالجزائر وحتمية التواجد العسكري الى تطبيق نظام الإقطاع العسكري، الذي اعتمد من حيث مجاله على توزيع أنواع الاقطاع الثلاثة والمتمثلة في التيمار والزعامات والخاص، ومن حيث بنيته الوظيفية على فرسان السباهية الذين تقلدوا إلى جانب الوظيفة الحربية الوظيفة الإدارية.

وقد اعتمد هذا النظام عسكريا من أجل تحقيق هدف التوسع في المجال وتسييره، واقتصاديا لاستغلال مردود التيمارات والزعامات، والتكفل المادي بتجنيد وتجنيد الفرسان السباهية، وإداريا في ربط سكان الأرياف بالإدارة العثمانية. كما اعتمد في إطار هيكلته الإدارية على تقسيم جغرافي عسكري قام على وحده السنجق أو اللواء الذي قسم هو الآخر الى نواحي متكونه من التيمارات والزعامات

ومن خلال ذلك استند هذا النظام الى الوظائف الإقطاعية العسكرية التي كان تعيين قياداتها بفرمانات سلطانية أو برأت تعيين، واتخذت هذه الوظائف إحدى الصفتين، الصفة الميدانية العسكرية والتي ارتبطت بالسناجق أي بمراكز تواجد الحاميات العسكرية، وسيرت من خلالها الأقاليم الريفية. على رأسها السنجق باي الذي كانت صلاحياته مشابهة لصلاحيات البايلرباي في حدود لوائه.

في حين تمثلت الصفة الثانية في الوظائف القلمية والتي تمركزت إدارتها في مركز الولاية، وتمثلت في وظائف الدفتردارية على رأسها الدفتردار وكتخذا الدفتر ودفتردار التيمار.

وقد مثلت الدفتردارية هيئته مالية محاسبية، مهمتها ضبط وتسجيل ومراقبة مداخيل ومصاريف خزينة الولاية وتيماطاتها. وكانت هذه الهيئة تشرف عن طريق الدفتردار على ولايات الغرب الثلاث (الجزائر وطرابلس الغرب وتونس) الى غاية 1580م تاريخ اصدار قرار سلطاني باستقلالها وفصلها عن بعضها البعض نتيجة المشاكل الناجمة عن الامتداد والبعد الجغرافي أهمها صعوبة المراقبة وتحصيل المستحقات والحيلولة دون حدوث الاختلاسات.

أدت ممارسات الإقطاعيين السلبية إلى عجز هذا النظام عن تحقيق أهدافه خاصة العسكرية أو ما يتعلق بتقليل العبء على الخزينة، فنتجت عن ذلك مشاكل التعبئة والتجنيد وتجهيز الفرسان، في وقت عرفت فيه المؤسسة العسكرية النظامية دخول السلاح الناري الى استعمالها، وأصبح ميول الدولة إلى الاعتماد عليها. وبعد محاولات الإصلاح الفاشلة تقرر التخلي على هذا النظام وتبني نظام الالتزام القائم على الاعتماد على الموارد الاقتصادية المختلفة دون أن يقتصر على الأرض.

وقد كان من السهل إنهاء هذا نظام الإقطاع العسكري في الجزائر لأن تطبيقه لم يعتمد على تفاصيل وجدت في تطبيقات الدولة العثمانية في مناطق أخرى منها توريث التيمار، وبالتالي كان من السهل استرجاع التيمارات والزعامات كأمالك ميرية، وتعويض أصحابها ماديا.

ومن ناحية أخرى فإن مجال تلك الإقطاعات لم يتسع بالقدر الذي يجعله متجزرا في ولاية الجزائر لأنه اصطدم بطبيعة الملكية في الجزائر والمعتمدة في الأرياف على الملكية الجماعية للأراضي، وبذلك كان من السهل الإدماج التدريجي لموظفي نظام الإقطاع العسكري في النظام الجديد.

وقد تزامن تطبيق نظام الالتزام مع الاستقلال المالي للدفتردارية عن تونس وطرابلس الغرب سنة 1580م ودخول الجزائر مرحلة الباشوات سنة 1587م، وأصبحت ضمن الترتيب الإداري الذي أحدثه السلطان مراد الثالث (1574-1595م) تعرف باياله الجزائر.

قام هذا النظام على القطاع العوائد الضريبية لارتباطه بجباية الضرائب من مختلف النشاطات الاقتصادية في المناطق الواقعة في دائرة الالتزام باسم خزينة الولاية مباشرة تحت إشراف الباشا، وكانت جل الوظائف فيه بما فيها القيادية تعيين بصفة الالتزام بداية من الباشا

نفسه، بدفع بدل الالتزام مقابل حصوله على فائض ما كان يجمع من جباية بعد اقتطاع مستحقات الخزينة وإخراج النفقات العسكرية والإدارية رواتب الجند والموظفين منها.

كان الباشا في هذه المرحلة على رأس الإدارة العليا والذي كان يعين في الجزائر برتبة بايلريباي لمدة ثلاث سنوات، واستمر تعيينه وإن كان بالالتزام بصفته ممثل السلطة العثمانية، وكانت الدولة العثمانية من خلاله تحافظ على رموز السيادة كالخطبة، وعلى ربط الإيالة بالدولة، واستمرار مساهمتها العسكرية في حربها ضد أعدائها.

ولم تختلف صلاحيات ومهام الباشا عن صلاحيات ومهام البايالريباي في القرن 16م باستثناء شؤون التيمارات التي عوضت بإقطاعات الالتزام وآلياتها، وممارسة صلاحياته في حدود ولايته فقط.

اعتمد الباشا في تسيير شؤون الولاية على ديوانه الخاص المشكل من الخزانجي وأغا العرب وخوجة الخيل ووكيل الخرج وبيت المالجي وهيئة الكتاب الأربعة الكبار، وكان معظم الموظفين يعينون ويقومون بمهامهم بأسلوب الالتزام و بصفتهم موظفين رسميين عند الدولة. وقد تأثرت صلاحيات الباشا بممارسات بعض الباشوات في التركيز على جمع الضرائب على حساب بقية المهام، وذلك لتعويض بدل الالتزام الذي دفعوه للمتنفذين في الدولة العثمانية تمهيدا لتجديد ولايتهم، ما أتاح الفرصة الى انتقال السلطة الإدارية التنفيذية الى المؤسسة العسكرية، ونتج عن ذلك التحقيب التاريخي المتعارف عليه، وهو فترة حكم الأغوات (1671-1959م) بتحكم ديوان الانكشارية، ثم مرحلة الدايات بداية من 1671م بانتقال السلطة الادارية الى طائفة رياس البحر لتعود من جديد لصالح الانكشارية بانتخاب الداوي شعبان 1689- 1695 ومع حلول سنة 1711 تمكن الداوي علي شاوش 1710- 1718 من الحصول على لقب الباشا من طرف الدولة العثمانية، ليتم الجمع بين رتبتي الباشا والداوي، وتبرز معها مظاهر التسيير الذاتي للإيالة.

وتمثلت الإدارة الوسيطة أو القاعدية في تطبيقات نظام الالتزام في إدارة المدن وإدارة الأرياف، والتي من خلالها تعددت أشكال القطاع الجباية بين التزام الحرف والخدمات والاراضي والضرائب الريفية

وقد أدت العملية الجبائية إلى استقرار التقسيم الإداري الجغرافي على ثلاثة بايلاكات (الشرق والغرب والتطري) إضافة إلى إقليم دار السلطان الذي يضم دار الإمارة.

وكان على رأس الإدارة في المدن الحاكم أو القايد بصفته ممثل الإدارة والمشرف على تسيير شؤون المدينة، وشيخ البلد الذي عادة ما يعين من أعيانها والمكلف بشؤون الأهالي والأمور الحضرية الخاصة بهم، أما على مستوى الأرياف فكان الباي على رأس البايلك يمثل إدارة مصغرة في مهامها وصلاحياتها عن إدارة الباشا، يليه القائد على مستوى المقاطعات المكونة للبايلك وارتكزت الإدارة في الريف على التزام الأراضي وجباية الضرائب فيها على تنوعها واختلاف أشكالها والتي ارتبطت معظمها بما عرف بالعواید، والتي من خلالها برزت رحلة الدنوش كمظهر أساسي لنظام الالتزام في الجزائر، في بعده الإداري والاقتصادي وحتى العسكري، وفي خلقه لعلاقات بين العناصر المكونة للإيالة، بداية من إبراز سلطة الباشا على كل الإيالة وسلطة الباي على مستوى البايلك، وولاء هذا الأخير وموظفيه للسلطة المركزية، وعكس مدى ولاء الأهالي من سكان المدن والقبائل

وقد اعتبرت الوسيلة العسكرية وسيلة أساسية اعتمد عليها نظام الالتزام في تنفيذ مهام الجباية عن طريق الاستعانة بالحاميات والنوبات في المدن والفرق المكونة للمحل المرافقة لعملية الجباية والمتمثلة في فرق الإنكشارية المتنقلة وفرسان الباي وفرسان المخزن وفرسان القبائل، وهو ما سمح للعديد من العسكريين من الاستفادة من هذا النظام بدخولهم مجال الإدارة أو من مداخيل إضافية خلال تواجدهم في محله البايلك

خاتمة

خاتمة

يعتبر موضوع الصلاحيات الإدارية خلال العهد العثماني موضوعا متشعبا لارتباط الإدارة العامة بمختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، ولتطورها وتفاعلها خلال هذا العهد، وتأثيرها بطبيعة الإدارة العثمانية من جهة، وواقع إيالة الجزائر في شتى النواحي من جهة ثانية.

وقد عرفت نهاية القرن 15م بروز مظاهر الانحطاط والتفكك السياسي في المغرب الأوسط، بشكل أثار على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الجانب الإداري، حيث شهد انقساما سياسيا أدخله في دوامة من النزاعات بين القوى السياسية التي حكمت الاقليم آنذاك، والمتمثلة في الدولة الزيانية والحفصية والمرينية، فضلا عن تلك النزاعات التي كانت قائمة داخل الأسر الحاكمة بين من كان يهدف الى الوصول الى العرش أو الاستقلال عنه.

وفي تلك الظروف برز الطرف الاسباني الذي ساهم هو الآخر في إثارة الفتن والاضطرابات ضمن مخطط لإضعاف المنطقة والهيمنة عليها، وتمكن من احتلال العديد من المدن الساحلية بداية القرن 16م، أو حكمها عن طريق المواليين له (المرسى الكبير، وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، بجاية، عنابة...)

وكان من نتائج ذلك أن تشكلت العديد من الكيانات السياسية مع نهاية ق15 وبداية ق16م على غرار إمارات بني عباس وبني وارجلان وبني جلاب وكوكو، واستقلت العديد من الحواضر كمدينة الجزائر التي اعتمدت على مجلس منتخب في تسيير شؤونها كشكل من أشكال الإدارة البلدية. لتدخل المنطقة في مرحلة انهيار أسس النظم الإدارية، وحتمية العودة الى النظم التقليدية التي ميزت مجتمع المغرب الأوسط، والمتمثلة في النظام القبلي أو الأسري في العموم خاصة خارج المدن، والذي اعتمد في تسيير شؤون أفرادها على مجالس الأعيان والشيوخ من كبار العائلات فيها.

لتدخل الجزائر مرحلة جديدة بعد الاستنجد بالإخوة ببروس، ثم الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية، التي عملت على إعادة بناء الإدارة العامة وفقا لمفهوما للدولة ومهامها وسبل التأقلم مع خصوصيات الأقاليم التابعة لها.

وقد تم التركيز في هذه الدراسة بالاعتماد على وثائق المهمة دفترية بالدرجة الأولى فيما يتعلّق بالقرن 16م، على زاوية الأسس التي بنيت عليها صلاحيات الإدارة العامة في إيالة الجزائر ومحاولة ابراز الطبيعة الحقيقية لتلك الصلاحيات، ورفع اللبس بين إن كانت تداخلا أم تكاملا أم جمعا، وذلك من خلال محورين أساسيين:

الأول: تحديد موقع الجزائر من الهيكلة الإدارية العثمانية والتأسيس للصلاحيات باعتبارها ولاية عثمانية تخضع لقوانينها وتتأثر بطبيعتها، حيث:

أن مرحلة عروج ببروس (1512-158م)، مثلت مرحلة تمهيدية كان اشرف الدولة العثمانية فيها على الجزائر بأسلوب غير مباشر، أدرك خلالها بمعية أخويه خير الدين وإسحاق ضرورة تكوين قيادة توحد الكيانات السياسية المكونة للمنطقة، وكل الامكانيات المادية والبشرية التي تضمن استمرارية الجهاد وصدّ القوى الصليبية.

وتجسّدت من خلال جهوده لتحقيق ذلك إدارة ذات بعد وانتماء عثماني، بوضع أسس قاعدية اعتمدت على الارتباط بالدولة العثمانية والاحتفاظ برموز الولاء لها، في مقدّمها الدعاء للسلطان في الخطبة وصك النقود. فضلا عن إجراءات تنظيم إدارة المدن التي خضعت له، والعمل على اكتساب الولاء من الأهالي والوافدين من الأندلس، وتوسيع مجال النفوذ على حساب الاحتلال الاسباني وعملائه.

وكان الارتباط بالدولة العثمانية بداية ق16م، وتمتين العلاقات السياسية والعسكرية معها ضرورة حتمية باعتبارها القوة الإسلامية الوحيدة القادرة على مواجهة وصد المد الاسباني وحماية الأراضي الإسلامية. ويمكننا أن نستنتج:

أنّ ولاية الجزائر تأسست رسميا منذ رد السلطان على الوفد الذي مثل أهالي الجزائر، والذي قصده في نهاية 1519م برئاسة الشيخ أحمد ابن القاضي، بأنهم أصبحوا ممن تشملهم عنايته وتحرسهم رعايته، والإذن لهم في صرف الخطبة إليه وصك السكة باسمه، وإرسال الخلعة السلطانية، والسيف، وراية الامارة الى خير الدين فضلا عن تثبيته بايلربايا على الجزائر، فأصبحت بذلك مقاطعة إدارية عثمانية.

وأنّ ولاية الجزائر ضمن الهيكلية الإدارية العثمانية كانت ولاية قائمة بذاتها، وبرتبة بايلربايك، على رأسها باشا برتبة بايلرباي (أمير الأمراء)، وارتبطت بولاية "جزائر بحر السفيد وقابوداني" "Cezayir-i Bahr-i Sefid ve Kapudani"، في إطار التنسيق العسكري البحري باعتبار بايلرباي هذه الولاية هو القبطان باشا، والذي يعدّ القائد الأعلى للأساطيل العثمانية، وكان من حقه استدعاء أساطيل الولايات التابعة للدولة العثمانية بقيادة مباشرة لبايلربايات تلك الولايات، الذين يعتبرون بدورهم القادة الأعلمون لأساطيل ولاياتهم، والمعروف أنّ أسطول جزائر الغرب كان من أهم أجنحته في البحر المتوسط. كما كان الارتباط به خلال القيادة العليا لخير الدين باشا (1533-1546م) وعلج علي باشا (1571-1587م) للأسطول العثماني بحكم تقلدهما منصبين في نفس الوقت هما منصب "بايلرباي جزائر بحر السفيد وقبطان باشا" ومنصب "بايلرباي جزائر الغرب"، التي أديرت عن طريق نواب لهما.

ويمكننا أن نلاحظ بوضوح أنّ الإدارة في الايالة كانت صورة مصغرة عن الإدارة العثمانية، وقد توزعت على نفس السياق في الدولة العثمانية بين فئتين هم "أهل العرف" و"أهل الشرع"، أي بين الأمراء وأتباعهم ضمن الهيكلية الادارية والعسكريين، وبين العلماء، ففي الوقت الذي تولى فيه "أهل العرف" المهام الإدارية والأمنية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، اختصّ أهل الشرع بمهام القضاء والإمامة والتدريس والإفتاء والوعظ، ولعبوا دورا شرعيا واجتماعيا في الغالب.

وأنّ النظم الإدارية العثمانية لم تتعارض ولم تكن بعيدة عما كان موجودا في المغرب الأوسط لأنها هي الأخرى استمدت نظمها وأصل الوظائف فيها من النظم الإدارية الإسلامية.

وأنّ منصب البايبراي الذي كان يعيّن بفرمان سلطاني، هو منصب وظيفي سفي مرتبته دون مرتبة الوزير ضمن درجة الباشوية، وكان ذو طابع عسكري ارتبطت مهامه بقيادة الجيش بسبب الطبيعة العسكرية للدولة العثمانية. كما ارتبط بنظام الإقطاع العسكري وبما ترتب عنه من قيادة ذات أبعاد إدارية وعسكرية واقتصادية في مجاله الجغرافي الذي اصطلح عليه إداريا خلال القرن 16م بالولاية أو البايبرايك.

أنّ لولاية الجزائر خلال القرن 16م وضع خاصّ أدى الى منح ممثل السلطان فيها سلطة تقديرية واسعة بحكم موقعها الذي جعلها ولاية ثغور حيث وصفت بدار حرب وجهاد للظروف التي كانت تعيشها منطقة الحوض الغربي للمتوسط على إثر سقوط غرناطة، ومواجهتها للحملات العسكرية وعمليات الاحتلال الايبيرية لسواحل المغرب الإسلامي.

أنّ البايبراي في الجزائر تمتّع بصلاحيات واسعة باتساع مهامه، وسلطة تقديرية الى حد كبير، شملت كل عناصر الإدارة العامة المالية والعسكرية والقضائية. وأنّ سلطته الواسعة استمدّت من سلطات السلطان نفسه في إطار تفويض الصلاحيات على مستوى الولاية، وكلف بإدارة البلاد وتسيير شؤونها من جميع النواحي التنظيمية والأمنية وفي تحقيق العدل وحماية الدين ورعاية شؤون الرعية معتمدا على مقوماته وكفاءته الشخصية المتمثلة في الفراسة والشجاعة وحسن الدين والعدالة التي كانت تقوم عليها معايير تعيينه.

كما تعدّت صلاحياته ومهامه أحيانا ذلك المجال بتكليف من الدولة وفقا للحاجة الإقليمية على إثر توسع الدولة العثمانية في المغرب الإسلامي. حيث حمل بايبرايات الجزائر مسؤولية إدارة شؤون الحكم في طرابلس الغرب وتونس في المرحلة الأولى من الوجود العثماني فيها، ومهمّة التصدي والتخلّص من العدوان الإسباني على سواحلها، وتأمين الاستمرار في عمليه إنقاذ المسلمين في الاندلس، مستعينا بنواب عنه (قائم مقام) عند غيابه.

وأنّ السلطات التي انتقلت الى بايبراي الجزائر، ومنه الى الوظائف السامية في الهيكلية الإدارية على مستوى مركز الولاية وأقاليمها بمبدأ التفويض الذي قام على أساس تخويل الصلاحيات بشكل سلمي من جهة، وعلى الاحتفاظ بسلطة المراقبة من جهة ثانية، من خلال

الوسائل المركزية كسلطة القرار وسلطة التعيين والمتابعة، وتقييد عمليات التجنيد بموافقة وفرمان سلطاني، ومن خلال مؤسسات الولاية المالية والعسكرية والقضائية.

وأنّ تلك الصلاحيات الممنوحة لبايلرباي الجزائر تأسست وفقا للمفهوم العثماني لمهام الدولة والسلطان وتركزت على مبدأ تحقيق الأمن العام والاستقرار الداخلي، والدفاع عن البلاد من الأخطار والأعداء الخارجيين، وضمان الدخل المالي والذي كان مبنيا على الضرائب، مع الإشراف على البنية التحتية وتشييد المرافق القاعدية وضبط العلاقات الاجتماعية بين أفراد الرعية، والتي على أساسها تشكلت وتكفلت به مؤسسات الدولة على رأسها المؤسسة العسكرية والمالية والقضائية، وتركت ماعدا ذلك من خدمات عامة كالتعليم للأفراد والجماعات.

الثاني: تطبيق النظم الإدارية العثمانية في الجزائر، والتي أخذت النموذج الإقطاعي بالمفهوم العثماني ومن خلال ذلك نستخلص:

أنّ الصلاحيات عرفت تأثرا من حيث توزيع وتفويض السلطات وفقا لطبيعة الإدارة العثمانية ومميزاتها، فانتقلت من تطبيق نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م خلال المرحلة التي عرفت تاريخيا بمرحلة البايلربايات (1519-1587م) الى نظام الالتزام بعده، أي طيلة مرحلة الباشوات (1587-1830م) وعلى أساس ذلك تشكلت وتطورت صلاحيات الوظائف ومهامها والمناصب المخوّل لها ضمن هيكلية إدارية.

أنّ تطبيق نظام الاقطاع العسكري (التيمار) في الجزائر خلال القرن 16م كونه النظام الأساسي الذي قامت عليه الدولة العثمانية من جهة ومن جهة أخرى بضرورة التواجد بالصفة العسكرية في المنطقة للظروف التي كانت تعيشها في تلك المرحلة عملها على إنهاء الوجود الاسباني في المنطقة، وجسدت ذلك من خلال الوظائف العسكرية وبالخصوص أمراء الألوية، وبروز ملكية أراضي في شكل تيمارات وزعامات، وفئة عسكرية أساسية تمثلت جنود السباهية الذين وزعت عليهم تلك الاقطاعات نظير ما بذلوه من جهد حربي ضد الاسبان ومساهماتهم في ضبط كلّ من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وربطها بمجال الدولة.

أنّ تطبيق نظام الاقطاع العسكري خلال المرحلة الأولى كان يهدف الى ضمان زراعة الأرض وتحصيل الضرائب المفروضة على السكان منها، وتغطية نفقات الفرسان المجهزين (السباهية) وتجنيدهم وتجهيزهم للمشاركة في حروب الدولة من مداخيل الإقطاع والحيلولة دون إحداث عبء مالي لخزينة الدولة، كما أنّ خلق فئة عسكرية من أهل الريف من خلال هذا النظام ونشر الحاميات كان يساهم في تدخل الدولة أكثر فيها وجعلها أكثر ولاء وارتباطا بالسلطة المركزية.

أنّ التخلي عن هذا النظام نهاية القرن 16م، جاء نتيجة سوء الممارسة الإدارية للتيمايين في الدولة العثمانية والجزائر، والنتائج المترتبة عن ذلك كالتهرب الضريبي، ومشاكل التعبئة العسكرية، فضلا عن التطور العسكري الذي حصل مع ظهور الأسلحة النارية واعتماد الدولة الفرق العسكرية المتكونة من الجنود النظاميين المسلحين بها خاصة فرق الانكشارية على حساب السباهية، كما اصطدم هذا النظام في الجزائر بالنمط المعيشي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والذي اعتمد في الغالب على التنظيم القبلي الذي انعكس على نوعية الملكيات المتمثلة عموما في الملكية الجماعية للأرض (المشاعة)، ما يدلّ على أنّ مجال الاستفادة من الاراضي لصالح التيمايين ومن مداخيلها كان محدودا، وأنّ محاولة الحصول عليها تعني المواجهة مع السكان.

أنّ تطبيق نظام الالتزام في الجزائر كان في ظل تلك التحولات الإدارية في الدولة العثمانية ودخولها مرحلة تنظيمية جديدة خاصة في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م)، حيث تمّت إعادة ترتيب المقاطعات الإدارية، واستبدلت تسمية الوحدات الإدارية بـ "إيالت" (الإيالة) بدلا من "الولاية"، وأصبح يعيّن لحكمها ولاة برتبة باشا من صنف بايلرباي أو وزير وفي هذه الحالة يكون هؤلاء الوزراء قد جمعوا بين رتبة الوزارة ووظيفة البيلرباي في الإيالة ضمن درجة الباشوية، وتمّ تحديد مدّة التعيين على عكس البيلربايات السابقون، وقد أثّرت تلك التحوّلات على مركزية الإدارة ومن ثمّ على علاقاتها بولاياتها، علما أنّ تطبيق هذا النظام استمر في الجزائر طيلة الفترة العثمانية المتبقية،

أنّ هذا الترتيب الإداري الجديد قد شمل ولاية الجزائر أيضا، والتي دخلت مرحلة إدارية جديدة باعتماد نظام الباشوات بداية من سنة 1587م، وفصل الإدارة المالية والمحاسبة، ونظام الدفتردارية بين ولايات الغرب الثلاث (الجزائر- طرابلس الغرب- تونس) في سنة 988هـ/1580م، وإقرار نظام مالي في الولايات الثلاث قائم على نظام محاسبة مستقل لكل ولاية، وتبني نظام الالتزام الذي بدأ يتجسّد نهاية القرن 16م من خلال إجراء العودة الى اعتماد نظام الجراية، وتحويل اقطاعات التيمار الى أملاك همايونية (ميرية)، وتخصيص وارداتها للإدارة العسكرية وتعويض استحقاقات التيمارين بمقابل مالي.

أنّ الجزائر دخلت مرحلة الباشوات بداية من سنة 1587م في ظل ظروف أخرى خاصة بها الى جانب ظروف الدولة العثمانية، عرفت خلالها استقرار حكم البايلربايات وتراجع الحملات الاسبانية بداية من النصف الثاني للقرن 16م، وقد وُلد ذلك اضطرابات في الحكم وتنافس على السلطة ظهرت من خلال تلك الصراعات بين الطوائف العسكرية، ما أدّى بالدولة العثمانية الى العمل على توطيد التبعية الإدارية لها نتيجة تخوفها من محاولات الانفصال عنها.

من جهة أخرى فإنّ الصلاحيات خلال تطبيق النظامين على التوالي عرفت تطورا وفقا لطبيعة العلاقة بالدولة العثمانية، ومن ثمّ التحكم في أدوات السلطة، ووفقا لممارسات تطبيق الأنظمة الجديدة، مما أنتج ذلك التحقيب السياسي خلال فترة الباشوات (1587-1830م) بالانتقال الى عهد تحكم الأغوات (1659-1671م)، حيث أدّت سياسة بعض الباشوات في إطار نظام الالتزام الى التركيز على جباية الضرائب وتجريد الحملات العسكرية لجمعها بالقوة، بهدف والتقرب من كبراء الدولة العثمانية، والمتنقّذين فيها بالهدايا والعوائد لضمان تجديد ولايتهم، مما أدى الى ابتعاد الباشا عن أداء واجباته اتجاه الرعية، ما ساهم في تنفد المؤسسة العسكرية سواء الانكشارية أو البحرية، وسحب العديد من الصلاحيات منه، وعزله عن القرارات السياسية وشؤون التسيير الإداري، ليقصر دوره على تمثيل السلطان والتصديق على الوثائق الرسمية للإيالة.

وبعد عجز الأغوات عن التسيير انتقلت الإدارة الى مرحلة الدايات (1671-1710م) بانتقال السلطة الى طائفة الرياس في 1671م لتعود من جديد لصالح الإنكشارية عام 1689م بانتخاب الداى شعبان (1689-1695م)، وفي عام 1711 تمكّن الداى من الافتكاك بسلطة شبه مطلقة بجمع منصب الباشا الذي يمثل السلطة الشرعية من السلطان العثماني ويعكس ارتباط الجزائر به كإيالة عثمانية، ومنصب الداى الذي يمثل السلطة التنفيذية الداخلية المحكمة في تسيير شؤون الايالة (1711-1830م).

وأته من خلال ذلك التطور أيضا تشكلت تلك العلاقة بين السلطات المختلفة من جمع للسلطات الإدارية والعسكرية والاقتصادية والقضائية في المرحلة الأولى مع احتفاظ القضاء بجزء من الاستقلالية التي ضمنها سلطته الشرعية، فقد كانت الطبيعة العسكرية ميزة أساسية لها ارتبطت بمختلف المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وكان العسكريون يتقلدون إلى جانب الوظيفة الحربية معظم المناصب المدنية وفي مقدمتها المناصب القيادية، فجعلت ولاة الحكم يجمعون بين مهام الجيش ومهام الإدارة، في مقدمتهم البايبراي وأمراء السنجق ولأغوات.

وفي المرحلة الثانية التي طبق فيها الالتزام انتقلت الى محاولة فصلها والتركيز فيها على الأهداف الاقتصادية المادية بالاعتماد على المؤسسات وعلى وظائف بالالتزام، لكنها استعانت بالأداة العسكرية كمؤسسة قائمة بذاتها وكركيزة استندت عليها في جباية الضرائب، ما يعني أنّ التحول في تطبيق النظام من نظام الاقطاع العسكري الى إقطاع الالتزام أدى الى تغير تموقع وترتيب المؤسسة العسكرية فيه.

كما نستنتج من خلال هذا الطرح الذي تطرقت له هذه الدراسة:

أنّ السلطة العثمانية طيلة العهد العثماني احتفظت بالسلطة السياسية والإدارية والعسكريّة فكان تعيين الوظائف الإدارية العليا فيها عموما للعثمانيين، دون محاولة تغيير النظام الاجتماعي القبلي، ودون التدخل في التسيير الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للسكان،

حيث أقيمت جلّ الوظائف المرتبطة بالحياة اليومية ونشاط الأهالي الاجتماعي والاقتصادي للأعيان منهم.

أنّ الهيكلية الإدارية اكتملت تدريجياً، حيث اتبعت الدولة العثمانية سياسة الانتقال المرحلي من النظم الإدارية للبلاد التي ضمت للدولة العثمانية، حيث أبقى العثمانيون على الكثير من النظم المعمول بها، مع وضع تشريعات جديدة تتماشى مع التنظيمات العثمانية، واحتفظت بالعديد من المناصب التي كانت موجودة، خاصة وأنّ النظم التي عرفها المغرب الإسلامي والتي جاءت بها الدولة العثمانية استمدت تركيبتها ومميزاتها من أشكال الإدارة الإسلامية ونظمها، وإنّ تغير الجانب التنظيمي وهيكلته. كما دفعها الى ذلك انشغالها بالأمن الخارجي نتيجة الوضع التي كانت تعيشه المنطقة آنذاك.

أنّ ما كان يحدث من تحول في الجزائر وتبنيها لنظام الالتزام لم يكن بعيداً عن التحولات التي عرفتها ولايات الدولة العثمانية على إثر الترتيبات الإدارية التي كانت في عهد السلطان مراد الثالث (1595-1774م) التي أقرت نظام الإيالة ووسعت من مجال الاعتماد على إقطاع الالتزام، مع اختلاف أشكال التطور حسب ظروف كلّ إيالة.

ومنها تونس التي اعتمدت وظيفة الباي ذات البعد الاقتصادي الأمني بمرافقة المحلة، وقد تمكّن البايات فيها من السيطرة على الداخل ومن خلاله على السلطة المركزية، في حين لم يتمكن البايات في الجزائر من التخلص من الهيمنة العسكرية بسبب تمركز القوى الفاعلة للإنكشارية في مركز الإيالة وعلى مستوى الأرياف فشكّل البايات سلطة إدارية ذات أهمية على مستوى البايلك لكنها بقيت خاضعة للمركز عن طريق مختلف وسائله.

أنّ الإدارة في الدولة العثمانية اعتمدت على الألقاب الوظيفية الرسمية والتي عادة ما تسجل في الفرمانات، وتحدّد من خلالها مهام المنصب، لكنها ارتبطت بالألقاب التشريعية التي توارثتها عن الأنظمة العثمانية التقليدية كالداي مثلاً أو الألقاب الدارجة والمتداولة في الموروث المحلي كالقايد.

أنّ تنظيم المجال خلال القرن 16م ارتبط بهيكله الاقطاع العسكري واعتمد على نظام السناجق العسكري في شكل حاميات انتشرت وفقا لتوسع مجال السلطة الإدارية، فمثّل اللواء (السنجق) فيه أول وحدة إدارية قامت عليها بدايات التقسيم الجيو إداري للولاية، على رأسها السنجق باي (أمير اللواء-القايد)، وتشكل في الجزائر حسبما تمّ رصده في وثائق المهمة دفترية أحد عشر لواء (الجزائر، المدية، شرشال، تنس، تلمسان، مستغانم، بسكرة، عنابة، بجاية، قسنطينة، مليانة) فضلا عن بقية الألوية التي تقع في طرابلس الغرب وتونس والتي تبعت بايلرباي الجزائر الى حين اعتماد الولايتين، وكانت الألوية تنقسم الى مجموعة من النواحي كوحدات إدارية أصغر تشكلها التيمارات والزعامات التي كانت تمنح للسباهية، الذين اتخذوا الصفة العسكرية وقت الحروب، وصفة إدارية في الظروف العادية تجعله مسؤولا على النظام العام وتنفيذ القرارات الإدارية.

وأنّ هذه المراكز تم الاحتفاظ بها بعد هذا القرن في شكل قيادات أو حاميات (نوبات) ضمن تنظيم البايلك الذي اتسعت معه معالم الإدارة العامة العثمانية جغرافيا وهيكليا. حيث لعب تطبيق نظام الالتزام دورا رئيسيا في تشكيل التقسيم الإداري الجغرافي خلال القرن 17 وما بعده الى بايلىكات ثلاث، والى بروز منصب الباي على رأسها، وقد تشكل هذا التقسيم وفقا للحاجة الاقتصادية والأمنية وارتبط ارتباطا وثيقا بالمحلة وعدد أقسامها التي اصبحت تعتمد على قبائل المخزن بعدما كانت تعتمد خلال القرن 16 على القبائل المتحالفة مؤقتا.

أنّ الإدارة احتفظت خلال تلك المراحل على شكلها الهرمي البسيط المعتمد على مستويين هما الإدارة العليا والوسيطية. ومن خلاله منحت للإدارة العليا وأصحاب السلطة، سلطة التحكم في مصادر الثروة واستمرارية العوائد المالية من أصحاب المناصب المفوضين عليها، والذين يمثلون الطبقة الوسيطة، فتشكلت علاقة هرمية بين المناصب العليا والمناصب الوظيفية، قائمة على تفويض الصلاحيات وتوكيل المهام الإدارية من جهة وعلى حركة الثروة المالية والعينية المتبادلة في إطار التزاماتهم من جهة أخرى

أن مهام مناصب الإدارة العامة عرفت هي الأخرى تطورا من خلال ارتباطها بظروف المجال الجغرافي الذي تميز بخصوصيات بشرية واقتصادية وأمنية، وبالوظيفة الموكلة الى المنصب والتي يجب ان تحقق الأهداف الاقتصادية والعسكرية المرجوة. وهو ما اعطى البعد العسكري للوظائف في المرحلة الأولى خاصة وأنّ أمامها مسؤولية على المستوى الخارجي البحري بحكم أنّ الجزائر كانت مستهدفة من دول الغرب، ما جعل العديد من المناصب الميدانية تتكفل بمهام أمنية بحرية.

أما المرحلة الثانية فقد اتخذت البعد الاقتصادي هدفا أساسيا لضمان مداخل لخزينة الإيالة تسدّ بها النفقات العامة وأعباء موظفيها. فتشكلت إدارة مؤسساتية قامت على العملية الجبائية لكنها شملت المجال الأمني والقضائي والاجتماعي، وساهمت في توثيق الارتباط بين الإدارة في المدينة والريف من جهة وبين الإدارة والسكان من جهة، على رأسها منصب الباشا بصفته ممثلا ومفوضا عن السلطان العثماني، والذي بقي يعين في الجزائر من رتبة البايكباشيات، واعتمد في مركز الولاية على أعضاء ديوانه الخاص لتسيير شؤون الولاية، وهم الموظفون السامون المتمثلين في الخزانجي، وأغا العرب، ووكيل خرج البحرية، وخوجة الخيل وبيت المالجي، فضلا عن القاضي والمفتي، بالإضافة الى الاستعانة بالكتاب الأربعة الكبار (الخوجاباشي) في مقدمتهم المقطاعجي (رئيس الكتاب) وقد عكس كل منصب منهم مؤسسة من مؤسسات الولاية. وتفرعت عنها إدارة وسيطة على مستوى المدن ارتبطت بالالتزام بالحرف والخدمات يشرف عليها الحاكم بمعية شيخ البلد والعديد من الموظفين المعينين بطريقة الالتزام. وعلى مستوى الريف تشكل نطاق البايك من خلال الاستقرار خلال القرن 17م على ثلاث بايلكات هي بايلك الشرق والغرب وال تييطري إضافة الى الإقليم المركزي الذي يخضع الى سلطة الباشا ومن خلاله آغا العرب مباشرة. وتشكلت معه إدارة تقوم على إلتزام الأراضي والضرائب الريفية، على رأسها الباي بدلا من السنجق باي، الذي يساعده في الأقاليم المكونة للبايك القيادة فضلا عن العديد من الوظائف التي تليه سلميا والتي كان يعين أصحابها بطريقة الالتزام أيضا.

وأنّ رحلة الدنوش من انطلاق الباي من دار السلطان وتلقي الأوامر والتوجيهات من الباشا، ثمّ ممارسته مهامه الى عودته بعد المدّة المحدّدة، يعتبر أهمّ مظهر لتطبيق نظام الالتزام وخصوصيته في الجزائر، في بعده الإداري والاقتصادي وحتى العسكري، حيث مثل شبكة الروابط وتكاملها بين مختلف فئات المجتمع وطبيعة علاقة كل فئة بالأخرى وشكل التبعية والولاء بينها وفقا لهرمية السلطة، سواء في إبراز سيادة السلطة المركزية على سلطة البايلك، والالتزام الموظفين والعلاقة بين سلطة البايلك والأهالي الذين يبدون ولاءهم من خلال الضرائب والعيود المختلفة التي يدفعونها.

وخلاصة القول:

- أنّ كلا النظامين تأسسا وطبّقا بالمنطق الاقطاعيّ وإن اختلفت أشكاله، واعتمدا على مبدأ جمع الصلاحيات ذات الطابع الاقتصادي والعسكري ضمن المفهوم الإداري مع اختلاف المجال بين المرحلة الأولى التي طبق فيها نظام الاقطاع العسكري (التيمار)، والثانية التي طبق فيها نظام إقطاع الالتزام.

- أنّ الفئة التي استفادت خلال المرحلتين على اختلافها هي الفئة العسكرية، فبعدها كان نظام الاقطاع العسكر نظام عسكري بالدرجة الأولى واستفادت منه الفرق العسكرية المختلف وظيفه ومردودا سواء السباهية أو عناصر الانكشارية أو رياس البحر، سمح تطبيق نظام الالتزام ذو الصبغة الإدارية الجبائية باستفادتهم كذلك من النظام الإداري المطبّق ودخولهم الى مجال الإدارة من خلاله عن طريق التزام منصب الخوجة أو الباي، أو القايد، ومن خلال الاعتماد على القوّة العسكرية الانكشارية والمخزنية في تنفيذ المهام الجبائية على مستوى الأرياف خاصة، وهو ما يعني عدم التخلي عن العقلية الاقطاعية في تنفيذ المهام بالرغم من إعادة الهيكلة. وما جعل الطابع الأساسي للإدارة العثمانية عموما وللإدارة في الجزائر خصوصا طابعا عسكريا بالدرجة الأولى. وهذا الأمر هو الذي أحدث الالتباس عند غير المتعمّق في دراسة المرحلتين في أنّ النظام وآلياته بقي واحدا ومستمرّا طيلة العهد العثماني وأنّه لم يبدو عليه التغيير من الناحية الإدارية في الجزائر.

- وأنّ تطبيق نظام الالتزام في الدولة العثمانية يعتبر محاولة لبداية التأسيس لنظام المؤسسات ولمفهوم فصل المؤسسة المالية عن العسكرية، باعتبار أنّ المؤسسة القضائية كانت تتمتع بهذه الخاصية الى حدّ كبير منذ بدايات الدولة العثمانية. وبالتالي لا بد من النظر لتلك الصلاحيات وتفسيرها بمنطق تلك الأنظمة وليس بمنطق العصر الحالي الذي أصبح قائما على مبدأ فصل السلطات وتحديد الصلاحيات وفقا لذلك.

- أن كلا النظامين لم يبتعدا عن مهام الدولة في المفهوم العثماني القائم على تحقيق الأمن وضمان الدخل المالي وضبط العلاقات الاجتماعية التي تشكلت من خلالها مؤسسات الدولة الرئيسية.

في الختام يمكن القول أنّ تشعب موضوع الإدارة خلال العهد العثماني، وبالخصوص موضوع الصلاحيات والعوامل المؤثرة فيها وارتباطها الوثيق بالجانب السياسي يجعل موضوع البحث مفتوحا أمام إشكاليات أخرى عديدة، ولعلّ أبرزها:

- تطور المناصب الإدارية من حيث وظيفتها وتوسع أو تقلص صلاحيات نفوذها ومكانتها في البناء الإداري، ورصد أهمّ التحولات على مدار العهد العثماني والعوامل المؤثرة في ذلك، ومكانة مختلف عناصر الايالة في الآلية الإدارية.

- ذلك التفاعل بين الممارسات الناجمة عن تطبيق السياسات الإدارية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وما ترتب عنه من خصائص ومميزات المجتمع ومن تطور للنظام الاقطاعي اداريا وعسكريا من جهة، ودوره الايجابي أو السلبي في عجلة الاقتصاد المحلي من جهة أخرى.

- إشكالية المصطلح خاصة في المجال الإداري والذي خضع للترجمة سواء من اللغة العثمانية أو العربية الى اللغات الأجنبية ثم إعادة الاعتماد على الترجمة للغة العربية، أو خضع للتفسير والشرح ليتم الاعتماد على المفهوم على أنّه من التسمية الأصلية، والأمثلة كثيرة في ذلك، وهو ما ساهم في فقدان التدريجي لمصطلحات العصر وخاصة الألقاب الوظيفية التي تحتاجها الدراسات التاريخية.

ملاحق

ملاحق

* الوثائق:

- ملحق1: صورة عن "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 944-963هـ/ 1538-1555م" تبرز بعض الأولوية المكونة للمجال الإداري للجزائر سنة 1550م
- ملحق2: الأولوية المكونة للمجال الإداري سنة 1550 وفعال "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 944-963هـ/ 1538-1555م"
- ملحق3: تعيين القائد حسن على لواء بجاية في إطار نظام التيمار بتاريخ 9 جمادى الآخر 963هـ/ 20 أفريل 1956م
- ملحق4: تعيين القائد مراد على لواء قسنطينة في إطار نظام التيمار بتاريخ 9 جمادى الآخر 963هـ/ 20 أفريل 1556م
- ملحق5: تعيين الباي لرباي علي بتاريخ 2 محرم 976هـ/ 27 جوان 15
- ملحق6: حكم الى حسن باشا أمير أمراء جزائر الغرب يفي بتعبئة المتطوعين والتحضير لفتح جزيرة (قلعة) مالطا. بتاريخ 25 جمادى الأولى 972هـ/ 29 ديسمبر 1564م
- ملحق7: حكم يفي بعدم اصدار براءات الأولوية في الجزائر، وأمر بجمع الرسوم الميرية بتاريخ 3 صفر 979 هـ/ 27 جوان 1571م
- ملحق8: طلب رمضان باشا (1574-1577م) بإبقاء أمير لواء تنس المدعو داود تاريخ 24 جمادى الآخر 082 هـ/ 11 أكتوبر 1574م
- ملحق9: أمر بتفويض أمور ولاية تونس الى أمير الأمراء وقبوداني علي باشا وإبقائه على القائد رمضان كقائم مقام له فيها تاريخ 4 ذو القعدة 979 هـ/ 19 مارس 1572م
- ملحق10: تعيين محمّد باشا من طرف السلطان مصطفى الثالث بتاريخ 17 ربيع الأول 1180 هـ/ 23 أوت 1766م
- ملحق11: ترجمة لفرمان تجديد السلطان محمود الأول لولاية عبدي باشا بايلرباي الجزائر بتاريخ أواخر شعبان 1143 هـ/ 10 مارس 1731م.
- ملحق12: ترجمة لفرمان تعيين السلطان عثمان الثالث للداي علي باشا بتاريخ 6 جمادى الأولى 1168هـ/ 18 فيفري 1755م
- ملحق13: رسالة أحمد باي الى وكيل الباستيون سنة 1178هـ/ 1765م، يخبره بتجديد ولايته على بايلك الشرق وإلباسه القفطان من طرف علي باشا (1754-1766م)
- ملحق14: بيان ما يلزم حاكم المدينة للدنوش للجزائر كل سنة

- ملحق15: قائمة الحياك التي يرسلها حاكم المدينة الى دار الامارة في الدنوش السنوي بين سنتي 1160-1238هـ/1747-1822م
- ملحق16: رسالة من محمد باي قسنطينة الى حسين باشا (1233-1246هـ/1818-1830م) عن نقل محمود خليفة الباي الدنوش الى مدينة الجزائر. بتاريخ 7ربيع الثاني من عام 1241 هـ/ 19 نوفمبر 1825م
* الخرائط:
- ملحق17: خريطة تمثل الحدود الإدارية لدار السلطان وبايلك التيطري.
- ملحق18: خريطة توضح التقسيم الإداري للجزائر والطريق السلطاني بداية القرن 19م
- ملحق19: خريطة توضح جزر بحر السفيد المكونة لولاية القبطان باشا في نطاق بحر إيجه

ملحق 1: صورة عن "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 944-963هـ/1538-1555م" تبرز بعض الأولوية المكونة للمجال الإداري للجزائر سنة 1550م¹

381 | البلدية | جامع ميريان جزائري

ب | البلدية | بلدية

ج | البلدية | بلدية

د | البلدية | بلدية

هـ | البلدية

382 | البلدية | بلدية

و | البلدية

383 | البلدية

ز | البلدية

384 | البلدية

ح | البلدية

للتقسيمات الإدارية لإيالة الجزائر في سنة 1550م
(الدفتر 1452 ص 381-384).

¹فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص 629.

ملحق 2: الألوية المكونة للمجال الإداري سنة 1550 وفقاً لـ "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 944-963هـ/ 1538-1555م"¹

الشؤون الإدارية

أبي نعيم... عهد إليه بعد وفاة والده ليتصرف به مثل والده. في أواخر شعبان ٩٢٦	شريف أبي نعيم، باباسي مراد آخر؟ ايتمكن كنتو تصرف ايتدوكي اوزره ويرلدي في أواخر شعبان سنة ٩٢٦
الألوية التابعة لأمير أمراء الجزائر	الويوه تابع مير ميران جزاير
لواء قلعة المهدية	لواء قلعه مهديه
لواء المذية	لواء مذيه
لواء تيس (تيس)	لواء تيس (تيس)
لواء الشرق	لواء شرق
لواء بلد العناب (عنايه)	لواء بلد العناب
لواء قلعة وسريه (٥)	لواء قلعه وسريه (?)
لواء لسا	لواء [...]
لواء قلعة المهدية	لواء قلعه مهديه
عهدت المهدية وتوحيها إلى طورغودجه ريس بطريق السنجق، فضلاً عن الأماصكن التي يفتحها من الأضواء، على أن لا يقوم بالإبحار في البحر في وقت الأمان، وأن يقوم بحفظ وحراسة اللواء المحدد له ولا يقوم بأمر مخالفة لعهوده في ٧ جمادى الأولى سنة ٩٥٧ ^{١١٩}	مهديه وتواحيبي سنجق طريقه طورغودجه ريسه بيورلدي. اتدن غيري اعدادن كندو فتح ايتدوكي يرلريه، اما امان زمانده درياده لوند كزركه امر يوقدر، تعيين اولتان سنجاكك حفظ وحراستده اولوب، عهدلريه مخالف ايش اولمايه ديور بيورلدي. في ٧ جمادى الأولى سنة ٩٥٧
لواء المذية	لواء مذيه
في عهدة بياله بك كتخداه حسن ولد خير الدين باشا	در عهده بياله بك كتخداه حسن ولد خير الدين باشا
لواء تيس (تيس)	لواء تيس
في عهدة محمد بك، كتخداه المشار إليه، لعهد إلى محمد بك كتخداه حسن باشا بمكلمريكن المغرب، في ١٥ شوال سنة ٩٥٧	در عهده محمد بك كتخداه مشار إليه، [مغرب بكملمريكن حسن باشا نك كتخداسي محمد بكه في ١٥ شوال سنة ٩٥٧]
لواء الشرق	لواء شرق
في عهدة صفحا بك من رجال خير الدين باشا لواء بلد العناب (عنايه)	در عهده صفحا بك، مردم ^{١٢١} خير الدين باشا. لواء بلد العناب
في عهدة عثمان بك من رجال حسن آغا أمير لواء الجزائر السابق في ١٥ شوال سنة ٩٥٧.	در عهده عثمان بك مردم حسن باشا مير سابق لواء جزاير، في ١٥ شوال سنة ٩٥٧.
لواء قلعة وسريه	لواء قلعه وسريه
في عهدة سليمان بك	در عهده سليمان بك
الألوية التابعة لأمير أمراء ولاية زبيد وعدن ١ - لواء زبيد	الويوه تابع مير ميران ولايت زبيد وعدن ١- لواء زبيد

¹فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ص 93-94.

ملحق3: تعيين القائد حسن على لواء بجاية في إطار نظام التيمار¹

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الامانة العامة

المركز الوطني
لدراسات التاريخة
=====

مهمة دفتري رقم 2 صحيفه 63 حكم رقم 565 بتاريخ 9/6/93

لواء بجاية

ارسل صالح باشا خطبا يعرب فيه أن القائد حسن قد ابلى بلاء حسنا أثناء فتح قلعة بجاية باستخدامه المدافع . وقدم كل خدمة جليله في ذلك . وبناء على ذلك فقد أمر بتوجيه اللواء المذكور اليه والبالغ قدره 300000 (ثلاثمائة الف) أفجه .



ملحق 4: تعيين القائد مراد على لواء قسنطينة في إطار نظام التيمار¹

مجلس ولاية ديار الجزائر المركزي للتعليم والثقافة

الأمانة العامة

المركز الوطني
للدراسات التاريخية
=====

مهمة دفتری رقم 2 صحیفه 63 حکم رقم 564 بتاريخ 9/6/963

لواء قسنطينة في الجزائر

عرضاً أن قائد اللواء المذكور المدعو مراد حريص على المتلحة ومستحق للعتابه .
وبناءً على ذلك فقد أمر بمضاعفة (مئتي ألف) ألقه وسنجد ايضاً .

¹ أ.و.ج/ م.د.2، حكم 564، تاريخ 9 جمادى الآخر 963هـ/ 20 أبريل 1556م
398

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية



الجزائر في :

حكم رقم 1625

صحيفة 578

مهمة دفترى رقم 7

بتاريخ 2 / 1 / 976

كسب

اعطى لحسين جاوش في 2 محرم 976

حكم الى اميرامراء الجزائر*

لقد تم توجية ولاية جزائر الغرب الى اميرالامراء الكرام على
دام قبالة اميرامراء طرابلس حليا .
ونظرا الاهمية ووجوب وصول المذكور بالسريعة الممكنة فقد امرت
حال وصول هذا الحكم اذ امكن المومى اليه على دام اقباله بطرفك الاسراع
بارساله فوار الى الجزائر *

* يقصد بها جزائر بحر سفيد (جزائر البحر الابيض المتوسط)
* يقصد بها جزائر الغرب .

تعريب محمد داود التميمي

ملحق 6: حكم الى حسن باشا أمير أمراء جزائر الغرب يفى بتعبئة المتطوعين والتحضير لفتح جزيرة (قلعة) مالطا. بتاريخ 25 جمادى الأولى 972هـ/ 29 ديسمبر 1564م¹

الديبلوماسية

الاسماء العامة

المجلد رقم 1 :

مهمة دفتري رقم 6 صحيفة 266 حكم رقم 565

بتاريخ 25 / 15 / 972

كسب

تم تصحيح وكتابة هذا الحكم ثانية

حكم الى حسن باشا امير امراء جزائر الغرب

بعد التوكيل التام على علو غايت حضرة الحق سبحانه وتعالى و
التوسل التام الى ايات معجزات صاحب الرسالة صلوات الله عليه و سلافة
فقد تم تعيين الدكتور المكرم و زيري مصطفي باشا ادم تعالين معاليه
قائداً بنيه غزو و فتح جزيرة (قلعة) مالطة الواقعة في ديار الغرب
وكما هو معروف منذ امد بعيد بان تلك الجزيرة هي مثابة مقر للكفا
اصابهم الدماره الذين لا يرتدعون عن قطع طريق الحجاج والتجار
القاصدين مصر بحرا ، ملحقين بهم كل انواع الخسائر . لذا فان قطع
تلك القلعة هو امر من واجبات الذين من مهمات دولتي الهمايونية .
وتسري كذلك التحاق امير الامراء الكرام بباله دام اقباله امير امراء
الجزائر (جزائر بحر عقيد - البحر الابيض المتوسط) بالاستيول الهمايوني
المظفر في مطلع التوروز المبارك القادم ، والذي يصادف في هذه السنة الخي
ولدت ايضا بانضمام القباينة المشايخيين (كوكلوريسلتر) في البحري
استيولي الهمايوني و مشاركتهم بغزوة الغزو .
وامرت :

عند وصول حكمتي الشريف فيوجب وصور فرائدك و اقتدامك و حسن
اهتمامك الحضورين في جيلتيك ان تتقبل وترغب الرؤساء القباينيين
تلك الديار بالانضمام الى غزوتي الشريفه .
وان تعلمين عن ان كل من يشارك و يقدم خد ماته سيكون محتفظاً
الطيركية . وامرت ان تعين واحدا ممن يحيد عليه رجالك من ذوي الكفاية
قائداً عليهم و ذلك بعد تهيكه و تحضير سفنهم و رايائهم و معداتهم و ان تجه
حتى مطلع التوروز المبارك كي يحضروا لملاقات الاستيول الهمايوني عند
له التي تلك الديار انشاء الله و عليهم ان يشاركوا و يقدموا خد ماتهم على
الوجه الذي يراه وزيرى العشار اليه مناسباً .
وانني اولى هذه الغزوة اهتماماً زائداً و سيكافئ كل حسب قدره ،
ولن يضيع اجرا احد منهم و بناً عليه فلتعلم الرؤساء بقامري الشريف
ولتظهر كل انواع اهتمامك وسعيك في سبيل الذين القباينيين .

تصحيح محمد داود التميمي

صد به الحكم رقم 561 صحيفة 263 وهو ايضا بنفس المعنى ولكنه لا يحتوي هذا القد
(التعليل) التفاصيل لذا لم يترجم .

¹ أ.و.ج/ م.د6، حكم 565.

ملحق 7: حكم يفي بعدم اصدار براءات الألوية في الجزائر، وأمر بجمع الرسوم الميرية¹

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الامانة العامة

الجزائر في :

حكم رقم 679

صحيفة 334

مهمة دفتري رقم 12

بتاريخ 3 / 2 / 979

كب

اعطى الى البيرقدار (حامل العلم) في 9 صفر

حكم الى امير امراء جزائر الغرب

نعلمك بان امراء الوية جزائر الغرب لم يقوموا بعد بعمل
بروات لآلويتهم . وانهم لم يؤدوا رسوم البروات العائدة للميري . كذلك
لم يعطو رسوم الي (ميرعلم) و (جاوشلر) و (قبوجيلر) كما جرت العادة
لذا ، فقد امرت بجمع وتحصيل الرسوم الميرية و سائر الرسوم العائدة لأمير
العلم والجاوشيه والبوايين ووضع هذه الرسوم في كيس مستقل وارسالهما
بعد تمهيرهما مع اعلاننا عن مقدار كل منهما .

تعريب محمد داود التميمي



¹ أ.و.ج/ م.د. 12، حكم 659، تاريخ 3 صفر 979 هـ/ 27 جوان 1571 م

ملحق 8: طلب رمضان باشا (1574-1577م) بإبقاء أمير لواء تنس المدعو داود¹



¹أ.و.ج/ م.د.25، حكم 3100، تاريخ 24 جمادى الآخر 082 هـ/ 11 أكتوبر 1574م

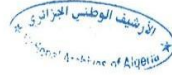
ملحق 9: أمر بتفويض أمور ولاية تونس الى أمير الأمراء وقبوداني علي باشا وإبقائه على القائد رمضان كقائم مقام له فيها.¹

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :



حكم رقم 1074

صحيفة 563

مهمة دفترى رقم 12

بتاريخ / 11 / 1979

حكم الى احمد باشا امير امراء جزائر الغرب

لقد تم تفويض وتقليد امور ولاية تونس الى امير الامراء الكرام
قيوداني علي - دام اقباله - وقد ابقى المشار اليه على القائد رمضان
- دام مجده - كقائم مقام له في تونس كما كان عليها سابقا وقد صدر
فرمان بشأن حالة امور ولاية تونس الى المشار اليه لفظها وحراستها
وصيانة رعاياها وبراياها وامرت :
حال وصول الحكم ، عليك ان تكون عينا ساهرة واذنا صاغية تجاه
تونس وفيما اذا طلب المشار اليه رمضان - زيد مجده - معونتك في حالة
الاعداء بشؤون الولاية المزورة ، او بان خصوص الاخر ، فعليك بمعاونته و
مظاهرتة على الوجه الممكن والميسر وبأي شكل كان ولتخذوا اشد الحذر
من ان يلحق ضرر بالولاية نتيجة الاهمال والكل / وعدم الاقدام وتكونوا على
حسن اتفاق واتحاد وتوحدوا كلمتكم ووجهتكم في سبيل المحافظة على البلاد

تعريب : محمد داود التميمي



DZIAN/2011/03/043

¹ أ.و.ج/ م.د. 12، حكم 1074، تاريخ 4 ذو القعدة 979 هـ/ 19 مارس 1572 م

بتاريخ 17 ربيع الأول 1180 هـ / 23 أوت 1766 م¹

ترجمة الفرمان الذي ارسله السلطان مصطفى الثالث

الى والي الجزائر الغرب محمد بلخا في سنة ١١٨٠

قدوة العزاف والمرابطين عمدة النخاعة والمجاهدين المختص بمزيد عناية الملك المعين اعني به داي اوجاق
الجزائر الغرب الآن محمد حواجة دام اقباله يكون في معلومك بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك
وانه قبل التاريخ كان في الجزائر الغرب باي البايات وداي علي باشا والآن بامر الله تعالى انتقل من دار الفناء
الى دار البقا وبقي وظيفه الذي هو باي البايات وداي فارغا ولما كنت انت من اتباعه وخرنا داره وقت
بحق الخدمة وظهر عليك الصدق والعفاف اتفق رأي اهل الجزائر وهم الملقى والقاضي وجملة اعاوانك الاوجاق
وظبائطه وشيوخه والعلماء والطهارة والائمة والخطباء وسائر الناس من ليس وصغير كلهم اتفقوا وكتبوا عرض محض
وارسلوه لدولتي بلبتمسوا مني بان نوليك والي في اوجاق الجزائر الغرب ونعم عليك ايضا برتبة باي البايات
وبناء على ذلك قبلت منهم هذا الالتماس وانعت عليك بمزيد عناية سلطنتي العلية وراجح دولتي السنية وولييتك

¹ أ.و.ج/مج 3205 ملف 1 ، وثيقة 12 .

ملحق 11: ترجمة لفرمان تجديد السلطان محمود الأول لولاية عبيد باشا بايلرباي الجزائر¹
بتاريخ أواخر شعبان 1143 هـ/10 مارس 1731 م.

ترجمة الفرمان الذي ارسله السلطان محمود خان الأول

الوالي الجزائر الغرب عبيد باشا في سلكه



امير الامراء الزمام كبير الجراء النعم ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المتخصم بمزيد
عناية الملك الاعلى باي بايات الجزائر الغرب وديارها الذي كان سابقا ثم اتفصل عنها عبيد دام اقباله
يكون في معلومك بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك وانك لما كنت من الخدة امين اللدنيين
وجبت لك العناية من كل الوجوه ولاجل ذلك تعطف عليك حرق السلطانية ذات المراج
الملوكية بظهور هذا الفرمان المؤرخ في يوم العشرين من شهر شعبان المعظم سنة ثلثة واربعين
ومائة والف المتضمن توجييه منصب داي الجزائر الغرب اليك مع انضمام رتبة باي البايات كما كنت
سابقا ولاجل افا ذلك به لك ارسلنا لك هذا الامر الشريف مع
حكمت بجمود وصول فرماني هذا الجليل القدر ليكون اجراء العمل بحسبى امرى من غير تاخير وذلك انت
الذي تكون داي الجزائر الغرب وباي باياتها تترقب فيها ما كنت سابقا وتظبط البلاد وتحمي العباد
وتبذل جل جهودك في اجراء جميع اوامر فرماني واياك ان تنظم الفقراء والرعيه السائيتين في البلاد
والفاطيين بداخل المملكة فليكن ذلك في معلومك واعلمه واعلمه على هذه العلامة الشريفة المحرقة
في اواخر شعبان المعظم سنة ثلث واربعين ومائة والف

بمحو سنة
القسطنطينية

¹ أ.و.ج/ مج 3205 ، ملف 1 ، وثيقة 38.

السلطان عثمان

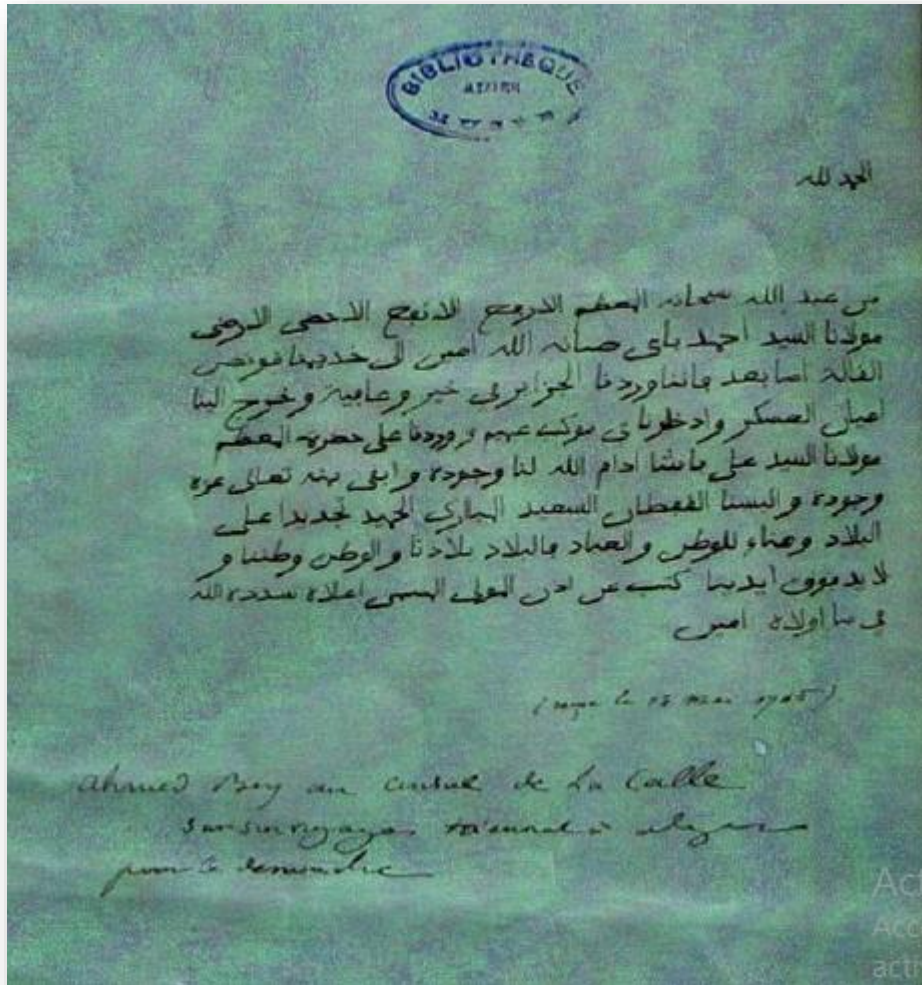
نوري الخزات والراغبين بمحبة الثبات والمجاهدين المختص بمزيد عناية الملك
 المعين داي اوجاق حتى اير الغرب خلا على زيد بحر، التوفيق الريع
 الواصل اليك معلوم بلوغ مكتوبك المتضمن وهايك باي بيلاز حتى اير الغرب
 محمد باشا وانتقاله باو الله تعالى لدار البقا واخلاقك العلم البيلاز بيلاز وولت
 انت للمتموهي الموهوب اليه كبحية و، اعنة العرب قبل ذلك وتبينت وانش
 في كلتيه عند متصفا من فمع الاعداء، وطردت عن الحرم في الدولة من اعيان
 ووجه شعراء توليتك ضاهر وباهم ونسبتك توليتك بالتخابه المقاتي
 والفضات ونقيب الاشرف واعنة الانجشاريه عمر وبياباش بلطغسان
 على واقبحان ودفتي لاروم مشاهير الاعيان واهل الدجوان والعلماء
 والصلحاء والائمة والمخضاب والاشرف وسائر الخزات والمجاهدين وغنبي
 وغيبي وكبير وغيبي بانواع الجميع على نصيبك داي باي بيلاز ووجاه الخزات اير الغرب
 وبعكذ الاعنانية واحسان بحمد وامن بانواعه ارسالتهم مهور محضهم
 ملتيمي من الدولة في شانك مزيد عناية معلوم شانك ومزية راجعة
 سنتي سلطانيه ~~بخطي~~ اعصت تادية الكفهم سنة الف ومائة
 وثمانية وستين سادس بر من محام الاولي عواطف عليية ملوكتنا امر
 باي العجا وشوكته مغارنة ووارد مهور محضهم موجب ذكر باي بيلاز
 جزاير القرب الاقويصيه وعناية من شان الاعلام

تعيين جزوا حكام امر باي العجا وشوكته مغارن اصدار هذا البرمان
 هليل القدر موجب لايسع التاخي والتوفيق صالح الذكي باي بيلاز جزاير
 الغرب ~~و~~ ود ايدها انت المتخرج من ضبط وريك مملكته وحماية
 وصيانة فرار وبعية بابك وسائر موانع هذا خدام دولته العلية ادوتشيه
 وتتميله بذال افتداهم وصره سعبي تمام ومنك مزيد جناح الرابحة والشعفة لغزاة
 رحمتك وستاد واوليك وفغان مملكته ورعي اولادهم بكمال فقه وحقه من محلم
 وتعد ~~و~~ بعبارة خذرو حجابك على حرفه وعلى مامنه علامه الشريفة
 فادقة اعتمادكم تحز جزاير البوسا وسر من محام الاولي سنة ثمانية وستين
 ومائة وارب

فعلتكم بحسن

¹ أ.و.ج/ مج 3190، الملف 1، وثيقة 3.

ملحق 13: رسالة أحمد باي الى وكيل الباستيون سنة 1178هـ/ 1765م، يخبره بتجديد ولايته على بايالك الشرق والباسه القفطان من طرف علي باشا (1754-1766م)¹³



¹³ م.و.ج/ مج 1641، وثيقة 35.

ملحق 14: بيان ما يلزم حاكم المدينة للدنوش للجزائر كل سنة¹⁴

اسم		عدد	ملاحظات
بمنا واملحهم للحاكم حين يذفض اليه امره سنة			
او زوال البيوت المملوكة	سنتين	٦	٠
الجوز مستتة عشى	البد سنة	١	٤
البيوت المملوكة	عام	٠	٨
القباب ادم	عام	٠	٤
اجرة العليم	اربعة وعشرون	٢	٤
اجرة البيوت	اربعة وعشرون	٢	٤
وعذال			
فندار	اربعة	١	٤
العنب	اثنان	٣	٤
عدد السبب والواحد من الخاتم المعمول			
عدد الرابيع	كبير	١	٤

¹⁴ أ.و.ج/س.ب، السجل 40.

ملحق 15: قائمة الحياك التي يرسلها حاكم المدينة الى دار الامارة في الدنوش السنوي بين سنتي 1160-

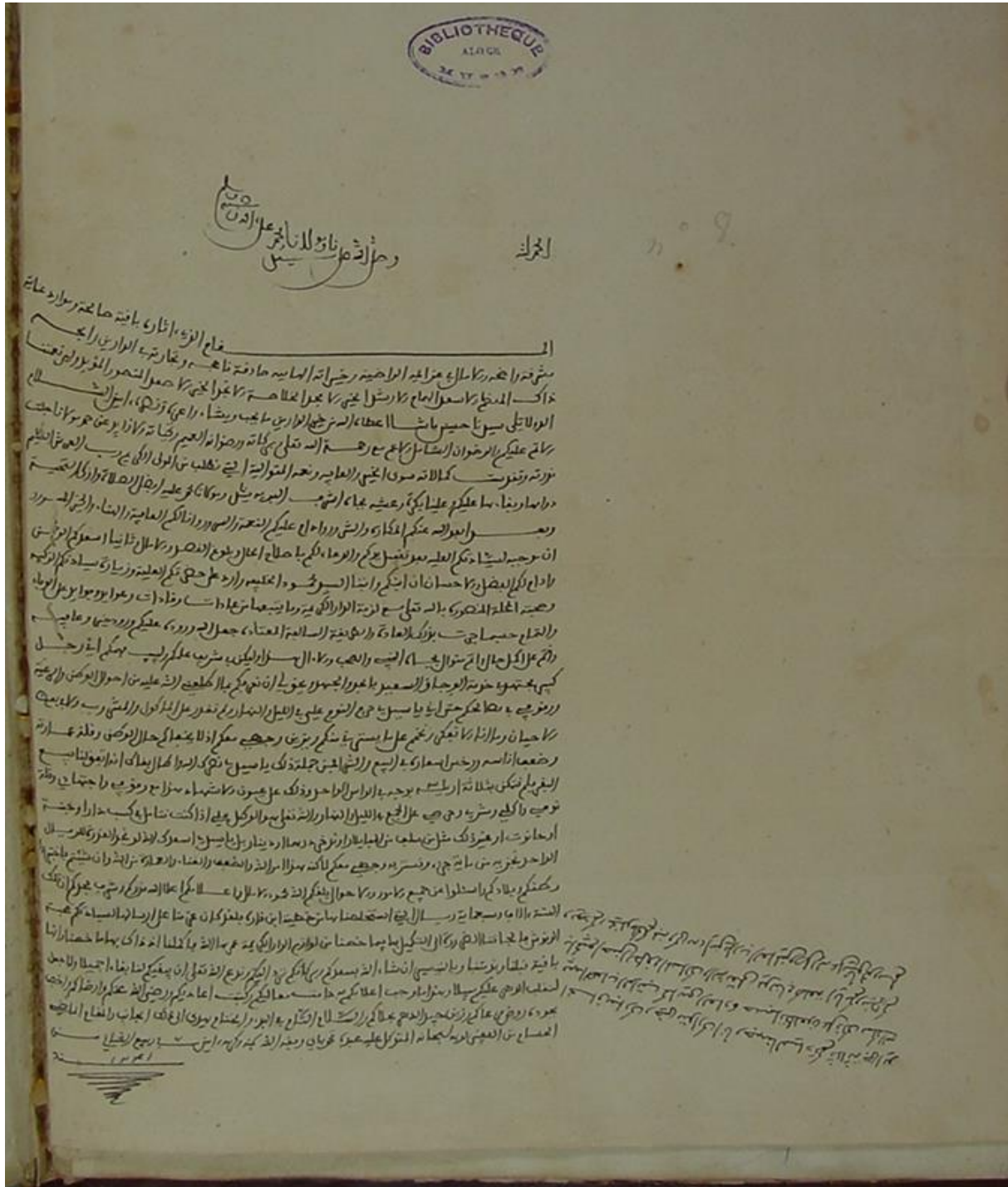
1238هـ / 1747-1822م¹⁵

الحيك	تاريخ
علي يد حاكم المدينة كل سنة كاملة يد مع للدار الكبرى عدد حياك	1140
علي يد امام حاكم المدينة حياك سنة كاملة تمام حياك	1141
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لتتاج حياك	1142
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1143
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1144
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1145
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1146
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1147
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لتتاج حياك	1148
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1149
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1150
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لتتاج حياك	1151
علي يد المذكور حياك سنة كاملة تمام حياك	1152
علي يد المذكور حياك سنة كاملة تمام حياك	1153
علي يد المذكور حياك سنة كاملة تمام حياك	1154
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1155
علي يد المذكور حياك سنة كاملة لغاية حياك	1156
علي يد حاكم المدينة جاوشر حياك سنة كاملة لغاية حياك	1157

¹⁵ م.و.ج/ مج 3190، وثيقة 459.

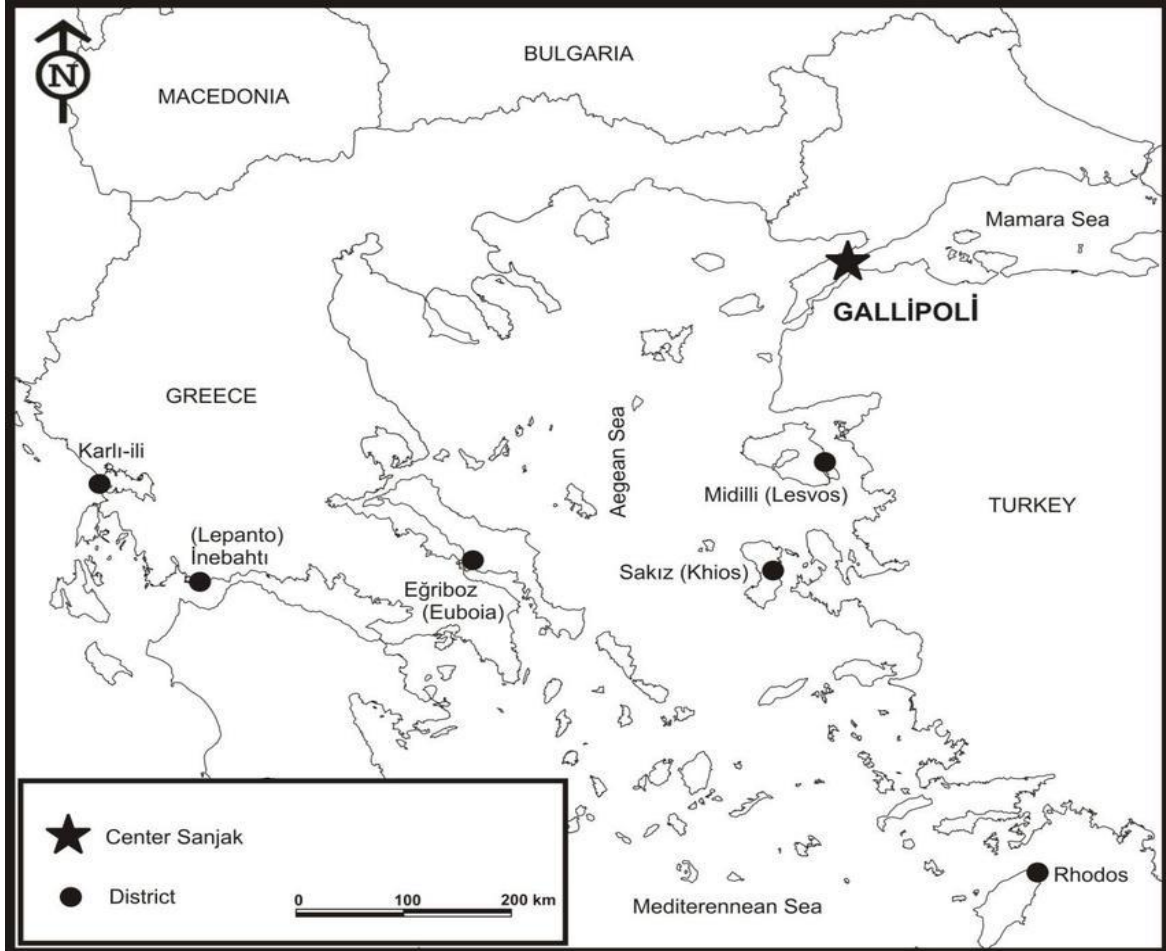
ملحق 16: رسالة من محمد باي قسنطينة الى حسين باشا (1233-1246هـ/1818-1830م) عن نقل محمود خليفة الباي الدنوش الى مدينة الجزائر. بتاريخ 7 ربيع الثاني من عام 1241 هـ / 19 نوفمبر

1825م¹⁶



¹⁶ م.و.ج/المجموعة 1642، وثيقة 08.

ملحق 19: خريطة توضح جزر بحر السفيد المكونة لولاية القبطان باشا في نطاق بحرايجه¹



¹ Cezayir-i Bahri Sefid (Kapdan Pacha), https://www.researchgate.net/figure/Cezayir-i-Bahri-Sefid-Kapdan-Pasha-State_fig3_271011505.

بيليوغرافيا الأطروحة

المصادر:

1- الوثائق الأرشيفية:

* رصيد الأرشيف الوطني الجزائري:

أ- وثائق دفاتر المهام الهمايونية "مهمة دفترى":

رقم الدفتر	رقم الحكم	التاريخ	رقم الدفتر	رقم الحكم	التاريخ	
م.د. 2	حكم 538	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م	م.د. 6	حكم 972	7 رمضان 972 هـ / 23 فيفري 1569 م	
	حكم 539	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 973	7 رمضان 972 هـ / 23 فيفري 1569 م	
م.د. 3	حكم 540	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م	م.د. 7	حكم 67	8 صفر 975 هـ / 1568 م	
	حكم 541	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 1389	3 ذو القعدة 975 هـ / 30 أبريل 1568 م	
	حكم 543	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 1625	2 محرم 976 هـ / 1568 م	
	حكم 544	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 2431	16 جمادى الأول 976 هـ / 1568 م	
	حكم 545	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 2456	17 جمادى الأول 976 هـ / 7 نوفمبر 1568 م	
	حكم 546	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 2462	22 جمادى الأول 976 هـ / 12 نوفمبر 1568 م	
	حكم 563	8 جمادى الآخر 963 هـ / 19 أبريل 1556 م		حكم 2481	22 جمادى الأول 976 هـ / 12 نوفمبر 1568 م	
	حكم 564	9 جمادى الآخر 963 هـ / 20 أبريل 1556 م		م.د. 10	حكم 20	3 صفر 979 هـ / 27 جوان 1571 م
حكم 565	9 جمادى الآخر 963 هـ / 20 أبريل 1556 م	حكم 164	3 رمضان 979 هـ / 19 جانفي 1572 م			
حكم 566	9 جمادى الآخر 963 هـ / 20 أبريل 1556 م	حكم 179	29 شوال 979 هـ / 15 مارس 1571 م			
حكم 603	17 جمادى الآخر 963 هـ / 1556 م.	حكم 266	29 شوال 979 هـ / 15 مارس 1571 م			
م.د. 4	حكم 1799	12 صفر 964 هـ / 1556 م.	م.د. 12	حكم 15	29 شوال 978 هـ / 1570 م	
	حكم 1899	8 ربيع الأول 964 هـ / 9 جانفي 1557 م		حكم 646	3 صفر 979 هـ / 27 جوان 1571 م	
	حكم 1994	7 ربيع الآخر 964 هـ / 7 فيفري 1557 م		حكم 680	9 صفر 979 هـ / 3 جويلية 1571 م.	
م.د. 3	حكم 139	15 شوال 966 هـ / 1559 م.	م.د. 13	حكم 828	24 ربيع الأول 979 هـ / 16 أوت 1571 م	
	حكم 1396	9 محرم 968 هـ / 30 سبتمبر 1560 م.		حكم 1037	27 شوال 979 هـ / 13 مارس 1572 م	
م.د. 5	حكم 1084	28 شوال 967 هـ / 22 جويلية 1560 م		م.د. 13	حكم 1074	8 ذو القعدة 979 هـ / 23 مارس 1572 م
	حكم 1822	3 جمادى الأول 968 هـ / 20 جانفي 1561 م			حكم 1088	7 ذي القعدة 979 هـ / 22 مارس 1572 م
	حكم 1823	3 جمادى الأول 968 هـ / 20 جانفي 1561 م	حكم 56		979 هـ / 1571 م.	
	حكم 1824	3 جمادى الأول 968 هـ / 20 جانفي 1561 م	حكم 61		984 هـ / 1576 م.	
	حكم 1838	3 جمادى الأول 968 هـ / 1561 م	حكم 63		980 هـ / 1572 م.	
	حكم 1853	8 جمادى الأول 968 هـ / 25 جانفي 1561 م	حكم 64		979 هـ / 1571 م.	
	حكم 1857	10 جمادى الأول 968 هـ / 27 جانفي 1561 م	حكم 65		980 هـ / 1572 م.	
	حكم 1858	10 جمادى الأول 968 هـ / 27 جانفي 1561 م	حكم 67		980 هـ / 1572 م.	
	حكم 2091	15 رجب 968 هـ / 11 أبريل 1561 م	حكم 69		980 هـ / 1572 م	
	حكم 537	27 ربيع الآخر 973 هـ / 21 نوفمبر 1565 م	حكم 70		981 هـ / 1573 م	

م.د. 13	حكم 74	980 هـ / 1572 م	م.د. 28	حكم 545	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 84	980 هـ / 1572 م		حكم 546	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 87			حكم 547	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 115	979 هـ / 1571 م		حكم 548	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 1088	979 هـ / 1572 م		حكم 549	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
م.د. 14	حكم 38	10 محرم 979 هـ / 4 جوان 1571 م		حكم 576	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 609	978 هـ / 1570 م		حكم 548	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 646	979 هـ / 1571 م		حكم 231	جمادى الآخر 984 هـ / سبتمبر 1576 م
م.د. 15	حكم 102	23 محرم 979 هـ / 17 جوان 1571 م		حكم 538	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	حكم 246	6 صفر 979 هـ / 30 جوان 1571 م	م.د. 30	حكم 422	5 ربيع الأول 985 هـ / 23 ماي 1577 م.
	حكم 347	9 جمادى الآخر 979 هـ / 29 أكتوبر 1571 م		حكم 423	985 هـ / 1577 م
	حكم 555	جمادى الأول 979 هـ / سبتمبر 1571 م		حكم 469	4 ربيع الأول 985 هـ /
م.د. 18	حكم 280	شوال 979 هـ / أكتوبر 1571 م		حكم 471	5 ربيع الأول 985 هـ / 23 ماي 1577 م
	حكم 503	18 ذو القعدة 980 هـ / 1572 م		حكم 496	985 هـ / 1577 م
م.د. 21	حكم 639	28 ذو القعدة 980 هـ / 1 أفريل 1573 م		حكم 531	19 ربيع الأول 985 هـ / 6 جوان 1577 م
	حكم 640	12 محرم 981 هـ / 14 ماي 1573 م	م.د. 36	حكم 108	8 محرم 987 هـ / 7 مارس 1579 م
	حكم 642	ذو الحجة 980 هـ / 1573 م	م.د. 37	حكم 215	987 هـ / 1579 م
	حكم 645	18 جمادى الأول 980 هـ / 1573 م		حكم 534	986 هـ / 1578 م
	حكم 252	3 ربيع الأول 981 هـ / 1573 م		حكم 2239	987 هـ / 1579 م
	حكم 359	5 شوال 981 هـ / 28 جانفي 1574 م	م.د. 39	حكم 432	12 محرم 988 هـ /
	حكم 671	2 ربيع الأول 981 هـ / 2 جويلية 1573 م		حكم 438	24 محرم 988 هـ /
م.د. 23	حكم 783	4 ذو القعدة 981 هـ / 27 مارس 1574 م		حكم 442	15 محرم 988 هـ /
	حكم 233	13 ذو الحجة 981 هـ / 1573 م		حكم 443	13 محرم 988 هـ /
	حكم 246	14 ذو الحجة 981 هـ / 9 أفريل 1574 م	م.د. 42	حكم 82	989 هـ / 1581 م
	حكم 278	17 ذو الحجة 981 هـ / 12 أفريل 1574 م		حكم 83	989 هـ / 1581 م
	حكم 397	28 ذي الحجة 981 هـ / 20 أفريل 1584 م	م.د. 43	حكم 148	988 هـ / 1580 م
	حكم 1163	13 ذي الحجة 981 هـ / 5 أفريل 1574 م		حكم 156	988 هـ / 1580 م
م.د. 25	حكم 1164	13 ذو الحجة 981 هـ / 5 أفريل 1574 م.	م.د. 44	حكم 130	25 ذو الحجة 990 هـ / 20 جانفي 1583 م
	حكم 2800	10 رجب 982 هـ / 26 أكتوبر 1574 م		حكم 139	990 م / 1582 م
	حكم 2903	رجب 982 هـ / 1574 م		حكم 183	991 هـ / 1583 م
	حكم 3036	16 شعبان 982 هـ / 1 ديسمبر 1574 م		حكم 130	990 هـ / 1582 م
	حكم 3100	24 جمادى الآخر 982 هـ /		حكم 183	991 هـ / 1583 م
م.د. 28	حكم 103	رجب 984 هـ / أكتوبر 1576 م	م.د. 46	حكم 254	989 هـ / 1581 م
	حكم 118	13 ربيع الأول 984 هـ / أوت 1576 م	م.د. 46	حكم 326	990 هـ / 1582 م
	حكم 543	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م	م.د. 48	حكم 47	990 هـ / 1582 م

م.د 48	حكم 140	م 990 هـ / 1582 م	م.د 52	حكم 227	م 992 هـ / 1584 م
	حكم 243	م 990 هـ / 1582 م	م.د 58	حكم 73	م 993 هـ / 1585 م
م.د 50	حكم 09	م 991 هـ / 1583 م			

ب- سجلات البايلك وبيت المال:

- سجلات البايلك:

رقم السجل	التاريخ	رقم السجل	التاريخ
السجل 24	1238-1233 هـ / 1822-1818 م	السجل 49	1188 هـ / 1774-1775 م.
السجل 25	1239-1238 هـ / 1824-1822 م	السجل 178	1076 هـ / 1665 م.
السجل 28	1243-1231 هـ / 1827-1815 م	السجل 329	1242-1211 هـ / 1826-1796 م
السجل 30	1233-1232 هـ / 1817-1816 م	السجل 331	1234-1230 هـ / 1818-1814 م
السجل 35	1177 هـ / 1764-1763 م	السجل 362	1254-1218 هـ / 1839-1803 م
السجل 40	1227-1217 هـ / 1813-1802 م		

- سجلات بيت المال:

رقم السجل	التاريخ	رقم السجل	التاريخ
السجل 01	1112-1111 هـ / 1701-1699 م	السجل 08	1241-1233 هـ / 1826-1817 م
السجل 04	1233-1214 هـ / 1818-1799 م	السجل 09	1241-1235 هـ / 1826-1820 م

- سجلات بيت المال والبايلك:

رقم السجل	التاريخ	رقم السجل	التاريخ
السجل 04	1149 هـ / 1735-1734 م	السجل 47	1168-1167 هـ / 1753-1751 م
السجل 42	1245-1152 هـ / 1830-1737 م		

ج- وثائق الخط الهمايوني:

رقم الخط	التاريخ	رقم الخط	التاريخ	رقم الخط	التاريخ
55474	1204 هـ / 1789 م	47823	1225 هـ / 1810 م	22548	1232 هـ / 1817 م
56058	1204 هـ / 1789 م	22547	1228 هـ / 1813 م	202	1233 هـ / 1818 م
10025	1205 هـ / 1790 م	16872	1231 هـ / 1815 م	6/22556	1233 هـ / 1818 م
14776	1215 هـ / 1801 م	16876	1231 هـ / 1815 م	30544	1239 هـ / 1823 م
5604	1216 هـ / 1801 م	48979	1231 هـ / 1815 م	18336	1244 هـ / 1828 م
5731	1216 هـ / 1801 م	22546	1232 هـ / 1817 م		

* رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية:

المجموعة	رقم الوثيقة	التاريخ	المجموعة	رقم الوثيقة	التاريخ		
مج 1641	34	1179-1178 هـ / 1764 م	مج 3190 ملف 1	80	17 شعبان 1234 هـ / 11 جوان 1819 م		
	61	1192-1191 هـ / 1778 م		132	29 شعبان 1240 هـ / 18 أفريل 1825 م		
	64	1192-1191 هـ / 1778 م		137	13 شوال 1240 هـ / 31 ماي 1825 م		
	109	1207-1206 هـ / 1792 م		146	27 محرم 1241 هـ / 10 سبتمبر 1825 م		
	122	دون تاريخ		165	23 شوال 1241 هـ / 30 ماي 1826 م		
	5	26 ذي القعدة 1241 هـ / 1 جويلية 1826 م		186	1 ربيع الأول 1242 هـ / 3 أكتوبر 1826 م		
	7	دون تاريخ		196	13 جمادى الثانية 1242 هـ / 12 جانفي 1827 م		
	8	7 ربيع الثاني 1241 هـ / 19 نوفمبر 1825 م		197	13 جمادى الثانية 1242 هـ / 12 جانفي 1827 م		
	9	25 جمادى الثانية 1232 هـ / 11 ماي 1817 م		203	13 رجب 1242 هـ / 10 فيفري 1827 م		
	18	أوائل ذي الحجة 1243 هـ / 14 جوان 1828 م		205	13 رجب 1242 هـ / 10 فيفري 1827 م		
مج 1642	25	11 ذو القعدة 1243 هـ / 25 ماي 1828 م	مج 3204 ملف 1	257	15 شوال 1243 هـ / 30 أفريل 1828 م		
	28	19 محرم 1244 هـ / 1 أوت 1828 م		404	دون تاريخ		
	30	30 شوال 1244 هـ / 5 ماي 1829 م		459	1160 - 1238 هـ / 1707-1824 م		
	56	دون تاريخ		6	9 جمادى الثانية 1222 هـ / 14 أوت 1807 م		
	1	6 رجب 1162 هـ / 22 جوان 1749 م		22	13 ذو القعدة 1241 هـ / 19 جوان 1826 م		
	3	6 جمادى الأولى 1168 هـ / 18 فيفري 1755 م		34	27 جمادى الثانية 1243 هـ / 14 جانفي 1828 م		
	5	أواخر ذي القعدة 1170 هـ / 15 أوت 1757 م		9	9 ربيع الثاني 1174 هـ / 18 نوفمبر 1760 م		
	6	أواخر محرم 1172 هـ / 3 أكتوبر 1758 م		25	أوائل رمضان 1230 هـ / 7 أوت 1815 م		
	12	17 ربيع الأول 1180 هـ / 23 أوت 1766 م		29	أواخر شعبان 1231 هـ / 24 جويلية 1816 م		
	16	أوائل رجب 1183 هـ / 30 أكتوبر 1769 م		73	24 ذو الحجة 1231 هـ / 15 نوفمبر 1816 م		
مج 1903	20	أواسط شوال 1210 هـ / 23 أفريل 1796 م	مج 3205 ملف 2	94	دون تاريخ		
	22	أواخر ذي الحجة 1212 هـ / 14 جوان 1798 م		34	أوائل شوال 1128 هـ / 18 سبتمبر 1716 م		
	26	أوائل شوال 1230 هـ / 6 سبتمبر 1815 م		03	21 محرم 1244 هـ / 3 أوت 1823 م		
	42	أواسط رجب 1095 هـ / 28 جوان 1684 م		15	أواخر صفر 1242 هـ / 2 أكتوبر 1826 م		
	43	أواسط رجب 1095 هـ / 28 جوان 1684 م		44	أواخر رمضان 1201 هـ / أواسط جويلية 1787 م		
	45	أواخر رمضان 1007 هـ / 25 أفريل 1599 م		47	أوائل جمادى الثانية 1222 هـ / 7 أوت 1807 م		
	69	1229 هـ / 1814 م		49	دون تاريخ		
	مج 3190 ملف 1	1		6 رجب 1162 هـ / 22 جوان 1749 م	مج 3205 ملف 3	49	دون تاريخ
	مج 3190 ملف 1	3		6 جمادى الأولى 1168 هـ / 18 فيفري 1755 م	44	أواخر رمضان 1201 هـ / أواسط جويلية 1787 م	
		5		أواخر ذي القعدة 1170 هـ / 15 أوت 1757 م	47	أوائل جمادى الثانية 1222 هـ / 7 أوت 1807 م	

* الوثائق المنشورة:

- وثائق دفاتر المهام الهمايونية " مهمة دفترتي " المنشورة في:

التميمي (عبد الجليل)، دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009، ص 173-318:

رقم الدفتر	رقم الصحيفة	التاريخ	رقم الدفتر	رقم الصحيفة	التاريخ
م.د. 3	99	20 ذي القعدة 966 هـ / 24 أوت 1559 م	م.د. 24	73	5 ذو الحجة 981 هـ / 28 مارس 1574 م
م.د. 5	364	19 رجب 973 هـ / 9 فيفري 1566 م	م.د. 28	102	14 ذي الحجة 981 هـ / 6 أفريل 1574 م
م.د. 6	266	29 جمادى الثانية 972 هـ / 1 فيفري 1565 م		107	20 ذي الحجة 981 هـ / 12 أفريل 1574 م
م.د. 7	20	8 صفر 975 هـ / 14 أوت 1567 م		145	28 ذي الحجة 981 هـ / 20 أفريل 1574 م
	866	6 جمادى الأولى 976 هـ / 27 أكتوبر 1568 م		230	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	874	3 جمادى الأولى 976 هـ / 24 أكتوبر 1568 م	م.د. 35	231	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
م.د. 10	18	3 صفر 979 هـ / 27 جوان 1571 م		232	25 رجب 984 هـ / 18 أكتوبر 1576 م
	19	25 محرم 979 هـ / 19 جوان 1571 م.		76	محرم 986 هـ / مارس 1578 م
م.د. 12	427	22 ربيع الآخر 979 هـ / 13 سبتمبر 1571 م	م.د. 36	110	8 جمادى الآخر 986 هـ / 12 أوت 1578 م
	541	25 شوال 979 هـ / 11 مارس 1572 م		76	8 محرم 987 هـ / 7 مارس 1579 م
	549	29 شوال 979 هـ / مارس 1572 م	م.د. 37	170	13 ربيع الأول 987 هـ / 10 ماي 1579 م
م.د. 14	62	27 تاريخ محرم 979 هـ / 21 جوان 1571 م	م.د. 39	212	12 محرم 988 هـ / 29 فيفري 1580 م
	1087	18 محرم 979 هـ / 12 جوان 1571 م	م.د. 42	55	19 جمادى الآخر 989 هـ / 21 جويلية 1581 م
م.د. 15	12	23 محرم 979 هـ / 17 جوان 1571 م		59	23 جمادى الآخر 989 هـ / 25 جويلية 1581 م
م.د. 16	24	23 جمادى الآخر 979 هـ / 12 نوفمبر 1571 م		252	غرة ربيع الأول 989 هـ / 5 ماي 1581 م
م.د. 17	3	25 محرم 979 هـ / 19 جوان 1571 م	م.د. 43	125	27 جمادى الأولى 988 هـ / 10 جويلية 1580 م
	5	25 محرم 979 هـ / 19 جوان 1571 م		162	19 جمادى الآخر 988 هـ / 1 أوت 1580 م
م.د. 18	138	20 شوال 979 هـ / 6 مارس 1572 م		243	12 شعبان 988 هـ / 22 سبتمبر 1580 م
م.د. 22	339	15 جمادى الآخر 981 هـ / 12 أكتوبر 1573 م	م.د. 47	40	7 ربيع الأول 990 هـ / 1 أفريل 1582 م
م.د. 24	5	16 ذي القعدة 981 هـ / 9 مارس 1574 م	م.د. 47	43	7 ربيع الأول 990 هـ / 1 أفريل 1582 م
	60	5 ذي القعدة 981 هـ / 26 فيفري 1574 م			

- دفتر توجيه رقم ARSK 1452، بمركز الأرشيف العثماني باسطنبول، المؤرخ بين 944-963 هـ / 1538-1555 م، جزء اخاص بالولايات العربية منشور في:
- بيات (فاضل)، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، إعداد وترجمة ودراسة فاضل بيات، سلسلة تاريخ البلدان الاسلامية من خلال الوثائق العثمانية 3، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ايسكا)، استانبول، 2011، المجلد الثاني، ص ص 69-94.
- دفتر توجيه السنجاق المؤرخ 957-958 هـ / 1550-1551 م، منشور في:
- Emecen (Feridun M.) ve Şahin (İlhan,) « Osmanli Taşra Teşkilatının Kaynaklarından, 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri », Belgeler, Cilt: XIX , Sayı: 23 ,Yıl 1998, türk tarih kurumu, atatürk kültür, dil ve tarih yüksek kurumu, kültür ve turizm bakanlığı, S 58-98.

2- المصادر المطبوعة:

* باللغة العربية:

- بربروس (خير الدين)، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمه محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2010.
- التلمساني (محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجيلاني بن رقية) ، الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق خير الدين سعدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- التنسي (محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه محمود آغا بوعياذ، منشورات موفم للنشر، الجزائر، 2011 م.
- جلبي (كاتب)، تحفة الكبار في اسفار البحار، تحقيق وترجمة محمد حرب وتسليم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2017.
- بن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، المطبعة الهيئة، مصر، 1930.
- تاريخ ابن خلدون المسمى العبروديان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل

شهادة، مراجعة سهيل زكار، ج7، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000م، ج6، ج7.

- الزركشي (أبي عبد الله محمد بن إبراهيم)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1966.
- الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- الزباني (محمد بن يوسف)، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق الشيخ محمد البوعبدلي، 1978، الجزائر.
- شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- بن عسكر (محمد الحسني الشفشاوي)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، ط2، 1977.
- العنتري (محمد الصالح)، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009.
- القسنطيني (أحمد بن حسين بن علي ابن قنفذ)، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.
- كبرخال (مارمول)، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، ج3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، المغرب، 1984، ج2.
- لطفي باشا (الصدر الأعظم)، تواريخ آل عثمان - الوقائع التاريخية للدولة العثمانية حتى عام 961هـ/1553م-، ترجمة محمد عبد العاطي محمد، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2018م.
- المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ج5، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939، ج1.

- موسى الثاني (أبو حمو)، واسطة السلوك في سياسة الملوك، طبع بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية 1279هـ / 1862م.
- مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تعريب: عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر 1934.
- بن ميمون (محمد)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح محمد بن عبد الكريم، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- الناصري (أبو العباس احمد بن خالد السلوي)، الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، 9ج، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م، ج4.
- الوزان (الحسن بن محمد الفاسي)، وصف إفريقيا، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، 2ج، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط2، 1983، ج2.

* باللغة الأجنبية:

- Haëdo (Fray Diego de, abbé de Fromesta), **Histoire des rois d'Alger**, traduite et annotée par H-D De Grammont, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger, 1881.
- **Topographie et Histoire générale d'Alger**, Traduit de l'espagnol par. (A) Berbrugger et Dr. Monnereau en 187, IMPRIMÉ À VALLADOLID EN 1612.
- Paradis (Jean-Michel de Venture de), **Alger au 18^{ème} siècle** , édité par : E.Fagnan , Alger , 1898.
- Reynaud (Edmond Pellissier de), **Annales Algériennes**, librairie militaire, J Dumaine Libraire éditeur de l'empereur, Paris, 1854, T1.
- Shaw (le Docteur Thomas), **Voyage dans la régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, etc de cet Etat**, Trad. de l'Anglais par J.Mac Carthy, ed. Bouslama. Tunis 1980.

- Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, trad. par Albert Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.
- Tassy (Laugier de), Histoire du Royaume d'Alger, avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Amsterdam, 1724.

3- المراجع:

* باللغة العربية:

- إبراهيم بك (حليم)، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988م.
- إلتز (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ط1، 1989.
- أوزتونا (يلماز)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، تركيا، 1990، المجلد الأول.
- أوصديق (الطاهر)، ملكة كوكو، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1986.
- أوغلي (أكمل الدين إحسان) وآخرون، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله الى العربية صالح سعداوي، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة 3، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ايسكا)، إستانبول، 1999، المجلد الأول.
- اوغلي (خليل ساحلي)، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة 4، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ايسكا)، إستانبول، 2000.
- ايفانوف (نيقولاوي)، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 1574، ترجمه يوسف عطا الله، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 1988.
- إينالجيك (خليل)، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة م. محمد الأرنؤوط. دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

- بركات (مصطفى)، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق، والمخطوطات (1917-1924م)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- برنشفيك (روبار)، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988 م، ترجمه إلى العربية حماد الساحلي، ج2.
- بروكلمان (كارل)، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومين البعلبكي، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت، لبنان، 1968.
- بن أشهو (عبد الحميد بن أبي زيان)، دخول الاتراك العثمانيين الى الجزائر، دار الشعبية الطباعة للجيش، الجزائر، 1972.
- بن حموش (مصطفى أحمد)، المدينة والسلطة في الإسلام - نموذج الجزائر في العهد العثماني، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.
- بن خروف (عمار)، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، ط2، ج1، 2016.
- بوعزيز (يحيى)، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1748-1780م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- بوعزيز (يحيى)، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 1، الجزائر العثمانية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.
- بيات (فاضل)، الدولة العثمانية في المجال العربي -دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني الى أواسط القرن التاسع عشر-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نيسان/ أبريل 2007.
- بيرقدار (نجم الدين)، العثمانيون حضارة وقانون، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

- بيضون (جميل) وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 1991.
- التميمي (عبد الجليل)، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 1989.
- التميمي (عبد الجليل)، دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009.
- الجابري (محمد عابد)، العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 6، 1994.
- جب (هاميلتون) وباون (هارولد)، المجتمع الإسلامي والغرب، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي، ترجمة ودراسة أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012، ج 1.
- جلال (يحيى)، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965، ص 53.
- الجميل (سيار)، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997.
- الجيلالي عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1965، ج 2. جزئين
- حساني (مختار)، تاريخ الدولة الزيانية - الأحوال السياسية، ج 1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009.
- حسون (علي)، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ط 3، بيروت، 1994.
- خلاصي (علي)، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط 1، دار الحضارة، 2007.
- دراج (محمد)، الدخول العثماني الى الجزائر ودور الاخوة بربروس (1512-1543م)، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
- الدراجي (بوزياني)، العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي، من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري، ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر، 1988.

- درياس (يمينة)، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- دوسون (مرادجه)، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون أي أواخر القرن 18 وأوائل 19م، للمؤلف مرادجه دوسون (سفير أسوج في الأستانة، توفي 1807م)، نقله الى العربية فيصل شيخ الأرض، رسالة لنيل شهادة أستاذ في العلوم، دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، يناير 1942.
- رافق (عبد الكريم)، العرب والعثمانيون 1516-1916، مطابع ألف باء الأديب، ط2، دمشق، 1993.
- رافق (عبد الكريم) بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني الى حملة بونابارت (1516-1798)، ط2، (دون ناشر)، دمشق، 1968.
- روسي (إيتوري)، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، مكتبة الإسكندرية، ط2، 1991.
- الزبدي (مفيد)، العصر العثماني، موسوعة التاريخ العثماني، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- سبنسر (وليام)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، بيروت، لبنان، 1998م.
- سعيدوني (ناصر الدين)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الدين دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي في الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الدي الملكية والجبابة في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- سعيدوني ناصر الذي النظام المالي أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الذي ورقات جزائرية دراسية وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 م.
- سي يوسف (محمد)، أميرامراء الجزائر عالج علي، دار الامل للطباعة، الجزائر، 2009 م.
- شريدي (سعيد)، قياد الجزائر العثمانية، دراسة في التاريخ الإداري للجزائر خلال مرحلة الحكم العثماني (ق16-ق19م)، دار خيال للنشر والترجمة، الجزائر، 2021.
- الشناوي (عبد العزيز)، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج1.
- الشيخ (رأفت)، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1414هـ/1994م.
- عباد (صالح)، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، دار هومة، 2012.
- العيزي (محمد العبيد)، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث -المحلة التونسية نموذجاً-، دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- عمر (عبد العزيز عمر)، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984.
- عودة (محمد عبد الله) والخطيب (إبراهيم ياسين)، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، مصر، 1989.
- غطاس (عائشة) وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.
- غطاس (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقارنة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- فريد بك (محمد المحامي)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م.

- فكاير (عبد القادر)، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وأثاره 910-1206هـ / 1505-1792م، دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- كوثراني (وجيه)، السلطة والمجتمع والعمل السياسي -من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1988.
- كوندوز (أحمد آق) وأوزتورك (سعيد)، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، استنبول، 2008.
- مانتران (روبير)، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ج 1.
- محرز (أمين)، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- محمد (فريد)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.
- المدني (أحمد توفيق)، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبع دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1965.
- مروش (المنور)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة-الأسعار-والمداخيل، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- مصطفى (أحمد عبد الرحيم)، في أصول التاريخ العثماني، ط 2، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، 1986.
- معاشي (جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10-13هـ / 16-19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015م.
- مهيبيل إسمي، التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية (1839-1876م) دراسة في أول إحلال للقوانين العلمانية محلّ الشريعة وأثره في الدولة العثمانية، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الكويت، 2022.

- الميلي (مبارك بن محمد)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ج3.
- هلايلي (حنيفي)، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- وولف (جون ب)، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

* باللغة الأجنبية:

- Baudicour (Louis De), **la guerre et le gouvernement de l'Algérie**, Sagnier et Bray libraires-éditeurs. Paris 1853.
- Belhamissi (Mouley), **Histoire de Mostaganem, des origines à l'occupation Française**, Centre National d'Etudes Historiques, Alger, 1976.
- Benoudjit (Youcef), **La Kalaa des beni Abbes au 16 siècle**, Dehleb, Alger, 1977.
- Bontems (Claude), **Manuel des institutions Algériennes, De la domination turque à l'indépendance**, ed Cujas, 1976, Tome1.
- Boulifa (Si Amar), **le Djurdjura à travers l'histoire, depuis l'antiquité jusqu'à 1830, ou Organisation et indépendance des Zouaoua**, édition en Algérie Ed j. Bringo, Alger, 1925.
- Boyer (Pierre), **La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française**, Paris, Hachette, 1966.
- Bussy (Genty De), **De l'établissement des finances dans la Régence d'Alger**, 2 éd Paris, 1839.
- D'hina (Atallah), **Les Etats de l'occident musulman aux XIII, XIV, XV siècles**, Institutions gouvernementales et administratives. Ed.O.P.U.et E.N.A.L. Alger 1984.

- Esterhazy (Walsin), **De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger**, Ed Gosselin Paris 1840.
- Féraud (Charles), **Histoire des Villes de la Province de Constantine, setif- Bordj Bou Ariridj- Msila- Bousaada**, L.ARNOLLET, Constantine, 1872.
- Gaid (Mouloud), **l'Algérie sous les turcs**, ed mimouni, Alger, 1991.
- Grammont (H.D De), **Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515- 1830**, ERNEST LEROUX, éditeur, Paris, 1887.
- Kaddache (Mahfood), **L'Algérie Durant la période ottomane**, Office des publications universitaires, Alger, 1991.
- Vayssettes (Eugène), **Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837**, présentation de Ouarda Siari- Tangour, Média-plus, Constantine, 2010.

4- الأطروحات ورسائل الدكتوراه والماجستير:

- آيت سوكي (محمند آكلي)، تأثير القوى الدينية في منطقة القبائل وأدوارها ومواقفها في مختلف الجوانب الحياتية من القرن 10-13هـ / 16-19م، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- بكاي (عبد المالك)، الحياة الريفية في المغرب الأوسط، في القرن 7-10هـ / 13-16م، دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014م.
- بلعمري (فاتح)، الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ، قسنطينة، 2017.
- بن نعمان (إسماعيل)، مدينة تنس، دراسة تاريخية وأثرية وعمرانية (ق 9-19م)، دكتوراه في علم الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2006-2007م.
- بوشناني (محمّد)، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني ق 16-19م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007-2008م.

- بوشيبة (فائزة)، "بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي (1073- 1245 هـ/ 1662- 1830 م)"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
- جميل (عائشة)، الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520-1830، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.
- حرفوش (عمر)، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني -الإدارة المركزية نموذجا، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2008-2009م.
- حماش (خليفة إبراهيم)، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 الى 1830، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار 1408هـ - 1988 م.
- دحماني (توفيق)، الضرائب في الجزائر 1792- 1865م -، دراسة مقارنة-دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008م.
- زبيري (بومدين)، نظام الحكم والإدارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر -الدولة العثمانية والمشرق-، جامعة الجزائر 2، 2012-2013.
- سيساوي (أحمد)، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابولين الثالث 1838-1871، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.
- شلبي (شهرزاد)، المؤسسات في الجزائر وأواخر العهد العثماني -المؤسسات المالية أنموذجا (1798-1830م) -، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2018-2019.
- شواكري (منير)، أسس قيام الدولة في المغرب الإسلامي وفق نظرية ابن خلدون -الدولة الموحدية نموذجا من سنة 510هـ -1116م إلى 558 هـ -1163م، ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014م.
- شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- كشرود (حسان)، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م، ماجستير في التاريخ الحديث، تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- لنوار (صبرينة)، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- المسعودي (جميلة مبطي)، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621 هـ وحتى سنة 893 هـ، ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.
- ميلودي (محمد)، الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر - تاريخ وحضارة، جامعة قسنطينة، 2018-2019.
- ميمن (داود)، الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية، تنظيمه وعدته (1518-1830م)، دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر2، 2015-2016.
- نفطي (وافية)، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م الى القرن 19م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1، 2016-2017.

5- المقالات والدراسات:

* باللغة العربية:

- أقجو (علي)، "الدولة الجزائرية الأولى 1514-1830، دراسة مؤسسية" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، عدد 2، ديسمبر 1994.
- أوزتورك (مصطفى)، "إعادة التفكير بالإدارة العثمانية في الولايات العربية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أكتوبر 2013، عدد 47.
- اينالجيك (خليل)، "مشكلات الأرض في التاريخ التركي"، في: الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، مجموعة بحوث قدمت في مؤتمر الثقافة الإسلامية، جامعة برنستون ومكتبة

- الكونجرس بواشنطن، 8-19 سبتمبر 1953، جمع ومراجعة وتقديم محمد خلف الله، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك.
- بلحميسي (مولاي)، "نهاية دولة بني زيان"، مجلة الأصالة، الجزائر، ع26، جويلية اوت 1975م.
- بن عتو (حمدون)، "الثعالبية في الجزائر من خلال المصادر المحلية"، الحوار المتوسطي، ع15-16، مارس 2017م.
- بوسعدة (يوسف)، "موكب تولية الباشا في الجزائر العثمانية: تحولات وتفردات"، مجلة قدس للدراسات الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.
- بوعزيز (يحيى)، "المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236-1554م"، مجلة الأصالة، الجزائر، ع26، جويلية اوت 1975م.
- بوعقادة (عبد القادر)، "هل المغرب الأوسط خرافة؟"، مجلة عصور الجديدة، الجزائر، عدد 21-22، ماي 2016.
- التميمي (عبد الجليل)، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر الى السلطان سليم الأول سنة 1519"، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، عدد 6 جيلية-أوت 1976.
- الجميل (سيار)، "الادارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية، دراسة مقارنة للأنماط الاقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن 18م"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، عدد 5-6، نوفمبر 1992.
- خلفات (مفتاح)، "قراءة في مخطوط هذه كيفية سيرة زواوة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، عدد 42، ديسمبر 2014.
- دحماني (توفيق)، "تاريخ الإدارة والاقطاع في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 21، عدد 01، 2020.
- دراج (محمد)، "تأسيس إيالة الجزائر"، مجلة عصور، الجزائر، مجلد 9، عدد 1، جوان 2010.

- درويش (شافعي)، "الحملة الإسبانية على تونس في سنة 1535م"، مجلة الباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 30، سبتمبر 2017.
- سرحان (حليم)، "صناعة السفن الحربية بالجزائر في العهد العثماني من خلال المخطوطات"، المجلة المغربية للمخطوطات، مجلد 7، عدد 1، ديسمبر 2011.
- شريدي (سعيد)، "دور المشيخة في تفعيل سلطة الدولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية (ق 16-19م)"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ع 18، جوان 2016.
- شوقي (عبد الكريم)، "تطور الوضع السياسي والعسكري بالجزائر في عهد الباشوات 1587-1659م"، الحوار المتوسطي، الجزائر، مجلد 13، عدد 2، سبتمبر 2022.
- الصباغ (ليلى)، "الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 7-8، 1977.
- صحراوي (عبد القادر)، عطية (محمّد)، "مشروع توحيد الايالات المغربية في عهد الداوي شعبان 1688-1695"، الحوار المتوسطي، الجزائر، مجلد 8، عدد 01، مارس 2017.
- صحراوي (كمال)، "التنظيم الإداري والعسكري ببايلك الغرب الجزائري"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2018.
- الصياد (سامي صالح)، "الإقطاع في العهد العثماني - العراق نموذجاً"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، 2005، مجلد 12، عدد 05.
- عابدين (معاذ محمّد) والحموي (قاسم محمّد)، "التزام الضرائب في الدولة العثمانية - دراسة تاريخية شرعية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مجلد 29، عدد 3، أكتوبر 2016.
- عامر (محمود)، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، قسم التاريخ - جامعة دمشق، عدد 117-118، كانون الثاني-حزيران 2012.
- عباس (بثينة)، "نظام الحكم والادارة في الوطن العربي"، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 71، 2011.

- عبد الرحيم (عبد الرحيم عبد الرحمان)، "النظم الادارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية 1517-1798م"، الدّارة، المملكة العربية السعودية، السنة التاسعة، العدد 01، شوال 1403 هـ/ جويلية 1983م.
- عبيد (محمّد)، "طرابلس الغرب من الاحتلال الاسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551م"، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 18، جانفي 2015.
- عقيب (محمد السعيد) وقدع (محمد العيد)، "الايالة التونسية والسلطة العثمانية-مظاهر التبعية وتجليات الانفصال-"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، عدد 20، مارس 2019.
- علاء الدين (إبراهيم)، "أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الاسباني والنجدة العثمانية 1510-1551م"، مجلة دراسات تاريخية، ليبيا، عدد 127-128، تموز-كانون الأول 2014.
- كنيوة (هيبة)، شافو (رضوان)، "مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن السابع عشر"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021، مجلد 12، ع2.
- محمد خضير (رابحة)، "دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني 1555م"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 6، العدد 2، تشرين الثاني 2007.
- محمود (جمال كمال)، "إشكالية ظهور وسقوط الالتزام"، مجلة مصر الحديثة، عدد 09، دار الكتب والوثائق القومية-مركز تاريخ مصر المعاصر، 2010.
- مراد (محمد)، "المجال العربي في السلطنة العثمانية"، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، خريف 1420 هـ/ 1999م، السنة 11، عدد 44.
- ميمن (داود)، "الفرق الإنكشارية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، ع1، جانفي 2019.
- الوداني (فتحية محمد) و جعفر (أسماء علي)، "تطور ظاهرتي القبالة والضمان إلى نظام الالتزام في الدولة العثمانية (132هـ/ 1299م)"، مجلة كلية الآداب-جامعة مصراتة، ليبيا، العدد 17، يونيو 2021.

* باللغة الأجنبية:

- Berbrugger (Louis Adrien), "**Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri**", in R.A. 10, 1886.
- Bostan (Idris), « **THE ESTABLISHMENT OF THE PROVINCE OF CEZAYIR-I BAHRI SEFID** », Halcyon Days in Crete IV A Symposium THE KAPUDAN PASHA HIS OFFICE AND HIS DOMAIN , Held in Rethymnon , 7-9 January 2000 , FOUNDATION FOR RESEARCH & TECHNOLOGY - HELLAS INSTITUTE FOR MEDITERRANEAN STUDIES, CRETE UNIVERSITY PRESS, RETHYMNON 2002.
- Boyer (Pierre), « **Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault (introduction à la publication de ces dernières)** », In R.O.M.M., n°17, 1974.
- Boyer (Pierre), « **Beys et Beyliks** », Estratto dal volume : Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord-Africani (Cagliari, Italia, 22-25 Gennaio 1965).
- Carette (Ernest) et Warnier (Auguste), « **Notice sur Province de Titterie** », in Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algerie , 1844-1845.
- Deny (Jean), «**Les Registres de Solde des Janissaires**» ,R.A., n° 61, année 1920.
- Devoulx (Albert), « **Ahd Aman, ou règlement politique et militaire** », in R.A, N°4, année 1860.
- « **Le Registre des Prises maritimes** », in R.A., N°15, année 1871.
- «**El Hadj Pacha (1545)** », in R.A, N°8, Alger, 1864.
- Ekinci (Ekrem Buğra), « **Osmanlı İdaresinde Adem-İ Merkeziyet ve İmtiyzlı Eyaletler** », Türk Hukuk tarihi Araştırmaları, Y: 2008 (Güz).
- Emecen (Feridun M.) ve Şahin (İlhan,) « **Osmanlı Taşra Teşkilatının Kaynaklarından, 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri** », Belgeler, Cilt: XIX , Sayı: 23 ,Yıl 1998, türk tarih kurumu, atatürk kültür, dil ve tarih yüksek kurumu, kültür ve turizm bakanlığı.

- Federman (Henri) et Aucapitaine (Henri), « **Notice sur l'histoire et l'administration du beylik de Titerie** », in R.A n° 09, Alger, 1865, et n°11 Alger, 1867.
- Féraud (Laurent Charles), « **Conquête de Bougie par les espagnoles d'après un manuscrit arabe** », in RA, n°12, 1868.
- « **les bni Djallab sultans de Tougourt** », in RA, n°23, 1879.
- «**Notes historiques sur la province de Constantine, Les Ben Djelleb, Sultans de Touggourt**», in R.A, N° 23, Année 1879.
- « **Ephemerides d'un secrétaire officiel, sous la domination turque à Alger de 1775à 1805** ». in R.A in R.A, N° 18, Année 1874.
- Kılıç (Orhan), « **BEYLERBEYİLERDEN DAYILARA CEZAYİR-i GARP VİLAYETİ/EYALETİ'NİN YÖNETİMİ VE YÖNETİCİLERİ (16-18. YÜZYILLAR)** », CAPPADOCIA JOURNAL OF HISTORY AND SOCIAL SCIENCES, Türkiye, VOL.9, October 2017.
- la Primaudaie (Elie de), **Documents inédits sur l'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique 1506-1574**, in R.A n°19, Année 1875.
- Pazymies (Anna), « **Contenu ethnique des Odjak d'Algérie** », Africana Bulletin, n° 29, 1980.
- Urbain (Ismael), « **Notice sur Province de Titterie** », in Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algerie ,1843-1844.

-6 المعاجم والموسوعات:

* باللغة العربية:

- حلاق (حسن) وصباغ (عباس)، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الاصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سبتمبر 1999.
- الخطيب (مصطفى عبد الكريم)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996.
- خماش (نجدة)، مدينة ملطية، الموسوعة العربية:

<http://arab-ency.com.sy/ency/details/10475/19>

- الزبدي (مفيد)، العصر العثماني، موسوعة التاريخ العثماني، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- زناتي (أنور محمود)، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- سعداوي صالح (صالح)، مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصوّر، 2 ج، دار الملك عبد العزيز، الرياض.
- صابان (سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق بركات (محمد حسن)، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة السعودية، 2000.
- المصري (حسين مجيب)، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2004.
- موسوعة المعرفة، مادة ملاطية:

<https://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9>

[A9](#)

* باللغة الأجنبية:

- Mhmut H. Şakiroğlu, "CEZÂYİR-i BÂHR-i SEFÎD, Osmanlı idarî teşkilâtında XVI.yüzyılda kurulan bir eyalet", TDV İslâm Ansiklopedisi.

فهرس الملاحق

الرقم	فهرس الملاحق: الوثائق	الصفحة
ملحق 1	صورة عن "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 963-944هـ/ 1555-1538م" تبرز بعض الأولوية المكونة للمجال الإداري للجزائر سنة 1550م	395
ملحق 2	الألوية المكونة للمجال الإداري سنة 1550 وبقال "دفتر التوجيه (التعيين) رقم 1452 والمؤرخ لفترة بين 963-944هـ/ 1555-1538م"	396
ملحق 3	تعيين القائد حسن على لواء بجاية في إطار نظام التيمار بتاريخ 9 جمادى الآخر 963هـ/ 20 أبريل 1956م	397
ملحق 4	تعيين القائد مراد على لواء قسنطينة في إطار نظام التيمار بتاريخ 9 جمادى الآخر 963هـ/ 20 أبريل 1556م	398
ملحق 5	تعيين الباي لرباي علق علي بتاريخ 2 محرم 976هـ/ 27 جوان 15	399
ملحق 6	حكم الى حسن باشا أمير أمراء جزائر الغرب يفي بتعبئة المتطوعين والتحصير لفتح جزيرة (قلعة) مالطا. بتاريخ 25 جمادى الأولى 972هـ/ 29 ديسمبر 1564م	400
ملحق 7	حكم يفي بعدم اصدار براءات الأولوية في الجزائر، وأمر بجمع الرسوم الميرية بتاريخ 3 صفر 979هـ/ 27 جوان 1571م	401
ملحق 8	طلب رمضان باشا (1574-1577م) بإبقاء أمير لواء تنس المدعو داود تاريخ 24 جمادى الآخر 082هـ/ 11 أكتوبر 1574م	402
ملحق 9	أمر بتفويض أمور ولاية تونس الى أمير الأمراء وقبوداني علي باشا وإبقائه على القائد رمضان كقائم مقام له فيما تاريخ 4 ذو القعدة 979هـ/ 19 مارس 1572م	403
ملحق 10	تعيين محمّد باشا من طرف السلطان مصطفى الثالث بتاريخ 17 ربيع الأول 1180هـ/ 23 أوت 1766م	404
ملحق 11	ترجمة لفرمان تجديد السلطان محمود الأول لولاية عبدي باشا بايلرباي الجزائر بتاريخ أواخر شعبان 1143هـ/ 10 مارس 1731م.	405
ملحق 12	ترجمة لفرمان تعيين السلطان عثمان الثالث للداي علي باشا بتاريخ 6 جمادى الأولى 1168هـ/ 18 فيفري 1755م	406
ملحق 13	رسالة أحمد باي الى وكيل الباستيون سنة 1178هـ/ 1765م، يخبره بتجديد ولايته على بايلك الشرق والباسه القفطان من طرف علي باشا (1766-1754م)	407
ملحق 14	بيان ما يلزم حاكم المدينة للدنوش للجزائر كل سنة	408
ملحق 15	قائمة الحياك التي يرسلها حاكم المدينة الى دار الامارة في الدنوش السنوي بين سنتي 1160-1238هـ/ 1747-1822م	409
ملحق 16	رسالة من محمد باي قسنطينة الى حسين باشا (1233-1246هـ/ 1818-1830م) عن نقل محمود خليفة الباي الدنوش الى مدينة الجزائر. بتاريخ 7 ربيع الثاني من عام 1241هـ/ 19 نوفمبر 1825م	410

الصفحة	فهرس الملاحق : الخرائط	الرقم
411	خريطة تمثل الحدود الإدارية لدار السلطان وبايلك التيطري.	ملحق 17
412	خريطة توضح التقسيم الإداري للجزائر والطريق السلطاني بداية القرن 19م	ملحق 18
413	خريطة توضح جزر بحر السفيد المكونة لولاية القبطان باشا في نطاق بحر إيجه	ملحق 19

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتوى
21	مقدمة
22	الباب الأول: التأسيس للصلاحيات الإدارية في الجزائر
24	مدخل: الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م وانعكاساتها
50	الفصل الأول: موقع الجزائر من الهيكلية الإدارية العثمانية
52	المبحث الأول: ملامح الإدارة العثمانية في عهد بابا عروج
72	المبحث الثاني: تأسيس ولاية جزائر الغرب
87	المبحث الثالث: علاقة الجزائر بولاية القبطان باشا
100	الفصل الثاني: مبدأ التفويض و بروز الصلاحيات الإدارية العليا
102	المبحث الأول: السلطان ومهام الدولة في المفهوم العثماني
121	المبحث الثاني: مهام ومجال صلاحيات بايلرباي الجزائر من خلال الأوامر السلطانية
136	المبحث الثالث: امتداد صلاحيات الباي لرباي خارج الولاية و بروز منصب النيابة
147	الفصل الثالث: السلطان ومبدأ المراقبة على الصلاحيات المفوضة في ولاية الجزائر
149	المبحث الأول: سلطة التعيين في الوظائف الاقليمية
159	المبحث الثاني: وسائل المراقبة
171	المبحث الثالث: مراقبة المؤسسة العسكرية
189	الباب الثاني: تطبيق النظام الإداري العثماني في الجزائر
191	الفصل الرابع: الإدارة العثمانية بين تطبيق نظام الاقطاع العسكري ونظام إقطاع الالتزام وانعكاساته على الجزائر
193	المبحث الأول: نظام الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية و الجزائر خلال القرن 16م
220	المبحث الثاني: بدايات التحول عن الاقطاع العسكري في الدولة العثمانية و الجزائر
229	المبحث الثالث: تبني نظام الالتزام وإعادة التنظيم الإداري في الدولة العثمانية و الجزائر

251	الفصل الخامس: تنظيم المجال الجغرافي ووظائفه في إطار نظام الاقطاع العسكري خلال القرن 16م
253	المبحث الأول: الوظائف الإدارية العليا
276	المبحث الثاني: التقسيم الإداري في ظل الاقطاع العسكري خلال القرن 16م
292	المبحث الثالث: إمرة السناجق
305	الفصل السادس: التنظيم الإداري في الجزائر بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية في إطار نظام الالتزام
307	المبحث الأول: الإدارة العليا
328	المبحث الثاني: الإدارة الوسيطة
358	المبحث الثالث: مظاهر الارتباط بين الوظيفة الإدارية الاقتصادية لنظام الالتزام وعلاقته بالوظيفة العسكرية
378	خاتمة
392	الملاحق
414	بيبليوغرافيا الأطروحة
439	فهرس الملاحق
	فهرس المحتوى